سلام الخيارات الصعبة

رؤية «إسرائيلية» لاستحالة التسوية مع العرب

ترجمة عن العبرية

د. أحمد حماد

مركز باحث

سلام الخيارات الصعبة

رؤية «إسرائيلية» لاستحالة التسوية مع العرب

بطاقة الفهرسة

حماد، أحمد.

سلام الخيارات الصعبة.

إعداد: د/ أحمد حماد.

القاهرة ــ مركز النيل للدراسات الاستراتيجية، 2013.

524 ص ، 17× 24 سم.

تدمك: 0 ــ 09 ــ 5290 ــ 977 ــ 978.

رقم الإيداع: 19344/ 2013.

التاريخ: 9/ 10/ 2013.

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

2013

سلام الخيارات الصعبة

رؤية «إسرائيلية» لاستحالة التسوية مع العرب

ترجمهُ عن العبرية

أحمد حماد

مركز باحث

بيروت ـــ لبنان

www.bahethcenter.net

تلفاكس: 01/843882

information @ bahethcenter.net

هاتف: 01/842882

isdarat@bahethcenter.net

النسخة الإلكترونية

www.almanhal.com

بيروت / لبنان هاتف: 01/842882
تلفاكس: 01/843882 ـــ ص.ب 25/408

Email: Baheth@bahethcenter.net
www.bahethcenter.net

جميع كتبنا متوفّرة على الإنترنت في دار المنهل ومكتبة نون والكتاب العربى الإلكترونى

www.almanhal.com

www.nthinkers.com

Fadi @ nthinkers.com

www.arabicebook.com

المحتويات

العنوان **الصفحة**

- تقديم 7
- مقدمة 25
- الفصل الأول: موانع سوسيو ـ نفسية في حل الصراع الاسرائيلي الفلسطيني نظرة على المجتمع اليهودى ـ الاسرائيلى ـ (عرن هالفرين أورن ودانيال وبر طال) 43
- الفصل الثاني: موانع في سبيل تسوية الخلاف مع إسرائيل ـ المنظور الفلسطيني ـ (يوحنان حيفر) 95
- الفصل الثالث: موانع مفاهيمية ـ معرفية في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني ـ (يفعات ماعوز) 143
- الفصل الرابع: الخوف كمانع ودافع لتسوية الخلافات: مناقشة نظرية والحاله الإسرائيلية ـ (نمرود روزلر) 161
- الفصل الخامس: الروايات القومية في تسوية خلاف الهويات ـ (يهوديت أورباخ) 191

- الفصل السادس: قيم محمية كمانع في سبيل تسوية الخلاف الإسرائيلي الفلسطيني - (شيري ليندمان) 227
- الفصل السابع: العدل والإنصاف كمانع لتسوية الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني (يعقوب بر سيمان طوف) 273
- الفصل الثامن: موانع ثقافية في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني (اليعاي آلون) 327
- الفصل التاسع: الدين كمانع أمام تسوية الصراع الإسرائيلي الفلسطيني (يتسحاق رياطر) 357
- الفصل العاشر: عنصر الزمن كمانع لتسوية الصراعات (دان زكاي وديدا فلياسيج) 395
- الفصل الحادي عشر: القرارات الإستراتيجية في العملية السلمية بين إسرائيل والفلسطينيين كموانع لتسوية الخلاف (أفرايم لافي وهنري فيشمان) 433
- الفصل الثاني عشر: البيئة الجيوبوليتيكية كمانع أمام تسوية الصراع الإسرائيلي الفلسطيني (كوبي ميخائيل).. 473
- الفصل الثالث عشر: وضع القانون الدولي في التسوية المستقبلية (روبي سيفل) 497

تقديم

﴿وَإِن جَنَحُواْ لِلسَّلۡمِ فَٱجۡنَحۡ لَهَا وَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱللَّهِۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ ٦١﴾ (الأنفال 61)

«سلام الخيارات الصعبة» هذه ليست دعوة للتشاؤم، لكنها محاولة صادقة لقراءة الواقع المعاش في «الشرق الأوسط». صحيح أنه لا يوجد مستحيل في عالم السياسة، لكن الاستحالة هنا راجعة إلى عدم الجاهزية لتحقيق هذا الحلم لا في الطرف العربي ولا في الطرف الإسرائيلي؛ لأن كل طرف لم ينضج بعد بما فيه الكفاية لقبول الآخر كما هو. كل طرف يسعى إلى قبول الآخر كما يريده هو لا كما هو كائن، وهنا مكمن الصعوبة في تحقيق السلام الآن.

لا بد أولًا من إحداث تقارب بين الأنا والآخر، يقوم على الاعتراف بهوية الآخر دون انتقاص منها، وفي الوقت نفسه الحفاظ على هوية الذات دون انتقاص أيضًا. فهل يمكن تحقيق ذلك في ظل غياب المعرفة الكاملة بمكنونات الآخر؟ وأنا أقول هنا مكنونات ولا أقول مكونات؛ فالمكنونات تتجاوز المكونات. ولأننا لا نعي بعدُ كلَّ مكونات الآخر فمن الصعب الوقوف على مكنوناته، هذه هي الصعوبة الحقيقية في تحقيق السلام في «الشرق الأوسط». فلا الجانب العربي وقف على مكونات ومكنونات الآخر الإسرائيلي؛ ولا الجانب الآخر وقف على مكنونات الجانب العربي. ربما وقف الآخر إلى حد ما على مكونات الجانب العربي لكنه ما زال بعيدًا عن فهم مكنونات الشخصية العربية. وقد يرجع ذلك في جزء منه إلى عدم الرغبة الداخلية، داخل الأنا اليهودية - بكل عناصر تكوينها - لقبول الآخر

كما هو لا كما تريد هي أن تراه. وقبول الآخر مرتبط كليةً بالعدالة، فإذا لم تتحقق العدالة لا يمكن قبول الآخر المتساوي. ومفهوم العدالة الذي أعنيه هنا هو العدالة التي تحدثتْ عنها كل الديانات السماوية، عدالة الإنصاف لا عدالة إملاء الشروط المسبقة، وإقرار بداية تحقيق العدل من النقطة التي أرغب أنا البدء منها. لا بد لكي يتحقق العدل أن نبدأ من نقطة واحدة يرتضيها الطرفان. ولكي يتحقق ذلك، لا بد من العودة إلى الجذور لدراسة القضية من البداية، وليس من النقطة التي أرغب أنا أو أنت من البدء عندها.

وإذا كان مفهوم السلام مرتبط بمفهوم العدل، فلكي نصنع السلام لا بد من أن نحقق العدل؛ ولكي نحقق العدل لا بد من قبول الطرفين كلٍّ للآخر، ولكي يقبل الطرفان بعضهما البعض لا بد من تعيين أسس العدل بينهما.

ولكي نحقق السلام لا بد للطرفين أن يتنازلا عن التحيز للذات والعمل على قبول الآخر كما هو، فهل يمكن تحقيق ذلك؟ هل يمكن أن يتجرد الطرفان من طروحاتهما الذاتية - مهما كانت درجة صدقهما - من أجل قبول الآخر؟ هل يمكن أن ندير حوارًا موضوعيًا يؤدي في النهاية إلى قبول الآخر؟ لا بد أولًا أن نعرف الحوار المطلوب إدارته حتى تتحقق العدالة في مطالب الطرفين وتتحقق الموضوعية.

لا بد في الحوار من وجود طرفين: متكلِّم ومخاطب يتبادلان الدور. فحينما أكون متكلمًا لا بد أن ينصت الآخر لحديثي وطرحي للموضوع والعكس صحيح حينما يبدأ الآخر في الحديث لا بد أن أنصت لطروحاته واستوعبها جيدًا، ومن ثم ينتقل الطرفان إلى مرحلة النقاش القائم على استيعاب كل طرف لطروحات الطرف الآخر وإعداد الرد عليها، إما بالقبول الكامل لها أو بالقبول الجزئي أو بالمطالبة بالتعديل في بعض أجزائها أو برفضها كلية أو جزئيًا. المهم أن يتوفر لدى الطرفين مبدأ الاستماع باحترام لطروحات الآخر، وأعتقد أن هذا لا يمكن أن يتحقق إلا بقبول الآخر أولا؛ الآخر كفرد أو كمجموع وليس بالضرورة قبول طروحاته. وبذلك

فإننا نضع أساس ما نسميه الخطاب المشترك، الذي يمكن أن يؤدي إلى الفهم والتفاهم المشترك.

الحرب هي العكس المطلق للسلام، وأن نمسك في يدنا بمعول للهدم أسهل بكثير من أن نمسك في يدنا بأدوات البناء؛ فالهدم دائمًا أسهل من البناء، وكذلك الحرب دائمًا أسهل من صنع السلام. فالحرب قرار «طائش» في بعض الأحيان، «مدروس» في بعضها الآخر، أما السلام فيحتاج إلى استراتيجية فكرية عالية تسبق اتخاذ القرار؛ وهنا مكمن الصعوبة. الهدم قرار عشوائي أما البناء فهو قرار فكري قائم على علم ومنهج، لكي يستقيم البناء. فهل صنع السلام يعادل البناء؟ إذا كان الأمر كذلك فلا بد لكي يتحقق السلام أن يكون هناك فكر استراتيجي وتكتيك تنفيذي ومنهجية تطبيق، لكي ينجح هذا السلام ويدوم. وإذا لم يتوفر ذلك فحتى إذا تحقق السلام فإنه لن يكون سلامًا دائمًا وإنما سلام هش سرعان ما تأتي عليه أول رياح تهب عليه.

الحرب قائمة على رفض الآخر وتهدف دائمًا إلى نفيه عن الوجود، أو على الأقل السيطرة عليه وإقرار رؤانا الذاتية عليه، أما السلام فإنه يهدف في المقام الأول إلى قبول الآخر، وقبول الآخر مشروط بقبوله في وضع متساوٍ وليس في وضع دوني. وهنا يحق لنا أن نتساءل هل يوجد سلام بحت وسلام عادل؟ السلام هو السلام60 إن لم يحقق العدل بين الأنداد فليس بسلام وإنما هو استسلام وعقد إذعان لرغبة الطرف الآخر وبالتالي فلا بد لكي يتحقق شرط السلام أن يكون مصحوبًا بالعدل.

وإذا كان السلام يولد من رحم الحرب، فإن السلام في «الشرق الأوسط» يصبح أمرًا بعيد المنال؛ لأن الحرب في «الشرق الأوسط» تكاد تكون واقعًا معاشًا وبدونه لا يمكن تخيل «الشرق الأوسط». الحرب في «الشرق الأوسط» هي القاعدة والسلام استثناء، فهل يرجع هذا التوجه إلى بنية العقل الشرق أوسطي أم يرجع إلى التركيبة العرقية في «الشرق الأوسط» التي لم تتضح بعدُ الظروفُ لتوحُّدها وانصهارها لتخرج

لنا في النهاية في صورة نسيج جديد يصعب اختراقه؟ هل يعد السلام بين العرب و«إسرائيل» واقعًا بعيد المنال؟ وإذا كان الأمر كذلك فما هي أسبابه؟ هل ترجع أسباب ذلك إلى تعنت العرب في قبول «إسرائيل» في المنطقة كشريك كامل؟ وهل يجب على العرب قبول «إسرائيل» قسرًا في المنطقة؟ هل قدر على الأمة العربية أن تكون دائمًا مفعولًا به سلبيًا؟ ألم يحن الوقت بعد لأن نصبح فاعلًا ولو مرة واحدة، نملك قرارنا ونملك أن نقبل أو نرفض من نشاء في الحياة معنا على الأرض التي لا نعرف لنا أرضًا سواها؟ بالرجوع إلى تاريخ الوجود الإسرائيلي في المنطقة نجد أننا أمام هجمة إمبريالية استعمارية إحلالية تفرض رؤاها قسرًا علينا، لقد أقرت هي أن لها جذورًا في المنطقة ولا بد من أن تعود لإحياء هذه الجذور من جديد وعلينا نحن أن نصدق ذلك ونؤمن عليه، دون أي اعتراض أو رؤية مضادة وكأن الرواية الغربية الإمبريالية كلامًا مقدسًا لا يجوز الاعتراض عليه أو التشكيك في مصداقيته.

إذا كنا نتحدث صادقين عن تحقيق السلام في «الشرق الأوسط» فلا بد أن نقف بفهم عميق وكامل للجذور التي أوجدت هذا الصراع. برؤية علمية ودون تحيز لطروحات أي طرف؛ فكل طرف يطرح رؤيته لجذور الصراع من وجهة نظره هو مع تغييب رؤية الطرف الآخر تمامًا أو إنكارها، وكأن القضية ذات طرف واحد ورؤية واحدة وإذا كان لا بد من حلها فلا بد أن تحل وفقًا لطروحاته هو.

تعود جذور الصراع ومشكلة «الشرق الأوسط» إلى الوجود اليهودي في فلسطين بعد ظهور الصهيونية ومحاولة تفريغ فلسطين من سكانها وإنشاء كيان يهودي في فلسطين، ومن ثَمَّ فإن المشكلة هنا تبدأ من عند إنكار الآخر والعمل على فرض الرؤية الذاتية على الساحة.

ونحن نتساءل: هل عاش اليهود في أوربا كجنس يهودي أو كأقليات عرقية تدين باليهودية أم كأقليات غير عرقية تدين باليهودية؟ لقد أثبتت كل الدراسات الحديثة أن اليهود كعرق واحد لم يكن له وجود عبر التاريخ، وبالتالي فإننا الآن

في العصر الحديث لسنا أمام جنس يهودي، وإنما نحن أمام محاولة «صهيونية» أخرى لتزييف الحقائق وتجيير التاريخ لصالح الفكر الصهيوني، الذي أوهم العالم بأن اليهود جنس وليسوا مجموعة من الأعراق دانت باليهودية، وبما أن هذه الأقلية الدينية عاشت في كنف الغرب المسيحي فقد عاشت على هامش الحضارة الغربية وليس في قلبها؛ مما ولَّد المشكلة اليهودية التي كانت الأساس الذي انطلقت منه الحركة الصهيونية.

وحينما ظهرت الحركات الصهيونية في التاريخ الحديث، اعتبرت ـ انطلاقًا من الأيديولوجيات التي روجت لها ـ دعوة جديدة للتقوقع داخل المكان (الأرض القديمة الجديدة ـ كما سماها هرتسل)؛ ودعوة أيضًا للانغلاق داخل الذات اليهودية (الأنا اليهودية الجديدة كما دعا إليها ميخا يوسف برديشفيسكي) وانغلاقًا داخل الدين (حينما استغلت الصهيونية البعد الديني لكسب الشعبية والجماهيرية في صفوف اليهود) فظهرت الدعوة إلى اعتبار أن الصهيونية هي المسيح المخلص، وليس بالضرورة أن يكون المسيح شخصًا مجسدًا، لكن من الممكن أن يكون فكرة. فإذا كان المسيح المنتظر سيظهر ليجمع اليهود في أورشليم ويخلص اليهود من عذاباتهم الأبدية، وفقًا للتصور الديني، فإن الصهيونية تعد مسيحًا يعمل على تجميع اليهود في فلسطين وتخليصهم من اضطهاد الشعوب (المسيحية) الأخرى لهم انتظارًا ليوم الخلاص. لكن بعض رجالات الدين اليهودي ممن رفضوا الفكرة الصهيونية اعتبروا ذلك كفرًا باليهودية وتعجيلًا بالنهاية (دحيكات هاكيتس)، الأمر الذي يضع الصهاينة في دائرة الشك من اليهود المتدينين وابتعادًا باليهودية عن مسارها الطبيعي. لكن يبقى أمامنا سؤال محير: إذا كان الأمر كذلك بالنسبة للحركات الدينية المتشددة، فماذا يفعل اليهود الحسيديون في «إسرائيل» والذين يتجمعون في حي مئه شعاريم في القدس؟ ولماذا لا يستطيع العلمانيون في «إسرائيل» تشكيل حكومة لا تأتلف معهم فيها الأحزاب الدينية؟ هل يرجع ذلك إلى قوة تأثير رجال

الدين على المجتمع اليهودي الحديث في «إسرائيل»؟ أم يرجع إلى اعتراف رجالات الدين اليهودي في «إسرائيل» بالصهيونية كحركة تواصل للتاريخ اليهودي؟.

لماذا هذا الكتاب في هذا التوقيت بالذات؟ هل يوجد تأثير ما للمتغيرات في «الشرق الأوسط» على مسيرة السلام بين «إسرائيل» والفلسطينيين؟ إذا كان الأمر كذلك فلا بد من دراسة هذه المتغيرات والوقوف على أهم المتغيرات باعتبارها معوقات لتحقيق السلام أو محفزات لتحقيقه.

من المؤكد أن الثورة المصرية ستترك أثرها على القضية الفلسطينية، كما ستتركه أيضًا على المنطقة كلها، وهذا أمر طبيعي؛ فمصر هى رمانة ميزان الأحداث في المنطقة إضافة إلى أن «الشرق الأوسط» بات مؤهلًا لتغيرات سريعة لا يعلم أحد مداها ولا نعلم أين تتوقف، لكنها بأي حال ستترك بصماتها واضحة على مدى أجيال قادمة.

فعلى سبيل المثال، ستؤثر الثورة المصرية بصورة مباشرة على احتمالات التوصل إلى تسوية دائمة بين «إسرائيل» والفلسطينيين، وعلى استقرار السلطة الفلسطينية وعلى سلطة حماس في القطاع، وهم في السلطة الفلسطينية قلقون من سياسات «الزجزاج» التي تنتهجها إدارة أوباما في «الشرق الأوسط».

التحولات في «الشرق الأوسط» عامة وفي مصر بصورة خاصة لها الآن معاني استراتيجية بالغة الأهمية من ناحية «إسرائيل»، يأتي على رأس هذه الموضوعات مسألة استقرار اتفاقية السلام مع مصر وهي أساس استراتيجي بالغ الأهمية بالنسبة لإسرائيل، ارتكز عليه جزء كبير من نظرية «إسرائيل» الأمنية في العقود الثلاثة الأخيرة. وأي تغيير في النظام، يعكس اتجاهًا إلى تغيير نظرية الأمن الإسرائيلية، على المدى القصير.

وحتى لا يقول قائل بأننا في خضم هذا الطرح التأصيلي لجذور القضية ومحاولة فهم الآخر سقطنا في شرك التحيز للذات وتغييب طروحات الآخر، لا بد من التوقف قليلًا عند رؤية طرف ثالث (محايد) للحل الذي يراه هو مثاليًا من وجهة نظره لحل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. وهذا الطرف المحايد هو جماعة Elders التي تضم مجموعة من السياسيين من كل أنحاء العالم، ومؤسسها هو الزعيم نيلسون مانديلا عام 2007 وتضم في عضويتها كلا من ماري روبنسون رئيسة أيرلاندا سابقًا والمندوب السامي السابق للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وكذلك ايله باهط؛ التي تتبنى نظرية غاندي ومؤسسة جمعية النساء المستقلات في الهند (SEWA Association)، والأخضر الإبراهيمي؛ وزير خارجية الجزائر الأسبق ومبعوث الأمم المتحدة، وجيمي كارتر؛ الرئيس الأسبق للولايات المتحدة الأمريكية والراعي الأول لأول اتفاقية سلام في «الشرق الأوسط» (اتفاقية كامب دافيد).

قامت هذه المجموعة بزيارة مصر وغزة والأردن وسوريا والضفة الغربية في الفترة من 16 : 22 أكتوبر 2010 وكان الهدف من الزيارة هو تقديم الدعم لجهود السلام، مع التركيز على ضرورة التوصل إلى سلام عادل وآمن للجميع قائم على القانون الدولي.

بدأت المجموعة رحلتها بمصر وزارت أيضًا قطاع غزة وسوريا والأردن و«إسرائيل» والضفة الغربية. واستمعوا إلى تنوع كبير من أعضاء الحكومات وممثلي المجتمع المدني ومشكلي الرأي العام والشباب واستمعوا أيضًا إلى مخاوفهم وآمالهم في السلام، حتى من أولئك الذين يوجدون الآن على الهامش في الحياة السياسية. ويتحدث هذا التقرير بالتفصيل عن نتائج الرحلة، التي يأملون أن تساهم في تحقيق السلام.

عله من قبيل الصدفة أن ينشر هذا الكتاب ـ للمرة الأولى ـ عام 2010 ويصدر في أكتوبر من نفس العام تقرير لجنة Elders التي زارت المنطقة ثم قدمت تقريرها عن احتمالات تحقق السلام في «الشرق الأوسط» وشروط تحققه. ويمكن أن نلخص أهم ما ورد في هذا التقرير كما يلي:

- لا يمكن تحقيق سلام دون إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للمناطق الفلسطينية.
- نافذة فرص إقامة دولة فلسطينية بدأت تغلق بسبب خلق حقائق على الأرض من خلال النشاطات الاستيطانية، وإخلاء المنازل والطرد.
- يجب أن يكون الاتفاق على القدس في بؤرة الحل؛ فالتهديدات التي تعرض للطابع العربي للقدس الشرقية تعد عائقًا أمام السلام.
- إذا لم يكن ممكنًا التوصل إلى حل متفق عليه، فلا بد من دراسة استراتيجيات بديلة لإنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية.
- بدأت تتحول «إسرائيل» إلى دولة معزولة، ويتعامل سكانها ببرود مع احتمالات السلام.
- لا بد من الرفض القاطع لأي شك في حق «إسرائيل» في أن تعيش في سلام.
- الإحباط السائد في الشارع العربي يخلق جوًا مكهربًا.
- على الدول العربية أن تبذل المزيد من أجل دعم الفلسطينيين.
- المصالحة بين فتح وحماس ضرورية.
- لا بد من وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان التي تقوم بها السلطات في الضفة الغربية وفي غزة أيضًا.
- يجب أن تلعب النساء دورًا رئيسيًا أكثر في مفاوضات السلام.
- العرب الفلسطينيون من مواطني «إسرائيل» يشعرون بتهديد حقيقي لحقوقهم الأساسية.
- حصار غزة غير قانوني وغير إنساني ولا بد من إنهائه تمامًا.
- إبعاد قيادة حماس عن عملية السلام الحالية غير مُجدٍ.

- العنف ضد العناصر غير المقاتلة، سواء في الجانب الفلسطيني أو الجانب الإسرائيلي يعد انتهاكًا مرفوضًا ويتعارض مع القانون الدولي.
- لا بد من الشعور بالإلحاح لتحقيق سلام عادل وآمن للجميع.

الاحتلال

إنهاء احتلال المناطق الفلسطينية هو الوسيلة الوحيدة أمام «إسرائيل» لكي تحقق بها السلام وتتمتع بعلاقات سليمة مع الفلسطينيين ومع جيرانها العرب، ويشمل ذلك إنهاء أي نشاطات استيطانية وتطبيق حق الفلسطينيين في العيش باحترام وحرية في دولتهم المستقلة. والأعمال الاستيطانية هي انتهاك للقانون الدولي.

الإطالة القصيرة للتجميد الجزئي لبناء المستوطنات غير كافية؛ فلا بد من وقف كل النشاطات الاستيطانية ما دام أن هناك مفاوضات حول الوضع الدائم.

حل الدولتين

بدأت تغلق نافذة إقامة دولة فلسطينية بسبب الاستمرار في بناء المستوطنات ومحاولات تغيير طابع شرق القدس متعدد الثقافات ومتعدد الديانات؛ حيث تعد شرق القدس هي العاصمة القادمة للدولة الفلسطينية.

لقد كره الفلسطينيون التحدث بعد حوالي عشرين عامًا من عملية السلام منذ مؤتمر مدريد، إنهم يقولون لنا مرارًا وتكرارًا إنه حتى إذا تحقق حل الدولتين فإن القيادة الفلسطينية الحالية لن تتمكن من تنفيذ اتفاق يغلق الطريق أمام مطالب أخرى.

وهم يعتقدون في Elders أن حل الدولتين هو النتيجة الوحيدة التي يمكن أن تحقق السلام لكن لا بد من وجود توجه منصف ومتواصل وأكثر شمولا، قائم على حقوق الإنسان؛ ويجب عدم ـ تجاوز القانون الدولي.

طابع شرق القدس المتغير

توجد القدس في قلب الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، لذلك فإن الاتفاق على مستقبلها يجب أن يكون في قلب أي حل. المستوطنات، وتدمير المنازل، وأعمال الطرد تهدد الطابع العربي لشرق القدس. السلطات تستخدم كل أنماط أساليب التخطيط المدني المتطورة لكي تحيط المواطنين الفلسطينيين وتضغط عليهم: أنفاق، طرق جديدة بل وحتى مواقع سياحية جديدة.

ويشعرون في Elders بالقلق لأن الخدمات البلدية المقدمة للأحياء العربية في القدس أقل بكثير. المدارس، وشبكات المياه والمجاري، والصحة، والطرق في شرق القدس لا تتحصل إلا على قدر ضئيل من الميزانية المخصصة لباقي أجزاء المدينة. ويؤدي ذلك إلى توتر محلي وإحساس بالظلم بين «المقدسيين»، كما يسمي سكان القدس الشرقية أنفسهم. وكل من يأمل ويصلي من أجل السلام في القدس يزعجه التوتر الزائد في المنطقة، والذي يمكن أن يكون له آثار إقليمية وعالمية خطيرة.

استراتيجية إقامة دولة فلسطينية

بحثوا في Elders بدائل تحقيق دولة فلسطينية مع القيادة الفلسطينية وآخرين في المنطقة. والبدائل التي درست هي إمكان اعتراف مجلس الأمن بالدولة الفلسطينية أو الجمعية العامة، وتعزيز المعارضة الدولية للاحتلال والمستوطنات في المنابر الدولية المختلفة. وكان هناك إحساس بين كثير من الفلسطينيين بأن الباب قد أغلق دونهم وأنه لا بد من حلول جديدة وخلاقة لتحقيق هدفهم في دولة فلسطينية دائمة. فالمجتمع المدني الفلسطيني يبحث عن بدائل وليس عن عنف لتحقيق دولة فلسطينية، مثل العقوبات وسحب الاستثمارات والمصادرات والمظاهرات غير العنيفة.

تزايد عزلة إسرائيل دوليًا

حرب «إسرائيل» في غزة 2008 وبداية 2009 ورد «إسرائيل» على تقرير جولدستون والهجوم القاتل على القافلة البحرية المتجهة إلى غزة هذا العام والتحقيقات الدولية في هذه الأحداث ـ ساهمت كلها في معارضة دولية متزايدة للسياسة الإسرائيلية، هذه المعارضة تؤدي إلى شعور «إسرائيل» بمزيد من العزلة في الساحة الدولية.

لقد نجحت «إسرائيل» في بناء منظومة أمن قوية، تعطي بعض الإسرائيليين إحساسًا بالأمن، ويشعرون في Elders أن الجو العام في «إسرائيل» هو البرود أو في أفضل الأحوال اللا مبالاه تجاه عملية السلام. وهم يدعون الإسرائيليين إلى التفكير في حدود القوة العسكرية والجدران. والأمن الحقيقي هو التعايش في سلام بين «إسرائيل» وجيرانها.

حق «إسرائيل» في الوجود

كثير من الإسرائيليين يشعرون أن الانتقادات الدولية تشكل محاولة «لنزع شرعية» «إسرائيل»، أي الشك في مجرد حقها في الوجود، ويخشى الإسرائيليون من أن كثيرين في العالم العربي، ومنهم جزء من قادة الدول العربية، لا يقبلون وجود «إسرائيل» القانوني في «الشرق الأوسط». كما تخشى القيادة الإسرائيلية بصفة خاصة من تطلعات إيران العلنية لإبادة «إسرائيل». هذا الخوف يشعر به بشدة في كل رسائل المجتمع الإسرائيلي ولا يجب التقليل من أهميتها.

في Elders يؤيدونهم بلا تحفظ ويؤيدون حق أغلب الإسرائيليين الذين يريدون فعلًا العيش في سلام مع جيرانهم.

خيبة الأمل في أنحاء العالم العربي

تحدث شباب وكبار وحكومات وممثلي المجتمع المدني مع Elders عن البرودة والإحباط المتزايد في الدول العربية بالنسبة لاحتمالات السلام، وأن توقعات نجاح المحادثات المتعثرة بين «إسرائيل» والفلسطينيين منخفضة إلى حد ما. هذه المشاعر التي تضاف إلى الظروف السوسيو اقتصادية، تخلق جوًا مشحونًا. والشباب بصورة خاصة، كما يقولون، «مفعمون بالغضب». فليس لديهم أمل ومحبطون تمامًا من عملية السلام ومن الزعماء الذين لا يتوصلون إلى نتائج، والعقدين الأخيرين من المفاوضات لم يوقفا الصراع، ناهيك عن حله. وسواء كان عن حق أم لا، فإن النظرة في المنطقة هي أن هذه الإجراءات استخدمت فقط لابتزاز تنازلات من الفلسطينيين. إنهاء الصراع الإسرائيلي الفلسطيني هو موضوع عاجل، فالفلسطينيون هم الذين يدفعون الثمن الباهظ حيث يعيشون تحت الاحتلال، لكن إنهاء الصراع ضروري أيضًا للمنطقة العربية وللعالم. والشيء الذي يبعث على القلق هو أن المتطرفين يواصلون استغلال الصراع لمصالحهم، وينشرون رسالة دينية تحديدًا وليست قومية لحشد المؤيدين.

دور المجتمع الدولي

في كل الدول العربية وفي المناطق الفلسطينية المحتلة سمعت Elders أن تأثير وقيادة الولايات المتحدة للمفاوضات حول التسوية الدائمة أمر ضروري. ولكن تعتبر الولايات المتحدة أيضًا في كل المنطقة أكثر اقترابًا من «إسرائيل»، والشكوك بالنسبة لقدرة واشنطن على لعب دور «الوسيط المنصف» متزايدة.

وجاء خطاب القاهرة الذي ألقاه أوباما ليثير الآمال والتوقعات، لكن الكثيرين أحبطوا من سياسة الإدارة الأمريكية بعد ذلك.

وأوربا كمن يسير وراء واشنطن، حيث إنها تضيع الطاقة الدافعة التي يمكن أن تتوفر لديها بحكم كونها الداعم الرئيسي للمناطق الفلسطينية وكذلك أيضًا

شريكًا تجاريًا رئيسيًا لإسرائيل. لقد شعرت Elders أن الشريكين الآخرين في الرباعية الدولية، الأمم المتحدة وروسيا، كان يمكنهم أن يلعبوا دورًا أكثر جدوى لو أنم كانوا أقل خضوعًا لواشنطن.

المسئولية الإقليمية

تعتقد Elders أن مبادرة السلام العربية هي أساس قوي للسلام الدائم وأنه لا بد من أن تعبر زيادة دعم الدول العربية للفلسطينين، بدلًا من أن تعبر عن الخصومة بينهم في الساحة الفلسطينية.

إلي جانب الاستماع إلى الآراء في المنطقة عن العملية الإسرائيلية الفلسطينية، بحثت Elders احتمالات السلام بين سوريا و«إسرائيل» مع الرئيس بشار الأسد في دمشق؛ فالمفاوضات السورية الإسرائيلية اللبنانية هي جزء لا يتجزأ من السلام الإقليمي. إضافة إلى ذلك، من المهم أن تدار المحادثات والجانبان مستعدان لذلك؛ لا معنى للبدء والفشل المرة تلو الأخرى.

الوحدة الفلسطينية

كانت المصالحة بين فتح حماس أحد الموضوعات الرئيسية في المحادثات التي أجرتها Elders في المنطقة، وهي حيوية مهما كانت الاستراتيجية التي يختارها الفلسطينيون لحل الدولتين. في المحادثات مع «إسرائيل»، أو حتى إذا اختاروا دفع الحل في المنابر الدولية، فلن ينجح الفلسطينيون إذا لم يتحدوا.

جل المسئولية للمصالحة هو الأطراف المتداخلة لكن الحصار على غزة والمقاطعة الدولية لحماس تعوق ذلك.

وجدير بالذكر أن الاحتلال هو العامل الرئيسي في انتهاك حقوق الإنسان في المناطق الفلسطينية. حيث يتعرض الفلسطينيون لانتهاكات من جانب قوة الاحتلال، وكذلك أيضًا من جانب السلطة الفلسطينية سواء في الضفة الغربية أو في قطاع غزة.

مواطنو «إسرائيل» العرب الفلسطينيين

المواطنين العرب الفلسطينيين في «إسرائيل»، الذين يشكلون 20% من إجمالي المواطنين، لا يحصلون على المساواة في الحقوق الاجتماعية والاقتصادية أو السياسية. إضافة إلى وجود حوالي 35% قانون تفرقة موجود الآن، يوجد أكثر من 20 مشروع قانون جديدًا يمكن أن تزيد من تقويض حقوقهم. في النقب تدمر القرى العربية ويطرد سكانها من المناطق التي عاشوا فيها عبر الأجيال.

ويقلق بصفة خاصة القرار بإلزام غير اليهود بإعلان ولائهم لإسرائيل كدولة يهودية. مثل هذا القانون لا يتفق مع حقوق المسلمين، والمسيحيين وغيرهم من غير اليهود. وبعد خطاب وزير الخارجية الإسرائيلي في الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ فترة شعر العرب الفلسطينيون في «إسرائيل» بتهديد حقيقي لحقوقهم الأساسية في الدولة.

حصار غزه

التسهيلات التي تمت مؤخرًا في الحصار تتيح إدخال كثير من السلع إلى غزة، لكن الناس ما زالوا يعرفون أنهم عديمو الحرية في الخروج والدخول، مواد البناء ما زالت مقيدة جدًا ولا يوجد اقتصاد حقيقي. لقد عرفت Elders أن المقاييس الاجتماعية الاقتصادية الهامة في غزة لا يمكنها الصمود بل هي في حالة تدهور.

وتجدر الإشارة إلى أن الوضع في قطاع غزة لا يعد في الأساس أزمة إنسانية، وإنما هو أولًا وقبل كل شيء أزمة سياسية يمكن حلها بالوسائل السياسية. فليست عزلة

غزة فقط تعد عقابًا جماعيًا باطلا، بل هي أيضًا عائق في سبيل السلام. حيث إن سجن 1.5 مليون شخص، نصفهم من الأولاد في سجن مفتوح يعمق بالفعل من مشاعر الغضب والإحساس بالظلم في هذه المنطقة. هذا الوضع يخلق جيلًا ليس لديه ما يخسره، ولن يجدي ذلك أحدًا. لا يكفي تخفيف الحصار، بل لا بد من رفعه كليةً.

عزل حماس سياسيًا

سواء وافقتم على حماس أم لا، من الواضح أنهم يمثلون قطاعًا عريضًا وهامًا في الشعب الفلسطيني وإن عاجلًا أو آجلًا سوف يضطرون للعب دور في تحديد مستقبلهم. وإبعاد قيادة حماس عن عملية السلام الحالية غير مجدٍ.

لقد أدركت Elders المرارة بين قيادة حماس في دمشق بسبب عدم موافقة المجتمع الدولي على إقامة دولة فلسطينية في حدود 67، ووقف إطلاق النار الذي تنفذه داخل قطاع غزة وحوله، واستعدادها لقبول مبادرة السلام العربية.

قالوا في Elders لحماس أن استخدام العنف لن يحقق هدفهم ودعوهم إلى مواصلة تحقيق هدفهم من خلال القدرات وليس العنف.

المقاومة

عشرون عامًا من محادثات عقيمة حول السلام أوجدت نقاشًا مجددًا حول المقاومة الفلسطينية. وفي هذا السياق أوضحت Elders أن العنف ضد عناصر غير مقاتله، سواء من الجانب الفلسطيني أو من الجانب الإسرائيلي، هو انتهاك مرفوض للقانون الدولي.

وعلى الرغم من أنه لا يسهل الحديث عن توقف العنف ضد الأبرياء فإنهم في Elders يأملون في إيجاد وسيلة غير عنيفة، وهم يستمدون التشجيع من الأشخاص

الذين يعملون من أجل التعايش في سلام ويأملون في أن تتسع هذه الأعمال السياسية الخلاقة.

وفي نهاية الزيارات للمنطقة، وبعد أن التقوا وتحدثوا مع تنوع كبير من المتحدثين، يؤمنون في Elders أن الإحساس بالحاجة الملحة والالتزام مهم جدًا لتحقيق سلام عادل وآمن للجميع.

وبعد هذا التقرير، الذي أتى من طرف محايد لا علاقة له بالقضية وليست له مصلحة فيها يبقى دائمًا هذا السؤال مطروحًا: هل يسعى الإسرائيليون فعلًا إلى السلام؟ هل سعيهم إلى السلام قائم على تحقيق العدل بين الطرفين أم قائم على فرضية فرض إرادة الطرف (الأقوى) على الطرف الآخر (الضعيف)؟ هل تخشى «إسرائيل» السلام؟.

كل المؤشرات تؤدي إلى ذلك فعلا؛ «إسرائيل» تخشى السلام ولا تسعى إليه ولديها من المبررات الكثير الذي يجعلها لا تسعى فعلًا إلى السلام، وكل ما يطرح من جانبها حتى الآن لتحقيق السلام في المنطقة هو طروحات للاستهلاك وذر للرماد في العيون. إذا كانت «إسرائيل» تسعى فعلًا إلى السلام لا بد أن تدرك أولًا أن الداخل الإسرائيلي لا يسعى إلى السلام العادل، لأن السلام بهذا الشكل يؤدي إلى نهاية دولة «إسرائيل».

هذا الكتاب يعرض بإسهاب الموانع المختلفة التي تعرقل تسوية الصراع الإسرائيلي الفلسطيني ويشير إلى التنوع العريض والمعقد لهذه الموانع، التي تجعله متفردًا كصراع صعب ومتواصل. إضافة إلى الموانع الملموسة على أرض الواقع. يبرز هذا الكتاب الموانع النفسية، والدينية والثقافية التي تساهم بصورة كبيرة في صعوبته وتعوق تسويته. أغلقت هذه الموانع مراكز الصراع الرئيسية ـ القدس واللاجئين والمستوطنات والحدود ـ ليس فقط كمصالح مختلف عليها خلافًا حادًا،

وإنما أيضًا كقيم محمية ومقدسة غير خاضعة للتسوية، كونها راسخة في اعتقادات دينية وفي الروايات التاريخية العليا.

النتيجة الرئيسية التي نخرج بها من مناقشة هذه الموانع ـ وبخاصة من مناقشة إغلاقها كقيم محمية ـ هي أن احتمالات تسوية الصراع في هذا الوقت ضعيفة إلى حد ما، إزاء قوة ومركزية الموانع التي بحثها هذا الكتاب. وإذا لم تتوفر الظروف التي تتيح التعامل الفعال معها وتؤدي إلى إعادة إغلاقها من قيم محمية إلى مصالح يمكن المساومة بشأنها، فإن هناك شكًا في إمكان تسوية الصراع . وحينما يكون سور هذه الموانع عاليًا وموضوعًا في طريق السلام، فإن أي جهد لتسوية الصراع في هذه المرحلة لا يحكم عليه فقط بالفشل، وإنما يمكن أن يزيد من اليأس من السلام بل ويؤدي أيضًا إلى استئناف العنف بين الأطراف. على الزعماء المعنيين بسلام حقيقي أن يضعوا في الاعتبار هذه الموانع والتعامل معها بصورة مختلفة وجديدة.

د/أحمد حماد

مقدمة

تم بحث أسباب فشل عملية أوسلو واندلاع المواجهات العنيفة الإسرائيلية ـ الفلسطينية في سبتمبر 2000 بإسهاب في المذكرات التي دونها المشاركون في عملية السلام وتم تحليلها في كثير من البحوث الأكاديمية. وعرض البعض سمات الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني على أنها متمنعة، وغير خاضعة للسيطرة ولا يمكن حلها. علق البعض فشل المحادثات على عدم جاهزية الأطراف لتقديم التنازلات المطلوبة لتسوية الخلاف، والإدارة المعيبة للمفاوضات، والتقدم في التسويات الجزئية وليس في التسويات الدائمة، وعدم تناول روايات الأطراف القومية ومشاكل العدل والمنطق، وفشل الزعماء في وضع استراتيجية سلام واضحة ومرتبة وحشد التأييد العام لعملية السلام. وكان هناك أيضًا من ركزوا على عدم كفاءة الوسيط الأمريكي وجديته.

لم تجر أي عملية سياسية منذ مؤتمر طابا، الذي عقد في يناير 2001 حتى 2008 على الرغم من تقديم مقترحات مختلفة لتسوية الصراع خلال هذه الفترة ـ بما فيها المبادرة العربية، ومبادرة بوش، وخارطة الطريق، والإحصاء القومي، ومبادرة جنيف، والمبادرة السعودية ومؤتمر أنابوليس. وعلى الرغم من أن خطط السلام على اختلافها وضعت في اعتبارها جزءًا من الموانع التي أدت إلى فشل العملية السياسية بل حتى حاولت التعامل معها بقدرٍ ما، فإنها لم تدرس هذه الموانع بعمق، ولم تدرس أيضًا الاستراتيجيات الواقعية لتحييدها حتى يمكن تسوية الصراع بالطرق السلمية. جرت العملية السياسية في أعقاب مؤتمر أنابوليس في قناتين: أولمرت ـ أبو مازن وليفني ـ

أبو علاء، ومنذ ذلك الوقت، تجسد صعوبة استئنافها وصعوبة تسوية الخلاف. ورغم أن أغلب الموانع التي حالت دون تحقيقه في الماضي ما زالت موجودة وبقوة، فإنها تعاظمت بدرجة كبيرة منذ بداية عملية أوسلو، ويرجع ذلك إلى فشل العملية وبُعد المواجهات العنيفة. وجاء استيلاء حماس على قطاع غزة من ناحية وارتقاء الأحزاب اليمينية للسلطة في «إسرائيل» من ناحية أخرى، ليدل على ازدياد قوة العناصر الرافضة لتسوية الخلاف أو تلك التي تتشكك في احتمالاته وتفضل الاستمرار في إدارته، سواء طواعية أو لعدم وجود خيار آخر.

يزعم هذا البحث أنه مطلوب إجراء مناقشة مبدئية لموانع تسوية الصراع. يجب أن تتضمن هذه المناقشة ملامح وسمات الموانع من ناحية، ودراسة إمكانية ووسائل التعامل معها (إن وجدت) من ناحية أخرى، وبدون هذه المناقشة نشك في إمكان إحراز تقدم في مشاريع السلام على اختلافها.

ومن المؤكد أن الأطراف ستجد نفسها مرة أخرى في طريق مغلق يمكن أن يعيدها إلى دائرة العنف. يمكن أن تساعد دراسة الموانع في تحديد احتمالات التسوية المحتملة (تسوية جزئية، اتفاق سلام جزئي دون إنهاء للصراع، اتفاق سلام شامل يضع حدًا للصراع لكن لا يؤدي إلى المصالحة).

يعرض هذا الكتاب موانع تسوية الخلافات ويعرفها بأنها عوامل ملموسة وغير ملموسة تحول دون تحقيق السلام أو تعيقه[1]. ترتبط هذه الموانع بنوعية الصراع، وسماته، وبعلاقات الأطراف وبتاريخ الصراع. وترجع موانع تسوية الخلاف إلى مصالح الأطراف المتعارضة في مشاكل رئيسية تأسس عليها الصراع، مثل الأرض والحدود. لكن هناك أيضًا موانع نابعة من الفروق والتعارضات بين الأطراف فيما يتعلق بجذور الصراع، وتطوره، وإدارته وإمكانية تسويته.

---

(١) انظر مناقشة مستفيضة لموانع تسوية الخلافات في: (1995) (eds.) Barriers to Conflict Resolution. New York: NortonK. Arrow et.al.

يمكن أن تكون الموانع تاريخية، وهيكلية ونفسية؛ فقد تتعلق الموانع الاستراتيجية بالأخطار الأمنية في صنع السلام، وفي تلك الحالات مطلوب من الأطراف تقديم تنازلات ملموسة (أراضٍ على سبيل المثال)، لكنها تتعلق أيضًا بجهود الأطراف لوضع حد أقصى لإنجازاتهم في المفاوضات على حساب الطرف الآخر مع استخدام استراتيجيات وتكتيكات عنيدة وتجاهل احتياجات بناء السلام، ابتداءً من اليوم التالي وفي ظل المستقبل، وهي ضرورية لإقرار السلام واستمراريته.

تنبع هذه الموانع الهيكلية من بنى الأطراف السياسية الداخلية. توجِد هذه البنى ضغوطًا مؤسسية وبيروقراطية تعوق ضمان شرعية عملية السلام وظروفها، بما فيها تكلفتها وفائدتها. ويمكن أن تعارض بعض الجهات والمؤسسات العملية السلمية مثل النخبة السياسية، والأحزاب وجماعات المصالح، ويرجع ذلك لأسباب سياسية وأيديولوجية وأمنية ـ وهناك أيضًا منظمات يمكن أن تنضم إلى ذلك مثل الجيش والجهات الأمنية الأخرى.

سترفض هذه التنظيمات إجراءات السلام التي تعتبر من وجهة نظرهم خطرًا على المصلحة الوطنية والأمنية، يضاف إلى ذلك أن هناك جماعات ستعارض بعنف عملية السلام التي تتعارض مع وجهات نظرهم. وتبرز الموانع الهيكلية بصورة خاصة في عمليات السلام التي وقف فيها لاعبون سياسيون أمام لاعبين غير سياسيين ولاعبين يمثلون أنماط حكم مختلفة؛ لأن تحقيق شرعية عمليات السلام ستكون مختلفة بالضرورة لدى كل طرف منهم.

تتضمن الموانع النفسية موانع معرفية، وعاطفية وتحفيزية، وروايات وطنية وذكريات جمعية تزيد من صعوبة تغيير الاعتقادات والمواقف تجاه الآخر وتجاه الصراع. وهي تؤثر على رؤية المعلومات وتفسيرها، وعلى عدم الثقة في الآخر وفي عملية السلام، والثقة الزائدة بالنسبة للتوجيه المطلوب للأحداث وتقديرها، بالنسبة لدرجة نجاحها في تحقيق أهداف العملية ـ بما في ذلك الاعتقاد بأن الزمن يلعب

في صالحك وفي غير صالح الآخر - والتركيز على تصورات وقيم العدل والإنصاف والمساواة. تُصعِّب هذه الموانع الاستعداد للتنازلات، والتسويات، وتحمل المخاطر، وتحديد نظام أفضلية والشعور بقمة الربح والخسارة. كما أن الموانع النفسية تزيد من صعوبة التقدير السليم للآخر في تسوية الخلاف وتخلق تحيزات بالنسبة لأهدافه واستراتيجياته، مثل عدم التقدير السليم لتنازلاته واستعداده لتسوية الخلاف. وتترابط هذه الموانع وتؤثر على الطرفين وأحيانًا يصعب أيضًا الفصل بينهما.

البحث الحالي هو بحث متفرد ورائد؛ محاولة من باحثين إسرائيليين في مجالات بحث مختلفة لإعادة دراسة موانع تسوية الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني كما تبدو من وجهة نظرهم. ويركز البحث على السمات الخاصة للصراع التي تبرز الموانع الهيكلية والاستراتيجية والسياسية والنفسية والتاريخية والثقافية والدينية التي تحول أو تصعب على الأطراف وضع حد لها. تتركز هذه الموانع في جذور الصراع العميقة،وفي هوية الأطراف، وفي القيم ومنظومات الاعتقادات والرواية التاريخية وذاكرتهم الجمعية، وهي تؤكد الفروق الجوهرية التي تفصل بين الأطراف سواء في التعامل مع سمات الصراع ومكوناته أو في التعامل مع حلوله المحتملة، وعلى الرغم من أنه تم بحث هذه الموانع بشكل أو بآخر في بحوث مختلفة، فإنها لم تذكر بصورة مدمجة ولم تفحص بما فيه الكفاية لتقديم صورة شاملة، جامعة ومركبة لهذا الصراع، الذي يعد صعبًا بصورة خاصة ومتمنع على التسوية. ويكمن أيضًا تفرد هذا البحث في محاولته اقتراح وسائل للتعامل مع الموانع التي تحول دون تسوية الصراع، وهذا بهدف التوصل إلى تسويته.

يحتوي البحث الذي أمامنا على ثلاثة أجزاء أساسية: يتناول الجزء الأول الموانع النفسية والاجتماعية ويتضمن أربعة فصول. ويتناول الجزء الثاني الموانع النابعة من الروايات والثقافة والدين والوقت وموانع سياسية وقانونية ويضم ثلاثة فصول. هذا التقسيم مصطنع، لأن التفرقة بين أنواع الموانع ليست مطلقة ولا قاطعة من حيث

الموضوعات أو من حيث المضامين. وأحيانًا تكون الموانع متشابهة ومتماسة وتوجد بينها علاقات واضحة. فعلى سبيل المثال، ترجع الموانع النفسية في الأساس إلى طبيعة الصراع. وهو صراع عنيد ومتواصل من الطرفين ويفاقم من الفروق الثقافية ـ الدينية ـ الأيديولوجية بينهم كموانع في سبيل تسوية الخلاف. إضافة إلى ذلك، لا يوجد في التمييز المقترح بين الموانع وترتيب عرضها ما يشير إلى الاعتراف بأن موانع معينة تعد «هامة» أو «أكثر صعوبة» مقارنة بغيرها. يوجد فقط في مجمل الموانع ما يعرض صورة موثوقة وشاملة لموانع تسوية الخلافات الصعبة والمتواصلة مثل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

في الجزء الأول ـ موانع اجتماعية ـ نفسية تقف عائقًا في سبيل تسوية الصراع الإسرائيلي الفلسطيني: نظرة إلى المجتمع اليهودي الإسرائيلي يفترض عرن هالفرين ونيطع أورن ودانيال بر طال أن أحد أسباب ذلك الرئيسية ترجع إلى أن الخلافات الجوهرية في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني لم تحل بعد ولن تحل بسهولة، وهي موانع سوسيو ـ نفسية تحول دون تسوية الصراع بالطرق السلمية. تعكس هذه الموانع مجمل العمليات المعرفية، والعاطفية والتحفيزية إضافة إلى الذخيرة النفسية الحالية لدى طرفي الصراع، التي تقود إلى عمليات مجحفة، متحيزة وانتقائية لإعداد المعلومات المتعلقة بالصراع، وتجهض هذه العمليات احتمالية دخول معلومة جديدة يمكن أن تساعد في دفع حلول الصراع بالطرق السلمية. يركز هذا الجزء على تحليل هذه الموانع فقط في الجانب اليهودي ـ الإسرائيلي. وعلى الرغم من أن بعض الباحثين يعتقدون أن هذه الموانع موجودة أيضًا لدى الجانب الفلسطيني، فإنهم يزعمون أن التركيز على الجانب اليهودي ـ الإسرائيلي يرجع إلى معرفتهم الواسعة بالمجتمع اليهودي ـ الإسرائيلي وإلى تقديرهم بأن «إسرائيل» لديها موارد وقدرة على التوصل إلى تسوية الصراع بموجب سيطرتها على المناطق. يعرض الجزء الأول من هذا الفصل إطارًا مفاهيميًا شاملًا للموانع السوسيو ـ نفسية التي تحول دون تسوية الصراع

بالطرق السلمية. تتضمن هذه الموانع اعتقادات مؤيدة للصراع، سواء كانت اعتقادات أيديولوجية واجتماعية لأسطورة الصراع والذاكرة الجمعية؛ أو اعتقادات تتعلق بالظروف المتطورة في هذا الشأن وبظروف معينة لكنها يمكن أيضًا أن تتغير في ظروف أخرى (عدم الثقة في زعيم الطرف الآخر بسبب ضعفة السياسي) وأيضًا المشاعر السلبية مثل الخوف والكراهية.

يركز الجزء الثاني على تحليل أحجار العثرة الرئيسية في الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني كما يعبر عنها في إجراءات المحادثات: الأرض والحدود، وطبيعة الدولة الفلسطينية، ومشكلة القدس، ومشكلة الاستيطان ومشكلة لاجئي 1948 و1967. ويتضمن هذا التحليل أيضًا مواقف الرأي العام في «إسرائيل» تجاه هذه المشاكل.

يتحدث الجزء الثالث بالتفصيل عن الموانع السوسيو ـ نفسية الرئيسية التي تعوق التقدم في المجتمع الإسرائيلي نحو حل ممكن للصراع بالطرق السلمية، ومنها الاعتقادات والأيديولوجيات المؤيدة للصراع؛ الاعتقادات بالنسبة للأهداف الإسرائيلية والفلسطينية في الصراع؛ والتصور السلبي للعرب؛ والشعور بالتضحية في المجتمع الإسرائيلي؛ والتصور الذاتي الإيجابي للقوة العسكرية والأخلاق السامية؛ وتراجع مركزية معتقد السلام في «إسرائيل»؛ والاعتقادات الظرفية المؤيدة للصراع ومنها عدم الثقة في القيادة الفلسطينية كعنصر راغب وقادر على التوصل إلى اتفاق سلام؛ والإحساس بأن الزمن يلعب في صالح «إسرائيل» إضافة إلى موانع شعورية أخرى ومنها الخوف والكراهية.

تشير نتائج البحث إلى مركزية الموانع السوسيو ـ نفسية في المجتمع الإسرائيلي ـ اليهودي وإلى ثقلها في الحيلولة دون تسوية الصراع. تأثير هذه الموانع هو في الأساس إعداد المعلومة الانتقائية عن الصراع في المجتمع وصد الأفكار الجديدة بشأن السلام واحتمالاته.

في الفصل الثاني: «موانع في سبيل تسوية الصراع مع «إسرائيل» ـ المنظور الفلسطيني» ـ يركز يوحنان تسوريف على أسس الموانع المؤثرة على اتخاذ القرارات في الجانب الفلسطيني بشأن إيجاد حل للصراع مع «إسرائيل» وعلى اعتبارات الزعيم الفلسطيني المهتم بإيجاد حل لهذه المشكلة.

هذه الموانع تشبه فعلًا في جزء منها الموانع التي وضعت أمام مصر والأردن حينما اعتزمتا توقيع اتفاقات سلام مع «إسرائيل»، لكن تعد مستعصية على الحل في الساحة الداخلية ـ الفلسطينية ويرجع ذلك إلى طبيعتها الخاصة وإلى حقيقة أن الفلسطينيين هم لاعب غير سياسي ولا يتمتع بالاستقلال.

ويفرق الفصل بين أنواع الموانع التالية: **الموانع الهيكلية:** الانقسام في المعسكر الفلسطيني والخصومة بين المنظمات، خاصة بين منظمة التحرير وحماس، وأيضًا الإثارة العربية في المعترك الفلسطيني. **الموانع الأرضية والجغرافية:** صعوبة التوصل إلى تسوية بشأن حدود 1967 بسبب الروايات الفلسطينية بشأن الحق في الأرض، واليأس من حل دولتين لشعبين والشتات الفلسطيني في المناطق والدول المختلفة الذي يخلق مشاكل اللجوء والاقتلاع. **الموانع المتعلقة بالهوية:** التوتر بين الحفاظ على الهوية في ظل عدم وجود دولة، والخوف من فقدان الهوية بإقامة الدولة وخشية فقدان قدسية المقاومة المسلحة ضد الاحتلال الإسرائيلي كقيمة رئيسية في الهوية الفلسطينية. **موانع نفسية ـ دينية وثقافية:** المطالبة برفع الظلم التاريخي المتمثل في إقامة دولة «إسرائيل» وخلق مشكلة اللاجئين، وعقدة الانهزامية والضحية، وثقافة الإنكار والاستبعاد. **الموانع السياسية:** فقدان الثقة في القيادة، وعدم وجود آلية للتصرف في وضع عدم الاتفاق والبلاغة العالية والشعارات المقيدة للقيادات والجماهير على حد سواء. على الرغم من قوة هذه الموانع، فإن المؤلف يعتقد أن أسلوب التعامل معها هو تغيير التعامل والسلوك الإسرائيلي تجاه الفلسطينيين. ومن

وجهة نظره يجب أن توضع في الاعتبار الاحتياجات والحقوق الفلسطينية حتى يمكن شق الطريق نحو السلام.

في الفصل الثالث: «موانع نظرية ـ معرفية في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني» تركز يفعات ماعوز على تحليل النظريات وتأثيرها على صياغة المواقف السياسية لأطراف الصراع. ويتضمن بحثها ثلاثة أقسام: يبحث القسم الأول الإدراك الحسي الظاهري للصراع الإسرائيلي الفلسطيني. هذا الإدراك الحسي هو الأساس في عدم وجود تفكير عقلاني، والمظالم الواقعية وأيضًا استمرارية الصراع وتصعيده. كما أن هذا الإدراك يتضمن إدراكًا سلبيًا لصورة الخصم ومعارضته، وإدراك التفضيل بين الجماعات وتقليص ردود الفعل.

يركز الجزء الثاني من البحث على التحليل الميداني لهذه التحيزات المعرفية ودورها في انهيار عملية أوسلو. ويتناول هذا الجزء تعنت التصورات السلبية المتبادلة، وإدراك انتقاص رد الفعل، وفشل التعاون الأمني ـ العسكري، وتحيز الصراع وتناقض الهوية الجمعية. ويقترح الجزء الثالث والختامي طرق تعامل مع الموانع النفسية من أجل تسوية الخلاف ومنها استخدام وسيط، وإشراك النساء في العملية السلمية، وعقد لقاءات، وإجراء حوار، ونشاطات مشتركة وتعليم السلام.

في الفصل الرابع: «الخوف كمانع ومحرك لتسوية الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني» يعرض نمرود روزلر مشاعر الخوف كعنصر محرك للصراعات العنيدة والمتواصلة ويشكل بصورة عامة مانعًا نفسيًا لتسويتها، لكن في حالات معينة يشكل دافعًا لتسويتها. الخوف في الصراعات هو نتاج تهديد أو خطر على الفرد والمجتمع. دوره الأساسي المساعدة في بقاء الفرد والمجموع وتعوده على الصراع، سواء على المستوى الطبيعي أو المستوى الجمعي. فمن ناحية يعد الخوف عاملًا هامًا في الحفاظ على المواقف والسلوك المؤيد لاستمرار الصراع وذلك بسبب عدم الثقة في الجانب الآخر، وعدم الاستعداد لتحمل المخاطر المترتبة على تسوية الصراع.

ومن ناحية أخرى، يمكن أن تشجع الخشية من المخاطر المرتبطة باستمرار الصراع أو تفاقمه، طرح مبادرات سياسية لتسويته. وكذلك فإن إغلاق الخوف كمانع أو كدافع لقيام القادة بتسوية الخلاف في فترات مختلفة من الصراع، يؤثر جدًا على الرأي العام في هذا الاتجاه أو ذاك. يضم الفصل أجزاءً أساسية: جزءًا نظريًا وجزءًا تطبيقيًا. يتضمن الجزء النظري التعريفات والتعاملات المختلفة مع مفهوم «الخوف»، ويشمل مناقشة آثاره النفسية، والاجتماعية والسياسية والظروف التي يعيق فيها تسوية الخلافات أو على العكس يكون دافعا لتسويتها. ويعرض الجزء التطبيقي موضوع الخوف والاستخدامات السياسية التي يفعلها فيه راسمو السياسات في «إسرائيل»، وكذلك أيضًا آثارها على المجتمع اليهودي في «إسرائيل»، وبخاصة بعد فشل عملية أوسلو واندلاع المواجهات الإسرائيلية الفلسطينية العنيفة.

في هذه الظروف يبرز، من ناحية، دور الخوف إزاء تعاظم عدم الثقة في الجانب الآخر وإزاء تزايد التهديد وعدم الاستقرار الأمني، من ناحية أخرى. ومع ذلك فإن هذا الخوف يعد محركًا هامًا لمبادرات سياسية في القناة الثانية («الإحصاء القومي» و«مبادرة جنيف»)، اللذان عرضا الخيار السياسي كوسيلة أكثر جدوى للتعامل مع الخوف ومع عدم الاستقرار الأمني.

صحيح أن رئيس الوزراء، آريئيل شارون رفض هذه المبادرات، لعدم ثقته في تسوية الصراع، ولعدم وجود شريك فلسطيني، لكنها أجبرته على المبادرة بفك الارتباط من جانب واحد عن قطاع غزة وشمال الضفة كوسيلة لإقرار الوضع الأمني.

في الفصل الخامس: «روايات قومية في تسوية الخلاف ذي الهوية» - تزعم يهوديت أورباخ أن المصدر الأساسي لموانع تسوية الخلاف الإسرائيلي الفلسطيني هو كون هذا الصراع صراع هوية كامنًا في النص الأعلى وفي الروايات الوطنية المتعارضة، التي لا يمكن رأب الصدع فيها في هذه المرحلة. وتشتمل المناقشة في هذا الفصل على جزء نظري وآخر تطبيقي.

يميز الجزء النظري بين أنواع الخلافات الدولية، بين خلاف الهوية والخلاف المادي وأيضًا بين النص الأعلى القومي المشكل للصراع كصراع هوية. فبينما يتضمن النص الأعلى الخلفية الفكرية والأيديولويجة لشعب ما وتمثل روحه، تركز الروايات الوطنية على الهوية الذاتية في الصراع، وعلى الحق والعلاقة بالأرض محل الخلاف (في الصراع على الأرض) وفي طرق التعامل مع الطرف الثاني في الصراع.

النص الأعلى والروايات الوطنية هي المصدر الرئيسي للهوية الوطنية حيث توفرها في إطار فكري وأيديولوجي للتفردية المنفصلة، والتوحد القومي وقدرة الصمود في الصراع، لكنها أيضًا مصدر رئيسي لموانع تسوية الخلاف. فبينما نجد أن النص الأعلى غير قابل للتعديل والنقد، ويميل إلى التقديس ويتحول إلى قيم محمية ـ نجد أن الروايات الوطنية في الصراع في حاجة إلى إعادة صياغة داخل الصراع حتى يمكن تسويتها. ومثل هذا التوجيه يتطلب تغيرًا فكريًا وشعوريًا كبيرًا جدًا وتجد الأطراف صعوبة بالغة في فعل ذلك في الصراعات المستعصية.

يتعمق الجزء العملي في الفصل في دراسة النص الأعلى وروايات «إسرائيل» والفلسطينيين الوطنية عن الصراع، كما يعبر عنها في الاتفاقات الأساسية ورؤية الأطراف، مثل ميثاق الاستقلال الإسرائيلي، والميثاق الوطني الفلسطيني ووثائق الرؤية التوقعية كما عرضها الفلسطينيون من مواطني «إسرائيل». ونتيجة البحث الواضحة هي أن الفجوات بين مجمل الروايات واسعة جدًا ولا يمكن رأبها في المرحلة الحالية. ومع ذلك، نشك في إمكان تسوية الخلاف بدون استعداد الأطراف لإجراء تغييرات في الروايات الوطنية.

في الفصل السادس: «قيم محمية كمانع لتسوية الخلاف الإسرائيلي الفلسطيني» تعرض شيري لاندمان القيم المحمية لدى الأطراف كموانع أساسية تحول دون تسوية الخلاف. هذه القيم المحمية هي قيم أساسية تفردية تعتبر في نظر مجموعة اجتماعية قيم مقدسة ومحمية من أي تسوية، أو تنازل، أو تبادل. هذه القيم المحمية لها وضع

الطابو الذي يعد انتهاكه اختراقًا لقواعد الأخلاق والقيم المجتمعية. يمكن تعريف معارضة طرفي الصراع الواسعة لتسوية المشاكل الرئيسية في الصراع: الحدود الدائمة والاستيطان، القدس واللاجئين الفلسطينيين - بأنها معارضة لانتهاك قيم محمية. فكلا الطرفين يتعامل مع هذه المشاكل - وبخاصة مسألة مستقبل الحوض التاريخي - وفي مركزه جبل المكبر وحق العودة للاجئين الفلسطينيين، على أنها قيم محمية غير خاضعة للنقاش، أو المساومة أو التسوية. تستمد هذه القيم المحمية صلاحيتها من نصوص عليا قومية لدى طرفي الصراع.

يحتوي هذا الفصل على ثلاثة أجزاء: الجزء الأول جزء نظري في الأساس ويحتوي على عرض فكرة «القيمة المحمية»، وأيضًا السمات النفسية لرد الفعل تجاه التسوية في القيم المحمية. الجزء الثاني تطبيقي ويدرس العلاقة بين القيم المحمية والمشاكل الرئيسية على أنها قيم محمية، كما يتجلى في استطلاعات الرأي العام وتحليل مواقف الأطراف. خطاب «المعارضة القيمية» في المجتمعين هو خلاف جوهري في الأساس ويتطلب موافقة واسعة في المجتمعين حتى يمكن تغييره. يعرض الجزء الثالث من الفصل عدة استراتيجيات يمكن بها المساعدة في تقليل المعارضات القيمية للتسوية في المشاكل الرئيسة في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، مع التمييز بين أنواع مختلفة من «الصفقات» في القيم المحمية.

في الفصل السابع: «العدل والإنصاف كموانع في سبيل تسوية الخلاف الإسرائيلي الفلسطيني» - يقول يعقوب بر سيمان طوف أن المطالبة الفلسطينية بسلام عادل وفقًا لوجهة نظرهم، أو إدراج مشكلة العدل كشرط مسبق لتسوية الخلاف، يمكن أن تعرقل احتمالات تسوية الخلاف، لذلك فإنها تعد عائقًا في سبيل تسويته.

تتركز أساسًا المطالب الفلسطينية بسلام عادل، كما يطرحها سياسيون وباحثون فلسطينيون، على الظلم الذي أوقعته إسرائيل على الفلسطينيين في حرب

47 ـ 48 حيث أوجدت مشكلة اللاجئين الفلسطينيين حينما قامت بطردهم. ولا يمكن تسوية الخلاف بدون اعتراف «إسرائيل» بمسئوليتها عن طرد الفلسطينيين من فلسطين وقبول الادعاء الفلسطيني بالحل العادل لمشكلة اللاجئين، من خلال تنفيذ حقهم في العودة إلى ديارهم في فلسطين (في أراضي دولة إسرائيل)، بل وحتى أنه يمكن التفاوض حول عدد اللاجئين الذين سيعودون. ومن جانبهم يرفض الفلسطينيون الاعتراف بمسئوليتهم عن اندلاع حرب 47 ـ 48 ونتائجها، بما في ذلك خلق مشكلة اللاجئين. ومن جانبها ترفض «إسرائيل» قبول هذه الطلبات الفلسطينية كشروط مسبقة لتسوية الخلاف، سواء في موضوع مسئوليتها عن خلق مشكلة اللاجئين أو تنفيذ «حق عودة» اللاجئين إلى أراضيها، على الرغم من أنها وافقت على استيعاب عدد محدود من اللاجئين، خارج إطار «حق العودة» وإنما لاعتبارات إنسانية، وبخاصة لم شمل الأسر.

ويتضمن هذا الفصل جزئين: جزءًا نظريًا وجزءًا تطبيقيًا. يتضمن الجزء النظري مناقشة لمفهوم «العدل» ويعرض العلاقة بين العدل والسلام كشرط حتمي أو كعائق ممكن في سبيل تسوية الصراع وفقًا للنماذج المختلفة التي تتناول العلاقة بين العدل والسلام.

تتركز المناقشة التطبيقية على دراسة روايات الطرفين عن الصراع والمطالبة الفلسطينية بالسلام العادل بمكوناته المختلفة: العدالة الانتقالية، عدالة التوزيع وعدالة التعويض، كما يعبر عن ذلك في العملية السلمية منذ بدايتها في أوسلو (1993) وحتى طابا (2001) وأيضًا في قناة المحادثات الثانية: مبادرة أيالون ـ نسيبه ومبادرة جنيف. بينما نجد أن المطالب الفلسطينية بالعدل تشكل عائقًا أمام تحقيق اتفاق سلام في عملية سلام، ولم تخلق هذه المشكلة عائقًا للتسويات في القناة الثانية.

الروايات التاريخية المتناقضة لدى الطرفين في موضوع المسئولية عن خلق الظلم ورفعه، تجعل من الصراع الإسرائيلي الفلسطيني حالة كلاسيكية تربط مشكلة العدل بالسلام. والعلاقة بين العدل والسلام هي مشكلة هامة لا يمكن تجاهلها وتتطلب تعاملًا من الطرفين. لكن في ظل وجود فجوة كبيرة تفصل بين الأطراف في هذا الموضوع، الذي لا يمكن رأب الصدع فيه في هذه المرحلة من الصراع، لا بد من إرجائه إلى مرحلة التصالح ولا يدرج في عملية تسوية الصراع.

في الفصل الثامن: «موانع ثقافية في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني» - يدرس العاي آلون إلى أي مدى يعد الاختلاف الثقافي بين «إسرائيل» والفلسطينيين عائقًا في إدارة المفاوضات وتحقيق الاتفاق بينهم، وهل يمكن التغلب على هذا المانع؟ وكيف؟.

يعرف المانع الثقافي بأنه عائق أوعرقلة للتقدم في عملية تسوية الصراع، وهو ينبع من عدم فهم أو عدم معرفة ثقافة المحاور، أو عدم وجود استعداد للاعتداد بها. وعلى الرغم من أن هذا البحث لا يدعي أن فشل العملية السلمية يرجع إلى الفروق الثقافية فقط، إلا أنه يشير بتأكيد إلى أن الفروق الثقافية بين الأطراف المتداخلة في عمليات تسوية الخلافات الدولية هي عوامل هامة يجدر التطرق إليها بحثيًا وعمليًا، وذلك للأسباب التالية:

١. كون الثقافة إطارًا اجتماعيًا عامًا جدًا يملي بدرجة كبيرة وجهة نظر وسلوك كل فرد في المفاوضات.

٢. كون الثقافة تعد مفهومًا غامضًا وضبابيًا إلى حد ما، يصعب التعامل المثقف معه.

٣. الآثار التي يمكن أن تترتب عن تجاهل الموضوع الثقافي في المفاوضات، أوعدم الاعتداد به، سواء عن عمد أو عن غير عمد.

يبدو أن أصعب مشكلة تتعلق بفروق الثقافات ترجع إلى تناول الأطراف لمصداقية الطرف الآخر في حالات الرؤى الثقافية المختلفة في موضوعات مثل ماهية السلام، وتنفيذ الاتفاقات واحترام الاتفاقات والالتزامات. ويضم الفصل مناقشة نظرية ومناقشة تطبيقية. تعرض المناقشة النظرية تصنيف الموانع الثقافية، ومنها موانع الهوية - الذاتية إزاء الآخر، والجمعية أمام الفردية، والتعامل مع فجوات القوة، والقيم، وعدم اليقين والزمن. وتدرس المناقشة التطبيقية الفروق الثقافية بين «إسرائيل» والفلسطينيين، مع التركيز على سمات ثقافة المسلم متحدث العربية.

في الفصل التاسع: «الدين كعائق أمام تسوية الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني» - يدرس يتسحاق رياطر موضوع الدين كمانع في تسوية الصراعات العرقية بصورة عامة، والصراع الإسرائيلي الفلسطيني بصورة خاصة. المانع الديني هو وضع تحول فيه القيم الدينية والرموز الدينية دون إمكان إجراء مفاوضات وتسوية في سبيل تسوية الصراع على الأرض.

يدعي البحث أن الدين يشكل عائقًا أمام تسوية الصراعات إذا توافرت في المجتمعين طرفي الصراع الشروط التالية أو بعضها:

١. قيم الاعتقاد الديني التي تكرس الحرب والسيطرة على المناطق المقدسة وعلى الأرض المقدسة وترفض التفاوض والتسوية حول هذه القيم.

٢. يورث خطاب القيم الدينية للجماهير العريضة - بما فيهم العلمانيين أو الأشخاص الذين لا ينفذون التعاليم الدينية بصورة متواصلة - تعد فيها القيم والرموز الدينية جزءًا من نسيج الهوية الصلب الذي لا يقدرون على التفاوض بشأنه أو تسويته.

٣. القوة السياسية للحركات الدينية التي تتبنى القيم الدينية وتعمل على تلقينها للجماهير العريضة تعد حاسمة (بذاتها، ولكونها رمانة الميزان في منظومة سياسية مهترئة، أو لقدرتها على إيجاد تحالفات سياسية واسعة وقاطعة).

٤. يمكن أن تعوق النشاطات المتطرفة من جانب أفراد أو حركات تتحرك من خلال أيديولوجيات دينية متطرفة، نجاح المفاوضات السياسية وذلك من خلال الاغتيالات السياسية أو العمليات «الإرهابية» الاستعراضية.

٥. حشد «المحاربين» المفعمين بالإيمان الديني من العالم العريض خارج الأرض موضوع الخلاف.

بعد المناقشة النظرية لهذه الشروط الخمسة، يدرس المقال وجود هذه الشروط في كل من جانبي الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني. ووضع القيم الدينية وتبرز قوة تأثير اللاعبين الدينيين، في المجتمع الفلسطيني أكثر من المجتمع الإسرائيلي. هذا كون المجتمع الفلسطيني أكثر تدينًا ونظرًا لقوة حماس أيضًا، التي ترتكن على تنظيم عسكري ودعم جماهيري عريض. ويشير مجرد الوجود المهيمن لهذه الشروط إلى مدى اعتبار العائق الديني عائقًا فعليًا في سبيل تسوية الخلاف.

في الفصل العاشر: «عنصر الزمن كعائق أمام تسوية الخلاف الإسرائيلي ـ الفلسطيني» في هذا الفصل يدرس دان زكاي وديدا فليسيج صورة التعامل مع الوقت وتأثيرات تصور الزمن على عمليات التفكير وإجراءات المفاوضات، ويدرسان إلى أي مدى تؤثر هذه العوامل على احتمالات تسوية الخلافات بين ممثلي الثقافات المتباينة. ويضم هذا الفصل أربعة أجزاء: يعرض الجزء الأول فكرة الزمن بصورة عامة وعلاقاته بشخصية الفرد والثقافة. ويستعرض الجزء الثاني انعكاسات بعد الزمن في الصراعات وإجراءات المفاوضات ويتضمن مناقشة الموضوعات التالية: تعامل المفاوضين مع الزمن، ودرجة أهمية الزمن، وتأثير ضغوط الزمن، والزمن كمصدر للقوة، واستخدام الزمن بصورة تكتيكية، وتحديد مواعيد إنهاء المفاوضات، وتأثير الزمن على بناء الثقة بين الأطراف وتأثير البعد الزمني بين موعد المفاوضات وموعد التنفيذ المخطط للاتفاق.

يعرض الجزء الثالث مفهوم الزمن في الثقافة العربية الإسلامية والثقافة اليهودية الإسرائيلية. ويحلل الجزء الرابع التأثيرات الناجمة عن أوضاع الزمن المختلفة في الثقافتين على إدارة المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية. ولا تترك نتيجة البحث مجالًا للتفائل الزائد بشأن احتمالات تسوية الخلاف. فالفجوة بين الزمن وإدراك الزمن لدى الطرفين كبيرة جدًا ويبدو أنه لا يمكن رأبها.

في الفصل الحادي عشر: «القرارات الاستراتيجية في العملية السياسية بين «إسرائيل» والفلسطينيين كعائق أمام تسوية الخلاف» يقول أفرايم لافيه وهنري فيشمان أنه يمكن تسوية الصراع الإسرائيلي الفلسطيني من خلال المفاوضات، لكنه يتطلب التغلب على الموانع الاستراتيجية التي تصعب أو تحول دونه. تتركز هذه الموانع الاستراتيجية التي أدت إلى فشل عملية أوسلو في اختلافات وجهة نظر الأطراف في المراحل المختلفة من العملية بشأن القرار الاستراتيجي المطلوب.

ففي الوقت الذي تعتبر فيه «إسرائيل» أن عملية السلام ترتكز على نتائج حرب 1967 اعتبر الفلسطينيون العملية ترتكز على نتائج حرب 1947 ـ 1948. والفروق بين هاتين النظرتين هي فروق جوهرية، ذلك لأن معناها هو تضمين حق العودة في مشكلة اللاجئين الفلسطينيين في المفاوضات، التي لا يمكن تسوية الخلاف بدون التوصل لحل لها.

وبالفعل فإن كلا الطرفان لم يكونا مؤهلان لاتخاذ قرارات استراتيجية حاسمة تتطلب تنازلات حقيقية في مشكلة الأرض ومشكلة اللاجئين والقدس، واعتبروا العملية لعبة تكتيكية أكثر منها لعبة استراتيجية.

إضافة إلى ذلك فإن إدارة عملية المفاوضات كانت سيئة من الأساس، وبخاصة في ثلاثة مجالات: قرار التقدم في العملية على مراحل من الأسهل إلى الأصعب، ومن التسوية الجزئية إلى الاتفاق الدائم؛ وافتراض أن الثقة بين الأطراف ستبنى في

العملية نفسها؛ والضبابية بشأن الجوهر الرئيسي للعملية، أي بشأن صورة التسوية الدائمة. إضافة إلى ذلك، انتهاك الجانبين لاتفاقية أوسلو وعدم التأييد الجماهيري لهذه الاتفاقات مما أعاق العملية.

يقترح البحث استخلاص الدروس في ثلاثة مجالات رئيسية:

١. يجب أن يكون قرار الأطراف الاستراتيجي قرارًا جوهريًا يضع الأرضية الصلبة لتسوية الخلاف من خلال المفاوضات.

٢. ضرورة اتخاذ الأطراف قرارًا بشأن استراتيجية المفاوضات يتلاءم مع القرار الاستراتيجي الجوهري بشأن تسوية الخلاف من خلال المفاوضات ـ «قرار الكيفية».

٣. تحديد مصدر مرجعية مشترك للعملية والاستعداد لتحقيق تسويات استراتيجية ملزمة من كل طرف.

الفصل الثاني عشر: «البيئة الجيو ـ سياسية كعائق أمام تسوية الصراع الإسرائيلي» في هذا الفصل يحلل كوبي ميخال مكونات البيئة الجيو استراتيجية التي تعمل فيها «إسرائيل»، ويدرس كيف تصبح هذه البيئة عائقًا ملموسًا في اللحظة التي تتخبط فيها القيادة في «إسرائيل» في تحمل مخاطر تسوية النزاع.

ولا يعني التركيز على هذا العائق أنه العائق الوحيد الذي يحول دون تسوية الخلاف في منطقتنا. ومع ذلك، فليس هناك شك في أنه عائق رئيسي وهام، إذا لم تعرف «إسرائيل» كيف تتعامل مع مكوناته، فإننا نشك في إمكان إحراز تقدم في عملية السلام.

تتضمن مناقشة البيئة الجيو سياسية كمانع أمام تسوية الخلاف، المكونات المادية لبيئة الصراع والمكونات المفاهيمية والنظرياتية المتعلقة بنظرية التهديد

بالصراع، التي يعود أساسها إلى تاريخها العنيف وعدم الثقة بين الجانبين. وسمات البيئة والمواجهة هي التي تشكل عناصر التهديد الاستراتيجي في نظرية الأمن الإسرائيلية بصورة تزيد من تعريف الأخطار من ناحية، والمطالبه بمقدمات ـ أمن (الأرض، الردع، المجال الجوي ... إلخ) وضمانات أمنية من ناحية أخرى. بينما نجد أن عوامل التهديد تصعب على أي قيادة إسرائيلية تحمل مخاطر أمنية متعلقة بتنازلات مطلوبة لتسوية الخلاف ـ فمقدمات الأمن والضمانات الأمنية ترتبط بالمساعدة في التعامل مع الأخطار المحتملة.

الفصل الثالث عشر: «وضع القانون الدولي في التسوية المستقبلية ـ عائق أم دافع للتسوية». في هذا الفصل يدرس روفي سيفال أهمية القانون الدولي في تسوية الخلاف الإسرائيلي الفلسطيني، على الرغم من استخدام الطرفين له أحيانًا (وبخاصة الفلسطينيون) من أجل تبرير روايتهم للصراع، وأيضًا يمكن أن توجد مزاعمهم في المفاوضات، عائقًا وتصعب من تسوية الخلاف.

ويتناول البحث بتوسع مشاكل القانون الدولي في إطار المفاوضات، مثل التعريف الذاتي، والاستيطان الإسرائيلي، والمطالبة الفلسطينية بحق العودة والترتيبات في القدس.

إضافة إلى ذلك يناقش البحث دور السابقة القانونية في التسوية، وتقدير الصراع القانوني وفقًا لتقديرات طرف ثالث وتدخل قوات لحفظ السلام. يجب أن تعتمد تسوية الخلاف الإسرائيلي الفلسطيني على اتفاق، يعد أداة القانون الدولي. تتم صياغة هذا الاتفاق بمفاهيم قانونية وتدرس صلاحيته وتنفيذه وتفسيره وفقًا لقواعد القانون الدولي.

الفصل الأول

موانع سوسيو ـ نفسية في حل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني: نظرة على المجتمع اليهودي ـ الإسرائيلي

عرن هالفرين ونيطع أورن ودانيال بر. طال

يشير التاريخ الطويل والوحشي للصراع الإسرائيلي الفلسطيني وعدم القدرة على حل هذا الصراع بالطرق السلمية، على الرغم من المحاولات الثنائية الكثيرة والتدخلات التي لا تتوقف من جانب عناصر أخرى، إلى أن هذا الصراع هو صراع صعب وعميق جدًا. ودون تجاهل الخلافات الجوهرية بين الأطراف، يبدو أن انعدام الحل بالطرق السلمية يمكن أن يرجع بدرجة كبيرة إلى موانع سوسيو نفسية قوية توقف أي تقدم نحو تسوية الصراع وتجهضه. هذه الموانع هي نفس القوى السوسيو نفسية التي تضاف إلى نقاط الخلاف نفسها، وتحول دون حلها وتضيف الموانع في بداية المفاوضات، وإدارتها والتوصل إلى اتفاق، وبعد ذلك في عملية المصالحة للمزيد انظر (Bar-Tal & Halperin) 2009 a).

يهدف هذا الفصل إلى توضيح الموانع السوسيو نفسية والمهيمنة في المجتمع اليهودي الإسرائيلي التي تضيف الآن عائقًا أمام تحقيق حل الصراع بالطرق السلمية. وما من شك في أن قوى سوسيو نفسية مشابهة تعمل في الجانب الفلسطيني، لكننا نترك تحليلها للباحثين المتخصصين في دراسة المجتمع الفلسطيني.

استمر الصراع الإسرائيلي الفلسطيني لأكثر من مائة عام ويعد أحد أبرز الصراعات الرئيسية في العالم. مر الصراع طوال هذه السنوات بمراحل كثيرة

وتطورات كثيرة ولم يحل حتى الآن. وأيضًا أثناء كتابة هذه السطور «توضع» على الطاولة عدة مشروعات سلام رسمية، من بينها «خارطة الطريق»، ومبادرة الجامعة العربية للسلام العربي الإسرائيلي ومبادرات غير رسمية مثل اتفاقات جنيف واتفاق أيالون ـ نسيبه.

لكن على الرغم من حقيقة أن اتفاق أوسلو عام 1993 ـ توصل إلى اعتراف متبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير ووضعت الأسس لآلاف الساعات من المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية، إلا أنه لم يتم التوصل بعد إلى الاتفاق المأمول الذي يؤدي إلى إنهاء الصراع بالطرق السلمية. يعرض الجزء الأول من هذا الفصل الإطار المفاهيمي العام وبعده يتم التوسع في عرض طبيعة الموانع السوسيو نفسية التي تعد وبالًا في طريق تحقيق الاتفاق.

الإطار المفاهيمي للموانع السوسيو نفسية

فرضيتنا الرئيسية هي أن أحد أسباب ذلك الرئيسية يرجع إلى أن الخلافات الجوهرية في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني لم تحل بعد ولن تحل بسهولة في المستقبل، فهي موانع سوسيو نفسية تحول دون تسوية الخلاف بالطرق السلمية. تعكس هذه الموانع عملًا مشتركًا للعمليات المعرفية والعاطفية والتحفيزية، التي تؤدي مع الكوامن النفسية إلى عمليات مضللة، ومتحيزة وانتقائية في إعداد المادة المتعلقة بالصراع. تحول هذه الاتجاهات دون إمكانية دخول معلومة جديدة يمكن أن تساهم وتساعد في دفع حلول الصراع بالطرق السلمية (انظر وصف تفصيلي لهذه النظرية عند Bar-Tal & Halperin 2009a).

من أجل تطوير هذه الموانع نقترح التفسير الذي تحتفظ بموجبه جزئيات في المجتمعات المتداخلة في الصراع المنفلت، بكوامن سوسيو نفسية تتضمن اعتقادات صارمة،ومواقف ومشاعر مشتركة (Bar-Tal 2007a). تحتوي هذه الكوامن على

اعتقادات داعمة للصراع، ووجهات نظر عامة ومشاعر تجاه الطرف الثاني في الصراع - كوامن تستخدم كعائق رئيسي لحل الصراع. ويفسر فيما يلي كل عنصر بالتفصيل، وبهذه الطريقة نصف الإطار العام للموانع السوسيو نفسية لحل الصراع بالطرق السلمية.

الاعتقادات الداعمة للصراع وتعنتها

تغرس الاعتقادات الاجتماعية في قلب الموانع السوسيو نفسية الكامنة في أساس الخلافات[2]، المتعلقة مباشرة بالمواجهة ويطلق عليها اعتقادات أيديولوجية داعمة للصراع[3]. تتضمن هذه الاعتقادات في الأساس اعتقادات اجتماعية عن أخلاقيات الصراع[4] والذاكرة الجمعية[5]. وفي الغالب تقدم مضامين هذه الاعتقادات

(٢) تعرف الاعتقادات الاجتماعية بأنها إدراك (معرفي) تشترك في أغلب تفصيلات المجتمع، وتتعلق بالموضوعات التي تزعج بصورة خاصة أفراد المجتمع وتساعد في إحساسهم بالتفرد (Bar-Tal 2000).

(٣) نحن بذلك نعترف أن جزءًا على الأقل من هذه الاعتقادات الداعمة يمكن أن تظهر قبل اندلاع الصراع، لكن طبيعة الصراع غير المنضبط تجعل كثيرًا من هذه الاعتقادات الداعمة منظومة اعتقادات مشتركة بين الجميع ومنظمة في الذاكرة الجمعية وكأخلاق للصراع.

(٤) تعرف أخلاقيات الصراع بأنها مكون للاعتقادات الاجتماعية الرئيسية التي تقود إلى اتجاه معين مهيمن للمجتمع الذي يعيش صراعًا طويلًا منفلتًا (Bar-Tal 2000). اعتقد أنه في سياق الصراع المنفلت تنمو أخلاق ذات ثمانية موضوعات رئيسية (Bar-Tal 1998، 2007a) (تتضمن اعتقادات اجتماعية عن درجة العدل في أهداف الطرف الآخر، التي ترسم أهداف الصراع، وتعرض أهميتها الحاسمة وتوفر تفسيراتها وعقلانيتها. الاعتقادات الاجتماعية عن الأمن التي تؤكد أهمية الأمن الشخصي والبقاء القومي وترسم الظروف المناسبة لتحقيقه. الاعتقادات الاجتماعية عن النظرة الذاتية الجمعية الإيجابية التي تتعلق بالميول الإثنية لإرجاع خصائص وسلوكيات وقيم جمعية للمجتمع المتدخل في الصراع. اعتقادات اجتماعية عن التضحية، التي تتعلق بتقديم الذات كضحية، وبخاصة في سياق الصراع المنفلت. واعتقادات اجتماعية بشأن عدم شرعية الآخر، تتعلق بالاعتقادات التي تستبعد إنسانية الخصم، اعتقادات اجتماعية تتعلق بالبطولة تخلق ارتباطًا بالدولة والمجتمع من خلال الدعوة إلى الولاء والحب والقلق والتضحية. وكذلك أيضًا اعتقادات اجتماعية عن الوحدة تتطرق لأهمية تجاهل الصراعات والخلافات الداخلية خلال الصراع المنفلت من أجل توحيد القوى في مواجهة التهديد الخارجي، وأخيرًا: الاعتقادات الاجتماعية عن السلام، والتي تعتبر السلام رغبة نهائية للمجتمع.

(٥) تعرف الذاكرة الجمعية للصراع بأنها تمثيل لأحداث الصراع التي تذكر لأفراد المجتمع باعتبارها تاريخ الصراع (Kansteiner 2002).

رؤية تحيزية وأحادية الجانب عن طبيعة العلاقات بين أطراف الصراع. وبمزيد من التفاصيل، فهي تبرر أهداف الصراع، وتعرض الخصم بطرق سلبية جدًا بل وحتى بمفاهيم تجعل منه غير شرعي، إضافة إلى أنها تلصق بالجماعات الداخلية سمات إيجابية جدًا، وتعرض أعضاءها على أنهم وحدهم ضحايا الصراع.

لكن، إضافة إلى منظومة الاعتقادات الأيديولوجية، التي تعد محددة نسبيًا، نزعم أنه يمكن أن يضاف إلى هذا المشهد أيضًا اعتقادات داعمة نتاج الظروف تنمو في السياق وفي ظل ظروف معينة وتختفي بعد ذلك. على سبيل المثال، يعتبر زعيم الجماعة المعادية ضعيفًا ولذلك يعتبر غير قادر على الدخول في مفاوضات السلام التي سوف توقع عليها الأطراف. وهكذا تقرر المجموعة عدم الدخول في مفاوضات معه والاستمرار في الصراع. كل الاعتقادات الدائمة الداعمة للصراع - أيديولويجية كانت أو نتاج الظروف - توجد عدم ثقة، وعداء وإحساس بالتهديد. وتعد أيضًا عائقًا واضحًا أمام عملية السلام حيث إنها تقدم قاعدة معرفية لإطالة الصراع.

تعد مضامين الاعتقادات الداعمة جزءًا صغيرًا فقط من المشكلة. نظريًا، يمكن تغيير الاعتقادات بسهولة، لكن فرضيتنا هي أن هذا المشهد صعب ومستعصٍ على التغيير،خاصة بسبب العوامل الدافعية والهيكلية التي يتسم بها. ونعني بذلك أن الاعتقادات الاجتماعية تواجه محاولات لتغييرها، سواء لأنها منظمة بصورة متماسكة، أو لأنها غير مركبة (بسيطة) ولأنها تختلف بصورة واضحة عن الاعتقادات البديلة التي تدعم تحقيق السلام، Rokeach 1960; Tetlock 1989. القوة المحفزة التي تساهم في التعنت أو التجميد هي الحاجة الدقيقة للانغلاق (انظر: Kruglanski 1989- 2004) التي تدفع أفراد المجتمع إلى اعتبار الاعتقادات الاجتماعية الداعمة للصراع حقيقة مطلقة لا يمكن أن يتحقق شيء بدونها.

ترجع صلابة الاعتقادات إلى عدة مصادر رئيسية: يتعلق الأول بوظائف المشهد السوسيو نفسي الموصوف، الذي يوفر احتياجات هامة على مستوى الفرد وعلى

المستوى الجمعي في المجتمعات التي تعد طرفًا في صراعات عنيفة (على سبيل المثال: التصور الذاتي الجمعي الإيجابي، الثقة أو القدرة على السيطرة). هناك مصدر آخر للعناد والإصرار وهو البنية المتوالية للاعتقادات الاجتماعية وكونها مرتبطة ببعضها البعض. هذه الحقيقة تجعل من بنيتها بنية مشابهة لبنية أيديولوجية الصراع (Tal Raviv Raviv & Dgani-Hirsch 2009; Tetlock 1989 Bar) ويتعلق المصدر الثالث باعتبار هذه الاعتقادات رئيسية، لأنها تتسم بالمستوى العالي من الأمن وتشغل أفراد المجتمع كثيرًا (Eagly & Chaiken 1993). يضاف إلى ذلك، أن تعنت العنصر السوسيو نفسي نابع من الربط الضاغط والمهدد للصراع الذي يعيش فيه أفراد المجتمع. ويؤدي هذا الربط الضاغط والمهدد إلى الانغلاق وتقييد خطى إعداد المعلومة (Driskell & Salas 1996; Staal 2004). وفي النهاية، يؤدي التعنت إلى إجراءات إعداد معلومات انتقائية، وتحيزية وظالمة، وبهذه الطريقة تضع الأساس لعمليات الموانع السوسيو نفسية التي تلقي بظلالها على تقدم عملية السلام (ترد هذه النظرية بالتفصيل لدى Bar-Tal & Halperin 2009a).

نظريات عامة

إضافة إلى ذلك، نحن نعتقد أن الاعتقادات التي توصف فيما يلي بأنها متغيرات في الصراع، تتأثر في الغالب باعتقادات لا تتعلق بها بصورة مباشرة، وإنما تعكس وجهات نظر أكثر تعميمًا. وجهات النظر العامة هي مجموعة من الاعتقادات والميول التي لا ترتبط بالصراع الدقيق، لكنها تقدم وجهات نظر تساهم في إطالة الصراع بسبب هذه الرؤى، وبسبب المعايير والقيم التي تسبق الصراع. وقائمة هذه الرؤى طويلة جدًا، من بين أبرزها يمكن أن نشير إلى الأيديولوجية السياسية. (Adorno Frenkel-Brunswick Levinson & Sanford 1950; Altemeyer 1981; Jost 2006; Sidanius & Pratto) والقيم الدقيقة (Schwartz 1992) والاعتقادات الدينية (Kimball

2002) ونظريات تتعلق بطبيعة الإنسان وقدرته على التغير (Dweck 1999).كل هذه الرؤى لها تأثير على الطريقة التي يرى بها أفراد المجتمع الخلافات الرئيسية والصراع نفسه على سبيل المثال انظر:

Beit-Hallahmi& Argyle,1997; Dweck,& Ehrlinger, 2006; Feldman& Stenner, 1997; Golec& Federico, 2004; Guimond, Dambrun, Michinov,& Duarte, 2003; Jost, Glaser, Kruglanski,& Sulloway, 2003; Kossowska, Bukowski,& Van Hiel .2008; Levinson, 1957; Sibley& Duckitt, 2008.

المشاعر

أشار الباحثون في مجالات العلاقات الدولية والصراعات العرقية منذ فترة بعيدة إلى الدور الرئيسي الذي تلعبه المشاعر في تصعيد الخلاف، وفي تهدئته وفي عملية حله (Horowitz, 1985; Lindner, 2006; Petersen, 2002). ونركز في هذا التحليل الدقيق، على دور المشاعر البيجمعية السلبية كموانع أمام حل الصراعات انظر (Halperin 2008b) أظهرت البحوث الكثيرة التي تمت في العقدين الأخيرين أن المشاعر السلبية تلعب دورًا رئيسيًا في الحيلولة دون إحراز تقدم نحو تسوية الخلافات بالطرق السلمية. انظر على سبيل المثال:

Baumeister & Butz, 2005; Corradi, Fagen & Garreton, 1992; Halperin 2008a; Halperin, Sharvit & Gross, 2009; Scheff & Retzinger, 1991; Staub, 2005; White, 1984.

إضافة إلى ذلك وجد أن هذه المشاعر تشجع انغلاق المنظومة النفسية وتشكل تشدد الاعتقادات الداعمة.

ويمكن أن نفرق بين صورتين مختلفتين تظهر فيهما هذه المشاعر البيجمعية: أوضاع مشاعر نفسية قصيرة المدى تظهر كرد فعل لحظي على أحداث معينة، وفي

المقابل مشاعر عاطفية طويلة المدى توجه الجماعة أو الزعيم وتعرف في كثير من الأحيان بأنها «مزمنة» (Arnold, 1960; Lazarus 1994).

نركز في الفصل الحالي على حالتين بارزتين من المشاعر البيجمعية تلعبان دورًا هامًا كموانع أمام خطوات السلام: الخوف والكراهية. فمن وجهة نظرنا تلعب هذه المشاعر في السنوات الأخيرة دورًا رئيسيًا ومؤثرًا جدًا في مشهد الصراع الإسرائيلي الفلسطيني (انظر أيضًا Bar-Tal, 2001; Halperin, 2008a) ويبدو أن الخوف أو الكراهية، هما اللذان يحددان، في حالات كثيرة، النظرة إلى الخصم ويغذيان استمرارية الصراع.

ونشير في النهاية إلى الإطار المفاهيمي الشامل، الذي يضم أيضًا التحيزات المعرفية والتحفيزية - العالمية التي يتسم بها البشر أينما كانوا، في أي سياق، أو وضع أو وقت. تؤثر هذه التحيزات على خطوات إعداد المعلومة والآراء الجديدة. ويمكن الإشارة إلى عشرات الأنواع من التحيزات، لكنها تلعب دورًا رئيسيًا في خطوات الصراع المرتبطة بالاستدلالات، والخطوات المعرفية التلقائية والتحفيزية المرتبطة بالحفاظ على النظرة الذاتية وتعزيز الأنا. انظر على سبيل المثال:

2007; Jarymowicz, 2008; Kunda, 1990; Nisbett & Ross, 1980:, Bargh.

ويمكن القول أن سياق الصراع بين الجماعات يكون مصحوبًا بالاعتقادات الداعمة ويقدم أساسًا مناسبًا لتطوير ورفع هذه التحيزات (Ross& Ward, 1995). لكن لن نتطرق إليها بتوسع في هذا الفصل، لأنها ترد بإسهاب في الأدب النفسي.

وفي الختام نقترح أن توفر منظومتا الاعتقادات المتعلقتان بالمضمون (أي، الاعتقادات الداعمة للصراع ووجهات النظر العامة) الموصوفة أعلاه، إضافة إلى المشاعر البيجمعية السلبية، بحثًا يمكن من خلاله أن يدرك الأفراد واقع الصراع ويفسرونه. يعبر عن هذ البحث بعملية انتقائية، وتحيزية وظالمة لإعداد

المعلومة. نتيجة هذا العملية هي الحفاظ على الخلافات الأساسية وتعزيزها وكذلك الاعتقادات الداعمة للصراع. هذه العملية تعوق إدراك فكر السلام لدى الخصم، والمقترحات الجديدة التي تطرحها أطراف ثالثة أو الطرف الثاني أو معلومة جديدة عن رغبة الطرف الثاني في التصالح. في ظل هذه الظروف، يتحول تجاوز الخلافات الرئيسية إلى تحد صعب جدًا انظر النموذج المفاهيمي في الشكل رقم 1 الذي يعرضه (Bar-Tal& Halperin, 2009).

شكل 1: موانع سوسيو–نفسية أمام حل الصراعات بالسبل السلمية

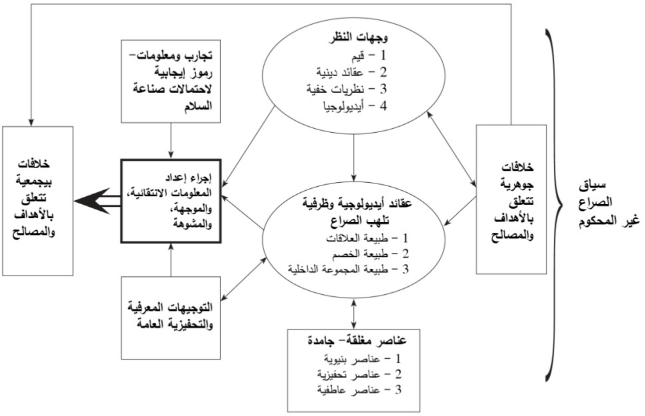

بعد أن وصفنا الإطار المفاهيمي العام، سنركز على الوضع الحالي في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. سنعرض أولًا نقاط الخلاف الرئيسية التي تتركز فيها إجراءات المفاوضات. وبعد ذلك سنعرض وضع إجراءات المفاوضات الأخيرة وموقف الجماهير منها. ثم نتحدث تفصيلًا عن الموانع السوسيو نفسية الرئيسية في المجتمع اليهودي الإسرائيلي التي تعوق إحراز تقدم نحو الحل الممكن للصراع بالطرق السلمية. ونعرض بتفصيل أوسع للاعتقادات الأيديولوجية والاعتقادات الظرفية الداعمة للصراع والتي تغذي استمراريته وتحول دون حله بالطرق السلمية. وفي النهاية نشير إلى العوامل الشعورية الرئيسية التي تعتبر موانع. ونظرًا لمحدودية المساحة سنقفز على مناقشة

الموانع السوسيو نفسية الأخرى مثل وجهات النظر العامة والموانع المعرفية والتحفيزية العامة.

خلافات أساسية في الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني والرأي العام تجاهها

تدور الخلافات بين اليهود في إسرائيل والفلسطينيين حول خمسة موضوعات رئيسية على الأقل. وعلى افتراض أن تقسيم الأرض بين نهر الأردن والبحر المتوسط لدى إقامة دولة فلسطينية هو مبدأ عام ومقبول لدى المعتدلين في الطرفين - فإن المشكلة الأولى في الخلاف تتعلق بحجم وحدود الأرض التي ستضمها الدولة الفلسطينية. وتتعلق المشكلة الثانية بطبيعة الدولة الفلسطينية المزمع قيامها. وتتركز المشكلة الثالثة في القدس وهي تتعلق بالطريقة التي يقسمها بها الكيانان ويسيطران عليها. وتتعلق المشكلة الرابعة بالمستوطنات اليهودية التي بنيت على الأراضي التي احتلت عام 1967. وتتعلق المشكلة الخامسة بحل مشكلة اللاجئين عام 1948 وربما أيضًا عام 1967. ومن الواضح أن الخلافات تتعلق أيضًا بمشاكل أخرى مثل توزيع مصادر المياه والمصادر الطبيعية الأخرى، وطبيعة العلاقات الاقتصادية وغيرها، لكن في هذه النقطة نحن نعتبرها مشاكل فرعية ولذلك لن نتناولها.

وفرت المفاوضات الجادة التي جرت في العقود الأخيرة، وثائق عن الحلول الممكنة للمشاكل التي أشرنا إليها أعلاه. وهكذا على سبيل المثال، طرحت أفكار هامة في مفاوضات طابا بين ممثلي الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية في يناير 2001 وتفاهمات كلينتون في ديسمبر 2000 والوثيقة غير الرسمية بين «أبو مازن» وبيلين والتي نشرت في عام 1995 أو في اتفاق جنيف غير الرسمي الذي كان جزءًا من خطوات المفاوضات التي تمت وعرضت عام 2003. أحدث مقترحات الحلول - وفقًا لتاريخ كتابة هذه السطور - نشرها بصورة علنية رئيس الوزراء السابق إيهود أولمرت،

بعد المفاوضات التي استمرت حوالي عام بينه وبين رئيس السلطة الفلسطينية، أبو مازن، عام 2007 ـ 2008، يمكن القول أن مقترحات أولمرت كانت طموحة مقارنة بأي مقترح لزعيم إسرائيلي في الماضي[6].

وفقًا لما جاء في الصحف، ما نشر عن المفاوضات في خريف 2008 كان في المرحلة التي وافق فيها رئيس وزراء إسرائيل، إيهود أولمرت، على إقامة دولة فلسطينية والانسحاب من 93.7% 93.5% من المناطق المحتلة. وكتعويض كان من المقرر أن يقبل الفلسطينيون 5.8% من المنطقة في أماكن أخرى وكذلك المرور الآمن من الضفة الغربية إلى قطاع غزة. إضافة إلى ذلك وافق أولمرت على ألا يكون الحوض التاريخي (المقدس) في مدينة القدس القديمة تحت سيادة شكلية لأي دولة، وإنما يدار كله من خلال كونسرتيوم من السعودية والأردن وإسرائيل وفلسطين وأمريكا؛ وتقسم القدس وتعد عاصمة للدولتين؛ تقبل إسرائيل فقط جزءًا صغيرًا من اللاجئين كتنازل إنساني، بينما يسمح لأغلبهم بالانتقال إلى الدولة الفلسطينية التي ستقام (برنيع وشيفر 2008 ;2009; Peraino, 2009).

تجدر الإشارة إلى أنه بعد الانتخابات التي جرت في فبراير 2009 نجحت حكومة يمينية جديدة متشددة في إسرائيل برئاسة بنيامين نتنياهو، الذي قَبِل أيضًا في نهاية الأمر فكرة إقامة دولة فلسطينية، لكن بقائمة طويلة من الشروط المقيدة، من بينها النزع الكامل لسلاح هذه الدولة، واعتراف الفلسطينيين بإسرائيل كدولة للشعب اليهودي، وإلغاء حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى الدولة اليهودية واستبعاد أي مفاوضات عن تقسيم القدس. ومن المقرر أن تبدأ إجراءات المفاوضات بين الجانبين في المستقبل القريب.

(٦) توقفت إجراءات المفاوضات في خريف عام 2008 لأن رئيس وزراء إسرائيل اضطر إلى الاستقالة من منصبه بعد اتهامات بالفساد.

في ضوء مقترح أولمرت وموقف نتنياهو، من المهم أن ندرس مواقف الجمهور اليهودي في إسرائيل من مشاكل الخلاف، اعتمادًا على استطلاعات الرأي الشاملة والحديثة جدًا.

وقبل عرض رأي الرأي العام اليهودي الإسرائيلي في هذه المشاكل، نشير إلى أنه بمنظور عام، وعلى مر السنين، حدثت لدى الرأي العام في إسرائيل تغييرات ملموسة بشأن أغلب مشاكل الخلاف. على سبيل المثال، زاد استعداد الجمهور الإسرائيلي اليهودي لقبول إقامة دولة فلسطينية من 20% تقريبًا عام 1987 إلى 61% في عام 2006. وعلى نفس النمط، نجد أن استعداد اليهود في إسرائيل للتنازل عن السيادة الإسرائيلية على الأحياء العربية في شرق القدس قد زاد من 10% عام 1994 إلى حوالي 50% عام 2006 (بن مائير وشاكيد 2007). وبالتالي يجب أن نرى المواقف الحالية للجمهور اليهودي في إسرائيل في السياق الأوسع للتغييرات في هذه المواقف على مر السنين.

بالنسبة لمواقف الجمهور الحالية بشأن إقامة دولة فلسطينية، في عام 2009 أيد 53% من اليهود في إسرائيل إقامة دولة فلسطينية كجزء من حل ممكن للصراع. في نفس الوقت أيد 64% من اليهود «دولتين لشعبين» كنظرية عامة (بن مائير، 2009 كما يذكر بن مائير 2009): يرجع الفرق في مستوى تأييد الاحتمالين بالتأكيد إلى حقيقة أن مفهوم «دولة فلسطينية» ما زال ينظر إليه كثير من اليهود بمنظور سلبي ويبدو أن السبب في هذه الفجوة يرجع إلى الحواجز السوسيو نفسية التي سنتحدث عنها تفصيلًا في معرض هذا الفصل، مثل الاعتقادات الأيديولوجية (اعتقادات تتعلق بالأهداف الفلسطينية والتصور السلبي للعرب) والمشاعر الجمعية (الكراهية والخوف).

بالنسبة لمشاكل الحدود الدائمة ومستقبل المستوطنات، فإن أغلب اليهود في إسرائيل يعارضون الانسحاب من معظم المناطق. على سبيل المثال، يشير استطلاع معهد بحوث الأمن القومي (INSS) إلى أن حوالي70% - يعارضون نقل مناطق مثل جوش

عتسيون، وغور الأردن وغرب السامرة إلى الفلسطينيين. تشير الاستطلاعات أيضًا إلى أنه بين السنوات 2000 ـ 2009 تراجع تأييد الانسحاب من هذه المناطق. وبصورة أكثر تركيزًا، من عام 2000 وحتى عام 2007 تراجع تأييد الانسحاب من جوش عتسيون من 33% إلى حوالي 15% ـ وانخفض تأييد الانسحاب من البقاع الأردنية من 32% إلى حوالي 14% وانخفض تأييد الانسحاب من غرب السامرة من 15% إلى 29% (بن مائير وشاكيد، 2007 بن مائير 2009)، ويستثنى من ذلك الأحياء العربية في القدس الشرقية. وبالنسبة لهذه المنطقة، تضاعف بل وزاد تأييد التنازلات الإقليمية بين السنوات 2000 .2001 من 24% إلى 51% ـ واحتفظ بالثبات بصورة أو بأخرى حتى عام 2006 ومنذ ذلك الحين انخفض إلى حوالي 41% في عام 2009.

مستوى تأييد إخلاء كل المستوطنات في الضفة الغربية، الذي سيؤدي بالفعل للعودة إلى حدود 67 هو مستوى منخفض جدًا. حيث يتضح من استطلاع مركز تامي شتاينمتس لبحوث السلام (مقياس السلام)[7] الذي تم في أغسطس 2004، أن حوالي 17% كانوا مستعدين لإخلاء كل المستوطنات و15% لإخلاء أغلب المستوطنات ووافق 37% على إخلاء المستوطنات الموجودة بين المستوطنات الفلسطينية أو بجوارها بينما عارض 25% إخلاء أي مستوطنة.

في استطلاع معهد بحوث الأمن القومي (INSS) نجد أن تأييد إخلاء كل المستوطنات كان منخفضًا بصورة متوالية على مر السنين (انظر الشكل 2) في عام 2009 أيد 15% فقط إخلاء كل المستوطنات (انخفاض أكثر من 20% عام 2005) ولكن كما يظهر من الشكل 2، فإن جزء ملموسًا من عينة الدراسة اليهود أيدوا إخلاء جزء صغير ومنعزل من المستوطنات. في عام 2009 كان 43% مستعدين

---

(٧) استطلاعات مقياس السلام هي استطلاعات يقوم بها مركز تامي شتاينمتس لبحوث السلام في جامعة تل أبيب بدءًا من عام 1994 لمزيد من المعلومات عن مشروع مقياس السلام انظر(www.tau.ac.il. Peace) .

لإخلاء المستوطنات الصغيرة والمعزولة في الضفة الغربية. بشأن التسوية الدائمة (انخفاض من 57% - كانوا مستعدين لذلك عام 2004 عارض 42% في عام 2009 إخلاء المستوطنات تحت أي ظروف، وهذا ارتفاع مقابل 27% عارضوا ذلك في عام 2004) (بن مائير 2009).

بالنسبة لمستقبل القدس، التي تعد مشكلة رئيسية أخرى في الخلاف بين الإسرائيليين والفلسطينيين، 40% - تقريبًا يؤيدون فكرة التنازل عن الأرض في شرق القدس، وتشير استطلاعات الرأي العام إلى أن أغلب اليهود في إسرائيل يعارضون أي أفكار أخرى تتعلق بمستقبل المدينة. على سبيل المثال، يشير مقياس السلام إلى أن 60% من العينة تعارض إدارة مشتركة فلسطينية إسرائيلية للحرم القدسي والأماكن المقدسة في القدس و83% - يعارضون تسليم السيادة في المدينة القديمة للفلسطينيين (مقياس السلام، أبريل 2008). في الاستطلاع الذي أجراه معهد بحوث الأمن القومي نجد أن حوالي 82% في عام 2009 - يعارضون فكرة أن تنقل منطقة الحرم إلى الفلسطينيين وتحتفظ إسرائيل بالحائط الغربي (بن مائير- 2009).

شكل2: نسبة اليهود الإسرائيليين المستعدين لإخلاء المستوطنات في إطار تسوية دائمة

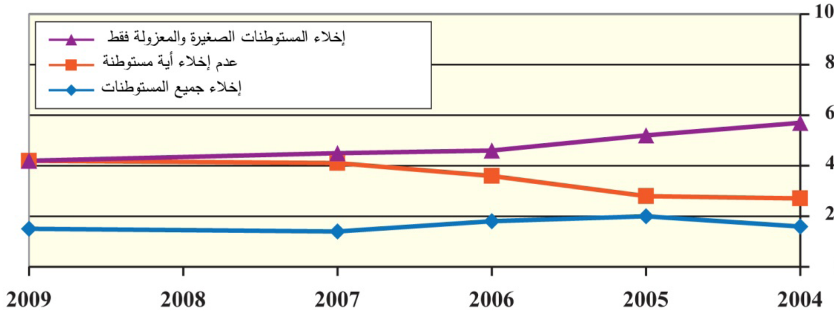

وتشير استطلاعات الرأي العام إلى أن أغلب اليهود في إسرائيل يعارضون تطلع الفلسطينيين إلى حق العودة. على سبيل المثال، وفقًا للاستطلاع الذي تم في سبتمبر

2007 عارضت غالبية كبيرة (87%) من الجمهور اليهودي مجرد عودة لاجئ واحد إلى الأراضي الإسرائيلية، بينما أبدى 6% استعدادهم لإعادة حتى 100 ألف لاجئ في مقابل تسوية دائمة و3% مستعدون لإعادة كل اللاجئين الذين يتم اتخاذ قرار بشأنهم (مقياس السلام، سبتمبر 2007). وبصورة مشابهة، يشير استطلاع معهد بحوث الأمن القومي عام 2009 إلى أن حوالي 89% يعارضون عودة اللاجئين إلى إسرائيل، ولو بعدد ضئيل (بن مائير 2009).

وفي النهاية، على الرغم من أنه يمكن أن نلحظ على مر السنين استعدادًا بالغًا بين الجمهور الإسرائيلي - اليهودي للتسوية مع الفلسطينيين، فإن استطلاعات الرأي الحديثة تشير إلى أن أغلب الجمهور اليهودي في إسرائيل يعارض حتى الآن النقاط الأساسية في المقترحات الرئيسية لإنهاء الخلاف والتي ذكرت أعلاه، بما فيها تلك التي عرضها إسرائيليون كبار أمثال أولمرت. بينما تؤيد أغلب الجماهير اليهودية حل الدولتين، فإن هناك كثيرين يعارضون العودة إلى حدود 1967 وإخلاء أغلب المستوطنات، والتسوية في جبل المكبر والعودة ولو بعدد قليل من اللاجئين الفلسطينيين إلى الأراضي الإسرائيلية. ونحن نفترض أن الشعار العام «حل الدولتين» أصبح شائعًا ومقبولاً من الناحية السياسية، بالضبط كما كان على مدى سنوات طويلة شعار «إسرائيل مهتمة بحل الصراع بالطرق السلمية». هذان الشعاران يعدان شعارين عامين ويتطلبان مستوًى عاليًا من التفصيل من أجل تحقيق خطة حاسمة لحل الصراع.

موانع سوسيو - نفسية لحل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني

سنعرض في هذا الجزء من الفصل الموانع السوسيو نفسية التي تلعب دورًا رئيسيًا في حل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني بالطرق السلمية، ونركز على مواقف الجمهور الإسرائيلي اليهودي، ومواقف الأحزاب السياسية الرائدة وآراء الزعماء السياسيين. وسيبدأ هذا التحليل بعرض الاعتقادات الأيديولوجية الداعمة للصراع. سنركز في

هذه المناقشة بصفة خاصة على اعتقادات أخلاقيات الصراع التي احتلت مكانة رئيسية في دفع الخلافات والحيلولة دون صنع السلام. هذه الاعتقادات تتضمن موضوعات تتعلق بأهداف الصراع وتبريره، وعدم شرعية العرب عامة والفلسطينيين خاصة، والإحساس بالتضحية الجمعية، والصورة الجمعية الذاتية الإيجابية التي تصف التطلع إلى السلام (انظر بحث جوفر 2007)، وموضوعات أخرى في أخلاقيات الصراع تتطرق أساسًا لمحاولات تحفيز أعضاء الجماعة إلى التجاوب مع عناصر الصراع، بما فيها موضوعات الأمن، والبطولة، والتصور الذاتي والاتحاد.

تجدر الإشارة إلى أن الاعتقادات الاجتماعية الأيديولوجية الداعمة للصراع تقدم في الأساس قاعدة معرفية لرفض أي تسوية في موضوعات جوهر الصراع. مثل هذه الاعتقادات ترفض أي تسوية لتقسيم الأرض بين نهر الأردن والبحر المتوسط بين الأمتين. وتنبع هذه الفكرة الأساسية من مصدرين على الأقل. الأول ديني - قومي وهو يعتمد على المعتقد الديني إلى جانب مبررات قومية تاريخية. ويعتمد المصدر الثاني على اعتبارات أمنية وجودية راسخة في الاحتياجات الأمنية (انظر2009 Magal, Bar-Tal, Oren & Halperin). هذان المصدران يقدمان قاعدة للاعتقادات الاجتماعية التي تشكل جزءًا من أخلاقيات الصراع. إضافة إلى ذلك سيعرض في هذا الجزء عدة اعتقادات ظرفية ظهرت في الفترة المدروسة. وفي النهاية نعرض المشاعر التي تلعب دورًا رئيسيًا كموانع في سبيل صنع السلام. وينفذ هذا التحليل من خلال التركيز على السنوات 2000 - 2009 وهي الفترة التي تفاقم فيها الصراع وتعززت الاعتقادات والمشاعر الداعمة لاستمرار الصراع وتوسيعه.

اعتقادات أيديولوجية داعمة للصراع

في أعمالنا السابقة بحثنا الأخلاقيات الإسرائيلية والصورة التي تغيرت بها هذه الأخلاقيات منذ 1967 Oren, 2009; Bar-Tal& Oren, 2000; Oren Bar-Tal, 2006;

Oren 2005 ووجدنا بصورة عامة أنه في الفترة التي وصف فيها الصراع بأنه منفلت (حتى زيارة السادات للقدس 1977) برزت هيمنة كبيرة لأغلب الاعتقادات الاجتماعية الرئيسية التي أوجدت أخلاقيات الصراع الإسرائيلية؛ أي أن 75% على الأقل من المواطنين تمسكوا بهذه الاعتقادات، وخدمت بصورة متكررة القيادات السياسية بتبرير السياسات وتوضيحها، وكونت العناصر الرئيسية في الصراع في الكتب التعليمية وظهرت دائمًا في وسائل الإعلام وعبر عنها في نتاجات ثقافية مختلفة.

ومع ذلك، فقد وجدت بحوث كثيرة تغييرات جوهرية في أخلاقيات الصراع الإسرائيلية على مر السنين، وخاصة مع عملية التغيير في طبيعة الصراع بعد اتفاق السلام مع مصر وفي فترة اتفاقات أوسلو. تضمنت هذه التغييرات تراجعًا عامًا في مركزية الاعتقادات الاجتماعية في أخلاقيات هذا الصراع. أحداث عام 2000 مع اندلاع الانتفاضة الثانية والأحداث العنيفة التي ارتبطت بها، غيرت الاتجاه وأدت إلى تعزز جديد لبعض الاعتقادات الاجتماعية لأخلاقيات الصراع (انظر Bar-Tal & Sharvit 2008).

اعتقادات بشأن الأهداف الإسرائيلية والفلسطينية

كما ذكر، فإن الاعتقادات الاجتماعية التي رفضت حقوق الفلسطينيين في الأرض والتي رفضت الاعتراف بوجود منظمة التحرير ووجود كيان فلسطيني، لم تعد شائعة في المجتمع الإسرائيلي منذ الثمانينيات. على سبيل المثال، تظهر نتائج استطلاع جديد للسلام إلى أن غالبية تصل إلى 61% من الجمهور اليهودي في إسرائيل بررت المطلب الفلسطيني بدولة مستقلة خاصة بهم (مقياس السلام، نوفمبر 2008).

إضافة إلى ذلك فإن 62% من الجمهور الإسرائيلي اليهودي اعترفوا في يونيو 2009 بحق الشعب الفلسطيني في الوجود وعارض ذلك 32% والباقي لا يعرفون (مقياس السلام يونيو 2009). وكما ذكرنا منذ فترة، فإن كل رؤساء الوزراء في إسرائيل

في الفترة الأخيرة، ومنهم رئيس الوزراء الحالي، بنيامين نتنياهو، قبلوا فكرة الدولة الفلسطينية وتشير استطلاعات الرأي إلى أن غالبية الجماهير اليهودية الإسرائيلية تقبل حل الدولتين وبالتالي، فإن هذا التغيير يشير إلى رفع حاجز هام عن طريق حل الصراع مع الفلسطينيين.

ولكن، بنظرة عن قرب على الاعتقادات الإسرائيلية الحالية عن الأهداف الإسرائيلية والفلسطينية نكتشف أن التغييرات في الاعتقادات الإسرائيلية السابقة هي أقل وضوحًا مما كانت عليه لأول وهلة. هناك دلائل كثيرة على أن الموافقة على حل الدولتين لا يعرض بالفعل اعترافًا بالرواية الفلسطينية للصراع أو التنازل عن المطالبة اليهودية بخصوص أرض الضفة الغربية التي احتلت عام 67. إضافة إلى ذلك، هناك دلائل على أن مستوى معارضة الرواية الفلسطينية قد زاد في السنوات الأخيرة داخل المجتمع اليهودي الإسرائيلي. على سبيل المثال، في الاستطلاعات التي تمت في عام 2008 عرفت غالبية الجماهير اليهودية الضفة الغربية بأنها أرض محررة (55%) وليست أرض محتلة (32%) ويعد هذا تغييرًا قياسًا بعام 2004، ففي أغسطس 2004 اعتقد 51% أن الضفة الغربية وقطاع غزة أراضٍ محتلة بينما اعتقد 39% أو كانوا واثقين من أنها أراضٍ محتلة (مقياس السلام مارس[8] 2008). ووفقًا لذلك ففي استطلاع مشتق من مقياس السلام نجد أن أغلب الإسرائيليين اليهود يعرفون المستوطنات الموجودة بوضوح داخل المناطق على أنها مستوطنات لا توجد في المناطق المحتلة (مقياس السلام أغسطس 1994).

(٨) على الرغم من ذلك، ففي هذا البحث أيضًا، نسبة العينة التي اعتقدت أن إسرائيل ليست في حاجة لتغيير سياستها وقبول معاهدة جنيف الرابعة، وبهذا تعترف بالفعل بالأراضي المحتفظ بها، ترتفع جدًا نسبة العينة التي أجابت بأن هذا التغيير في السياسات والاعتراف سيكون مناسبًا (مقياس السلام، أغسطس 2004).

هناك أيضًا اكتشاف هام في هذا السياق يظهر أن 50% من اليهود في إسرائيل يشعرون على الأقل بمستوى معين من التهديد من إعادة المناطق مقابل السلام (بن مائير 2009).

وهناك اتجاهات أخرى تظهر أيضًا في بلاغة الخطاب لدى شخصيات رئيسية في السياسة الإسرائيلية. على سبيل المثال، في الحديث الذي أدلى به رئيس وزراء إسرائيل السابق، إيهود أولمرت، خلال عام 2006 قال: «نحن نصر بحزم على الحق التاريخي للشعب الإسرائيلي في فلسطين كلها. فأي هضبة في السامرة، وأي وادٍ في يهودا، هو جزء من وطننا التاريخي. ونحن لا ننسى ذلك ولو للحظة واحدة».

كرر بنيامين نتنياهو، رئيس الوزراء الحالي، فكرة المناطق «كأرض إسرائيلية» في الخطاب الذي ألقاه في جامعة بار إيلان في يونيو 2009: «علاقة الشعب اليهودي بفلسطين ظلت أكثر من 3500 سنة. الضفة الغربية، الأماكن التي سار فيها إبراهيم وإسحق ويعقوب وداود وسليمان وإشعيا وإرميا ـ هذه الأرض ليست أرضًا غريبة علينا، إنها أرض آبائنا»[9].

وبالنسبة للفلسطينيين قال نتنياهو في نفس اللقاء: لكن يجب أن نذكر هنا أيضًا كل الحقيقة: «يعيش الآن في قلب الوطن اليهودي جمهور كبير من الفلسطينيين. نحن لا نريد أن نحكمهم».

ولا يذكر نتنياهو أي علاقة تاريخية فلسطينية بالأرض، أو حق الفلسطينيين فيها. فهو يتحدث فقط عن «مواطنين» يقيمون في قلب الوطن اليهودي.

ما من شك في أن الرأي السائد، بأن الضفة الغربية ليست منطقة احتلال، هو عائق رئيسي لحل الصراع. فنظرة الغالبية في إسرائيل وجزء كبير من القادة في الساحة السياسية، بأن الضفة الغربية تخص «الشعب» اليهودي فقط ـ وبالتالي فإنها

---

(٩) التأكيد في النص الأصلي.

منطقة محررة وليست منطقة محتلة - يقود إلى رفض فكرة التسوية بخصوص هذه الأرض، وإلى صعوبة تركها وإلى شعور «الشعب» اليهودي بأنه الجانب الوحيد الذي يساهم بشيء ما ملموس في حل الصراع (لمزيد من التوسع في هذه النقطة، انظر Magal, Bar-Tal, Oren& Halperin 2009).

تشير استطلاعات الرأي أيضًا إلى المعارضة الشديدة لأي محاولة للاعتراف بالرواية الفلسطينية أو دراستها. على سبيل المثال، في الاستطلاع الذي تم في عام 2009 عارضت غالبية الجماهير اليهودية (56%) قبول المسؤولية الإسرائيلية الجزئية عن المعاناة التي حاقت بالفلسطينيين في حرب 1948، بما في ذلك خلق مشكلة اللاجئين الفلسطينيين. هذا أيضًا إذا تحمل الفلسطينيون بصورة رسمية جزء من مسؤولية أحداث 1948 (مقياس السلام يوينو 2009). إضافة إلى ذلك، كما يتضح من شكل 3 يعارض أغلب اليهود الإسرائيليين تبني المنهج الدراسي في المدارس، الذي يعترف بالدولة الفلسطينية ويتنازل عن التطلع إلى الحصول على أجزاء من الوطن موجودة في أراضي الدولة الفلسطينية. وينطبق هذا أيضًا على ما يتعلق باتفاق السلام مع الفلسطينيين وإقامة دولة فلسطينية تعترف بها إسرائيل.

وفي ضوء الرؤية السائدة بأن كل الأرض محل الخلاف هي في جوهرها منطقة إسرائيلية - وفي ضوء المعارضة القاطعة لأي ذكر للرواية الفلسطينية، فليس مفاجئًا أن أغلب الجماهير الإسرائيلية اليهودية تعارض انسحابًا ملموسًا من المناطق المحتلة، ومعارضة التسوية الملموسة في القدس (بخلاف الأحياء العربية) ومعارضة - عودة اللاجئين ولو جزء قليل من اللاجئين الفلسطينيين - إلى إسرائيل.

كل هذا على الرغم من الموافقة الإسرائيلية الكاملة على المبدأ المشوش لحل الدولتين. ويبدو أن أغلبية الجمهور اليهودي الإسرائيلي في إسرائيل ما زالت ترى أن الحلول المقترحة تعد خضوعًا من جانب واحد يمكن أن يؤدي فقط إلى

التنازل عن السيادة، دون الحصول على مقابل ملموس من الجانب الفلسطيني.

شكل 3: نسبة اليهود الإسرائيليين المعارضين لتبني مناهج تعليم في المدارس تعترف بدولة فلسطينية وتتخلى عن الطموح في استعادة أجزاء من الوطن موجودة داخل أراضي الدولة الفلسطينية
(http://truman.huji.ac.il/polls.asp :انظر ,JIPP data)

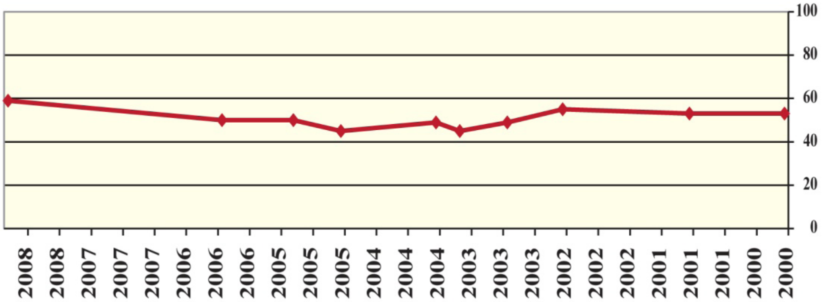

تصور العرب

بينما يبدو التغير في الاعتقاد بشأن أهداف الصراع مستحيلًا بدرجة معينة. يبدو أن التغييرات الإيجابية التي حدثت في فترة عملية السلام مع مصر فيما يتعلق بالنظرة إلى العرب هي تغييرات عكسية. ومنذ عام 2000 تشير استطلاعات الرأي والبرامج السياسية إلى اتجاه العودة إلى نظريات قديمة بشأن العرب والفلسطينيين.

أولًا: في السنوات 1977 ـ 2000 تغيرت نظرة اليهود الإسرائيلين إلى العرب من اعتبارهم مجموعة متجانسة موحدة في كراهيتها لإسرائيل، إلى نظرة مختلفة تمامًا، تفرق بين الدول العربية المختلفة (Bar Tal & Teichman, 2005) الدليل على هذا التغيير هو الصورة التي عرضت بها الأحزاب السياسية في إسرائيل في التسعينيات الدول العربية الصديقة لإسرائيل ـ مصر والأردن. اعتبارًا من عام 2000 يعود الاتجاه إلى التجانس إلى حد ما. وإن كان ما زال يوجد تفرقة بين الدول والجماعات المتطرفة في مقابل المعتدلة. ففي عام 2006 أظهر استطلاع أجراه

(The joint Israeli Palestinian Poll JIPP) أن 78% من الذين ردوا وافقوا على المجاهرة بأن «المسلمين في المنطقة لن يقبلوا أبدًا وجود دولة إسرائيل».

حصل هذا الرأي على أصداء لدى رئيس الحكومة إيهود أولمرت، الذي تطرق إلى هذا الموضوع في خطابه يوم 17 يوليو 2006 (في أيام حرب لبنان) أمام الكنيست: «المعركة التي نديرها في هذه الأيام هي معركة ضد منظمات «الإرهاب» العاملة من لبنان وغزة. هذه المنظمات ليست سوى مقاولين من الباطن تعمل بتوجيهات وتصريحات وبتشجيع وتمويل من الأنظمة الداعمة للإرهاب ومعارضي السلام في محور الشر الممتد من إيران حتى دمشق. إيران وسوريا ما زالتا تواصلان الإثارة بالريموت في الشئون اللبنانية والسلطة الفلسطينية من خلال حزب اللّه وحماس. وتعوق العناصر المتطرفة، «الإرهابيين»، حياة المنطقة كلها وتعرض استقرارها للخطر. تتعرض المنطقة التي نعيش فيها لتهديد من هذه الجماعات «الإرهابية» القاتلة. وتعد السيطرة عليهم ووقف نشاطاتهم مصلحة إقليمية - ودولية أيضًا[10]».

ثانيًا: هناك دلائل على أن الأنماط السلبية لدى الفلسطينيين أصبحت أكثر شيوعًا. على سبيل المثال، في عام 1997 - 39% ممن ردوا من الجماهير الإسرائيلية - اليهودية وصفوا الفلسطينيين بأنهم يتسمون بالعنف و 42% مخادعين. وفي نهاية 2000 كانت النتائج 68% و 51% على التوالي. في نوفمبر 2000 وافق 78% من المواطنين اليهود على الإعلان بأن الفلسطينيين لا يحترمون الحياة الإنسانية ولذلك فإنهم يصرون على استخدام العنف. على الرغم من العدد الكبير من الضحايا منهم (مقياس السلام نوفمبر 2000) فإن البحث الذي أجري في 2008 - عرض نتائج مشابهة: 77% من الذين ردوا اعتقدوا أن العرب والفلسطينيين لا يعلقون أي أهمية

(١٠)انظر: خطابه في http: //www.cjebaltimore.org/article.php?id 197 «مع بالغ الأسف فإنهم حتى الآن ليسوا مستعدين لذكر الكلمات البسيطة: دولة إسرائيل هي الدولة القومية للشعب اليهودي وأنها ستظل هكذا.

على حياة الإنسان و79% ـ وافقوا على إعلان أن الخداع سمة دائمة للفلسطينيين والعرب. (Bar-Tal, & Halperin2009) بينما كانت هناك قبل اتفاقات أوسلو بعض الدلائل على رؤية أكثر انتقادًا للنشاطات الإسرائيلية واعتراف بأن إسرائيل مسئولة أيضًا عن «الجمود السياسي» في العلاقات العربية الإسرائيلية (خاصة في برنامج حزب العمل وبين نشطائه). منذ عام 2000 والعرب متهمون مرة أخرى بالإجماع بإطالة الصراع والتعنت غير المبرر الذي يرفض أي حل بالطرق السلمية. على سبيل المثال، يصرح برنامج حزب العمل في عام 2003 بأن «الآمال في إنهاء الصراع بين إسرائيل والفلسطينيين قد شرخت بقوة بسبب موجات العداء والتحريض والعنف غير المنضبط برعاية السلطة الفلسطينية...»

هذا الاتجاه معروف بوضوح في برنامج الليكود عام 2009

«نحن لا نؤمن بأن الفلسطينيين جاهزون لتسوية تاريخية للصراع. لا يوجد أي دلائل على أن الفلسطينيين مستعدون لقبول ولو حتى الحد الأدنى مما يطلبه أي قائد إسرائيلي. فلقد رفض الفلسطينيون تنازلات كبيرة قدمناها ـ نحن الإسرائيليين ـ منذ ثماني سنوات ولم يتغير موقفهم أو اعتدل حتى الآن».

وكرر نتنياهو هذه الفكرة في خطابه في جامعة بار إيلان في يونيو 2009: لماذا يستمر هذا الصراع لأكثر من 60 سنه؟! الحقيقة بسيطة هي أن جذور الصراع كانت وما زالت هي رفض الاعتراف بحق الشعب اليهودي في دولته الخاصة في وطنه التاريخي. كلما اقتربنا من اتفاق سلام معهم، يبتعدون عنا. وهم يكررون المطالب التي لا تتفق مع الرغبة في إنهاء الصراع... تعاود حماس في الجنوب مثل حزب الله في الشمال التصريح بأنهم يهدفون إلى تحرير عسقلان وبئر سبع وعكا وحيفا. ولم تغير الانسحابات كراهية حتى المعتدلين من الفلسطينيين.

وتشير استطلاعات الرأي إلى أن غالبية اليهود الإسرائيليين يشاركون في هذا الرأي. في عام 2007 وأيضًا في عام 2009 كان حوالي 44% فقط من الإسرائيليين اليهود يؤمنون بأن غالبية الفلسطينيين يريدون السلام، ومقارنة بـ 64% - اعتقدوا ذلك في عام 1999 (انظر شكل رقم 4).

شكل 4: نسبة اليهود الإسرائيليين المؤمنين بأن غالبية الفلسطينيين يريدون السلام

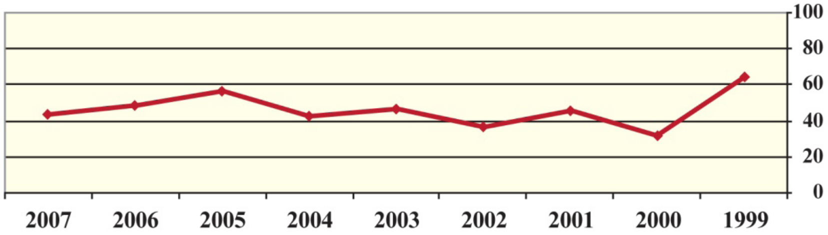

وفقًا لذلك تشير استطلاعات الرأي إلى ارتفاع في نسبة الردود التي اعتقدت أن هدف العرب النهائي هو تدمير دولة إسرائيل. بينما نجد أن 50% فقط من اليهود في إسرائيل اعتقدوا ذلك في عام 1997 وآمن بذلك 71% في عام 2009 (انظر شكل رقم 5).

شكل 5: نسبة اليهود الإسرائيليين الذين يعتقدون أن الهدف النهائي لدى العرب هو إبادة دولة إسرائيل (فيما بين السنوات 1993- 2007)

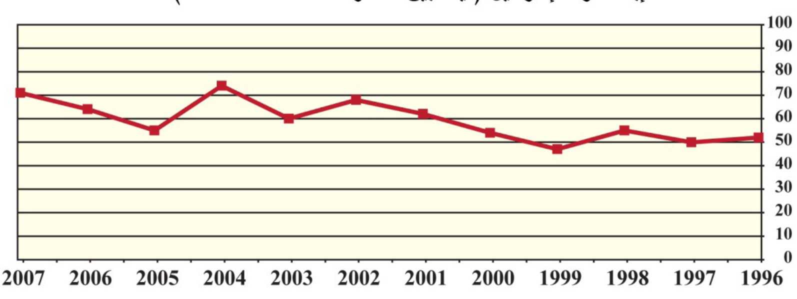

مرة أخرى، يمكن أن توضح هذه الاعتقادات المشتركة عن نوايا الفلسطينيين السلبية ومستوى الشكوك العالي تجاههم، لماذا يرد الإسرائيليون بصورة سلبية على فكرة الدولة الفلسطينية في حدود معقولة ولا يؤيدون المقترحات المطروحة في جدول الأعمال.

إحساس الضحية

يوجد منذ عام 2000 اتجاه داخل المجتمع الإسرائيلي للعودة إلى النظريات التقليدية للضحايا. بدأ يظهر هذا الإحساس من جديد مع اندلاع الانتفاضة الثانية ـ (خريف 2000). كما ذكر من قبل أغلب اليهود الإسرائيليون اتهموا الفلسطينيين بأنهم المسئولون عن اندلاع الانتفاضة واعتقدوا أن الفلسطينيين هم المسؤولين الوحيدين أو على الأقل المسؤولين الرئيسيين عن تدهور العلاقات بينهم وبين الإسرائيليين، لكن هذا لم يكن السبب الوحيد (Bar-Tal& Sharvit, 2008) تفاقم هذا الإحساس العميق بالضحية الذي انتشر بين أغلب اليهود في إسرائيل جراء الأحداث الانتحارية المتكررة، التي حصدت أيضًا أرواح كثير من اليهود، وأغلبهم من المدنيين.

يتضح في الاستطلاع الذي أعددناه خلال شهر نوفمبر 2007 واعتمد على نموذج تمثيلي أن 81% من اليهود الإسرائيليين وافقوا على مقولة» على الرغم من رغبة إسرائيل في السلام فإن العرب فرضوا الحرب مرارًا وتكرارًا (Halperin& Bar-Tal, 2009) وبصورة أكثر دقة، في الاستطلاع الذي أجريناه في 2008، أعرب 61 % على الأقل من اليهود في إسرائيل عن موافقتهم على الموقف القاضي بأن إسرائيل كانت خلال سنوات الصراع هي الضحية؛ بينما العرب الفلسطينيين هم المجرمون (Bar-Tal, Chernyak-Hai Schori& Gundar, 2009). ومن المهم أن رؤية الإحساس الإسرائيلي بالضحية سائدة بين الجماهير اليهودية في مقابل الإيمان الواثق بقدرة

إسرائيل العسكرية. ويوجد هذا الربط بين المنظورين خليطًا متناقضًا يمكن أن يؤدي إلى تصرف عسكري (انظر Bar-Tal, Magal, & Halperin, 2009).

يؤكد سياسيون إسرائيليون في خطبهم على معاناة المواطنين اليهود، بينما نجدهم يعرضون الشهداء بين المواطنين الفلسطينيين كضحايا فقط لأعمال القيادة الفلسطينية. ويمكن أن نجد الدليل على هذا الموقف في خطاب رئيس الوزراء السابق، إيهود أولمرت، يوم 17 يناير 2009 في ضوء الحرب على غزة، التي انتهت بوفاة حوالي 1300 فلسطيني، أغلبهم من المدنيين.

إسرائيل التي غادرت قطاع غزة حتى آخر مليمتر فيه خلال عام 2005 ليس من أجل أن تعود اليه، وجدت نفسها تحت سيل منهمر من الصواريخ. لقد سيطرت حماس بالقوة على قطاع غزة وبدأت تهاجم مستوطنات الجنوب بقوة. ولا مجال في عالمنا للأساليب التي تتبعها حماس. لقد وضعت منظوماتها العسكرية في أحياء سكنية مكتظة، وعملت باعتبار أن المواطنين يعدون درعًا بشريًا لها، وعملت في حماية المساجد، والمدارس والمستشفيات، بجعلها المواطنين الفلسطينيين رهائن لأعمالها «الإرهابية»، انطلاقًا من إدراك أن إسرائيل كدولة لها قيم عليا، ولن تتحرك ضدهم. تم إحياء قيادة حماس الخارجية بصورة هادئة ومناسبة، وواصلت وضع سياسات متطرفة، مع تجاهل معاناة المواطنين المستمرة وانطلاقًا من عدم رغبة واضحة في التوصل إلى مرونة في وضعها... أريد أن أقول شيئًا لمواطني غزة: قبل أن تبدأ العملية العسكرية وفي أثنائها توجهت إليكم. نحن لا نكرهكم، لم نرد ولا نريد الإضرار بكم. لقد أردنا حماية أولادنا، وآبائهم، وأسرهم. نحن نتألم لإصابة أي طفل فلسطيني وأفراد أسرته الذين سقطوا ضحية واقع وحشي أوجدته حماس وجعلكم ضحايا لها.

يقدم هذا الوضع إسرائيل على أنها ضحية للقيادة الفلسطينية التي «تضطرها» إلى قتل الفلسطينيين. ويمكن أن نجد نموذج قديم على ذلك في الاقتباس الذي

ينسب عادة لرئيسة وزراء إسرائيل السابقة، جولدا مائير، حينما وجهت حديثها للرئيس المصري أنور السادات قائلة: «نحن يمكن أن نغفر لكم قتل أبنائنا. لكننا لا يمكن أبدًا أن نغفر أنكم أجبرتمونا على قتل أبنائكم». الفكرة القائلة بأن حماس «أجبرت» إسرائيل على قتل فلسطينيين أبرياء أصبحت مرة أخرى شائعة أثناء الحرب على غزة. على سبيل المثال، مقتطف من مقال كتبه الأديب الإسرائيلي وناشط السلام أ.ب. يهوشوع، عام 2009 أثناء العملية في غزة:

«نحن لا نقصد قتل أطفال فلسطينيين انتقامًا لقتل أولادنا، وإنما نحن نحاول فقط دفع قادتهم إلى وقف هذا العدوان الظالم والمجرم، وفقط بسبب الخلط المأساوي والمتعمد بين مقاتلي حماس والمواطنين المدنيين بقتل أطفال مع بالغ أسفنا» (أ. ب. يهوشوع . خطاب مفتوح لجدعون ليفي، هآرتس 16/1/09).

مرة أخرى اتسع الإصرار على معتقد الضحية في المجتمع الإسرائيلي متجاوزًا العلاقات الإسرائيلية العربية إلى اعتبار إسرائيل ضحية لعالم معادي يضم دولاً غربية ومنظمات دولية مثل الأمم المتحدة. ففي استطلاع تم في نوفمبر 2007 وافق 98% من اليهود في إسرائيل على «أن الشعب اليهودي كان تحت تهديد وجودي على مر التاريخ» (Halperin& Bar-Tal, 2009) وتغذي القيادة الإسرائيلية هذا الرأي. على سبيل المثال نقتبس من خطاب رئيس الوزراء، بنيامين نتنياهو، في حفل إحياء ذكرى أحداث النازي 2009: «لن نسمح لمنكري أحداث النازي بتنفيذ أحداث أخرى ضد الشعب اليهودي. هذا واجب أعلى لدولة إسرائيل. هذا واجبي الأعلى كرئيس لوزراء إسرائيل... إن العالم يسمعنا صوتًا ضعيفًا إزاء أولئك الذين ينادون بمحو إسرائيل (هارتس 21 أبريل 2009).

وتعكس الآراء الموصوفة عن الجماهير وعن القيادة، عقلية الحصار المتجذرة عميقًا ويتسم بها المجتمع اليهودي ـ الإسرائيلي عبر سنوات طوال.

ألفي عام في المنفى تأخذ معنى فترة طويلة واحدة من الاضطهادات، كأن أحداث النازي لا تعد كارثة قومية تركت بصماتها على النفسية الجمعية. والاعتقاد بأن العالم كله ضدنا مرتبط بصورة واضحة بالاعتقادات الأيديولوجية المؤيدة لاستمرارية الصراع (Bar-Tal, 2007b Halperin, Bar-Tal, Nets-Zehngut & Drori, 2008; Bar-Tal & Antebi, 1992).

التصور الذاتي الإيجابي للقوة العسكرية والأخلاقية السامية

في السنوات 2000 ـ 2009 ساد استقرار بالغ بل وتعزز ما في الاعتقادات الإيجابية تجاه التفوق العسكري للجيش الإسرائيلي مقارنة بالعرب (مع أي انسحاب بعد حرب لبنان الثانية). على سبيل المثال، في عام 1993 اعتقد 58% من اليهود الإسرائيليين أنه يمكن أن تدخل إسرائيل في حرب ناجحة ضد كل الدول العربية. انخفضت هذه النسبة إلى 48% في عام 2000 وبعد ذلك ارتفعت ثانية إلى 67% في 2004 إلى 72% في (Oren, 2005) وفي عام 2009 ادعى 75 % أن إسرائيل يمكنها النجاح في حرب شاملة واتفق 80% ـ على أن الجيش الإسرائيلي يمكنه أن يدافع عن الدولة (بن مائير، 2009).

أيضًا كانت الثقة في تفوق إسرائيل قياسًا بقوة الفلسطينيين وبقدرتها على مواجهة الانتفاضات الفلسطينية، مرتفعة جدًا. على سبيل المثال اعتقد 70% ممن شملهم استطلاع أكتوبر 2007 أنه إذا استمر الوضع الحالي، فإن المجتمع الإسرائيلي يمكنه أن يصمد فترة طويلة من حيث المناعة الداخلية قياسًا بالمجتمع الفلسطيني. وبما يشبه ذلك قال 63% أن المجتمع الإسرائيلي بوضعه الحالي، أفضل من المجتمع الفلسطيني (استطلاع السلام أكتوبر 2007 إضافة إلى اعتقاد 42%، ممن شملهم استطلاع ـ JIPP في يونيو 2009 أن المجتمع الإسرائيلي قادر على الصمود «إلي الأبد» في الصراع الذي فرض عليه مع الفلسطينيين. اعتقد 17 % أن إسرائيل ستكون

قادرة على التحمل «عدة عقود أخرى» بينما اعتقد 15% أنها يمكن أن تصمد عشر سنوات أخرى.

يمكن أن تخفض هذه الثقة في قدرة الصمود ومناعة المجتمع الإسرائيلي، من دافعية الإسرائيليين لإنهاء الصراع في المستقبل القريب، نظرًا لأن هذه الاعتقادات تدعي أن إسرائيل يمكنها أن تصمد في صراع مستمر. ويتعزز الرأي الإيجابي بشأن القوة العسكرية في ضوء الرأي الإيجابي عن مستوى الاخلاق الإسرائيلية. ويؤكد رئيس وزراء إسرائيل،ورئيس الدولة ورئيس هيئة الأركان، في خطبهم مرارًا وتكرارًا على الرأي بأن الجيش الإسرائيلي هو الجيش الأكثر أخلاقية في العالم («انظر على سبيل المثال حديث مع رئيس هيئة الأركان، جابي إشكنازي،هآرتس 5 أبريل 2009») ويبدو أن الجمهور لديه اعتقادات مشابهة. على سبيل المثال، غالبية الجماهير اليهودية (64%) لا يؤمنون بشهادات الجنود الذين اشتركوا في حرب غزة عام 2009 والتي تقول أن قوات الجيش الإسرائيلي قد أصابت المواطنين والمباني الفلسطينية بأوامر (مقياس السلام مارس 2009).

اعتقادات في السلام

منذ عام 2000 تشير عدة دلائل إلى أن اعتقادات السلام أصبحت أقل رئيسية في المجتمع الإسرائيلي. على سبيل المثال،على عكس السنوات السابقة، يذكر السلام على فترات متباعدة في برامج الليكود الانتخابية و«العمل» في السنوات 2006، 2003 و 2009. بينما نجد أن الحزب الثالث من حيث الحجم في الكنيست عام 2009 ـ «إسرائيل بيتينو» يصرح تفصيلًا في برامجه الانتخابي أن السلام ليس هدفًا رئيسيًا وأنه هامشي بالنسبة لأهداف أخرى مثل الأمن والدولة اليهودية[١١].

(١١) السلام هو أمنيتنا، لكنه ليس قيمة أعلى من وجود دولة إسرائيل كدولة للشعب اليهودي ومن الأمن الدائم لكل مواطنيها.

وتشير استطلاعات الرأي العام أيضًا إلى أنه منذ عقد الألفين - أصبح السلام، كهدف، سائدًا على الأقل. على سبيل المثال، في إطار استطلاعات INSS (معهد بحوث الأمن القومي) في جامعة تل أبيب، طلب من العينة أن تصنف أربعة قيم وفقًا لترتيب الأهمية: الديموقراطية، السلام، فلسطين الكاملة وأغلبية يهودية في إسرائيل. منذ عام 2000 برز انخفاض ملموس في أفضلية السلام كهدف: من 72% عام 2000 إلى 57% - في عام 2009، وضعوا السلام كهدف «هام جدًا» أو«الثاني في الأهمية». إضافة إلى ذلك، حينما اندلعت أعمال العنف في عام 2000 بدأ كثير من اليهود في إسرائيل يعربون عن تشاؤمهم من احتمالات حل الصراع. على سبيل المثال، يشير استطلاع INSS إلى انخفاض في مستوى التفاؤل وارتفاع في مستوى التشاؤم بشأن احتمالات السلام. بينما اعتقد 56% فقط في عام 2001 بأنه لا يمكن التوصل إلى اتفاق سلام مع الفلسطينيين، اعتقد 69% أن ذلك ممكنا في عام 2007. (انظر شكل 6).

سمعت في السنوات الأخيرة أكثر من مرة في الأحاديث العلنية مع متخذي القرارات ومخططي السياسات في إسرائيل تعبيرات متشائمة عن إمكانية التوصل إلى سلام. على سبيل المثال، قال عوزي أراد، رئيس هيئة الأمن القومي في مكتب رئيس الوزراء، في حديث أدلى به في يوليو 2009: «سيكون من الصعب التوصل إلى تسوية إسرائيلية - فلسطينية حقيقية تتجاهل أغلب الصراع. أنا لا أري أنه يمكن في السنوات القادمة خلق نفس الواقع الآخر الذي يرغب فيه الإسرائيليون».

وبالفعل، في إثر زعمائهم، أغلب اليهود في إسرائيل ليسوا متشائمين فقط من احتمالات التوصل إلى اتفاق سلام مع الفلسطينيين، وإنما أيضًا من احتمالات أن يؤدي هذا الاتفاق (إذا تم التوقيع عليه) إلى إنهاء الصراع. وكما نرى في شكل 7 تشير استطلاعات الرأي إلى أنه بعد اندلاع الانتفاضة عام 2000 انخفضت بصورة حادة نسبة اليهود الإسرائيليين الذين يؤمنون بأن اتفاق السلام سيؤدي إلى إنهاء الصراع

من 67% عام 1997 إلى 25% عام 2007 وإلى 20% عام 2009 . ومع هذا الإحساس المتشائم فيما يتعلق باحتمالات السلام، لا عجب في إشارة استطلاعات الرأي العام في إسرائيل إلى معارضة الجماهير للاقتراحات المختلفة لإنهاء الصراع (بما فيها المقترحات الإسرائيلية).

شكل 6: نسبة اليهود الإسرائيليين الذين يعتقدون باستحالة التوصل لاتفاق سلام مع الفلسطينيين

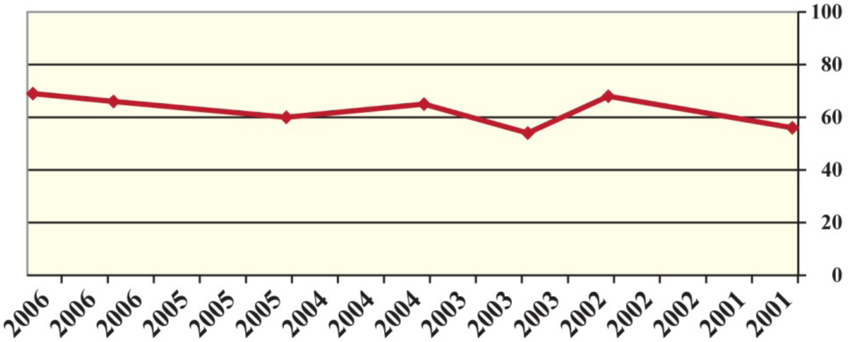

تتناسب المعطيات المذكورة أعلاه بشأن الاعتقادات الاجتماعية المختلفة، مع نتائج بحث متعمق واسع النطاق نفذ في السنوات 2002 ـ 2003. في إطار هذا البحث تمت مقابلة 100 مواطن إسرائيلي ـ يهودي كانوا على الأقل في السابعة عشر من عمرهم أثناء حرب 67 (وهم عينة ممثلة لمواقف سياسية وطبقة اجتماعية ـ اقتصادية. ويظهر البحث بصورة عامة أن أخلاقيات الصراع غائرة عميقًا داخل المواطنين الكبار في المجتمع الإسرائيلي اليهودي (حمائم وصقور معًا). وكثير منهم يؤمنون بأن لليهود حق وحدهم في كل أراضي فلسطين وأنه تم تحرير الضفة الغربية وقطاع غزة في حرب 67. لكن جزء من الحمائم يعتقدون أن للفلسطينيين حق ما على نفس الأرض. وعلى الرغم من ذلك، فبينما نجد أن أغلب العينة فهمت أن فكرة «أرض إسرائيل الكاملة» هي فكرة غير واقعية وقبلوا فكرة تقسيم

الأرض بين القوميتين، إلا أنهم يعارضون التفكيك الكامل للمستوطنات اليهودية في المناطق المحتلة وأغلبهم يوافقون على تفكيك المستوطنات البعيدة فقط. وفي النهاية،فإن أغلبهم يعتبرون القدس عاصمة لدولة إسرائيل ويعارضون تقسيمها. كما يرفضون تقريبًا بالإجماع حق عودة اللاجئين الفلسطينيين ويؤمنون بأن مثل هذا العمل سيؤدي إلى دمار الدولة اليهودية. وفي نفس الوقت، كل العينة تقريبًا، بما فيهم كثيرون عرفوا أنفسهم بأنهم «حمائم» أعربوا عن عدم ثقة متطرفة في نوايا العرب عامة والفلسطينيين بوجه خاص، وصنفوهم بصورة سلبية. وهم يؤمنون بأن التطلع إلى السلام سيتحقق، ويرجع هذا في الأساس إلى سمات طبيعة وتطلعات الفلسطينيين (انظر:رفيف، بر - طال وأرفيف - أبراموفيتس، تحت الإعداد).

شكل 7: نسبة اليهود الإسرائيليين المؤمنين أن اتفاق سلام مع الفلسطينيين لن ينهي الصراع العربي الإسرائيلي
(بن- مئير ، 2008، ص 73)

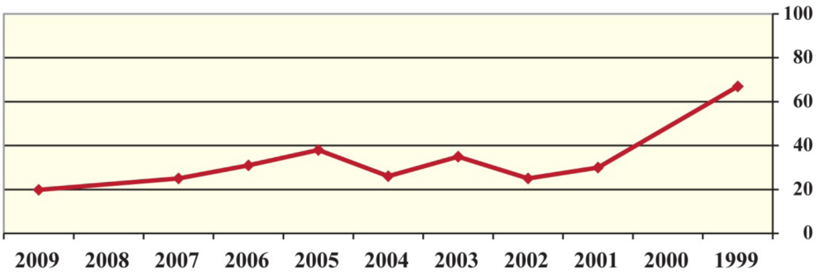

اعتقادات ظرفية ومؤيدة للصراع

إضافة إلى الاعتقادات الأيديولوجية العامة التي تعوق أي تقدم محتمل في صنع السلام، ظهرت أيضًا اعتقادات ظرفية تؤيد استمرار الصراع. هذه الاعتقادات تظهر

في ظروف معينة داخل الإطار العام للصراع. نتطرق في هذا الفصل إلى ظرفين رئيسيين ينتشران بين الجمهور الإسرائيلي.

١. ليس لدى القادة الفلسطينيين الرغبة ولا القوة لتطبيق اتفاق سلام فعال مع إسرائيل.

٢. الزمن يعمل لصالحنا ولا يوجد أي ضغط ملموس على إسرائيل لإنهاء الصراع.

ظهر الاعتقاد القائل بأن الزعيم الفلسطيني ليس شريكًا في السلام، في السنوات 2000 ـ 2004 بالنسبة للزعيم الفلسطيني السابق ياسر عرفات. فقد عرض على أنه غير مستعد لإنهاء الصراع مع إسرائيل وكذلك أيضًا «غير معني بذلك. وقبلت الجماهير الإسرائيلية هذا التوصيف وكأنه حقيقة مطلقة. على سبيل المثال، في استطلاع أجري عام 2001 أجاب 70% أن عرفات بصورة شخصية يعدم الرغبة أو القدرة على التوقيع على اتفاق سلام يؤدي إلى إنهاء الصراع مع إسرائيل، حتى لو وافقت إسرائيل على كل طلباته (مقياس السلام مايو 2001). منذ ارتقاء أبو مازن لرئاسة السلطة الفلسطينية عام 2004 بعد موت عرفات، تعرضه القيادة الإسرائيلية ووسائل إعلامها بصفة خاصة على أنه غير قادر على تطبيق اتفاق سلام مع إسرائيل[12]. هذا الاعتقاد شائع الآن بين الغالبية العظمى من الجماهير الإسرائيلية، وتضيف بعض الجماهير إلى ذلك اعتقاد بأن أبو مازن لا يهتم أيضًا بإنهاء الصراع. على سبيل المثال، وفقًا لاستطلاع أجرته JIPP في سبتمبر 2005 ـ اعتقد 83% أن أبو مازن ليس قويًا بما فيه الكفاية لإقناع الفلسطينيين بقبول اتفاق تسوية مع إسرائيل. إضافة إلى ذلك، بينما يؤمن 55% من اليهود في إسرائيل بأن السلطة الفلسطينية بقيادة أبو مازن غير مهتمة بالسلام، فإن الغالبية العظمى 71% يعتقدون باستحالة التوصل إلى اتفاق سلام مع الفلسطينيين دون موافقة حماس (مقياس السلام نوفمبر 2007). ومن منظور صناع

(١٢) بصفته رئيسًا للسلطة الفلسطينية، قال عنه رئيس وزراء إسرائيل، أريئيل شارون، «إنه فرخ صغير، لم ينبت له ريش بعد (هآرتس 12 يونيو 2003).

القرار،هناك نموذج بارز على هذه النظرة يظهر من الحديث الذي جرى مؤخرًا مع عوزي أراد (رئيس هيئة الأمن القومي):

«كل من لديه عينان في رأسه، يرى أن هناك فشلًا قياديًا فلسطينيًا. لا يوجد سادات فلسطيني. لا يوجد مانديلا فلسطيني. أبو مازن ليس فظًا مثل عرفات ولا متحمس ومتطرف مثل حماس. قد يكونوا أسوأ منه. لكني لم الحظ لديه أيضًا اهتمام ورغبة في التوصل إلى إنهاء الصراع مع إسرائيل».

الاعتقاد بأنه لا يوجد شريك في الجانب الفلسطيني، مصحوب باعتقادات ظرفية بأن الزمن يعمل لصالحنا وأنه لن يوجد ضغط خارجي على إسرائيل لإنهاء الصراع. الاعتقاد الاجتماعي الأخير كان شائعًا على الأقل إلى أن انتخب باراك أوباما لرئاسة الولايات المتحدة. على سبيل المثال، أجرى مركز تامي شتاينمتس في جامعة تل أبيب استطلاعًا في نوفمبر 2004، أشار إلى أن 46% يعتقدون أن هناك احتمال منخفض أو منخفض إلى حد ما بأنه إذا تجاهلت إسرائيل حكم المحكمة الدولية لمجرمي الحرب في لاهاي بشأن دستورية الجدار العازل وامتنعت عن تطبيق معاهدة جنيف على المناطق، فسوف تفرض عليها عقوبات اقتصادية تشبه تلك التي فرضت على جنوب أفريقيا بسبب نظام التفرقة العنصرية. وخشي حوالي 37% فقط من أن يكون هناك احتمال كبير إلى حد ما أو كبير جدًا لأن تفرض مثل هذه العقوبات على إسرائيل.

تجدر الإشارة إلى أنه في أغسطس 2009 وفي ضوء ضغوط الولايات المتحدة برئاسة باراك أوباما، بدأت الجماهير اليهودية في إسرائيل تتشكك في قدرة الحكومة الإسرائيلية على الصمود أمام الضغط الدولي الحالي والمتوقع. فعلى سبيل المثال، في الاستطلاع الذي أجري عام 2009 قال 54% من اليهود في إسرائيل أنهم لا يثقون في قدرة الحكومة على الصمود أمام ضغوط دول العالم والحفاظ على مصالح الدولة السياسية والأمنية. ويمكن القول أنه سيكون لهذه التطورات تأثير قاطع على ديناميكية الصراع في الشرق الأوسط في السنوات القادمة.

بصورة عامة، تقلل الاعتقادات المطروحة أعلاه من الدافعية الإسرائيلية للتوصل إلى اتفاق. وبالفعل يقول 49% أنه إذا تطلب اتفاق السلام تنازلات كبيرة، فإنه سيكون من الأفضل الاستمرار في الوضع الحالي، وهذا مقارنة بـ 43% ـ يفضلون اتفاق حتى ولو كان ثمنه تنازلات صعبة (مقياس السلام، مارس 2008).

موانع شعورية في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني

مستويات الخوف في المجتمع الإسرائيلي: منذ أوائل الستينيات أظهرت الاستطلاعات التي أجريت بين الجمهور اليهودي الإسرائيلي مستويات عليا من الخوف (Antonovsky & Arian 1972) الذي ظل فاعلًا في الرأي العام الإسرائيلي أيضًا في العقدين التاليين (Bar Tal, 2001. Arian, 1998). أخيرًا وبعد اندلاع الانتفاضة الثانية عام 2000 زاد الخوف الفردي بين إسرائيليين يهود بصورة درامية (Bar-Tal & Sharvit, 2008; Ben Dor Canetti-Nisim & Halperin, 2007). على سبيل المثال، بينما أفاد في عام 1999 58% من الإسرائيليين اليهود أنهم خائفون أو خائفون جدًا من أن يضاروا هم أو أفراد أسرهم من «الإرهاب»، فإنه في عام 2004 وبعد هدوء الموجة «الإرهابية» الكبرى، قال 80% من اليهود الإسرائيليين أنهم يشعرون بالخوف من ركوب الحافلات وقال 60% ـ أنهم يخشون من أن يتواجدوا في أماكن مزدحمة أو عامة (بن سيمون 2004). من المهم معرفة أنه أيضًا في عدة سنوات بعد هدوء «إرهاب المنتحرين» في الأراضي الواقعة تحت السيادة الإسرائيلية، ظلت مستويات الخوف عالية. في عام 2009 كان 70% من اليهود في إسرائيل ما زالوا يفيدون أنهم خائفون جدًا من أن يصابوا هم أو أفراد أسرهم من «الإرهاب» (بن مائير 2009).

بصورة عامة، وكما نرى في شكل 8 فيما يلي، فإن مستويات الخوف من وقوع حرب في المستقبل ومستويات الخوف من «الإرهاب» بين اليهود في إسرائيل كانت عالية نسبيًا وثابتة طوال العقد الأخير (Ben-Dor & Canetti, 2009).

في سلم 1 (خوف منخفض) حتى 6 (خوف عالي) لم تنخفض مستويات الخوف من «الإرهاب» إلى ما دون مستوى 4،78 حتى بعد انخفاض توالي أحداث «الإرهاب» بصورة ملموسة. وتظهر هذه النتائج أنه منذ عام 2000 يعد الخوف سمة نفسية دائمة ورئيسية في كل المجتمع اليهودي في إسرائيل.

شكل 8: مستويات الخوف من الإرهاب والحرب المستقبلية بين اليهود في إسرائيل
(Ben-Dor & Canetti, 2009)

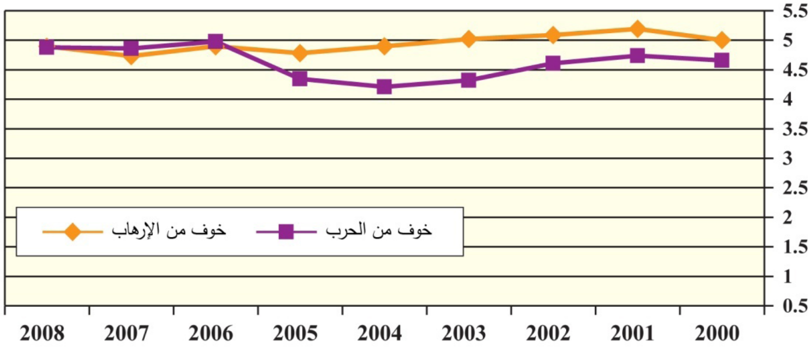

في السنوات الأخيرة أضيفت مصادر خوف إلى مشهد الخوف الفردي لليهود في إسرائيل. تقريبًا أعرب نصف اليهود في إسرائيل (40% في عام 2006 و 41% في عام 2007) عن خوف عالي أو عالي جدًا من هجوم غير تقليدي (أسلحة نووية، بيولوجية أو كيميائية) تصيبهم هم أو أقاربهم (Ben-Dor et al., 2007) إضافة إلى ذلك، وبخاصة بعد حرب لبنان الثانية وهجوم الصواريخ المتواصل على شديروت، قال نصف اليهود الإسرائيليين 51% في عام 2006 إنهم يخافون من أن تصيبهم أو أقاربهم الصواريخ.

(Hall, Hobfoll, Canetti-Nisim, Johnson, Palmieri Varley & Galea2007)

الخوف من الحرب خوف من الإرهاب

على المستوى الجمعي وجدت الاستطلاعات التي أجريت في العقد الأخير أن الغالبية العظمى من اليهود الإسرائيليين ما زالوا يؤمنون بأن هجوم «الإرهاب» المستمر يمكن أن يؤدي إلى تهديد استراتيجي بل وحتى تهديد وجودي لإسرائيل (www.nssc.haifa.ac.il) أعرب 86% من الإسرائيليين عن هذا الإحساس في عام 2000؛ و87% في عام 2002 و83% في عام 2006 2007 Ben-Dor et al. يضاف إلى ذلك في عام 2006 أعرب 80% من الجمهور الإسرائيلي اليهودي عن مستويات عالية من الخوف من هجوم نووي إيراني، يمكن أن يؤدي إلى دمار دولة إسرائيل (مقياس السلام، أغسطس 2006). إضافة إلى ذلك، أفاد مؤخرًا (2003-2005) أكثر من ربع الجمهور الإسرائيلي عن مستويات خوف عالية من احتمال أن يلقي العرب بكل الإسرائيليين اليهود إلى البحر .www.nssc.haifa.ac.il وأخيرًا جاء في استطلاع إقليمي أجرته في مارس 2008 جمعية مناهضة تشويه السمعة، أن 82% من الشباب اليهود (أعمار 15-18) و77%من اليهود الكبار (فوق 18) يؤمنون بأن إسرائيل تعيش تحت إرهاب واضح أو تحت تهديد ما بالإبادة. ويظهر هذا البحث أيضًا أن 39% ـ من الشباب و35% ـ من الكبار يؤمنون بأن هناك معقولية ملموسة أو أي معقولية لتوقع كراهية يهودية أخرى في المستقبل، YnetApril 302008.

مستويات الكراهية في المجتمع الإسرائيلي: تنتشر الكراهية في المجتمع الإسرائيلي بدرجة أقل من انتشار الخوف، لكن تأثيراتها المحتملة ليست مدمرة على الأقل. في استطلاعين أجراهما كوفرمينتس وآخرون عام 2004-2005 (كوفرمينتس، روزن، سالمون، حسيسي2007)، ظهر أن حوالي ثلث الشباب اليهودي في إسرائيل (32% عام 2002 و 38% عام 2005) أفادوا بمستويات عليا من الكراهية للعرب. تجدر الإشارة إلى أن نتائج مشابهة وجدت في استطلاع أجري بين المواطنين الكبار، اعتمادًا على عينة ممثلة إقليمية من اليهود في إسرائيل،

أفاد فيه 37% من العينة عن مستويات متوسطة إلى عالية من الكراهية تجاه الفلسطينيين (Halperin, 2008b) وبصورة مفاجئة، ظلت هذه المستويات المتوسطة من الكراهية ثابتة ولم تزد بصورة ملموسة، ولا حتى بعد فترات التصعيد في الصراع والقتال المتبادل. على سبيل المثال، في الاستطلاع الإقليمي الذي أجري فور حرب لبنان، أفاد 35% من الإسرائيليين بمستويات عليا من الكراهية تجاه الفلسطينيين (Halperin, Canetti-Nisim Hoefler&Hirsch 2009). وبصورة مشابهة أفاد 33% من اليهود في إسرائيل عن مستويات عالية من كراهية الفلسطينيين في الاستطلاع الذي أجرى خلال العملية الأخيرة في غزة (انظر Halperin & Gross2009).

على الرغم من أن حوالي ثلث الجماهير في إسرائيل فقط أفادوا بكراهية عالية تجاه الفلسطينيين، فإن هذه المشاعر تعتبر أحد المشاعر المدمرة جدًا وأحد القوى المحركة القوية جدًا للصراع انظر (Halperin, 2008a) ويمكن أن يفسر ظهوره المنخفض نسبيًا في استطلاعات الرأي بعدم شرعية التعبير، ذلك لأن الكراهية تعتبر مشاعر غير سوية من الناحية السياسية (Politically (Correct) لذلك فإن نتائج استطلاعات الرأي، التي تحاول تقييم مستويات الكراهية في مجتمعات معينة، يمكن أن تتجه إلى أسفل وتكون غير دقيقة. لذلك فلن يكون مفاجئًا بصفة خاصة اكتشاف أن 64% من اليهود في إسرائيل أعربوا عن مستويات عالية من الكراهية تجاه الفلسطينيين، حيث أن أدوات قياس مستوى الكراهية كانت غير مباشرة ولم تذكر كلمة «كراهية» تفصيلًا انظر (Halperin & Canetti-Nisim, 2007).

آثار الموانع السوسيو-اجتماعية

نؤكد أولًا على أنه رغم أن بحثًا واحدًا فقط تم في صيف 2008 خطط لدراسة النموذج المقترح من البداية، إلا أن بعض الأبحاث في إسرائيل أعطت دلالة واضحة على صلاحية أجزاء من النموذج العام. وأظهرت أغلب هذه الأبحاث أن تأييد منظومة

الاعتقادات الاجتماعية التي تعد جزء من المشهد المؤيد للصراع، توجد بتنسيق عالي مع مستويات منخفضة من الانفتاح ومع مستويات عالية من التمسك بالمنطلقات غير المتسامحة التي تعوق عملية السلام في منطقتنا.

بل إن هناك أيضًا أبحاث تدل على مستوى عالي من مشاعر معينة مرتبطة بصورة وثيقة برفض تسويات حتمية لصنع السلام. ومن أجل وقف التأييد المبدئي للنموذج المقترح، نقدم عرضًا سريعًا لهذه الأبحاث.

اعتمادًا على نموذج إقليمي ممثل ليهود في إسرائيل (n550) وجد ماعوز ومكاولي (Maoz & McCauley, 2005) أن اثنين من أكبر المتنبئين بمعارضة صنع تسوية من خلال مفاوضات السلام هما الاعتقاد القديم بأن الصراع هو مبلغ صفر ومستويات عليا من نظرية التهديد التي ترجع إلى الفلسطينيين. وتكررت هذه النتائج بصحبة متغيرات أخرى، في استطلاع محدث جدًا اعتمد على نموذج إقليمي ممثل آخر (Maoz & McCauley, 2009) (n=504).

وهناك مجموعة أخرى من البحوث تؤكد دور الاعتقاد الأيديولوجي في عدم شرعية الفلسطينيين في تعطيل التقدم نحو السلام. لقد وجد هالفرين وزملائه (Nets-Zehngut & Almog, 2008, Halperin, Bar-Tal) أن عدم شرعية الفلسطينيين مرتبطة بالمستويات الدنيا من الأمل والتفاؤل بشأن احتمالات حل الصراع.

ووجد ماعوز ومكاولي (Maoz &McCauley, 2008) أن نزع الشرعية أدى بكثير من اليهود في إسرائيل إلى تفضيل الأعمال العدوانية مع الفلسطينيين على الحلول السياسية الإيجابية التي يمكن أن تحرز تقدمًا في العملية السلمية) انظر أيضًا: Hammack, Pilecki, Caspi, Strauss & Ruber, Nicol, 2008 اعتمادًا على نموذجين إقليميين ممثلين، وجد مؤخرًا بر طال وآخرون (Bar-Tal Schori, Chernyak-Hai, & Gundar, 2009) تماثلًا عاليًا بين الاعتقاد

بالتضحية الجمعية وبين المستويات الدنيا من الانفتاح على معلومة جديدة ومستويات دنيا من تأييد التسويات. وبصورة مشابهة، وجد سيلفان ونادلر (Sylvan & Nadler, 2005) اللذان استخدما منظومة بحث تجريبي، أن اليهود الإسرائيليين الذين اطلعوا على معلومات عن تضحية إسرائيلية واتسموا بأنهم ذوي التزام عالٍ للجماعة التي يعدون منها، أظهروا مستويات دنيا من الاستعداد للتصالح مع الفلسطينيين. ووجد ماعوز وإيدلسون (Maoz &Eidelson 2007) أيضًا أن الاعتقاد بالإضرار بالجماعة ينبئ بتفضيل العمل العدواني (الترحيل) على التسوية.

في بحث أجري مؤخرًا قام به شحوري وآخرون (Schori, Klar, & Roccas2009) ظهر تناسق عالي جدًا بين الإحساس الذاتي بالضحية الجمعية ونظرية الحق الأخلاقي (Moral Entitlement) بالإضرار بالفلسطينيين وتناسق سلبي بين هذا الإحساس وبين الاتهام المعبر عنه بإسم الجماعة (Group-Based Guilt) بشأن عمليات إسرائيل في المناطق المحتلة. وجد هذا الإحساس مرتبطًا أيضًا بالاستعداد للعمل بصورة عسكرية بأي ثمن، حتى وإن أدى ذلك إلى أضرار خطيرة للطرفين - الإسرائيلي أو الفلسطيني - ومع الرغبة بمواصلة مهاجمة جماعة العدو، حتى وإن كان هذا العقاب معناه المساس بالجماعة الداخلية.

وجد أيضًا برعام وزملاؤه (Baram, Dagan & Klar, 2000) أن الالتزام العالي بالرواية اليهودية بشأن الصراع، وكذلك أيضًا تجاوب عالي مع القومية اليهودية، يؤديان إلى معارضة عالية للتدخل في النشاطات التي يمكن أن تشكك في الرواية اليهودية (على سبيل المثال، الاطلاع على الرواية الفلسطينية عن الصراع عبر قراءة مقال أو مشاهدة فيلم).

في الآونة الأخيرة قدم برطال وزملاؤه (Bar-Tal,Raviv,Raviv,&Dgani-Hirsch2009) أول اختبار إمبريقي عن الطريقة التي نشأت بها الاعتقادات الأيديولوجية (التي تعرف أيضًا باسم أخلاقيات الصراع) التي يمكن أن تؤثر على الطريقة التي يعد بها

الناس المعلومة التي تتعلق بالأحداث المتناقضة المتعلقة بالصراع. كان الاكتشاف الرئيسي لهذه الأبحاث أن المشاركين ذوي المستوى العالي من أخلاقيات الصراع مالوا إلى النظر بصورة مختلفة إلى الصور ذات المعاني المتعددة التي تعرض لقاءات بين يهود إسرائيليين وفلسطينيين، مقارنة بالمشاركين ذوي المستويات المنخفضة لأخلاقيات الصراع. مال الأول إلى اعتبار الفلسطينيين أكثر عدوانية، واتهامهم بأنهم يبادرون بالعمليات العدائية واستخدام القوة العدوانية وإرجاع عدوانيتهم إلى عناصر داخلية ومستقرة.

بالنسبة لتأثير اعتقادات الظروف على الانفتاح على معلومة جديدة وعلى تأييد التسويات، قام جايير وزملاؤه (Gayer, Landman, Halperin & Bar-Tal, 200) باستخدام مشترك للقيم - البحثية التجريبية وواءموا بينها. ووجدوا أن المعتقد الظرفي بأن الوقت مع الفلسطينيين وكلما مر الوقت، يضعف موقف إسرائيل على طاولة المفاوضات - ينبئ بصورة ملموسة جدًا بإجراءات تسوية Unfreezing تؤدي إلى مزيد من الانفتاح على معلومة جديدة وتأييد بالغ للتسويات من خلال مفاوضات السلام. يضاف إلى ذلك، أن هؤلاء الباحثين وجدوا أيضًا تداخلات بسيطة تخلط معرفة الخسائر المستقبلية في حال استمرار الصراع، يمكن أن تؤثر على اتساع هذه التوجهات.

وبالنسبة لآثار الموانع الشعورية، وجد بحث حديث قام به هالبرين (Halperin, 2008b) أنه عشية مؤتمر أنابوليس (نوفمبر 2008) أدى الخوف الذي شعر به إسرائيليون يهود إلى نتيجتين مدمرتين. الأولى، عارض الذين شعروا بمستويات عليا من الخوف من الفلسطينيين، أي محاولة محتملة من جانب الوفد الإسرائيلي أثناء المفاوضات القادمة (انظر أيضًا Reifen., Halperin & Federico, 2008). كون أن هذه المخاطر تعد حيوية وضرورية لنجاح المفاوضات، فإن معاني الخوف في هذا

الشأن حاسمة. ثانيًا، الخوف في المستوى العالي يؤدي إلى نجاح ملموس في درجة تأييد التسويات التي يمكن أن تتضمن تهديدًا من أي نوع كان.

وبصورة أكثر دقة، بينما لا يرد أي تأثير للخوف (الإيجابي أو السلبي)على مستوى تأييد تسويات رمزية (على سبيل المثال، في مشكلة القدس)، برز له تأثير سلبي واسع على مدى تأييد التسويات على الأرض[13].

كما ذكر منذ فترة، الكراهية لها آثار محتملة مدمرة على المواقف والميول السلوكية في حالات الصراع. ظهر في بحث حديث، أن اليهود الإسرائيليين ذوي المواقف العليا من الكراهية تجاه الفلسطينيين، عرٌفوا هدفهم النهائي بأنه» ضرب الفلسطينيين كلما أمكن ذلك « وأعربوا عن تأييدهم لأي عملية عنيفة تؤدي إلى إبادة الفلسطينيين (Halperin, 2008a) وفي بحث آخر وجدت كراهية تجاه الفلسطينيين كرؤية قوية جدًا لرفض التسويات (Halperin, 2008b) وأظهرت نتائج البحث أن اليهود الإسرائيليين الذين تحركهم الكراهية، يعارضون بصورة فعالة أي اطلاع على معلومة إيجابية عن الفلسطينيين أو عن احتمالات واقعية لحل الصراع. وتشير هذه النتيجة إلى أن الكراهية لها تأثير كبير على اتجاهات إعداد المعلومة في سياق الصراع.

وقد قمنا مؤخرًا ببحث يهدف إلى تقديم تأكيد تطبيقي أولى عن النموذج النظري المقترح، مع استخدام المنهج البحثي المناسب (Halperin & Bar-Tal, 2009) واعتمد البحث على أحاديث هاتفية مع 501 شاب يمثلون عينة تمثيلية للمجتمع الإسرائيلي اليهودي.

(١٣) تجدر ملاحظة أن الهدف الرئيسي للأشخاص الذين يشعرون بالخوف هو الوصول إلى وضع يشعروا فيه بالأمن، وليس بالضرورة تدمير الجماعة المعادية (انظر (Halperin 2008 a لذلك فإنه يمكن افتراض أنه في أوضاع معينة، يمكن أن يكون الخوف (على مستوى منخفض وفي الوقت السليم) ذا تأثير إيجابي على حل الصراع (انظر Gayer, Landman Halperin & Bar-Tal, 2009).

تضمن الاستطلاع درجات هدفت إلى قياس بعض الموانع السوسيو ـ نفسية التي عرضت في النموذج، أي:

أ ـ وجهات نظر عامة (قيم، نظريات تلميحية بشأن قدرة الجماعات على التغيير، صلاحيات سياسية وتوجهات سياسية)؛

ب ـ اعتقادات اجتماعية مؤيدة للصراع، تتضمن اعتقادات بعيدة المدى (رؤية ذاتية للتضحية الجمعية وعدم شرعية الجماعة الخارجية) واعتقادات ظرفية تتعلق بالوضع الحالي للصراع؛

ج ـ مشاعر سلبية بعيدة المدى.

وكمتغيرات مرتبطة (أي، نتائج الموانع) تم قياس الانفتاح على المعلومة فيما يتعلق بالصراع (معلومة بديلة عن الخصم أو عن عملية السلام) وتأييد التسويات السلمية.

أكد تحليل النتائج الأنساق الأساسية التي عرضت في النموذج النظري. أولا، أظهرت النتائج أن الجماهير الإسرائيلية لديها انفتاح على المعلومة الإيجابية الجديدة المرتبطة بالصراع (m= 3.28)[14]. من ناحية أخرى، كانت مستويات الإحساس بالتضحية (m=4.33 وعدم شرعية الفلسطينيين) (m=4.65 عالية نسبيًا). وتجدر الإشارة إلى أن مستويات المشاعر السلبية تجاه الفلسطينيين (m=3.57) وتأييد الاعتقاد بأن الزمن يعمل لصالح إسرائيل (m=3.06) لم تكن عالية بصورة خاصة.

والأهم من ذلك، أدت وجهات النظر العامة التي تم قياسها في البحث إلى تقليل في مستوى الانفتاح على المعلومة المتعلقة بالصراع وكذلك أيضًا في مستوى تأييد التسويات، وبخاصة عبر وساطة الاعتقادات الاجتماعية المؤيدة للصراع. وبمزيد من التفصيل، أولئك الذين آمنوا بأن الجماعات الاجتماعية لن تتغير أبدًا

---

(١٤) تم تقدير كل التفاصيل بتدريج (1غير موافق تمامًا إلى 6 موافق تمامًا).

(Entity Theorists) وأولئك الذين أظهروا ميولًا لشخصيات موثوقة، مالوا أيضًا للاعتقاد بعدم شرعية الفلسطينيين، وبعد ذلك مالوا إلى عرض مستويات منخفضة من الانفتاح على المعلومة الجديدة ومستويات منخفضة من تأييد التسويات. أدت أيضًا هذه الخصائص ـ السمات أي، الشخصية والموثوقة و(Entity Theory) إضافة إلى الميل للقيم المحافظة ـ التقليدية، إلى مستويات عليا من النظرة الذاتية للتضحية التي أدت إلى ذاك الاتجاه الانغلاقي تجاه المعلومة ورفض التسويات.

تجدر الإشارة إلى أن أولئك الذين تأثروا بالاعتقاد الظرفي بأن الزمن يعمل لصالح الإسرائيليين، وأولئك الذين أعربوا عن مستويات عالية نسبيًا من المشاعر السلبية (أي: الخوف، الكراهية والغضب) تجاه الفلسطينيين، كانوا هم أيضًا أولئك الذين كانوا أقل انفتاحًا على المعلومة الجديدة فيما يتعلق بالصراع أو على الفلسطينيين. يضاف إلى ذلك، أن الاعتقاد بأن الزمن يعمل لصالح الإسرائيليين، قاد الإسرائيليين إلى تساهل منخفض من أجل تحقيق السلام.

نتائج

تعد الصراعات جزء لا يتجزأ من أي منظومة علاقات بين البشر ومن المؤكد أنها جزء لا يتجزأ من منظومة العلاقات بين الجماعات. فالجماعات المختلفة لها أهداف ومصالح متصادمة تشعل الصراعات. وما من شك في أنه توجد في أساس الصراع خلافات حقيقية وعميقة يصعب جدًا التوصل إلى حلها لأن الناس، بطبيعتهم، لا يميلون إلى التنازل بسهولة عن مصادر السيطرة، والقوة أو المهابة. لكن بغض النظر عن الخلافات الحقيقية في الرأي، فإن أكبر صعوبة في حل الصراعات بالطرق السلمية تنبع من الموانع السوسيو ـ نفسية التي تصاحب كثير من الصراعات بين الجماعات، وبخاصة تلك التي تعتبر مستعصية وبعيدة المدى.

الصراع الإسرائيلي الفلسطيني هو صراع مستمر وصعب ونمطي، وهو مستعصي على الحل بالطرق السلمية. ومنذ بدايته تقريبًا جرت محاولات مختلفة للتوصل إلى حله، من خلال استخدام صياغات مختلفة، رفضت جميعها من أحد الجانبين أو منهما معا. في التسعينيات جرت محاولة منهجية ومكثفة بدا خلالها وكأن الطرفان قريبان من تسوية الخلافات بينهما، لكن هذه المحاولات أيضًا باءت بالفشل. ونحن نعلق مسئولية هذه الإخفاقات (وغيرها) على الموانع السوسيو ـ نفسية الكامنة عميقًا في الجماعتين، لدرجة أنه يصعب جدًا التغلب عليها في فترة وجيزة، بعد أن بنيت وتعززت وترسخت وتغذت على مدى عشرات السنين من الصراع.

ركزنا في هذا الفصل على الموانع السوسيو ـ نفسية التي تفشت في المجتمع اليهودي في إسرائيل. وبهذا التركيز لا يمكن طرح أن الموانع السوسيو ـ نفسية غير موجودة أيضًا في الجانب الفلسطيني. فالتركيز على الجانب الإسرائيلي اليهودي راجع إلى المعرفة الواسعة بالموانع في المجتمع الإسرائيلي ـ اليهودي وإلى الرأي القائل بأنه في الالفينيات ـ توفرت لدى إسرائيل الموارد والقوة للعمل على حل الصراع بالطرق السلمية، ذلك لأن إسرائيل تحتفظ بالمناطق في الضفة الغربية، على الرغم من الخروج من قطاع غزة إلا أنها ما زالت تسيطر بمفاهيم معينة على الحياة هناك من خلال حصار هذه المنطقة. إضافة إلى هذا الرأي يمكن أن نلحظ بوضوح أن هناك عوامل أخرى ساهمت في الجمود بل وفي تراجع عملية السلام. ذلك، لأنهم أيضًا في الجانب الفلسطيني، ودول عربية أخرى وفي المجتمع الدولي يتحملون مسئولية جزئية عن عدم نجاح العملية. ومن الواضح لنا أن اليهود ليسوا وحدهم الذين لعبوا دورًا رئيسيًا في مد أمد الصراع طوال سنواته المئة. ومع ذلك، فإن هدف هذا الفصل ليس تحليل عميق لكل المناظير أو كل الموانع السوسيو ـ نفسية في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وإنما تقديم نموذج للدور الذي تلعبه هذه الموانع السوسيو ـ نفسية في منع حل الصراع الدموي بالطرق السلمية. هذا التحليل

هو بمثابة تحليل لحالة إطار نظرية عامة يمكن تطبيقها أيضًا على النظرية والسلوك الفلسطيني في الصراع، وكذلك أيضًا في الصراعات الطويلة المتواصلة الأخرى.

نحن نركز على المجتمع الإسرائيلي اليهودي لأن المجتمع الإسرائيلي أوجد عبر السنين أيديولوجية قومية راسخة وفرت له مزاعم ترسخت جيدًا لتأييد إبقاء الوضع على ما هو عليه. وتضرب أسس هذه الأيديولوجية عميقًا في الصهيونية واليهودية التي خدمت بإخلاص العودة الأولى لليهود إلى «وطنهم» وبعد ذلك إقامة الدولة. أدت حرب 67 التي كانت مرتبطة باحتلال أراضي جديدة ونتائج غير مقصودة، إلى إعادة بناء الأيديولوجية، التي هدفت إلى تقديم المبرر الصلب للوضع الجديد الذي نشأ. في الأساس أعادت هذه الأيديولوجية صياغة أخلاقيات الصراع التي سيطرت على المجتمع اليهودي حتى قبل حرب67. فقد قدمت مجموعة من الاعتقادات الاجتماعية المنظمة هدفت إلى تبرير الاحتفاظ بالمناطق المحتلة لأسباب مختلفة: دينية، تاريخية،قومية،وأمنية. يضاف إلى ذلك،أن هذه الاعتقادات شملت عدم شرعية الفلسطينيين، ورفض هويتهم القومية، وإلقاء مسئولية استمرار الصراع على الجانب الفلسطيني فقط وتقديم رؤية مهددة للمجتمع الفلسطيني. تعارضت هذه الاعتقادات مع الاتجاه إلى تعظيم الجانب اليهودي وتتعارض مع إحساسه العميق بالتضحية.

نقلت هذه الاعتقادات الاجتماعية الأيديولوجية لأخلاقيات الصراع عبر القنوات الإعلامية والمؤسسات الاجتماعية. وعبر السنين اجتاح المجتمع اليهودي في إسرائيل تغيير جوهري، لكن يبدو أن كثير من الاعتقادات الاجتماعية التي كانت أساس أخلاقيات الصراع ظلت فاعلة ومهيمنة. تنعكس هذه المنظومة الأيديولوجية بصورة أساسية في الرأي الراسخ جيدًا لدى أغلب الإسرائيليين اليهود، بأنه مطلوب منهم التنازل عن أراضيهم وعن مواردهم من أجل تسوية الصراع. ومعنى ذلك أن الكثيرين، ومنهم حتى أولئك الذين يفضلون تسوية الخلاف الإسرائيلي الفلسطيني بالطرق السلمية، يشعرون أن الضفة الغربية تخص اليهود فقط وبالتالي فإن الجانب اليهودي

الإسرائيلي هو الوحيد المطلوب منه تقديم تنازلات واقعية من أجل السلام. ويوضح هذا الرأي جيدًا الصعوبة وانعدام الرغبة ورفض الانسحاب من المناطق المحتلة، وتقسيم القدس وإخلاء المستوطنات. الأمة لا تتنازل عن الأرض بمحض إرادتها، خاصة حينما يكون هناك شك كبير في أن هذه التنازلات ستؤدي بالفعل إلى سلام ثابت. والاستعداد المتزايد لدى اليهود في إسرائيل للانسحاب على الأقل من جزء من المناطق، هو في الأساس نتيجة لإدراك أن الاحتفاظ بالمناطق يمكن أن يحقق ثمنًا باهظًا من الأمة اليهودية ومن دولة إسرائيل في المستقبل، خاصة لكونها دولة يهودية.

يصاحب الاعتقادات الأيديولوجية بعيدة المدى، اعتقادات ظرفية تؤيد الصراع وتظهر في فترات مختلفة وظروف متغيرة. هذه الاعتقادات تقدم عقلانية صلبة لرفض عملية السلام. هاتين المنظومتين من الاعتقادات، توجدان مشهدًا نفسيًا متماسكًا ذا بناء متتابع وبقاعدة معرفية صلبة توقف صنع السلام. هذه المنظومة من الاعتقادات تعد منظومة صلبة نتيجة لنشاط عناصر بنائية ودافعية تعارض التغيير. إضافة إلى ذلك، هذه المنظومة مؤيدة في الغالب بوجهات نظر عامة توفر وجهة نظر محافظة عن العالم. إضافة إلى ذلك، ترتبط هذه المنظومة من الاعتقادات بالتغذية المتبادلة مع منظومة مشاعر سلبية تجاه الفلسطينيين، وهي جزء لا يتجزأ من المشهد السوسيو ـ نفسي. تدعم منظومة الاعتقادات الموصوفة مشاعر سلبية دقيقة مثل الكراهية والخوف أو الاحتقار. من ناحية توفر الاعتقادات الرواية التي تطلق هذه المشاعر. ومن ناحية أخرى، تقدم هذه المشاعر تغذية راجعة وتعزز المضامين. وأخيرًا يجب أن نذكر أن هذه الإجراءات يدعمها الشأن الذي يتهدد الصراع، الذي يتغذى أيضًا من خلال بلاغيات الزعماء المهددة، وقنوات الاتصال الإعلامي والمؤسسات الاجتماعية.

يوجد تأثير مذهل للموانع السوسيو ـ نفسية على احتمال حل الصراع. ينبع هذا التأثير في الأساس من علاقة مباشرة بين هذه الموانع وبين طريقة إعداد المعرفة في المجتمع، سواء كأفراد أو كمجموع. وتؤدي الموانع السوسيو نفسية إلى معرفة

انتقائية، منحرفة ومشوهة، تعوق كشف وقبول المعرفة البديلة التي يمكن أن تضيء وضع الصراع، ووجه الخصم، والمجموعة الداخلية أو تاريخ الصراع، بطريقة تطرح أفكارًا جديدة بشأن السلام. وبالتالي فإنه أيضًا في الحالات النادرة التي يمكن أن يطرح فيها في الأجندة مقترحات جذابة لحل الصراع أو تفسيرات بديلة لسلوك مجموعة الخارج، فإن أعضاء جماعة الداخل لا يلحظونها أو لا يستوعبونها.

وهنا يمكن أن نسأل هل يمكن أن تعمل الموانع السوسيو نفسية أيضًا في الاتجاه المعاكس. بمعنى: هل يمكنها أن تعمل أيضًا في قطاعات المجتمع التي تؤيد السلام بصورة قاطعة؟ هل يمكنها أن تقود أعضاء المعسكر الحمائمي إلى أن يكونوا «عميانا» في شأن خطير لا يتحقق فيه السلام أو يمكن أن تكون فيه محاولات دفع عجلة السلام خطيرة؟ هناك على الأقل وضعان يجب التطرق إليهما في سياق هذه الظروف.

أولا، هذا الاحتمال قائم حينما يوجد في الصراع خصم لا يعترف بأي معايير أخلاقية ويعرض حياة الإنسانية للخطر، مثل ألمانيا النازية. وبالفعل، كان هناك من سعوا إلى السلام مع النازيين، ومن المحتمل أنهم سعوا إلى ذلك بإصرار بالغ، ذلك لأن سياسة المصالحة ظهرت كخطأ بالغ كلف دماءً كثيرة وضحايا كثيرين. وفي هذه الحالة من المؤكد أنه يتناقض مع القواعد العامة وعليه أن يحاكم وفقًا للقواعد التي وضعها الطرف المظلوم. يعترف العالم الأخلاقي بالحروب العادلة (انظر على سبيل المثال Walzer, 2006 لكن هذه حالات نادرة جدًا والمجتمع الدولي تحرك في اتجاه بناء منظومة مباديء وقوانين وإجراءات، حددت بصورة واضحة ما هي الحرب العادلة. لكن، يمكن دائمًا أن يوجد حتى في هذه الحالات النادرة أشخاص يمكن أن يتمسكوا بقوة بصنع السلام.

الحالة الثانية لا تقل إشكالية. فعملية السلام هي عملية صعبة ومعقدة نهايتها الناجحة غير مضمونة وفي كثير من الحالات تنتهي بالفشل الذريع. فحالات

سريلانكا، والشرق الأوسط أو قبرص هي نماذج لذلك. وهناك باحثون في العلوم الاجتماعية يحاولون تبرير هذه الإخفاقات وتوضيح الصعوبة العامة الكامنة في تحقيق عملية سلام غير ناضجة بل ووضعوا قائمة من الشروط الحتمية لعملية سلام ناجحة. ورؤى زارتمان الناضجة هي نموذج لهذه النظرة (Zartman, 2000). ومن هنا، يمكن أن تشير الحالات التي بدأت فيها عملية السلام وظروف تحقيقها أو نجاحها لم تتضح بعد، إلى تأييد صارم (أكثر من اللازم) للسلام. يضاف إلى ذلك، إن التمسك بأيديولوجية صنع السلام قبل نضج الظروف لذلك، يمكن أن تبدو فشلًا يكون له ثمن فادح يدفعه المجتمع الذي بدأ ذلك مبكرًا جدًا. لأن فشل العملية لن يعيد فقط الصراع إلى مرحلة العنف، وإنما سيؤدي إلى اليأس من السلام.

يسهل جدًا في رأينا التعامل ثقافيًا مع النوع الثاني من الحالات. أولا، على افتراض أن التصالح وحل الصراع بالطرق السلمية يعتبر في هذه الحالات إيجابيًا وموجه إلى الأهداف المطلوبة، فمن المهم طرح هذه الأفكار حتى إذا لم تكن الظروف معدة لذلك. الأقلية الصغيرة التي تطرح قبل الأوان ضرورة إنهاء الصراع بالطرق السلمية هي أقلية مبتكرة ورائدة تخرج في حملة طويلة لوقف سفك الدماء ضد كل الاحتمالات وتشعل الضوء في نهاية النفق. تبدأ حملتهم بقليل من المؤيدين الذين يعتبرون في نظر الباقين أبرياء تمامًا ومنفصلين وأحيانًا ضحايا وأيضًا كخونة يضرون بوجود المجتمع ويساعدون أعدائه. ولكن إصرارهم وتضحيتهم تؤدي إلى نشر أفكارهم وأحيانًا أيضًا شرعيتهم. يمكن أن توجد هذه الجماعة أيضًا اتجاهًا مماثلًا بين المعسكر الخصم. في بداية الطريق تسير هذه الجماعة ضد التيار، لكن بمرور الوقت ومع تغير الظروف يمكن أن تحظى بالتأييد وتستخدم كرأس جسر لتحالف ناجح لحل الصراع بالطرق السلمية (انظر Bar-Tal, Landman, Magal & Rosler, 2009).

وتظهر صعوبة حل الصراع في الشرق الأوسط أن صنع السلام هو عملية صعبة تعيقها بصورة مستمرة جماعات مختلفة لها مصلحة واضحة في استمرار الصراع.

حتى إذا تجاهلنا المصالح الاقتصادية والعسكرية والسياسية التي تلعب أيضًا دورًا في الإبقاء على الصراع، يمكننا الإشارة إلى الاستثمار السيكو أيديولوجي الذي يؤدي إلى الحفاظ على الصراع. فحينما يطلع الناس على أفكار في سن صغيرة جدًا بصورة منهجية، شاملة ومتسقة بخصوص الأسباب التي تستوجب دراسة الأهداف القومية وتجاهل أهداف الطرف الثاني، يصعب جدًا دفعهم إلى تغيير نظرتهم. وفي هذا الوضع لا يكون من الطبيعي أن نثق في الطرف الثاني، ورؤية وجهه الإنساني وتجنب كراهيته. في هذه الحالة يميل الفرد إلى رؤية مجموعة انتمائه بمفاهيم مضخمة وكضحية فرد وأبدي للصراع، بل وحتى يتجاهل وينكر ويستبعد معاناة الخصم، مع التركيز على المعاناة الذاتية.

هذه الأيديولوجية تدعمها قنوات إعلامية مختلفة ومؤسسات اجتماعية تبذل هي أيضًا جهودًا تثقيفية لكي تقبل في المجتمع كجهات لها مصداقيتها. وهم يعلمون أن كل من يقدم رأيا بديلا، سواء من الداخل أو من الخارج، له نوايا سلبية، وليس له مصداقية ويضر بأهداف الجماعة. وبهذا يمكن أن يؤدي اتخاذ القرارات فقط من قبل الأقلية، والتدخل الفعال والأفكار الجديدة، إلى ميول إنسانية لدراسة البنى المعروفة للفكر والعمل، والتغلب على التهديد الداخلي والخطر، لبناء عالم أفضل يكون بريئًا من العفن والمعاناة والدمار.

في نهاية هذا الفصل طرح سؤال المليون دولار وهو: كيف يمكن التغلب على الموانع السوسيو نفسية من أجل تحريك المجتمعات الغارقة في صراع منفلت والانطلاق نحو عصر صنع السلام؟ تفسير الموانع السوسيو نفسية أسهل بكثير من الإجابة على هذا السؤال بحلول عملية. وعلى الرغم من ذلك سنحاول اقتراح إجابة قصيرة يمكن أن تعد أساسًا للأفكار وبحث أكثر شمولًا. نحن نؤمن بأن الغالبية العظمى من الأفراد في المجتمع لن يجتازوا عملية إقناع وتغيير تحركها ادعاءات قائمة على تقاليد عالمية، العدل والمساواة والحرية أو العاطفة الإثنية. في الصراعات

المنفلته ينغلق أغلب الأفراد في المجتمع داخل صندوق المعاناة، والحماية الذاتية والانتقام الشخصي. وهم يغوصون عميقًا في اعتقادات أيديولوجية تؤيد الصراع وتعززها مشاعر سلبية.

ونحن نرى أن عملية إذابة الجليد والتثبيت تبدأ من ظهور فكرة جديدة (أو أفكار جديدة) لا تتساوى مع الاعتقادات والأفكار المسيطرة وتخلق نوعًا من التوتر، أو المعضلة أو حتى صراعًا داخليًا، يمكن أن يدفع الناس إلى التحرك عن مواقفهم الأساسية والسعي وراء أفكار بديلة على سبيل المثال:

(Abelson, Aronson, McGuire, Newcomb Rosenberg, & Tannenbaum, 1968; Bartunek, 1993; Festinger, 1957 Kruglanski, 1989).

يجب أن تتناقض الفكرة الجديدة التي نسميها «اعتقاد محفز» (Instigating Belief) مع الاعتقادات المتجذرة، التي تتطلب استمرار الصراع . وفي هذا السياق نقترح أن يكون الاعتقاد المحفز الذي يمكن أن يشعل الدافعية للتسوية، والانفتاح والمرونة، قائمًا على الاعتراف بعدم التناسق بين المستقبل المرغوب والمستقبل الذي يظهر الوضع كما هو.

دافعية إعادة تقييم الاعتقاد المتبنى ودراسة أفكار بديلة، قائمة على إدراك أن استمرار الوضع الحالي (للصراع) لن يؤدي إلى مستقبل أفضل أو مرغوب، وإنما يمكن أن يضر أو حتى يضر بأهداف أساسية أو باحتياجات أساسية للمجتمع (Bartunek, 1993). الاعتقاد المحفز يشجع المجتمع على إعادة تقييم الاعتقادات الشائعة ويؤدي إلى إذابتها من خلال تبني محتمل لاعتقادات بديلة. يمكن أن يظهر هذا الاعتقاد المحفز بصورة عفوية في عقول الأشخاص دون أن تتوفر ظروف خاصة لذلك، لكن في الغالب تثار نتيجة لظروف خارجية تجبر على إعادة تقييم المشهد الشائع الداعم للصراع. (انظر التحليل الكامل لهذا المفهوم عند (Bar-Tal & Halperin, 2009b).

وبصورة دقيقة، تقارن احتمالات الانفتاح على المعلومة البديلة الداعمة لعملية السلام، بما فيها معرفة أن كلفة استمرار الصراع تزيد عن كلفة التسوية المطلوبة لصنع السلام. إضافة إلى ذلك، من المعروف أن تقدير التكلفة والخسائر يحظى بتقدير بالغ يفوق تقدير الأرباح المحتملة التي يمكن أن يتحصل عليها من صنع السلام (Kahneman & Tversky, 1979) يمكن أن يطبق هذا المبدأ بسهولة في حالة المجتمع الإسرائيلي اليهودي الذي يقبل مبدأ حل الدولتين، وبخاصة في ظل «التهديد الديموغرافي». معدل الزيادة السكانية المرتفع جدًا بين المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل وفي السلطة الفلسطينية سوف يؤثر قريبًا على توازن العلاقات بين الطوائف الإثنو دينية الكبيرة في المنطقة ومن المتوقع أن يؤدي إلى وجود أغلبية فلسطينية في العقود القادمة (Gayer, Landman, Halperin & Bar-Tal, 2009; Soffer 2008) يقود هذا الفهم إلى إذابة ومقارنة الاعتقادات البديلة الداعمة للتسويات الملموسة بين صقور أيديولوجيين معروفين مثل رئيس وزراء إسرائيل السابق إيهود أولمرت، ووزيرة الخارجية السابقة تسفي ليفني.

ليس هناك شك في وجود ادعاءات أخرى، مثل الطرق والإجراءات التي يمكن أن تؤدي في ظروف معينة إلى تسوية تؤدي بعد ذلك إلى قبول اعتقادات تؤيد صنع السلام بل وحتى المصالحة. وعلى أية حال، كما ذكر أعلاه، فإن اتجاهًا كهذا ينبض دائمًا تقريبًا بين الأقلية وينتشر أحيانًا بنجاح داخل المجتمع، إلى أن تصبح أخلاقيات السلام هي الأخلاقيات المهيمنة بين الجماهير. وعلينا أن نذكر دائمًا أن البشر هم الذين يقررون البدء في الصراعات الصعبة، والبشر هم الذين يبدأون في إنهائها.

الفصل الثاني

موانع في سبيل تسوية الخلاف مع إسرائيل - المنظور الفلسطيني

يوحنان حيفر

«يبست فينا شرايين الكبرياء»...

نزار قباني (الأهرام 1995)

خلفية

مر أكثر من ثلاثين عامًا منذ التوقيع على اتفاقات كامب دافيد الأولى (1979) التي أخرجت مصر من دائرة الحرب مع إسرائيل وأقرت الهدوء والاستقرار على طول الحدود معها. وتم الغاء المقاطعة التي فرضتها الجامعة العربية على مصر في أعقاب التوقيع على الاتفاقات وإبعادها عن المؤسسات العربية، وبعد بضع سنوات وبصورة غير متوقعة سارت دول ومنظمات عربية أخرى في نفس مسار الحوار السياسي وخرجوا هم أيضًا من دائرة الحرب. أما الفلسطينيون الذين تابعوا الخطوة المصرية بقلق وكانوا من بين من قاطعوها، فقد أدركوا خلال عدة سنوات أن مشكلتهم لا يمكن أن تحل بالقوة أو «بالصراع المسلح» فقط، وإنما في مسارات جديدة تحشد تأييد خارجي وتترجم التغييرات التي بدأت تظهر لديهم قبل عدة سنوات من مبادرة السادات إلى لغة سياسية. هذه العملية،التي برزت تمامًا في الانتفاضة الأولى (1987

ـ 1993) وانتهت بالتوقيع على اتفاقات أوسلو (1993 ـ 1995) فتحت بالفعل صفحة جديدة في التاريخ الإسرائيلي الفلسطيني الملئ بالدماء. واعترفت منظمة التحرير وإسرائيل بصورة شكلية كل بالآخر، وانسحبت إسرائيل من كثير من المناطق في قطاع غزة والضفة الغربية وسلمتها للسلطة الفلسطينية كجزء من عملية تدريجية تهدف إلى دفع الأطراف إلى تسوية دائمة، يتحقق فيها الاستقلال الفلسطيني وتوضع نهاية للصراع.

لكن في الوقت الذي أدخلت فيه الاتفاقات مع مصر ومع الأردن موتيفات حساب النفس والاتهامات المتبادلة إلى الخطاب العربي الداخلي، أوجدت استقرار على طول الحدود معها وأوجدت مصالح مشتركة ـ حاولت عناصر معارضة فلسطينية إجهاض الاتفاقات مع الفلسطينيين منذ التوقيع عليها وذلك من خلال «الإرهاب» وأحدثوا أزمات متتالية بين إسرائيل وقيادة السلطة. هزت هذه المحاولات الثقة بين الأطراف، وأوجدت ضغوطًا داخلية ثقيلة وأثارت غضب كان من الصعب جدًا معه إحراز تقدم في مسار المفاوضات. وانتقلت هذه المنظومة المنهارة من العلاقات من موجة عنف إلى أخرى، مع محاولات دفع العملية إلى حالة بين بين. ووصلت الأمور إلى القمة مع اعتقال رئيس السلطة، ياسر عرفات، في المقاطعة في رام الله (2003-2004) وبتصفية الأجهزة الأمنية وبعض المؤسسات المدنية في السلطة الفلسطينية ـ الأمر الذي سحب منها قدرتها السلطوية، وأضعف وضعها في نظر الجماهير وأدى إلى فقدان الصلة بها.

فيم تختلف الساحة الفلسطينية عن الساحات الأخرى. ولماذا لا يمكن أن نطبق في الساحة الفلسطينية ما نجح مع مصر والأردن؟ وهل تكفي حقيقة أننا أمام كيانين سياسيين منغلقين داخل أراضيهما، بينما نجد أن الكيان الفلسطيني يعدم السيادة ويريد التحرر من سلطة «غريبة» لكي نبرر هذه الظاهرة، أم أن هناك تفسيرات أخرى لذلك. ساعدت جدًا في فهم الموضوع محطات الأقمار الصناعية العربية، التي بدأت في الظهور في وقت قريب جدًا من التوقيع على اتفاقات أوسلو.

لقد ألقت ضوء كبيرًا على مضامين الحوار الداخلي الدائر في الساحة العربية، وقواسمه المشتركة، والمشاكل التي تشغله وحالات الضعف الكثيرة التي يظهرها. وإلى جانب كثير من المشاكل العميقة، يتضح أن المشكلة الفلسطينية توجد قاسمًا مشتركًا للوحدة في الساحة العربية، ذلك لأن الجميع مشاركون فيها، وهي تشغل الجميع وتعتبر اختبارًا للتضامن العربي. ويخشى المؤمنون بفكرة القومية العربية من أن تضر المشكلة الفلسطينية بالوحدة العربية، كونها أساسًا رئيسيًا في بلورة هذه الوحدة منذ عام 1948. من وجهة نظرهم يمكن أن تخترق التسوية مع إسرائيل في هذه المشكلة كل الحواجز وتقدم الشرعية لكثير من الدول العربية، وبخاصة دول الخليج الثرية، وخلق علاقات تطبيع معها. ومن ناحية أخرى يوجد مؤيدو القوميات السياسية الخاصة، الذين يرون في حل المشكلة الفلسطينية تحررًا من عبء معوق يزيد من صعوبة معالجة المشاكل الداخلية ـ العربية وتخلف المجتمعات العربية. هذا خطاب مليء بالتخيلات ويكشف كل خطوط الخلافات العربية ويطور منظومتي ادعاءات متصادمتين: الأولى لا توافق على إلقاء مسئولية الإخفاقات، والتخلف والهزائم على عاتق «الأمة العربية» ولا تقبل البحث في جذور ثقافة وتاريخ المجتمع العربي والإسلامي. ويصاحب ذلك أصوات عالية من الغضب، والتضاد وإلقاء التهم على الأنظمة العربية التي تقيم علاقة مع الغرب، إضافة إلى البكائيات والنحيب على مصير هذه الأمة المرير. وتستخدم الرؤية الثانية هذا الواقع كدافع للتغيير والسعي الذي لا يتوقف لوضع يتحمل فيه كل مجتمع مسئولية مصيره[١٥]، وتتخلص من الحماسة الأيديولويجية التي غذت هذه المجتمعات سنوات طوال وتحملت مسئولية تخلفها[١٦].

---

(١٥) انظر على سبيل المثال مناقشة في الجزيرة 11 مايو 2004. http://www.aljazeera.net/channel/archive/archive?ArchiveId=929

(١٦) انظر أيضًا تقرير UNDP الأول عام 2002 الذي أعده علماء اجتماع عرب وعرض على الملأ واقعًا كئيبًا جدًا لكل المجتمعات العربية في المنطقة. حيث حاول الباحثون أن يعرضوا على العناصر العربية والإسلامية مرآة تعكس وضع الفرد العربي، ومدى ضعفه وضعف المجتمع العربي برمته، وأثارت جدلًا عربيًا مشحونًا للغاية: http://www.arab-hdr.org/publications/other/ahdr/ahdr2002e.pdf

السمات التي يتسم بها هذا الجدل هي تبادل الضربات الكلامية بين المحافظين والأصوليين، الراديكاليين وحراس الأسوار من ناحية، وبين الليبراليين محبي التغيير الذين يتحدون المؤسسة القديمة وحكماء الشريعة، الذين يلقون عليهم مسئولية التخلف. الأول، الذين يتمتعون بوضع الغالبية، يعتبرون أنفسهم ممثلي الجماهير المقهورة، المظلومة والمهمشة الذين يحاولون تحقيق الفائدة من غضب الجماهير ضد الأنظمة ورياح التغيير والحداثة التي تهب من جانب الليبراليين، أو من جانب أنظمة» القمع» العربية المتهمة طول الوقت بأنها خاضعة للدول الغربية وإسرائيل. هؤلاء، الذين كما يدعون، يبيعون القضية الفلسطينية بثمن بخس، يضربون إسفينًا داخل الأمة العربية ويكشفون ضعفها. المجموعة الثانية تغمر وسائل الإعلام بحقائق إحصائية، و«كشف الحقيقة» و»وضع مرآة أمام المحافظين ليقولوا: هكذا نرى «وضعنا بائس جدًا»، «لا علاقة لذلك بتأثير الغرب»، «جذور المشكلة داخلنا»، «علينا أن نستجمع قوانا وننظر جيدًا في المرآة»، لأنه إذا لم نفعل ذلك بسرعة سنصبح عنصرًا لا صلة له بالمجتمع الدولي، الأمر الذي يحقق تطلعات الأصوليين للعودة إلى أيام العصر الذهبي للخلافة الإسلامية(١٧).

سيركز هذا الفصل على الموانع الأساسية المؤثرة على عملية اتخاذ القرارات في الجانب الفلسطيني لإيجاد حل للصراع مع إسرائيل، وعلى اعتبارات الزعيم

(١٧) وتعبيرات مشابهة كثيرة تظهر دائمًا في المناقشات الكثيرة التي تتم في القنوات الفضائية المصنفة. انظر على سبيل المثال:.

- المناقشة التي جرت في قناة الجزيرة في 11 مايو 2004
- .http: / /www.aljazeera.net /channel /archive /archive? ArchiveId=92932
- مناقشة أخرى في « أسباب إحباط الإنسان العربي 12 أغسطس 2003
- .http: / /www.aljazeera.net /channel /archive /archive?ArchiveId=92210
- مناقشة اخرى تناولت الصراعات العربية العربية وحملت عنوان» الصراع بين أهل الحماية (الغرب) والقوات الموقفة له»
- .http: / /www.aljazeera.net /channel /archive /archive?ArchiveId=1034319
- مناقشة لمعنى أول تقرير للأمم المتحدة في 13 أغسطس 2002

الفلسطيني المهتم بحل هذه المشكلة. تشبه هذه الموانع بالفعل في جزء منها الموانع التي واجهتها مصر والأردن حينما اعتزمتا التوقيع على اتفاقات سلام مع إسرائيل، لكنها مستعصية على الحل في الساحة الفلسطينية.

الموانع الفلسطينية

تتشكل طبيعة هذه الموانع من طبيعة المشكلة الفلسطينية ـ المشكلة التي مرت بتقلبات كثيرة، وأوجدت ارتباطًا بعناصر كثيرة، تحاول التخلص منها، لكنها لم تعثر بعد على الطريق إلى الحل.

ويعنى بذلك الموانع ذات الطبيعة المختلفة، المؤثرة، كل من زاويتها، على عملية اتخاذ القرارات في الساحة الفلسطينية. بعضها هيكلي ويرجع إلى تفردية المشكلة الفلسطينية، ومكانها في الساحة العربية وآثارها على هذه الساحة؛ وبعضها ديني وقومي متداخلان في بعضهما، وينقلان المشكلة إلى مناطق جغرافية بعيدة، وتشرك فيها كل المنطقة العربية، وتزيد من الخلافات والصراعات الداخلية بل وأحيانًا أيضًا تحكم بالصمت الذي يمنع أي فعل كان. وبعضها ثقافي ويمثل أنماط سلوك وردود فعل تطورت عبر السنين ومنحتها موطئ داخل المجتمعات والجماعات العربية والفلسطينية. أتحدث فيما يلي تفصيلًا عن هذه الموانع، وسأقف على مدى تأثير كل منها وأحاول الإشارة إلى طرق التعامل معها.

موانع هيكلية

أحد العوامل المشكلة لهوية الجماهير، والطائفة أو الشعب أينما كانوا، هي الأرض، وبخاصة حينما تحدها حدود معروفة ومعترف بها. في الدول العربية نشأت الهوية الأرضية السياسية منذ الحرب العالمية الأولى، حينما قامت الدول الغربية العظمى آنذاك بتقسيم الشرق الأوسط إلى دول. الحدود التي رسمت آنذاك، وكانت

بدرجة كبيرة بصورة تعسفية، حظيت مع الوقت بوضع القداسة وأثرت على تشكيل هوية المجتمع الذي عاش في حدود الدولة. سوريا للسوريين، والسعودية للسعوديين، الأردن للأردنيين وبالطبع مصر، التي كانت هويتها ككيان طبيعي وأرضي معروفة منذ فترة الإمبراطورية العثمانية. صحيح أن هذه الهوية كانت عرضة لضغوط داخلية تهدف إلى زعزعتها لصالح التطلع إلى الوحدة العربية التي أثارت هيمنتها في الماضي آمال الجماهير - لكن بمرور الوقت خفت هذا التطلع وجاءت حرب 67 لتضع نهاية له. وعلى الرغم من هشاشتها، فقد تغلبت الهوية السياسية الخاصة على هوية الإجماع العربي وعمل كثير من أولئك الذين تمركزوا في حدود جغرافية معترف بها، من أجل وطنهم وفي كثير من الحالات حاولوا أيضًا التخلص من عبء المطالب الفلسطينية. ويمكن في هذا السياق أن نعدد الموانع التالية:

التفردية والالتزام

تحيد الهوية الإقليمية الفلسطينية عن خطوط 1967 ولا تركز فقط على مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة. فالخطوط الدولية التي حددت مساحة الأرض الفلسطينية لم ترسم أبدًا[18]. ولا يمكن أن ينتهي أو يبدأ الصراع مع إسرائيل بخطوط 1967 كما تم مع مصر والأردن، التي رفعت عن كاهلها مسئولية مصير الفلسطينيين حينما أعلن الملك حسين انفصاله عن الضفة الغربية في ذروة الانتفاضة الأولى (1988). تعود جذور الصراع مع الفلسطينيين إلى الحدود التي رسمت عام 1948 هذا يعني أن الهوية الفلسطينية متجاوزة لحدود 1967 وتدخل إلى قلب دولة إسرائيل وتخلق واقعًا يمكن أن يحدث فيه الفصل بين شطري الحدود أزمة هوية ومشاكل داخلية صعبة. وبمعنى آخر، النكبة لا تعني فقط فقدان منطقة، أو بيت أو ممتلكات،

(١٨) انظر أيضًا: أساشار (2006) الهوية الجمعية، الدولة في الشرق الأوسط وعملية السلام. ضمن د. منشري,الدين والدولة، شكر وعرفان للبروفيسور شامير. جامعة تل أبيب ص201–202.

وإنما تعني أيضًا فقدان القدرة على التوصل إلى تآلف قومي، وبلورة هوية والعودة إلى جدول الأعمال الذي انتهك في عام 1948. ويجب أن نضيف إلى ذلك أن الفلسطينيين يعتبرون في نظر الكثيرين في العالم العربي«الموقع الأمامي» حيث يوجدون في مركز الاحتكاك بين عوالم مختلفة لم يتم بعد العثور على طريقة تتيح التعايش. ويعنى بذلك الاحتكاك بين الشرق والغرب، بين دينين توحيديين خصمين ودين ثالث (المسيحية) مرتبط هو الآخر بنفس الأرض ويعتبرها الأرض المقدسة، لكن بسبب الأقلية النسبية للمؤمنين به في المنطقة فإن ثقله في هذا الصراع منخفض. يخلق هذا الوضع واقعًا يكون الاهتمام فيه بالمشكلة الفلسطينية في حالات كثيرة شأن أي عنصر مرتبط «بالأمة» العربية وأحيانًا أيضًا «الإسلامية».

لذلك نشأت مشكلة خطيرة داخل الحركة الوطنية الفلسطينية في نوفمبر 1988 حينما وقع المجلس الوطني الفلسطيني على إعلان الاستقلال وقبل بتحفظ القرار 242 الذي يعني الاكتفاء بخطوط 67 كحدود الدولة الفلسطينية، إلى جانب إسرائيل. يرمز هذا القرار إلى تغيير طبيعة الصراع ضد إسرائيل من صراع وجودي إلى صراع حدود. وحينما وقعت منظمة التحرير الفلسطينية على اتفاقات أوسلو (1993) اصطدمت بموانع خلقتها تفردية المشكلة الفلسطينية[19].

(١٩) أدت قرارات نوفمبر 1988 إلى انسحاب جزء كبير من المنظمات المكونة لمنظمة التحرير الفلسطينية من اللجنة العاملة، منها الجبهة الشعبية جورج حبش والجبهة الديموقراطية لنايف حواتمه ــ وهما أكبر منظمتين بعد فتح. في الخطاب الفلسطيني الداخلي لم يعتبر هذا القرار أبدًا إنجازًا وإنما إجبارًا فرض على الفلسطينيين بسبب ضعفهم. لكن معنى هذا القرار يبعد كثيرًا عن الإطارات التنظيمية المكونة للجنة التنفيذية. وحتى حماس، التي تصف إعلان 1988 في حربها الإعلامية التي تديرها مع فتح، بالنكبة، لا يمكنها أن تتجاهل ذلك. وهناك شك في أنها كان يمكن أن تعلن بعد انتصارها في 2006 ــ عن استعدادها للاكتفاء حتى الآن بحدود 1967 كحدود للدولة الفلسطينية لولا هذا الإعلان في عام 1988. ــ وبمعنى آخر: الفوضى العارمة التي أثيرت حول هذا الإعلان تجسد جيدًا الصعوبات المتراكمة أمام صناع القرار الفلسطينيين حينما يتناولون المسائل الرئيسية.

انظر على سبيل المثال مقال منشور في موقع حماس بمناسبة الذكرى الحادية والستون للنكبة:

http://www.palestine – info.info/ar /default .aspx? xyz=U6Qq7k2% bcOd87MDI46m9rUxJEpMO2%bi1s7tn 3CFaf1CNzMvAFZLpo8OWBLFwnKJjepqem2daJMxgF32%bmJC78vYo5lgg42%beHoa

7zj1zYCoU1FOFI2%fYA2SHulItr7bD2%bI4fGw4UONnqlR3Q3%d

ويعنى بذلك المشاعر والرواسب التي تكشف ضعف الساحة الفلسطينية والعالم العربي برمته نتيجة للانشغال الشديد الذي فرض على الفلسطينيين في مسائل الهوية والانتماء الصعبة. بل إن وضع منظمة التحرير الفلسطينية كممثل وحيد للفلسطينيين لم يصمد حتى الآن في محاولته التغلب على هذه الموانع.

الانتشار الجغرافي

تعد ظاهرة اللاجئين والاقتلاع إحدي العلامات الفارقة للشعب الفلسطيني منذ حرب 1948. فقد انتشر الفلسطينيون في كل أنحاء الشرق الأوسط في إطارات مخيمات لاجئين، ولم يتمتعوا بوضع المواطنين العاديين، وإنما بوضعية الضيوف الذين يتمتعون في أغلب الأحوال بمواطنة ضعيفة ومحدودة جدًا في قدرة التشغيل والعمالة بل وأحيانًا في حرية حركتهم. وأثارت مسألة تمثيل هذه الجماهير المشتتة خلافات حادة داخل العالم العربي منذ انتهاء حرب 48 ـ حينما تشكلت منظمة التحرير الفلسطينية واعترف بها «ممثلًا وحيدًا للشعب الفلسطيني»، ونهلت جل قوتها من الشتات الفلسطيني. قيادة المناطق التي كانت تحت السيطرة الإسرائيلية، أو ما وصف آنذاك «مواطني الداخل»، أثارت مخاوف بين قيادة منظمة التحرير بقيادة ياسر عرفات، بسبب الاتصالات التي أجرتها مع إسرائيل والقوة التي استمدتها من ذلك أمام المواطنين المحليين. وكان في ذلك تهديدًا لوضع القيادة في الخارج كممثل وحيد ولذلك دأب عرفات من أجل استيعاب الجماهير لمبدأ وحدة الصف[20]. كان هذا رهانًا ناجحًا جدًا، على الأقل لفترة زمنية محددة، لأن الإخفاقات الكثيرة التي منيت بها منظمة التحرير في الأردن، سبتمبر 1970 والتي أدت إلى طردها إلى لبنان ومن لبنان إلى تونس في عام 1982 وضعت علامة استفهام على قدرة زعامة المنظمة

(٢٠) انظر على سبيل المثال وصف سري نسيبه للمخاوف التي أثيرت لدى عرفات من نشاطات اللجان الفنية التي ترأسها أثناء الانتفاضة الأولى. س. نسيبه وأ. دافيد (2008) «لقد كانت أرض». القدس وتل أبيب: دار نشر شوكن ص265–267.

وليس بالضرورة وضع المنظمة كممثل وحيد للشعب الفلسطيني. وحافظت قيادة الداخل تحديدًا، التي انحرفت عن طريقها في مناسبات كثيرة بعد هذه الإخفاقات، على وضع المنظمة ولم تمس وحدة الصف أيضًا حينما طلبت إسرائيل إقامة حوار معهم، وتشكيل قيادة بديلة لمنظمة التحرير ومناقشة طرق مختلفة لتسوية الخلاف تتجاهل الشتات الفلسطيني ولم تعترف بقيادة منظمة التحرير كممثل وحيد للشعب الفلسطيني. أوجدت اتفاقات أوسلو واقعًا جديدًا. لقد اعترفت إسرائيل بمنظمة التحرير كممثل للشعب الفلسطيني، لكن هذا الأمر أثار مخاوف بين كثير من مواطني الشتات الفلسطيني من أن تتجاهل منظمة التحرير شئونهم وتركز على الضفة الغربية وقطاع غزة. كان هذا الخوف أحد المصادر التي غذت قوة المعارضة الفلسطينية ومنح المنظمات الإسلامية أفضلية على عناصر المعارضة الأخرى. وأدى فشل جهود تنفيذ مسار أوسلو إلى فقدان صدارة منظمة التحرير بشكلها الحالي كممثل وحيد للشعب الفلسطيني. سؤال من يمثل مواطني الشتات ومن يمثل مواطني الداخل هو سؤال جوهري الآن أكثر من أي وقت مضى. فهل يمكن أن تتخذ القيادة التي تحوم علامة استفهام حول درجة تمثيلها، قرارات في مشاكل التسوية مع إسرائيل دون حل هذه المشاكل داخليًا؟ الإجابة نعم، لكنها مشروطة بحوار فلسطيني عميق ومتواصل يضع أمام الجماهير الفلسطينية البدائل المختلفة. يدير أبو مازن هذا الحوار بشجاعة منقطعة النظير منذ انتخابه رئيسا؛ وإذا وضعنا في الاعتبار مجمل حالات ضعف المعارضة، التي لا تمثل البديل فعلًا ولا تقبل بقواعد اللعبة الموجودة في منظومة العلاقات الدولية، فإن احتمالات منظمة التحرير تكون عالية.

التدخل العربي

وبالطبع، كان من المقرر أن تحل المشكلة الفلسطينية أولًا من خلال الدول العربية التي قامت قبل 1948، والتي أثر عليها اللاجئون الفلسطينيون. في بداية

تكونها أكدت قيادات المنظمات الفلسطينية الهوية الفلسطينية لكن بصورة قليلة. في البداية عرفوا أنفسهم كعرب وبعد ذلك فلسطينيين، وطلبوا أن يعدوا من الأمة العربية. ولم يعبر عن التطلع إلى دولة فلسطينية حتى عام 1967. وبعد أن يئس الفلسطينيون من الدول العربية، حاولوا شق طريق يخلصهم من الاحتياج ومن الارتباط بهذه الدول[21]. عرف ياسر عرفات الزعيم الفلسطيني الذي لا خلاف عليه، كيف يسير بين قطرات المطر، عرف محدودية حرية مناورة هذه الدول، واعتبر نفسه آخر رموز القيادات العربية القديمة وأخضع رغبته لتلك القيود التي فرضها عليه هذا الانتماء. ويرجع ضعفه إلى شخصيته المركبة التي أضرت بمصداقيته أمام من يتصل به. وأيضًا فإن قدرته على المناورة كانت محدودة قياسًا بقدرة زعماء عرب آخرين، لأن المسألة الفلسطينية عكست في داخله كما كبيرًا جدًا من الإشكاليات العربية التي تفرض على الفلسطينيين مسئولية وتعرضهم لمجموعة من الضغوط.

وبالتالي، فإن الخلافات بين الفرقاء الفلسطينيين تمر في نفس الأماكن التي تمر فيها الخلافات العربية. بمعنى آخر، المسألة المطروحة هي: هل يرتبط حل المشكلة الفلسطينية بالخضوع للغرب أو بالاتفاق معه؟ هل هي مرتبطة بالتخلي عن مبادئ قومية ودينية أو بتحقيق تسوية؟هل يجب التصرف بانهزامية أم يجب إدارة مفاوضات «من موقف صلب»؟ هل نبدي تنازلًا أم تعنتًا؟ هل نسلك طريق الواقعية السياسية، أم نهرب من الواقع؟ هل نواصل التمسك بالنكبة أم نتخلص منها؟ كل هذه التخبطات تسمع دائمًا في الخطاب الفلسطيني الداخلي وبقدر مماثل تقريبًا

(٢١) اتضح أن تشكيل منظمة التحرير في عام 1964 كان محاولة عربية للسيطرة على الشأن الفلسطيني وإخضاعه لمصالح الدول العربية. ياسر عرفات ورفاقه، الذين أسسوا في ذلك الوقت حركة فتح، تحدوا هذه المنظمة وأحمد الشقيري الذي ترأسها. لقد اعتبروه دمية تلعب بها مصر للإبقاء على المشكلة الفلسطينية في مستوى معين من السيطرة، دون أن تثير انتفاضة داخل الدول نفسها. وبعد حرب 67 توصل عرفات ورفاقه إلى نتيجة أنه لن تعود عليهم أي فائدة من الدول العربية ولا بد من تطوير القدرات الفلسطينية الذاتية.

في الخطاب العربي. هذا حوار طرشان يخرس ويوقف أي فعل يهدف إلى التخلص من الواقع المعوق الذي يوجد فيه الفلسطيني وأخيه العربي في أماكن كثيرة في الشرق الوسط. وأنزلت هذه الظاهرة أيضًا من على المسرح زعماء شجعان حاولوا إحداث تغيير وسبحوا ضد التيار، مثل السادات الذي أحدث تغييرًا له معاني بالغة في الشرق الأوسط بزيارته لإسرائيل ومن بعده الملك حسين وياسر عرفات، الذي بعد أن نفذ خطوتة الجريئة بالاعتراف بإسرائيل، حاول مع شديد الأسف الإمساك بالعصا من طرفيها.

وبالتالي يمكن أن تكون آثار أي إجراء فلسطيني تجاه إسرائيل على الصراعات العربية الداخلية، بعيدة المدى. خاصة وأن بعض الدول ـ وبخاصة الراديكالية منها ـ تستخدم المشكلة الفلسطينية كورقة مساومة وتنجح في التأثير على قدرة بلورة اتفاق أو تنفيذه، بعد التوقيع عليه. على سبيل المثال تعتبر سوريا أن عدم التوصل إلى تسوية للمشكلة الفلسطينية هو مفتاح الحفاظ على قدرتها على تحقيق مجمل مطالبها من إسرائيل في هضبة الجولان والحفاظ على مصالحها في لبنان. إن حل المشكلة الفلسطينية يمكن أن يضعف سوريا ويضعف أيضًا الخط الراديكالي الذي تمثله. لذلك فإنها تثير الغضب داخل قيادة منظمة التحرير بسبب الموانع التي تضعها والضغوط التي تمارسها على حماس وعلى منظمات الرفض الأخرى التي تقدم لهم الحماية، حتى لا يتفقوا مع منظمة التحرير وحتى لا يوافقوا على المساومة على مبادئهم. ومن ناحية أخرى تنشر بعض الدول العربية منذ عدة سنوات رسائل تفيد نفاد الصبر تجاه الفلسطينيين وتعتبر أن عدم حل مشكلتهم يعد نيرًا في رقبة العالم العربي.

المطالبة برفع الظلم التاريخي

توضع المطالبة باتخاذ موقف في بؤرة المطالب التي وضعها العرب والفلسطينيين منذ بداية الصراع. فهي تعتبر إسرائيل نبتًا غريبًا زرعته الإمبريالية الغربية في

المنطقة، واعتبرت القضاء على إسرائيل أو إبعادها عن المنطقة هو العدل الوحيد ولم يكن لديها استعداد لأي تسوية أيًا كانت. حتى عام 1967 تحدثت البلاغيات العربية عن إسرائيل بمصطلحات النجاسة والجريمة والعنصرية والاستعمار واليهودية المشوهة، والمؤامرة الدولية (هركافي 67 ـ 80 :1968) وأكبر عملية سرقة للأراضي في التاريخ إلخ. وأي مبادرة أو تنازل إسرائيلي يعتبر غير كاف وأي إصلاح جزئي لا يمكن الموافقة عليه. وما أن انتهت حرب 1967 واتضحت أبعاد الهزيمة، حتى ظهرت حالات ضعف أخرى. يقول المؤرخ اللبناني ـ البريطاني البرت حوراني، أن أحد الأسئلة التي طرحت في أعقاب الهزيمة كان أنها تعكس الفساد الاجتماعي والأخلاقي ولم يعد ممكنًا اتهام الغريب وتدخله في الإخفاقات وفي العيوب التي كشفتها هذه الهزيمة (حوراني 1991 : 425)، وحينما حاولت القيادة الفلسطينية التوصل إلى تسويات، انكشف بالكامل ضعف الفلسطينيين وكثير من العرب، مما زاد من نكأ جراح الشعب والأمة وفاقم من ضعفهم. أي أنه تم التعبير عن التغيير الذي حدث بعد 67 في الاعتراف بواقع الشرق الأوسط الذي تعد إسرائيل جزء منه، لكنه لم يلغ الحاجة إلى رفع الظلم وربما أيضًا زاده، لأن الهزيمة هي تعبير عن ضعف مستمر يتيح للطرف الثاني ارتكاب المزيد من المظالم. وما أن بدأت عملية المفاوضات التي تتطلب تسوية، أصبحت مسألة رفع الظلم عائق في طريق القيادة الفلسطينية، بسبب الخلافات التي تثيرها التسوية، لكونها جزء من المفاوضات.

موانع دينية وقومية

يزداد بروز الطبيعة الدينية للصراع الإسرائيلي الفلسطيني كلما أخفقت محاولات المعسكر القومي في حلها. ووصل هذا الاتجاه إلى مرحلة حاسمة، لم يعد ممكنًا فيها تأجيل تناول المسائل الرئيسية للحدود والأماكن المقدسة واللاجئين والأمور الحساسة الأخرى. وبطبيعة الحال تضع هذه الحقيقة في الصورة رجال الدين

ومنظومة اعتبارات واسعة جدًا، تتطلب أن يوضع في الاعتبار معاني وآثار أخرى، خارج المسألة الفلسطينية وتصل إلى الفضاء الإسلامي وتضع أمام صناع القرار الفلسطينيين موانع أخرى. وإذا أضفننا إلى ذلك الانخفاض البادي، منذ فترة، في ثقة الجماهير في القيادات الوطنية التي تدير الاتصالات مع إسرائيل ـ سواء بسبب فسادها، أو بسبب الصورة التي أدار بها عرفات شئون السلطة الفلسطينية وعلاقتها بالجماهير الفلسطينية، إضافة إلى نجاح حماس والعناصر الدينية في إثبات طهارة اليد وإضفاء الإحساس بالفخر القومي ـ فإن ذلك لن يؤدي فقط إلى تزايد تعقيد منظومة الاعتبارات، بل يظهر أيضًا أنه يمكن تسوية الصراع بل وحتى التفاوض على تسويته دون إشراك أو إدخال هذه العناصر. ويمكن الإشارة إلى مقارنة معينة في الجانب الإسرائيلي، الذي يحتل فيه العنصر الديني الآن مركز ثقل مقارنة بالماضي. فتعزز قوة القوى الدينية ـ الوطنية عبر جانبي الصراع، يؤثر بدرجة كبيرة على طبيعته. وأحيانًا تضفي هذه القوة ما يشبه صورة ـ مرآه، تعكس الواقع للدينيين كما يبدو من كل الجوانب. وفي هذا السياق يمكن أن نعدد الموانع التالية:

خصومة المنظمات

أصبحت خصومة المنظمات أحد أبرز الموانع في عملية اتخاذ القرارات الفلسطينية في كل المشاكل المطروحة وبخاصة الصراع مع إسرائيل. فلم يحدث أبدًا أن وقفت داخل العالم العربي قوى سياسية متساوية في القوة وفي التأثير أمام بعضها البعض كما يحدث في حركة المقاومة الإسلامية، حماس، التي وقفت أمام حركة التحرير الفلسطينية القديمة وذات الخبرة، فتح، في معركة انتخابية لم يسبق لها مثيل في العالم العربي. لقد وقفت حركة المعارضة الإسلامية أمام حركة قومية حاكمة واقترحت طريقًا بديلًا يضع موانع وحظيت بالفوز الذي لا يتشكك فيه أحد بل هناك

أيضًا من يغارون منه بفضل العملية الديموقراطية التي أوجدها[٢٢]. وبمعنى آخر: على عكس الدول العربية التي يوجد بها حزب واحد أو جماعة واحدة حاكمة عبر الأجيال، نشأ في الساحة الفلسطينية توازن بين جماعتين لا تتيح كل منهما للأخرى العمل بصورة مستقلة بل وتضع الموانع كل للأخرى. هذا واقع له آثار بعيدة المدى على قدرة حل الصراع مع إسرائيل وعلى واقع الشرق الأوسط كله. دول ومجتمعات عربية كثيرة تتابع بدقة تطور هذه الخصومة الفلسطينية. فهل ستوجد آلية تعاون تتيح لهذين التيارين الرئيسيين ـ اللذان يوجد مثلهما الكثير في الدول العربية ـ أن يمضيا معًا وتوحيد المجتمع الفلسطيني، أم إن هذا غير ممكن؟ حتى الآن فشل المجتمع الفلسطيني في إيجاد مثل هذه الآلية. والصراع مع إسرائيل هو المحك. فهو من ناحية يشكل عائق أمام هذه الآلية، ومن ناحية أخرى يمكن أن يعتبر أيضًا محفزًا لإيجادها، بسبب الحاجة إلى التخلص من الخلافات الفلسطينية الداخلية.

قدسية المقاومة ضد الاحتلال

قبيل تطبيق اتفاقات أوسلو رفض رجال حماس رفضًا قاطعًا الزعم بأن قيادة منظمة التحرير وياسر عرفات قد التزموا بمنع الكفاح المسلح (المقاومة) ضد إسرائيل. وأوضحوا أنه لا يعقل منع شعب واقع تحت الاحتلال، أن يقاوم احتلاله مقاومة مشروعة. هذا الزعم كان له شركاء كثيرون داخل فتح. أبو مازن نفسه، عارض بصورة دائمة استخدام العنف، وكرر هذا الشعار في خطابه المذاع في افتتاح مؤتمر فتح السادس في بيت لحم (4 أغسطس 2009). وفرق بين المقاومة الشعبية

(٢٢) انظر على سبيل المثال البحث الذي نشر في موقع حماس على شبكة المعلومات الدولية بعد فترة وجيزة من انتخابات المجلس التشريعي في يناير 2006 . وفقًا لهذا البحث، تعد نتائج الانتخابات نموذجًا لا مثيل له في العالم العربي ودليل ذلك أن الدول العربية تملك القدرة على إقامة أنظمة ديموقراطية.

.info.info/arabic/books/2006/5_2_06/5_2_06.htm, http:/www.palestine .5-2

والمقاومة المسلحة، لكنه يعود ليؤكد ما يكثر رجال حماس من التأكيد عليه: «لا يعقل أن نمنع مقاومة الاحتلال. هذا أمر راسخ في القرارات الدولية[23]. وحتى بعد التوقيع على اتفاقات أوسلو آمن عرفات بأنه يجب الحفاظ على الخيار العسكري». هكذا زعم أبو مازن في حديث أدلى به بعد وفاة عرفات. على حد قوله لم يؤمن عرفات بأنه يمكن التوصل إلى الاستقلال المطلوب عبر السياسة فقط وخشي من أن تستغل إسرائيل الضعف الفلسطيني[24]. ويحتل هذا الموضوع الآن مكانًا رئيسيًا في الخطاب العربي وأصبح أحد مظاهر هذا الخلاف. الصراع الدائر الآن في العالم العربي ليس صراعًا بين معتدلين ومتطرفين وإنما هو بين معارضي المقاومة ومؤيديها. المقاومة ضد إسرائيل في غزة ولبنان، ضد الولايات المتحدة في العراق والقوى الأجنبية الأخرى في أفغانستان، تؤدي في رأي معارضيها إلى أضرار بالغة للجماهير. فهي تخلق فوضى، وتربك الحياة اليومية، وتضرب الاقتصاد وفي النهاية لا تؤدي إلى فائدة. ويكثر مؤيدو المقاومة من التحدث عن الكرامة ـ وعن «التضحية بمستقبل الأمة» وعن انهزامية معارضيها الذين لم يثبتوا أن طريقهم أكثر نجاحا، مع استخدام فشل اتفاقات أوسلو نموذجًا[25].

تعكس هذه النظرة ضعف الجانب الذي يتبعها، خاصة وأنها راسخة في التقاليد الإسلامية والعربية القديمة. فهو يواصل طريقه على الرغم من أنه يعي عدم فائدته، لأن استمراره يعد تعبيرًا عن عدم التسليم ويعد الصمود بقوة مقولة مضادة للهزيمة المستمرة. وأيضًا حينما يتعرض رجال المقاومة للهجوم، فإنهم يبدون أكثر فخرًا

(٢٣) راديو لندن، بي بي سي 4 أغسطس 2009.

(٢٤) http://www.alhayat.com/special/dialogues/03-2006/Item-20060301-b7421a5d-c0a8-10ed-001e064ced0586fe/story.html

(٢٥) انظر مناقشة لهذه المشكاة في قناة الجزيرة في 16 يونيو 2009 http://www.aljazeera.net/NR/exeres/B85B0155-B266-48FA-BB07-9F8F7819F24F

واحتراما، لأنهم يفرضون على الطرف الثاني واجب العمل. في الشأن الإسرائيلي الفلسطيني يمكن القول أننا أمام طرفين: الأول مزود جيدًا وذو قوة، لكنه خاضع لقواعد لعبة أخلاقية دولية وكل اهتمامه هو استقرار أمني وهدوء على طول حدوده وخطوط الاحتكاك مع الطرف الثاني، لذلك فإنه يجد صعوبة بل وخشية من استخدام كل الوسائل المتاحة له. الجانب الثاني غاضب، وغير راضي يبكي سوء حظه، مظلوم، يرى أن الطرف الثاني لا يستجيب لمطالبه أو لايفهمها، لذلك فإنه يزيد من غضبه ويواصل مقاومته لكي يحدث إثارة مما يدفع الطرف الثاني في النهاية إلى الرد وتقديم نفسه كبطل. وهنا أيضًا تجند الثقافة الإسلامية، ذلك لأن النبي محمدًا أبدى في بداية طريقه تسامحًا مع العدو، وانتظر بصبر، لم ينكسر ونجح في النهاية. ذلك، إذا كان النبي قد أبدى صبرًا ونجح، فلا يوجد سبب لكي نتصرف بطريقة مختلفة عنه. هذه الأصوات هي أصوات معززة، حتى وإن كانت غير مقبولة لدى كل مؤيدي المقاومة، لأنهم يمنحون القوة في أوقات الأزمة والبحث عن ملجأ من الأزمات المتتالية.

تجدر الإشارة إلى أن جدلًا حادًا في السياق الفلسطيني نشأ بين رجال فتح وحماس ولدى الجمهور الفلسطيني كله، بشأن أضرار المقاومة حتى في بداية انتفاضة الأقصى. ادعى كثير من قادة فتح والجمهور أنه يجب الكف عن هذا الطريق، لأنه يضر بالمصالح الفلسطينية، ولا يعجل بحل المشكلة ويؤدي إلى قياس المساهمة في الصراع وفقًا للشريك المستعد للانتحار، بينما بررت حماس ذلك بادعاءات الانتقام والردع، أي: ـ إن إسرائيل تستخدم الأباتشي ونحن نستخدم المنتحرين؛ وهذه هي المرة الأولى التي لا نبكي فيها فقط وإنما الإسرائيليين أيضًا[26].

(٢٦) انظر: الأيام 26 مايو 2002 ؛ الحياة الجديدة 14 يونيو 2002: القدس 29 مايو 2002.

المقاومة المسلحة الحالية في الشرق الأوسط ضد قوى غير عربية، تقود بصورة شبه فريدة منظمات إسلامية - حماس من ناحية، وحزب الله من ناحية أخرى، ومنظمات سنية وشيعية في العراق، والقاعدة وطالبان في أفغانستان. منذ فترة توصلت القوى الوطنية، مثل فتح، التي استخدمت المقاومة في صراعها ضد إسرائيل، إلى نتيجة أن المقاومة لا تؤدي إلى تحقيق الأهداف الوطنية وفضلوا العمل السياسي، وإن كانوا لم يتخلوا كلية عن خيار النضال المسلح. وأضفت وضع القداسة على ذلك حقيقة أن الصدارة في هذا المجال انتقلت إلى منظمات إسلامية، ومنحت الشرعية للمقاومة حتى في الخطاب الوطني، وأوجدت وضعًا لا يمكن فيه تجنب أو وقف المقاومة بصورة مطلقة. وسوف تستمر من جانب جهة جديدة أو مجددة تتباهى بولاء بالغ للإسلام وبالريادة. وهم بهذا يضعون تحديًا أمام من انتقل إلى موقع الحكم بعد فترة كانت فيها المقاومة جزءًا من أجندته، تضطره إلى المراوغة بمبررات صعبة تكشف ضعفه وأحيانًا تعرضه في موقف مضحك وساخر.

التوتر بين فقدان الهوية والحصول على الاستقلال

هذا التوتر هو بدرجة كبيرة نتاج الفجوة بين قدسية المقاومة المسلحة وعدم نجاحها والأضرار التي تحدثها. وإذا كان المقصود قدسية المقاومة، فكيف يمكن تحقيق الاستقلال عن طريق المفاوضات؟ هل يتساوى ذلك مع شعارات الثورة التي تحدث عنها الفلسطينيون منذ إقامة حركتهم الوطنية؟ إذا كان الأمر كذلك، فكيف يؤثر هذا الأمر على تشكيل الهوية الوطنية؟ وهكذا يتساءل المحافظون: هل لن نخسر هويتنا، ولا نظهر كانهزاميين، وألا نتبنى بهذه الطريقة قيم الطرف الثاني؟. وبالتالي، أيضًا حينما هجروا طريق المقاومة و«الإرهاب»أو أعلنوا شكليًا عن هذا التخلي، شعروا أنهم خاضعين ومحبطين وحاولوا إخفاء هذه الخطوة من

فرط الخجل، ومن شعورهم بالضعف أمام خصوم الداخل وخشية من المساس ببهاء البطولة والتضحية الذي أصبح جزء من الهوية المشكلة لأبناء الجيل الشاب.

المفاوضات مع إسرائيل، التي تعد أحد أحجار أساس هذا التوتر، تضع الجانب الفلسطيني مسبقًا في موقف ضعف ودونية، وتضعه في اختبار وتمنح إسرائيل غطاءً دوليًا واسعًا. فكيف يمكن التحدث بالتالي عن استقلال؟ ألا يعد ذلك حلًّا مملى يقدمه الطرف الثاني من عنده وليس بالمفاوضات التي يوجد بها تعامل بين متساويين. هذا وضع يستغل فيه الضعف الفلسطيني لتحقيق مصالح الطرف الثاني. وهو إحساس يبقي على بؤر معارضة أي مبادرة أو عملية سياسية تحاول دفع المشكلة الفلسطينية إلى الحل. طلب من أحمد ياسين، الأبرز بين قادة حماس حتى تصفيته عام 2004 الرد في كثير من وسائل الإعلام على المبادرة العربية التي أعلن عنها لأول مرة في مؤتمر بيروت (مارس 2002) فقال إن أي مبادرة تخرج من العرب أينما كانوا، هي تعبير عن الهزيمة. وعلى العرب تجنب القيام بمبادرات، لأنهم (إسرائيل) سرقوا، وقتلوا وطردوا - فاليقترحوا هم حلولًا و«نحن» نقرر هل نقبلها أم لا[٢٧].

التراجع في فكرة دولتين لشعبين

كانت فكرة دولتين لشعبين شعار مؤيدي التسوية الإقليمية من الجانبين. ورسخ بالفعل القرار الذي اتخذه المجلس الوطني الفلسطيني في اجتماع 1988 المذكور أعلاه، هذه الفكرة كالتزام فلسطيني. لكنها كانت بالفعل فكرة مملاة من الخارج، مطلب جاء من المجتمع الدولي اعتمادًا على رغبة منظمة التحرير في أن تقبل في المجتمع الدولي وأن تكون جزء منه. منذ أول ظهور لياسر عرفات في الأمم المتحدة 1964 اتبعت منظمة التحرير تكريس القرارات الدولية كوسيلة تضفي

(٢٧) الجزيرة 28 مارس 2002 ن 22:00.

الشرعية على أي عملية وكل مطلب من إسرائيل. وقد أكثر من الحديث منذ ذلك الوقت عن أهمية الاعتراف «بالشرعية الدولية». وهذا هو السبب في الأزمات الكثيرة التي أثارتها داخل منظمة التحرير وخارجها. هناك شك كبير فيما إذا كانت حماس تشير في برنامجها السياسي إلى هدنه لعدة سنوات مع إسرائيل والاعتراف بخطوط 67 كحدود للدولة الفلسطينية، لولا قرار منظمة التحرير عام 1988 ـ الذي يلزم بدرجة كبيرة أيضًا معارضة منظمة التحرير. لكن بالفعل يعجب مديرو المفاوضات الإسرائيليين الذين خبروا الاتصالات مع الفلسطينيين في عصر أبو مازن، بأن حل الدولتين لا «يشتعل في عظامهم»[٢٨] كما يشتعل في عظام إسرائيل، وهم لا يخرجون عن السياق من أجل تطبيقه. قد يكون هذا الإعجاب تعبيرًا عن التراجع الذي حدث في هذه الفكرة في الجانبين منذ اندلاع انتفاضة الأقصى (سبتمبر 2000). والفارق هو أنه منذ ذلك الوقت زاد في الجانب الإسرائيلي عدد مؤيدي هذا الحل لأسباب تتعلق بفقدان الثقة في القدرة على التوصل إلى تسوية دائمة مع الطرف الفلسطيني الذي انخفض فيه هذا التأييد. وفي قطاع غزة يعيشون منذ سيطرة حماس بإحساس الأزمة التي تشل الحياة السياسية وفقدان الثقة في استعداد إسرائيل، بعد الانفصال عن غزة، وتجميد الاستيطان وإخلاء المستوطنات. فهل ما زال الالتزام الفلسطيني بهذه الفكرة قائمًا؟ إجابة ممثلي السلطة إيجابية، لكن تزداد هناك أيضًا الأصوات التي تنادي بالتخلي عنها. تكمن قوة فكرة الدولتين في التغطية الدولية التي تحظى بها وبحقيقة أنه لا يوجد حتى الآن شيء آخر مطروح. واعتبرت فكرة الدولة ثنائية القومية غير واقعية لتمسك كل طرف بهويته القومية والاحتمالات الكبيرة الكامنة فيها. وتنفيذ فكرة الدولتين مشروط بالتغلب على الشلل الذي أصاب الجانب الفلسطيني منذ الانقسام بين غزة والضفة الغربية.

(٢٨) قال ذلك حاييم ريمون، الذي كان وزيرًا في حكومة إيهود باراك وكان مشاركًا في المفاوضات التي جرت آنذاك مع أبو مازن، في ندوة في جامعة تل أبيب حول مسألة توقعات فكرة الدولتين في 9ديسمبر 2009.

معوقات ثقافية

هذا الكم العريض من الموانع يعكس إحساسًا عميقًا بالضعف، والوهن والدونية التي تنمي بالتدريج ثقافة «المقهورين والمهمشين» والتي تتجلى أساسًا في المقاييس التي تقيس بها نفسها. التقدم، والبناء وتطوير الفرد، والدولة، والمصالح القومية والمجتمعية ليست هي التي توضع على رأس اهتمامات هذه الثقافة، وإنما الحفاظ على التآلف أمام القوى الخارجية التي تريد «استغلال ضعفنا ومواردنا»... وتبتز منا تنازلات... وتجعلنا أداة في أيديهم... وتسيطر علينا، وغير ذلك[29].

يعتبر مصطلح «صمود» هو أحد أبرز تعبيرات هذه الثقافة. فهو يعتبر مجرد الامتصاص وعدم الانهيار إنجازًا ولا ينظر إلى ضعف العدو وتنفيذ الشعارات البالية «طرد الاحتلال» «القضاء عليه» «تحرير الأراضي». ويرجع ذلك إلى أنه وفقًا لهذه النظرية، يعد الضعف هو حكم القدر وفي يوم من الأيام ستنقلب الأمور ويمكن تحقيق ما بدا الآن على أنه شعارات خاوية من المضمون.

هذه الثقافة تفشل أعضاءها الذين يحاولون التحكم في قدرهم ومحاولة التخلص من الواقع الصعب، الذي يعتبرونه مصدر التخلف والشلل الذي تفرضه عليهم هذه الثقافة. أنصار هذه الثقافة لن يكيلوا أبدًا الاتهامات بالانهزامية والتنازلات الزائدة، والخضوع والخيانة لأولئك الذين يحاولون أن يكون لهم تفكير آخر، والتحدث مع «الآخر»، المسئول في وجهة نظرهم عن الضعف والمعاناة التي يعاني منها. وبهذا فإنهم يسدون طريق القائد الذي يريد أن يمسك بمصيره في يده ويدخل في مفاوضات مع الآخر غير العربي. وفي هذا السياق يمكن أن نعدد الموانع التالية:

(٢٩) يبرز هذا الإدعاء لدى عناصر المعارضة الفلسطينية، رجال حماس، والجهاد الإسلامي وغيرهم من اليسار العلماني، الذي يهدف إلى منع التراجع والتنازلات عن مبادئ قومية هامة (ثوابت) . تجدر الإشارة في هذا السياق إلى الخطاب الذي كشفت عنه حماس وأرسله محمد دحلان (2003) الذي كان وزيرًا للدفاع في السلطة الفلسطينية ومسئولًا عن وزارة الداخلية، إلى شاءول موفاز، الذي كان وزيرًا للدفاع. في هذا الخطاب يلتزم دحلان ببذل كل المستطاع لتصفية معارضي التعايش مع إسرائيل وأيضًا عزل عرفات وإضعافه:

http://www.palestine – info.info/arabic/palestoday/reports/report2003/dhlan.htm

عقدة الانهزامية

يعد الإحساس بالانهزامية قاسمًا مشتركًا في كل التعبيرات أو الرسائل التي يقولها أي متحدث فلسطيني أوعربي يجري اتصالاً مع عناصر غير عربية، حتى في المناقشات بين مؤيدي العروبة ومعارضيها. وتقف في خلفية ذلك سلسلة الاخفاقات عبر مئات السنين ـ 200 سنه منذ نابليون (1798) الذي سيطر على مصر، وهناك من يقولون أنها أيضًا أبعد من ذلك من 800 سنه ـ منذ انتصار صلاح الدين على الصليبيين في معركة حطين (1187).

وأيضًا فإن المصطلحات التي يستخدمها الفلسطينيون للإشارة إلى وضعهم، تعكس إحساسًا من هذا النوع. النكبة كارثة تشير إلى نهاية حرب 1948 ـ بينما النكسة التي تشير إلى هزيمة الحرب في عام 1967 ـ تعكس معاناة أو كارثة متكررة. كل هذا يعكس بعضًا من ثقافة المقهورين والاستضعاف التي اعتبرت ضعفًا يعد جزءًا رئيسيًا في الخطاب الداخلي الذي يجعلها أداة في يد الآخر، الذي يستغلها لصالحه. وبالنسبة لاتفاقات أوسلو زعم أن إسرائيل استغلت الضعف الفلسطيني بصورة دائمة. فلم تحتفظ فقط بمحركات الضغط بالغة القوة، وإنما واصلت التحديد الفعلي لأنماط حياة الفلسطيني. الفلسطينيون، الذين يشعرون أنهم متدنون جدًا أمام هذه القوة، لا يمسكون ولو بورقة واحدة يمكنها أن تقدم إجابة معقولة لوضعهم[٣٠]. وبالفعل، ففي السنة الأولى لتطبيق اتفاقات أوسلو بدأت تظهر قيادة السلطة الفلسطينية في نظر المعارضة، وأحيانًا أيضًا في نظر نفسها، «كجيش لحد» (المقصود جيش لبنان الجنوبي الذي تعاون مع إسرائيل في جنوب لبنان)، أي: «متعاونة» أو تنفذ تعليمات إسرائيل وليس كطرف ذي طبيعة متساوية. وأيضًا فإن بلاغيات حماس في مواجهاتها العلنية مع السلطة الفلسطينية حتى انتخابات 2006

(٣٠) انظر على سبيل المثال:

Rishmawi, M. The Action of the Palestinian Authori y (1995). Under Gaza/Jericho agreement. The Palestinian Authority a critical Appraisal. the Center of Policy Analysis on Palestine. Washington (May), pp. 4-5.

وما بعدها، كانت مليئة بتعبيرات من هذا النوع. وتدعي حماس أن إسرائيل تخدع الفلسطينيين، وتقودهم بخداع وهي لا تعتزم أن تقدم لهم أي شيء مما التزمت به، والحوار معها مدمر ويؤدي إلى بيع المبادئ الوطنية[٣١]، بينما تتواتر تعبيرات تلقى آذان صاغية وتشير إلى خشية المتحدث من استغلال ضعفه أو عدم الحصول على مقابل لمطالبه.

ثقافة الإنكار

نظرًا لأن إحساس الهزيمة يحمل بُعد الخجل، فقد ظهر الاشمئزاز من الفشل وظهرت ثقافة الإنكار. في جدال مع الشاعر الفلسطيني محمود درويش، قال الأديب اللبناني إلياس خوري، الذي تعامل كثيرًا مع المشكلة الفلسطينية: إن الفلسطينيين لم يكتبوا تاريخهم، لأنهم لا يريدون الاعتراف بما حدث. وفي رأيه فإنهم تنكروا للواقع الذي نشأ بعد 1948[٣٢]. وفي المقابل قال محمود درويش: إن التاريخ يكتبه بصورة عامة الجانب القوي، وفي هذه الحالة تكتبه إسرائيل[٣٣]. الذاكرة التي ترسخت في وعي الجماهير الفلسطينية هي أن الهزيمة حدثت لأن الطرف الفلسطيني لم يكن منظمًا وظل غير منظم، لذلك فإن النكبة تتكرر: «نكبة قبية»، «نكبة سموع»، «نكبة 82»[٣٤]، صابرا وشاتيلا وغيرها.

(٣١) انظر على سبيل المثال اتهامات حماس لفتح بالفوضى التي انتشرت بعد الانتخابات في يناير ٢٠٠٦:

info.info/Ar/default.aspx?xyz=U6Qq7k%2bcOd87MDI46m9rUxJEpMO%2 bi1s7GnBcnYKBxMhRCu 0L%2fD%2bAVIlcpcnSyaqOSkjxN%2f3vHVqEaCPYsdibbhNukUil3WqzwGZ7HF5cdbvumICVoz4BX z3YO%2bSUITuVsCiHKGN8yPg%3d

(٣٢) صبحي خضيري (1999) باب الشمس، الحكاية التاريخية والرواية الفلسطينية الكبرى. الكرمل، عدد الشتاء 85 ص9.

(٣٣) حديث مع عباس بيتشون: مشارف 1990 حيفا، عدد 3 ص86.

(٣٤) Item-20060301- /2006-10ed-001e http: / /www.alhayat.com /special /dialogues /03-b7421a5d-c0a8 064ced0586fe /story.html

لكي نمنع استعدادًا من هذا النوع لا بد من الانتظام. أي، أننا لسنا أمام مشكلة أساسية مفهومة، وإنما نحن أمام وضع قابل للتغيير. وعلى نفس الوزن هناك من يزعمون أن اللاجئين الفلسطينيين لا يمكنهم التنازل عن حق العودة، لأنهم ما زالوا ينكرون الهزيمة ولا يستطيعون الموافقة على الواقع الصارم، وأيضًا بعد أن وصل عرفات إلى غزة عام 1994 ـ فضل ألا يبدي اهتمامًا كبيرًا بمعاني اتفاقات أوسلو في ظهوره العلني أمام الجماهير الفلسطينية ـ ربما لأنه أراد الإبقاء على الخيار العسكري للنضال المسلح وربما خشية من رد فعل المعارضة الفلسطينية التي ستكشف ضعفه كزعيم وضعف الفلسطينيين كطرف في هذه الاتفاقات. وحينما ظهر أبو مازن في غزة في أوائل أيام أوسلو، طلب من جمهور مستمعيه ألا يقبلوا تلقائيًا كل ما يقوله عرفات، وزعم أن اتفاقات أوسلو فرضت على الجانب الفلسطيني أعباء كثيرة وثقيلة. وكان هذا سرًا علنيًا ومعروفًا للجميع، أحسنت حماس استغلاله لضرب الاتفاق والحصول على شرعية مواصلة أعمال «الإرهاب» ضد إسرائيل.

خلافات وانقسامات

جذور الخلاف داخل الساحة الفلسطينية عميقة عمق الفجوات بين جماعات مشابهة في المجتمعات العربية الأخرى المحيطة. لكن طالما حافظ التيار القومي على موقع الصدارة وتمتع بالهيمنة، لا تشكل هذه الخلافات عنصرًا رئيسيًا للغاية في الضعف الفلسطيني. ويمكن الإشارة إلى ظاهرة حماس كمنظمة سياسية تنافس على رئاسة الانتفاضة الأولى (1988) كمرحلة أصبح فيها الخلاف عنصرًا فاعلًا في الضعف الفلسطيني الداخلي. ومع ظهورها اقترحت حماس عنصرًا جديدًا لم يكن موجودًا في برنامج الإخوان المسلمين الذين تنتمي إليهم أيديولوجيًا. لقد أوجدت حماس مقولة جديدة غير معروفة في المصطلحات العربية والإسلامية والفلسطينية. فقد عرَّفت نفسها بأنها حركة لها أيديولوجية مختلطة: قومية ـ فلسطينية وإسلامية. وبمعنى آخر: «الإسلام هو الخلفية، لكن بؤرة الاهتمام هي فلسطين».

يكرر قادة حماس دائمًا قولهم: ليس لنا تطلعات أخرى سوى فلسطين، وهم بهذا يوضحون بالفعل أنهم لم يأتوا لخدمة أهداف غير فلسطينية، على الرغم من استمرار الولاء للفكرة الإسلامية الواسعة للدولة الإسلامية (ليتبك 160-162 : 1997)، والفرق بين المنظمات التي كونت منظمة التحرير كان واضحًا حتى ذلك الوقت. فقد عرَّفت فتح نفسها بأنها حركة وطنية غير أيديولوجية تضم داخلها أنصار تقرير المصير الفلسطيني، بينما نجد أن الجبهات الشعبية والديمقراطية ومنظمات منظمة التحرير الأخرى عرفت بالتجاوب مع نظريات الاشتراكية والماركسية أو مع دول عربية معينة. لقد وضعت حماس بالفعل بديلًا جديدًا تحدى منظمة التحرير وأوضح للجماهير أن الأمور يمكن أن تمضي معًا وأنه لا يجب الوقوع في أسر بلاغيات قادة منظمة التحرير الذين يقولون كلامًا ضخمًا عن ولائهم للإسلام وقيمه.

لكن الجماهير في سنوات الانتفاضة الأولى لم تقبل برنامج حماس السياسي، الذي دعا إلى إقامة دولة فلسطينية من البحر إلى النهر؛ لأنه يستعيد بدرجة كبيرة فكرة بليت وثبت أنها غير واقعية. واعتقدت أغلب الجماهير الفلسطينية، المتأثرة جدًا بالإسلام، أن الواقع قوي جدًا واحترمت وضع صدارة فتح ومنظمة التحرير كرواد وممثلين للإجماع الفلسطيني في مسألة حل المشكلة الفلسطينية.

وصل هذا الخلاف إلى قمته حينما صفت إسرائيل في السنوات الأولى لانتفاضة الأقصى الجهات والأجهزة الخاصة بالسلطة الفلسطينية التي أقيمت بعد اتفاقات أوسلو. اعتبرت الجماهير هذا الإجراء دليلًا قاطعًا على فشل الطريق السياسي الذي سلكته فتح ومنظمة التحرير وإثباتًا لصدق طريق حماس، التي أكدت طول الوقت على الربط بين فساد السلطة والاتفاق غير العادل وعدم مصداقية إسرائيل، الأمر الذي أضر كثيرًا بمصداقية السلطة ووضعها في نظر الجماهير. فرك رجال حماس أياديهم بسعادة وقالوا: إن طريق المفاوضات قد فشل وإن الإسلام هو الحل. كانت هذه هي أيضًا المرحلة التي زاد فيها اهتمام حماس بالاشتراك في السلطة

والاشتراك في انتخابات المجلس التشريعي، الأمر الذي عكس، من ناحية، الثقة في النفس والإيمان بالقوة، ومن ناحية أخرى، تراجع وفقدان دعم الجانب الثاني. ووصلت الأمور إلى قمتها في انتخابات المجلس التشريعي (يناير 2006) التي حققت فيها حماس إنجازًا فاق كل تصوراتها : أكثر من نصف مقاعد المجلس التشريعي.

ومن هنا حصل الصراع على طبيعة أزلية، وأصبحت المسائل المطروحة مسائل وجودية، تخشى فتح من أن يؤدي تسليم السلطة لحماس إلى سد الطريق على الاتجاه الديمقراطي، ويضع حدًا لكل الإنجازات السياسية التي حققتها منظمة التحرير بما فيها اعتراف الأمم المتحدة بها كممثل وحيد للشعب الفلسطيني، وتعيين سفير في الأمم المتحدة واعترفت بها دول كثيرة في العالم واتفاقات أوسلو التي أعلنت حماس أنها لا تعتزم الاعتراف بها. هذا قبل أن تبدأ مناقشة المسائل المتعلقة بالمجتمع ونمط الحياة، ووضع المرأة والعشيرة والقبيلة ومكانة الإسلام في الحياة اليومية.

زاد عمق الفجوة بين الجانبين، ولم تنجح محاولات الوساطة التي تطلبت مرونة من جانب حماس في مسائل مبدئية لها آثار دينية. وخشوا في فتح من ألا تحترم حماس موافقتها (اتفاق مكة، فبراير 2007) بخطاب تعيين وفد موحد، يعنى باحترام الاتفاقات والقرارات السابقة التي وقعتها منظمة التحرير. لذلك واصلوا الحفاظ على مراكز القوة السلطوية ولم يسلموها. ورفضوا في حماس الموافقة على هذا الرفض، واعتبر قادتها ذلك مؤامرة عربية ودولية تهدف إلى إبعادهم عن السلطة، وقاموا بتنفيذ الثورة في قطاع غزة (يونيو 2007). سيطروا خلال ساعات على قطاع غزة، بقوة مدربة ومميزة، وأبعدوا رجال فتح وأصبحوا هم الحكام الوحيدين في القطاع.

وقسمت مناطق السلطة الفلسطينية إلى كيانين منفصلين. كان هذا الخلاف عميقًا وواضحًا، وبدأت تجري الاتصالات بين المنظمتين بوساطة مصرية بعد الثورة بشهور طويلة. ونشأ كيانين آخرين كل يتهم الآخر بالانقلاب، وعدم احترام قواعد

اللعبة الديمقراطية ورفض تسليم السلطة، وفي المنتصف يقع سكان القطاع ضحية للعزلة الطويلة التي فرضت عليهم.

يعتقد مأمون فندي، الكاتب الصحفي المصري المقيم في واشنطن والذي يكثر من تناول مشكلة الخلافات العربية، أن هذه الخلافات هي أحد الموانع الأكثر صعوبة في سبيل أي مصالحة داخلية، فما بالك بالتسوية السلمية مع من هو غير عربي؟! لذلك لا بد من توضيح هذه الخلافات وحلها قبل أن نضع أنفسنا محل سخرية حينما نناقش السلام مع الآخر الأمريكي، الإسرائيلي أو الغربي[35].

عدم وجود آلية لإدارة وضع عدم الموافقة على هذا الواقع

لا يمكن حتى الآن إيجاد اتفاق، ولو على الإدارة في ظل ظروف عدم الموافقة. الخلاف الذي نشأ في أعقاب سيطرة حماس على قطاع غزة هو تعبير عن أحد الموانع الأكثر تعقيدًا التي تواجهها القيادتان الفلسطينيتان في هذا الوقت. ويعني بذلك فترة طويلة من الخلافات والأزمات التي لم تحل عبر طرق التوضيح والتفاهم. منذ بداية الانتفاضة الأولى، حينما ظهرت حماس، أحدثت دائمًا متغيرًا صداميًا ومواجهات بينها وبين نشطاء فتح على خلفية الصراع على مراكز القوى ـ بعضها كان مصحوبًا بأعمال عنف وسفك دماء. وفي كل هذه الحالات تشكلت لجان تفسير ومصالحة لم تعلن أبدًا نتائجها التي التزمت بنشرها ولم ينجحوا في منع الأزمة القادمة. وهذا نتيجة لفقدان الثقة التي يحركها إيجاد آلية تدار بموجبها الحياة اليومية في حال عدم الاتفاق. حينما أعلنت حماس عن استعدادها للاشتراك في انتخابات المجلس التشريعي الأخيرة (يناير 2006) أمل الجميع في إيجاد الآلية، ومنذ ذلك الوقت ستحدد الجماهير من يدير شئونها. لكن الواقع أوضح أن الأمور ليست هكذا، على الرغم

(٣٥) انظر جريدة الشرق الأوسط 1 ديسمبر 2008: http://www.aawsat.com/print.asp?did=497139&issueno=10961

من أن أحدًا لم يشكك في نتائج الانتخابات، بما في ذلك الخاسرون من فتح. لكن رفض حماس الاعتراف منذ تأسيسها باتفاقات أوسلو وبقرارات منظمة التحرير من ناحية، وخشية فتح من ضياع وضعها ومراكز قوتها التي تحتفظ بها من ناحية أخرى، ضيع كل شيء. صحيح أن حماس أعلنت قبل الانتخابات أنها غير ملتزمة بهذه القواعد، لكن زعموا في فتح أن أحد المبادئ الديمقراطية هو الاستمرارية وأنه لا يمكن ضمان الاستمرارية إذا كان من انتخب يتنكر للالتزامات التي قبلها سابقه. خاصة أنه لا تشيع في منظومة العلاقات الدولية ظاهرة التنكر للقرارات السابقة، وإذا رغبت حماس في أن تكون جزءًا من المجتمع الدولي، كما صرحت، فإنه يجب عليها أن تقبل قواعد اللعبة. لكنهم في حماس واصلوا التشبث برأيهم وطلبوا تسلم السلطة انطلاقًا من فرضية أنه يمكنهم بطريقتهم إثبات أنه يمكن أيضًا عكس ذلك. ووجدوا في فتح صعوبة في قبول ضياع السلطة والإنجازات التي حققتها منظمة التحرير في السنوات الخمس والأربعين السابقة. واعتبروا موقف حماس تعنتًا وهواية لأشخاص خبرتهم الدولية محدودة جدًا. صحيح أنه بدأ هنا تراجع في موقف حماس، حيث اتضح لها من كل ما سبق أنه لا يمكن تجاهل قواعد اللعبة الدولية. لكن الولاء للمبادئ الإسلامية، التي لا تتيح وفقًا لتفسيرات حماس الاعتراف بسيادة أجنبية على الأرض التي تعتبر أرض وقف أو في المنطقة المعرفة باسم «دار الإسلام» (المنطقة التي يسيطر عليها الإسلام) وأيضًا الارتباط الذي أوجد بدول ومنظمات راديكالية وإسلامية مثل إيران وحزب الله يصعّب جدًا من إيجاد آلية لإدارة وضع الأزمة. ولم تنجح بعد المحاولات المصرية لرأب الصدع في أجل إيجاد آلية متفق عليها - ذلك لأن النظام المصري يمثل بدرجة كبيرة في نظر حماس مصالح أبو مازن والسلطة الفلسطينية في رام الله. والنتيجة هي ازدياد اتساع الفجوة وتعمقها، فمواطنو القطاع لا يجدون احتياجاتهم الأساسية، والحل السياسي غير قابل للتنفيذ حتى إن تحقق، هذه الحقائق تزيد من عملية انهيار المجتمع الفلسطيني

وقد تقضي مستقبلًا على حلم الدولة المستقلة. كشفت العملية الإسرائيلية في قطاع غزة (الرصاص المصبوب ديسمبر 2008 ويناير 2009) أبعاد التمزق الفلسطيني الداخلي، وأوضحت إلى أي مدى يعكس التمزق في الساحة العربية أيضًا. لم يدن أحد من رجال فتح العملية الإسرائيلية مع انطلاقها في غزة. وألقى الصوت الذي خرج من رام الله في بداية العملية، بالمسئولية على حماس وأشار إلى التحذيرات التي وجهت نحوها قبل العملية من هجوم إسرائيلي محتمل إزاء إطلاق الصواريخ على المدن الإسرائيلية ومواطنيها. وهكذا أيضًا تصرفت مصر والسعودية. وفشلت أيضًا محاولات عقد قمة عربية بمبادرة من الدول الراديكالية المؤيدة لحماس، لبحث العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة. في النهاية عقد مؤتمرا قمة منفردين: الأول في الدوحة، عقدته الدول المتطرفة، ومثل فيه قادة حماس الجانب الفلسطيني، بينما عقد الثاني في السعودية، حيث التقى هناك الرئيس المصري حسني مبارك وملك الأردن عبد الله. وجسدت هذه الاجتماعات المنفردة أبعاد الخلاف الذي تفجر بين الجانبين في الساحة الفلسطينية وبين الكتلتين في الساحة العربية.

بلاغة الكلمات والشعارات

تحتل الكلمة مكان الفعل حينما يكون الوضع مستحيلًا وحينما توجد في الخلفية سلسلة طويلة من الموانع التي تغرس، كل من زاوية مختلفة، العصي في الجمجمة. هنا تصبح الكلمة ورقة أساسية في الصراع ضد إسرائيل وفي الخلاف بين القوى المتشددة في الساحة الفلسطينية الداخلية. ويشير فؤاد عجمي في كتابه «الفخ» إلى ظاهرة بلاغة زعماء الدول العربية الخطابية في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين ـ كأحد تجليات لا حيلتهم. لقد سمى هذه الفترة باسم «أزمة الكليشيهات المتضخمة» (عجمي 74 : 2001)، حيث أصبحت الكلمات هي الأساس، وتنافس الحكام فيما بينهم من يقول ماذا بصورة أكثر بلاغية، ويترك طابعًا أكثر

عمقًا على آذان المستمعين. ولم يفكروا بالمرة في معنى الكلمات التي قالوها وما إذا كان بها أي بُعْدٍ قابل للتطبيق على مستوى السطح. وهي لغة جذابة تعد أحد أسلحة العروبة في القاهرة ودمشق. لقد سممت الناس وخلقت انطباعًا بالقوة البالغة... كان أنصار الإصلاحات... مقتنعين أنه بهذا الأسلوب ... يمكن إخفاء العفن والمداهنة (عجمي 75: 2001)، وفي معرض حديثة يتساءل عجمي، بعد أن يتهم العروبة بخلق ثقافة الوهم: «بطبعها الحركة الفلسطينية بكلمات، ألم تصنع الثقافة الشيء الطبيعي جدًا: العودة إلى ما هو شائع، وجعل الموضوع مسرحًا لنظرية الخطاب، وإعادة خلق العالم بمقولات طائرة، بينما يظل الجوهر بلا أي تغيير؟» (عجمي 289: 2001). في الساحة الفلسطينية علمتنا حماس وفتح أن الواقع المعقد يترك فيهن بصماته؛ فبعد عدة شهور من عملية الجيش الإسرائيلي في قطاع غزة (يوليو 2009) عقدت حماس في قطاع غزة مؤتمرًا خاصًا تحت عنوان «ثقافة المقاومة». وتناول مسألة كيفية الحفاظ على ثقافة المقاومة، في واقع يريد فيه الجميع تصفيتها - ليس فقط إسرائيل وإنما أيضًا الإخوة العرب والفلسطينيين. وتناولت كل المضامين والتوصيات التي طرحت في المؤتمر ثقافة وفنًا وأدبًا وكيفية التعبير عنها في هذه القنوات. لم تذكر كلمة واحدة عن مواصلة العمليات ضد إسرائيل، ولا أي دعوة للتسلح أو عن طريقة تغذية ثقافة المقاومة المسلحة[36]. وأوردت صحيفة القدس التي تصدر في شرق القدس مقالات نشرت في صحيفة إنترناشيونال هيرالد تريبيون الأمريكية عن صحفي تابع مناقشات المؤتمر، قال فيها: إن قيادة حماس ركزت على طرق كفاحها بتأكيدات جديدة. لقد بدأت تستخدم لغة جديدة: «المقاومة الثقافية» التي تهدف إلى استيعاب الجماهير لفكرة المقاومة عبر الأدب والثقافة.

(٣٦) http: / /www.palestine-info.info /ar /default.aspx?xyz=U6Qq7k 23٪2bcOd87MDI46m9rUxJEpMO ٪5VwM6wV5s7wM6wV5 ...

وللتدليل على ذلك أوردت عدة عروض طرحت في المؤتمر، يتناول أحدها إشارة ما إلى العمليات «الانتحارية». وتورد الصحيفة في خلفية ذلك أيضًا سلسلة من التعبيرات عن قادة حماس الذين يوضحون أن هذه هي الطريقة السليمة في هذه الفترة[37]. وسواء كانت هناك حقيقة أم لا في هذا التقرير، فمن الواضح أنه في خلفية ذلك يوجد الدرس المستفاد من العملية العسكرية في قطاع غزة، التي وضعت علامة استفهام كبيرة حول الفائدة من استمرار المقاومة المسلحة. هذا هو الدرس المستفاد الذي تعلمته فتح في السنوات التي سبقت اتفاقات أوسلو، بينما تلمح حماس في هذا المؤتمر إلى بداية الطريق الذي تحفظ فيه المقاومة وضعها كشعار مقدس وتخسر وضعها كوسيلة فعالة لدفع التطلعات القومية. هذه مصطلحات غايتها توضيح أن الحركة لا تعتزم الخضوع لمطالب «تصفية المقاومة» وفي المقابل ترسيخها في وعي الجماهير كأداة تعكس ثقافة الصمود وليس الاستسلام ولا الانهزامية، وبعد ذلك أيضًا كعائق في سبيل عملية البحث عن تسوية وفتح صفحات جديدة. وجدت فتح أيضًا صعوبة في التخلص من هذا الضعف واستخدمت كلمات لكي تعبر عن غضبها من إسرائيل التي تتمع بالتفوق، وتجاه حماس التي تتهمها بالتخلي عن المقاومة. ويوضح ذلك جيدًا الروح والأسلوب البلاغي الذي حاول المشاركون في مؤتمر فتح الأخير إملاءه (4-13 أغسطس 2009). وينص أحد هذه القرارات على ضرورة الحفاظ على «قدسية المقاومة» بكافة أنواعها، مع استخدام كل «الوسائل المتاحة». تزعم المعارضة الداخلية والخارجية، من داخل فتح وخارجها، بصورة قاطعة أنه لا يوجد هنا سوى كلمات، وأن المقاومة وفقًا لهذه الصياغات معناها العكس؛ أي: لم تعد هناك مقاومة مسلحة[38]. إنها كلام للاستهلاك أمام الجماهير، وغايتها

(٣٧) القدس25 يوليو2009.

(٣٨) انظر على سبيل المثال خطاب الافتتاح الذي ألقاه أبو مازن في موقع حماس.

http://www.palestine-info.info/ar/default.aspx?xyz=U6Qq7k%2bcOd87MDI46m9rUxJEpMO%- 2bi1s7LDPQCH%2fJlQHOiJKwYYCv9FQdpiOVwwiHihHSanu71magA2yo2xiNAFEomxFfzQl

القول بأننا لم نتخل عن المبادئ المقدسة. لكن هذا بالفعل ما يطلب منهم طوال العملية السياسية. لقد طلبت إسرائيل والدول الغربية من الفلسطينيين والعرب في كل المفاوضات كلمات وتصريحات. «اعترفوا بإسرائيل، تخلصوا من «الإرهاب»، أوقفوا كل أنواع العنف». من السهل جدًا تنفيذ إجراءات تعكس الاستجابة لهذه المطالب، لكن يصعب جدًا التصريح بها علنًا؛ لأن التصريح التفصيلي معناه التغير، والتغير معناه التعامل مع كل الموانع التي أشرنا إليها سابقًا، أي: دفع ثمن باهظ جدًا داخليًا، يمكن أن يكون أيضًا تهديدًا وجوديًا. لذلك فإنهم يكثرون من تجاوز هذين البندين: قول الشيء وعكسه واستخدام البلاغة كبديل لعدم القدرة على فعل أو تحقيق ما أرادوه.

فقدان الثقة في القيادات

نتيجة هذه العوائق والموانع المتراكمة هي فقدان ثقة الجماهير الفلسطينية بقيادتها. من وجهة نظر الرجل البسيط، الفلسطيني المقيم في رام الله أو غزة، وصل مسار الحركتين الرائدتين فتح وحماس إلى طريق مسدود. ويبرز هذا جدًا بعد عملية الرصاص المصبوب (يناير 2009)، لكن هناك دلائل كثيرة على ذلك ظهرت أيضًا قبل ذلك. فلقد فشلت حماس في قدرتها على دفع المسألة الفلسطينية، وأثبتت على مدى أكثر من عامين حكمت فيهما قطاع غزة وحدها أن المقاومة المسلحة لا تستطيع أن تقدم للرجل البسيط أبسط احتياجاته الأساسية. ومن ناحيته عاد أبو مازن ليعرب عن إحباطه من العملية السياسية، وأعلن أنه لن يقدم مرشحين في الانتخابات القادمة، وهدد بالاستقالة واتهم إسرائيل بالتعنت والولايات المتحدة بأنها لا تفعل ما فيه الكفاية لدفع العملية السياسية. وكانت دفعة السعادة التي انطلقت في غزة بعد الانفصال عن مستوطنات جوش قطيف (صيف 2005) وقتية جدًا استمرت بضعة أسابيع فقط، وطرحت بعدها أسئلة صعبة بشأن المستقبل وسادت

بعدها الفوضى بأبعاد لم يسبق لها مثيل إلى أن نفذت حماس الثورة (يونيو 2007)؛ وهي الضربة التي تلقتها المنظمة في عملية «الرصاص المصبوب». وأثبت الانخفاض المفاجئ في حجم إطلاق الصواريخ بعدها ما حذر منه خصومها منذ فترة، وعلى رأسهم أبو مازن، حيث قالوا : إن هذه مقاومة لا جدوى منها ولا تؤدي في النهاية إلا إلى الدمار وتنغيص حياة المواطنين. تعتقد حماس، وفقًا لبياناتها أيضًا، منذ «الرصاص المصبوب» أن هذا ليس وقت استمرار المقاومة المسلحة وأنه لا بد من إعطاء «راحة للمحارب»، للاعتداد «باحتياجات الجماهير» بل تحول دون إطلاق المنظمات الأخرى الصواريخ نحو إسرائيل أو زرع شحنات ناسفة. وهذا يكشف عدم فائدة المقاومة، لكنه لا ينتقص، حتى الآن، بصورة ملموسة من التأييد الجماهيري لها. يعرضها هذا الوضع أيضًا لمزيد من الضغوط من جانب إيران، التي تعتبر «المقاومة» قيمة مقدسة، لا يمكن أن نكف عنها لفترة طويلة.

إذًا، من على حق؟ هل طريق أبو مازن السياسي، وفتح والسلطة الفلسطينية، الذين يرون الواقع بصورة سليمة ويتحدثون إلى الجماهير بصراحة، لكنهم يعانون من تصور من اجتاز عملية أمركة وأسرلة - وهي تعبيرات حديثة جدًا لمصطلح المتعاونين - أم طريق حماس، التي تنزل الكوارث والأضرار لكنها تقدم شيئًا من الكرامة الوطنية التي لم يعد لها وجود في عصر الضعف، والاستغلال والخلافات؟.

هل القاسم الوطني المشترك، الذي وحد المجتمع الفلسطيني حتى الآن، ما زال موجودًا أم أننا شهود على انهيار المجتمع وفقدان القواسم المشتركة التي وحدته؟ في ظل هذا الواقع هل يوجد زعيم فلسطيني يمكنه أن يعرض على شعبه أي مبادرة لتسوية الخلاف مع إسرائيل ويحظى بتأييد شعبي؟ توجد أصوات في الجمهور الفلسطيني لا تصرح بذلك علنًا، وتأمل في اليوم الذي تعود فيه إسرائيل إلى السيطرة على مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، بسبب مرونة إسرائيل النسبية التي سادت آنذاك، في مقابل الصعوبات والتعلق الزائد بالبيروقراطية الفلسطينية

الحالية. ألا يعد توحيد الصفوف شرطًا مسبقًا لبلورة تسوية مع إسرائيل؟ هل لا توجد مصلحة إسرائيلية؟.

طرق التعامل

مرت العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية بعدة تحولات منذ عام 1948 إلى أن أعلن عن إقامة دولة إسرائيل. وعلى مدار هذه السنوات سعت إسرائيل إلى شخصيات وجماعات يمكن إجراء حوار معها من أجل التوصل إلى إنهاء للصراع. لقد اعتبرت الحاكم العربي شخصية تمسك في يدها بمفتاح كل شيء ونسبت له قدرة لا توجد لدى القيادات التي تترأس دولًا وجهات غربية. واعتبر الرأي العام، والجماهير والمعارضة، في الخطاب الإسرائيلي العلني عنصرًا مهملا، له تأثير سلبي. وأوضحوا بهذا أيضًا فشل المخابرات في توقع أحداث تاريخية مثل بدء حرب أكتوبر (1973) وزيارة السادات لإسرائيل (نوفمبر 1977) وإنهاء الحرب الإيرانية العراقية (1988) وغزو العراق للكويت (1990) واندلاع الانتفاضة الأولى (1987) وغيره. فإذا كان كل شيء في يد الحاكم ولم يعتد إشراك مستشارين كثر بل وأحيانًا يتخذ القرارات بمفرده، فمن الواضح أنه لا يمكن توقع خطوات هامة من هذا النوع.

لكن أثبتت الانتفاضة الأولى أن هناك جمهورًا له موقف ويمكنه الوقوف والتعبير عنه بطرقه الخاصة. لقد أحدثت الانتفاضة ثورة من المنظور الاجتماعي حيث رأي معارضوا الأنظمة العربية ومحبو العروبة في اندلاع الانتفاضة دليلًا على قدرة الجماهير التي يروجون لها طول الوقت. لكن على عكس التوقعات الأولى، قاد زعماء الانتفاضة هذه الجماهير إلى اتجاهات أخرى. ليس إلى تصعيد المواجهة مع إسرائيل وإنما إلى نوع جديد من الصراع، غايته الحوار وليس الصدام. وبصورة متناقضة ساهم المطلق صراحهم في صفقة جبريل (1985) سيئة السمعة في إسرائيل، في تغيير وجه النضال الفلسطيني ضد إسرائيل. ارتكن هذا النضال على عملية

عميقة من الفهم وتحليل الظروف التي أدت إلى الإخفاقات الفلسطينية، وإلى الضعف الذي آلت إليه منظمة التحرير بعد اندلاع الانتفاضة والبدائل الأخرى المطروحة. وما أن بدأت العجلة تدور حتى اتضح أساسان قادا محدثي هذه الانتفاضة, الأول هو فقدان الثقة في قدرة الصراع المسلح «الإرهاب»،المعروف الآن بأنه مقاومة كأداة وحيدة لدفع حل المشكلة الفلسطينية، سواء بسبب طبيعته «الإرهابية» التي تثير الاشمئزاز في أنحاء العالم أو بسبب التشويه الذي تقوم به إسرائيل والتغطية الدولية التي تحظى بها. والثاني هو الاعتراف بالرأي العام الإسرائيلي كعنصر له ثقل يمكنه حسم وإحداث تغييرات ملموسة لصالح المسألة الفلسطينية. اتضح هذا بعد دراسة مستفيضة للاتجاهات داخل المجتمع الإسرائيلي، والمسائل التي على رأس اهتماماته، والتاريخ الصهيوني والأسس التي اعتمد عليها قلق الوجود اليهودي، التي يجد العالم العربي صعوبة في فهمها حتى الآن. تأثر هذا النضال أيضًا بالتفاعل البالغ الذي أوجده الاتصال غير الوسيلي بين إسرائيل ومواطني غزة والضفة الغربية الذين احتاجوا سوق العمل الإسرائيلي. شكل هذا الاتصال، بين مواطني غزة بصفة خاصة، الاتجاه الذي يجب السعي إليه والنموذج الذي يجب بموجبه تشكيل الدولة الفلسطينية المستقبلية. بمعنى آخر: على عكس الدول العربية الأخرى تستطيع هذه الدولة إثبات نجاحها فقط إذا تمسكت بإسرائيل، واستعانت بها وقلدتها. هذا الدمج للحوار والصراع غير العنيف، على الأقل في مرحلته الأولى، منح هذه القيادة تأييدًا بالغًا جدًا في الساحة الدولية، وبدأ حوارًا واسعًا مع الرأي العام في إسرائيل، وخلق ضغطًا دوليًا على إسرائيل وفرض على قيادة منظمة التحرير المخضرمة تغييرات تاريخية واسعة، مثل إعلان الاستقلال في نوفمبر 1988.

لكن كانت تختبئ في خلفية هذه الأحداث رسالة من جانب الجماهير الفلسطينية، لم تستوعبها دولة إسرائيل وقطاعات كبيرة من الجمهور الإسرائيلي أو رفضت قبولها. حاولت الرسالة القول: إن هناك شراكة بين مواطني قطاع غزة

والضفة الغربية وبين إسرائيل بشأن إنشاء كيان فلسطيني مستقبلي. هذا الكيان يمكن أن ينجح فقط إذا ساعدته إسرائيل وعلمته حتى لا يسير في طريق الدول العربية الأخرى. ويمكن أن تضمن إسرائيل أيضًا، إذا لم تنتهك «معاهدتها» مع الرأي العام الفلسطيني، وجود وازدهار المجتمع والدولة الفلسطينية.

ومع ذلك، فإن الكثيرين في قطاع غزة يعتقدون أن إسرائيل راهنت مرة أخرى على الزعيم الأوحد لأنه يمكن أن «يوفر البضاعة». ونسيت وجود الجمهور الفلسطيني كخاضع لمسئولية السلطة الفلسطينية وتركته في يد قادة لا يعتبرون التقارب مع إسرائيل عينًا بعين مع قيادة الانتفاضة الأولى، وإنما حاولوا تقليص هذا التقارب ووضع إطارات له. ونتيجة لذلك نشأ في مناطق السلطة الفلسطينية سلطة شبيهة بتلك التي في الدول العربية، اتسمت بازدواجية اللغة، والفساد، ومحاباة الأقارب والمحسوبية، وفوق هذا وذاك الارتباط المطلق بممثلي السلطة الذين أساءوا جدًا لظروف معيشة الجماهير مقارنة بالفترة التي سبقت الاتفاقات.

جاء انتصار حماس في الانتخابات عام 2006 وأحداث شبيهة سبقت هذه الانتخابات، لتثير أسئلة ثاقبة في إسرائيل حول ميول الرأي العام الفلسطيني، الذي اعتبر في بداية الطريق مؤيدًا لعملية السلام ويعتبر إسرائيل نموذجًا يحتذى. هذه الأسئلة جاءت مصحوبة بالضرب على الخطأ والمزاعم الصعبة بأن إسرائيل تركت الجماهير الفلسطينية ونسيت الغطاء الذي قدمته للتغيير الذي أحدثته الانتفاضة الأولى في موقف منظمة التحرير وفي المعسكر الفلسطيني برمته (شيف، هآرتس 27 يناير 2006). هذه المساندة الجماهيرية كانت تكفي لأن تنحي جانبًا جزءًا كبيرًا من الموانع المذكورة أعلاه. وبدون هذه المساندة الجماعية، التي أعطت الأمل للجماهير في أنحاء العالم العربي، كان يمكن أن نشك في إمكانها إحداث التغيير الذي بدأ ووئد في مهده.

هل هذا الأمر قابل للتغيير؟ هل يمكن لإسرائيل أن تعود وتتواصل مع الجماهير الفلسطينية؟ أم أن الحركات الإسلامية سيطرت على الجماهير وغرست فيهم ثقافة المقهورين والضعفاء ومعها عدم الثقة في إسرائيل؟ هل لم يعد هناك وجود لروح الانتفاضة الأولى التي أرادت أخذ مصير الفلسطينيين في يدها؟ كيف يمكن التعامل مع هذه الصعوبات؟ وهل قدر على الإسرائيليين والفلسطينيين الاستمرار في دفع ثمن العنف؟ هل يمكن أن يشير فشل محادثات التسوية الشاملة إلى أنه لا يمكن تجاوز هذه الموانع؟ هل في كل مرة نقترب من الحل يكون هناك من يهتم بإبعاده عنا؟ بعد جهد عسكري فاشل، يميل الكثيرون للقول بأنه يجب استخدام قوة أكثر. وبعد العملية السياسية الفاشلة، يميل الكثيرون إلى الاعتقاد بأن هذا يثبت أنه لا يوجد شريك في الجانب الثاني[39]. لقد فاقم استخدام إسرائيل البالغ للقوة خلال الانتفاضة الأخيرة من ظاهرة العمليات «الانتحارية». فلقد أزالت إسرائيل كثير من القيود التي فرضتها على نفسها قبل ذلك في محاولة منها للتغلب على العنف الفلسطيني، وأعادت احتلال المدن التي سبق أن سلمتها للسلطة الفلسطينية، ودمرت أغلب البنية التحتية للسلطة، وألحقت ضررًا بالغًا بالمنظمات «الإرهابية» الفلسطينية، وصفت كثيرًا من نشطائها ومع شديد الأسف كثيرًا أيضًا من الأبرياء. ومن جانبهم لم يقف الفلسطينيون في وجه هذه القوة البالغة التي استخدمتها إسرائيل ضدهم وساروا وراء دعاية المنظمات المتطرفة في العامين الأولين للانتفاضة[40] وعززت الجنازات الكثيرة التي تمت تقريبًا بصورة شبه يومية، من مشاعر الانتقام. وأصبح الانتقام عنصرًا رئيسيًا أملى رد الفعل الفلسطيني. انضمت كثير من المنظمات الفلسطينية، بما فيها العلمانية، إلى دائرة العمليات «الانتحارية»، على الرغم من

(٣٩) انظر أيضًا: م شتاينبرج (2008) يواجهون مصيرهم، الحركة الوطنية الفلسطينية 1967-2007 ص400-401.

(٤٠) انظر على سبيل المثال أحمد ياسين في 2003.

http://www.gazapress.com/arabic/modules.php?name=News&file=article&sid=4855

موقفها المبدئي الرافض لعمليات من هذا النوع. حيث حظيت ثقافة المقهورين والمستضعفين بدفعة قوية. واعتبر المنتحر بطلًا ناجحًا، ولو جزئيًا، في مساعدة شعبه في الوقوف بقوة أمام «آلة الحرب الإسرائيلية». واحتلت أسطورة الضعيف الذي يواجه قوى أكبر منه، مكانتها لدى الكثيرين وأصبحت عنصرًا رئيسيًا في الدافعية التي أبداها كثير من الشباب الفلسطيني الذين طرقوا أبواب المنظمات المختلفة وطلبوا تنفيذ عملية انتحارية. لكن ما أن انتهى هذا التصعيد، حتى بدأت الأطراف في البحث عن حلول. لقد أنهكوا من العنف والمعاناة. أن الفلسطينيين تحت الثمن الفادح الذي دفعوه وأصاب النفس الإسرائيلية حالة من السأم من المواجهة المسلحة ومن الغضب على الفلسطينيين، الذين أجبروهم على العودة إلى استخدام القوة والخوف من أن يكون أمنهم ما زال محل شك.

لقد اختارت إسرائيل الخيار الفردي وبدأت في مناقشة عامة موسعة عن مكاسبها وخسائرها. أما الفلسطينيون، الذين تتعلق أمورهم الداخلية بدرجة كبيرة بالإجراءات الإسرائيلية، فقد دخلوا في معركة صراعات وخلافات داخلية، احتل فيها الوضع أحادي الجانب مركزًا رئيسيًا. فلقد أثبت، على الأقل في بداية الانشغال به، من وجهة نظر داخلية فلسطينية، صدق طريق معارضي المفاوضات مع إسرائيل؛ أي: حماس ومؤيديها، وفشل طريق التيار الوطني الذي تبنى مسار المفاوضات قبل التوقيع على اتفاقات أوسلو. ومن وجهة نظر هذا التيار معنى هذا الاتجاه الخطير هو أن إسرائيل تصادر ثانية من الفلسطينيين القدرة على تحديد مصيرهم. ورافق الصراعات ظاهرتان: الأولى: ضعف السلطة الفلسطينية البالغ، والثاني: الفوضى العارمة التي مست بقوة أمن المواطنين.

ويوجد في ذلك قدر من التعجيل بتعزيز قوة حماس، الذي كانت بدايته اندلاع الانتفاضة الثانية، حينما أعلنت إسرائيل عن أنه لا يوجد شريك فلسطيني ـ الأمر الذي فسره الفلسطينيون بأن الشريك هو من يقبل الإملاءات الإسرائيلية.

عزز تدمير البنية السلطوية للسلطة الفلسطينية «حليف» إسرائيل من التفسيرات السابقة. كما أن الانفصال أحادي الجانب الذي نفذ بعد موت ياسر عرفات أضاف بعدًا لهذا الإحساس، وعبر عنه أيضًا في صناديق الانتخابات وأدى إلى انتصار حماس في الانتخابات (2006).

إذن فما هي الفائدة التي جنتها إسرائيل من اليد القوية التي مارستها عبر السنين الأولى من الانتفاضة؟ هل كانت إسرائيل ستستمر في سياسة اليد القوية لو أنها عرفت أن هذا الاتجاه سوف يؤدي في النهاية إلى ارتقاء حماس للسلطة؟ ومن المحتمل جدًا أن هذا صحيح، لأن الميل في أوقات الأزمة من هذا النوع هو صد أي تهديد. لقد اعتدنا أن نقيم حسابًا للنفس متأخرًا جدًا، بعد أن ينقشع دخان المدافع.

هل يمكن أن يكون هناك وضع يوفر فيه الردع الإسرائيلي الهدوء المأمول ويمنع عمليات إطلاق النيران و«الإرهاب» ضد إسرائيل بصورة دائمة؟ بمعنى آخر: هل يمكن الاعتماد على نتائج عملية الحائط الدفاعي (جنين 2002) و«الرصاص المصبوب» (قطاع غزة 2009)، كرد على التهديد الفلسطيني؟ ما هي الفائدة من هذا الردع وإلى أي مدى سيؤثر؟ من المؤكد أنه محدود. واقع اللا سلم واللا حرب - هكذا تعلمنا من مصر عشية حرب 73 - أنه غير ممكن، فما بالك بالساحة الفلسطينية التي تشغل بصورة دائمة العالم العربي والمجتمع الدولي؟ خاصة أنه تظهر فوق السطح أصوات إحباط وعدم رضا تريد أن تخرج من حالة الجمود، والتخلص من الصعوبات اليومية والعمل على حل المشكلة. يتطلب الفراغ السلطوي الذي نشأ في هذه الحالة، تدخل عناصر من الخارج مثل إيران وحزب الله، والقاعدة ومنظمات الجهاد العالمية التي لن تتحمل أبدًا وضع تسوية أو وقف إطلاق نار في المنطقة. فهؤلاء بصورة عامة يبقون على مجموعة واحدة على حساب الأخرى ويدفعون إلى ترسيخ واقع «الإرهاب» والجهاد. وإذا أضفنا إلى ذلك الاتجاهات الديموغرافية التي تشير إلى أنه خلال عقدين سيتغير الميزان الديموغرافي بين البحر والنهر، ونصل إلى نتيجة

أن إسرائيل لا تستطيع الاعتماد على الضعف الفلسطيني كعنصر يوفر لها حصانة أمنية إلى الأبد، وإذا كان الأمر كذلك فإنها ستتبنى موقف الجماعات اليمينية في المجتمع الإسرائيلي التي تعتقد أن وضع غير اليهود في المنطقة هو وضع الضيوف الذين لا يحق لهم الحصول على حقوق السيادة، والمواطنة العادية. بمعنى المخاطرة بصراعات داخلية على خلفية صدام القيم بين الأخلاق اليهودية التي ترى المساواة بين البشر الذين خلقوا معهم، وبين العلاقة بغير اليهود، وعدم الاستقرار السياسي والضغوط الدولية إزاء عدم الموافقة على العلاقة غير الأخلاقية من هذا النوع.

الجانب الإسرائيلي ـ الذي يتمتع بحصانة أمنية واقتصادية، واستقرار نسبي، وضع مجتمع ديموقراطي حر له أجهزة مستقرة نسبيًا في إدارة الخلافات وعدم الموافقة ـ لا يمكنه أن يتجاهل الموانع الكثيرة التي تواجه الطرف الثاني. فالمفاوضات في حد ذاتها تعد بالنسبة للجانب الفلسطيني متكأ في صراعه مع خصومه الداخليين. وفي الوضع الذي يدعي فيه الخصم أن إسرائيل ليس لديها أي نية للحوار وأن كل اهتمامها هو اللف والخداع، فإن وجوده دليل على أنه يمكن دفع حل المشكلة الفلسطينية.

بالتالي ما الذي يجب أن نفعله؟

السمة العامة للموانع التي أشرنا إليها من قبل هي الصورة التي يتعامل بها الفلسطينيون والعرب مع «الآخر» وأنماط السلوك التي نشأت نتيجة للتواصل مع «الآخر». أي بالثقافة والدين المحلي الذي أوجدته منظومة العلاقات ثنائية القيمة تجاه الغرب الذي سيطر على المنطقة سنوات كثيرة وأن إسرائيل جزء لا يتجزأ منه. ويعنى بذلك أيضًا إحساس الدونية إلى جانب الرغبة الجامحة في التقليد. في كتاب «الاستشراق» انتقد إدوارد سعيد بحدة الصورة التي يصف بها المستشرقون الغربيون الشرق الأوسط ويحللونه، وقال: إنه يوجد في الولايات المتحدة اتفاق عام تقريبًا على أنه لا وجود للعربي الفلسطيني من الناحية السياسية، وحينما يكون هناك من

يعترف بوجوده، فإنهم يعتبرونه مزعجًا أو إنسانًا شرقيًا. على حد قوله «هذه بداية العنصرية، النمطية والثقافية... والأيديولوجية واللا إنسانية التي يأسر فيها العرب... فقد بدأ كل فلسطيني يشعر أنها مصيره وعقابه الخاص» (سعيد 2000 :31) وفي المقابل يشير فؤاد عجمي في كتابه «قصر الأحلام العربية» إلى النظرة المتناقضة التي نمت لدى العرب تجاه الغرب الذي حقرهم وسحرهم في نفس الوقت. في وصفه النظرة للغرب يورد عن أحد الباحثين العرب الكلمات التالية: كره زعماؤنا ومعلمونا الغرب وأحبوه في نفس الوقت: لقد كان الغرب هو مصدر كل ما اشتهته أنفسهم ومصدرًا لمعاناتهم واحتقارهم للذات في نفس الوقت. هكذا غرسوا فينا عقدة الدونية تجاه الغرب وتبجيله (عجمي 2000 ـ 67).

لا يمكن أن تتجاهل إسرائيل هذه الشحنات الثقيلة التي يحملها الفلسطيني في قلبه. في بعض الأحيان يبدو أن الموانع اليهودية الداخلية تحول دون رؤيتها السليمة لما يحدث في الجانب الثاني. على سبيل المثال، حينما أدارت المفاوضات مع الفلسطينيين لم تلتفت إلى معاني التغييرات الاجتماعية والقومية التي أحدثتها الانتفاضة الأولى ـ وهي تغييرات حملت محاولة التعامل مع الموانع التي تحدثنا عنها تفصيلًا من قبل. ما كان من الممكن أن يصل عرفات ومنظمة التحرير إلى التوقيع على اتفاقات أوسلو لولا أن فرضت عليهم قيادة الانتفاضة الأولى إعلان الاستقلال في 1988 الذي غير بالطبع طبيعة الصراع مع إسرائيل. كان من المقرر أن تكون عودة عرفات إلى البلاد جزء من العملية وليس أساسها. فلقد واصل المجتمع الفلسطيني الاحتياج لإسرائيل حتى بعد وصوله. ومن وجهة نظرها كانت إسرائيل مفتاح منع الانهيار السلبي للكيان الفلسطيني وللازدهار «الملتوي» لعملية تنفيذ اتفاقات أوسلو، لو وضعت نصب عينيها الجماهير الفلسطينية، ولو أنها كانت متسامحة بدرجة أقل، ولو وضعت في اعتبارها محاسبة عرفات على كل ما استخدمه من ازدواجية اللغة تجاه الالتزامات التي التزم بها في هذه الاتفاقات، لكان الأمر قد ألزمه بذكر

الحقيقة لجماهيره والتعامل مع الموانع والعقبات التي يضعها معارضوه من الداخل في طريقه. كان من الممكن أن يكون تأييد الجمهور كبيرًا ومتزايدًا، لو أن إسرائيل اعتبرت الفساد تهديدًا لاستمرار تطبيق هذه الاتفاقات.

لقد انتهى عصر عرفات، الذي جسد بشخصيته أغلب هذه الموانع والتي لم يكن مناص منها. ومعه بدأ التحول من سياسة فرِّق تَسُدْ الداخلية، وازدواجية اللغة وعدم الشفافية، إلى سياسة الحقيقة، التي تتجادل فيها وجهتا نظر متعارضتان وخصمان هذه في مواجهة تلك بصورة علنية، حيث يكون الجمهور واعيًا وشريكًا في ذلك. هذا الواقع في حد ذاته هو نتيجة للاتصال مع إسرائيل أو لاتفاقات أوسلو. ذلك لأنه لا يوجد في العالم العربي نموذج لمنظومة ـ علاقات مدروسة جدًا، متساوية وشعبية بين القوتين السياسيتين المتصارعتين كما في الساحة الفلسطينية. حيث أوجد بالطبع الانفصال الجغرافي بين غزة والضفة الغربية منذ الانقلاب الذي نفذته حماس في 2007، إضافة إلى الخلاف الداخلي، شللًا سياسيًا وربما أيضًا ارتبطًا متبادلًا بين الطرفين في مسائل قومية رئيسية لها ثقل بالغ.

وعلى الرغم من غيرية إسرائيل، إلا أنها كانت وما زالت لاعبًا رئيسيًا في الساحة الفلسطينية، وبخاصة في المسألة المطروحة في الأجندة الفلسطينية منذ انتخاب أبو مازن رئيسًا : هل الطريق السياسي للمفاوضات أم الطريق العسكري للمقاومة والجهاد؟ما الذي يحقق للفلسطينيين تطلعاتهم؟ موقفها يمكن أن يعزز أو يضعف الجانبين. تتطلب المفاوضات التي تعتبر مفتاح استمرار النقاش الفلسطيني الداخلي التعامل مع عقد نفسية وموانع داخلية معقدة.

من المنظور الفلسطيني ليس واضحًا ما الذي تريده إسرائيل. منذ سنوات يكثرون في حماس من طرح ادعاءات لها بعد دعائي في بعض الأحيان ـ لكنها تعكس إحساسًا فلسطينيًا سائدًا ـ بأنه حتى الآن لم توضح إسرائيل ما هي حدودها. فهل تعتزم مواصلة احتلال مناطق أخرى؟ وإذا كانت مهتمة جدًا بالتسوية الدائمة مع

الفلسطينيين، فلماذا ليس لديها استعداد للإعلان عن حدود 67 على أنها حدودها النهائية؟ بل إن أبو مازن أوضح هو الآخر في رده على مزاعم بأنه رفض مقترحات إيهود أولمرت السخية في نهاية 2008، أنه طلب توضيح أين تمر خطوط الحدود الإسرائيلية على الخريطة؟.

بمعنى آخر يوجد هنا تعبير عن عدم الثقة في إسرائيل، التي حتى وإن كانت غير صادقة وكل اهتمامها هو التعامل مع عائق فلسطيني آخر، فإنها تعتمد على واقع يمنحها التأييد. فإن إسرائيل لم تتعامل باحترام مع قرار المجلس الوطني الفلسطيني عام 1988 ـ على الرغم من أنها لا يمكن شكليًا أن تتجاهل مضمونه، إلا أنها واصلت الإعراب عن عدم ثقتها في صدق هذا القرار وتعاملت معه بإنكار بل وأحيانًا باستخفاف، ومع إحساس التنازل الذي يشعر به الفلسطينيون نتيجة لهذا القرار عن جزء كبير مما يعتبرونه أرضهم. كما أن إسرائيل لا تتحدث بوضوح عن منظومة التسوية الشاملة وتبدي ضعفًا في إخلاء أو في إزالة المناطق غير القانونية وتجميد البناء. وهذا دمج بين عنصرين أوجدهما واقع إشكالي جدًا من وجهة نظر الفلسطينيين يحسم الجدل الداخلي لصالح مؤيدي المقاومة المسلحة.

ومن هنا توجد أهمية بالغة لدرجة المصداقية والاستعداد المعلن من الجانب الإسرائيلي تجاه الطرف الآخر. مصداقية دون استعداد، واستعداد دون مصداقية، تشق بالفعل أي نسيج يمكن أن يعالج الثغرات والمشاعر التي أشرنا إليها آنفًا وليس فقط الحقوق والأراضي. كثير من الجماهير اليهودية لا تقبل حتى الآن تعريف «شعب» في السياق الفلسطيني، الأمر الذي يعتبره الفلسطينيون محاولة لمحو الاستعداد الفلسطيني أو العربي الذي أوجد في البلاد حينما جاءت الهجرات الصهيونية الأولى. الطريق إلى التغلب على الموانع الفلسطينية هو وجود استراتيجية ثابتة للسعي الصادق إلى التسوية، تشرك الجماهير من الجانبين، وتعدهم للتسوية ويصاحبها مبادرة وإنتاج أفكار. لقد غير رئيس الوزراء مناحيم بيجن والرئيس أنور

السادات وجه الشرق الأوسط حينما تعاونا بصدق، وأكثرا من نقل الرسائل المشابهة وفي ظهورهما العلني المشترك ووقعا معًا على اتفاقية سلام في عام 1979. ألزمت هذه الخطوة الجانب العربي بأن يضع على الطاولة مجموعة عريضة من الأسئلة التي تناولت الموانع الداخلية المتعلقة بالهوية، والثقافة والقواسم المشتركة العربية التي يمكن التعامل بها مع المشاكل العربية الداخلية. عمقت الأردن والفلسطينيون من الخطاب العربي في هذه المسائل في منتصف التسعينيات ـ حينما وقعوا على اتفاقات سلام مع إسرائيل. وصلت الأردن إلى خط النهاية وخرجت من دائرة الحرب، لكن الفلسطينيين لم يتخلصوا بعد من الرواسب السلبية التي خلفها عرفات وراءه.

واليوم يترأس أبو مازن السلطة الفلسطينية ـ وهو إنسان على الرغم من نقاط ضعفه إلا أنه لا يوجد بين صانعي القرار في إسرائيل من يتشكك في مصداقيته. فلقد أثبت قدرته على الوقوف أمام شعبه ويقول له الحقيقة عن كل آلامه. ويمكن لإسرائيل أن تخرج بفائدة كبيرة من فترة عمله إذا قادت النقاش إلى المسائل الجوهرية، أي: ما هي التسوية التي يتحدثون عنها؟ وما هو النمط الذي تتطلع إليه في نهاية المفاوضات؟ وأي منظومة علاقات يمكن أن توجد بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي؟ لكن لكي تفعل ذلك عليها أن تضع ثلاثة أسس تزيل المخاوف الفلسطينية بشأن نواياها:

- القبول العلني لمبدأ خطوط 1967 كحدود لإسرائيل والدولة الفلسطينية والمطالبة بإجراء مفاوضات عن تبادل الأراضي التي يوجد بها كتل استيطانية تهتم إسرائيل بالإبقاء عليها في حدودها، في مقابل أراض أخرى في مناطق سيادتها.
- تفضيل إسرائيلي للوحدة بين قطاع غزة والضفة الغربية واعتبار حماس جزءًا لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني الخاضع لقيادته، وتعي الشلل السياسي والحياد المتبادل الذي فرضه الفصل على الجانبين.

- الإصرار على مبدأ الإجماع، أي: إعطاء حماية شعبية لأي اتفاق يتم التوصل إليه، للحيلولة دون حدوث وضع يوقع فيه ثانية على اتفاق يكون مقبولاً فقط لدى جزء من الشعب الفلسطيني. صحيح أن أبو مازن التزم بطرح الموضوع على الاستفتاء، لكن مطلب إسرائيلي من هذا النوع يمكن أن يعزز هذا الالتزام ويبدأ مناقشة عامة هامة في الساحتين: الفلسطينية والإسرائيلية. مناقشة صادقة من هذا النوع يمكن أن تقلص من الشكوك في نوايا إسرائيل وتضع على أبواب الفلسطينيين تحديات تلزمهم بالتعامل مع الموانع الكثيرة التي وضعوها أمام أنفسهم على مر السنين. أثبت أبو مازن حتى الآن أنه ناجح في وضع موضوعات كثيرة على طاولة المناقشات كانت في الماضي طابو من الناحية العربية والفلسطينية. لقد أحدث منذ انتخابه رئيسًا خطابًا فلسطينيًا داخليًا ليس له مثيل في العالم العربي. وهنا تكمن مساهمته في أن تكون هناك معان ملموسة للتغلب على الموانع الرئيسية.

- **قدسية المقاومة:** هي العائق الرئيسي من وجهة نظر إسرائيل. إعلان إسرائيلي كهذا يمكن أن يخفف من القدسية المنسوبة للمقاومة، لأنها توضح الحدود، ولقد سبق أن أعلنت حماس عن استعدادها الصادق ولو مؤقتًا بالاكتفاء بحدود 67 كحدود للدولة الفلسطينية. وفي هذه الحالة أيضًا يسهل على أبو مازن وسلام فياض الإعلان بصورة مؤقتة وبالتنسيق مع إسرائيل عن دولة فلسطينية ذات خطوط حدود متفق عليها، وبهذا يتحقق أحد الأهداف الرئيسية للفلسطينيين - الاستقلال.

- **مفاوضات سياسية أو مقاومة مسلحة:** جدل يمكن أن يكون حاسمًا نتيجة لعملية إسرائيلية من هذا النوع. حيث تمنح لأبو مازن وطريقه ميزة كبيرة أمام طريق المقاومة، لأن هذه الخطوة الإسرائيلية ستعطي تعزيزًا حقيقيًا لموقف أبو مازن في الحوار الداخلي الذي سيبدأ مع الخطوة الإسرائيلية.

- **فقدان الهوية مقابل الحصول على الاستقلال:** الخشية من اختفاء المساومة التي ستصاحب المفاوضات والنقاش الجماهيري الذي سيعطي إحساسًا بالصراع ولا يمثل الفلسطينيين بصفتهم في حاجة إلى كرم الطرف الثاني أو بحكم السياسات الاستقلالية التي يجريها أبو مازن ورئيس وزرائه، سلام فياض، لتخطيط وبناء مؤسسات لإقامة دولة مستقلة.

- **خلافات ونزاعات:** يمكن أن تتفاقم في خلال هذا النقاش العام، لكن هذه المرة سيتم تحييد الزعم القائل بأن إسرائيل تعتزم ما تقوله ولذلك فإنه يمكن أن تنشأ خلافات من أنواع «جديدة»، مثل طبيعة الدولة الفلسطينية ومكان الإسلام فيها. أي: الانشغال بمسائل لا تكون إسرائيل بالضرورة طرفًا فيها.

- **آلية الاتفاق:** يمكن أن تنشأ نتيجة للإجراء الإسرائيلي، لأن الطرفين سيكون لديهما ما يخسرانه ـ السلطة الفلسطينية كمسئولة، وحماس كشريك كبير لها. الرغبة في تقسيم «الكعكة» التي ستضعها إسرائيل على الطاولة، يمكن أن تضع تحديات أمام الفلسطينيين وربما أيضًا تشجيع الإنتاجية والاتفاق.

- **فقدان الثقة في القيادات والانهيار الداخلي:** مناقشة مثل هذا الواقع الجديد داخليًا، يمكن أن توحد الصفوف وتتطلب من الطرفين ـ فتح وحماس ـ التصالح والتوصل إلى اتفاقات. منذ الثورة التي حدثت في قطاع غزة، منذ «الرصاص المصبوب»، تكثر الجماهير الفلسطينية من المطالبة بتوحيد الصفوف من جديد. تتطلب هذه الخطوات أيضًا مناقشة إسرائيلية صادقة وعميقة لمستقبل دولة إسرائيل. فهل يمكن ضمان الطبيعة اليهودية للدولة «إلى الأبد» حيث تواصل إسرائيل السيطرة على الجمهور الفلسطيني في مناطق الضفة الغربية؟ وإذا كان الأمر كذلك، فما هو وضع هذه الجماهير؟ النقاش دائر منذ سنوات، لكن بأسلوب التصادم بين معسكر داخلى وآخر ـ الأمر الذي لا يؤدي إلى الحسم ويدير الكرة مرارًا وتكرارًا في ملعب الخصم السياسي، وكأن الأمر متعلق به. مثل هذه المناقشة، التي يديرها المستوى السياسي الكبير، يمكن أن توفر للسياسيين وقادة الأحزاب المترددين ما يجعلهم يتخذون موقفًا علنيًا

في هذه المشكلة، خشية من الانتخابات التي تجرى في الواقع الإسرائيلي على وتيرة عالية[41].

هذه المناقشة يمكن أن تشجع على المناقشة أيضًا في الطرف الفلسطيني. وتعزز الثقة في إسرائيل وتوضح عمق الاتجاه الذي يجتاح المجتمع الإسرائيلي. ويمكن أن تقدم بعدًا موضوعيًا جدًا للمناقشة الداخلية الفلسطينية والانشغال أيضًا بأسباب الموانع التي يعاني منها المجتمع الفلسطيني ومحاولات التغلب عليها. ويعنى بذلك عملية متواصلة يمكن أن تستمر سنوات وشهورًا، بما في ذلك على المدى الذي تؤدي نتائجه إلى نتيجة ترضي الأطراف.

ومع ذلك، وفي ضوء الوضع الذي وصلت إليه منظومة العلاقات الإسرائيلية ـ الفلسطينية، من الواضح أنه لا مفر من هذه المناقشة ويجب أن تخرج مبادرة وجودها من إسرائيل، وتأخذ في يدها كل أوراق المساومة بما فيها السيطرة على الأرض في مناطق مختلف عليها وخلفية ثقافية ديمقراطية يوجد بها آلية مرتبة لاتخاذ القرارات ومناقشة عامة واضحة صادقة وواعية.

في المقابل، إذا نسقت إسرائيل خطواتها مع الدول العربية الرئيسية، مثل مصر والسعودية والأردن ودول الخليج، فإن ذلك يمكن أن يوفر أرضية قوية لإقامة تحالف إقليمي تعتبر إسرائيل جزءًا منه. هذا التحالف يمكن أن يدعم هذه الخطوة ويناضل بسهولة ضد التهديد الإيراني ومحاولات التخريب التي تقوم بها منظمات متطرفة

(٤١) في مناقشة كهذه يجب على كل طرف أن يعد نفسه لمواجهة واقع يتجاوز ما رسمه بألوان صارخة وفرض عليه الآن أن يدرس الطرف الثاني ليس بمفاهيم العدو وإنما بمفاهيم جديدة تتطلب تجاوز ثغرات العدائية، والتمرد، والكراهية وكثير من المشاعر الأخرى التي تنبع من التعميم الذي فعله تجاه الطرف الثاني. في هذا الشأن انظر:

Y. Bar-Siman-Tov (1994). The Arab-Israeli Conflict: Learning Conflict Resolution Journal of – Peace Research, Vol. 31, no. 1, pp. 78-79.

تعارض الحلول وتسوية الخلافات، والتي ستبذل بلا شك قصارى جهدها لتعوق مثل هذه الخطوة.

تعتمد هذه الأفكار على دراسة الاتجاهات والإجراءات التي تمر على المجتمع الفلسطيني، وعلى مضامين الحوار الداخلي هناك وبين الجمهور الإسرائيلي. ومن وجهة النظر الفلسطينية، تم أكبر تنازل في عام 1988، اعتراف إسرائيلي بهذا التنازل هو حجر الأساس الفلسطيني في جدية نوايا إسرائيل. ولذلك فإن الكلمات والتصريحات في هذا الشأن لها الآن أهمية ثانوية مقارنة بالماضي، لمرور وقت طويل منذ أن بدأت الاتصالات بين الطرفين، وبسبب الخشية الفلسطينية من استغلال ضعفها، وضرورة أن يعرف الفلسطينيون ما الذي تسعى إليه إسرائيل في نهاية الأمر. هذه الأفكار ليس بها ما يخدم من ليس لديه استعداد أو لا يمكنه التحدث بوضوح عن ترسيم حدود الدولة اليهودية وإظهار الفائدة التي يمكن أن تعود على إسرائيل من الوحدة الفلسطينية. وهذا يتطلب التفكير بمفاهيم جديدة والتعامل مع الفلسطينيين باعتبارهم شعبًا جارًا وليس كجمهور تمثله قيادة يختارها شريك «جيد أو سيء لليهود». ويعنى بذلك خطوة تهدف إلى وضع المفاوضات على أسس جديدة من الثقة وتضع في الاعتبار المشاكل الفلسطينية الداخلية والاحتياجات الإسرائيلية. ولا يضمن هذا بالضرورة أن تؤدي المفاوضات بالفعل وبسرعة إلى حل كل المسائل المعقدة المطوحة، لأن معالجة هذه الموانع يمكن أن تمتد لسنوات طويلة. هذه الخطوة تضع تحديات أمام الفلسطينيين تضطرهم إلى التخبط في الموانع التي تحول دون توصلهم إلى اتفاقات وتطرح منظومة العلاقات على أساس البحث عن حل للخلافات الداخلية والصراع مع إسرائيل ـ وهما جبهتان الارتباط بينهما غير واضح.

الفصل الثالث

موانع مفاهيمية ـ معرفية في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني

يفعات ماعوز

مقدمه

يحتل البناء الذاتي للواقع الاجتماعي، والتصورات، والتفسيرات والاتجاهات الاستدلالية ـ مكانًا رئيسيًا في الصراعات والخلافات الاجتماعية. تتسم هذه الأوضاع بدرجات عليا من عدم اليقين، إلى جانب مصلحة قوية في تفسير وتوضيح سلوكيات الخصم ومحاولة توقعها والتنبؤ بها وأيضًا كدافع عال للتبرير الذاتي وانتقاد الخصم (Rosenberg & Wolfsfeld, 1977). في هذه الظروف يظهر ميل لتصور واقع الصراع وتفسيره المسبق، المتأثر بعناصر مثل المواقف، والتوقعات المسبقة، والآراء والمصالح المتعارضة لكل طرف من أطراف الصراع.

يذكر دويتش، وهو باحث رئيسي في مجال الصراعات، أن التوتر البالغ المرتبط بالصراع يوجد موارد فكرية للتعامل مع المعلومة ويؤدي إلى انحرافات في التفسير. هذه الانحرافات التفسيرية تلعب دورًا ملموسًا في الحفاظ على الصراعات وتصعيدها (Deutsch, 1973.) وقام علماء نفس اجتماعي بدراسة ظاهرة اللاعقلانية في السلوك لدى العناصر المتورطة في الصراعات. يرجع بعضهم معاني قاطعة لظواهر مثل الآراء

المسبقة، والتصورات والأنماط السلبية للخصم والانحرافات في تصور سلوكيات الجماعة الثانية وفي تقديرها. هذه الموانع، النابعة من تصورات منحرفة للصراع، تحفظه ويمكن أن تجعله أكثر تطرفًا (Silverstein, 1989).

يتناول هذا الفصل الانحرافات المفاهيمية في الصراع ـ تلك الموانع النفسية المفاهيمية ـ المعرفية التي تتسم بها مواقف الأطراف في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. ويحلل الجزء الثاني التطبيقي مساهمة هذه الموانع المفاهيمية ـ المعرفية في انهيار عملية السلام التي بدأت مع التوقيع على اتفاقيات أوسلو. ويقترح الجزء الثالث والخلاصة سبل التعامل مع الموانع النفسية في سبيل تسوية الصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

انحرافات مفاهيمية في الصراع

يعد انعدام التفكير العقلاني بين الطرفين أحد السمات الرئيسية للصراعات. فالتوترات الشديدة التي يوجدها الصراع تقوض الموارد الفكرية المتاحة لإعداد معلومة وتقود إلى مفاهيم مضللة للواقع. ويمكن أن تؤدي هذه المفاهيم المضللة والمنحرفة إلى استمرار الصراع بل وحتى تصعيده (Deutsch, 1973).

تصورات سلبية لصورة الخصم وسلوكياته

يعد التمثيل السلبي لصورة الخصم تحيزًا أساسيًا في الإدراك في حالات الصراع. ينعكس هذا التمثيل السلبي في تصور أن الخصم لديه نوايا سيئة، وأخلاق منحطة وخصال سلبية (Finlay, Holsti & Fagen, 1967; Holsti, 1986). يعبر عن هذه التصورات للخصم في تصوراته الشيطانية وفي ظاهرة «صورة المرآة» ـ التصور السلبي لطرف عن خصمه، يعكس في صورة المرآة التصور السلبي لدى الخصم عنه. مثل برونفربرنر لهذه الظاهرة لأول مرة في سياق العلاقات بين الجماعات (Bronfenbrenner, 1961)

وذلك في البحث الذي درس التصورات السوفيتية والأمريكية المتبادلة في ستينيات القرن العشرين.

وبعد هذا البحث تمت بحوث أخرى تناول بعضها أيضًا علاقات الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة (Eckhardt, & White, 1967; White, 1965) بينما تناولت أبحاث أخرى صراعات أخرى. وجدت ظواهر صورة المرآه في الصراع الهندي الباكستاني (Haque 1973) وفي الصراع بين كولومبيا وفنزويلا وبصورة موسعة أيضًا في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني Eckhardt, Young, Azar & Solan, 1974; White, 1977; Haque & Lawson, 1980. وجد في هذه الحالات أن كل طرف من الأطراف يميل إلى إرجاع خصال إيجابية لنفسه ويرى نفسه أخلاقيًا، ومتسقًا ويتطلع للسلام، بينما يرجع للخصم خصال سلبية ويعتبره غير أخلاقي، وغير متسق وعدوانيًا.

وبالنسبة للصراع الإسرائيلي العربي، يورد بر طال وطياخمان (2005) بحثًا شاملًا عن التصورات النمطية والتصورات السلبية لدى اليهود الإسرائيليين تجاه العرب، سواء على مستوى الفرد أو على مستوى التنظيمات الاجتماعية والثقافية، مثل منظومة التعليم ووسائل الاتصال التي تنشر هذه التصورات وتحفظها.

تناولت بحوث كثيرة الصراعات الدولية والصراعات بين الجماعات، وقدمت نماذج تفيد أنه إضافة إلى التصور السلبي للخصم هناك أيضًا ميول دائمة للتعامل السلبي مع السلوكيات المنسوبة له. ينعكس هذا التناول في التصور، والحكم وفي الأنماط المرجعية التي تظهر لدى الأطراف المتداخلة. وفي الأبحاث التي تناولت علاقات الولايات المتحدة مع الاتحاد السوفييتي، وجدت ميول دائمة لدى طلبة أمريكيين لاستخدام مستوى مزدوج، اعتبروا أن العمليات الشبيهة أكثر سلبية حينما نسبت للسوفييت وأقل سلبية حينما نسبت للولايات المتحدة (Oskamp, 1965; Tobin & Eagles,1992; Mickolus, 1980). إضافة إلى ذلك وجد أن الطلبة الأمريكيين الذين قرأوا وصف العمليات التي نسبت إلى الاتحاد

السوفييتي، مالوا إلى ذكر الأعمال التي أدخلت استخدامًا مباشرًا في العدوان (Flamenbaum 1989& Silverstein). أما العينة التي قرأت تصريحًا أمريكيًا بأن الاتحاد السوفييتي (وعلى التبادل: أستراليا) أنكر الاتهامات الصينية بشأن إدخال إذاعات راديو إلى داخل الصين، فقد مالوا أكثر إلى ذكر أن الرسالة ترجع التسلل إلى الاتحاد السوفييتي مقارنة بالعينة التي أرجعتها إلى أستراليا. بل إن العينة الأمريكية عرضت انحرافًا في إرجاعاتها للعمليات السوفيتية. هكذا وجد الباحثون (Sande, Goethals, Ferrari & Worth, 1989) أن الأمريكيين أرجعوا دوافع أكثر سلبية لعمليات إيجابية وسلبية نسبت للاتحاد السوفييتي، مقارنة بالوضع الذي أرجعت فيه نفس العمليات إلى الولايات المتحدة أو فرنسا.

وجدت أيضًا تحيزات مشابهة في ساحة الصراع في الشرق الأوسط. ففي سلسلة بحوث تمت في هذا المحال (Heradstveit, 1974; 1981) تمت مقابلة أعضاء النخبة السياسية من جانبي الصراع الإسرائيلي العربي (نخبة من إسرائيل ومن مصر ولبنان وسوريا). في هذه الأبحاث وجد أن الأطراف تميل أكثر إلى ذكر وتأكيد السلوك المعادي والمتطرف من جانب الخصم واعتبرتها أدلة ذات مصداقية منخفضة، لكن بمضمون متطرف، مؤشرات لنوايا الخصم الحربية. وفي المقابل قللت الأطراف من قيمة المؤشرات الإيجابية وخطوات الخصم المعتدلة، مع التعبير عن عدم الثقة في «اعتدال حقيقي» لنواياه. إضافة إلى ذلك عرضت العينة تحيزات ظاهرة في تأصيل الخدمة الذاتية، حيث يستخدمون معيارين مختلفين للتأصيل - بالنسبة لهم وبالنسبة للعدو. وبينما اتجهت العينة إلى توضيح السلوك الودي والمعتدل من جانبهم بعوامل مضامين داخلية، وسلوكهم العدواني إلى عوامل وضغوط خارجية، استخدموا معيارًا عكسيًا تجاه الخصم؛ أي أن السلوك المعتدل أو الودود من الخصم، اعتبر من وجهة نظرهم سلوكا معاديا منه وأرجعوه إلى عوامل سماتية وبالتالي أيضًا ثابتة.

وجد تحيز من نوع مشابه في بحث روزنبرج وولفسفيلد (Wolfsfeld, 1977 & Rosenberg) اللذان وجدا أن اليهود الإسرائيليين مالوا إلى

إرجاع نجاحات وأعمال أخلاقية لليهود الإسرائيليين إلى عوامل داخلية، بينما اتجهوا إلى إرجاع الأعمال غير الأخلاقية من جانب العرب إلى عوامل داخلية. والعرب من جانبهم، مالوا إلى إرجاع إخفاقات إسرائيليين (يهود) إلي عوامل داخلية.

تحيزات التفضيل الجماعية

هذه التحيزات في الرؤية والتأصيل تعد سمة للرؤى المتبادلة بين الجماعات في الصراع، ويوجد في أساسها تحيز التفضيل المجموعاتي. هذا التحيز يفضل المجموعة الداخلية (الجماعة التي ينتمون إليها) على الجماعة الخارجية (الجماعة الأخرى) ويميل إلى الحكم على السلوكيات المتشابهة لدى الجماعة الداخلية والجماعة الخارجية لصالح الجماعة الداخلية. وبمعنى آخر: يميل الناس إلى استخدام نظريات ومواقف وقيم وسلوكيات إيجابية تجاه المجموعة الداخلية عنه تجاه مجموعة الخارج. وتوجد أدلة على التحيز المجموعاتي في الأبحاث التي ركزت على سلوكيات العنف أو العدوانية. على سبيل المثال، في الأبحاث التي تمت في سياق الصراع الإسرائيلي العربي، وجد ميل إلى تقييم سلوك العنف أو السلوك العدواني باعتباره أمرًا خطيرًا جدًا ومبررًا بدرجة أقل حينما ينسب للخصم، عنه حينما ينسب للجانب الذي تنتمي إليه العينة (يانون وفيزمان 1994; Crabb, 1989; Eshel et al, 1995). ووجد أيضًا أن السلوك العدواني لعضو الجماعة الخصم ينسب إلى عوامل تتعلق بالشخصية، بينما يرجع السلوك العدواني لدى عضو جماعة الداخل إلى عوامل تتعلق بالوضع (Duncan, Jervis, 1976; Hunter, Stringer & Watson, 1991).

التحيز في تقليل رد الفعل

يمكن أن تظهر التحيزات التصورية أيضًا في أوضاع المفاوضات التي تجرى فيها بين أطراف الصراع اتصالات تهدف إلى التوصل إلى حل متفق عليه.

التحيز الرئيسي العامل في حالات المفاوضات والذي يخلق مانعًا ملموسًا لحل الصراعات هو تحيز الحد من ردود الفعل (Reactive Devaluation) يتطرق هذا التحيز لميل أطراف الصراع إلى الحد من قيمة التفسيرات أو الحلول التي اقترحها الخصم. في مثل هذه الحالات تؤدي حقيقة أن الخصم هو الذي اقترح التسوية إلى أن تصبح أقل تقييمًا في نظر متلقي الاقتراح (Ross & Stillinger, 1991; Ross, 1995).

ووجد الدليل على هذا التحيز في أبحاث تطبيقية تمت في شأن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. ففي مجموعة من البحوث عرض على اليهود الإسرائيليين مقترحات تسوية حقيقية طرحتها الأطراف في أثناء المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية. وفي بعض الأبحاث عرضت مقترحات طرحها الوفد الفلسطيني الرسمي للمفاوضات وفي حالات أخرى عرضت نفس المقترحات على أنها مقترحات طرحها الوفد الإسرائيلي الرسمي في المفاوضات.

وجد أن تقييم المقترحات كان أفضل لإسرائيل وأسوأ للفلسطينيين حينما عرضت على أنها مقترحات إسرائيلية (Maoz et. al., 2002). ووجد أيضًا نفس الموقف بخصوص تسويات مختلفة، وكأنها مقترحات من الجانب الإسرائيلي, أيضًا كأنها مقترحات من الجانب الفلسطيني. وبالتالي فإن اقتراح التسوية الفلسطيني الذي عرض على أنه اقتراح إسرائيلي، اعتبر أفضل لإسرائيل من التسوية الإسرائيلية التي عرضت على العينة على أنها اقتراح تسوية فلسطيني.

والنتيجة التي تم التوصل إليها هي أن تحيز تقليل رد الفعل يعد مانعًا جوهريًا يواجه الإسرائيليين والفلسطينيين معًا في طريق حل الصراع. ومع ذلك فهو أيضًا يضع عدة قيود في مدى عمل تحيز الحد من رد الفعل. **أولا**، يوجد هذا الحد فقط بالنسبة للتسويات الغامضة بشأن التسوية الدائمة التي تقود إليها وليس بشأن التسويات القاطعة.

ثانيًا، يوجد الحد من رد الفعل بالنسبة لردود الحمائم، لكنه ليس كذلك بالنسبة لردود الصقور، حيث إن هوية مقترحي التسوية لم تؤثر بالمرة على تقديراتهم.

كيف تعمل التحيزات النفسية ـ المعرفية التي وصفت أعلاه كمانع لإدارة وحل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني؟ تتيح الوثائق والبحوث الموثقة والمحللة لفشل عملية أوسلو دراسة هذا السؤال بصورة تطبيقية.

موانع نفسية في فشل عملية السلام بعد اتفاق أوسلو

ننتقل الآن إلى الجزء العملي، نطبق الإطار الفكري الذي عرضناه بالنسبة للموانع النفسية لحل الصراعات ونحاول أن نفهم تأثير هذه الموانع على انهيار عملية السلام التي بدأت باتفاق أوسلو الموقع في سبتمبر 1993. حيث إن تحليل عدة مصادر تتناول مواقف الجمهور الإسرائيلي بشأن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني ـ وبصورة أكثر دقة: المصادر التي تتناول بالتوثيق والتحليل عملية أوسلو ـ يتيح لنا الإشارة بوضوح إلى تأثير الموانع النفسية المعرفية على فشل تنفيذ اتفاق أوسلو.

تعنت التصورات السلبية المتبادلة

يبدو أنه يمكن أرجاع جزء رئيسي من فشل الاتفاق إلى تعنت التصورات السلبية التي يرجعها كل طرف في الصراع إلى الطرف الثاني. حيث يظهر الباحثون كيف ظلت التصورات السلبية المتبادلة، وتشويه صورة الخصم، وعدم الثقة المتبادلة والتصورات الإثنية التي تفضل الجماعة المحلية على الجماعة الخارجية، شائعة وفاعلة بين واضعي ومنفذي السياسات الإسرائيليين والفلسطينيين (ميخائيل, 2003 ; فونداق 2001; Kacowicz, 2004) سواء على مستوى الجماهير من الجانبين فونداق (Bar-On, 2008; ;2001 Bar-Tal, 2001; 2007) أو على مستوى أجهزة النشر الواسع للتصورات والأيديولوجيات مثل منظومة التعليم والاتصال في إسرائيل وفي السلطة الفسطينية (Bar-Tal, 2001. Wolfsfeld, 2002; 2004).

تعنت هذه التصورات السلبية وعدم الثقة التي توجدها، كانت بلا شك عاملًا نفسيًا رئيسيًا في فشل مسيرة أوسلو، على مستوى واضعي السياسات، والجمهور والأفراد.

تحيز تقليل رد الفعل وفشل التعاون الأمني ـ العسكري بصورة دقيقة.

بصورة أكثر دقة يمكن رؤية عمل هذه الموانع النفسية في فشل بُعد رئيسي في تنفيذ اتفاق أوسلو ـ وهو بُعد التعاون الأمني ـ العسكري. يشير كوبي ميخائيل، الذي عمل رئيسًا لجهاز التنسيق الأمني في الفترة المعنية، والذي وثق وحلل هذا الموضوع إلى تصورات سلبية يحتفظ بها الإسرائيليون والفلسطينيون كل تجاه الآخر، بأنه أمر يؤدي إلى عدم الثقة المتبادله وعدم القدرة على إيجاد تعاون أمني ـ عسكري فعال بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية (ميخائيل, 2003: 30, 39, 34) ويصف ميخائيل أيضًا عمل جهاز تقليل رد الفعل ـ كيف شك كل طرف في أن حل التسوية الذي يقترحه الطرف الثاني في مجال التنسيق الأمني ـ العسكري، يميل لصالح المقترح وفي غير صالح متلقي العرض. أعاق هذا الجهاز المفاوضات ومنع بالفعل القدرة على التوصل إلى اتفاقات إسرائيلية فلسطينية قاطعة بشأن الإجراءات الأمنية ـ العسكرية المطلوبة لتنفيذ اتفاق أوسلو في المنطقة (نفس المصدر ص 42).

استمرار وتصعيد التصورات السلبية وعدم الثقة

هناك وثيقة أخرى كتبها رون فونداق، من مهندسي اتفاق أوسلو، توثق انهيار عملية أوسلو من خلال التركيز على الزعماء وواضعي السياسات الإسرائيليين والفلسطينيين الذين حاولوا تنفيذ الاتفاق (فونداق 2001).

ويبرز من تحليل وثيقة فونداق المكانة العامة التي تحتلها العوامل النفسية ـ المعرفية في فشل عملية أوسلو. فهو يصف كيف أن التصورات السلبية المتبادلة وتمرد الأطراف كل تجاه الآخر على مستوى الزعماء، وواضعي السياسات ومنفذيها من كلا الجانبين، أعاقت التعاون المطلوب لتنفيذ الاتفاقات. ويمكن أن نستقي من أقوال فونداق معلومات عن تصعيد الشكوك وعدم الثقة المتبادلة التي ترجع

إلى الفهم الخاطئ لنشاطات الخصم المتعلقة بتنفيذ الاتفاق، واعتبارها نشاطات مدمرة موجهة للإضرار بالطرف الثاني. وهذا التحليل السلبي لنشاطات الخصم أدى بدوره إلى القيام بنشاطات حمائية أو عدوانية مضادة وهكذا، وإلى الإعاقة الكاملة لعملية السلام وللعلاقات بين الطرفين (نفس المصدر ص4). كما يقول فونداق، فإن الجماهير والقيادة الفلسطينية فسرت السياسة الإسرائيلية بشأن تنفيذ اتفاقات أوسلو على أنها تنتقص وتهدف إلى الإضرار بالحلم القومي الفلسطيني وتصفيته. في رأي فونداق، عدم ثقة الطرف الفلسطيني وتصوراته السلبية عن الطرف الإسرائيلي ونشاطاته، أعاقت اتفاق أوسلو وأجهضته وأدت في النهاية إلى الانتفاضة الثانية، التي كانت بالفعل خطًا رئيسيًا مطلقًا في تفسير انهيار المفاوضات (نفسه ص5). ويصف فونداق أيضًا التصورات السلبية التي كنها الجمهور الإسرائيلي وقادته للفلسطينيين بأنها نتيجة لدوافع تعامل جدي من جانب إسرائيل لتنفيذ الاتفاق وتعزز المخاوف وعدم الثقة الفلسطينية تجاه إسرائيل (نفس المصدر صفحات 4، 6، 10، 11)

العميد يوسف كوفرفاسر (2003) الذي ترأس في الفترة المعنية لواء البحوث في شعبة الاستخبارات في الجيش الإسرائيلي، يصف بصورة مشابهة تصور الإسرائيليين في نظر الفلسطينيين كشياطين، ومتوحشين، يعتزمون استغلال الفلسطينيين وطردهم من أرضهم. ويزعم كوفرفاسر أن هذه التصورات السلبية، التي ظهرت أيضًا في الكتب التعليمية الفلسطينية، لم تتغير بصورة جوهرية بعد اتفاق أوسلو وظلت حاضرة في تعبيرات الزعماء، وفي المنظومة التعليمية وأيضًا في المواقف التي تتمسك بها الجماهير الفلسطينية. هذه التصورات السلبية لم تتح بناء الثقة والتعاون بين الأطراف وأدت إلى عدم قدرة الطرف الفلسطيني على رؤية الصراع بمنظور إسرائيلي، وبالتالي أيضًا التعامل الفلسطيني السلبي مع حلول التسوية الإسرائيلية للصراع.

لقد عثر الباحثون الإسرائيليون لدى الجماهير اليهودية الإسرائيلية على ظواهر شبيهة من التمرد تجاه الفلسطينيين، ومشاعر الخوف، والتهديد والتصورات السلبية، وأظهرت أن هذه الظواهر بدأت تتجه نحو التطرف لدى الجمهور الإسرائيلي بعد توقيع اتفاق أوسلو، وترتبط بصورة ملموسة بمعارضة قطاعات كبيرة في الجماهير الإسرائيلية لحلول التسوية المطلوبة لتنفيذ عملية السلام (Bar-Tal, 2001; Maoz & McCauley, 2005; 2008).

البحوث والأدلة على عملية أوسلو وانهيارها تتيح التعرف أيضًا على الإجراءات النفسية - التصورية الدقيقة التي أوجدت مانع تنفيذ الاتفاقات بنجاح.

ظاهرة استيعاب (التفسيرات) المنحازة

أحد العوامل الملموسة التي أتاحت النجاح المبدئي لعملية أوسلو - التوصل إلى صيغة اتفاق مقبول لدى الطرفين - هو بلا شك ما وفر ما يسميه السياسيون «الغموض البناء». لقد تضمن الاتفاق صياغات مبهمة يمكن لكل طرف أن يفسرها على طريقته. يوثق ذلك أحمد قريع (أبو علاء)، وهو من مهندسي الاتفاق، في كتابه «المفاوضات السرية» التي جرت في النرويج، ويصف كيف استعانت الأطراف بصياغات مبهمة من أجل التوصل إلى صياغة يمكن لكليهما الموافقة عليها (Qurie, 2006: 201) هذه الظاهرة من الضبابية المقصودة في صياغة اتفاق السلام تحظى بوصف متعمق في كتاب بر سيمان طوف، الذي يحلل عناصر اتخاذ القرارات في الانتقال من الحرب إلى السلام في العلاقات الإسرائيلية العربية بر سيمان طوف. (51: 1996).

لكن هذا الغموض البناء أصبح سيفًا ذا حدين حينما حلت المرحلة التي يتطلب فيها من الطرفين ترجمة مصطلحات الاتفاق إلى خطوط دقيقة قاطعة جدًا، تتيح تطبيقه. في كتابه «سلام مكسور» يحسن يورام ميتال تمثيل عملية مانع الرؤية

المعرفية للتفسير (الاستيعاب المتحيز) Biased Assimilation. يصف ميتال كيف صِيغَ الغموض في بند 4 من إعلان مبادئ أوسلو، الذي يتعلق بصلاحيات المجلس الفلسطيني المنتخب، حيث فسره كل طرف بصورة تناسب وجهات نظره هو وضد وجهة نظر الطرف الثاني (نفس المصدر ص 64-63).

تحيز التأصيل الذي يزيد الصراع

التحيز التأصيلي الذي يزيد الصراع مشتق مباشرة من تحيز التفضيل المجموعاتي الموصوف أعلاه؛ فهو تحيز شائع جدًا، سواء على مستوى المواطنين المشاركين في الصراع أو على مستوى تمثيل الصراع في وسائل الإعلام من كلا الجانبين. يتعلق تحيز التأصيل للمزيد من الصراع بالوضع الذي يعتبر فيه كل طرف من أطراف الصراع تصرفاته السلبية والعدوانية نتيجة لضغوط أوضاع خارجية، وليس كدليل على نواياه الحقيقية في الصراع، خاصة وأنه يرى التصرفات الإيجابية والمحبة للسلام عنده وليدة عناصر داخلية وتعكس نواياه الحقيقية.

هناك نمط عكسي للتأصيل يوجد بشأن الخصم في الصراع. تعتبر التصرفات الإيجابية والمحبة للسلام لدى الخصم نتيجة لضغوط وقيود خارجية، وبالتالي لا تعكس نوايا الخصم الحقيقية (والمهددة). وفي المقابل، تعتبر السلوكيات السلبية والعدوانية لدى الخصم نتيجة لعوامل داخلية تعكس طبيعة الخصم ونواياه الحقيقية. هذا النمط من التأصيل، يحفظ الصراع بصورة واضحة ويحول دون إحداث تغيير تصوري إيجابي بمنحه ثقلا بالغا لنشاطات الخصم العدوانية وتقليله لمعاني نشاطاته المحبة للسلام.

تشير شهادات وأبحاث عن عملية أوسلو إلى وجود واضح لتحيزات التأصيل الذي يزيد من الصراع بين الإسرائيليين والفلسطينيين بعد التوقيع على اتفاق أوسلو. هكذا، على سبيل المثال، يظهر تحليل تصريحات الزعماء الإسرائيليين

والفلسطينيين التي نشرت في تلك الفترة في وسائل الإعلام أن الزعماء في كل جانب مالوا إلى تعظيم خطورة نشاطات الخصم وتصريحاته العدائية والقتالية وفي الوقت نفسه تقليل أهمية وقيمة الآثار، والنشاطات والتصريحات القتالية من الجانب الذي يمثلونه (ميتال 2003 ص20-19). ويمكن أن نرى بسهولة كيف أوجد هذا المانع التحيزي - تحيز التأصيل المُزيد للصراع - عائقا جديًا لبناء الثقة بين الأطراف وساهم في تزايد وتطرف العنف والعدوان الذي أدى في نهاية الأمر إلى انهيار العملية.

تناقض الهوية الجمعية

تقترح البحوث النفسية - الاجتماعية الكلاسيكية التي تتناول تقليل العداء بين الجماعات المتخاصمة، إيجاد هوية عليا مشتركة بين الجانبين، تمثل المصالح التي يمكن أن يتفق عليها الجانبان (Sherif, 1966). وربما ينجح هذا التشكيل في مستوى البحث النفسي - الاجتماعي، لكن مسألة تشكيل هوية عليا مشتركة تصبح أمرًا إشكاليًا حينما يكون الصراع صراعًا إثنو سياسيًا حقيقيا.

لاحظ كيلين (Kellen, 2009) في بحث تابع عملية المفاوضات غير الشكلية بين القادة وأعضاء النخبة الإسرائيليين والفلسطينيين، ظاهرة «تناقض الهويات الجمعية» الرائعة. لقد وجد كيلين أن المشاركين الإسرائيليين في أطقم المفاوضات نجحوا فعلا في التوصل إلى هوية عليا مشتركة «لمؤيدي السلام»، سدت بصورة رائعة الثغرات بينها، لكن في نفس الوقت ابتعدوا عن المواقف الشائعة لدى الجماهير العريضة التي يمثلونها - الجماهير الإسرائيلية والفلسطينية. هذا الابتعاد عن مواقف الجماهير العريضة يخلق بالطبع مانعًا جوهريًا لنشر وتطبيق الاتفاقات التي وافقت عليها المجموعات المصغرة من ممثلي الأطراف.

أوجد تناقض الهوية الجمعية بصورة واضحة مانعًا نفسيًا حال دون قبول اتفاقات أوسلو لدى جماهير الهدف العريضة، الإسرائيليين والفلسطينيين. حيث عرفت

اتفاقات أوسلو والنشاطات الموجهة لتنفيذها بدرجة كبيرة ومتزايدة لدى الجمهور العريض في الجانبين بأنها تمثل مجموعات مصغرة من مؤيدي السلام وتتناقض بل وتعرض المصالح الوطنية للخطر (ميطال2006 Qurie, 2004)، (لتحليل مقنع لانعدام الشرعية الجماهيرية في تنفيذ سياسات أوسلو، انظر كتاب يعقوب بر سيمان طوف 1996, ص 96 ـ 84)

والخلاصة: يمكن أن نرى من التحليل الإمبريقي الوارد أعلاه أن الموانع النفسية ـ المعرفية لعبت دورا رئيسيًا في فشل عملية أوسلو وانهيارها. هذه الموانع، التي عملت لدى الطرفين ـ الإسرائيلي والفلسطيني ـ حالت دون دعم وتأييد الزعماء، والأذرع التنفيذية والجماهير من كلا الجانبين، والعمليات والتفسيرات العملية المطلوبة لتنفيذ الاتفاق على الأرض والتقدم نحو حل عملي للصراع.

وهنا يطرح هذا السؤال ما الذي كان (أو ما زال) يمكن عمله بطريقة أخرى؟ وبمعنى آخر: كيف يمكن التعامل مع الموانع النفسية ـ المعرفية لكي نتوصل إلى حل للصراع الإسرائيلي الفلسطيني؟

وسائل للتعامل مع الموانع التحيزية المعرفية لحل الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني

لقد وصفنا حتى الآن عدة أنماط من التحيز يمكن أن توجد موانع جوهرية لحل الصراعات. ويمكن أن يساعد الفهم العميق للموانع التحيزية ـ المعرفية الموصوفة في هذا الفصل، في التعامل مع مثل هذه الموانع والتغلب عليها وإيجاد وسائل لزيادة اتجاه الطرفين للموافقة على حلول تسوية الصراع. وفيما يلي نصف عدة منظومات يمكن أن تساعد في ذلك.

التأثير الإيجابي لطرف ثالث (وسيط) في المفاوضات

وجدت ظاهرة تحيزية هامة بشأن منظومة التفسيرات المقترحة للصراع، وهي التأثير الإيجابي لطرف ثالث (وسيط) في المفاوضات. ووجدت البحوث التي تمت بشأن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني أن التسوية المقترحة كاقتراح أمريكي، يقيمها اليهود الإسرائيليون بصورة إيجابية جدًا عن التسوية نفسها حينما تعرض على أنها اقتراح فلسطيني (Maoz 1999).

تظهر هذه النتائج أن عرض تسوية الصراع كاقتراح عنصر وسيط ـ طرف ثالث في المفاوضات ـ يمكن أن يرفع بدرجة كبيرة من ميل الأطراف المشاركة في الصراع للموافقة على هذا الحل، وبهذا يتم التغلب على مانع تقليل رد الفعل.

التأطير والتصورات في الصراع والمفاوضات

نظام آخر يمكن أن يساعد في التغلب على الموانع النفسية ـ المعرفية لحل الصراع، يتعلق بتركيبة المفاوضين المحدودة.

ووفقًا لتقدير النساء والسلام («The women and peace hypothesis») تميل النساء أكثر إلى تأييد السلام ومعارضة التسوية مقارنة بالرجال. يؤيد هذا التخمين عدد من الأبحاث، لكن النتائج في هذا الموضوع غير ثابتة تمامًا. هناك حالات تؤيد التكهن «النساء والسلام» وهناك من تكون نتائجها غير ثابتة مع هذا التكهن (Tessler, Nachtwey, & Grant, 1999. Tessler & Warriner, 1997).

ومع ذلك، من الواضح أن النساء يعتبرن محبات للسلام، ومتصالحات ويملن إلى التعاون في المفاوضات أكثر من الرجال (Hunt & Posa, 2001; Tessler et al., 1999; Togeby, 1994).

ووفقًا لذلك، يمكن توقع تأثير جنسي على مجموعة تسويات، ينظر فيها إلى مقترحات التسوية التي تطرحها النساء الممثلات للخصم في المفاوضات بصورة أكثر إيجابية مقارنة بمقترحات الرجال الممثلين للخصم.

ويطرح هذا السؤال كيف يؤثر تحديد جنس مقترحي التسوية على تقدير التسوية المقترحة في الصراع وعلى تقدير السمات العامة للمقترحين أنفسهم؟ لكي نوضح هذا السؤال تمت مجموعة من البحوث الجنسية في تقدير تسويات الصراع الإسرائيلي الفلسطيني (Maoz, 2009).

المشاركون في هذه البحوث طلبة يهود إسرائيليين طرح عليهم مقترح لحل يعتمد على تسوية للصراع الإسرائيلي الفلسطيني. عرضت في هذه البحوث نفس التسوية في ظروف تجارب مختلفة. أحد هذه الظروف عرض كمقترح من مجموعة تفكير قيادة سياسية فلسطينية؛ وفي ظروف تجربة أخرى عرض كمقترح من مجموعة تفكير علماء سياسيين (رجال) فلسطينيين؛ وفي ظرف تجربة ثالثة عرض كمقترح من طاقم قيادة إسرائيلي؛ وفي ظرف تجربة رابعة عرض كمقترح من مجموعة تفكير قيادة سياسية (رجال) إسرائيليين.

كان الافتراض أن التسوية التي تعرض كمقترح من مجموعة تفكير قيادة سياسية فلسطينية يقيمها اليهود الإسرائيليين بصورة إيجابية عن نفس التسوية حينما تعرض على أنها مقترح من مجموعة عمل قيادة سياسية (رجال) فلسطينيين. إضافة إلى ذلك افترض أنه ينظر إلى القيادة السياسية الفلسطينية ـ مقدمة التسوية ـ باعتبارها محل ثقة، ومباشرة، وأكثر اتزانًا وسخونة بصورة ملموسة مقارنة بالزعامات السياسية (رجال) فلسطينيين، الذين يقترحون نفس التسوية.

وفقًا للافتراضات وجد أن التسوية المعروضة على أنها اقتراح من طاقم تفكير قيادة سياسية فلسطينية قدره اليهود الإسرائيليين بصورة أكثر إيجابية عن نفس

التسوية حينما قدمت على أنها مقترح من مجموعة تفكير قيادة سياسية (رجال) فلسطينيين.

ووجد بالفعل أن تأثير تقليل رد الفعل الموصوف أعلاه - تقليل قيمة التسويات المقترحة من الخصم - ينطبق فقط على رجال الطرف الخصم، لكنه لا ينطبق على النساء.

إضافة إلى ذلك اعتبرت الزعامات السياسية الفلسطينية،مقترحة التسوية، ذات مصداقية ومستقيمة ومتزنة وساخنة أكثر بصورة ملموسة مقارنة بالقيادات السياسية (الرجال) الفلسطينيين الذين اقترحوا نفس التسوية.

تشير هذه النتائج (Maoz, 2009) إلى التداخل الزائد للنساء في إجراءات المفاوضات، وإدارة وحل الصراعات - وفقًا للتوصيات التي اتخذت في قرار الأمم المتحدة 1325 (United Nations Security Council, 2000) يمكن أن تساعد بقدر ما في التغلب على الموانع النابعة من عدم الثقة ومن الإحساس الظاهري بالتهديد لأطراف الصراع وتزيد من اتجاه الأطراف إلى الموافقة على حلول التسوية المقترحة من جانب الخصم في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني (المزيد عن تهديد وموانع شعورية في الصراع (انظر ;Bar-Tal, 2001; Bar-Tal& Halperin Rivera, 2007 Maoz & McCauley, 2005 2008 de ولعرض تلخيصي انظر فصل بر طال وهالفرين في هذا الكتاب).

والخلاصة يبدو أن صناع القرار يحسنون صنعا هم وواضعو السياسات إذا فكروا في نتائج الأبحاث التي تتناول موانع حل الصراعات والمنظومات التي يمكن أن تساعد في التغلب على هذه الموانع المذكورة أعلاه (وأيضًا في فصول أورباخ، وآلون، بر سيمان طوف، بر طال وهالفرين وزكائي في هذا الكتاب، التي تتناول

الموانع النفسية والثقافية الأخرى لحل الصراعات). فهذه المعرفة تساعد في إيجاد منظومات التعامل مع الموانع التي تعوق التوصل إلى حل الصراع وتزيد من صعوبته.

لقاءات وحوارات ونشاطات مشتركة وتثقيف للسلام

إضافة إلى زيادة الوعي وإيجاد منظومات لتقليل الموانع على مستوى صناع القرار وراسمي السياسات، مطلوب أيضًا تغيير شامل وعميق جدًا في مستوى المواطنين في كلا الجانبين من أجل التغلب على الموانع النفسية المعرفية لحل الصراع. وهنا يطرح هذا السؤال: كيف يمكن التأثير على التفكير ورؤية الطبقات المختلفة في المواطنين لكل طرف من أطراف الصراع الإسرائيلي الفلسطيني من أجل تقليل التحيزات والتصورات السلبية التي تتمسك بها الأطراف كل تجاه الآخر؟ ما الذي يمكن عمله لإحداث التغيير، وزيادة الفهم، والموافقة وعلاقات السلام؟ يبدو أن التعامل الرحيم والتجاوب مع الآخر هو الوسيلة الأهم للتغلب على الموانع النفسية التي تعوق حل الصراع.

وتتبع من هنا أهمية لقاءات الحوار المنظمة بين اليهود الإسرائيليين والفلسطينيين، حيث يلتقي فيها الطرفان ويناقشان الآراء، ويتبادلان الخبرات والمشاعر المرتبطة بالصراع (Kelman1999 ;Maoz, 2004; Bar-On, 2008) ويمكن أن تقلل اللقاءات الحوارية من التصورات والتحيزات السلبية التي يتمسك بها الفلسطينيون والإسرائيليون كل تجاه الآخر. وهكذا يمكن أن تشجع اللقاءات الحوارية التطرق الإيجابي إلى الآخر وإلى احتمال حل الصراع. ومع ذلك، لا بد من التطرق أيضًا إلى الأسئلة المتعلقة بقدرة الحفاظ على التأثيرات الإيجابية للقاءات الحوارية على المدى البعيد (Salomon, 2006) وهل يمكن أن يبقى طويلًا تغيير النظرة الإيجابي المتحقق من اللقاءات الحوارية المخططة؟ كيف يمكن الحفاظ على تأثير اللقاءات المنظمة بين الأطراف التي يعود المشاركون فيها إلى واقع الصراع الصعب؟ من الواضح أنه

لكي يتم التغلب على الموانع المعرفية النفسية التي تواجه حل الصراع لا بد من إجراء تغيير عميق وواسع جدًا. سواء في الجانب الإسرائيلي أو في الجانب الفلسطيني، ولا بد من إحداث تغيير جوهري وواسع في الرسائل التي تنقلها المنظومة التعليمية أو تلك التي تنقلها وسائل الإعلام عن الطرف الثاني وعن أهمية حل الصراع والتوصل إلى السلام (Bar-Tal, 2000 Bar-On, 2008) ويجب أن تركز الرسائل من هذا النوع على مستوى إنسانية الآخر، وتعميق التعرف على الطرف الثاني وتشجيع الإسرائيليين والفلسطينيين على اعتراف كل منهما بروايات الآخر، وتعلم المعاناة التي عاناها أبناء الشعب الآخر وبهذه الطريقة يمكن تنمية التعاطف والتجاوب معه.

الفصل الرابع

الخوف كمانع ودافع لتسوية الخلافات: مناقشة نظرية والحالة الإسرائيلية[٤٢]

نمرود روزلر[٤٣]

مقدمة

تكثر الأبحاث التي تتناول دور المشاعر في الصراعات الدولية، من ذكر مشاعر الخوف كقوة محركة للصراعات وتشكل بصورة عامة مانعًا نفسيًا صعبًا لتسويتها (Rothchild & Lake, 1998; Bar-Tal, 2001; Kelman, 2007). يضاف إلى ذلك أن الخوف يمكن أن يحرك عملية سياسية تهدف إلى تسوية الخلاف، كعنصر رائد في تغيير المواقف والإقناع. الزعم الرئيسي في هذا الفصل هو أن الخوف يمكن أن يعد عائقًا ودافعًا لتسوية الخلاف. وتحاول المناقشة التالية دراسة العوامل والظروف التي تفرق بين «دور» الخوف في الحالتين. ومن أجل دراسة هذا الزعم سأعرض مناقشة نظرية لمفهوم «الخوف» وآثاره على الصراعات، اعتمادًا على دراسات واسعة ومتعددة الإطارات من علم النفس، والعلوم السياسية والعلاقات الدولية. وبعد ذلك سأجري مناقشة تطبيقية (إمبريقية) للحالة الإسرائيلية، أدرس خلالها مكان الخوف في

---

(٤٢) هذا الفصل جزء من بحث أوسع ضمن مشروع العدل والسلام الدائم، المدعوم من EU's 7th Framework Programme.

(٤٣) شكري ليعقوب برطال على ملاحظاته الواعية ودانيال برطال وعرن هالفرين على المساعدة والأفكار التي ساعدتني أثناء الكتابة.

المجتمع اليهودي في إسرائيل في سياق الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني، كمانع لتسوية الخلاف من ناحية وكدافع لتسويته من ناحية أخرى.

الخوف وآثاره النفسية والسياسية

تقترح المداخل النفسية والسوسيولوجية في بحث المشاعر، تعريفات مكملة لمصطلح «خوف». هناك تعريفان يمكن أن يساعدا في فهم هذه الظاهرة متعددة الوجوه ودراسة تأثيراتها على تسوية الصراعات. وفقًا للمدخل النفسي، يشتمل الخوف على إحساس ذاتي بالقلق وعدم الهدوء، وهي تغييرات فسيولوجية يمكن أن يعبر عنها بالعرق والنبض السريع والتنفس السطحي، وأيضًا السلوك المصاحب لهذا الإحساس ـ العدوانية، التجنب أو الهروب (Darwin, [1872] 1965; Gray, (1987; Gullone, 2000; Öhman, 2008 . وفقًا للمدخل السوسيولوجي، يعرف الخوف ـ مثل المشاعر الأخرى ـ بأنه ظاهرة اجتماعية يعيشها الفرد في السياق الثقافي ـ الاجتماعي الذي يعرف الأوضاع التي يثيرها الخوف من ناحية، ويخلق مشاعر، وطرق تعبير وسلوكيات ذات صلة من ناحية أخرى. ويعتبر الخوف حالة اتصالية بين الأفراد يعرفها المجتمع وتهدف إلى خدمته (Hochschild 1979 Scruton 1986; Barbalet, 1998).

العامل الأساسي في تقليل الخوف هو التنبيه الذي يعتبر ويفسر لدى الفرد على أنه تهديد أو خطر. يمكن أن يكون هذا التهديد جسدي على الإنسان، أو اجتماعي على الإنسان ووضعه، أو تهديد رمزي لهويته الشخصية أو الجمعية، أو قيمه واعتقاداته. تدعي نظريات التقييم المعرفي (cognitive appraisal theories) أن الشعور بالخوف ينبع من اعتقاد ذاتي بوضع مهدد، ويحدث هذا في الغالب من خلال عوامل خارجية، مع مشاعر بعدم الهدوء، وعدم اليقين وعدم الحيلة، التي يمكن أيضًا أن تفسر سلوكيات مستمرة من التجنب أو الهروب (Jose, 1996; Scherer, 1997 & Smith & Ellsworth, 1985; Roseman, Antoniou) والدور الأساسي للخوف هو المساعدة

في بقاء واعتياد الفرد والمجموع على وضع معين، سواء على المستوى المادي أو المستوى الاجتماعي. على المستوى المادى، يخدم الخوف منظومة سلوكيات الإنسان الأساسية،التي تشكلت عبر إجراءات الاعتياد على التطور، وغايتها هي زيادة احتمالات بقائه والبقاء منه. (Öhman, 2008 LeDoux, 1996; Gullone) ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن الخوف له أيضًا أبعاد اجتماعية بكونه يفسر أحيانًا من خلال المجتمع من أجل الحفاظ على مطابقة المجتمع مع المواقف والقيم والمعايير والهيكلية الاجتماعية الشائعة فيه (Scruton1986). المهام التكيفية للخوف تجعله شعورًا ذا أهمية بالغة للإنسان والمجتمع، وهذه بدورها يمكن - كما سأقترح لاحقًا - أن تؤدي إما إلى الحفاظ على المواقف والسلوكيات المؤيدة لاستمرار الصراع أو إلى إيجاد أفكار جديدة يمكن أن تعمل على حله. وهناك عنصر آخر يجعل من الخوف ظاهرة ذات تأثيرات معرفية واجتماعية ملموسة، وهو المنظومة الفسيولوجية المسئولة عن ردود فعل الخوف.

هناك من الباحثين (LeDoux, 1996; Öhman, 2008) من أشاروا إلى المنظومة التلقائية لتشغيل الخوف، التي تتجاوز عملية التفكير وتنتج ردود فعل غير واعية، وسريعة ومهيمنة. المنطقة الموجودة بالمخ المسماة بإسم اللوزة (amygdale) مسئولة على ما يبدو عن تشغيل الجهاز من خلال سيطرته على منظومات - جسد رئيسية. المحفزات الخارجية يمكن أن تثير الجهاز بسهولة، وحينما ينتبه - يكون ذا تأثيرات مسيطرة على خطوات معرفية مثل المنظور وإعداد المعلومة، والذاكرة واتخاذ القرارات (LeDoux, 1996 - 2006 Jarymowicz & Tal Bar) هذه التأثيرات تجعل الشعور بالخوف أداة فعالة للتأثير الاجتماعي والسياسي - سواء لتغيير المواقف أو للتأثير في اتجاه عمل معين.

تعرض دراسات علم النفس الاجتماعي التي تتناول تغيير المواقف منظومات مختلفة يمكن من خلالها أن تؤدي الرسالة المثيرة للخوف إلى الإقناع لصالح موقف

أو عملية معينة Janis & Feshbach, 1953; Leventhal, 1970 Rogers, 1975; de Hoog, Stroebe, de Wit, 2007.

تظهر النتائج الرئيسية التي تجمعت عبر السنين أن الإقناع يكون تفاؤليًا حينما تثير الرسالة مستويات خوف متوسطة، وأن درجة الإقناع تتأثر بمتغيرات وسيطة مثل مضمون الرسالة، ومصدر الرسالة ومتلقي الرسالة Higbee, 1969; Rogers, 1975; Dillard, 1994 وهناك أيضًا باحثون في مجال الفكر السياسي والبحث السياسي أشاروا إلى اتجاهات مختلفة يؤثر فيها الخوف على الفرد والمجموع (انظر مناقشة ذلك فيما بعد).

في المجال السياسي لا يؤثر الخوف فقط كظاهرة شعورية فردية. فهو يمكن أيضًا أن يعد علاقة رابطة أو جوًا سياسيًا واجتماعيًا، ويمكن أيضًا أن يكون شعورًا جمعيًا. إضافة إلى ذلك، كون المشاعر الفردية تنشأ بتأثير إطار وقواعد اجتماعية وثقافية مشتركة، فمن الطبيعي أن يكون شعورًا معينًا سمة لأغلب الأفراد في المجتمع، سواء بصورة عفوية أو من خلال اتجاهات اجتماعية موجهة Bar-Tal, 2001; Markus & Kityama, 1994 وهناك اتجاهات مختلفة تشير إلى مشاعر اجتماعية تتسم بها مجموعة اجتماعية وتشكل بذلك عنصرًا ملموسًا في الإنتاج والحفاظ على هويتها وسلوكها الجمعي. de Rivera, 1992; Barbalet, 1998; Bar-Tal, Halperin & de Rivera, 2007. على سبيل المثال توجد مجتمعات معينة في جنوب ووسط أمريكا، تتسم ببيئة شعور الخوف بسبب «الإرهاب» الذي تمارسه عليهم الحكومة لكي تبقى على السيطرة السياسية Corradi, Fagen & Garretón, 1992; Green, 1994. ولقد أشار الباحثون إلى التوجهات الجمعية للخوف وإلى تأثيراتها على مجتمعات أخرى، مثل المجتمع الإسرائيلي (Bar - Tal, 2001) والمجتمع البولندي (Petersen, 2002).

طبيعة الخوف وتأثيراته المهيمنة كشعور فردي وجمعي، تجعل منه ظاهرة ملموسة في العلاقات بين الشعوب بصورة عامة والمجتمعات التي تعيش صراعًا مستمرًا بصورة خاصة.

الخوف كمانع لتسوية الخلافات

أشار مفكرون كلاسيكيون في المجال السياسي أمثال هوبس Hobbes, [1651] 1986 ومورجنتاو (Morgenthau, 1985)إلى أهمية الخوف وقوته المحركة في العلاقات بين الشعوب والمجتمعات بصورة عامة. زعم (Thucydides, [431 B.C.E] 1986) أن الخوف كان أساس الحرب بين أثينا وسبارطة، بينما يقول والتس (Waltz, 1979) أن الخوف هو أساس عدم الثقة بين الدول وهو الذي يدفعها إلى إيجاد توازن قوي بينها(44).

ومع ذلك يميل البحث التقليدي إلى التعامل مع المشاعر عامة كعنصر غير مطلوب لكنه ممكن ويجب محاولة تقليص تأثيره، وهكذا يملي المنطق الحكم السياسي (على سبيل المثال Arkes, 1993Callan, 1997).

وتعتقد ميتزن (Mitzen, 2006) في مجال الفكر السياسي أن الدول التي تعيش صراعًا متواصلًا تفضل بصورة متناقضة مواصلة الصراع بسبب التهديد الذي يمكن أن تشعر به على أمنها الوجودي إذا توقف الصراع. وفي هذه الحالات، يصبح جزءًا رئيسيًا في تعريف الهوية والأهداف القومية، ولا يعد سببًا معرفيًا ثابتًا مطلوبًا لإحساس الأمان الوجودي. ومن أجل تجنب وضع التهديد الوجودي للهوية، يمكن للدولة أيضًا بناء خطاب مستمر للخطر Mearsheimer, 2001 Campbell, 1998. المجتمعات التي تعيش طول الوقت في حالة صراعات وحروب، توجد توجهات خوف جمعي خشية من التهديد والأخطار المتواصلة المهددة للأفراد والمجتمع الذين يعيشون هذه السياقات (Bar-Tal, 2001) وفي حالات الصراع المستمر، يلعب الخوف الجمعي أدوارًا وظيفية في المجتمعات التي تعيش فيه ويتيح تعاملًا جيدًا مع الضغط والتوتر. ويدخل الخوف الأفراد والمجموع في حالة استعداد دائم خشية من الأخطار المحتملة،

(٤٤) لاستعراض مشاعر الخوف بصفة خاصة وعلى المشاعر بصفة عامة في الفكر السياسي، انظر Crawford, 2000.

ويركز الانتباه على الدلائل والمعلومات التي تشير إلى التهديد المحتمل، وتزيد من التآلف والتكاتف خشية التهديد الخارجي وتدفع الأفراد إلى العمل ضد العدو باسم المجتمع وحمايته. ومع ذلك، يظهر الخوف عنصر حافظًا ومقويًا للصراعات ومانعًا لتسويتها، لأنه يؤدي إلى انحرافات تحيزية تجاه الصراع وتجاه الطرف الثاني، ويخلق ركودًا معرفيًا وميلًا لتجنب المخاطر، ويؤدي إلى تبرير السياسات الموجودة (Crawford, 2000; Bar-Tal 2001; Huddy, Feldman, Capelos & Provost 2002).

يؤدي الخوف والتهديد على مستوى الفرد والمجموع، إلى التحيزات في اختيار المعلومة التي يحصل عليها الإنسان، وفي ذكرها، وإعدادها والتفسيرات التي يمنحها لها. فالتحيزات المعرفية تؤدي إلى اعتبار سلوكيات الخصم والأحداث الغامضة، إشارة تهديد وتؤدي إلى عدم الشرعية، والشكوك وعدم الثقة تجاهه (إيريان 1999؛ Bar-Tal, 2001). يمكن أن تصعب هذه التحيزات إجراءات التعلم المطلوبة لتغيير الاعتقادات والمواقف التي يتمسك بها صانع القرارات وجماعته، والتركيز على أفعال ونوايا الخصم التي تعتبر سلبية. اعتبار الخصم كيانًا سلبيًا يشجع أعمال العنف تجاهه لكي يمنع الأخطار المتوقعة منه، ويتيح إلقاء تهمة هذه الأعمال عليه ويقلل من دافعية الدخول معه في مفاوضات والتسوية. فعدم الثقة والشكوك تجاه الطرف الثاني يمكن أن توجد حافزًا لإخفاء معلومة عن الطرف الثاني، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى إمكانية إجراء مفاوضات مشتركة تؤدي إلى تسوية تلبي الاحتياجات والمخاوف الأساسية للطرفين.

عدم الثقة والخوف من أن يقوم الطرف الثاني بعدم الوفاء بالتزاماته في عملية السلام والتسوية واستغلال ضعف إصابة اللاعب، يمكن أن تمنع الاستعداد لتغيير الاعتقادات ورؤية إمكانية التوصل إلى حل متفق عليه عبر المفاوضات وتشجيع الاستخدام المسبق للقوة ضد الخصم. وكذلك، فإن هذه التحيزات يمكن أن تعمي

عيون صناع القرار حتى لا يعتبروا أن استمرار الوضع الحالي يؤدي بهم إلى طريق مسدود، أو العكس - إلى كارثة.

يمكن أن تؤدي المستويات العليا من الخوف الفردي والجمعي إلى جمود معرفي والانغلاق على جهاز الخوف الاجتماعي، الذي يهدف إلى الحفاظ على قيم واعتقادات المجتمع الموجودة (Scruton, 1986). ولا يؤدي الجمود فقط إلى الإبقاء على الاعتقادات والسياسات الحالية، وإنما يؤدي أيضًا إلى إعاقة التعلم وإنتاج اعتقادات جديدة ووظيفية في تسوية الخلاف، ووضع أهداف جديدة، وطرق سياسية لتطبيقها واستعداد لتقديم تنازلات. ويمنع الجمود أيضًا الأمل والاعتقاد بإمكانية حل الصراعات بالطرق السلمية. فالخوف يؤدي إلى الارتباط بالأوضاع المعروفة وتجنب الدخول في مخاطرات وعدم يقين، بينما يتطلب تغيير المواقف، وتسوية الخلافات مبادرات جديدة وتحمل مخاطر زفران وبارطال Jarymowicz & ;Bar-Tal, 2001;2003 Bar-Tal, 2006 ويمكن أن يشجع الخوف الاستخدام التلقائي لأنظمة التعامل الماضية، مثل إجراءات عنيفة تبقي العودة التلقائية إليها دائرة الخوف الشيطانية، والجمود واستمرار الصراع.

الجمود المعرفي والارتباط بالماضي الذي يحدث نتيجة لتوجهات الخوف الجمعي، يمكن أن يقلل من احتمالات ظهور زعيم ملتزم بحل الصراع بالطرق السلمية. إضافة إلى ذلك، إحساس الخوف وعدم اليقين يقللان من القدرة المطلوبة من الزعماء للتعامل مع المشاكل العامة التي تحدثها عقدة القيم أثناء عملية السلام وحسمها (بر سيمان طوف 1996). تتضمن عقدة القيم (value complexity) مصالح وقيمًا متنافسة يمكن أن يستخدم كل منها كضغط لتحقيق الثاني (George, 1980) . مطلوب من صناع القرار خلال عملية السلام، في حالة عقدة القيم، الحسم بين المصالح والقيم المختلفة التي يتطلب التوازن بينها إعادة تفكير: السلام، الأمن، المناطق، الأيديولوجية والموارد الاقتصادية، تعد كلها نموذجًا على القيم والمصالح

من هذا النوع (برسيمان طوف 1996)، كما أن إحساس الخوف وعدم اليقين يقلل من القدرة على الحسم بينهما وتبني أنماطًا سلوكية جديدة (زفرن وبر طال، 2003).

يمكن أن يؤدي منظور التهديد والخطر إلى تفضيل رد الفعل العدواني والعنيف (Gray 1987) الذي يعتبر طريقًا مبررًا للمقاومة، وهذا يمكن أن يزيد دائرة العداء أمام العنصر الذي يعتبر مسئولا عن التهديد. كما أن رد الفعل العنيف وتبريره يمنعان أيضًا الاستعداد لتغيير ـ المواقف والتسوية، ذلك لأن رد الفعل يعد بالتالي استثمارًا ماديًا ونفسيًا إيجابيًا في إدارة الصراع ويبرر ثمنها المادي والنفسي. ويمكن أيضًا أن يستخدم الزعماء نظرية خوف المواطنين بتلاعب للحصول على تأييد استمرار سياسة المواجهة الحالية (Kelman, 2007).

إضافة إلى التأثيرات المعرفية الثلاثة المذكورة أعلاه (Lebow, 2005) يدعي ليبو أن النتائج السلوكية للخوف في المجال السياسي يمكن أن تؤدي إلى أن تتحقق التهديدات والمخاطر التي تثيرها ذاتها وبهذا يتم الإبقاء على دائرة الصراع. وتوجد أبحاث مختلفة أشارت إلى أن تعبيرات التهديد والخوف مرتبطة بالنظرة اليمينية للمحافظة السياسية (Jost, Glaser, Kruglanski & Sulloway, 2003) وتزيد من الآراء القديمة، العرقية وعدم التسامح (Feldman & Stenner, 1997; Stephan & Stephan, 2000; Duckitt& Fisher, 2003). يمكن أن تزيد هذه الرؤى والمواقف من تأييد استمرار الصراع ومعارضة أي محاولة لتسويته من خلال الحوار مع الطرف الثاني. ويمكن أن يشترك الخوف الجمعي مع معضلة الأمن الجماعي[45] في حالة الصراع المستمر، سواء كعامل أو كنتيجة، بل ويستغل أيضًا من جانب مبادرين عرقيين مهتمون بالحفاظ على العنف في الصراع وتصعيده (Mueller, 2000) كما حدث في العراق بعد الاحتلال الأمريكي. (Barak, 2007).

(٤٥) تنسب معضلة الأمن لوضع فوضوي في المجال الدولي، حينما تقوم دولة معينة بعمليات لصالح أمنها، يمكن أن تهدد أمن الدولة الأخرى ـ الأمر الذي يؤدي إلى سباق تسلح، وصراع بل وحتى حرب. (Posen 1993) (Mitzen, 2006) أقترح توسيع هذا المفهوم ليشمل أيضًا العلاقات بين الطوائف التي تعيش الصراع.

الخوف كدافع لإمكان تسوية الخلافات

يقول جانيس ومان (Janis & Mann, 1977) وكراوفورد (Crawford, 2000) أن المستويات المتوسطة من الخوف يمكن أن تؤدي إلى الجمع المتبني لمعلومة ذات صلة وبذل التفكير في البحث عن طرق عمل مناسبة للتعامل مع التهديد. ومثلهم، ماركوس وزملاؤه (Marcus & MacKuen, 1993) يزعمون أن المشاعر بالذات تساعد في التفكير، والاشتراك والوعي السياسي، لأن الناس يعتمدون على مشاعرهم للحصول على معلومة استراتيجية هامة، كما أن المشاعر تحسن من قدرة الناس على القيام بتواصل مع البيئة ويستخدمون ذلك للإشارة إلى متى تتطلب تحيزاتهم الحالية إعادة دراسة. وبصورة أكثر دقة، يتيح الخوف للاعبين السياسيين فرصة لخلق قناعة لصالح مواقفهم من خلال «منظومة الإشراف» (surveillance system) وهذه المنظومة تشير للإنسان على الخطر في بيئته وتدفعه إلى وقف نشاطاته التقليدية، وإعادة التفكير وتقييم آرائه وسلوكه من خلال إعداد معلومة سياسية متعمقة وتزيد من إمكانية دراسة طرق رد جديدة[46] Marcus & MacKuen,1993 وتعزز جهود برادر هذا الزعم (Brader, 2005) وتشير إلى أن رسائل الخوف يمكن أن تؤدي إلى تغيير في الخيار السياسي.

المستويات العليا من الخوف تدفع صناع القرار للنظر إلى التهديد بصورة أكثر دقة ويميلون إلى تغيير سياستهم وفقًا لذلك (Jervis, 1976) وتحديدًا يمكن أن يؤدي الخوف المصحوب بنظرة السيطرة والقدرة العالية، إلى انفتاح معرفي. فهو لا يمكن فقط أن يساعد في وقف كارثة تقترب وتشجيع وقفها عن طريق الحوار، وإنما يضاف أيضًا إلى الثمن الباهظ والألم المستمر الذي يحدثه الصراع. وبحساب

(٤٦) تعد منظومة الإشراف جزءًا من منظومة المعلومات الشعورية المكونة أيضًا من منظومة التحليل التي تتم من خلال الاستعانة بها الأحكام السياسية النمطية (Marcus & MacKuen, 1993).

التكلفة والفائدة الذي تقوم به الأطراف، يمكن أن يضاف الخوف إلى جانب التكلفة ويؤدي بصناع القرار إلى إعادة تقييم وضعهم.

يمكن أن تكون التجربة الذاتية السلبية التي تصاحب الخوف في الغالب، عاملًا آخر يشجع الأطراف على الدخول في عملية دراسة تغيير اعتقاداتهم ونظرياتهم بشأن النظام الدولي، وبشأن لاعبين آخرين في الصراع، وبخصوص أهدافهم وغاياتهم في الصراع ووسائل تحقيقها (Tetlock, 1991; Levy, 1994; Bar-Siman-Tov 2001). إن الحاجة إلى تقليص هذا التعبير السلبي وزيادة الإحساس بالأمن، يمكن أن تساهم في رغبة ودافعية الأطراف للبحث عن اعتقادات جديدة، وتغيير اعتقاداتهم الحالية وتبني سياسة جديدة. ويمكن أن يستخدم الزعماء رسائل تتضمن مستويات معتدلة من الخوف، ليس فقط لتجنيد الرأي العام لمواصلة المواجهة، وإنما أيضًا لحشد التأييد لتغيير السياسات إلى اتجاه تسوية الصراع وبناء إجماع على ضرورة تنفيذ سياسة التسوية. يمكن أن تركز هذه الرسائل على الأخطار التي يواجهها المجتمع وعلى الثمن الذي يدفعه إذا لم يتم التوصل إلى حل متفق عليه للصراع. ويمكن للجانب الثالث أن يستخدم نظرية الخطر الكامن على باب الخصوم، إلى جانب عرض طريقة للتعامل السياسي معها لكي يدفع نحو نضج المفاوضات: الاعتراف بوضع الطريق المسدود المؤلم والمتبادل، والاعتراف بالكارثة المحدقة ونظرية أن هناك وسيلة للتوصل إلى حل سياسي متفق عليه (Zartman 2000). إضافة إلى إمكانية إحداث تغيير في الاعتقادات لصالح تسوية الصراع بالطرق السلمية،فإن الخوف يمكن أن يساهم أيضًا في عملية اعتدال de-escalation الصراع من خلال ترسيخ معارضة استمرار أعمال العنف ضد الطرف الثاني. يثير الخوف نظرة زائدة للمخاطر الحالية (Lerner & Keltner, 2001) ويخلق ميلًا إلى تجنب تحمل مخاطر أخرى.

ويبدو أن هذه هي أسباب توافق الخوف مع التأييد المنخفض للعمليات العسكرية ضد الطرف الثاني في حالات الصراع (Skitka, Bauman, & Aramovich Morgan,

2006; Huddy, Feldman & Cassese, 2007) وبخلاف الرغبة في تجنب المخاطر، فإن الخوف مرتبط بالتطلع إلى إيجاد سبب آمن (Frijda Kuipers, & ter Schure, 1989 Roseman, 1994). ووفقًا لذلك فإنه يمكن أن يدفع الأفراد في المجتمع الذي يعيش الصراع إلى تقييم استمرار الصراع كمخاطرة وإمكانية تسويته كفرصة لإيجاد بيئة آمنة.

بين الخوف كمانع والخوف كدافع لتسوية الصراعات

يبدو أن الخوف شعور مهيمن له آثار مركبة. فكثير من الأبحاث النفسية عن الخوف تشير إلى ردود الفعل السلوكية المحتملة إما بالتجنب أو بالعدوان (flight or fight) لكن على حد علمي لا يوجد تناول تفصيلي للظروف التي تظهر فيها أي من هذه الردود، التي تختلف بحكم طبيعتها بصورة جوهرية. ففي المجال السياسي، تعتقد بعض الأبحاث أن الخوف يؤدي إلى الجمود وإلى الانغلاق الجمعي، بينما يدعي البعض أنه يؤدي تحديدًا إلى انفتاح أكبر على معرفة سياسية جديدة. وكذلك وجد في أبحاث التأثيرات السياسية للخوف في الصراعات، أن تأثيره على الاستعداد للتنازل، على سبيل المثال، تأثير مركب في البحث الذي تم في أسبانيا عن المفاوضات مع منظمة الباسك المتمردة ETA, وجد تناسق بين الخوف والاستعداد لإجراء مفاوضات، لكن وجد أيضًا بين الخوف ومعارضة المفاوضات (Paez, 2006). وفي الحالة الإسرائيلية، بعد اندلاع انتفاضة الأقصى تعاظمت النظرية التي ترى أنه يجب على إسرائيل أن ترد بقوة على العنف الفلسطيني لخلق ردع وخوف في الجانب الفلسطيني (حرق الوعي). وبالتالي كان يمكن أن يؤدي الردع والخوف إلى وقف العنف ودفع الفلسطينيين إلى الاستعداد لتقديم تنازلات كثيرة جدًا، لكن هناك شك كبير في أن ذلك قد تحقق بر سيمان طوف، لافيه، ميخائيل وبر طال;2005, Hafez & Hatfield, 2006 وأيضًا ظهرت في الجانب اليهودي الإسرائيلي

نتائج متداخلة بالنسبة للعلاقة بين الخوف وتأييد المفاوضات والتنازلات (انظر المناقشة فيما بعد).

وبالطبع، في كثير من الأحيان يعتبر الخوف عائق نفسي لتسوية الخلافات بالطرق السلمية، نظرًا لأنه يمكن أن يقود إلى الجمود المعرفي، وتحيز النظريات وتبرير السياسات الموجودة. ومع ذلك فإنه يمكن أيضًا الإشارة إلى منظومات يعد من خلالها دافعا لتغيير المواقف والسياسات في الصراع، مثل: إيجاد إجراءات جاهزة ودراسة. هذا ولا تختلف الآراء على أن الخوف يعد ظاهرة شائعة سواء في المجال الشخصي أو في المجال الجمعي بين المجتمعات التي تعيش في صراع عنيف ومتواصل.

لكن يطرح هذا السؤال متى يوجد عائق لتسوية الخلافات ومتى يوجد دافع لحلها؟ أو بمعنى آخر: كيف يمكن استخدام الخوف لتحريك تسوية الصراع؟

اعتمادا على الأبحاث في هذا المجال، يمكن اقتراح تعريف أن الخوف يعد عائقًا أمام عملية السلام، إذا توافر واحد أو أكثر من الشروط التالية:

- يكون الصراع طويلًا ومستمرًا ويتضمن عداءً شديدًا، وعنف وعدم ثقة ويتركز على تهديدات الطرف الثاني والمخاطر المترتبة على تغيير السياسات في الصراع.
- حينما تعزز وتبرر مقترحات التعامل مع الأخطار والتهديدات استمرار السياسات الحالية، التي تساهم في الإبقاء على الصراع.
- الخوف عنصر موحد للمجتمع ومحفز لباقي أعضائه على مواصلة المواجهة؛
- يعد الصراع موضوعًا وجوديًا تبدو أي محاولة لتسويته خطرًا على وجود وهوية المجتمع والأفراد المكونين لهذا المجتمع.
- في ظل عدم وجود اتصال مباشر مع الطرف الثاني، فإن فهم نواياه ودوافعه يعتمد على صورته كعدو غير إنساني لا يمكن إجراء حوار معه.

- مستوى الخوف والتهديد يكون عاليًا جدًا لدرجة أن المجتمع والأفراد فيه يصمتون أمام أي مبادرة لتغيير اعتقاداتهم ومنظورهم للصراع.

ومن ناحية أخرى، يمكن اقتراح عدة ظروف تجعل الخوف دافعا لتسوية الخلاف بالطرق السلمية.

- يكون الثمن الذي تدفعه الأطراف بسبب الصراع باهظًا جدًا، ويضاف الخوف كعنصر يحسم الكفة في اعتبارات التكلفة والفائدة لصالح تغيير سياسات الصراع.
- يجسد الخوف للأطراف الطريق المسدود المؤلم والمتبادل والكارثة المتوقعة لهم، ويمكن أن يقنعهم بتبني أفق سياسي جديد.
- يستخدم مشكلي الرأي العام رسائل تبث الخوف في مستويات متوسطة وتركز على الثمن والأخطار التي يضعها استمرار الصراع أمام المجتمع.
- القائد الذي لا يلتزم باستمرار الصراع يستخدم الخوف بمستويات متوسطة في الفترة التي تتيح تبادل السلطة، مثل منظومة الانتخابات.
- يصاحب الخوف اعتبار قدرة السيطرة على الوضع عالية وكذلك اقتراحات التعامل معه، بما في ذلك تغيير الاعتقادات المسيطرة والسياسات القائمة.

الخوف واستخداماته: السياسية في المجتمع اليهودي في إسرائيل

يوجد الخوف الجمعي كسمة أساسية للمجتمع اليهودي ـ الإسرائيلي في وضع صراع مستمر مع جيرانه وهو متأثر من مشاهد الماضي الكارثية المتمثلة في المذابح، والاضطهادات والطرد، التي وصلت إلى ذروتها في أحداث النازي (برطال 2007). تخلق الأحداث العنيفة في الصراع اليهودي ـ العربي ومشاهد الماضي الكارثية التي انطبعت في الذاكرة الجمعية، مشاعر الخوف الوجودي التي

تتعاظم أحيانًا من خلال زعماء يشحذون التهديدات المختلفة في رسائلهم إلى المجتمع (إريان 1999، بر طال2007). ويرجع الخوف الجمعي في المجتمع اليهودي الإسرائيلي إلى التفسيرات المعطاة للصراع الآني عبر الذاكرة الجمعية لأحداث الماضي (Bar ,Tal, Nets -Zehngut & Drori2008, Halperin). يحظى الخوف الجمعي بتعبيرات عن أبعاد مختلفة عن الحياة الاجتماعية في إسرائيل: في الاعتقادات الاجتماعية، وفي استطلاعات الرأي العام، وفي الأدب، والكتب الدراسية، وفي وسائل الإعلام العامة. تتضمن أبرز الاعتقادات الاجتماعية في إسرائيل ـ التي يشيع فيها استخدام تنوع بالغ من القرارات والتقديرات والأحكام والسلوك الشخصي ـ الاعتقادات الخاصة بعدم الثقة، التي تتجلى في القلق الذي يعبر عنه جزء كبير من الجمهور، أعرب 60 % ـ 70% من اليهود في إسرائيل عن قلقهم بشأن أمنهم الشخصي وأمن الدولة، منذ السبعينيات وحتى 1994 (1999;إريان Stone, 1982).

الاعتقادات المتعلقة بخطورة التهديد الذي يتربص بإسرائيل، مثل خطر الحرب القادمة مع الدول العربية التي أقلقت أكثر من 80% من اليهود الإسرائيليين في عام 1982 و1973 1977 (Stone) والخوف الذي تجلى في الثمانينيات وحتى 1998 في الرأي الذي اعتقده 75% ـ 50% من اليهود في إسرائيل، بأن هدف العرب هو احتلال دولة إسرائيل، وأن نصفهم اعتقدوا أن هدف العرب هو أيضًا إبادة اليهود الذين يعيشون فيها إريان (1999) وينعكس الخوف الجمعي أيضًا في جعل الأمن قيمة ورمزً ساميًا ثقافيًا في إسرائيل، يقدم المبرر الأساسي للقرارات، والسياسات والنشاطات، وفي الاعتقادات الاجتماعية التي تقضي بأن العالم المحيط بإسرائيل يعتزم الإضرار بها (إريان ;1999 برطال 2007) كذلك يعكس أيضًا النثر والشعر وأدب الأطفال والكتب الدراسية، الخوف وعدم الثقة في وجود اليهود، وكذلك أيضًا وسائل الإعلام التي أكدت، وبخاصة حتى السبعينيات، مضامين الحصار، والاضطهادات والأخطار التي تتربص بإسرائيل من جانب العرب (برطال 2007).

توجه الخوف في المجتمع اليهودي في إسرائيل يغذي الخطاب السياسي ويستخدم في حشد الأصوات، كما حدث في المعارك الانتخابية عام 1969 ـ 1999 ـ 2001 ـ ومن المهم أن استخدام الخوف لاحتياجات الإقناع السياسي في إسرائيل، تم سواء من خلال مرشحين أرادوا منع مواصلة العملية السياسية مع الفلسطينيين أو من خلال أولئك الذين أرادوا دفعها (انظر المناقشة فيما بعد).

انتفاضة الأقصى والخوف في المجتمع اليهودي في إسرائيل

في بداية القرن الحادي والعشرين ـ أعطى فشل قمة كامب دافيد، باشتراك باراك، وعرفات وكلينتون في يوليو 2000، إشارة لبدء جولة العنف الأخيرة في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني (بدءًا من نهاية سبتمبر من نفس العام) التي أدت إلى نشوء الربط الاجتماعي بالخوف البالغ (برطال وشربيط 2005). عبر عن هذا الربط في استطلاعات الرأي العام التي تمت في نفس الفترة وعكست قوة التهديد الذي شعر به المجتمع اليهودي في إسرائيل. تجلى الخوف على المستوى الشخصي في الخشية من ركوب المواصلات العامة، والخروج من المنزل والتواجد في الأماكن العامة (Sharvit, 2002 & Klar, Zakay). وتشير الاستطلاعات التي تمت في نفس الفترة إلى أن 85 % من اليهود في إسرائيل أعربوا في عام 2001 عن قلقهم أو قلق بالغ من احتمال أن يقعوا هم أو أقاربهم ضحية عملية إرهابية. في عام 2002 وصل الخوف إلى القمة، حينما أعرب 92% من العينة عن الخوف على أمنهم الشخصي وأمن أفراد أسرهم (Arian, 2001, 2002)[٤٧]. على المستوى الجمعي عبر عن عدة مخاوف في الاستطلاعات: الخوف «من أن أغلب الفلسطينيين لم يوافقوا على وجود دولة إسرائيل وسيبيدونها لو استطاعوا»، تجاوب مع هذا الخوف 72 % في استطلاع مقياس السلام (peace index مارس 2001)؛ الخوف من حرب قريبة بين إسرائيل

(٤٧) انظر أيضًا استطلاعات مقياس السلام (peace index) والاستطلاعات التي نفذها مشروع المناعة القومية في جامعة حيفا في تلك السنوات.

وجيرانها العرب، حيث إنه في عام 2002 ـ على سبيل المثال قال 77 % من عينة الإسرائيليين اليهود أن هناك احتمالًا متوسطًا أو عاليًا لتنفيذها (Arian, 2002)؛ وهناك مخاوف أخرى، مثل الإحساس العالي بالتهديد على الأمن القومي الإسرائيلي، والخوف من حق العودة الفلسطيني والخوف من فقدان الأغلبية اليهودية في إسرائيل (انظر استطلاعات قياس السلام أغسطس 2003 ونوفمبر 2003 وديسمبر 2003). وبالطبع أدت الأحداث في هذه الفترة ـ فشل محادثات السلام واندلاع انتفاضة الأقصى، وكذلك أيضًا عرض الفلسطينيين وعرفات على أنهم مسئولون وحيدون عن ذلك ـ إلى نظرية التهديد الخطير والشعور المتزايد بالخوف (برطال وشربيط 2005؛ برطال 2007)؛ وظل الخوف سمة للمجتمع اليهودي في إسرائيل، كما ظهر ذلك في الاستطلاعات التي جرت في السنوات 2004-2007 والتي أعرب فيها 65 ـ 85% من الإسرائيليين عن خشيتهم من الحرب أو من إرهاب ضد إسرائيل و77% ـ 87% اعتبروه خطرًا استراتيجيًا، و75% ـ 70% أعربوا عن الخوف الشخصي من «الإرهاب».

الخوف كمانع لتسوية الخلافات في المجتمع اليهودي في إسرائيل

يمكن أن نجد في المجتمع اليهودي في إسرائيل كثيرًا من الظروف التي عددناها سابقًا، يعد الخوف فيها مانعًا لتسوية الخلاف. الصراع الإسرائيلي الفلسطيني هو صراع مستمر ويتضمن كراهية شديدة بين الأطراف واندلاع أعمال عنف راح ضحيتها كثير من الضحايا. وكذلك تركز انعدام الثقة والخوف في نوايا العرب والفلسطينيين العدائية، وبخاصة تجاه اليهود في إسرائيل، كما تجلى ذلك في استطلاعات الرأي.

أشارت البحوث التي أجريت بين اليهود في إسرائيل إلى أن مستويات الخوف الأعلى تؤدي إلى الجمود المعرفي وعدم الاستعداد لتحمل المخاطر، والذي يتجلى في التأييد المنخفض للمفاوضات والتنازلات المطلوبة لتسوية الصراع الإسرائيلي الفلسطيني

بالطرق السلمية. في استطلاعات بين عينات محلية من اليهود الإسرائيليين في أعوام 1996 ـ 1999 وجد جوردون وإيريان (Gordon & Arian, 2001) معامل ارتباط سلبيًا عاليًا (0.55) بين المواقف المعبرة عن الخوف والمواقف المعبرة عن الاستعداد لدفع الثمن المطلوب لتسوية الصراع مع الفلسطينيين بالطرق السلمية. ويتضح من تحليل معطيات البحوث السابقة التي قام بها إيريان (1999) بين يهود إسرائيليين في الأعوام 1987 و1993 أنه كلما كان اعتبار التهديد الذي شعروا فيه أنهم متداخلون بدرجة عالية جدًا، كلما حدث انخفاض في الاستعداد للدخول معهم في مفاوضات. إضافة إلى ذلك، وجد البحث الذي أجري عام 1986 تناسقًا واضحًا بين مستوى التهديد والاستعداد التنازل عن الأراضي. إضافة إلى ذلك وجد في هذا البحث علاقة وطيدة بين مستويات عليا جدًا من الخوف وبين المواقف «المتشددة» (إيريان 1999).

اكتشف برطال وزملاؤه، الذين درسوا مقدمات ونتائج توجهات الخوف الجمعي في إسرائيل، أنه توجد علاقة إيجابية بين الخوف الجمعي ووجهات نظر «متطرفة» أو على العكس علاقة سلبية بين الخوف الجمعي وتأييد عملية السلام. بالإضافة إلى ذلك، ينعكس في البحث تأثير الخوف على إعداد المعلومة المتعلقة بالصراع الإسرائيلي ـ العربي والإسرائيلي الفلسطيني وعلى اتجاهات اتخاذ القرارات بصورة تخلق مانعا أمام تنفيذه: أشار ذوو وجهات النظر «المتطرفة» أكثر من ذوي وجهات النظر «الحمائمية» إلى تأثير أحداث الصراع المرتبطة بالخوف على حياتهم الشخصية وعلى الأهمية التي يجب أن تعلقها الحكومة الإسرائيلية عليها حينما تتخذ القرارات.

هناك بحث حديث أجرى بين عينة ممثلة لليهود في إسرائيل Maoz & McCauley 2009 يشير إلى علاقة سلبية بين الخوف الجمعي ورؤيته للصراع كمبلغ صفر وبين تأييد التسويات. وبصورة مشابهة أشار بحث سابق Maoz & McCauley, 2005 إلى علاقة بين مواقف سلبية تجاه التسويات مع الفلسطينيين بين عينة ممثلة لليهود في إسرائيل، وبين رؤية تهديد الفلسطينيين الذي يعتمد على اعتبار الصراع كمبلغ صفر.

يمكن أن تفسر العلاقة الموجودة في استطلاعات الرأي العام بين الخوف الجمعي ومعارضة المفاوضات وتسويات إنهاء الصراع بالطرق السلمية،استخدام مرشحين معارضين للعملية السلمية مع الفلسطينيين، لرسائل تثير الخوف الذي يشيعونه عشية الانتخابات. يعرض تورجوفنيك (Torgovnik, 2000) و(وولفيسفيلد فيمان 1999) استخدام الليكود ومرشح رئاسة الوزراء عنصر الخوف، حيث قادوا معارضة اتفاقات أوسلو. في هذه المعركة الانتخابية استخدم بنيامين نتنياهو بصورة مغالى فيها موضوعات تثير الخوف، لما تحمله من معانٍ رمزية ومعيارية. فقد اتهم المرشح الخصم، شمعون بيريز، بالرغبة في تقسيم القدس، واحتلت هذه المشكلة حوالي 16% من برامج الليكود الدعائية (وولفيسفيلد فيمان 1999). على عكس مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة، ساد في تلك الفترة إجماع سياسي وشبه معياري كامل بالنسبة لأبدية القدس كمدينة موحدة عاصمة لإسرائيل. طرح هذا الموضوع، الذي كان إشكاليًا في طبيعته، من أجل خلق خلاف مصطنع انطلاقًا من الخوف على مستقبل القدس. وكذلك، عرض نتنياهو والليكود عملية أوسلو على أنها عملية تؤدي إلى سلام بدون أمن وأكدوا على التهديدات والأخطار الكامنة فيه على المدى القريب (وولفيسفيلد فيمان1999; Torgovnik, 2000). هناك أيضًا فرق جوهري في درجة تناول بيريز ونتنياهو للعمليات «الإرهابية» وفقدان الأمن الشخصي: ذكر حزب العمل، الذي أيد اتفاقات أوسلو، هذه المشكلة فقط في 7% - من رسائل انتخاباته، بينما ذكرها الليكود، الذي عارض اتفاقات أوسلو، تقريبًا في 25% من رسائله (وولفيسفيلد فيمان1999 Torgovnik 2000).

وهناك أيضًا موضوع استخدمه نتنياهو ومؤيدوه في انتخابات عام 1996 وهو دور الفلسطينيين مواطني إسرائيل في عملية اتخاذ القرارات السياسية في الدولة. من وجهة نظرهم عرضوا تهديد أن هذه الجماعة هي التي ستحسم نتائج الانتخابات، كما حسمت الكفة في الكنيست لصالح اتفاقات أوسلو. وهدف استخدام هذه

الرسالة إلى زيادة الخوف بين المواطنين اليهود من تغيير طبيعة إسرائيل وهويتها اليهودية (Torgovnik 2000).

بين الخوف كمانع والخوف كدافع لإمكانية تسوية الخلاف

في الخطاب السياسي في إسرائيل كما يظهر من استطلاعات الرأي ومن الأبحاث التي عرضتها أعلاه عن استخدام الخوف في المعارك الانتخابية في إسرائيل، يبرز دور الخوف كمانع أمام تسوية الخلاف الإسرائيلي الفلسطيني بالطرق السلمية. إضافة إلى ذلك، وأيضًا انطلاقًا من عاصفة الصراع، قد تنفذ عدة شروط يمكن أن تؤدي بالخوف إلى تحريك تسوية الخلاف بالطرق السلمية.

وعلى عكس المعركة الانتخابية عام 1996 التي برز فيها الفرق في الاستخدام الذي قام به المرشح الذي أيد عملية السلام مع الفلسطينيين في مخاوف الجمهور اليهودي في إسرائيل، في مقابل الاستخدام الذي قام به المرشح الذي عارض العملية - يشير (مرمور وفيمان 2001) إلى التشابه في استخدام مشاعر الخوف الذي استخدمه المرشحون من كلا الجانبين في الخريطة السياسية للدعاية الانتخابية عام 1999 وعام 2001 - ودرس الباحثون عمق الاستخدام الذي تم في التوجيه الشعوري في المعركة الانتخابية عام 1999. أحد القياسات التي تمت كان استخدام تعبيرات «الإرهاب» في الرسائل الدعائية - استخدام أحد أهدافه الأساسية لإثارة الخوف من أجل الإقناع السياسي. ظهر في البحث أن الحزبين الكبيرين - العمل والليكود - اللذين أراد كل منهما أن يتبع سياسة مغايره بشأن المفاوضات مع الفلسطينيين - كلاهما استخدم بكثرة هذه الوسيلة 39%: من رسائلهم الدعائية استخدمت فيها تعبيرات «الإرهاب» (مرمور وفيمان 2001).

في المعركة الانتخابية عام 2001 تم استخدام الدعاية المثيرة للخوف من خلال مرشحين لرئاسة الوزارة - أريئيل شارون، الذي عارض تقديم التنازلات التي اقترحت

على الفلسطينيين في مؤتمر كامب دافيد، وإيهود بارك، الذي قاد المفاوضات واقترح تقديم التنازلات المشار إليها. عرضت رسائل باراك «تهديد ما بعد» ارتقاء شارون للسلطة، على أنه تدهور في العلاقات مع الفلسطينيين يؤدي إلى حرب شاملة مع الدول العربية. في رسائل شارون عرض الأشخاص الذين أعربوا عن الخوف من أضرار «الإرهاب» والنيران على منازلهم، واتهموا باراك بقبول حق العودة الذي سيحل بكارثة على إسرائيل. وفي رسائل الطرفين المرشحين عرضت عمليات وأصابات كثيرة، وأسلحة وحرب، وتم استخدام الألوان كالبحر وكأنها تبعث على الكآبة وبموسيقى درامية هدفت إلى زيادة الإحساس بالخوف (مرمور وفيمان 2001).

في البحث الذي أجرته (روزلر 2005)، درست استخدام الخوف كمانع أو كدافع لإمكانية تسوية الخلافات،في إطار الخطاب السياسي في إسرائيل، وذلك بالنسبة لتسوية الخلاف مع الفلسطينيين في فترة المواجهات العنيفة الإسرائيلية الفلسطينية في السنوات 2003-2004 حيث اتسمت هذه الفترة بالعنف الزائد الذي أثار خوفًا بالغًا من ناحية وجهود سياسية لتسوية الخلاف أو إدارته بطريقة تعاونية لمستوى العنف من ناحية أخرى. يعتمد البحث على تحليل نوعي للخطاب السياسي من خلال دراسة المواد التي بحثت مستقبل الصراع، والتي نشرت ثلاثة برامج سياسية توسطت النشاطات السياسية في تلك الفترة. وتضمن البحث مقابلات مع شخصيات كبيرة ترأست كل منها الجماعات السياسية.

في البداية أتناول الخلفية باختصار، وبعد ذلك أتوسع في النتائج التي ظهرت في هذا البحث بالنسبة لاستخدام الخوف كمانع لتسوية الخلافات.

على الرغم من واقع الصراع العنيف والصعب مع الفلسطينيين، وعلى الرغم من الخوف الزائد بين اليهود في إسرائيل في السنوات 2003 ـ 2004، فقد بدأت تظهر في عام 2003 مبادرات سياسية من جانب اليسار الصهيوني وأدت إلى استئناف النقاش حول مستقبل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. ومن هذا المنظور الزمني الجوهري،

برزت إمكانية استخدام وسائل إقناع مختلفة، وعلى رأسها رسائل الخوف، من أجل تبرير المخرج السياسي من هذا الوضع، ومن ناحية أخرى جعل استخدام الخوف لمنع هذه الاقتراحات.

ومن بين الحركات الكثيرة التي عددها اليسار الصهيوني في إسرائيل، برز في النقاش الجماهيري حركتان: «القائد الوطني» و«مبادرة جنيف»، كلتاهما عرضتا مبادئ لتسوية شاملة دائمة مع الفلسطينيين، تعتمد على المفاوضات مع الطرف الآخر الفلسطيني. وقف آنذاك أريئيل شارون، رئيس وزراء إسرائيل في تلك السنوات، على رأس معسكر اليمين المعتدل والوسط السياسي ورد بطرح برنامج الانفصال الذي لم يهدف إلى تسوية الصراع وإنما إلى إدراته فقط (بر سيمان طوف 2009). اعتمد برنامجه على مبادرتين: إقامة عائق فاصل بين إسرائيل والضفة الغربية وانسحاب أحادي من قطاع غزة وشمال الضفة (شارون 19 ديسمبر 2003؛ بر سيمان طوف وميخائيل 2005) في البداية بدأ الصراع السياسي من اتجاه اليمين المتطرف ضد تغيير الوضع في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وضد خطة الانفصال (باحور نير وكوهين 14 أكتوبر 2003، هاتسوفيه 15 مارس 2004). ومن الحركات المختلفة في هذا الجانب من الخريطة السياسية، كان مجلس الضفة الغربية أحد أبرز النشطاء في تلك الفترة وطرح أجندة واضحة. كانت أهدافها الرئيسية دفع وترسيخ الكيان الاستيطاني في الضفة الغربية وقطاع غزة والعمل على تطبيق السيادة الإسرائيلية على هذه المناطق وإجهاض الاتفاقات السياسية التي تضر بوحدة البلاد (روط 2005).

إلى هنا تنتهي الخلفية ومن هنا تبدأ نتائج البحث: على غرار نتائج أبحاث مرمور وفيمان 2001 وجد في هذا البحث أن كل البرامج السياسية - سواء أرادت دفع تسوية الصراع، وإدارته أو استمرار وجوده - استخدمت رسائل الخوف في البرامج الثلاثة انطلاقًا من إدراك لقوة هذه الوسيلة على الإقناع، وقالت العينة أن اختبار الواقع الإسرائيلي هو الذي قادهم في اختيار هذه الرسائل. إضافة إلى ذلك وجدت

فروق واضحة في شيوع استعمال الخوف في مضمون الرسائل التي نشرها كل برنامج في إطار الخطاب السياسي. تقوي هذه الفروق من الشروط التي عرضت قبل ذلك، في المناقشة النظرية التي تناولت الخوف كمانع أمام تسوية الخلافات أو كمحرك لتسويتها.

قام مجلس الضفة الغربية وغزة، الذي تبنى دفع عملية الاستيطان في المناطق، والحفاظ على الوضع السياسي ومنع الاتفاقات التي تضر بسلامة البلاد ووحدتها ـ باستخدام الخوف لكي يوقف مقترحات تسوية الصراع أو إدارته. لذلك فقد استخدم الخوف بمستويات عليا جدًا وبالقدر البالغ جدًا: ظهرت رسائل الخوف في 78% ـ من وثائقه كادعاء وحيد أو أحد الادعاءات الرئيسية. وكذلك أيضًا احتوت رسائل المجلس على تهديدات أكدت على الأخطار الوجودية النابعة من أعمال الطرف الثاني والمخاطر المتعلقة بتغيير سياسة إسرائيل. وكان التهديد الأمني تهديدًا شائعًا جدًا في وثائق حركة اليمين وظهر في 90% ـ منها. والتهديدات الأكثر شيوعًا في هذا المستوى هي تهديد «الإرهاب»، والتهديد الوجودي لإسرائيل وتهديد قدرة الجيش الإسرائيلي وقدرة إسرائيل الردعية وقدرتها على الصمود. هناك أيضًا رسائل بارزة للخوف قام بها مجلس الضفة الغربية وغزة، بررت الأخطار المرتبطة بالتنازلات للفلسطينيين بأسباب أيديولوجية وسياسية، وأكدت على التهديد الذي يحوم حول وحدة الجمهور اليهودي في إسرائيل نتيجة لتغيير سياسات الصراع. ووفقًا لذلك ظهر تهديد فقدان ثروات على الأرض في 59% من الوثائق التي فحصت، وكانت أكثر التهديدات شيوعًا هي التهديد بأن اليهود سيخلون من منازلهم وتهديد وحدة البلاد. ظهر التهديد من نتائج غير مرغوب فيها لإسرائيل في المفاوضات، في 29% من وثائق حركة اليمين وتطرق أساسًا إلى التهديد الناجم عن تنازلات بدون مقابل أو تحت تهديد السلاح، والتهديد النابع من تكرار أخطاء الماضي. في 27% من وثائق مجلس

الضفة الغربية وغزة وفي لقاء مع ممثله، تم التركيز على التهديدات، لكن ما إن اقترحت الحلول - حتى تركزت على الإبقاء على الوضع الحالي في المناطق وتبريره.

كانت غاية عملية الانفصال التي عرضها شارون، ربط الخوف بتطوير سياسة إدارة الصراع التي حاول تطبيقها. لذلك كان عليه أن يستخدم الخوف سواء كمانع أمام مشروعات التسوية الشاملة مع الفلسطينيين أو كدافع لتنازلات أحادية الجانب. ووفقًا لذلك استخدم المبادرون بمشروع الانفصال الخوف بدرجة أقل، سواء من حيث مستويات الخوف أو من حيث شيوع رسائل الخوف في وثائق الانفصال. وظهر الخوف كزعم وحيد أو أساسي في 60% من وثائقه، وفي أغلب الحالات ظهر كادعاء رئيسي، لكنه ليس الوحيد 45 %. واستخدام الخوف كإمكانية لإدارة الصراع، لكن ليس تسويته، وتجلى ذلك في التركيز على المزاعم التي ادعت أنه لا يجب ترك الوضع السياسي كما هو، ولا بد من تقليل الاحتكاك مع الفلسطينيين من خلال خطوات أحادية الجانب تتمثل في الخروج من مناطق في الضفة الغربية ومن مجمل قطاع غزة ومن خلال وضع عائق طبيعي بين إسرائيل والفلسطينيين. إلى جانبها عرضت أيضًا المزاعم التي ادعت أنه يحظر البدء في مفاوضات سياسية مع الفلسطينيين على إنهاء الصراع طالما استمرت أعمال العنف من جانبهم، لأن هذا الأمر سيعتبر شرعية للإرهاب. وأكدت التهديدات التي قام بها مبادرو الانفصال المخاطر الأمنية والسياسية التي تضعها أعمال «الإرهاب» الفلسطينية أمام إسرائيل. لقد ظهر تهديد «الإرهاب» في كل وثائق خطة الانفصال وتم التأكيد عليه من خلال ممثلها في اللقاء، وظهر التهديد من النتائج غير المرغوبة لإسرائيل في المفاوضات في أكثر من نصفها تقريبًا.

ولأول مرة تقدم نتائج البحث عن استخدام البرامج اليسارية (مبادرة جنيف والإحصاء القومي) والمقابلة مع ممثل مبادرة جنيف، رؤية بحثية عن الصورة التي يمكن أن تستخدم بها رسائل الخوف في دفع تسوية الخلاف بالطرق السلمية.

لقد وجدت رسائل الخوف فعلًا في وثائق البرامج اليسارية، لكن بشيوع مستويات منخفضة قياسًا بالمجموعتين الأخريين. في ثلث الوثائق تقريبًا (32%) كان الخوف بين المزاعم الرئيسية - لكنه ليس الوحيد - وذكرت رسائل خوف كأحد المزاعم تقريبًا في ثلثي الوثائق (68%). وحينما ندرس مضامين رسائل الخوف التي استخدمت في وثائق برامج اليسار، ومضمون اللقاء الذي تم مع ممثل مبادرة جنيف، يمكن أن نرى كيف أنها تؤكد المخاطر والتهديدات الكامنة في استمرار الصراع إلى جانب التركيز على إمكانية وقدرة التعامل معها من خلال تسوية الخلاف بالطرق السلمية. هكذا على سبيل المثال ينتشر التهديد الأمني أيضًا في وثائق البرامج اليسارية وظهر في 84% منها، لكن تم في إطاره التركيز على التهديد بالعنف من طرفي الصراع، وأضيف اقتراح بالتعامل معه من خلال تغيير السياسات لصالح عملية سياسية، على سبيل المثال: «بعد ثلاث سنوات من إسالة الدماء المتبادلة، كان هذا هو أول إثبات جدي على وجود عناصر جادة بينهم، يمكن التوصل معهم إلى تسوية» لقاء مع يوسي بيلين 15 اكتوبر 2003 وظهرت بعده، من حيث الشيوع، مستويات التهديد الذي يتعرض له أغلب اليهود إذا لم يتم تبني حل الدولتين، والتهديد الديموغرافي الذي عبر عنه في النموذج التالي: «لقد أساء الجانبان فهم أن هناك ضرورة للتوصل إلى حل مقبول لدى الأطراف في نفس المشاكل، من أجل إنهاء المواجهات العنيفة فورا؛ وتعيين خط حدود ثابت، ومستقر ومحمي بين إسرائيل وفلسطين، وإبعاد التهديد المتصاعد للدولة ثنائية القومية» (مبادرة جنيف، بدون تاريخ).

هناك أيضًا تهديد آخر شائع، ظهر في 32%من وثائق البرنامج، وهو تهديد أن استمرار الاحتلال سيضر بأسس الديموقراطية والأخلاق في إسرائيل: إما أن نعيش تقريبًا في دولة عربية، أو أن نفرض بطرق القمع والاستبداد سلطة الأقلية اليهودية على أغلبية غير يهودية، وبهذا نصبح دولة معزولة وموبوءة، أو أن نتخلى بالسلام عن سيادتنا على المناطق الفلسطينية (عوز 17 أكتوبر 2003).

يشير بحث مرمور وفيمان (2001) وبصورة أكثر تفصيلًا أبحاث روزلر (2005) إلى أن الجماعات والمرشحين الذين يرغبون في دفع تسوية الخلاف الإسرائيلي الفلسطيني يستخدمون الخوف. ويظهر من البحث أن استخدام هذا العنصر كمانع لتسوية الخلاف، يتسم بمستويات عالية من رسائل الخوف، وعرض تهديدات ومخاطر من الجانب الآخر ومن تنازلات في إطار المفاوضات معه. في مقابل ذلك يتسم استخدام الخوف كدافع لإمكان تسوية الخلاف، بمستويات أكثر انخفاضًا من رسائل الخوف والتركيز على التهديدات المتعلقة باستمرار الصراع، إضافة إلى عرض أفق سياسي تفصيلي للتعامل معها من خلال تغيير السياسات الحالية وتحقيق سلام شامل مع الطرف الثاني.

الخلاصة

عرض هذا الفصل مناقشة نظرية لدور الخوف سواء كمانع أو دافع لتسوية الخلافات ومناقشة إمبريقية للحالة الإسرائيلية. ودرس الفصل الظروف التي يمكن أن يوجد فيها للخوف مانع للمفاوضات ومن ناحية أخرى - دافع لتطويرها. على عكس الرأي السائد، القائل بأن الخوف مانع فقط في ظروف الصراع المستمر، أقترح هنا أنه حينما يكون مصحوبًا بنظرية القدرة على التعامل مع الوضع من خلال مقترحات لتنفيذ سياسة جديدة لتسوية الصراع، حينما يركز على المخاطر وثمن استمرار الصراع، وحينما يستخدم في مستويات متوسطة - يمكن أن يؤدي الخوف إلى تأييد تسوية الصراع والتنازلات المترتبة على ذلك. ودرست التكهنات النظرية من خلال البحوث التي تمت بين المواطنين اليهود في إسرائيل، الذين يعيشون في صراع متواصل ويتسم بمستويات عليا من الخوف الشخصي والجمعي.

ويظهر من المناقشة النظرية والعملية الطبيعة المركبة للشعور بالخوف - فهو شعور أساسي ذو أهمية بالغة لبقاء الإنسان والمجتمع الذي يعيش فيه. واتضح أيضًا

أن هذا الشعور مجدٍ في خلق تغيير في المواقف (De Hoog et al., 2007) ومع ذلك فإن هناك عدم وضوح بشأن الظروف التي تحدد النتائج السلوكية للخوف في أوضاع مختلفة. وبصورة مشابهة، وأيضًا في شأن الصراعات العرقية والدولية عامة والصراع الإسرائيلي الفلسطيني خاصة، وجد الخوف كمتغير له تأثير مركب على تأييد أو معارضة تسوية الصراع (Paez2006; Rosler. Halperin & Gross, 2009).

الصراع الذي يعيشه المجتمع اليهودي في إسرائيل، يغطي كثيرًا من الظروف التي ذكرت كقائدة لمشاعر الخوف: فقد شبه الصراع الإسرائيلي الفلسطيني بأنه صراع عنيد، يتضمن أعمال عنف متكررة يروح ضحيتها كثير من الضحايا الأمر الذي يثير الكراهية البالغة. وهو يعتبر كلعبة المبلغ صفر وكصراع وجودي شامل، رئيسي في حياة الأفراد والمجتمع وغير قابل للحل (بر طال 2007). واستمرارًا لذلك وجدت بين اليهود في إسرائيل اعتقادات اجتماعية تكون أخلاقيات الصراع، الذي هدف إلى مساعدة في التعامل مع التحديات التي يضعها الصراع. تتضمن هذه الأخلاقيات، من بين ما تتضمنه، النظرة السلبية جدًا للطرف الثاني والاعتقادات التي تبرر أهداف المجتمع وتتناول أمنه والأخطار المتربصة به (بر طال 2007)، ونتيجة لذلك فإن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني يضع تحديًا صعبًا أمام محاولة تسويته، سواء بسبب تاريخ العلاقات بين الأطراف أو بسبب نظرياتهم واعتقاداتهم. ومع ذلك، فإن هيمنة الخوف في المجتمع اليهودي في إسرائيل، تجعله أيضًا دافعًا ومحركًا ممكنًا لتسوية الخلاف، إذا توافرت الظروف المناسبة. وحينما يصل الصراع إلى طريق مسدود، وبعد اندلاع أعمال العنف التي تبقى بلا حسم، وزيادة سوء الوضع الداخلي أو الدولي لأحد الأطراف، وطرح مبادرة استئناف المفاوضات أو عرض مخطط لاتفاق سلام بينهما - يمكن أن يشق الطريق إلى الاستخدام الكفء للخوف في تسوية الصراع.

إضافة إلى الأبحاث التي تشير إلى علاقة بين معارضة العملية والتنازلات المطلوبة لتسوية الخلاف الإسرائيلي الفلسطيني، عرض في هذا الفصل بحث درس كيف يستخدم الخوف سواء كمانع أو دافع ممكن لتسوية الصراع. أظهر هذا البحث، الذي تم في فترة استمرار المواجهة العنيفة إضافة إلى طرح أفكار جديدة حول مستقبل الصراع،أن اللاعبين السياسيين ذوي الأهداف المعارضة حول مستقبل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، استخدموا جميعًا الخوف، لكن بدرجة شيوع متغيرة وبتركيز على تهديدات مختلفة، وفقًا لمبادئهم وأهدافهم. أشار ممثلو البرامج الذين أدلوا بأحاديث في البحث إلى تعقد العلاقة بين الخوف وتأييد التنازلات لصالح تسوية الخلاف، واقترحوا مشاعر أخرى تضاف إلى المقارنة.

شيوع استخدام رسائل الخوف من أجل الإقناع السياسي الذي يتضح من البحث، هو أمر طبيعي ومطلوب للمجتمع الذي يشهد فيه الأفراد كيف استخدمت التهديدات المحدقة بهم في أثناء اندلاع العنف في الصراع، ويدركون بصورة دائمة الواقع من حولهم على أنه واقع خطير. اثنان من العينة في البحث ـ ممثل خطة الانفصال وممثل مبادرة جنيف ـ أعربًا أيضًا في الحديث معهما عن الإحساس باليأس بين الجمهور اليهودي الإسرائيلي في تلك الفترة، الذي لم يتح اللجوء إليه عبر الرسائل التي تعرض رؤية لمستقبل أفضل. وفي مقابلهما، وتحديدًا ممثل مجلس الضفة الغربية وغزة قال في حديث معه أن الجماهير في إسرائيل لم تفقد الأمل في السلام، وعلى الرغم من كل شيء فإنه ما زال مستعدًا لأن يدفع فيه ثمنًا باهظًا. وعلى حد قوله، الأمل بالذات والاستعداد للتسوية هي أفكار كامنة في الإنسان بصورة غير عقلانية تقريبًا. وعلى الرغم من أنه في ضوء الوضع في المنطقة، كان من الممكن أن تعارض الجماهير أي خطة تتضمن تنازلات، وما زال مجلس الضفة الغربية وغزة يجد صعوبة في إقناع الجمهور اليهودي الإسرائيلي بعدم فائدة التنازل. وتبرز أيضًا

في أقوال المتحدثين الآخرين هذه الضرورة غير المنضبطة، في الأمل الذي تطرق إليه ممثل حركة اليمين.

يبدو أنه على الرغم من جدوى رسائل الخوف، إلا أن هناك حالات فيها لا يوجد بها ما يكفي لخلق إقناع سياسي والتغلب على الحاجة إلى الأمل، الذي يعد ضرورة إنسانية طبيعية. تتطلب الرسائل التي تهدف إلى بعث الأمل، بحكم ماهيتها ظروفا مثل: تمثيل نفسي لأوضاع مستقبلية، وفعالية، ومرونة معرفية واستعداد لتحمل المخاطر Tal Bar& Jarymowicz 2006 ـ وهي ظروف يعد وجودها غير ممكن في المجتمع الذي يعيش في صراع صعب ومتواصل. لكن حتى في المجتمع اليهودي في إسرائيل، وبعد أربع سنوات من العنف الصعب والجمود السياسي، برزت اتجاهات مفاجئة لتأييد متزايد للتنازلات من أجل تحقيق السلام، وطرح خطط سياسية تتضمن تنازلات عن أهداف سياسية مختلفة (Arian 2003) ويرد تحقيق السلام، الذي يعد أحد الاعتقادات المكونة للأسطورة اليهودية الإسرائيلية في الصراع (برطال 2007)، على الحتمية الطبيعية لوجود الأمل والتفاؤل. ينعكس التطلع إلى الأمل أيضًا في قيمة السلام، الذي يعد واحدا من أهم قيمتين للجمهور الإسرائيلي. حيث يعبر عن السلام في التصريحات السياسية منذ ميثاق الاستقلال وحتى الآن، وفي الأغاني التي تعبر عن تطلع الجمهور الإسرائيلي إلى تحقيقه (إيريان 1999; Shamir& Shamir, 2000)

لذلك يمكن اقتراح أنه من خلال الدمج بين الرسائل المثيرة للخوف من استمرار الصراع، إضافة إلى الرسائل التي تبعث الأمل الواقعي في تحقيق السلام، ومن خلال عرض خطط تفصيلية لتحقيقه وفهم أبعاده المتنوعة والمركبة، يمكن إيجاد إقناع لصالح تسوية الخلافات بالطرق السلمية ولصالح التنازلات المطلوبة لذلك، سواء في الحالة الإسرائيلية الفلسطينية أو في حالات أخرى. ويمكن أن تشجع الرسائل من هذا النوع الجمهور على جمع معلومات جديدة وإجراء تغييرات في النظريات الحالية للخصم، والصراع والطرق الممكنة لإنهائه بالطرق السلمية.

ويقترح باحثون في المجال السياسي اتجاهًا فكريًا شبيهًا: يزعم بليت Blight, 1990 أن الفكر المسبق والإحساس بالمسئولية في المجال السياسي يؤديان، إضافة إلى الخوف، إلى رد فعل تكيفي. بينما يزعم نادو وزملاؤه Nadeau, Niemi & Amato, 1995 أن الدمج بين نظرية التهديد والإحساس بالأمل، هو وحده الذي يمكن أن يؤدي إلى تغيير في المناظير وفي التعامل البناء، هذا لأن التهديد بلا أمل، يمكن أن يؤدي إلى عدم اهتمام وعدم دراسة، والأمل وحده يمكن أن يؤدي إلى تفكير الأماني (wishful thinking). يبرز أيضًا مكان الأمل إلى جانب الخوف، في نظرية النضج (Zartman, 2000) التي تقول بأن أطراف الصراع يكونون مستعدين للمفاوضات حينما يقترب الخوف من كارثة وتكون نظرية الطريق المسدود مؤلمة ومتبادلة، حينئذ يشعرون بالأمل في التوصل إلى حل متفق عليه في المفاوضات. ومن أجل ترسيخ هذا الاتجاه الفكري لا بد من إجراء بحوث إمبريقية تدرس التأثير المشترك للخوف والأمل على الأفراد في المجتمع الذي يعيش صراعًا دمويًا متواصلاً.

الفصل الخامس

الروايات القومية في تسوية خلاف الهويات

يهوديت أورباخ(٤٨)

مقدمة

يتطلب الصراع الإسرائيلي الفلسطيني كثيرًا من الضحايا وأثمانًا باهظة من كلا الطرفين. وفي المقابل تجرى محاولات كثيرة لحل أو تسوية الصراع بالديبلوماسية التقليدية (one track diplomacy)، وأساسها المفاوضات بين ممثلين شكليين للأطراف، مثل عملية أوسلو، أو الديبلوماسية البديلة (two track diplomacy) التي تعتمد على اتصالات مباشرة بين الشعوب المتشددة من خلال طرف ثالث (Kelman, 1979, 1987, 1997) أو بدونه (Maoz 2000) وحتى الآن لم تنجح هذه الأطراف في التوصل إلى تسوية الخلاف.

يدعي هذا المقال أن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني هو صراع هُوِّياتي راسخ في النصوص العليا وفي الروايات القومية المتعارضة، ولذلك يصعب تسويته. ومع ذلك فإنه يمكن تقليص الفجوة بين الأطراف من خلال التفرقة بين النصوص العليا والروايات القومية (وهي تفرقة سوف تتحقق فيما بعد) وفي أعقابها يتم التوصل

---

(٤٨) أود أن أشكر المحرر، الأستاذ الدكتور يعقوب بر سيمان طوف، وزملائي الأستاذ الدكتور هليل فريش، والأستاذ الدكتور يتسحاق رياطر، والأستاذ الدكتور شموئيل سندلر، على ملاحظاتهم التي أثرت البحث وأفادت في الصياغات الأولية للمقال.

إلى تقليل التوقعات، وتغيير النصوص العليا المتعارضة والتركيز على محاولة رأب الصدع بين الروايات القومية المتصادمة.

سأعرض في البداية مناقشة نظرية، أميز في وسطها بين صراع الهويات والصراع المادي وأيضًا بين النصوص العليا والروايات. سأورد في معرض الدراسة نماذج من صراعات استعانت عملية تسويتها بآليات إنهاء الروايات، وفي النهاية سأركز على الصراع الإسرائيلي الفلسطيني كنموذج لصراع الهويات. وسأعرض النصوص العليا في كلا الطرفين وأظهر كيف أن التركيز على الروايات القومية، بدلًا من النصوص العليا، يمكن أن يؤدي إلى تسوية الصراع.

الصراع المادي وصراع الهويات

الصراع المادي هو صراع على ممتلكات «واقعية» ومادية مثل الأرض والمياه والنفط والحدود والأمن وما شابه ذلك. على سبيل المثال، كانت مناطق الزاس لوران ذريعة لخلافات بين ألمانيا وفرنسا عبر سنوات طويلة، انتقلت خلالها من يد إلى أخرى (في حروب 1914، 1870 و1939) وأشعلت العداء بين الدولتين. أدى انتصار الحلفاء على ألمانيا في الحرب العالمية الثانية، إلى إعادة هذه المناطق إلى فرنسا كجزء من إنهاء الصراع. وهذا نموذج للصراع المادي الذي يسوى بالطرق الديبلوماسية التقليدية. وعلى نفس النمط، موافقة الحكومة الإسرائيلية على إعادة شبه جزيرة سيناء لمصر (بما في ذلك منطقة النزاع في طابا) بعد مفاوضات مستمرة بين ممثلي الدولتين، كان شرطًا حتميًا لتسوية الصراع بينهما، حتى وإن لم يكن كافيًا لتحقيق سلام دافئ.

تظهر هذه النماذج وغيرها أنه يمكن حل وتسوية الصراعات الخطيرة. وأحيانًا تكون جزء من صراع أكبر، له أبعاد أيديولوجية ورمزية، وبالتالي فإنه يصعب جدًا تسويته (مثل الصراع الإقليمي بين إسرائيل وسوريا، الذي يحوم حوله ظل صراع

الهوية الوطني العرقي مع الفلسطينيين، أو الصراع بين الهند، وباكستان والصين حول إقليم كشمير). وفي بعض الأحيان يكون الصراع ماديًا فقط، مثل الصراع بين اليابان وروسيا حول ما تسميه اليابان «المناطق الشمالية» وتسميه روسيا «جزر الكوريل الجنوبية». ويمكن أن تكون إجراءات تسوية خلاف من هذا النوع مستمرة ومعقدة، لكن ما إن تقرر الأطراف أن ثمن استمرار الصراع على مناطق الخلاف يمكن أن يزيد عن ثمن تسويته، يمكن أن ينهيا الموضوع بالديبلوماسية التقليدية.

صراع الهويات هو في المقابل، الصراع الذي يعتبر فيه أحد الأطراف على الأقل أن هوية الطرف الثاني القومية، أو ترجمة هذه الهوية إلى المجال السياسي - أي دولة القومية - يمكن أن تشكل خطرًا على هويته هو القومية. لذلك، فإن هذا الطرف يرفض تعريف الطرف الثاني كقومية، أوعلى الأقل رفض حقه في تحقيق هويته هذه في إطار دولة قومية. الصراع الإسرائيلي الفلسطيني هو في أساسه صراع هويات؛ لأنه في الأساس وسبب استمراره يرجعان إلى إنكار قومية الطرف الثاني وحقه في إقامة دولة في أرض فلسطين. وعلى مدى أكثر من 100 سنة صراع رفض الطرف الفلسطيني، المؤيد من الدول العربية، الاعتراف بحق السعي اليهودي إلى إقامة دولة على جزء من فلسطين. ومن جانبهم يرفض الفلسطينيون، هويتهم القومية وحقهم في إقامة دولة في مناطق فلسطين ويعتبرون ذلك مبررًا لأعمال العنف المتواصلة ضد الاستيطان اليهودي ودولة إسرائيل. هذا التغيير الجوهري في الصراع الإسرائيلي العربي حدث في ساحة العلاقات بين مصر وإسرائيل في التوقيع على اتفاق السلام بينهما عام 1979. وفي مقابل ذلك، في المجال الإسرائيلي الفلسطيني لم يحدث تغيير

واقعي في طبيعة صراع الهويات. واعتبر الفلسطينيون (على الأقل حتى عام 1988) أن صراعهم ضد إسرائيل يهدف إلى تصفية إسرائيل كدولة يهودية، كما تجلى ذلك في الميثاق الوطني الفلسطيني. ومن ناحية أخرى اتخذت إسرائيل خطوات عملية ملموسة في رفض حق الفلسطينيين في إقامة دولة فلسطينية في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، التي احتلتها عام 1967. وأي اعتدال في موضوع صراع الهويات حدث في عملية أوسلو، لكن هذه العملية لم تتضح بما فيه الكفاية لكي تسوى. زاد في السنوات الأخيرة استعداد الطرف اليهودي الإسرائيلي للاعتراف بهوية الفلسطينيين القومية[49]، بينما لدى الفلسطينيين ـ وبخاصة مواطني إسرائيل ـ أصبح الصوت الرافض لهوية الشعب اليهودي الوطنية وحقه في وطن قومي خاص، أكثر وضوحًا وحدة. وسنعود إلى هذه النقطة لاحقًا.

الروايات القومية والنصوص العليا

الرواية، بما في ذلك، الرواية القومية، هى قصة (story وهناك من يدققون ويقولون: «قص») عن أحداث وقعت في زمن تاريخي أو ما يحدث في الواقع. هذه الرواية لها وحدة حدث درامية تنمو على محور الزمن، مع نقاط واضحة من بداية ونهاية. تحفر الرواية في الذاكرة بفضل وحدتها الداخلية، التي تتحقق من خلال هيكل صلب وواضح قائم على خمسة مكونات (Shuman, 1903) تعرف في التطبيقات الصحفية بأنها الميمات الخمسة: من؟ وماذا؟ ولماذا؟ ومتى؟ وأين؟ (ترجمة تقريبية إلى حد ما للصياغة الإنجليزية: Who, What, When, Where and Why. وتعتمد وحدة الحدث

(٤٩) في مقالهم الرأي العام والأمن القومي 2007 يورد بن مائير وشاكيد نتائج استطلاعات الرأي التي نشرت على مدى ثلاث سنوات (2005–2007) وأجراها معهد لوسيل كاهان لبحوث الرأي العام في جامعة تل أبيب، بدعوة من معهد بحوث الأمن القومي. تشير الاستطلاعات إلى تأييد لا يقل عن 55٪ من المواطنين اليهود في إسرائيل لحل الدولتين لشعبين، الذي يعد في أساسه فرضية بشأن وجود كيان فلسطيني قومي واضح (بن مائير وشاكيد 2007.

على علاقة منطقية بين هذه المكونات الخمسة وتعطي للقصة قوة وتساعد على حفظها في الذاكرة.

الروايات القومية هي قصص ملموسة عن أحداث درامية في التاريخ القريب أو البعيد لشعب ما. تدور هذه القصص حول بطل قومي ذي قوى روحية أو جسدية أسطورية، يجسد روح الشعب وهويته القومية، ويوفر له مصدر الفخر القومي والعزاء في أوقات الانكسارات. وهناك نموذج واحد من كثير هو نموذج يوسف ترومبلدور، البطل المسلح الذي قتل أثناء القتال دفاعًا عن تل حاي وعلى فمه الكلمات الأسطورية: «جميل أن نموت دفاعًا عن أرضنا». ومثل باقي الحالات من هذا النوع، يخلد البطل في قصص التاريخ، والأشعار والقصص والنصب التذكاري الذي يؤمه الشباب كل عام، في ذكرى وفاته.

لقد حول الباحثون الأكاديميون قصة ترومبلدور إلى «أسطورة» ـ قصة أسطورية يمكن التشكك في مصداقيتها التاريخية ومن المهم أن ندرس طرق وصولها إلى الوعي الجمعي (زروبابل :1996) لكن بالنسبة للأولاد الذين أنشدوا أغنية أبا حوشي «في الجليل في تل حاي» ـ ترومبلدور هو بطل حقيقي وواقعي، قصته، مثل قصة حرب يهودا المكابي ضد الإغريق أو قصة بار كوخفا ضد الرومان، هي فقرة في سلسلة قصص التعذيب والبطولة التي تنتقل من جيل لآخر ويسميها (Volkan : 2004) بإسم (Chosen glories و Chosen traumas) هذه روايات قومية تجسد للشعب ـ وبخاصة للشباب في استيطان ما قبل الدولة والدولة، أن الأمة قد قامت الآن لتحارب من أجل وجودها- ومن أجل القيم الإيجابية اليهودية والقتال العنيد إلى حد التضحية بالذات. وتنبع قوة هذه الروايات من علاقتها القوية بالنصوص العليا.

النص الأعلى هو قصة عليا: الإطار الكلي الهيراركي الذي يحتضن الروايات القومية، يخلقها ويغذيها، بينما نجد أن الروايات القومية تحيي وتقوي النصوص العليا وتغذيها. يقول جان فران وا لويتر، من كبار مفكري ما بعد الحداثة، أن أحد

السمات البارزة لما بعد الحداثة هي الشك المتزايد في النصوص الأعلى الكبيرة: المسيحية، التنوير، الماركسية، الليبرالية، إلخ. ومع ذلك فهو يعترف بأن النصوص العليا ما زالت تؤثر تأثيرًا بالغًا على الشعوب (Lyotard 1992:, 1988). ويبدو أن هذا التحديد سليم خاصة بالنسبة للشعوب التي تعيش في المراحل الأولى من بناء هويتها، ونتيجة لذلك - في حالات كثيرة - نجدها أيضًا في الصراع مع كيان قومي آخر، تبني هويتها ضده. وتتضمن النصوص العليا القومية الأرضية الفكرية والقيمية للقومية التي تبنى وتمثل روحها وتبرير بنائها ووجودها. ومن هنا تأتي قدسية وفعالية النص الأعلى ومن هنا أيضًا تأتي المعارضة وصعوبة الاحتجاج عليه وتغييره.

يرد النص القومي الأعلى على ثلاثة أسئلة هامة جدًا بالنسبة للمجموعة التي تتعامل مع غيرها من أجل حقها في هوية قومية وترجمة هذه الهوية إلى سيادة على الأرض المختلف عليها بينهما. 1 - من نحن؟، 2 - ماهي علاقتنا وحقنا في أرض الصراع؟ 3- ما هو دورنا في التاريخ بصورة عامة وأمام المجموعة الثانية بصورة خاصة؟

الحوار الأكاديمي عن المعنى الموضوعي -الأساسي للهوية القومية Smith: 1993 في مقابل معناها الذاتي «المتخيل» (Anderson:, 1983 Hobsbawm:, 1990 Gellner; 1983) يتردد في النقاش «الحقيقي» بين جماعات قومية مختلفة. وفي كثير من الأحيان يتم تداوله كثيرا ليصل إلى مواقف متناقضة، على غرار: نحن قومية منذ الأزل، لها علاقة تاريخية ثابتة بالأرض التي توجدون أنتم عليها كطائفة دينية (أو ثقافية، أو اجتماعية، لكن ليس قومية) تزعم بالهوية القومية - وتطالب بالملكية. بمعنى، بنا تقام وتثبت النظرية البدائية، بينما اخترعتم أنتم أنفسكم بصورة مصطنعة كشعب (أو قومية، أو أمة، التمييز ليس واضحًا سواء داخل الخطاب الأكاديمي أو خارجه) له مطالب لا أساس لها في أرضنا. يتعزز النص الأعلى الذي اعتمد على إجابات السؤالين الأولين - من نحن؟ وما هو حقنا في أرض الصراع؟ - بإجابة السؤال الثالث، الذي أصبح منذ منتصف التسعينيات من القرن العشرين - محورًا رئيسيًا

في النصوص العليا لدى طرفي الصراع القومي: نحن ضحية من يقومون علينا عبر التاريخ، وبخاصة «ضحيتكم»، يا من تعوقون هويتنا، وأرضنا وتضحياتنا.

يرغب أي شعب، في المراحل المبكرة من بناء هويته، في توريث نصه الأعلى إلى الجيل الشاب والأجيال التالية، لكي يحصن وينمي الهوية ويزيد التآلف حولها. لكن يصعب توريث الصورة المجردة للجماهير العريضة، ومن هنا تأتي الحاجة إلى نصوص قومية.

وفي الوقت الذي تكون فيه النصوص العليا قصصًا عليا عن موجدي الهوية القومية لكل طرف من الأطراف في صراع الهويات، الذي يصعب جدًا تغييره وبالتحديد في مرحلة مبكرة من تسوية الخلافات ـ نجد أن القصص القومية هي قصص من مراكز الحدث تعطيها النصوص العليا قوة وإلهام. ولولا هذه النصوص المحسوسة، لكانت القيم المجردة للنصوص العليا علامة ميتة وبلا معنى. ومن ناحية أخرى، لولا النص الأعلى لفقد النص القومي قوته وقدرته على أن يعتبر منارة تعليمية لبلورة الأمة المتكونة.

دور النصوص القومية في صراع الهويات

تبنى القصص الوطنية في صراع الهويات بصورة عامة من مجموعة تناقضات ثنائية. ترسم مكوناتها الخمس كلها بصورة واضحة وقاطعة لا تترك مجالًا للبلبلة بين «طرفنا» والطرف الثاني. تنشأ صورة المرآه وفقًا للفجوة الثنائية بين قصص أحد الأطراف وقصص الطرف الثاني، وتدفع كل طرف إلى التجاوب مع قصصه ورفض الصياغات «المضللة» من الطرف الثاني. وتقوم الرواية القومية المثالية (ideal type the) على الخاصية التالية:

من؟ بطل القصة القومية هو تجسيد للخير والنبل على الأرض، ويجسد بشخصيته الوجود القومي كله، كما هو أو كما يجب أن يكون. هكذا كان ترومبلدور أو بر كوخفا في الجانب اليهودي من الصراع؛ وفي المقابل صلاح الدين الذي قهر الصليبيين، في الجانب الفلسطيني العربي. وعلى العكس، يمكن أن يرمز البطل أيضًا لمعاناة الشعب وتضحياته المستمرة. ويتيح بتر يدي ترومبلدور، مثل شمشون الضرير، المشاركة الوجدانية والشفقة والتبجيل، والتجاوب أيضًا. في الجانب الفلسطيني: الطفل محمد الدرة، الذي قُتِلَ (وفقًا للزعم الفلسطيني، الذي يوجد من يتشكك فيه) في 30 سبتمبر 2000 في بداية الانتفاضة الثانية، وأصبح شهيد الفلسطينيين في نهاية المطاف من خلال القصص والأشعار والنصب التذكاري وطوابع البريد (أورباخ وليفنشتاين 2009).

ماذا؟ يدور محور قصة الحدث في القصة الوطنية حول حرب الوجود لدى الطرفين. في كل نموذج من النماذج أعلاه، وكذلك أيضًا في القصص الوطنية الأخرى، تتحدث القصة عن انتصار رائع - وبصورة عامة إعجازي - تحقق بتدخل إلهي. ومن ناحية أخرى يقص عن الهزيمة المذلة «لجانبنا»، الذي يعد الصادق والشجاع والبطل، أمام الآخر الذي يعد الطرف القاتل الذي يقوم علينا لإبادتنا دون أي مبرر.

لماذا؟ إجابة هذا السؤال تلائم توقعات نظرية العزو (Jones & Nisbet: 1972) التي تعني بالفرد، لكن يبدو أن فرضياتها تنطبق أيضًا على المجموع، وبالأحرى على المجموع الذي يعيش في صراع هويات. تفترض نظرية العزو أنه في مثل هذه الحالة تتصرف الأطراف كما يلي: يعزو كل طرف أعماله الطيبة - مبادرة سلام، إطلاق سراح الأسرى وما شابه ذلك - إلى عوامل داخلية مثل حب السلام والعدل المتأصل فيه، بينما ترجع الأعمال السلبية - قتل الأطفال، والعمليات الإرهابية، والإحباط المركز إلى عوامل خارجية، وبصورة عامة إلى العدو، الذي يضطرنا بفجره وعدوانيته إلى التصرف على هذا النحو انطلاقًا من الدفاع الذاتي. هذا النمط يستنسخ معكوسًا

بالنسبة للعدو: ترجع أعماله الطيبة قدر الإمكان، مثل مبادرة وقف إطلاق النار، إلى ضغوط مثل الدونية العسكرية أو ضغط الدول الكبرى، بينما تعد أعماله الإجرامية نتاج دونيته المتأصلة.

أيضًا أسئلة الزمن (متى) والمكان (أين) تنساق إلى هذا النمط الثنائي

زمن الأحداث ليس أي نقطة في تسجيل النتيجة العامة، وإنما هو نقطة زمن ميتافيزيقية تربط ما حدث في الأيام الخوالي بما يحدث في هذا الوقت. يجتاز الزمن لدى طرفي صراع الهويات عملية «انهيار» (time collapse) تكون فيها التفسيرات والتصورات والمشاعر حول كارثة مشتركة حدثت في الماضي، وتتداخل مع تلك التي تنسب للزمن الحالي (Volkan, 1997: 35). يعد ترومبلدور استمرارًا لشمشون الجبار، ويهودا المكابي وبر كوخفا. فكما وصل شمشون إلى قمة بطولته في مقابل قمة تدنيه - عماه - يقول مقولته: «لتمت نفسي مع الفلسطينيين»، نجد ترومبلدور الأكتع أيضًا يصيح وقت سقوطه: «يحسن أن نموت من أجل أرضنا». هاتان الصيحتان الأسطوريتان تجسدان روح التضحية التي يجب أن يتعلمها الشعب اليهودي على خلفية معاناته المستمرة ودونيته العسكرية أمام أعدائه الذين يريدون قتله. ومن الزاوية اليهودية الإسرائيلية، المشاغبون العرب الذين حاربهم ترومبلدورهم الاستمرار الرمزي للفسطينيين والرومان والإغريق، الذين أرادوا إبادة الشعب اليهودي سواء من الناحية العضوية أو من الناحية الثقافية. وبنفس القدر، يشبه «غزو» اليهود لفلسطين في العالم العربي غزو الصليبيين. وكما كان الآن أيضًا، من المقرر أن ينتهي هذا الغزو بانتصار باهر للعرب على أعدائهم من الغرب.

مكان الأحداث ليس نقطة إشارية جغرافية لا معنى لها، وإنما هو «أسطورة مكان» مليئة بالدلالات التاريخية التي تجسد العلاقة الطويلة بأرض الوطن. والصراع على أسماء الأماكن في فلسطين، وعلى اسم فلسطين نفسه، يزيد من الصراع على

العلاقة بين المكان والصقور فيه وحوله، حينما يستعينون بالقصص القومية التي ارتبطت بهذا المكان.

تهدف القصص القومية إلى توحيد صفوف المجموع وغرس القيم المتجسدة في النص الأعلى. حشد التاريخ الذي يدرس في المدارس في دولة إسرائيل، القصص التي ترسخ هويتها من مصادر مختلفة، بدءًا من العهد القديم وأبطاله، مرورًا بأساطير الهيكل الثاني (يهودا المكابي وبر كوخفا واليعازر بن يائير) وعبر (الحوار متعدد المعنى حول 2000 سنة مهجر) وفترة ما قبل الدولة (على سبيل المثال ترومبلدور، وحناه سنش، ومردخاي انيلبيتس) وانتهاءً بأبطال الحروب الإسرائيلية العربية. تجسد هذه القصص القيم الأساسية للبطولة، والتضحية، والمخاطرة وحب الشعب والأرض، التي يصعب بدونها على الشعب أن يصمد في حرب الوجود أمام أعدائه.

لا تهدف الحكاية المتكررة للقصة، إلى بناء منظومة اعتقادات الشعب فقط، وإنما تهدف أساسًا إلى صهر المشاعر المحركة للعمل المطلوب للدفاع عن الشعب والوطن داخل هذه الاعتقادات: التقدير، التجاوب، التطلع إلى تقليد ودافعية قوية للانتماء للجماعة وتبني قيمها (أورن وبر طال:2004)، والقصة القومية المغلقة والمليئة بالمشاعر الوطنية هي «نموذج مثالي» بالمفهوم الفابرياني للمصطلح. وتوجد درجة التنسيق بين النموذج المثالي والواقع في حركة دائمة.

نجد واقعية، ومعنى النص الأعلى والنصوص القومية العليا وتأثيرها العملي، في الجدل الدائم بين القطاعات المختلفة في الجماعة. يوجد بصورة عامة داخل المعسكر المسمى «يمينيًا قوميًا» من يعتبرون القصص القومية حقائق تاريخية صلبة من الواجب شحذها وقصها للشباب من أجل زيادة الإيمان بصدق الطريق - وبالتأكيد أمام من يبدو لهم عدوًا يهدد وجودهم ذاته. من ناحية أخرى، يوجد بين النخبة الأكاديمية والأدبية، بصورة عامة، من يتبنون دعوة «أكثر هدوءًا» - أو حتى عكسية - للقصص الذاتية، مع صرف الانتباه إلى قصص الجانب الثاني. والتطرق

إلى القصص التوراتية والتاريخية باعتبارها أساطير جديرة بالدراسة والبحث. وتشير (أوحاناه وويستريخ: 1996)، إلى إمكانية التشكك في حقيقة القصص القومية المطلقة وتبدأ في مناقشة الموضوع. وأمام من يسعون وراء الأسس التاريخية للنص الأعلى اليهودي (جرينبرج: 2000 ؛ زند: 2008)، يقف ممثلو الأرثوذكسية الصهيونية (إيزنشتات: 2009 :Shapira2004) وما زال النقاش مستمرًا.

ومع ذلك، فإن الجدل الأكاديمي حول الأساطير والقصص القومية، لا يصل إلى كل طبقات الشعب. فكلما ظل الشعب يواصل الحكي لنفسه نثرًا وشعرًا ودراما، القصص القومية التي تدعم النص الأعلى القومي، كلما تفوق هذا النص على كل رافضيه. وأيضًا إذا كان هناك مزاعم بأن «ما إذا قال في الحقيقة ترومبلدور» قد حفرت شرخًا دقيقًا في قشرة القصة الموازية، إلا أنها لا تملك نشر النواة التي استوعبت في الوعي من خلال 30 قصيدة وأكثر (طوهر ليف وناءور: 2003 ص 74) اللذين وصفا البطل الجليلي وجعلاه الممثل النهائي للأخلاق الصهيوينة.

تخضع القصص لتأثيرات «روح الفترة» حيث أن الحداثة تبعد مكان الذاكرة بصورة عامة والذاكرة القومية بصورة خاصة، لصالح التخيل، والإبداع، والوعي والنقد. ويعتبر الشحذ الأرثوذكسي لقصص الماضي، متقادمًا ورجعيًا. فالحداثة وما بعد الحداثة يلتقيان في منطقة الشك المطلوب لزعزعة المصداقية الحالية والسعي خلفها، سواء لإيجاد حقيقة جديدة (حداثة) أو لإظهار أنه لا توجد حقيقة مطلقة (ما بعد الحداثة). وكلما تقدمت المجتمعات في المحور بين الحداثة وما بعد الحداثة، كلما قل استعدادها لتكريس قصص الماضي وزاد شكها في مصداقيتها. وبالتالي كلما زاد التزامن في مسيرة الشعبين في صراع الهويات نحو ما بعد الحداثة، كلما زادت احتمالات تقاربهم من خلال معرفة قصص غيرهم والاستعداد لاستيعابها ووضعها إلى جانب القصص الذاتية أو في داخلها. في مقابل ذلك، إذا أبدى أحدهم شكًا ونقدًا تجاه أساطيره هو نفسه واستعدادًا للاعتراف

بقصص خصمه، بينما لايزال الطرف الثاني يتمسك بالأساطير القومية الخاصة به ويلجأ لها لكي يبني هويته من خلال الرفض المطلق لقصص خصمه، فإنه في هذه الحالة يقلل من احتمالات التقارب بينهما على أساس الإنهاء المتبادل للقصص.

كما أن العولمة، التي ترجع في الأساس إلى تبادل السلع المادية والرمزية بين المجتمعات والشعوب في كل الأرض، يمكن أن تساهم في تليين ومرونة حدود القصص القومية. فليس كما كان في الماضي لا يوجد الآن مشكلة معرفة زمن الحقيقة. فكل طرف في الصراع يمكنه أن يعرف ما هي القصص لدى الثاني بالنسبة لكل حدث في الصراع. وأكثر من ذلك، من خلال المعرفة المتراكمة، يمكن للأطراف التجادل حول مدى تشابه قصصها في البنية، حتى وإن كانت متعارضة في المضمون، وإلى أي مدى يقص كل طرف لنفسه صدقه هو واتهام الطرف الثاني.

ويمكن أن تولد المعرفة فهمًا وتقمصًا عاطفيًا وتقلل بذلك من جدار الإثنية والكراهية التي يتحصن وراءها كل طرف. ومع ذلك يوجد في العولمة خطر تشويه الصورة المتفردة لكل مجتمع وكل ثقافة. أيضًا تخشى الشعوب التي تعتمد هويتها القومية ـ الثقافية على أرض صلبة، من أن تستوعب داخل العولمة، التي يعتبرها الكثيرون «أمركة» ويحاولون مواجهتها من خلال العودة إلى الجذور. في فرنسا، على سبيل المثال، ينص القانون على أن يكون 60% من برامج التلفاز إنتاجًا محليًا (تسوكرمان: 19999 ص 85).

إذا كان هذا هو الواقع في دول غرب أوربا ـ التي تبلورت هويتها القومية منذ مئات السنين والتي قد تكون سمحت لنفسها برفاهية عولمة ما بعد القومية ـ فما بالك بتعزز الخوف من التشبه الثقافي بين الشعوب الإسلامية، التي تحاول أن تحيي بهاء الماضي الضائع منذ القرن التاسع عشر (Antonius, 1938; لويس:, 2004, 2006) يبدو أنه كلما كان المجموع مهتمًا ببناء هويته القومية وفي حاجة إلى بلورتها

وتعزيزها، كلما زاد إيمانه بصدق وسلامة قصصه القومية. وكذلك، كلما زاد التمسك بالمصداقية الفريدة للقصص القومية، كلما تعاظمت مركزيتها كموانع في تسوية خلاف الهويات بين الشعوب المتشددة.

في صراع الهويات يوجد على الأقل طرف يطور قصصه القومية ولا يتيح المجال لأي احتجاج على صحتها ومصداقيتها. تستخدم هذه القصص في إنتاج الأخلاقيات القومية وفي تثقيف الجيل الشاب على الاستعداد للقتال بل وحتى التضحية بحياته من أجل الوطن. في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، الذي يعد صراع هويات مضاعفًا (حيث ينكر الجانبان هوية الخصم القومية)، لا يوجد تناسق بين مراحل بناء هوية الأطراف. يوجد الفلسطينيون في مرحلة مبكرة من بناء هويتهم وهم في حاجة شديدة لقصص قومية قوية وموحدة لتحصين نصهم الأعلى؛ لكن الطرف اليهودي لم يتعامل مع هويته إلى النهاية، التي تتهددها كثير من التصدعات. وعدم وجود تناسق في ميزان القوة بين الشعبين يزيد من حدة الاحتياج إلى القصص القومية كمورد يعوض كل طرف من الأطراف عن ضعفه أمام الثاني. الإحساس الفلسطيني بالدونية كشعب محتل (في المناطق التي احتلت عام 1967) أو كمواطنين من الدرجة الثانية (في دولة إسرائيل) يدفعهم إلى البحث عن تعويض من خلال تغذية القصص عن بطولة الماضي في مقابل التضحيات الحالية. وأيضًا في الجانب اليهودي الإسرائيلي - في وضعه المزدوج سواء بالاحتلال أو كعرضة للتهديد من العالم العربي والإسلامي، حيث يعتبر الفلسطينيون أنفسهم جزءًا منه - يريد علة في قصص الماضي الذي يرتبط فيه فخر الماضي والتضحيات معًا لدرجة لا يمكن فصلها.

وبالتالي يبدو أن صراع الهويات يدور في دائرة سحرية مغلقة: تعد القصص الأعلى للطرفين أخلاقيات مبلورة على علاقة تناقض خطير ويزداد خطورة كلما تراكمت المزيد من القصص التي تجسد، وتفاقم وتدفق دمًا جديدًا (ثلاثية المعنى) إلى النص الأعلى. ومع ذلك، فهناك صراعات مستمرة وعنيفة تمت تسويتها بين الأطراف بصورة

أو بأخرى، بصورة عامة بسبب مصالح سياسية وبخاصة مصالح اقتصادية، لكن من خلال إدراك أنه لا يمكن إحراز تقدم في العملية دون التطرق للوعي القومي والذاكرة الجمعية أو للقصص. والآلية الرئيسية لدفع هذا الاتجاه هي استيعاب القصص من خلال كتابة تاريخ مشترك.

استيعاب القصص كوسيلة لتسوية الخلافات

استيعاب قصص الآخر هي عملية معقدة تتطلب التعرف على الآخر، والاعتراف بشرعيته ـ أي بحق الطرف الثاني في أن يقص قصته من زاوية أخرى ـ وفي النهاية يتم دمج قصة الآخر في القصة القومية أو إلى جانبها ـ وبخاصة من خلال قصص التاريخ المشترك (Dwyer: 1999; Bar-Tal,: 2007). على سبيل المثال قام الصينيون واليابانيون بعملية كهذه بالنسبة لـ «مذبحة نينكينج» التي كانت حجر عثرة في سبيل التقارب بين الدولتين اللتين تطلعتا لأسباب اقتصادية وسياسية إلى توطيد العلاقات بينهما. لقد توقعت الصين أن تعترف اليابان بمسئوليتها عن المذبحة التي راح ضحيتها حوالي 400 ألف صيني بينما رفضت اليابان القيام بذلك لمدة طويلة.

في عام 1972 ـ وبعد سنوات من الصمت، ظهر في اليابان جدل جماهيري عن الحرب اليابانية، بعد أن نشرت جريدة أشاي شيمبون (Asahi Shimbun) سلسلة مقالات عن الجرائم التي ارتكبت ضد الصينيين، بما فيها «مذبحة نينكينج». وعادت المذبحة من جديد إلى العناوين الرئيسية في اليابان في 1982 ـ بعد أن ألغت وزارة التعليم اليابانية أي ذكر لها من القصص الدراسية في المدارس الثانوية، بدعوى أنه لا يوجد إثبات تاريخي كافٍ لوجودها، (Wikipedia Nanking Massacre).

على الرغم من أن العلاقات السياسية والاقتصادية بين الدولتين قد تحسنت جدًا منذ إقامة علاقات ديبلوماسية بينهما في 1972 ـ إلا أن الرأي العام في الصين تحرك في الاتجاه العكسي.

واندلعت مظاهرات عنيفة معادية لليابان بين الحين والآخر. قال 93% من عينة البحث في استطلاعات الرأي الصينية أن موقف اليابان بالنسبة لماضيها - أي إنكار مظالمها - هو العائق الرئيسي في سبيل تطور العلاقات الصينية اليابانية وأن التداعي الأول الذي يظهر في عقولهم حال سماع اسم اليابان هو «مذبحة نينكينج» (Qiu,: 2006, 41).

وأدركت حكومتا الصين واليابان أنه لا يوجد بينهما ما يكفي من التعاون السياسي والاقتصادي لاقتلاع هذا العداء المتبادل، وأن تسوية الخلاف تتطلب منهما التعامل مع التاريخ وبخاصة مع تاريخ الصراع الذي يقصه كل طرف لنفسه. اجتمع تاريخيون من كلا الجانبين بتعليمات من حكومتيهما لكي يبحثوا هذا التاريخ وركزوا على مكونات القصص المتبلورة، وبخاصة عن أحداث نينكينج. وفي النهاية نشرت صيغة جديدة للقصة، تعرض لكل طرف قصته وأيضًا قصة الطرف الثاني. (Chinese, Japanese 2007).

هناك خطوة متقدمة في اتجاه تسوية الخلاف من خلال تعليم القصص واستيعابها، قامت بها ألمانيا وفرنسا، اللتان عرضتا في أبريل 2008 في المدارس الثانوية قصصًا لتعليم التاريخ باسم: أوربا والعالم من مؤتمر فيينا وحتى عام 1945؛ وهو كتاب التاريخ الثاني الذي كتبه مؤرخون ألمان وفرنسيون بالاشتراك (الأول عرض فترة ما بعد 1945). وترجع أهميته إلى أنه يتناول الصراع العميق المتواصل على مدار ثلاثة حروب دموية، حصدت عددًا ضخمًا من الضحايا من كلا الشعبين. واتضح - ربما مفاجأة - أن نقاط الخلاف في عملية كتابة الكتاب لم تكن كثيرة (رولو: 14.4.08).

اعتبرت المبادرة الفرنسية - الألمانية نموذجًا يحتذى لدى حكومتي بولندا وألمانيا، اللتين أعلنتا في يونيو 2008 عن قرارهما بأن يضعا معًا كتب التاريخ لتلاميذ المدارس الثانوية كخطوة لتحسين العلاقات بين العدوين التاريخيين. والتحدي الذي واجه الدولتين هو تحدٍ أصعب بكثير لأن ثغرات العداء بين بولندا

وألمانيا ما زالت عميقة. لقد احتل الجيش الألماني بولندا ببربرية، وليس مثل فرنسا فقد قسمت وفقدت استقلالها وذاتيتها. لقد أصبح مواطنوها أقنان وطرد الكثيرون منهم. وبدأت بولندا في إعادة صياغة هويتها القومية المستقلة بعد سقوط الاتحاد السوفييتي عام 1989 ـ وهناك عنصر هام في بناء الهوية البولندية المجددة وهو الحنين إلى الذاكرة الجمعية، التي تحتل فيها العلاقات مع ألمانيا مكانًا هامًا وسلبيًا. وأحد الأدلة على الصعوبات هو التوتر الكبير بين الدولتين حول اقتراح ألماني بإنشاء نصب تذكاري للألمان الذين طردوا من أوربا ـ بما في ذلك من بولندا ـ بعد الحرب العالمية الثانية. وأضير البولنديون من محاولة مساواة المعاناة التي أحدثوها للألمان، بالمعاناة التي تسبب الألمان فيها لهم. وبمعنى آخر: ليس لدى البولنديين استعداد للتنازل عن ذكرى التضحيات التي تعد مكونًا رئيسيًا في بناء الأخلاقيات القومية للشعوب التي يمتلئ تاريخها بأمجاد مختارة chosen glories بل وأكثر بصدمات مختارة (Volkan: 2004 chosen traumas).

هناك نموذج آخر على أهمية القصص القومية ـ سواء كموانع أو متيحات لتسوية خلاف الهوية ـ وهو الاتفاق الذي وقعت عليه أرمينيا وتركيا في زيوريخ في 11 أكتوبر 2009 لإقامة علاقات ديبلوماسية وفتح الحدود بينهما. وما من شك في أن مصالح اقتصادية (وبخاصة من جانب أرمينيا) وسياسية (رغبة تركيا في الاشتراك في الاتحاد الأوربي وتعزيز وضعها كقوة عظمى إقليمية) دفعت الدولتين إلى تسوية الخلاف الذي فرق بينهما قرابة مئة عام، لكن الدولتاين أدركتا أن التسوية الكاملة للصراع لا يمكن أن تتحقق بدون التطرق إلى الذاكرة التاريخية. وتتوسط هذه الذاكرة القصص المتناقضة من كلا الطرفين عن ما تعتبره إرمينيا إبادة جماعية ـ قتل مخطط من جانب الأتراك لمليون وحتى مليون ونصف أرميني ـ بينما تعتبره تركيا عملية قتال شرعية في الحرب العالمية الأولى. وصحيح أن هناك مواجهات سياسية وإقليمية (الحرب على إقليم نجورنو كابلان بين أرمينيا وأذربيجان، حليف

تركيا)، استخدمت كذريعة رئيسية لإغلاق الحدود بين الدولتين وخلقت بينهما توترًا، لكن الحرب المريرة حول «الحقيقة» التاريخية بالنسبة لأحداث 1915 كانت حجر عثرة رئيسيًا في ترتيب العلاقات بينهما.

ونظرًا لضعفها النسبي، اضطرت أرمينيا إلى التخلي عن مطالبتها تركيا بالاعتراف بالإبادة الجماعية وتحمل مسئوليتها، لكن تركيا اضطرت إلى الموافقة على تشكيل لجنة دولية من المؤرخين لدراسة هذه الحالة. ولن تبحث هنا القصص عن الهوية ولا الحقوق على الأرض لكل طرف من الأطراف، وإنما ستدرس قصص كل طرف عن هذه الحالة الدقيقة التي اختلفت الآراء بشأنها في مراحل الصراع. وترتبط التسوية النهائية للصراع الأرمني التركي بدرجة كبيرة بتشكيل لجنة مؤرخين، تعد استجابة كافية لمطلبهم باستيضاح «الحقيقة».

تجسد هذه النماذج مركزية القصص القومية كموانع لتسوية خلافات الهويات، لكنها تجسد أيضًا احتمال اختراق هذه الموانع من خلال اعتراف الأطراف بأهمية التعامل مع القصص القومية المتناقضة، ومحاولتهم استيعاب قصص الطرف الثاني القومية داخل القصص الموجودة عنده.

من المهم أن نفهم أن الأطراف توصلت في كل النماذج المذكورة إلى إحراز تقدم ملموس في حل الصراع بينهما حتى قبل أن يصلوا إلى استيعاب القصص المتعارضة. وفي المقابل نجد الصراع الإسرائيلي الفلسطيني ما زال بعيدًا جدًا عن الحل أو التسوية. فهناك كثير من الموضوعات الجوهرية ما زالت موجودة بين أطراف هذا الصراع، مثل الإحساس بالتهديد الوجودي الذي يشعل الرياح بين الصقور وبينهم وبين أنفسهم. ويبدو أن احتمال الانضمام إلى دائرة الدول التي تسوي خلافاتها من خلال استيعاب القصص هو احتمال ضعيف. ونعرض فيما يلي الصعوبات التي تواجه استيعاب الصراع الإسرائيلي الفلسطيني ونوضح الفارق بين النصوص العليا والنصوص القومية في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

النصوص والنصوص العليا في الصراع الإسرائيلي (اليهودي) الفلسطيني

يؤكد باحثو الصورة النصوصية الواعية للصراع الإسرائيلي الفلسطيني على الفجوات العميقة بين القصص لدى الطرفين وتوصلوا إلى نتيجة أن هذه الفجوات لا يمكن رأب الصدع فيها، انظر على سبيل المثال المقالات الواردة في (Rotberg, 2006; Scham, Salem & Pogrund : 2005).

يبدو أن هذه النتيجة القاطعة نابعة من تضييع معالم التفرقة بين النصوص العليا والنصوص. فنجد سالم وسام وفوجروند يضعون ما يسمونه «القصص الإسرائيلية التقليدية» أمام «القصص الفلسطينية التقليدية»، مع خلطهم الروايات الأساسية للطرفين بالنسبة لمسائل أساسية في الهوية والعلاقة، مع صياغات الأطراف بالنسبة لأحداث تاريخية حدثت خلال الصراع (Scham, Salem & Pogrund)

وكذلك فإن دان بر أون يدرس إمكانية التوفيق بين الروايات الفلسطينية والإسرائيلية ويقول أن هذا أمر غير ممكن (Bar-On 2006: 143). وفي المقابل نجد مردخاي بر أون وسامي عدوان متفائلين أكثر. فالتوقعات الحذرة بالنسبة لاحتمالات التوفيق بين الروايات، تعتمد على خبرتهم في عقد لقاءات بين معلمين فلسطينيين ويهود ـ إسرائيليين طلب منهم أن يعرضوا على تلاميذهم الروايات القومية للطرفين (Bar-On & Adwan: 2006). بل ويتأكد أن الباحثين لم يفرقا بين الروايات القومية والنصوص العليا، وركزا على الروايات ـ أي على القصص حول الأحداث القاسية في تاريخ الصراع ـ وتجاهلا النصوص العليا. وبالفعل، حينما نضع الروايات القومية للطرفين هذه في مواجهة تلك بالنسبة لأحداث رئيسية في الصراع، نجد أن التعارضات شديدة. لكن ثقل هذه الروايات في الأخلاقيات لدى الطرفين يمكن أن يكون قليلًا نسبيًا بالنسبة لثقل النصوص العليا، ومن هنا يأتي أيضًا الاختلاف في صعوبة التعامل مع هذين النوعين من القصص، والاختلاف في درجة إصرار

الطرفان على التمسك بها. النصوص العليا هي «الأنا المؤمن» للطرفين وأساس وجودهما، وهويتهما والشرعية الداخلية والخارجية لمطالبهما. وحاجة الطرفين إلى التحصن في النصوص العليا وتغذية التضامن حولها هي حاجة كبيرة لدرجة أن احتمالات الموافقة على تغييرها تعد احتمالات ضعيفة إلى معدومة. وفي المقابل نجد أن النصوص القومية، مع كل أهميتها في بناء الأخلاقيات القومية، أكثر مرونة ويمكن تقريب مواقف الأطراف بالنسبة لأبعاد معينة فيها (الأبعاد المتعلقة بالمكونات الخمسة التي ذكرناها). وسأعرض فيما يلي أسس النصوص العليا لدى طرفي الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني.

حصل النص الأعلى الفلسطيني على صياغته الشكلية الأولى في صيغة الميثاق الوطني الفلسطيني (هركافي:1971)، الذي يعطي إجابات واضحة للمشاكل الرئيسية التي تشكل النص الأعلى للوجود الجمعي الذي يناضل من أجل تعريفه حقوقه أمام خصم يرفضها. ويحظى السؤال: من نحن ومن هم؟ بإجابة واضحة: الفلسطينيون شعب يعيش في فلسطين منذ أجيال طويلة، بينما اليهود هم مجموعة دينية وليست قومية، ذراعها التنفيذي هي الحركة الصهيونية. والصهيونية هي حركة عنصرية ـ متعصبة في جوهرها، عدوانية، توسعية ـ استيطانية في أهدافها وفاشستية ـ نازية في وسائلها. وإسرائيل هي أداة الحركة الصهيوينة وقاعدة الإمبريالية العالمية.

أيضًا لا لبس في مشكلة العلاقة بمنطقة واضحة: الفلسطينيون فقط لهم الحق في الوطن فلسطين، ومن هنا يأتي حق العودة لكل الفلسطينيين الذين طردوا من الوطن هم ونسلهم. ويسمح اليهود للذين أقاموا في فلسطين بصورة دائمة حتى 1947 بالإقامة فيها كمواطنين فلسطينيين دون أي حقوق قومية.

القرارات الدولية التي تعترف بالحق اليهودي في الوطن فلسطين (إعلان بلفور، وثيقة الانتداب، قرار التقسيم) وأيضًا سلوك الحركة الصهيونية ودولة إسرائيل تجاه

الفلسطينيين في المناطق المحتلة، بما في ذلك الأراضي الإسرائيلية في حدود 1967، جعلت الفلسطينيين ضحية عدوان على منطقة تخصهم، ولذلك فإن من حقهم القتال ضد منفذي الظلم. والصراع المسلح لتحرير فلسطين، النابع من هذه الحقوق ويهدف إلى صد الغزو الصهيوني والإمبريالي عن الوطن العربي، هو واجب قومي عربي.

في 15 نوفمبر 1988 نشر المجلس الوطني الفلسطيني «إعلان الاستقلال الفلسطيني». صاغ هذا الإعلان الشاعر الفلسطيني محمود درويش وهو يقدم إجابة للأسئلة الثلاثة الأساسية للنص الأعلى التي قدمها الميثاق الفلسطيني (من نحن ومن هم؟ ما هي علاقتنا وعلاقتهم بالأراضي محل الخلاف بيننا وبينهم ومن هو الضحية في هذا الصراع. ويؤكد أيضًا على كون الفلسطينيين ضحايا. وليس كما جاء في الميثاق، ينظر هذا الإعلان بإيجاب إلى قرار التقسيم عام 1947 كما أنه يسلب من الفلسطينيين حقهم في مجمل أراضي فلسطين، ولو فقط لأنه يضفي الشرعية الدولية على المطلب الفلسطيني بأن يقيموا لأنفسهم دولة ذات سيادة في فلسطين. يترتب الاعتراف بدولة إسرائيل على الاعتراف بقرار التقسيم، لكنه لم يرد تفصيلًا. وصحيح أن الإعلان لا يدعو تفصيلا إلى محاربة الكيان الصهيوني، لكنه يعرب عن تقديره لمنظمة التحرير الفلسطينية لإدارتها لصراع الشعب الفلسطيني العادل ضد من يسلبون حقوقه ويذبحونه (Text of the Declaration 1988 Palestinian Declaration of Independence - Algiers). ولا يهدف الإعلان إلى أن يحل محل الميثاق لكنه لا يلغي بنوده الرئيسية.

طلب من الفلسطينيين في اتفاقات أوسلو إلغاء بنود الميثاق التي تتناقض مع اتفاقات أوسلو وبخاصة البند الرئيسي، الذي يرفض الاعتراف بالقومية الإسرائيلية وينص على أن للفلسطينيين الحق القومي الوحيد في فلسطين. ولا يعنينا في هذا المقال السؤال هل نفذ الفلسطينيون وعدهم وفعلوا ذلك أم لا. وعلى أية حال، منذ

ذلك الوقت وحتى الآن لم تصغ وثيقة بديلة تعرض بصورة واضحة، داخليًا وخارجيًا، أسس النص الأعلى الفلسطيني.

جاءت مبادرة إعادة رسم الخطوط الأساسية للنص الأعلى الفلسطيني تحديدًا من جانب الفلسطينيين مواطني إسرائيل، الذين صاغوا ما يعرف باسم «وثائق الرؤية المستقبلية» (التفاصيل فيما بعد). تعد هذه الوثائق بمثابة تحدٍ للفلسطينيين في إسرائيل أمام السلطة الفلسطينية على تجاهلهم منذ اتفاقات أوسلو وتخليها عن التزامها بدفع الحقوق الوطنية للفلسطينيين أينما كانوا. وبصورة متناقضة تعكس هذه المبادرة إحباط الفلسطينيين مواطني إسرائيل وخيبة أملهم فيما يعتبرونه سياسة الإقصاء والاغتراب من جانب سلطات الدولة تجاه الجمهور العربي، أو الثقة الزائدة في وضعهم كمجموع ذي صلاحيات، ومطالب وبخاصة إمكانية إسماع صوتهم عاليًا بالنسبة للمسائل الأساسية للهوية الفلسطينية التي لا تتعلق فقط بالفلسطينيين الذين يعيشون في إسرائيل، وإنما تتعلق أيضًا بكل أفراد الشعب الفلسطيني أينما كانوا. وبخلاف كونهم أساس المفاوضات مع السلطات الإسرائيلية عن الحقوق الخاصة والجمعية لمواطنيها الفلسطينيين، تعد وثائق «الرؤية» مانفيستو فكري وأيديولوجي واضح لا يمكن لأي مبادرة لتسوية الخلاف الإسرائيلي الفلسطيني أن تتجاهله، ومن هنا تأتي أهميتها كمانع في تسوية الخلاف. هل تتضمن «وثائق» الرؤية دستورًا متساويًا للجميع؟.هذا الدستور الذي كتبه الدكتور يوسف جفرين ونشره مركز مساواه في نوفمبر 2006؛ ويعد بمثابة الرؤية المستقبلية لعرب فلسطين في إسرائيل «التي نشرتها اللجنة الإقليمية لرؤساء الهيئات المحلية العربية في ديسمبر 2006؛ واقتراح «للدستور الديموقراطي» الذي نشره مركز البحوث الاجتماعية التطبيقية في حيفا ـ في 15 مايو 2007 ـ هو الآن الذي يشيرون إليه في كل أنحاء العالم العربي بيوم النكبة ـ تمت صياغته عن عمد على صورة ميثاق استقلال إسرائيل.

وردًا على سؤال الهوية، تنص وثائق «الرؤية» على أن الفلسطينيين هم المواطنون الأصليون ـ أقلية وطن (إعلان حيفا 11 : 2007) في المكان الذي يطالب اليهود الإسرائيليون بملكيته. وبعرض هذا الزعم يعمد أصحاب هذه «الرؤية» إلى شحذ بُعد الهوية في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

وفي مقابل ذلك، لا يعترف اليهود في دولة إسرائيل بهذه الوثائق كجزء من شعب له تاريخ قومي وهوية منفصلة وصلبة. في «إعلان حيفا»، وليس كما في وثيقة الرؤية، يوجد بالفعل ذكر « لشعب يهودي» (إعلان حيفا 11 : 2007)، لكن دون أي علاقة تاريخية أو أي بعد للتواصل. الدولة اليهودية هي « نتاج عملية استعمارية قامت بها النخبة اليهودية الصهيونية في أوربا وفي الغرب (التي) قامت بمساعدة الدول الاستعمارية وتقوت في ظل تعاظم الهجرة اليهودية إلى فلسطين نتيجة للحرب العالمية الثانية وأحداث النازي (الرؤية 9: 2006).

وبالنسبة لمشكلة العلاقة بالأرض، فإن الوثائق الأساسية على اختلافها تنص بصورة قاطعة على أن فلسطين هي الوطن التاريخي والوحيد للشعب الفلسطيني ويرفضون أي علاقة تاريخية معتمدة للشعب اليهودي في هذا الإقليم. وعلاقة اليهود بالمكان هي علاقة بحكم الاحتلال والاستعمار. وأي عملية استيطانية يقوم بها اليهود في فلسطين «ليست سوى» تهويد للمنطقة الجغرافية (الفلسطينية) ومحو الماضي والثقافة الفلسطينية (الرؤية: 16 : 2006).

ينص إعلان حيفا على أن الفلسطينيين هم الضحايا النهائيون للصراع ولدولة إسرائيل، التي «طبقت سياسة القمع والاضطهاد الذي يتجاوز ما مارسه نظام التفرقة العنصرية في جنوب إفريقيا» (إعلان حيفا 10 ـ 2007)، والحادث «الضحية» الجاهز هو «النكبة»،التي قتل خلالها كثير من أفراد الشعب الفلسطيني؛ واقتلع أغلبهم من وطنهم والباقي ظلوا أقلية يتمتعون بالمواطنة «التي لا يوجد لها أسس واقعية للمواطنة» (إعلان حيفا 11 : 2007).

تذكر الأعمال التي يقوم بها الفلسطينيون ضد اليهود تحت عنوان أحجار الطريق، الموجودة على طول طريقنا الجمعي، الذي ساعد في تعزيز «هويتنا»، وهي مصدر «الفخر» و«التقدير» (إعلان حيفا 7: 2007)، والنكبة هي «حادث مأساوي... يتعلق بالإنسانية برمتها»، وهو يمنح اليهود صفة الضحية ويبرئهم من التعاطف (نحن نتجاوب مع مضاري النكبة)، لكن دورها الرئيسي في نظر الكتاب هو:... استغلال... إضفاء الشرعية على حق اليهود في إقامة دولتهم على حساب الشعب الفلسطيني (إعلان حيفا 12 : 2007).

والتطرق للمشاكل الرئيسية الثلاث - الهوية والعلاقة بالأرض والضحية - يجتمع في النص الأعلى بقوة وتآلف يتعارض كلية مع النص الأعلى اليهودي الإسرائيلي، كما عبر عنه في ميثاق الاستقلال.

تحيك الكلمات الأولى في ميثاق الاستقلال إجابات أهم سؤالين في النص الأعلى: من نحن وما هي علاقتنا بأرض اشتياقنا؟: «في فلسطين قام الشعب اليهودي، وبها تشكلت شخصيته الروحية، والدينية والسياسية، وبها عاش حياة استقلال رسمية، بها أوجد ثروات ثقافة قومية».... تتضمن الجملة الافتتاحية ثلاثة أقوال مختلفة للطابع القومي للشعب الإسرائيلي: «شعب»، «رسمية»، «قومية». هذه إجابات خارج كل من تشكك أو سوف يتشكك في مصداقية وفعالية الصيغة اليهودية للسؤال: «من نحن». تتعزز العلاقة بين فلسطين وشعب إسرائيل بالجمل التالية: «بعد أن أجلي الشعب عن أرضه بالقوة حافظ على ولائه لها في كل دول شتاته، ولم يكف عن الصلاة والأمل في العودة إلى أرضه واستئناف حريته السياسية فيها. وانطلاقًا من هذه العلاقة التاريخية والتقليدية سعى اليهود عبر الأجيال إلى العودة والاحتفاظ بوطنهم القديم؛ وفي الأجيال الأخيرة عادت جموعهم إلى بلادهم.. تنتعش هذه العلاقة التاريخية بين الشعب وأرضه من خلال الاعتراف بالوثائق الدولية مثل إعلان بلفور، والانتداب الذي أعطته عصبة الأمم وقرار الأمم المتحدة عام 1947 - (ميثاق الاستقلال 1948).

ويعرض موتيف الضحايا كإثبات لضرورة العثور على حل قومي على الأرض للشعب اليهودي في أرضه ـ فلسطين: أحداث النازي التي حلت على شعب إسرائيل في الفترة الأخيرة، التي حسم فيها مذبحة ملايين من اليهود في أوربا، أثبتت من جديد بوضوح حتمية حل مشكلة الشعب اليهودي. استغل الناجون من أحداث النازي التهديد في أوربا ولم يكف يهود الدول الأخرى عن الهجرة إلى فلسطين... ولم يكفوا عن المطالبة بإقامة الدولة في فلسطين. ومع ذلك ووفقًا لهذه الوثيقة لا تعد أحداث النازي هي السبب في إقامة الدولة في فلسطين. هي «إعادة إثبات» لضرورة الحل الإقليمي للشعب القديم الذي أجلي عن أرضه. وبهذا عززت أحداث النازي ـ لكنها لم تحفز ـ مطالب شعب إسرائيل المتكررة، التي لم يتم التخلي عنها عبر التاريخ، باستعادة سيادة على أرضه.

تجنب الذين صاغوا الميثاق إلقاء التهمة على العرب أو على الفلسطينيين واكتفوا بالتلميح: «نحن ندعو ـ حتى خلال الهجوم الدموي ضدنا منذ سنوات ـ أبناء الشعب العربي مواطني فلسطين بالحفاظ على السلام ولعب دورهم في بناء الدولة على أساس المواطنة الكاملة والمتساوية وعلى أساس التمثيل المناسب في كل مؤسساتها، المؤقتة والدائمة». مواطنو إسرائيل العرب لا يحصلون بالفعل على اعتراف قومي مستقل ولا يدعون فلسطينيين، لكن لم يسحب منهم الانتماء القومي «للشعب العربي»الذي يضمن لهم المواطنة الكاملة والمساواة في دولة الشعب اليهودي.

ولا يعنينا في هذا المقال مسألة مدى التزام دولة إسرائيل بالتزاماتها التي التزمت بها في ميثاق الاستقلال. اهتمامنا هنا هو وضع الميثاقين الأساسيين للشعبين هذا في مواجهة ذاك، حيث تدرج فيهما النصوص العليا لكل شعب منهما.

كما يمكن أن نرى، تتناقض الإجابات التي يقدمها ميثاق الاستقلال للأسئلة الرئيسية، مع ما تحدده الوثائق التي كتبها مواطنو إسرائيل الفلسطينيين. وتكمن أهمية هذه الوثائق الأساسية في أنها تبلورت عن عمد كنص أعلى للشعب الفلسطيني

بشتاته في العالم وفي إسرائيل، ردًا على النص الأعلى الصهيوني. الوثائق التي تمثل اتجاه «الانغلاق على الداخل» موجهة فعلًا في الأساس إلى المواطنين الفلسطينيين الإسرائيلين، بل إنها أثارت بينهم جدلًا بالغًا، وبخاصة في المسائل الاجتماعية المتعلقة بالمواطنين الفلسطينيين أنفسهم أو بالعلاقات بينهم وبين السلطات في إسرائيل (ريخس ورودينسكي: 2009، الفصل الثاني ص 33-34)، ومع ذلك هناك إجماع مطلق بين الفلسطينيين في إسرائيل وأولئك الذين يعيشون خارجها بشأن المبادئ التي يعبر عنها في وثائق الرؤية وتسمع أصدائها في كل المفاوضات حول تسوية محتملة للصراع.

هذه الوثائق الأساسية، التي تعكس بالتفصيل «الأنا المؤمن» للشعب الذي يعيش صراع هوية مع أبناء قومية أخرى، تكمن بصورة عامة في الثقافة التي تستوعب اعتقادات أساسية وفرضيات غير مفصلة بالنسبة «للأنا الجمعي»، هويته، دوافعه،أهدافه وطرق عمله، ومن بين ما تحدده حد إلحاق الضرر به ورد فعله على المعاناة والكوارث.

يعتبر الفلسطينيون أنفسهم جزءًا من الأمة العربية التي لها سماتها «ثقافة الخجل» (shame (based culture التي يوجهها إحساس بالغ بالدونية والمساس بالكرامة في المجال الشخصي والجمعي على حد سواء. ويعد تحقير الغرب للأمة العربية ـ من الاحتلال الصليبي، مرورًا بغزو نابليون لمصر وحتى اتفاق سايكس بيكو في 1916 ـ جزءًا من ذاكرة حية، مؤلمة ومخجلة، تحدث فيها تطلعات الانتقام تجاه إسرائيل، التي تعتبر في نظرها في نهاية المطاف عميلًا للغرب في المنطقة. (Fattah & Fierke : 2009).

تدخل وسائل الإعلام بصورة عامة وقناة الجزيرة بصورة خاصة، إلى كل البيوت الصور المحقرة من الساحات المختلفة. صور الجنود الإسرائيليين على أرض «فلسطين المحتلة» أو صور الجنود الأمريكيين وهم ينتهكون الإخوة العراقيين، مما يحيل

الذاكرة التاريخية إلى واقع «هنا والآن». وكذلك فإن الإحساس المستمر بالدونية والخيانة هو الأرض التي تنبت عليها القصص القومية مثل قصة محمد الدرة. هذه القصص تعزز النص الأعلى وتؤدي بهم إلى الكراهية والغضب الذي لا يمكن تجاوزه بتوضيح الحقائق أو بزعم منطقي.

التعارض بين النص الأعلى الفلسطيني العربي والنص الأعلى للشعب اليهودي هو تعارض كامل ويوجد توترًا بالغًا بين الشعبين. وتتغذى الفجوة بينهما أيضًا من الانتماء الثقافي للشعب اليهودي إلى العالم الغربي (اليهودي المسيحي) القائم على ثقافة الاتهام (guilt-based culture) حيث يواجه أبناء هذه الثقافة المعاناة والكارثة بصورة مختلفة عن أبناء ثقافة الاحترام. فأبناء ثقافة الاتهام يبحثون بسلوكياتهم وأفعالهم عن مصادر إخفاقاتهم، ويحاولون التعامل معها بالفحص والتحقيق الذاتي ويتوقعون أن يفعل الخصم مثلهم. وتساهم الفروق بين ثقافة الاحترام وثقافة الاتهام في إخفاقات الإعلام بين هاتين الثقافتين.

هناك أسس أخرى للنص الأعلى اليهودي تعمق من الهوة بين الشعبين، وهي الاختيار والعهد. يوجد في التقاليد واللاوعي الجمعي للشعب اليهودي خيط متواصل وهو إحساس الاختيار والإيمان بالعهد الخاص بين الشعب وربه. هو الشعب المختار ـ للشهرة والمعاناة. لقد قطع العهد مع الرب في أيام إبراهيم ووقع عليه إلى الأبد في جبل سيناء. كما أن الشعب تعذب في السبي، وبالمذابح وأحداث النازي، وما زال موعودًا بالخلاص في الأرض الموعودة (Smith,: 1999).

صحيح أن نظريات الهوية القومية المتطرفة، التي تؤكد أسس الاختيار والعهد، ليست إرثًا للتيارات الرئيسية بين المواطنين اليهود في إسرائيل، حيث يمكن أن نجدها في الأساس بين يهود متدينين ـ قوميين. ويدور جدل كبير وأحيانًا غرائزي بين حاملي الهويات المختلفة وأصحاب النظريات المتنوعة عن الأسئلة الرئيسية الثلاثة في النص الأعلى الإسرائيلي، يتركز هذا الجدل على خط التواصل المشدود بين

الطرف الديني القومي اليميني والطرف اليساري ما بعد القومي. وأيضًا في الجانب الفلسطيني يمكن أن تكتسي الهوية الجمعية بصور متنوعة تحظى بتأكيدات مختلفة وفقًا لسياقاتها السياسية والاجتماعية المتغيرة.

يضاف إلى ذلك: أن المظاهر المختلفة لثقافة الخجل وثقافة الاحترام تخضع لنقد داخلي بالوثائق ذاتها. ومع ذلك، فإن النص الأعلى للتحقير القومي العربي له ما يدعمه في طبقات عريضة في العالم العربي ومنهم الفلسطينيون. الإحساس بالدونية الوجودية الذي عبر عنه الفلسطينيون بقوة عدة مرات خلال 20 سنة (1948 ـ 1967) والذي أورثهم، وفقًا لنظريتهم، أكبر كوارثهم وبخاصة الأكثر تحقيرًا، يعد مانعًا عاليًا أمام تسوية الخلاف مع إسرائيل.

التعارض الكامل بين «النصين الأعليين» اليهودي والفلسطيني، والدور الرئيسي لهما في تحصين الهوية القومية لكلا الطرفين، لا يتيحان أي تسوية بينهما، وبالتأكيد في هذه المرحلة من الصراع، التي ما زالت تنزف بحدة. والافتراض هو أن محاولة الربط بين هذين النصين الأعليين يمكن أن تؤدي إلى تصعيد العداء. وبالفعل، فإن المحاولة التي تمت في «المعهد الإسرائيلي للديموقراطية» لعقد لقاء بين مثقفين يهود وفلسطينيين من كلا الطرفين، لصياغة ميثاق يزيد من الخطوط الأساسية المشتركة بين هاتين الطائفتين اعتمادًا على أسس النصوص العليا عندهم، انتهت بإحباط في الجانبين دون التوصل إلى اتفاق (بنزيمان: 2006)[50].

(٥٠) بين يناير 1999 ويناير 2001 اجتمع في المعهد الإسرائيلي للديموقراطية 20 رجلًا وامرأة، مثقفين يهود ومثقفين عرب من مواطني إسرائيل، في محاولة لصياغة ميثاق يعرف علاقات الأغلبية والأقلية في الدولة وعلاقاتهم المتبادلة. كانت هذه محاولة فريدة: حيث نفض المشاركون عنهم كل «القشور»وتحدثوا من قلوبهم عن هويتهم الذاتية، وعن تعريف قوميتهم وشراكتهم المدنية وعن توقعاتهم من محدثيهم. وواجه المشاركون المشاكل الأساسية المتعلقة بقدرتهم على الحياة معًا تحت تعريف «مواطني دولة إسرائيل».عقد 17 لقاء تناولت تعريف هوية الدولة، وطرق إيجاد قاسم مشترك لواقع العرب واليهود كمواطنين في الدولة، وعن إمكانية رأب الصدع في التوتر الداخلي في تعريف إسرائيل كدولة يهودية وديموقراطية. وبحثت المجموعة أيضًا مقترحات لتغييرات تشريعية تلبي توقعات الأقلية العربية في تحسين وضعها من ناحية واستعدادها لتطبيق واجبات المواطنة مثل الخدمة الوطنية من ناحية أخرى.

النتائج المحبطة ليست مفاجئة. فمن الممكن في حالات صراع الهويات أن يتمسك كل طرف بمواقفه ويزيدها تعنتًا أمام تمسكات الطرف الثاني. ويسري هذا بصفة خاصة على الفلسطينيين، الذين بدأ تطوير هويتهم الجمعية ـ القومية ودراسة معانيها السياسية متأخرًا نسبيًا ويوجد الآن في ذروة دفعته؛ ناهيك عن أنهم على عكس الجانب اليهودي لم ينجحوا بعد في تحقيق تطلعهم إلى دولة. وفي المقابل، الجماهير اليهودية الإسرائيلية، التي ما زالت تتعامل مع مشاكل هوية أمام شروخ كبيرة يعد الشرخ القومي واحدًا منها ـ أكثر نضجًا للتفاهم «ما بعد القومي» الذي يميل إلى إبداء تسامح مع النص الأعلى لدى «الآخر». لكن، كلما واجه الجمهور اليهودي النص الأعلى الفلسطيني ـ الذي يتشكك في مجرد شرعيته بينما يتواصل العنف ـ كلما زاد الإحساس بالتهديد ويترتب على ذلك أن يتشدد في مواقفه ويتمسك بنصه القومي الأعلى.

ومع ذلك فإنه يمكن أن نوجد إطارات للنقاش تتناول النصوص الدقيقة، التي تدور حول أحداث حاسمة وتبنى من الإجابات على الأسئلة الخمس التي ذكرناها في بداية هذا الفصل. ويجري من لديهم رغبة طيبة من كلا الطرفين هذه المحاولات من حين لآخر. هكذا على سبيل المثال بادر البروفيسور «دان بار أون» من قسم علوم السلوكيات في جامعة بئر سبع والبروفيسور سامي عدوان من جامعة بيت لحم بكتابة كتب دراسية للتلاميذ الإسرائيليين والفلسطينيين، يتعرف من خلالها أبناء الشعبين على القصص ذات الصلة والمتعارضة مع أحداث رئيسية في التاريخ المشترك،على سبيل المثال: «أحداث 2010 ـ 2011 (وفقًا للرواية اليهودية) في مقابل أحداث الانتفاضات الشعبية (وفقًا للرواية الفلسطينية 1920) أحداث 1929 (يهودية) في مقابل 1929 فلسطينية»؛ الثورة العربية الكبرى (فلسطينية) في مقابل أحداث 1936 ـ 1939 (يهودية)؛ «حرب الاستقلال» (يهودية) في مقابل النكبة 1948 (فلسطينية) وهلم جرًا بالنسبة لحروب 1973، 1967، 1956 ـ و 1982 الانتفاضة الأولى 1948 عام

1987 ـ اتفاقات أوسلو،حتى اندلاع الانتفاضة الثانية. اللقاءات بين أطقم المدرسين الذين حاولوا التعامل مع التناقضات بين الروايات المختلفة، لم تكن سهلة ومع ذلك توصلوا إلى خط الهدف. وفي مقابل ذلك رفضت مؤسسات الجانبين الكتب، خشية ألا يحسن فهم هذه الخطوة الطموحة لدى الجماهير العريضة وتحتج على شرعية النص الأعلى لدى كل طرف من الأطراف من جانب الطرف الثاني (قشتي: 2007).

وكما نفهم من النماذج التي أوردناها أعلاه (اليابان ـ الصين؛ ألمانيا ـ فرنسا؛ ألمانيا ـ بولندا؛ تركيا ـ أرمينيا)، فإن عملية تسوية الخلاف لا تبدأ في المجال الواعي والروائي. في كل الحالات المذكورة تطلب الأمر سنوات لإزالة التوتر، والتقارب بين الدول على أساس المصالح المشتركة والاتفاق ـ حتى بين النخبة وأيضًا بين صفوف العامة العريضة ـ التي آن الأوان لتطبيعها وتحقيق سلام حقيقي. وحينما نضجت هذه الظروف، شق الطريق إلى معالجة الروايات القومية لكلا الطرفين.

وبالطبع، لم تنضج بعد الظروف لتسوية الخلاف في الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني. فالسمة الهامة للصراع، التي تفصل بينه وبين صراعات أخرى، هي طبيعته المعقدة ومتعددة الإطارات. فمن ناحية توجد دولة وفي الناحية الأخرى يوجد كيان وطني يعدم السيادة. يوجد الفلسطينيون في أجزاء «في مناطق محتلة»، تعريفها غير واضح. بينما في إسرائيل، وليس فيها فقط ـ يرمز هذا المفهوم إلى المناطق التي احتلتها إسرائيل في عام 1967 فإن مواقف الفلسطينيين الرسمية التي يعبر عنها في الوثائق البرلمانية التي ذكرت أعلاه (الميثاق الوطني عام 1964 ـ وإعلان الاستقلال عام 1988 ووثائق «الرؤية» عام 2006 ـ 2007 وفي تصريحات زعماء فلسطينيين في كل المفوضات مع إسرائيل)، تعتبر كل مناطق الانتداب البريطاني، بما فيها منطقة دولة إسرائيل قبل 1967 مناطق فلسطينية محتلة. وخارج الشرق الأوسط يوجد شتات فلسطيني كبير، يمنح عدد الجامعيين فيهم (مثل إدوارد سعيد، وهو فلسطيني وفقًا لتعريفه، ووليد الخالدي) دعمًا أيديولوجيًا للصراع ولا يسمحون بإضعافه.

يدرس أي مشروع تسوية يطرح في المحادثات بين ممثلين إسرائيليين وفلسطينيين، عبر المنشورات الكثيرة التي تصدرها الجماهير الفلسطينية بكافة أنماطها، وبالفعل أيضًا الدول العربية التي تتقاسم مع الفلسطينيين القومية العربية ولكل منها مصلحتها الخاصة التي يمكن أن تدفع أحيانًا إلى التسوية، لكن في كثير من الأحيان تزيد من تصعيدها. هذه المكونات تجعل من الصراع الإسرائيلي الفلسطيني أكثر صعوبة، وتتطلب تسويته إضافة ظروف دولية وإقليمية إلى التطورات الداخلية سواء بالبعد الواقعي أو ببعد الموقف المعرفي.

ومن ناحية أخرى، القرب الطبيعي بين الإسرائيليين والفلسطينيين الذين يقيمون في مناطق إسرائيل أو في مناطق ما بعد 1967 والدمج بين المواطنين المتناحرين ـ الذين يجعلون الصراع ملموسًا أكثر ويدفع ثمنه من أرواح الناس وماديًا بصورة باهظة في كلا الجانبين ـ يمكن أن يحفز الشعوب لتسوية الخلاف. وأحد السبل إلى ذلك ـ وليس الوحيد ولا الأول بالضرورة ـ هو التعرف على روايات الطرف الثاني في محاولة لإظهار نقاط التقاء بشأن من وماذا ولماذا ومتى وأين في الروايات القومية المتعلقة بالأحداث التاريخية التي وقعت أثناء الصراع.

التعرف على رواية الآخر يمكن أن يأتي «من أعلى» من قرار الحكومة ـ أو «من أسفل» ـ مثلًا كمبادرة مستقلة من الإعلام إلى قنواته المختلفة. وتجدر الإشارة إلى أن النقاش الذي تم في اليابان حول جرائم الحرب ضد الصينيين ـ بما فيه ـ مذبحة نينكينج ـ إثير بعد أن نشرت صحيفة يابانية كبيرة سلسلة مقالات حول هذا الموضوع. ولا يتيح النقاش في وسائل الإعلام الاجتماع للتسوية. أما مقالات التحقيقات فإنها ثاقبة وتتهم أحداثًا في التاريخ المشترك والدموي لدى الشعبين، يمكن أن تؤدي أيضًا إلى «سهم مرتد» يتمثل في التحصن من جديد بالرواية العليا القومية.

يعتبر الإعلام بصورة عامة مشعلًا للصراعات بسبب ميله إلى إبراز أبعاد «هامة» مثل الحرب وأعمال العنف وعدم إلقاء الضوء على معلومات جوهرية «عن التصالح

والتقارب بين الخصوم» Gilboa, : 2000; Kempf & Luostarinen,: 2002; Shinar,: 2002 على عكس معايير القياس، والتجريد والدرامية التي توجه العمل الصحفي، فإن عملية السلام تحمل طابعًا استمراريًا، ومعقدًا ومتدرجًا، وبالتالي فإنه يوجد بينهما توتر داخلي (Wolfsfeld : 2004; Wolfsfeld, Alimy & Kaliani : 2008). وتساهم ظاهرة التعقيبات Talkbacks أيضًا في التصعيد، حيث تشجع التعبيرات الشعورية غير المنضبطة (كاهان ونياجر :2007)، بصورة عامة من الجانب القومي للخريطة السياسية. إضافة إلى ذلك، يمكن لوسائل الإعلام أن تلعب دورًا إيجابيًا في تليين الموقف العدائي، وذلك من خلال عرض رواية «الآخر» والاعتراف بمعاناته على جمهور مستهلكيها. هكذا تم على سبيل المثال في أيرلندا الشمالية، حيث ساعدت المعلومات الإخبارية التي استعرضت عملية السلام في دفع عجلة السلام. (Wolfsfeld: 2001).

وأيضًا لقد أصبح الإعلام أكثر «عولمة» وأقل التزامًا بالروح القومية (Liebes& Kampf : 2007). يمكن التوصل عبر استعراض الروايات القومية إلى كسر ثنائية الهوية ونشر هويات أخرى، عابرة ـ للقومية. يمكن أن يوجد آباء الأولاد الذين أضيروا من «الإرهاب» الفلسطيني، لغة مشتركة مع آباء الأولاد الذين قتلوا في العمليات الانتقامية التي قام بها الجيش الإسرائيلي، ويمكن أن ينسج بينهم خطاب روائي آخر، مختلف عن الخطاب الرسمي.

يمكن أن تمثل حالة محمد الدرة (سبتمبر 2000) وجهي الرواية القومية، سواء كمانع أو كمتيح للتقارب. معناها كمانع واضح: مع نشر تقرير شبكة FRANCE2 التي صورها مصور فلسطيني، صورة يظهر فيها محمد الدرة مقتولًا بين يدي والده المرعوب، وأصبحت القصة رواية أسطورية في وسائل الإعلام الفلسطينية. تبنت الصحف الفلسطينية التي استعرضت الأحداث في محور نيتساريم، القصة الأولى بالكامل، كما وصفت في تقرير القناة الفرنسية. ووفقًا لهذه القصة تواجد محمد

ووالده في «محور الشهدا» بنية صافية وهناك قتلهما جنود الجيش الإسرائيلي، المدربون سلفًا على قتل الأطفال بدم بارد. لم تتطرق الصحف الفلسطينية بالمرة لاكتشافات متأخرة للصحفية الألمانية أستير شابيرا والصحفي ورجل الأعمال الفرنسي فيليب كرسانتي، اللذين تشككا في مصداقية التقرير لدرجة القول بأن موت الدرة كان تمثيلية من قبل فلسطينيين لأهداف الدعاية. عادت وسائل الإعلام الفلسطينية ونشرت القصة الأصلية وأسهبت في وصف ومدح أعمال التخليد (صيحات الشوارع والميادين باسم الطفل، وإصدار طوابع بريد ومنشورات إحياء لذكراه، وغير ذلك) مما أصبح في العالم العربي حفاظًا على ذكرى محمد الدرة كشهيد لا مراء في ذلك. أصبح محمد الدرة رمزًا للتضحية الفلسطينية أمام الاحتلال والوحشية الإسرائيلية. لقد مكن كل أب وأم فلسطينية من التجاوب مع والدي محمد الدرة دون أن يفقدوا هم ابنهم، لكن في نفس الوقت يعتبرون مثل والدي محمد كتعويض مادي ورمزي يجدر بالضحايا.

المعقبون الإسرائيليون الذين ردوا على الأنباء في صحافة الإنترنت (Ynet ,Walla) أنتجوا صورة المرآة في هذا العرض. لقد ردوا على اكتشافات كرسنتي وشابيرا بحماس: أحدث المستخدمون صخبًا حول عناصر إسرائيلية وعالمية أيدت الرواية الفلسطينية، مثل العميد جيورا إيالاند (العميد اليساري)، ومنظومة الإعلام الإسرائيلية (المغبونة)، صحفيين ومفكرين (رابوبورت الصحفي اليساري ومائير شاليف الذي يمثل الإعلام الخائن) ووسائل الإعلام العالمية (آن الأوان لأن تتركنا لحال سبيلنا). لقد استخدموا الصياغة الجديدة التي رفضت رواية قتل الجيش الإسرائيلي للطفل، لكي يدعموا الرواية العليا الإسرائيلية التي «خونتها» على حد قولهم هذه العناصر. وبشيوع كبير ظهرت ردود فعل مثل: «يناسب الفلسطينيين أن تطلق عليهم النار ويتهموننا»، «رجاء ألا تبلبلوا كارهينا بالحقائق،» اتهم اليهود دائمًا بتهم دم و «أيضًا» الجيش الإسرائيلي هو أكثر جيوش العالم أخلاقية (أورباخ وليفنشتاين: 2009).

يستهدف بهذه التصريحات أن نقول للعالم كله، ولا يقل عن ذلك للجمهور في الداخل، أن الفلسطينيين ليسوا هم الضحايا وإنما نحن اليهود، الذين كنا دائمًا وأبدًا ضحايا المذابح وتهم الدم، وهم ضحايا الكذب، والدعاية ووحشية الفلسطينيين، حتى في هذه الحالة.

بدا على وجهه أن الجانبين انغلقا على رواياتهم القومية، مع تعظيمهم للنصوص العليا المضادة بالنسبة للهوية القومية، والعلاقة بالأرض والضحايا بصفة خاصة. لكن يوجد بالطبع لقصة الدرة وجه آخر: كان الإعلام الإسرائيلي التقليدي (التقارير الإخبارية في صحيفتي هآرتس ويديعوت أحرونوت) مستعدًا لتبني الرواية الفلسطينية عن ظروف مقتل الدرة بكاملها تقريبًا، على الرغم من أن هذه الرواية عرضت الرواية الإسرائيلية العليا للخطر وعززت الرواية الفلسطينية. وأيضًا قبلت في الإعلام الإسرائيلي بصمت تام دراسات عناصر خارجية، مثل شابيرا وكرسنتي، الذين استطاعوا تعزيز الرواية القومية العليا. إضافة إلى ذلك: بادرت إحدى الصحفيات الإسرائيليات (سيمدار بري، يديعوت أحرونوت) بلقاء «كاسر للهوية» بين والدي محمد الدرة ووالدي الفتاة اليهودية ـ بت حين شاحق، التي قتلت في عملية إرهابية في تل أبيب. وكان الوالدان مستعدان للقاء على خلفية هوية الثكل المشتركة.

اللقاء بين الأهالي الثكلى يعد خطوة ملموسة لكسر حواجز عدم الثقة بين الأطراف. وكانت مقولة الأهالي الثكلى من كلا الجانبين هي: هيا بنا لا ننسى ما حدث لنا، لكن لنحاول توجيه ذاكرتنا المؤلمة إلى اتجاه إيجابي. لنحاول أن نستخلص منها نتائج أيضًا عن المتشابه بيننا، وليس المختلف فقط. أصحاب الهويات الجمعية المتصادمة: الشعب الفلسطيني والشعب اليهودي الذين يحومون كالصقور حول قطعة أرض ويلحقان معاناة بالغة كل بالآخر، لكن حينما يلتقي الضحايا من كلا الجانبين ويعربان عن مشاعر مشتركة من الثكل والأسى، يمكن أن يوجد فهم وتعاطف يتجاوز الوعي القومي الذي يتجسد في الرواية العليا التي تجعل هذا

يقابل ذاك. وفي المقابل، ستصطدم المحاولة المقصودة لتقويض صلاحية رواية الآخر العليا، بمعارضة صارمة. إن طريق تسوية الخلاف لا يجب أن يمر عبر مواجهة كل طرف للآخر مع تشويه روايته العليا. والشك في الرواية العليا معناه سحب أساس تبرير وجودها، وبالتالي أيضًا وجودها. لكن في حال الاستعداد للنزول عن القمم الرمزية للصراع ـ أي من الروايات العليا للطرفين ـ يمكن أن تصبح القصة أكثر إنسانية ولها معنى عالمي. أو إنه يمكن في هذه الحالة اكتشاف أنه يوجد في الجانبين آباء وأطفال لا يتشكل عالم مشاعرهم وتطلعاتهم فقط من خلال قوميتهم، وإنما أيضًا من خلال هوياتهم. إن التعرف على قصص الطرف الثاني ومعرفة معاناته، يعتبر عنصرًا معرفيًا حتميًا في عملية تقليص صراع الهويات ويمكن أن يولد مشاعر تترجم إلى أفعال سياسية، مثل التعويضات والاعتذارات من أجهزة الجانبين. هذا التقدم التدريجي على مسار المصالحة، يشق الطريق إلى السلام الدافئ والثابت بين الشعوب التي كانت تعيش صراعًا عرقيًا قوميًا متواصلًا. (Auerbach,: 2009)

لم ينضج الصراع الإسرائيلي الفلسطيني بعد إلى المرحلة التي وصفناها أعلاه. صحيح أن الإعلام الإسرائيلي، فيما عدا برامج الحوارات، أبدى استعدادًا للتعرف على الرواية الفلسطينية عن محمد الدرة وهضمها، لكن الإعلام الفلسطيني تمسك بقصته وبآثارها الكبيرة على الذاكرة والرواية العليا الفلسطينية. وأبرز مظاهر هذا التوجه يوجد في تقرير الصحف الفلسطينية عن حمل أم محمد الدرة، مع اقتباس دعوتها: «رحم الأمهات الفلسطينيات أقوى من مفاعل ديمونه». وبمعنى آخر: نحن الفلسطينيين لسنا مستعدين بعد لاعتبار المرأة والأم مجرد امرأة وأم، يوجد مثلها أيضًا في الجانب الإسرائيلي. الأم الفلسطينية هي أولًا وقبل كل شيء رحم، أي سلاح يمكن أن يعوض الفلسطينيين عن دونيتهم العسكرية أمام العدو الصهيوني.

الخلاصة

في نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين - تبدو توقعات تسوية الخلاف الإسرائيلي الفلسطيني سلبية للغاية. وفشلت محاولات رأب الصدع بين الأطراف من خلال الدبلوماسية التقليدية الواحدة تلو الأخرى. لقد دفعت الرؤية الواعية للوضع بالباحثين أجهاده ومالي إلى طرح الزعم بأنه من المحتمل ألا يمكن المضي قدمًا دون التعامل باحترام مع الماضي. وفي رأيهما ربما يكون قد آن الأوان لمعالجة قضايا مؤلمة من الماضي بين الطرفين المتصارعين والعثور على وسيلة للتوفيق بينهما؛ بلغتنا: محاولة طريقة استيعاب الروايات القومية (Malley, Agha: 2009).

الروايات القومية هي «صخرة وجود» الشعوب التي تعيش صراع هوية. والتحصن بها يمنح قوة وتحملًا للبقاء في صراع حاد ودموي دائر بينهما عبر السنين. ومع ذلك نجد أن الشعوب التي كانت تعيش في صراعات كهذه، وجدت طريقا لتحدي المانع. حكومة الصين واليابان، ألمانيا وفرنسا، ألمانيا وبولندا، تركيا وأرمينيا، كلها وجدت أن طريق تسوية الخلافات يمر عبر التعرف على الروايات المتعارضة التي يرددها كل طرف عن أحداث كارثية من الماضي. فهل نضج الصراع الإسرائيلي الفلسطيني لاتخاذ خطوة هضم واحتواء الروايات؟ الإجابة التي يقدمها هذا المقال: لا! لكن إضافة إلى هذه النتيجة المتشائمة يوجد أيضًا بصيص أمل. ونزعم أن التمييز بين الروايات العليا والروايات القومية يمكن أن يشق طريقًا إلى استيعاب الروايات وكسر موانع عدم الثقة بين الأطراف. الرواية العليا - أي القصة العليا التي تجسد الأخلاقيات القومية للشعوب المتشددة - لا يمكن المساومة عليها وتسويتها. رفضها يمكن أن يفاقم من إحساس التهديد والرغبة في الدفاع عن الوجود القومي، من خلال تطرف المواقف الوطنية. في المقابل، دراسة روايات معينة، قصص حدث موجدة للهويات حول أحداث محددة، من خلال تفكيك الرواية إلى مكوناتها الخمسة الأساسية ومحاولة التوصل إلى اتفاق بشأنها جميعًا أو بعضها، أمر ممكن. معرفة

رواية الطرف الآخر لا يمكن أن تقوض مصداقية إجابات الأسئلة الثلاثة الأساسية للرواية القومية العليا - من نحن؟ وما هي علاقتنا بأرض الصراع وما هو مكاننا في التاريخ على محور الضحايا؟ إن معرفة الروايات القومية للطرف الثاني يمكن أن تتم - وهي بالفعل تتم في السنوات الأخيرة في مقابل تصعيد الصراع الإسرائيلي الفلسطيني - كمبادرة خاصة بين الأسر الثكلى من الجماعتين. هذه الخطى الصغيرة يمكن أن تنبت هويات مختلطة تكسر ثنائية «نحن وهم»، وتوجد فهمًا وتعاطفًا مع الطرف الثاني. والطريق طويل من هنا حتى نهاية الصراع، لكن «مشوار الألف ميل يبدأ بخطوة واحدة» كما يقول الصينيون. التجربة الصينية- اليابانية في احتواء الروايات كوسيلة لكسر مانع بين الأعداء، مثل باقي الدول التي ذكرت في هذا المقال، يمكن أن تخط طريقًا أيضًا للأطراف المتشددة في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

الفصل السادس

قيم محمية كمانع في سبيل تسوية الخلاف الإسرائيلي الفلسطيني[٥١]

شيري ليندمان

«لا يحق لأي يهودي أن يتنازل عن حق وجود الأمة اليهودية في فلسطين... هذا الحق لن يضيع بأي حال من الأحوال. حتى إذا وجد في وقت ما من يعلنون أنهم يتنازلون عن هذا الحق، فإنهم لا يملكون القوة ولا الصلاحية لسحب هذا الحق من الأجيال القادمة... حقنا في هذه الأرض، كلها، سارٍ وباقٍ إلى الأبد».

دافيد بن جوريون، خطاب في المؤتمر الصهيوني الحادي والعشرين ـ بازل 1937

«إننا لا نضم فلسطين. نحن نحررها. نعيدها إلى أصحابها الحقيقيين، أي الشعب اليهودي... نحن لا يخطر على بالنا تسليم شبر واحد من أرضنا ... لأي سلطة غريبة».

مناحيم بيجن/ هايوم 28 ـ 6 ـ1967

«بيريز يقسم القدس»

الصياغة الأولى، بنيامين نتنياهو ضد شمعون بيريز، معركة انتخابات الكنيست 1996» تنفيذ حق العودة سيؤدي إلى نهاية إسرائيل كدولة للشعب اليهودي. إلغاء حق تقرير مصير الشعب اليهودي في وطنه التاريخي» هو إثم أخلاقي.

---

(٥١) هذا الفصل جزء من مشروع بحث موسع عن «العدل والسلام الدائم مقابل السلام» بدعم من EU's 7th Framework Programme 217589

«مجرد الحديث عن جبل المكبر يعد مساسًا بعصب مكشوف في الشعب اليهودي. لقد جلست في جلسات تبادل الأفكار (العصف الذهني)، واكتشفنا أن هذا هو أحد أكبر الأمور الموحدة للشعب اليهودي، وببساطة لسنا مستعدين لمناقشته».
يحيئيل لياتر، مدير عام قدس واحدة 28 ـ11ـ2007 ,www.one jerusalem. Org.

الصراع الإسرائيلي الفلسطيني هو أحد أكثر الصراعات بحثًا في عصرنا، وفي إطاره، خصصت جبال من الوثائق، والبحوث والمقالات لتحليل مشاكل الصراع الأساسية ومحاولة تسويتها. وبذلت جهودًا ضخمة وأنفقت أموالًا طائلة من أجل التوصل إلى صياغة خلاقة تنجح في إبطال مفعول أصعب ثلاثة ألغام تواجه تسوية الصراع بالاتفاق:

- مشكلة حدود إسرائيل الدائمة (وبها مشكلة المستوطنات).
- وضع القدس.
- مشكلة اللاجئين الفلسطينيين 1948.

يمكن أن نحدد بصورة عامة أن أغلب هذه المحاولات لتحطيم الخلافات حول المشكلة الرئيسية في الصراع، تركزت على الفرضية الشائعة وربما الأساسية في المفاوضات، بأن كلا الجانبان يتحركان من خلال تطلع إلى تحقيق أقصى مصالحهم، لذلك فإنهم يسعون إلى الموافقة على تنازلات في موضوعات خلاف معينة (أو أبعادها) في مقابل تعويض ملموس في موضوعات خلاف أخرى. وتدل حقيقة أنه لا يوجد حتى الآن صياغة يقبلها الطرفان، على أن التوجهات العقلانية المقبولة لتسوية الصراعات،لاتكفي لتقديم استجابة مناسبة لتسوية هذه المشاكل الخلافية الخاصة.

لقد كتب حتى الآن الكثير عن معارضة تسوية المشاكل الرئيسية في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني وعن البدائل الممكنة لتسويتها، لدرجة يبدو فيها أنه لم يتبق

جديد في هذا المجال. وعلى الرغم من ذلك يحاول هذا الفصل أن يثري مساحة الحوار في هذا الموضوع، من خلال عرض منظور فكري جديد لبحث السمات التي تفصل مشاكل الصراع الرئيسية عن مشاكل أخرى محل خلاف. يعتمد هذا المنظور على مفهوم مستقى من علم النفس الاجتماعي والمعرفي - وهو مفهوم «القيمة المحمية».

يستخدم مفهوم «القيمة المحمية» في البحث النفسي لوصف القيم التي يعتبرها أفراد مجموعة اجتماعية معينة قيمًا جوهرية، لدرجة أنها تحظى بوضع الحماية من أي تسوية، أو تنازل أو استبدال tradeoff. وبالفعل، تتمتع هذه القيم بوضع الطابو، الذي يعتبر انتهاكه كفرًا بقواعد الأخلاق الأساسية للمجتمع (Tetlock : 1999 2003). سندرس في هذا الفصل الادعاء بأنه يمكن وصف المعارضة الواسعة للتسوية في مشاكل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني الجوهرية بأنها معارضة لانتهاك قيم محمية، لذلك لا بد من تحليلها بمفاهيم الالتزام القيمي،التي لا يمكن قياسها والتعويض النفعي. أي: في مثل هذه المشاكل لا يعمل المنطق الذي تعتمد عليه الأدوات الشائعة في تسوية الخلافات.

لذلك، سنستخدم الإطار النظري لمفهوم «القيمة المحمية» في وصف الموانع النفسية المتفردة التي تضع المشاكل الرئيسية في طريق مفاوضات تسوية الصراع. وسأحاول بصورة خاصة، إظهار كيف أن الالتزام القيمي بالدفاع عن القضايا الأساسية في الصراع، يترجم إلى إجراءات حكم وتقييم خاصة تشكل الفكر السياسي في المجتمعات التي تعيش الصراع.

نبدأ الفصل بتعريف مصطلح «القيمة المحمية» وبعرض خلاصة البحث الذي تم عنه حتى الآن. وبعد ذلك ندرس صلات هذا المفهوم بتوضيح معارضة تسوية الموضوعات الرئيسية في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، ونعرض بصورة خاصة الادعاء بأنه يمكن ملاحظة نوعين من معارضة تسوية هذه المشاكل: المعارضة التي تعتمد على المصالح، والمعارضة المعتمدة على اعتبار المشاكل الرئيسية في الصراع قيما محمية. نوعا التسوية يختلفان كل عن الآخر في مصادرهما، وسمات رد الفعل على اتفاقات السلام المتضمنة هذه التسوية، وأيضًا بحكم طبيعة التوقعات المترتبة عليها بالنسبة لعملية تسوية الصراع. ويتناول الجزء الأخير من الفصل المسألة الرئيسية: بِمَ يمكن أن يساهم هذا الخطأ النظري في تزايد الموانع التي تعيق المضي في عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية؟.

القيم المحمية/ قيم مقدسة

قيم مقدسة (Sacred values, Fiske & Tetlock, 1997 Tetlock,1999-Tetlock 2003; et al., 2000)؛ أو قيم محمية (Protected values, Baron & Spranca, 1997) هما اثنان من المسميات التي تطلق في البحث على ظاهرة برزت من مناظير منضبطة مختلفة عرفت بأن تنوعًا بالغًا جدًا من المجتمعات الإنسانية - العلمانية والدينية، البدائية والحديثة على حد سواء - يوجد بها قيم ثقافية يعتبرها أعضاء الجماعة جوهرية في تعريف هويتها، لدرجة أنه يحظر المساس بها - سواء بالتسوية، أو بالتقسيم، أو بالاستبدال أو بالاشتراك. وبالفعل، في حالات من هذا النوع، يعتبر مجرد الدخول في مفاوضات على القيمة المحمية عمل غير أخلاقي[52].

(٥٢) القيم هي اعتقادات رئيسية وثابتة ــ نسبيًا يتمسك بها الإنسان، وتتضمن مثاليات تجريدية بشأن السلوكيات أو الأهداف التي يتطلع إليها أو يتجنبها (Rokeach, 1972; 1973). ومنظومة قيم الإنسان هي التي تحدد مستويات التقييم، والحكم وتحديد موقف من أوضاع معينة؛ منها، على سبيل المثال، مشاكل سياسية (Feldman, 2003.). والقيم المحمية هي مستويات قيمية خاصة، لأن الجماعة الاجتماعية أو الثقافية تعلق عليها أهمية لا نهائية، فوق أي قيمة أخرى.

مثل هذه القيم المقدسة تعرف أحيانًا بأنها قيم مجردة (على سبيل المثال: حقوق الإنسان، العدل، حياة الإنسان، أو حتى قلق الإنسان على أفراد أسرته). وأحيانًا تكون محصورة في رمز ملموس (مثل موقع مقدس، انقراض الحيوانات)، وأحيانًا تنسب لسياسات معينة تعكس في نظر المجتمع القيمة المجردة (مثل حظر تنفيذ الإجهاض كتعبير عن قدسية الحياة).

في العالم المثالي كانوا يقدسون كمًا غير محدد من الموارد لحماية وتطوير الموضوعات المقدسة. لكن في عالمنا، محدود الموارد، مطلوب من الناس التعامل مع معضلات تتطلب منهم الرد على هذا السؤال: «كم يساوي هذا بالنسبة لك؟» أو «ما هو الأكثر أهمية بالنسبة لك»؟ بالنسبة للقيم أو الثروات التي تقيم كمطلق وأهميتها فوق أي حسابات.

على سبيل المثال، كل والد يوافق على الالتزام والتصريح بأن يعطي كل شيء من أجل صحة أولاده، لكن لا توجد أسرة لا يطلب منها تحديد أي حصة (محدودة بالضرورة) من ميزانيتها تخصص لشراء إكسسوارات سلامة للطفل أو خدمات صحية للأسرة. هناك معضلة أخرى تواجه حكومات يجب أن تحدد أي حصة من ميزانيتها تخصص لتقليص حوادث الطرق أو دعم أدوية المرضى. وفي حالات أخرى تظهر الحاجة إلى الحسم بين قيمتين مقدستين متنافستين، لا يمكن تطبيقهما معًا في نفس الوقت. على سبيل المثال، معضلة الثمن الذي يمكن أن تدفعه الدولة لإطلاق سراح أحد الجنود. أحيانًا يصبح الحسم في مثل هذه المعضلات مشكلة أخلاقية، معيارية، وأيديولوجية بل وحتى سياسية عاصفة.

السمات النفسية لردود الفعل على التسوية بالقيم المحمية

يهتم البحث النفسي للقيم المحمية بوصف الصورة التي يرد بها الناس على الأوضاع التي يطلب منهم فيها حسم المعضلات التي تدفعهم إلى التصالح في

قيمهم المقدسة: ما الذي يتسم به رد فعلهم الشعوري على المعضلة؟ ما هي المبادئ الموجهة لإجراءات اتخاذ القرار والحسم في هذه المعضلة؟ وأي ظروف تؤدي إلى مرونة التزامات الناس المطلقة بحماية هذه القيمة؟ وبالفعل، فإن الناس يميلون إلى اعتبار أن التزامهم بقيم محمية هو قرار مطلق وغير قابل للتغيير تحت أي ظرف، لكن يبدو بالفعل أن الواقع يضع تحديات تؤدي، في ظروف معينة، إلى المرونة أيضًا في هذه القيم. لذلك فإن هذه القيم تسمى أحيانًا قيمًا مقدسة زائفة (Baron & Leshner, 2000; Bazerman, Tenbrunsel & Wade-Benzoni, 2008)

ويمكن أن نعرف من خلال البحوث عن الطابع النفسي للقيم المحمية كيف أن أفرادًا في المجتمع يتخذون موقفًا من معضلات معقدة ذات آثار سياسية واجتماعية ودبلوماسية.

حينما نستعين بنظريات من الحقل النفسي لدراسة عمليات سياسية ودبلوماسية، من المهم أن نتطرق للتفرقة بين العمليات النفسية لدى الزعماء، وبين هذه العمليات كما تحدث بين الجماهير العريضة. هذه التفرقة هامة بصفة خاصة في التطرق لبحث اتجاهات الحكم واتخاذ القرارات. كمبدأ، يمكن تحديد أن الزعماء وراسمي السياسات يحسمون في المعضلات المتعلقة بالقيم المحمية بعملية تشبه في أساسها تلك التي يقوم بها «البسطاء». لذلك، وبحكم طبيعة البحث النفسي للقيمة المحمية يمكن دراسة الموانع المؤثرة سواء على متخذي القرارات أو على الجمهور الذي يمثلونه في مفاوضات التسوية. إضافة إلى ذلك، هناك أدلة بحثية كثيرة على تأثير تحمل المسئولية (accountability) التي يلتزم بها صناع القرارات، والصورة التي يتخذون بها القرارات (Lerner &Tetlock, 1999 2003) خاصة، لأن صناع القرارات ملتزمون بالتعامل مع مجمل الآثار المترتبة عن السياسات التي اختاروها للتنفيذ، وسمات إجراءات الحكم والحسم لديهم بدرجة عالية من التعقيد، وتحليل البدائل والتمعن فيها (Fiske & Tetlock, 1997) لذلك سيركز هذا الفصل على الصورة

التي يقيم بها الأفراد والجماعات في المجتمع المشكلات المتعلقة بالتنازلات في القيم المحمية، ويحسمونها. ونظرًا لأنه يوجد في الدول الديموقراطية تأثير حاسم للرأي العام على اختيارات صناع القرارات، فلا بد من مناقشة «سيكولوجية» لهذه الآثار الجوهرية أيضًا على السياسات التي تطبقها الدولة بالفعل. ونبدأ باستعراض البحث الحالي في هذا الموضوع.

سيكولوجية الطابو. أحد كبار الباحثين الذين تعاملوا مع الطابع السيكولوجي للقيم المحمية هو فيليب تيتلوك (Tetlock) عالم نفس اجتماعي من جامعة بيركلي. ركز تيتلوك على الأوضاع التي يواجه فيها الناس معضلات تحتوي على «خلط» للقيمة المحمية مع موضوعات علمانية مادية، بصورة تتطلب مساواة كاملة بينهما. على سبيل المثال، معضلة هل يسمح بالاتجار في الأعضاء البشرية من أجل زرعها. ادعى أن عملية تبادل اجتماعية كهذه، تتضمن «تسعيرًا» لقيمة محمية ـ بل وحتى إن مجرد طرح هذا الاحتمال ـ يعتبر تهديدًا للمعايير الأخلاقية الأساسية التي تحدد هوية الإنسان أو المجتمع، ولذلك توصف بأنها ممنوعة منعًا مطلقًا أو طابو (taboo tradeoff Fiske & Tetlock 1997). الإنسان الذي يتعرض لهذه الصفقة ـ حتى ولو كان كمشاهد غير مشارك ـ يخشى من اهتزاز تصوره كإنسان أخلاقي، ولذلك تجتاحه مجموعة من ردود الأفعال النفسية التي تهدف إلى حماية قيمه وهويته الاجتماعية من «التلوث». تسمى هذه المشاعر الغضب الأخلاقي (moral outrage) ويعبر عنها بمشاعر الغضب والاشمئزاز ومقت الصفقة المقترحة، واحتقار من يتجاهلها. ويتهم هؤلاء بانتهاك الطابو وينسب لهم عدم عقلانية، ولا أخلاقية بل وحتى شرور. يصاحب مشاعر الغضب الأخلاقي في أغلب الأحوال تأييد حماسي لمعاقبة منتهكي الطابو ومؤيديهم، بهدف إعادة الوضع الأخلاقي إلى طبيعته». والإنسان الذي يعبر عن هذا الشعور، يحاول أيضًا الاشتراك بصورة

فعالة في النشاطات التي تنعش وتؤكد التزامه بالقيمة الاجتماعية التي انتهكت (McGraaw & Tetlock, 2005; Tetlock, et al.,2000).

Homo Moralis الإنسان الأخلاقي. توضيح آخر للقيم المحمية يعتمد على الادعاء بأن الناس يتحركون من خلال تطلع للحفاظ على هوية ذاتية إيجابية. وفقًا لهذه النظرة، كون القيم الأخلاقية تعد مكونات رئيسية في التعريف الذاتي للإنسان، يتطلع البشر إلى تعزيز تعريفهم الذاتي من خلال تبني مواقف متطرفة ومتصلبة في مشاكل دقيقة تمثل القيم التي يؤمنون بها. مثل هذه المشاكل تختار بصورة انتقائية «ولاية أخلاقية». (Skitka, 2002) لقد أظهرت البحوث أن انتهاك الولاية الأخلاقية، أو حتى التهديد بانتهاكها، يدفع الناس إلى الرد بغضب أخلاق (Skitka 2006 & Mullen) وإظهار تدخل سياسي فعال (Skitka& Bauma 2008) للابتعاد، والتصرف بعدم صبر بل وحتى بانتهاج العنف تجاه الآخرين الذين تتعارض مواقفهم مع الولاية الأخلاقية، (Bauman & Skitka 2009; Mullen & Nadler, 2008 Mullen, 2002;Sargis, Skitka &2005;Wright, Cullum Bauman& Schwab2008).

والتعامل مع المشكلة الاجتماعية على أنها تمثل ولاية أخلاقية لها آثار ملموسة على درجة الشرعية، والمنطقية والصدق المنسوبة للقرارات السياسية والقانونية المتعلقة بهذه المشكلة. وبصفة خاصة، الاتجاه الشائع هو أن الخطوات المنطقية للحكم وتحديد السياسات (على سبيل المثال، من خلال المحكمة، والتمثيل العادل لكل الأطراف، والاستفتاء)، يزيد من معقولية قبول الناس القرارات التي تتعارض مع أفضلياتهم بخضوع (بفضل ما يسمى «العدالة الإجرائية»). (يتعلق هذا المفهوم بإدراك الفرد مدى عدالة العمليات التي يتم من خلالها اتخاذ القرارات التنظيمية . فكلما كان الفرد أكثر إحساسًا بعدالة الإجراءات المتبعة في اتخاذ هذه القرارات كلما قوى لديه دافع الالتزام بها وتنفيذها - المترجم).

ولكن، على عكس هذا التوجه، نجد أنه حينما يكون الحسم القانوني أو السياسي مرتبطًا بانتهاك الولاية الأخلاقية، لا يؤثر إنصاف الاتجاه على حكم الحسم باعتبار أنه غير عادل. إضافة إلى ذلك: حينما اتخذ الحسم القانوني أو السياسي الذي تتضمن نتائجه انتهاك الولاية الأخلاقية، أدي هذا الحسم إلى إرجاع الناس في أعقابه قليل من العدل والمصداقية إلى أجهزة الحسم المختلفة، مثل الهيئة القضائية؛ (Skitka, 2002; Skitka & Mullen 2002; Bauman & Skitka, 2009) ولقد أظهرت الأبحاث أنه حينما تعتبر المشاكل ولاية أخلاقية، لا ينجح الناس في التوصل إلى اتفاق ولو حتى إلى نوع العملية التي ستعرف بأنها عملية عادلة لحسم الموضوع، أو بالنسبة للإنسان الذي يملك الصلاحية المشروعة لقيادة هذا الاتجاه (Skitka et al., 2005).

الغاية لا تبرر الوسيلة: تعد القيم المحمية بحكم التجربة العملية موجهة للحكم واتخاذ القرارات. ليس عبثًا أن يوصف الرد على انتهاك القيم المحمية، بأنه رد على انتهاك مبادئ أخلاقية. في كثير من البحوث وجدت علاقة راجعة بين نظرية القيمة كقيمة محمية من أي تسوية أو تبادل، وبين اعتبارها قيمة أخلاقية ـ أي: قيمة ذات صلاحية عالمية، موضوعية، ملزمة لكل إنسان دون ارتباط بأفضلياته الشخصية ـ وأيضًا كقيمة يجب فرضها على كل إنسان بما يتعارض، مثلا، مع المعيار أو الاتفاق الاجتماعي (Baron & Ritov, 2008; Baron & Spranca, 1997; Skitka, 2002).

لقد اهتم كثير من المنظرين بالطريقة التي تؤثر بها النظريات الأخلاقية على إجراءات اتخاذ الإنسان للقرارات، انطلاقًا من فرضية أن المبادئ الأخلاقية لا تخضع لحسابات التكلفة ـ والفائدة المطبقة في حسم مشاكل أخرى. تزعم أحد الادعاءات الرئيسية أن الناس يميلون إلى الحسم في المعضلات الأخلاقية وفقًا لقواعد ثنائية محددة سلفا بشأن صور السلوك الواجبة وغير الواجبة (قواعد ازدواجية السلوك) وليس وفقًا للنتائج (أي، إذا أدى العمل إلى نتيجة جيدة أو أقصى أخلاقية ممكنة

ـ وهو ما يسمى قواعد نتائجية). أيضًا زعم في سياق القيم المحمية أنه نظرًا لأن الالتزام بها مطلق، فإن الحكم والحسم في المعضلات المتعلقة بها يجب أن يعتمد على تجربة عملية، تفرض حظرًا مطلقًا على الاشتراك في العمليات التي تضر بتلك القيمة (مثل «لا تقتل») ولا يمكنها الاعتماد على حسابات نتائجية (أو«فائدة») وتبرير ذلك بسيط: إذا كان معنى الالتزام بالقيمة المحمية هو الالتزام بالتوصل إلى نتيجة «مطلقة» ـ أي، التطبيق «الكامل» للقيمة في الواقع ـ حينئذ فإن من يتبنون هذه القيمة ملتزمون بتكريس كل حياتهم للعمل من أجلها، وأيضًا على مايبدو، لا يمكن أن ينجحوا في تحقيق هدفهم (Baron & Ritov. 2008; Baron & Spranca, 1997).

إذا كان الأمر كذلك، فإن التمسك بالقيمة المحمية يعني رفض انتهاك الحظر على التسوية بشأنها بأي شرط، حتى وإن كانت هذه التسوية ستؤدي إلى نتيجة أفضل بمفاهيم القيمة المحمية ذاتها (من هنا تأتي الغاية تبرر الوسيلة). بالفعل، أظهرت البحوث النفسية أن أصحاب القيم المحمية بالنسبة لمشاكل مختلفة، مالوا أكثر من غيرهم إلى معارضة العمليات التي تتسبب في ضرر للقيمة المحمية، حتى وإن كان الضرر خطيرًا على هذه القيمة نفسها نتيجة لعدم تنفيذ العملية (تسمى هذه الظاهرة «ميول عدم العمل» Omission bias Ritov & Baron, (1990; Baron & Ritov, 1994). على سبيل المثال، لقد عارض الناس بناء سد على نهر كان على وشك أن يفنى من مياهه 20 نوعًا من الأسماك نتيجة لتغييرات طبيعية في التدفق، إذا قيل لهم أن السد سينقذ تلك الأسماك في منبعه، لكن أيضًا سيبيد ستة أنواع أخرى في مصبه. هذا الميل كان قويًا بصفة خاصة لدى أصحاب القيم المحمية في موضوعات بيئية (Ritov & Baron, 1999; Baron & Ritov2008). نظرًا لأن تفضيل اللا فعل، كما رأينا في النموذج السابق، يمكن أن يؤدي إلى اختيار لا يؤدي إلى أفضل النتائج (في هذه الحالة: إنقاذ عدد كبير من الأنواع من الإبادة) وهو ما يوصف بأنه «حيد» bias عن العقلانية.

تعريف القيم المحمية بأنها قواعد عامة تمنع سلوك معين دون ارتباط بالنتائج، لها آثار هامة على اثنان من المكونات الرئيسية في أي نظرية عقلانية لاتخاذ القرارات: حسابات الربح والخسارة التي تتجسد في أي بديل مقترح للاختيار، ودرجة التأكد من تنفيذ البديل. ووفقًا للنظرية الكلاسيكية، يميل الإنسان إلى اختيار البديل الذي يمنحه أكبر ربح، بأكبر نسبة تأكد. لكن، إذا كان القرار متعلقًا بالمبادئ المرتبطة بالمنع المطلق للمساس بالقيمة المحمية، لا يتوافر عنصران «نتائجين» ضروريين للحسم.

نظرًا لأن المنطلقات الشائعة لتسوية الخلافات والمفاوضات تعتمد على فرضية أن اللاعبين في الصراع هم لاعبون واقعيون - فإنه في هذه الحالة تكون للسمات النفسية المتعلقة بردود الفعل على التسوية في القيم المحمية، آثار ملموسة على إمكانية إجراء المفاوضات في هذه الحالة بالأدوات الشائعة (Wade-Benzoni et al 2002) وبالفعل، إذا عرفت القيم المحمية بأنها حظر المساس بقيمة مقدسة، فإنه يمكن في هذه الحالة توقع أن يستخدم فيتو على أي اتفاق تسوية يتضمن تنازلًا عن قيمة محمية، حتى لو كان التنازل في الحد الأدني ويتضمن تعويضًا جوهريًا. هكذا، في الخلافات من هذا النوع، تصبح القيم المحمية مانعًا في سبيل تسوية الخلاف.

ماذا بين القيم المحمية والمشاكل الرئيسية في الصراع الإسرائيلي العربي؟

يتضح مما سبق أن القيم المحمية تضع موانع خاصة أمام تسوية الخلافات التي تتطلب طرق تعامل مميزة. وحينما تكون القيم المحمية في بؤرة الصراع بين الجماعات، يمكن أن ينشأ ثلاثة أوضاع تؤثر فيها هذه القيم على تسوية الصراع بالاتفاق:

- حينما تكون المشاكل المختلف عليها محمية فقط في نظر أحد أطراف الصراع.

- حينما تكون المشاكل محل الخلاف محمية في نظر أطراف الصراع، لكن القيمة المنسوبة لها ليست بنفس درجة التساوي.
- حينما يعتبر الطرفان المشكلات محل الخلاف قيمًا محمية، ويرجعان لها قيمة متساوية. هذا الاحتمال الأخير يكون أكثر الاحتمالات تعقيدًا أمام الحل، لأن الطرفين سيفرضان فيه فيتو مطلقًا على التسوية، ويقدمان لذلك مبررات متشابهة. وفي هذه الحالة يصعب جدًا التوصل إلى صيغة اتفاق خلاقة تلبي مطالب الطرفين واحتياجاتهما.

حينما ندرس علاقة مفهوم «القيمة المحمية» بفهم الموانع التي تحول دون التوصل إلى حل متفق عليه للمشاكل الرئيسية في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، لا بد من الإجابة على عدة أسئلة:

- هل يعتبر أحد المجتمعات المتداخلة في الصراع، أو كلاهما، أو جماعة بداخلها، هذه المشاكل الرئيسية قيمًا محمية؟ وإذا كان المجتمعان يعتبران المشاكل الرئيسية قيمًا محمية، فهل يرجعان لها معاني متشابهة؟
- هل سمات معارضة التسوية في هذه المشاكل تشبه أنماط رد الفعل على انتهاك طابو القيم المحمية، كما يعد ذلك سمة في البحث السيكولوجي لمشاكل أخلاقية أخرى؟
- ما الذي يميز الرد على تسوية القيم المحمية في سياق الصراع الدولي، مقارنة بالقيم المحمية في السياقات الاجتماعية ـ الأخلاقية الأخرى التي انشغل بها البحث النفسي حتى الآن؟
- إذا كانت المشاكل الرئيسية في الصراع تعتبر بالفعل في نظر الطرفين قيمًا محمية، فكيف يمكن للمعلومات الحالية في هذا المجال أن تساعد في تقديم حل متفق عليه للخلاف حولها؟

هل تعتبر المشاكل الرئيسية في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني في نظر المجتمعات المتداخلة في الصراع قيمًا محمية؟

في المؤتمر الصحفي الذي عقد بعد فشل قمة كامب دافيد في يوليو 2000 قال رئيس الوزراء آنذاك، إيهود باراك: «بذلنا كل ما يمكن لحل الصراع. لمسنا أعصابًا حساسة جدًا، لكن مع بالغ الأسف، دون نتائج» (جلوباس 25.07.2000)، لقد كان مؤتمر كامب دافيد محاولة واحدة من عدة محاولات لتنفيذ أحد المبادئ الرئيسية التي وضعت في اتفاقات أوسلو في سبتمبر 1993 ـ المبدأ الذي يقضي بأن تعرض التسويات النهائية وعلى رأسها تسوية المشاكل الرئيسية الحساسة والجوهرية في الصراع، على مائدة المفاوضات ليس بعد بداية العام الثالث من اتفاق الإطار (إعلان المبادئ على التسويات الجزئية للحكم الذاتي، بند 5 ص 22). يدل قرار تأجيل تناول المشاكل الرئيسية في الصراع إلى مرحلة متقدمة في عملية السلام ـ ناهيك عن الفشل في تنفيذ القرار بل وحتى بدء مناقشته في الموعد المحدد ـ على المعارضة الشديدة للدخول في تسوية هذه المشاكل.

بالفعل منذ بداية عملية أوسلو، وعلى الرغم من الضباب (ويمكن القول: التوتر) الذي ساد حول التسويات المتوقعة مشاكل الصراع الرئيسية، أوجدت العملية معارضة سياسية وجماهيرية عاصفة في المجتمعين، اللذين اعتبرا مسيرة أوسلو طريقًا يؤدي إلى تنازلات عرفت بأنها «غير محتملة»، وتم البدء فيما سمي «المعركة على البيت» (ميتال 2004). الموضوع الأول الذي دار حوله الصراع، هو تقسيم الأرض بين الشعبين. هذا الموضوع كان هو أيضًا الموضوع الوحيد من المشاكل الرئيسية في الصراع الذي تمت مناقشته (بصورة جزئية) عمليًا في المرحلة الانتقالية من العملية، حينما انتقلت المناطق في الضفة الغربية لسيطرة جزئية أو كاملة للسلطة الفلسطينية التي كونت لتوها. وردًا على ذلك علت صرخة منظمات الرفض من كلا الجانبين (حركات الرفض الفلسطينية من ناحية، ومعارضو أوسلو في إسرائيل من

ناحية أخرى)، وذلك باسم نفس المبدأ : التنازل عن السيطرة على جزء من الأرض، معناه التنازل عن الحق التاريخي الديني في سيادة الحركة الوطنية على الوطن التاريخي (ولتكن هذه الأرض هي فلسطين أو أرض إسرائيل (ميتال2004: 74-64 ناؤور 2001: 17-11) هكذا، في الخطاب الذي أرسله ضباط الاحتياط زعم أن الحكومة تضحي بالهوية والقيم اليهودية بالتوقيع على اتفاق مع الفلسطينيين، (هآرتس 20 ـ 7 ـ 1995، ولدى ناءور: 2001 ـ 13). في حديث مع صحيفة هآرتس بعد حوالي ستة شهور من التوقيع على اتفاق أوسلو الأول، قال يتسحاق شامير...: «إخلاء اليهود من أرض وطنهم يعنى قتل أمهم أو أبيهم، وتاريخهم» (... هآرتس 1-4-1994).

وعلى عكس مشكلة الأرض، التي وضعت على طاولة لمفاوضات (على الأقل كموضوع للتسوية المؤقتة) منذ بداية عملية أوسلو، كانت مشكلة القدس طابو حظر مناقشتها في بدائل التسوية والعملية في ذروتها. وفور توقيع إعلان المبادئ أكد يتسحاق رابين، رئيس الوزراء آنذاك، التزامه بالموقف الإجماعي من هذا الموضوع: «لا توجد خلافات في الرأي داخليًا بشأن أبدية القدس كعاصمة لإسرائيل. القدس الكاملة والموحدة غير خاضعة للمساومة، وكانت وستظل إلى الأبد عاصمة لشعب إسرائيل بسيادة إسرائيلية» (محاضر جلسات الكنيست 21-23 سبتمبر 1993).

المناطق المقدسة في قلب القدس، جعلت من المدينة رمزًا يثير المشاعر القوية بين أبناء الديانات التوحيدية الثلاث. وعلى مر السنين تلاشى التمييز بين المناطق المقدسة والمناطق التاريخية في المدينة، وبين المناطق البلدية، وأيضًا بين الأسطورة الدينية ـ التاريخية والروح القومية ـ السياسية للشعبين المطالبين بالسيادة على المدينة. وهكذا أصبحت المنطقة المسماة منطقة ذات معانٍ رمزية عميقة للشعبين معًا (لفيدوت 2007، معريف 2007). وبالنسبة للإسرائيليين، ترمز القدس للعلاقة التاريخية بين الشعب اليهودي ووطنه ـ أساس الشرعية الدينية ـ الثقافية لمطلب الحركة الصهيونية بإقامة وطن قومي للشعب اليهودي في صهيون.

وبالنسبة للفسطينيين، جبل المكبر (ومن الآن المناطق التي حوله أيضًا) ليس مجرد موقع مقدس ورمز لتبرير مزاعمهم بالتعريف القومي، وإنما هو أيضًا ثروة هامة جدًا يجب أن تسلم لهم وتحديد وضعهم في العالم الإسلامي عامة والمنطقة العربية خاصة (معريف، 329 ـ 330 : 2007).

من ناحية، دل استعداد باراك لطرح موضوع التسوية في القدس على طاولة المناقشات في قمة كامب دافيد 2000، على أهمية الطابو المتعلق بالمفاوضات على القدس،حيث عكس على الأقل اعترافًا إسرائيليًا بضرورة التفاوض حول وضع المدينة في إطار عملية السلام مع الفلسطينيين. ومن ناحية أخرى، يدل فشل القمة الذريع، الذي عكس هشاشة عملية أوسلو وفتح ثغرة لاندلاع الانتفاضة الثانية، على أهمية هذا الموضوع القاطعة في نظر الأطراف وعلى تعنت مواقفهم بالنسبة له، خاصة بالنسبة لمشكلة جبل المكبر. يقتبس جلعاد شير (الذي عمل مديرًا لمكتب رئيس الوزراء وعضو طاقم المفاوضات لمحادثات السلام) عن ياسر عرفات موجه المفاوضين أثناء القمة (Just do not budge on one thing: El Haram is dearer to me than anything else Sher, 2008: 305) في المقابل، أصر إيهود باراك أيضًا على التأكيد العلني على التزامه بالحفاظ على السيادة الإسرائيلية على الجبل: «جبل المكبر مهد التاريخ اليهودي ولا يوجد أي طريقة أوقع بها على وثيقة تنقل السيادة على الجبل للفلسطينيين. بالنسبة لإسرائيل ستكون هذه خيانة بقدس أقداسها» (خطاب باراك لرئيس الولايات المتحدة بوش الابن، مقتبس في هآرتس، 25-1-2001، ولدى كلاين 2001:80).

تعد مشكلة اللاجئين الفلسطينيين عام 1948 ـ مانعًا جوهريًا أمام تسوية الخلاف، ويعتبرها الكثيرون جوهر الصراع. ترمز هذه المشكلة، ربما أكثر من أي شيء آخر، إلى مطلب الشعبين بتقرير المصير القومي والاعتراف بحقهم الشرعي في وجود سيادة على أرضهم. وفي الوقت نفسه هذا المعنى المشترك يحمل معه مشكلة اللاجئين ذات البعد التاريخي والسياسي الواضح لدى كل طرف من أطراف الصراع.

في نظر الفلسطينيين، الأحداث الكارثية التي فقد في أعقابها مئات الآلاف من الفلسطينيين منازلهم، وممتلكاتهم، وإطاراتهم الاجتماعية التقليدية، تعتبر إثمًا تاريخيًا يحرك نضالهم الجمعي في السنوات الستين التي انقضت. وتعبير «حق العودة» يحمل في طياته، أولًا وقبل كل شيء، المطالبة بإعادة الحق لأهله على المستوى الشخصي ـ حق كل لاجئ في العودة إلى منزله الأصلي. وبعد ذلك فقط يتطرق التعبير إلى المطالبة بالعدل التاريخي على المستوى الجمعي، من خلال رفع الظلم الذي أدى إلى اقتلاع وجود المجتمع الفلسطيني كمجموع. وإدراك الإثم التاريخي يشكل عنصرًا رئيسيًا في الهوية الفلسطينية الجمعية، وكذلك أيضًا هوية كثير من الفلسطينيين الشخصية أينما كانوا، أو آبائهم، الذين يعدون لاجئين. والتسوية بالنسبة لحق العودة تعني بالنسبة لهم جعل عقود النضال بلا معنًى؛ (Friedman, 2004; Peled &Rouhana, 2004).

ومن ناحية أخرى، إذا اضطرت إسرائيل إلى الاعتراف بمسئوليتها عن خلق مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وبحقهم في العودة إلى أراضيها، فإن ذلك لن

يهدد فقط الرواية التاريخية التي ترتكن إليها الهوية الإسرائيلية الجمعية، وإنما يضعها تحت تهديد وجودي حقيقي: خشية أن يغمر إسرائيل ملايين الفلسطينيين الذين يدمرون طابعها كدولة يهودية ويهددون وجودها لدرجة الدمار. (Friedman, 2004; Zakay, Klar & Sharvit, 2002: 62).

وبالتالي تظهر المشاكل الرئيسية الثلاث في الصراع وتعتبر قيمًا محمية بين الجانبين المتشددين. كلاهما يعرب عن معارضته الشديدة لتسويتها، بل وحتى مجرد طرحها على طاولة المفاوضات[٥٣] إضافة إلى ذلك: هناك تناسق في المعنى القيمي الذي يرجعه كل طرف إلى المشكلة الرئيسية: حيث ترتكز معارضة التسوية في هذه المسائل الثلاث باعتبارها رموزًا حيوية لتبرير المطالبة بتقرير المصير القومي للحركتين القوميتين: الصهيونية والفلسطينية - في وطنهم. وبالطبع يضاف إلى مشكلة القدس بعد القداسة الدينية - وهو أيضًا متناسق لدى الطرفين. وتشذ عن ذلك مشكلة اللاجئين، التي تعتبر قيمة محمية في الجانبين، لكن كل طرف يرجع لها أهمية مختلفة: تعتبرها إسرائيل تهديدًا لوجودها ذاته كدولة يهودية، أي: تهديد حق الشعب اليهودي في تقرير المصير في دولة ذات طابع وأغلبية يهودية، بينما يربطها الفلسطينيون بظلم تاريخي انتهكت فيه حقوق الإنسان لدى اللاجئين، كأفراد وكمجتمع.

لقد تطرقنا حتى الآن إلى جذور معارضة التسوية في المشاكل الرئيسية للصراع الإسرائيلي الفلسطيني في المجتمعين المتداخلين فيه. لكن هذا العرض لا يتيح دراسة إلى أي مدى تنتشر المعارضة «المحمية» لهذه التسوية في المجتمعين، بصورة

(٥٣) هناك من يقولون أن المشاكل الرئيسية أصبحت محمية لدى الطرفين أو لدى أحدهما نتيجو للصراع عليها، أو لأنها تعرف على هذا النحو لضرورات تكتيكية من أجل تعزيز المطالبة بها أمام الخصم (على سبيل المثال: ناءور 2001، لوز 2004؛ Lustick, 1993)، لكن هذا الفصل لن يركز على الصورة التي ينظر بها إليها في الحاضر، ولن يتناول العملية التاريخية ــ الثقافية لتكون الرواية عنها.

عامة. السمة الأساسية التي تعرف القيمة المحمية أو المقدسة هي الإعلان عن كونها قيمة ملزمة بصورة مطلقة.

وبالتالي فإن الطريق إلى دراسة ما إذا كانت الأطراف المتداخلة في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني تعتبر المشاكل الرئيسية في الصراع قيمًا محمية أم لا، هو دراسة مدى شعور أفرادها بأن الموضوع يعد بمثابة أمر غير مقبول تحت أي ظرف[٥٤].

القيم المحمية، مثل القيم الأخرى، يمكن أن تتغير بمرور الوقت سواء على مستوى الفرد أو على المستوى القومي (على سبيل المثال: إزاء أحداث جوهرية في البيئة السياسية أو الأمنية التي يدور فيها الصراع). لذلك لا بد من توقع أن نسبة المؤيدين للإعلان الذي يعرب عن معارضة مطلقة للتسوية تحت أي ظرف، تتغير في توقيتات قياس مختلفة (وبالطبع أيضًا كارتباط بالصياغة الدقيقة للمسألة). إضافة إلى ذلك يمكن الاستدلال من الاستطلاعات والأبحاث المختلفة، بمعطيات تقدم انطباعًا عامًا بالنسبة لاحتمال وجود معارضة مطلقة لتسوية المشاكل الرئيسية في المجتمع الإسرائيلي والفلسطيني. وسنقدم فيما يلي عدة نماذج من السنوات الأخيرة لمثل هذه المعطيات.

تسوية المشكلة الرئيسية ـ مواقف الجمهور اليهودي في إسرائيل: في سلسلة من استطلاعات الرأي تمت في إسرائيل، وجدت مؤسسة بحوث الأمن القومي أنه في عام 2007 وافق 41% من الجمهور اليهودي في إسرائيل على أنه لا يجب إخلاء المستوطنات تحت أي ظرف (Ben: 59 Meir & Shaked, 2007).

(٥٤) نحن نهتم في هذا الفصل بتحليل معارضة التسوية في المشاكل الرئيسية للصراع، لذا فإن مفهوم «القيمة المحمية» يبحث ويطبق فقط بالنسبة لمعارضي التسوية في هذه المشاكل. إضافة إلى ذلك، يمكن أن توجد القيم المحمية أيضًا كقاعدة لتأييد التسوية في المشاكل الرئيسية، على سبيل المثال بعض المؤيدين الإسرائيليين للتسوية في المشاكل الرئيسية ــ مثل انسحاب إسرائيل من المناطق الواقعة خارج الخط الأخضر ــ يعتبرون هذه التنازلات ضرورة حتمية لتنفيذ مبادئ قيمية مطلقة مثل حقوق الإنسان. وهناك بحث قيد الإعداد يتناول معاني مفهوم القيمة المحمية في تحليل فعالية التسوية في المشاكل الرئيسية في الصراع، ولمقارنة القيم المحمية في الجانبين السياسي والأيديولوجي.

في إطار استطلاع «مقياس السلام» الذي أجراه معهد تامي شتاينمتس لبحوث السلام، طرح في مايو 2009 سؤالًا على عينة ممثلة للجمهور الإسرائيلي: هل يجب أن توافق إسرائيل على إخلاء المستوطنات غير القانونية والمستوطنات المعزولة فقط، في حال كان ذلك هو العقبة الوحيدة أمام تحقيق اتفاق سلام، أجاب 21% من اليهود بأنه من المؤكد أن إسرائيل لن تضطر للموافقة (Yaar & Hermann, 2009) وأيضًا في إطار «مقياس السلام» عرض في يوليو 2008 على عينة ممثلة بين الجمهور اليهودي في إسرائيل سؤال هل يوافقون على نقل الجزء الشرقي من القدس إلى الفلسطينيين، في حال ما إذا ارتبط الاتفاق فقط بذلك، أجاب 48%: بتأكيد لا. (Yaar & Hermann 2008). في مقابل ذلك، في الاستطلاع الذي أجرته حركة «قدس واحدة» في نوفمبر 2007 بين عينة ممثلة للجمهور اليهودي في إسرائيل، وجد أن 86% ممن ردوا لا يعتقدون أن إسرائيل يجب أن تنقل للدولة الفلسطينية الأحياء العربية في القدس، المدينة القديمة وجبل المكبر في إطار اتفاق سلام (قدس واحدة 2007). وفي استطلاع «مقياس السلام» في سبتمبر 2007 أجاب 87% من اليهود أنه لا يجب على إسرائيل أن توافق على إعادة أي لاجئ فلسطيني إلى حدود الدولة (Yaar & Hermann, 2007).

تسوية في المشاكل الرئيسية - نتائج استطلاع مشترك إسرائيلي فلسطيني: منذ عام 2000 يجري معهد ترومان لبحوث السلام في الجامعة العبرية في القدس والمركز الفلسطيني للسياسات وبحوث الرأي العام في رام الله استطلاعات إسرائيلية فلسطينية مشتركة (Joint Israeli Palestinian Poll, JIPP) تتم بالتوازي بين عينات ممثلة من الجانبين، موضوعها مواقف الطرفين في المسائل الموضوعية المتعلقة بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني. في الاستطلاع المشترك الذي أجري في أغسطس 2009 - (Shamir & Shikaki, 2009) طلب من عينة من المجتمعين الإعراب عن درجة تأييدهم لمجموعة من العناصر في اتفاق دائم اختياري لتسوية الصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

في التطرق لمشكلة الأرض اقترح في الاستطلاع تسوية تنسحب إسرائيل بموجبها من أغلب مناطق الضفة الغربية، فيما عدا مناطق المستوطنات الكبيرة (3% من مساحة الضفة) ويتم استبدالها بمناطق مشابهة في حجمها في منطقة قطاع غزة. أجاب حوالي 18% من اليهود أنهم «يعارضون تمامًا» اتفاقًا كهذا (بينما أجاب 29% ـ آخرون أنهم يعارضونه) بينما بين الفلسطينيين ـ أجاب حوالي 15% من العينة بأنهم « يعارضون تمامًا» هذه التسوية (و35% عارضوها). وردًا على البند الذي عرض على العينة اليهودية فقط، عارض حوالي 10% تسليم المستوطنات غير القانونية في مناطق الضفة الغربية (21% عارضوا).

بالنسبة لمشكلة القدس طلب الاستطلاع ردًا على تسوية تنقل بموجبها الأحياء العربية في القدس، الحي الإسلامي وجبل المكبر إلى سيادة الدولة الفلسطينية، في إطار تقسيم المدينة بين الدولة الفلسطينية وإسرائيل. أعلن 37% من اليهود أنهم «يعارضون تمامًا» تقسيم القدس وفقًا لهذه الصيغة (وعارض 27%)، بينما أعرب 22% بين الفلسطينيين عن معارضتهم المطلقة لهذه التسوية (و45% عارضوا). وبالنسبة لاقتراح أن تسوى مشكلة اللاجئين بمنح تعويض مادي للاجئين وتوطينهم في دول مختلفة ـ أقلية قليلة منهم في دولة إسرائيل ـ أجاب 26% من اليهود بالمعارضة المطلقة (33% عارضوا) ومن بين الفلسطينيين رد 20% بمعارضة مطلقة (و41% ـ عارضوا). ووجدت نتائج مشابهة في استطلاع مماثل نفذه المعهدان قبل ذلك بعام، في ديسمبر 2008 (Shamir & Shikaki, 2008).

تسوية في المشاكل الرئيسية ـ المواقف في السلطة الفلسطينية: تعكس النتائج الأساسية التي تظهر من استطلاعات الرأي العام في مناطق السلطة الفلسطينية صورة مشابهة لتلك التي عرضناها أعلاه عن مواقف الجمهور من الحلول المطروحة للمشاكل الرئيسية في الصراع. هكذا، على سبيل المثال، في الاستطلاع الذي أجراه معهد AWRAD في نوفمير 2997 (قبيل اجتماع مؤتمر أنابوليس) أعرب حوالي

47% من الفلسطينيين في الضفة العربية وغزة عن معارضتهم لإقامة دولة فلسطينية في مناطق الضفة الغربية وغزة، مع تبادل أراضٍ مقابل ضم الكتل الاستيطانية الكبرى لإسرائيل. حوالي 7% آخرين أعربوا عن «معارضة مطلقة» للاقتراح (AWRAD, 2007:4) في مقابل 42% عارضوا اقتراحًا كهذا في الاستطلاع الذي أجراه المعهد الدولي للسلام في صيف 2009 (IPI, 2009) في استطلاع AWRAD وجد أن 53% أعربوا عن معارضتهم لتقسيم القدس بين الدولتين (7% أعربوا عن معارضة ما) بينما في استطلاع المعهد الدولي للسلام (IPI) أعرب 52%من العينة الفلسطينية عن معارضة هذا الحل. في استطلاع AWRAD عارض 18% من العينة تسوية المشاكل السياسية من خلال إعادة أغلبها لمناطق الدولة الفلسطينية وقلة لأراضي إسرائيل (4% أعربوا عن معارضة ما)، وذلك في مقابل 27% عارضوا ذلك في استطلاع «المعهد الدولي للسلام» (عام 2009) - هذه النتائج لا تتناسب مع النسبة العالية من معارضي هذه التسوية بالنسبة لحق عودة اللاجئين، والذي وجد في الاستطلاع الإسرائيلي الفلسطيني المشترك الوارد أعلاه (Shamir & Shikaki, 2009, JIPP).

على عكس المعطيات السابقة، التي استخرجت من النماذج الممثلة لكل الجماهير الفلسطينية، أظهر بحث جامعي أجرى لقاءات مع فلسطينيين في (14 جامعة في الضفة الغربية وغزة في مايو 2006)، أن أكثر من 50% من هذه العينة عارضوا بصورة مطلقة أي تسوية بشأن حق عودة اللاجئين الفلسطينيين وعن السيادة الفلسطينية على القدس. في إطار هذا البحث تمت أيضًا مقابلة لاجئين فلسطينيين بين سكان مخيمات اللاجئين في السلطة الفلسطينية. أكثر من 80% من العينة في هذه المخيمات أعربوا عن معارضتهم المطلقة لأي تسوية في موضوع حق عودة اللاجئين (Ginges .Atran, Medin & Shikaki, 2007).

يمكن أن نفهم من هذه المقتطفات التي أوردناها من المعطيات أن جزءًا رئيسيًا من المواطنين اليهود في إسرائيل ومواطني السلطة الفلسطينية، يعارضون بصورة

قاطعة أي تسوية للمشاكل الرئيسية في الصراع (وبالطبع هناك فروق ملموسة في نسبة المعارضين للتسويات في المشاكل الرئيسية المختلفة). وبهذا تشكل الجماهير من كلا الجانبين مجموعة ضغط لها تأثير بالغ على أي محاولة لدفع عملية سياسية لتسوية الخلاف. إضافة إلى ذلك، الاستطلاعات التي اقتبست لا تشكل منظورًا كافيًا لوجود الحظر المطلق على تسوية في المشاكل الرئيسية، وفقًا لتعريفات «القيمة المحمية». هذا بسبب أسلوب القياس الشائع في الاستطلاعات لمعرفة سمات موقف الجمهور في مشاكل سياسية - وهو أسلوب يعتمد على وصف المواقف مبعثرة على طول سلم رقمي يعكس درجة معارضة أو تأييد التسوية (أطراف السلم تمثل الموقف الأكثر تطرفًا، الذي يتطلب أو يرفض السياسات المطروحة). لا تعكس هذه الأداة القياسية التفرقة المطروحة في قلب هذا الفصل، التي تزعم أن مواقف معارضي التسوية في مشاكل الصراع الرئيسية، لا تختلف عن بعضها إلا بالتطرق لقوة المعارضة المعرب عنها - وهي تفرقة كمية كاملة - وإنما أيضًا تفرقة جوهرية بين نوعين مختلفين من معارضة تسوية المشاكل الرئيسية في الصراع: المعارضة المطلقة والمعارضة غير المطلقة للتسوية.

أنماط معارضة التسوية في مشاكل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني الرئيسية

تتناول أغلب البحوث التي تمت حتى الآن عن الموانع النفسية التي تواجه تسوية الصراعات وصف التحولات الشعورية، والرؤى والمعارف المشتركة بين غالبية أعضاء الأطراف المتورطة في الصراع، والتي تؤدي إلى رؤية أحادية ومتعنتة للصراع برمته. يطرح مفهوم «القيمة المحمية» إطارا لتحليل المعارضة الجماهيرية للتسويات في مشاكل الصراع الرئيسية التي تتركز في الفروق بين الموانع النفسية للتسوية التي تتسم بها قطاعات مختلفة بين الجماهير، والتطرق للتسوية في مشاكل معينة.

وفقًا لهذا المنطلق يمكن أن نقسم معارضة تسوية المشاكل الرئيسية في الصراع إلى نوعين: معارضة مطلقة للتسوية، نابعة من التمسك بقيم محمية بشأن المشاكل الرئيسية في الصراع، ومعارضة ليست مطلقة للتسوية، تحركها حسابات

الفائدة التي تعتمد على المصالح. وبعد ذلك يتأسس الزعم على فروق جوهرية تفرق بين معارضة التسوية من جانب هؤلاء الأشخاص الذين لديهم «قيم محمية» بالنسبة للمشاكل الرئيسية في الصراع ـ ولذلك فإنهم يستبعدون أنفسهم من المفاوضات بشأنها ـ وبين معارضة التسوية من جانب الأشخاص الذين يعتبرون المشاكل الرئيسية مصالح هامة، لكنهم مستعدون لدراسة تسويتها في الظروف التي تؤدي التسوية فيها إلى مكسب ملموس أو تمنع ضررًا بالغًا.

يختلف اقتراح تحليل معارضة التسوية في مشاكل الصراع الرئيسية، اعتمادًا على المستويين المذكورين أعلاه، عن المتغيرات الشائعة في تحليل معارضات عملية السلام (تتخللها ـ مواقف سياسية وأيديولوجية عن التواصل بين اليسار واليمين ـ الحمائم والصقور، ودرجة التدين) في عدة سمات رئيسية. **أولا**، المتغيرات الشائعة في تحليل الرأي العام في الموضوعات المتعلقة بالصراع هي متغيرات ديموجرافية تتعلق بالجماعات الاجتماعية التي تنتمي إليها عينة الاستطلاع، وذلك في مقابل التركيز على المتغيرات النفسية في التصنيف المقترح. خاصة، أن التصنيف المقترح يركز على تحليل رد الفعل الشعوري والإجراءات المعرفية المتفردة للمشاكل التي تعتبر في نظر جزء من الجمهور مرتبطة بموضوعات قيمية، أخلاقية وهوياتية وبآثارها السياسية ـ الديبلوماسية.

ثانيًا، في الوقت الذي نجد فيه المتغيرات الشائعة في بحث الرأي العام بالنسبة لمشاكل عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية تتطرق للنظرية الأيديولوجية الواسعة للصراع، نجد أن التقسيم المقترح يتيح التركيز في تحليل موانع التسوية، التي تتسم بها المشاكل التي تعتبر قيمًا محمية من موضوعات الخلافات الأخرى[٥٥].

(٥٥) نظرًا لأن هذا التوجه التحليلي يركز على المعنى الذي يرجعه الإنسان لمشكلة معينة، فليس بالضرورة أن الإنسان الذي يعرف وضع القيمة المحمية لمشكلة رئيسية ما، أن يسحب هذا الوضع أيضًا على مشاكل رئيسية أخرى. على سبيل المثال، يمكن أن يعتبر الإنسان مشكلة حق عودة اللاجئين الفلسطينيين ترتبط بقيمة محمية، ويعارض تسويتها معارضة مطلقة، وفي المقابل يعارض معارضة غير مطلقة التسوية في مشاكل القدس والحدود، أو حتى يؤيد هذه التسويات.

إضافة إلى ذلك، تصنيف مواقف الأشخاص بالنسبة للمشاكل الرئيسية إلى مستويي معارضة للتسوية لا يتطابق تطابقًا كاملًا مع الأساليب الأخرى لتصنيف المواقف السياسية والأيديولوجية بالنسبة للصراع الإسرائيلي الفلسطيني (يسار - يمين أو علمانيين - دينيين) صحيح إن المعارضة المطلقة للتسوية أكثر شيوعًا في القطاعات الدينية والمتشددة، لكنها يمكن أيضًا أن تجتاز معسكرات سياسية وديموغرافية.

على سبيل المثال، بالنسبة لمشكلة اللاجئين نجد أن نسبة كبيرة من المعارضين للتسوية معارضة مطلقة، كانوا علمانيين ويعتبرون من الوسط واليسار السياسي - الديبلوماسي، وبالفعل لا يوجد فارق بين درجة التدين أو الموقف السياسي للعينة المعارضة لهذه التسوية معارضة مطلقة، وأولئك الذين يعارضون التسوية معارضة غير مطلقة (Landman, 2009).

وبهذا تقدم التفرقة بين نوعي معارضة التسوية قيمة مضافة لتوضيح تنوعات معارضة عملية السلام، وذلك بخلاف المتغيرات الشائعة في تحليلات المواقف السياسية لدى الجمهور.

وصلنا هنا إلى المكان الذي نتحفظ فيه ونقول أن التقسيم الفج لنوعي المعارضة، لا يمكن أن يمثل مجمل مكونات الواقع، بل وحتى من المتوقع أن يوجد بالفعل مكونات كثيرة تتماس مع أنواع معارضة في رؤى الأفراد والجماعات.

إضافة إلى ذلك، كإطار تحليلي، يتيح هذا التقسيم تحديد ووصف تشعبات مختلفة في معارضة عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية وتحديد الموانع النفسية المتفردة التي تواجه تسوية الخلاف والمتعلقة بكل تشعب، وبالتالي أهميته.

ما الذي يميز معارضة تسوية المشاكل الرئيسية التي تعتبر قيمًا محمية؟ نتائج بحث بين الجمهور اليهودي في إسرائيل[٥٦].

هل يمكن أن تطبق أيضًا أنماط رد الفعل الموصوفة في الأدبيات النفسية للصفقات المرتبطة بالتسوية في القيم المحمية، على وصف أنماط رد الفعل على اتفاقات السلام المحتملة بين الجمهور الإسرائيلي؟

للرد على هذا السؤال تم إعداد بحث قارن بين أنماط رد الفعل لدى معارضي المشاكل الرئيسية في الصراع معارضة مطلقة (الذين وافقوا على جملة «لا يجب إتاحة ذلك بأي حال من الأحوال» بالنسبة لتسوية في إحدى المشاكل الرئيسية) وبين رد فعل المعارضي التسويات معارضة غير مطلقة يجب إتاحة ذلك فقط في الحالات المتطرفة التي يؤدي فيها ذلك إلى مكسب كبير، أو يحول دون حدوث ضرر (Landman, 2009).

ولكي ندرس تقسيم نوعي رد فعل التسوية بين الجماهير العريضة، ولكي نتجنب إرجاع الظاهرة فقط إلى جماعات يمينية متطرفة، تم البحث بين جماعات ذات تنوع من السمات الديموغرافية والسياسية وبخاصة بين التلاميذ والمعلمين في مؤسسات التعليم المختلفة: الجامعات، والمدارس المتوسطة ومدارس الإعداد قبل العسكرية.

أظهرت نتائج البحث أن سمات نفسية معينة لردود الفعل على التسوية كانت مشتركة بين كل المعارضين لها، بينما نجد أن السمات الأخرى، التي تتلاءم مع

(٥٦) لأسباب ترجع إلى المعطيات المتاحة، يركز هذا الفصل على وصف الفروق بين أنماط معارضة التسوية بين الجمهور اليهودي في إسرائيل، لكن يمكن التكهن (ولا بد من دراسة ذلك في بحث مستقبلي) بأنه يمكن العثور على نتائج مشابهة بين الجمهور الفلسطيني.

الموصوف في الأدب النظري، انفرد بها المعارضون المطلقون للتسوية في مشاكل الصراع الرئيسية[٥٧].

إضافة إلى ذلك، أن نسبة من يتمسكون بقيمة محمية من بين العينة، تغيرت فعلًا من مشكلة رئيسية واحدة إلى أخرى[٥٨]، لكن سمات المعارضة التي اتسم بها أصحاب القيمة المحمية بالنسبة للتسوية، كانت متشابهة في عرض المشاكل الثلاث الرئيسية التي فحصت، كما سنوردها تفصيلًا فيما يلي.

جذور معارضة التسوية ـ الاعتبارات الموجهة في تقييم اتفاقات السلام: حينما سئل المعارضون للتسوية عن الاعتبارات السياسية التي علقوا عليها أهمية أثناء تقييم اقتراحات اتفاق السلام الذي يتضمن تسوية المشاكل الرئيسية المعنية، أعربوا عن موافقة جارفة بالنسبة لأهمية آثار التسوية العالية على أمن إسرائيل ومواطنيها كاعتبار رئيسي في الحكم وفي تقييم الاتفاق المقترح. صحيح أنه يوجد هنا اتفاق عالٍ بالنسبة لأهمية الخوف من أن يشكل التنازل في المشكلة سابقة لمطالب أخرى من جانب الخصم، واعتبارًا حاسمًا في مسألة هل يؤيد اتفاق سلام كهذا أم غيره تعمل في هذه الاعتبارات بإسهاب أيضًا النظريات التي تتعلق بالموانع الاستراتيجية الرئيسية التي تعوق تسوية الخلافات الدولية، على سبيل المثال (Toft, 2003).

(٥٧) تأثير انتماء العينة لأحد نوعي معارضة التسوية، فصلت من خلال تقنية إحصائية عن تأثير موقفه السياسي (يمين ـ يسار) ودرجة تدينه على سمات رده على التسوية. لذلك، فإن كل السمات المعروضة فيما يلي تصف القيمة المتفردة للتقسيم إلى نوعي معارضة في التنبؤ بصورة رد فعل الإنسان على التسوية، بما يتجاوز القدرة على التنبؤ برد الفعل من خلال موقفه السياسي أو درجة تدينه. وأيضًا فإن النتائج المعروضة كررت بصورة دائمة المشاكل الثلاث الرئيسية، دون ارتباط بمضمون المشكلة المختارة.

(٥٨) من خلال العينة المفحوصة في البحث المعروض، والتي لا تعد عينة ممثلة للجمهور الإسرائيلي، وجد 13٪ ذوي قيمة محمية بالنشبة لتسوية مشكلة حدود البلاد و42٪ حظروا أي تسوية بالنسبة للمناطق المقدسة في القدس، و22٪ عارضوا بصورة مطلقة أي تسوية في موضوع اللاجئين الفلسطينيين.

ومن ناحية أخرى، في التخبطات حول تأييد هذا الاتفاق أو ذاك للسلام، أرجع المعارضون للتسوية معارضة مطلقة، أهمية عليا جدًا لتعريف التسوية كمشكلة رئيسية دقيقة باعتبارها تنازلًا عن حق قومي أو عن رمز رئيسي في هويتهم القومية. بمعنى أنه يبدو أن مجمل معارضي التسوية في المشاكل الرئيسية، قلقون من قدرة الاتفاق على الحفاظ على مصالح فائدة رئيسية للمجموعة، لكن فقط معارضي التسوية معارضة مطلقة يعتبرونها ظلمًا رمزيًا منتهكًا للحقوق. ووفقًا لذلك وجد أن مجموعة المعارضين للتسوية معارضة مطلقة - وليسوا المعارضين الآخرين لها - أيدوا إعلان أن التسوية هي عمل غير عادل ويتعارض مع قيم أساسية جوهرية. وادعوا أيضًا أن كل أنسان يجب أن يعمل ضد هذه التسوية، دون ارتباط بموقفه الشخصي. بمعنى أن معارضة التسوية تعتبر في نظرهم مبدأً قيميًا ملزمًا.

- **رد الفعل الشعوري على التسوية:** في الوقت الذي نجد فيه أن الإحساس بالخوف، والتوتر والخشية من التوقيع على اتفاق التسوية كان قاسمًا مشتركًا بين المعارضين في الجماعتين معًا، تجاوب المعارضون فقط بصورة مطلقة مع التسوية بردود فعل شعورية قوية من الغضب والحزن والعصبية والقلق، سواء تجاه التسوية ذاتها أو تجاه من يؤيدون هذه التسوية. وبما يتلاءم مع النمط المسمى الغضب الأخلاقي «Tetlock et al2000» عبر عن مشاعر الغضب بل وحتى الاحتقار تجاه هؤلاء المؤيدين. وبالفعل فإن البحث النفسي يدل فعلًا على أن الغضب يثار بصورة عامة في الأوضاع التي تعتبر غير مبررة، حينما تكون هوية عوامل الظلم معروفة، ويثار التطلع للعمل على رفعه. يضاف إلى ذلك، أن الخوف والتوتر يعدان مشاعر تثار في أوضاع مهددة، حينما يشعر الإنسان أنه لا يستطيع التعامل مع العنصر المهدد (Huddy, Feldman & Cassese, Halperin, 2008 b2 007) وهي علاقات تنعكس أيضًا في النتائج التي وصفت أعلاه، عن السمات التي تميز بين الجماعات المعارضة للتسوية.

- **هل يؤدي «اتفاق جذاب» إلى تقليل معارضة التسوية؟** حينما كانت معارضة التسوية في المشاكل الرئيسية مطلوبة للتطرق للمبادئ الموجهة لهم في تقييم اقتراحات التسوية في عملية السلام، وجدت فروق جوهرية بين المبادئ ذات الصلة لدى جماعتي المعارضة: ادعى المعارضون معارضة غير مطلقة أنهم يتأثرون في تقييمهم لاقتراح التسوية بالضمانات التي تضمن تنفيذ الاتفاق، وأن معارضتهم للاتفاق تقل كلما قلت التنازلات المطلوبة. وفي المقابل، تعامل المعارضون للتسوية معارضة مطلقة مع هذه المبادئ على أنها ذات صلة أقل بتقييم مقترحات التسوية وأعربوا عن قوة معارضة مماثلة للتنازل كبيرًا كان أم صغيرًا. وليس هذا فقط: لقد رفض المعارضون معارضة مطلقة تأييد أي تنازل في المشكلة المحمية بالنسبة لهم، حتى إذا أدت معارضة الاتفاق إلى إحداث ضرر كبير بمفاهيم النتيجة (وبهذا عكسوا اتجاهًا إلى عدم فعل كبير). على سبيل المثال، رفض المعارضون معارضة مطلقة اقتراح إخلاء مستوطنات في الضفة الغربية في مقابل التوسع (أكبر في مساحة) في المستوطنات «الراسخة». وهذه النتيجة لها صلة بتوقع معارضة الاتفاقات المطروحة بين الحكومة وقيادة المستوطنين.

- **التعامل مع منافسين أيديولوجيين وسياسيين:** إذا اعتبر الناس مواقفهم وتقديراتهم السياسية أمورًا مقدسة وملزمة ومطلقة - فكيف يفسرون وجود رؤًى أخرى لدى خصومهم السياسيين؟ بالطبع، أحد السمات التي وجد لها علاقة بتقوية القيمة المحمية هو ميل المتمسكين بها إلى إبداء سمات سلبية (مثل اللاعقلانية واللاأخلاقية) والشعور بمشاعر سلبية قوية (مثل الغضب بل وحتى الاحتقار) تجاه «منافسيهم في القيم» المستعدين لتأييد التسوية في القيمة التي تعتبر محمية.

بل إن أصحاب القيمة المحمية عبروا عن تفضيل الحفاظ على الابتعاد الاجتماعي والمادي عن منافسيهم (et al., 2005; Tetlock et al., 2000 Skitka) وبالفعل، يمكن

توقع أن يبحث أصحاب القيم المطلقة عن وسائل مختلفة لرفض شرعية الرؤى الأيديولوجية والسياسية المنافسة.

حينما تكون القيم المحمية رئيسية في الصراع الدولي، تكون هناك معانٍ مزدوجة للخصومة القيمية: في أحد المجالات تكون هناك خصومة داخلية بين مؤيدي التسوية مع معارضيها داخل كل مجتمع من المجتمعات المتداخلة في الصراع، وعلى نفس النمط صراع قيمى آخر. في مجال آخر يطلب من المتمسكين بالقيمة المحمية مواجهة وجود خصم قومي، يضع مزاعم موازية لحقه المطلق في نفس الموضوع محل الخلاف. كيف يوضح أصحاب القيم المحمية وجود اعتقاد مماثل (لكن عكسي) لدى الخصم؟ يمكن التكهن بأن أصحاب القيم المحمية سيجدون، على سبيل المثال، توضيحًا يدحض مزاعم الخصم بحق مماثل في الموضوع محل الخلاف، أو يوضحوا هذه الادعاءات بأنها ترجع إلى سبب «أدنى» للتبرير الأخلاقي الموجه لهم، مثل المصلحة المادية أو السياسية. ونظرا لأن سمات تعامل معارضي التسوية أمام كل خصم من الخصوم السياسيين - الأيديولوجيين، تعد عنصرًا رئيسيًا في منظومة العوامل المؤثرة على قدرة الزعماء على دفع اتجاهات السلام، فهناك أهمية سواء لتشكيلها أو للمقارنة بين مكونات رد الفعل في مجالي الخصومة، هذا في مواجهة ذاك.

أظهر البحث الذي ركز على رؤى الإسرائيليين بالنسبة لمشكلة السيادة على القدس، نتائج هامة من هذه المقارنة (Landman, 2009). طلب في البحث من العينة اليهودية- الإسرائيلية الإعراب عن موقف بشأن مدى شرعية، وأخلاقية وعدالة مواقف مختلفة في مشكلة السيادة على المدينة. أظهر البحث أن كل العينة، دون تفرقة بين مواقفهم السياسية، علقوا أهمية متساوية على شرعية وأخلاقية وعدالة المطلب الفلسطيني بالسيادة على القدس وجبل المكبر. هذه الشرعية كانت أيضًا عالية إلى حد ما في سلم تراوح بين 1 - الموقف عادل/ أخلاقي / شرعي، إلى 7 - الموقف

غير عادل / وغير أخلاقي وغير شرعي - وكان متوسط الإجابات في منتصف السلم - 3.5 تقريبًا. في مقابل ذلك، حينما طلب من العينة التعامل مع مواقف جماعات سياسية إسرائيلية مؤيدة للتنازلات في القدس، رفض المعارضون معارضة مطلقة التسوية بصورة واضحة مشروعة وأخلاقية وعدالة التأييد الإسرائيلي للتسوية (متوسط 6 تقريبًا، بينما أشار 7 إلى عدم الشرعية، واللا عدالة واللا أخلاقية المطلقة)؛ وذلك على عكس معارضي التسوية معارضة غير مطلقة، الذين أرجعوا الشرعية والأخلاقية العالية للاستعداد لتأييد التسوية بين أفراد شعبيهم (متوسطات في المنطقة 3.5). أي أن معارضي التسوية في القدس معارضة مطلقة لم يختلفوا عن اليهود الإسرائيليين أصحاب المواقف الأخرى في درجة الشرعية والأخلاقية والعدالة التي أرجعوها إلى مطالبة الفلسطينيين بالقدس، لكنهم اختلفوا عن الإسرائيليين الآخرين في عدم الشرعية التي أرجعوها إلى جماعات سياسية من أفراد شعبهم الذين أيدوا التسوية حول مستقبل المدينة. إضافة إلى ذلك: أرجع المعارضون معارضة مطلقة للتسوية في مسألة القدس عدم شرعية ولا عدالة ولا أخلاقية عالية تفوق بكثير المطلب الفلسطيني بالسيادة على المدينة، أكثر من التأييد الإسرائيلي للتسوية فيما يتعلق بمستقبل القدس!

قد ترجع هذه الفجوة إلى أن الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني يتعلق بالقيم التاريخية، والدينية والثقافية التي تحدد هوية الجماعة القومية وتعتبر ملزمة فقط لأفراد الجماعة (على عكس القيم المحمية الأخرى التي تعتبر عالمية، وسارية وملزمة لكل إنسان) لذلك قد يتوقع أصحاب القيم المحمية أن يشارك فرد الجماعة التي ينتمون إليها في الدفاع عن نفس رمز الهوية. وفي المقابل، موقف الخصم، الذي كونه خارج جماعة الانتماء، لا يتوقع منه من البداية أن يبدي تجاوبًا أو يؤيد منظومة القيم والرموز الجمعية، التي تعتبر أقل تهديدًا لهوية صاحب القيمة المحمية، وكذلك أيضًا شرعيتها وأخلاقيتها.

يدل وصف النتائج على أن مفهوم القيمة المحمية يتيح التمييز بين نوعين من أنواع السلوك في تسوية المشكلة الرئيسية في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني: بينما نجد أن تقييم التسوية والحكم عليها بين معارضي التسوية معارضة غير مطلقة، يركز في إجابات الثمن والفائدة التي تتجسد في التسوية والخشية من الفائدة التي تتحقق من هذا الاتفاق ـ أي: بالحسابات الفعالة- اعتبر المعارضون معارضة مطلقة التسويات عبارة عن مشهد غير عادل وغير شرعي، وظلم أخلاقي لحقوق ورموز قومية يثير رد فعل شعوريًا قويًا لا يمكن تعويضه بالفائدة، أي القيمة ـ المحمية.

تشير هذه النتائج إلى أن معارضي التسوية معارضة مطلقة لا يشكلون فقط قطبًا متطرفًا في قوة معارضة التسوية في مشاكل الصراع الرئيسية، وإنما يتسمون أيضًا بخطاب مدروس بصورة جوهرية في ردهم على التسوية، ويمكن وصفه بأنه معارضة للتسوية في قيم محمية.

وننتقل الآن إلى السؤال الرئيسي: هل يمكن لهذا التمييز أن يساعد في عملية تسوية الصراع؟ وكيف؟

كيف يمكن لمفهوم «القيمة المحمية» أن يساعد في وضع استراتيجية لتقليل معارضة تسوية المشاكل الرئيسية في الصراع؟

في أغلب الأحوال يركز المعنيون بالتعامل مع المعارضة العامة لدفع عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية،على الأقل فيما يتعلق بالمجتمع الإسرائيلي، في وضع مخطط اتفاق «أيديولوجي»: تقليص كبير قدر الإمكان على التنازلات المطلوبة، والحد الأقصى من المصالح الإسرائيلية (يتوسطها القلق على الأمن الشخصي والجمعي) وتقديم ضمانات لتنفيذ الشروط التي ستحدد في اتفاق السلام. وهناك مناقشات مثيرة تتناول هذه المسألة: أي عملية للتصديق على اتفاق السلام يمكن أن تساعد

في شرعيته؟ هل يزيد الاستفتاء من مشاعر الجماهير بأن التوقيع على الاتفاق هو عملية سليمة؟ أم يكفي عملية منظمة لتصديق برلماني؟

تدل الادعاءات الواردة في هذا الفصل على أن جمهور معارضة لا بأس به في إسرائيل يعتقد أن التنفيذ الكامل لهذه المبادئ، التي يبذل فيها جهدًا بالغًا سواء من جانب شخصيات عامة في المجتمعات التي تعيش الصراع أو من جانب المجتمع الدولي، لا تحيد معارضة التسوية.

يعتبر خطاب «المعارضة القيمية» لتسوية المشاكل الرئيسية في الصراع، سواء في نظر المؤسسات في إسرائيل أو في نظر العالم، خطابًا هامشيًا ومتطرفًا وغير جوهري من حيث قدرته على عرقلة التسويات السياسية. لكن النتائج التي أوردناها هنا تدل على أن هذا خطاب جوهري، ويجب أن نعتد بأهميته وآرائه ومواقفه ويوضع في الاعتبار في أي عملية تتطلب تسوية الصراع الإسرائيلي الفلسطيني بموافقة عريضة وثابتة قدر الإمكان. واعتمادًا على الفروق النظرية التي عرضت هنا، سنقترح فيما يلي عدة أدوات يمكن المساعدة بها في تقليص معارضة التسوية بين أصحاب القيم المحمية، وفقًا لنظرتهم المتفردة لها.

هل توجد صفقات مشروعة في القيم المحمية ؟ صفقات «مخلطة» و«صفقات نقية»

ما هي أنواع الصفقات والاتفاقات التي يمكن أن تؤدي إلى تليين معارضة الأشخاص للتسوية في الموضوع الذي يبدو بالنسبة لهم جوهريا؟ الإجابة الشائعة في الأدبيات النظرية والعملية التي تتناول المفاوضات، هي زيادة التعويض الذي يتم الحصول عليه في مقابل التنازل، وفقًا لأهمية الموضوع المضحى به. فهل عرض تعويض كبير بصفة خاصة يمكن أن يشجع الاتفاق على تسوية مشاكل رئيسية في الصراع؟ يظهر البحث الذي درس هذه المسألة بين الجماعات المتداخلة في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، أنه بين اليهود الإسرائيليين والفلسطينيين الذين لم

يعربوا عن موقف محمى للتسوية، يرفع التعويض جدًا (في صورة منحة مالية ضخمة للدولة أو خدمات لمواطنيها) من نسب تأييد اتفاق التسوية.

في مقابل ذلك، لم يؤد وعد التعويض المادي الضخم إلى ارتفاع تأييد الاتفاق لدى اليهود والفلسطينيين الذين أعربوا عن معارضة مطلقة للتسوية في مشاكل الصراع الرئيسية، وإنما زاد أيضًا من معارضته وحفز الاستعداد لتأييد عمليات العنف ضد تحقيقه (Ginges et al2007) بمعنى، أن زيادة الحافز المادي ـ الفائدي في مقابل تسوية في قيمة محمية، حظى برؤية عكسية للرؤية المطلوبة ـ حيث زاد العرض من غضب أصحاب القيم المحمية، الذين اعتبروه محاولة «لشراء قيمهم». ونظرا لأن استراتيجية التعويض المادي هي بديل شائع في مناقشات حل مشاكل مثل حق العودة للاجئين الفلسطينيين أو إخلاء المستوطنات، فهذه نتائج جوهرية لرسم الاتفاق في موضوعات الخلاف الرئيسية.

يمكن تفسير المعارضة المطلقة للاتفاقات القائمة على التعويض المادي بمفاهيم القيمة المحمية من خلال تعريفها «كصفقات طابو» (taboo trade-offs) صفقات أو اتفاقات يضحى فيها بالقيمة المقدسة في مقابل تعويض يومي (Fiske & Tetlock, 1997) ومجرد الخلط بين المقدس والعلماني ـ حساب تكلفة القيمة الأخلاقية بمفاهيم السوق ـ يثير رد فعل شديدًا ضد الاتفاق. وتعرض النظرية أنه في مقابل الطابو الذي انطبق على «الصفقات المختلطة» من هذا النوع، تعتبر «الصفقات النقية» التي لا تخلط بين متناقضات، صفقات ـ بديلة مشروعة. يعرض بصورة خاصة نوعين من الصفقات النقية. الأولى هي «الصفقات التقليدية» (offs ـ routin trade) والتي تكون الاتفاقات فيها ثروة مادية أو فائدة مستبدلة بثروة مادية أخرى. وهذه هي صفقات ـ بديلة يفعلها الإنسان يوميًا في كثير من مجالات الحياة. والنوع الثاني من الصفقات النقية يسمى «الصفقات المأساوية» (tragic trade-offs) يطلب فيها من المتلقي الحسم بين قيمتين محميتين لا يمكن تنفيذهما في وقت واحد. على سبيل المثال

الصفقة المأساوية هي المعضلة الطبية في هل ننقذ حياة هذا المريض أم حياة مريض آخر، حينما يكون هناك عجز في أعضاء الزراعة؟ أو الحسم في موضوع إطلاق سراح مخربين قتلة من أجل إنقاذ حياة أسير؟ بل وحتى قاعدة «إنقاذ حياة يتجاوز السبت» (انتهاك حرمة يوم السبت من أجل إنقاذ نفس يهودية ـ المترجم)، التي تعكس الصدام بين قيمتين محميتين. إن قرار تسليم قيمة محمية واحدة من أجل إنقاذ قيمة محمية أخرى، أو ربح في مثل هذه القيمة المحمية، يثير معارضة أقل وتعاطفًا بالغًا يفوق الصفقات التي يكون فيها مقابل التنازل في القيمة المحمية تنازلا ماديًا. وتفسر أكبر شرعية تنسب «للصفقة المأساوية» بكونها «صفقة نقية» تحدث داخل «المنطقة الأخلاقية» ولا تتجاوز حدود الحظر بين المقدس والعلماني ـ وبين القيم والمصالح (Tetlock. 2003; Tetlock et al,2000).

ونفهم من ذلك أن أحد المفاتيح التي يمكن أن تقلل معارضة التسوية في القيم المحمية، هو استبدال صفقات طابو بصفقات نقية. وبالطبع، هناك استراتيجيتان محتملتان لذلك: تشكيل الاتفاق كصفقة مأساوية، تعرض استبدال بين قيم محمية أو ترجمة الاتفاق إلى «صفقة تقليدية»، تعرض تبادل بين المصالح الفائدية. وفيما يلي تفصيل البدائل الممكنة لكل استراتيجية من الاستراتيجيات بشأن المشاكل الرئيسية في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، ويقترح بعدها طريقًا وسطًا يتوسط بينهما.

صفقات «مأساوية» في القيم المحمية: صياغتان

صفقة «مأساوية» الصيغة الأولى: تنازل عن القيمة المحمية في مقابل تنازل الخصم عن قيمة محمية تخصه. بالطبع، فإن الصفقة المأساوية تستبدل القيمة المحمية بقيمة محمية أخرى. التطبيق الأول الذي يقترح لهذا المبدأ بشأن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني هو في إطار المفاوضات الدولية نفسها: صفقة «مأساوية»

في هذه المفاوضات، تكون اتفاقًا إسرائيليًا ـ فلسطينيًا يكافأ فيها كل طرف عن تنازله الرمزي عن قيمته المحمية، بتنازل من الطرف الثاني عن إحدى قيمه المحمية. على سبيل المثال، اتفاق سلام تتنازل فيه إسرائيل عن السيادة على جبل المكبر، تكافأ عنه بتنازل فلسطيني عن المطالبة بتنفيذ حق العودة. يجب أن يبرز بعدان رئيسيان في الصفقة في خطابات الزعماء وفي وسائل الإعلام، من أجل أن تتموضع في نظر الجماهير «كصفقة مأساوية». **أولا**، التأكيد على التضحية الملموسة تاريخيًا التي يضحي بها كل طرف في الصفقة. أي، إبراز حقيقة أن الخصم أيضًا يضحي بتضحية كبيرة بقيمة رئيسية محمية من أجل الاتفاق. **ثانيًا**، تأكيد الربح القيمي ـ الرمزي الملموس، الذي يتم الحصول عليه في مقابل التنازل عن القيمة المحمية (النموذج أعلاه: إبقاء الأغلبية اليهودية في إسرائيل). تتنبأ الأدبيات السيكولوجية بأن هذا النوع من الاتفاق يؤدي إلى تقليص المعارضة العامة للتنازلات المضمنة فيه وإن كان مفهومًا أنه لكي يتم التوصل إلى اتفاق كهذا لا بد من توافر ظروف أخرى، مثل النضج السياسي والجماهيري وسياق دولي محفز.

الصفقة المأساوية ـ الصياغة الثانية: التنازل عن القيمة المحمية من أجل «إنقاذ» قيمة محمية أخرى ـ وإغلاق التسوية كمعضلة قيمية قومية. أحد الخواص التي يتسم بها من يتمسكون بالقيم المحمية هي الميل إلى التنكر لاحتمالات وجود صراع أو تناقض بين هذه القيم، خشية من صعوبة التعامل مع الحسم بين الموضوعين اللذين يعتبران لهما أهمية لانهائية ومطلقة (Tetlock, Peterson & Lerner, 1996) إضافة إلى ذلك، أظهرت الأبحاث التي عرضت على العينة المعضلات التي تبرز الصدام بين قيمتين عرفتا بأنهما محميتان، أن الاستعداد للتسوية زاد حينما طرحت القيمة في سياق التحدي (Baron & Leshner, 2000).

يشيع مصطلح «تأطير» (framing) في علم النفس ويتطرق لإمكانية إبراز مناظير مختلفة في وصف وضع أو مشكلة، بصورة تؤثر على فهمها، وتقييمها وتفسيرها

من خلال المتلقي. (Entmann, 1993: 52). إذا كان مفتاح تقليص معارضة التسوية بقيمة محمية يكمن في تعريف الصفقة كمعضلة توائم بين قيمتين محميتين، ففي هذه الحالة يؤدي تأطير الاتفاق كمستوى للتناقض بين قيم محمية لنفس الجماعة، إلى تقليص معارضتها.

مثلت هذه الظاهرة في سياق الصراع الإسرائيلي الفلسطيني في البحث الذي عرض مؤخرًا لليهود الإسرائيليين فقرة قصيرة تتناول الادعاء أنه إذا لم يسوِّ الصراع قريبًا في إطار حل الدولتين لشعبين - فمن المتوقع ضغط دولي يؤدي إلى تطبيق حل الدولة الواحدة ثنائية القومية، مما يعني نهاية طابع إسرائيل كدولة يهودية.

أبدى الإسرائيليون الذين تعرضوا لهذه الفقرة استعدادًا أكبر للتسويات في مسائل الصراع الرئيسية، في مقابل الإسرائيليين الذين عرضت عليهم فقرة محايدة تتناول تاريخ الصراع. هذا التأطير لمعارضة التسوية الإقليمية كفعل يمكن أن يؤدي إلى المساس بقيمة رئيسية أخرى - الطابع اليهودي لدولة إسرائيل - أدى أيضًا بالعينة ذات المواقف اليمينية المتطرفة إلى تليين معارضتهم للتسوية (Gayer, Landman, Halperin & Bar-Tal, 2009).

هل يمكن أن يتأتى هذا التأثير أيضًا من خارج حدود الاستبيان العلمي؟ قد تكون التحولات التي حدثت في رؤى زعماء متشددين واضحين - إريك شارون وإيهود ولمرت وتسيفي ليفني - نموذجًا داعمًا لذلك. لقد أوضح ثلاثتهم للجمهور تراجعهم عن معارضتهم المطلقة عبر السنين لتسوية إقليمية في فلسطين، من خلال إدراك أن المعارضة المطلقة تؤدي إلى الإضرار بقيمة محمية أخرى يشترك فيها ثلاثتهم - الحفاظ على غالبية يهودية في دولة إسرائيل. هذا الصدام القيمي يظهر أيضًا في خطوط البرنامج الرئيسية لحزب «كاديما» لانتخابات الكنيست عام 2009 المعروض في موقع الحركة (http://politic.co.il/kadima/kadima-manifesto-.html).

- الشعب الإسرائيلي له حقوق قومية تاريخية في فلسطين كلها.
- من أجل تنفيذ الهدف الأسمى ـ السيادة اليهودية في دولة ديموقراطية تعد وطنًا قوميًا آمنًا للشعب اليهودي في فلسطين ـ لا بد من وجود أغلبية يهودية في دولة إسرائيل.
- الحسم بين الرغبة في تمكين كل يهودي من الإقامة في كل أنحاء فلسطين وبين وجود دولة إسرائيل كوطن قومي يهودي يتطلب تنازلًا عن جزء من فلسطين.
- التنازل عن جزء من فلسطين لا يعد تنازلًا أيديولوجيًا وإنما هو تنفيذ للأيديولوجية التي تسعى إلى ضمان وجود دولة يهودية وديموقراطية في فلسطين.

هذا التأطير لسياسة تأييد التسوية على الأرض كوسيلة للحفاظ على الطابع اليهودي للدولة، ساعد في جعل «كاديما» أكبر حزب في إسرائيل في المعارك الانتخابية الأخيرة. وهكذا، نرى أن التأطير (في وسائل الإعلام، وفي الخطب السياسية والبرامج الانتخابية)الذي يؤكد على الصراع بين قيم محمية لإنسان أو جماعة اجتماعية، يمكن أن يساهم في تقليص معارضة التسوية فيها، حتى بين معارضيها المطلقين.

«الصفقات التقليدية» في القيم المطلقة ـ كسر طابو المشكلة المحمية

تعريف قيمة أو ممتلكات مادية (مثل الأرض أو موقع تاريخي) بأنها ذات وضع محمي يحظر تقسيمه، يتعلق بإيجاد ربط اجتماعي-ثقافي بين الثروة الملموسة والقيمة المجردة أيًا كانت، أي: إيجاد رمز (Albin, 1991; Azar, 1985; Hassner, 2003; Skitka, 2002) هذه عملية ثقافية ـ اجتماعية متواصلة، تتضمن أيضًا تعيين الحدود المادية للثروة

المعرفة بأنها محمية. ومن هنا ينبع اتجاه اجتماعي ثقافي عكسي، يضعف من الجمع بين القيمة المحمية والرمز الملموس، أو يعيد تعريف حدود الثروة الملموسة المحمية في إطار أكثر تقلصًا، يتيح التعامل مع الثروة الملموسة على أنها ثروة قابلة للمساومة، ويفتح مجالًا جديدًا للبدائل الخلاقة لتسوية الخلاف. ويوجد طريقان يمكن أن يساعدا في دفع هذا الاتجاه، وكسر طابو حظر التسوية في مشكلة ملموسة.

الطريق الثالث: إزالة غموض المشكلة العضوية. وسيلتان رئيسيتان يمكن أن تساهما في نزع الأغلفة الصوفية عن مشاكل الخلافات المحسوس. الوسيلة الأولى هي تحديد سوابق واقعية: خلق حقائق واقعية تخرج أجزاء من الرمز الطبيعي من المجال المعرف بأنه «محمي»، وتقديم إثبات فعلي بإمكانية استمرار وجود القيمة المجردة أيضًا بدون وجود الرمز الملموس أو ملكيته (بمثابة تنفيذ «لا يقبله عقل»). على سبيل المثال: الانسحاب من المناطق على الرغم من المعارضة العامة لذلك، نموذج الانسحاب من سيناء الذي حيد بمرور الوقت الوضع المحمي الذي نسبه جزء من الإسرائيليين لشبه جزيرة سيناء والاستيطان فيها.

الوسيلة الثانية لإزالة الغموض في المشكلة الملموسة هو خلق «سابقة افتراضية» للتسوية في المشكلة ـ أي: إدخال أفكار إلى الخطاب العام عن بدائل للتسوية بنفس القيمة. يمكن أن تدخل أفكار كهذه عن التسويات المحتملة في القيم المحمية، في الخطاب من خلال نشرات منظمات السلام، ومؤسسات أكاديمية أو أمنية، بل وأيضًا من خلال الإعلام. وهذه عملية تدريجية ومستمرة، يمكن أن تصطدم في بدايتها بعائق عام مطلق، لكن في كثير من الحالات عبر التاريخ تستوعب الأفكار كجزء من الخطاب العام المشروع بل وحتى يتبناها الزعماء (Bar-Tal, Landman, Magal & Rosler : 2009). نموذج هذا الاتجاه هو اتجاه الارتفاع في نسب المؤيدين للتنازلات في القدس منذ أن طرح إيهود باراك بصفته رئيس الوزراء، اقتراح تنازلات كبيرة في المدينة، في مؤتمر كامب دافيد عام 2000. اتخذ هذا

الاقتراح في البداية كقرار قنبلة أثار أصداء معارضة كثيرة. لكن بعد المناقشة العامة والأكاديمية التي أثيرت حول الموضوع الذي اعتبر حتى ذلك الوقت طابو مطلقًا في المفاوضات، جعلت تفاصيل التسوية في القدس وأبعادها موضوعًا شائعًا ومشروعًا في الخطاب العام، وبالتدريج أمكن ملاحظة ارتفاع في تأييده في استطلاعات الرأي العام في إسرائيل كلاين (Ben Meir & Shaked, 2007: 57; 57-2001: 56).

ويمكن أن نفهم من هذا النموذج قدرة الخطاب الإعلامي والسياسي على إعادة رسم حدود الرمز المقدس: أدى الخطاب الإعلامي عن التسوية في القدس إلى تفتيت النظرة «المقدسة» للقدس كصعوبة واحدة في الخطاب العام، وفي ترسيخ التفرقة بين مناطق مختلفة داخل الرمز المسمى «الحوض المقدس» (أو «التاريخي») كموضوعات ذات أهمية فارقة في المفاوضات لفيدوت (2007); كلاين: (2001). تفكيك المشكلة إلى مكوناتها وتصنيف المكونات وفقًا لأهميتها، تكتيك معمول به في المفاوضات والإعداد لها، واستعانت به أيضًا في سياق المشاكل الرئيسية في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني معاهد الأبحاث وجهات أخرى تقدم المشورة للسياسيين في إسرائيل، وكذلك أيضًا السياسيون أنفسهم. على سبيل المثال، يصف جلعاد شير المناقشة التي تمت بين أعضاء الوفد الإسرائيلي في مؤتمر كامب دافيد عام 2000 في محاولة» لتقشير الطبقات الخارجية «لبصلة» القدس وتحديد الأساس، «القدس لنا»، ونحن في الحقيقة لا نريد تقسيمها (Sher2008: 310-311) أي، المناقشة التي تهدف إلى تعيين» الخطوط الحمراء الحقيقية» للمفاوضات.

صحيح أن هذه الرؤية التحليلية، التي تتيح تغيير الخطاب الأسطوري العاطفي عن المشاكل محل الخلاف بخطاب عقلاني، شائعة في بيئة واضعي السياسات، لكنها نادرة نسبيًا في أعمال الجهات المشتغلة بإعداد الرأي العام في إسرائيل لاتفاق سلام محتمل. أحد نماذج هذا النشاط هو الإعلام الذي يقوم به منتدى «عير عميم» (من خلال لقاءات وجولات وندوات إلخ) من أجل عرض الفصل السائد في

المنطقة بين شرق القدس وغربها على الجمهور، نظريًا وعمليًا، وبهذا يساهمون في التمييز في الخطاب العام بين الأبعاد المختلفة للمفاوضات حول مستقبل المدينة. وبالنسبة للمشاكل الرئيسية الأخرى، نشاطات من هذا النوع نادرة جدًا. ودفع الحوار يفرق بين الأجزاء والأبعاد المختلفة للرمز، ولا يهدف «لكسر الطابو» وإنما إلى تقليص المساحة التي ينتشر عليها، واستنباط من داخله الأبعاد التي يركزون عليها المفاوضات الفائدية ـ العقلانية التي تعتبر غير مشروعة. وبهذا يمكن لهذه العملية أن تزيد من مساحة المرونة من الجانبين في عملية المفاوضات.

الطريقة «الإيجابية» ـ تغذية الرموز البديلة لتمثيل القيمة المحمية. استراتيجية بديلة لإضعاف الربط بين المشكلة الحسية ـ الطبيعية محل الخلاف والقيمة الأخلاقية- الثقافية المجردة، باستخدام وسائل «إيجابية» ـ أي: تقوية الرابطة بين القيمة المجردة والرموز الملموسة البديلة غير الموجودة في بؤرة الصراع الدولي. على سبيل المثال، يمكن أن يعبر عن الالتزام بقيمة تقرير المصير للشعب اليهودي في وطنه، في السياسات التي تنتهجها الحكومات الإسرائيلية والعناصر الدولية المتدخلة في تسوية الصراع، لتعزيز رموز أخرى بصورة فعلية تعكس هذه القيمة، مثل تطوير الاستيطان الصهيوني الأيديولوجي في النقب والجليل، أو التنمية الفعلية لمناطق الإرث ذات المعاني القومية الرمزية في غرب القدس ووسط البلاد. هذه الأمور يمكن أن توسع من حدود الرمز وتتيح للمجتمع التعبير عن الالتزام بتلك القيمة من خلال وسائل أخرى تختلف عن تلك التي تتطلب سيادة فريدة على المشاكل محل الخلاف. وكلما كان الاتجاه اجتماعيًا ـ ثقافيًا، كلما كان تدريجيًا وبطيئًا، لكن يمكن على المدى البعيد أن يقلص من تفردية المراكز الحالية للرمز، وبهذا تتاح المرونة في المطالب بشأنه.

استراتيجية وسط ـ توفير القيمة المحمية منفصلة عن المشكلة المحمية

هناك مبدأ أساسي في النظريات التكاملية الحالية في المفاوضات وتسوية الخلافات، يزعم أنه لكي تسوى الخلافات لا بد من التمييز بين مواقف الصقور في الموضوع محل الخلاف والمصلحة الأساسية، أو الحاجة التي ينبع منها موقفهم. الفرضية الأساسية هي طالما أن مواقف الأطراف في الصراع تتسم باعتبار الموضوع محل الخلاف «منافسة المبلغ صفر» ـ أي: ربح أحد الأطراف هو بالضرورة خسارة لخصمه ـ حيث إن الاحتياجات الأساسية يمكن تليينها وتنفيذها في المقابل بصورة لا تعد تقسيمية ـ تنافسية (Fisher & Ury, 1991).

عرضنا في هذا الفصل المعارضة المطلقة لتسوية المشاكل الرئيسية في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، التي تعد في جوهرها مشاكل ممكنة التحقق ويمكن تقسيمها عمليًا، باعتبارها رمزًا حتميًا لتعريف الهوية الجمعية للشعوب المتخاصمة، وبخاصة لتبرير حقهم في تقرير المصير القومي في وطنهم التاريخي. واعتمادًا على الفصل التحليلي بين الموقف والحاجة الكامنة فيه، يمكن اقتراح وسائل بديلة لتوفير هذه القيمة، منفصلة عن الموقف من المشكلة الملموسة التي تمثله. أحد الوسائل الهامة المطروحة لتوفير الحاجة للتعريف القومي هي الاعتراف بها من خلال اللاعبين الأساسيين: المجتمع الإسرائيلي، والخصوم الفلسطينيين، الدول العربية والمجتمع الدولي.

في الاجتماع الذي عقد في الكنيست يوم 25 مايو 2009 تحت عنوان «بدائل نظرية الدولتين» عرّفت الداعية للاجتماع، عضو الكنيست تسيفي حوطوفلي من الليكود، الرسالة الرئيسة للاجتماع على النحو التالي: «علينا أن نعود إلى الوراء ونتحدث بلغة الحقوق. عملاء الوعي لعبوا على الحديث عن حقنا في الوجود في فلسطين وفي القدس. وإذا تحدثنا بمزاعم الآخرين ولا نستجيب للفلسطينيين بلغة الحقوق، فإننا

سنخسر حقنا الأخلاقي على الأرض، يجب أن يكون الادعاء الأخلاقي هو أساس الحوار. يجب علينا أن نتحدث باسم الأخلاق اليهودية المرتبطة بجذورنا، وبتاريخنا... دورنا أن ندخل في الإجماع».

في نفس الاجتماع كرر موشيه يعلون، وزير الشئون الاستراتيجية في حكومة نتنياهو، المطالبة بالعودة إلى حوار الحقوق: «زادت عملية أوسلو من عدم التناسق لصالح الفلسطينيين وفي غير صالح إسرائيل: مطالبة الفلسطينيين بالحق في الأرض، في مقابل المطلب الإسرائيلي بالأمن. مطلب الفلسطينيين بالحق في الحياة في أي مكان، وانعدام مطالبة موازية للإسرائيليين. هذه مسلمة يجب أن تحطم».

اقترح موشيه إيرنس أيضًا في نفس الاجتماع عدة بديهيات حتمية لحل عادل مستقبلًا وعلى رأسها : «لليهود حق في الاستيطان في فلسطين. هذا مفهوم في ذاته في هذه الغرفة، لكنه غير مفهوم لأوباما وغيره في إسرائيل. فهم يضعون شرطًا لأي اتفاق أن تكون المنطقة «خالية من اليهود» قبل إقامة دولة فلسطينية ـ وهذا مطلب يتعارض مع حقوق الإنسان».

يظهر من إحساس المعارضين لتقسيم الأرض، أن القيم الأساسية التي يناضلون من أجلها لا تنحصر فقط في تجسيدها الملموس ـ احتمال التسوية الإقليمية في هذا المجال أو غيره ـ لكنها تنحصر أيضًا في الاعتراف بعدالتها في نظر المؤيدين للتسوية، من الداخل ومن الخارج. يظهر من ذلك المطالبة بالاعتراف بالقاعدة القيمية الأخلاقية كشرط رئيسي لأي نوع من النقاش، الاجتماعي الداخلي أو الدولي، على حل الصراع، كما زعم في معرض الاجتماع وزير الإعلام، يولي إدلشتاين: «الفرضية الأساسية هي أن فلسطين تخص شعب إسرائيل وبالتالي فإنني مستعد لمناقشة كيفية التسوية أمام الواقع. لكن يجب علينا أن نبدأ من هذه الفرضية الرئيسية، كنقطة انطلاق لحوارنا». هذا القول يقابل المطلب الذي طرحه مؤخرًا

رئيس الوزراء، بنيامين نتنياهو، في منتديات أكثر رسمية، كشرط لبدء المفاوضات مع الفلسطينيين.

هناك نتائج مشابهة تظهر من سلسلة لقاءات أجراها سكوت أطران وروبرت إكسلرود (2008) مع شخصيات سياسية ممثلة لليمين المتشدد الإسرائيلي والفلسطيني، ملخصها أن الطرفين يعتبران اعتراف الخصم بقيمهم المحمية شرطًا حتميًا للبدء في المفاوضات. على سبيل المثال، في اللقاء الذي أجرياه مع بنيامين نتنياهو في 2007 ـ بكونه رئيس المعارضة، طرح الاعتراف الفلسطيني بإسرائيل كدولة يهودية، تصاحبه خطوات رمزية مثل تغيير المناهج في كتب تدريس التاريخ في السلطة الفلسطينية، كشرط ضروري لبدء المفاوضات. أما موسى أبو مرزوق، رئيس حماس الأسبق، فقد عرض اعتذار إسرائيل عن الغبن الذي أحدثته للاجئين عام 1948 ـ كشرط رئيسي من جانبه لبدء مفاوضات السلام.

وأخيرًا، يمكن أن نعثر على دعم إمبريقي لهذا الزعم في البحث الذي أظهر أن معارضة التسوية في مشاكل الصراع الرئيسية، الامتهان والغضب تجاهها وتأييد عمليات العنف لوقفها، قد قلت بين أصحاب القيم المحمية حينما تضمن الاتفاق اعتراف الخصم بالقيمة المحمية المضحى بها، حتى إن لم يكن في هذا الاعتراف ميزة فائدية لصاحب القيمة المحمية (et al, 2007 Ginges). على سبيل المثال، لقد أظهر البحث أن معارضة الفلسطينيين للاتفاق الذي يتضمن تقسيم الأرض إلى دولتين، فلسطينية وإسرائيلية، قل حينما تضمن الاتفاق إعلان إسرائيل عن اعترافها بحق الفلسطينيين في الضفة الغربية، بينما قلت معارضة الإسرائيليين ذوي القيمة المحمية ضد التسوية الإقليمية في فلسطين، حينما تضمن الاتفاق اعتراف فلسطيني بالحق التاريخي لليهود في وطن في فلسطين.

الاعتراف العلني بالقيمة المحمية للجماعة هو وسيلة وساطة بين الاستراتيجيتين المتناقضتين المعروضتين أعلاه كي نتعامل مع الصراع: من ناحية تم اقتراح

استراتيجية ترى أن الصراع صراع بحت على ثروات ملموسة ويريد تسويتها كما هي (ترجمة الاتفاق إلى صفقة تقليدية)، مع تجاهل العناصر القيمية والهوياتية المتداخلة فيه. وخطورة ذلك هي أن هذه الاستراتيجية تعتبر ظلمًا غير عادل في نظر أصحاب القيم المحمية وتزيد من معارضتهم للاتفاق. ومن الناحية المضادة الأخرى اقترح التعامل مع الصراع على أنه صراع بحت على قيم محمية وحقوق، ومحاولة تسويته هكذا (صفقة مأساوية).

لكن هذا التعريف يصعب جدًا تطبيقه، لأنه سيطرح على طاولة المفاوضات الموضوعات الأكثر ادعاء وحساسية. الاعتراف المتبادل بالقيم المحمية للآخر هو الطريق الوسط بين هاتين الاستراتيجيتين، لأنه يتطرق لثروات مادية محل خلاف باعتبارها موضوعات استراتيجية قابلة للتسوية والتقسيم، لكنه لا يهمل البعد القيمي المرتبط بها، وبهذا فإنه يضمن للمجتمعات المعنية أنه لا يوجد في التسويات الملموسة المتجسدة في الاتفاق أي تسوية للقيمة الهوياتية - القيمية التي يمثلها (Halbertal, in: Susskindet al., 2005: 189).

الخلاصة

كان الهدف من هذا الفصل اقتراح إطار فكري جديد لتحليل المعارضة العامة لتسوية المشاكل الرئيسية في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. واقترح هذا الإطار التمييز بين نوعي معارضة للتسوية، ينبعان من رؤًى مختلفة للمشاكل الرئيسية في الصراع. المعارضة غير المطلقة للتسوية هي معارضة لها دور فعال: المتمسكون بها يعتبرون المشاكل الرئيسية في الصراع مصالح رئيسية وجوهرية لوجود جماعتهم القومية، ويتطلب الاستعداد للتسوية فيها في إطار اتفاق سلام تعويضًا جوهريًا وضمانات تضمن تنفيذ الفائدة المتوقعة من الاتفاق. هذا النوع من معارضة التسوية يحظى الآن بتناول واسع جدًا في القنوات المختلفة التي تعمل على دفع عملية السلام.

والنوع الثاني من معارضة التسوية ـ الذي يعد التطرق إليه الآن هامشيًا ـ هو المعارضة المطلقة للتسوية، التي تعتمد على قيم محمية: ومن يتمسكون بها يعتبرون المشاكل الرئيسية في الصراع تمثل قيمًا عميقة وجوهرية لتعريف هويتهم الشخصية والاجتماعية، لذلك فإن أي تسوية فيها (وحتى مجرد طرحها للنقاش) يعتبر بالنسبة لهم تهديدًا لأسس الوجود الاجتماعي ورؤيتهم لذاتهم، وظلمًا لحقوقهم العادلة، ويثير فيهم رد فعل انفعاليً قويًا. ومن أجل تقليص المعارضة من هذا النوع، تم اقتراح ثلاث استراتيجيات:

- إغلاق الصراع على المشاكل الرئيسية في الصراع على قيم محمية، والتعامل مع المعضلات المتجسدة في تطبيقه باعتبارها معضلات قيمية ـ أخلاقية.
- إغلاق الصراع على المشاكل الرئيسية في الصراع كصراع فائدة على مصالح، وتبني سياسات تهدف إلى إضعاف العلاقة بين الثروات المادية محل الخلاف والقيمة المجردة التي يمثلها.
- حل وسط يعتمد على الاعتراف العلني بالقيمة المحمية للخصم، كوسيلة للفصل بين المفاوضات على الثروة الملموسة والمفاوضات على القيمة الأخلاقية- الثقافية التي تعرف الهوية. وهنا مكان التحفظات: دور النظرية هو تحديد قوانين تتيح توضيح الظواهر المعقدة.

تناول هذا الفصل محاولة توضيح ظاهرة معقدة بصفة خاصة ـ معارضة تسوية المشاكل الرئيسية في الصراع، وهي ظاهرة تضم أسسًا نفسية، واجتماعية وتاريخية وثقافية ودينية وسياسية وإزاء اتساع الرقعة، يركز التوضيح المقترح في هذا الفصل على زاوية ضيقة جدًا لتحليل الظاهرة ـ الزاوية النفسية، بل ويقلص جدًا في فصل معارضة التسوية في المشاكل الرئيسة، من تحليل الرؤية الأيديولوجية الواسعة للصراع. إضافة إلى ذلك، إطار التحليل المقترح هو إطار ثنائي، لا يمثل بالضرورة وجود كل تنوعات الواقع. وفي النهاية، يمكن القول أن الظاهرة المدروسة في هذا

الفصل هي ظاهرة «مصطنعة»: أحيانًا يمكن أن تعد المعارضة المطلقة للتسوية في المشاكل المختلف عليها، تكتيكًا لتعزيز مواقف المساومة في المفاوضات (Goddard, 2006) ويصعب أن نميز بين هذا الاستخدام التكتيكي والتمسك الأصيل بالقيمة المحمية بالنسبة لمشاكل الخلاف، كما عرفت هنا.

على الرغم من ذلك، فإن الإطار التحليلي المقترح يتيح تحديد الأبعاد في الواقع الاجتماعي والسياسي للصراع التي يميل أحيانًا المعنيون بها إلى إهمالها. وفي محاولة التعامل مع الموانع المركبة أمام عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية، نجد أن مصطلح «القيمة المحمية» يتيح على الأقل تحديد مشكلة قديمة ومستعصية من خلال مصطلح جديد، يمكنه أن يحفز اتجاهات التفكير الأصلية، وبهذا يخطو بنا ولو خطوة صغيرة إلى الأمام في طريق تحديد صياغة تسويته.

الفصل السابع

العدل والإنصاف كمانع لتسوية الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني[(٥٩)]

يعقوب بر - سيمان - طوف

«العدالة سوف تدمر كل واحد منا، لذلك دعونا نفكر في أقل من العدالة»[(٦٠)]

بحثت أسباب فشل عملية أوسلو واندلاع المواجهات العنيفة الإسرائيلية الفلسطينية في سبتمبر 2000 بإسهاب في المذكرات التي كتبها المشاركون في عملية السلام وفي كثير من الأبحاث الأكاديمية. عرض بعضها سمات الصراع الإسرائيلي الفلسطيني على أنه صعب، وغير خاضع للسيطرة ولا يمكن حله؛ بينما أرجعت أبحاث أخرى الفشل في المفاوضات إلى عدم نضج الأطراف لتقديم التنازلات المطلوبة لتسوية الصراع، وكان هناك من ركزوا على الموانع النفسية، والثقافية والسياسية الداخلية أو عدم جدوى الوساطة الأمريكية (بن عمي 2004: شير 2001 ;إينديك, ميلر, 2008 :Ross, 2004) بر سيمان طوف (2004 ;2009) وهناك من الباحثين، وبخاصة الفلسطينيين، من زعموا أن عملية أوسلو فشلت لأن أطراف الصراع تجنبت مناقشة ومعالجة مشاكل عدم العدالة الكبيرة التي أحدثتها إسرائيل للفلسطينيين منذ بداية الصراع، وبخاصة في 1947-1948.

---

(٥٩) هذا البحث جزء من دراسة أوسع ضمن مشروع العدل والسلام الدائم، المدعوم من the EU's 7th Framework Programme#217589

(٦٠) H. Baram (2008). Roundtable discussion: «1948: Independence and the Nakba», Palestine-Israel Journal, Vol, 15, no. 1 &2, p. 114

ادعى هؤلاء الباحثون أنه لا يمكن تسوية الصراع إذا لم تقبل إسرائيل المطالب الفلسطينية التالية: الاعتراف بمسئوليتها عن طرد الفلسطينيين من أرض فلسطين في حرب 1947–1948 وقبول المطلب الفلسطيني بالحل العادل لمشكلة اللاجئين من خلال تنفيذ حقهم في العودة إلى ديارهم في فلسطين (في منطقة دولة إسرائيل). بالتالي فإن الحل العادل للصراع أو السلام العادل من وجهة نظرهم - مشروط، بموافقة إسرائيلية على هذه المطالب (Said, 1994, 1995a, 1995b, 2006; Karmi, 1996; Peled & Rouhana2004; Rouhana, 2006).

ومن جانبها رفضت إسرائيل هذه المطالب الفلسطينية كشروط مسبقة لتسوية الخلاف وترفض ذلك الآن أيضًا. وتدعي أن الفلسطينيين والدول العربية هم من يتحملون مسئولية حرب 1948 ومشكلة اللاجئين الفلسطينيين.

وتدعي إسرائيل أن الرفض العربي للاعتراف بالتقسيم في نوفمبر 1947 وبدء الحرب التي هدفت إلى إجهاض إقامة دولة إسرائيل بالقوة، هي التي أدت إلى عدم العدالة التاريخية التي حاقت بالفلسطينيين. يضاف إلى ذلك: أن الفلسطينيين يدركون حقيقة أن مطلبهم بتنفيذ حق العودة معناه تصفية إسرائيل كدولة يهودية. لذلك فإن إصرارهم على ذلك كان مانعًا في سبيل تسوية الصراع.

الروايات التاريخية المتناقضة من كلا الجانبين في مسألة مسئولية إحداث الظلم ورفعه، جعلت الصراع الإسرائيلي الفلسطيني حالة كلاسيكية ترتبط بمشكلة العدل أو السلام. وكون الصراع يعرف في كثير من الأحيان لدى الطرفين بمصطلحات الظلم وعدم العدل، فإن هذه الموضوعات تحظى بتناول خاص في عملية السلام، وبالتالي تظهر إشكاليات التعامل معها كموانع لتسوية الصراع.

يزعم هذا الفصل أن المطلب الفلسطيني بالسلام العادل، أو تضمين مشكلة العدل كشرط مسبق في تسوية الصراع، يمكن أن يعوق احتمالات تسوية الصراع،

لذلك فإنه يشكل مانعًا لتسوية الصراع. والربط بين العدل والسلام هو مشكلة هامة تتطلب تعاملًا من الجانبين، لكن إزاء الفجوة الواسعة التي تفصل في هذا الموضوع بين الأطراف ولا ترأب الصدع في هذه المرحلة من الصراع، لا بد من إرجائها إلى مرحلة التصالح ولا تضمن في عملية تسوية الصراع.

دراسة المطلب الذي عرض هنا تتم بالطريقة التالية: أولًا عرض مناقشة نظرية لمصطلح «العدل»، والعلاقة بين العدل والسلام كشرط حتمي أو كمانع ممكن لتحقيق السلام، والعلاقة بين الروايات التاريخية وبين العدل والسلام. بعد ذلك تأتي مناقشة إمبريقية تركز على دراسة الروايات من الطرفين عن الصراع والمطالبة الفلسطينية بالسلام العادل بكل مكوناته المختلفة، كما تجلى ذلك لدى مثقفين فلسطينيين وفي عملية السلام، منذ بداية أوسلو (1993) وحتى طابا (2001) وأيضًا في قناة المحادثات الثانية: مبادرة أيالون ـ نسيبه ومبادرة جنيف.

مصطلح «العدل»

يعرف مصطلح «العدل» بطرق مختلفة: نمط أخلاقي، حقيقة، مصداقية، صدق، سلوك، إنصاف، حق، نزاهة، استقامة، علاقة طيبة، أخلاق، صفاء نية، سمو، عمل طيب، إخلاص، صواب، طهارة، عدل، براءة، شرف (أفنياون 2000: 494). العدل والحقيقة هما من الخصال الحسنة للنشاط الإنساني ومن السمات الطبيعية للتناص الإنساني (Rawls, 1971) وليس بالضرورة أن يكون العدل مفهومًا عالميًا، موضوعيًا ومتفقًا عليه، وإنما ذاتي وحسب الرؤية، مسألة نسبية، مسألة حكم، مفهوم محل خلاف لا يمكن منحه تعريفًا موحدًا ومتفقًا عليه. والتفرقة في حد ذاتها بين العدل واللا عدل ليست سوى افتراض إنساني أو عرف إنساني (شتراوس 2005: 77).

على الرغم من الفروق في رؤية العدل في نظر المجتمعات والثقافات المختلفة ـ وعلى الرغم من وجهات النظر المتعارضة مع بعضها البعض ـ إلا أن هناك رؤية

مشتركة للعدل كمصدر للتوافق والتعاون بين الأفراد والجماعات والمجتمعات والدول. وفي ظل عدم وجود اتفاق أو فهم مشترك بالنسبة لتعريف العدل أو تطبيقه، فإنه مطلوب من الأطراف التعاون وإلا سوف يجدون أنفسهم في حالة صراع (Rawls:, 1999 5-6). يقول جون رولس أنه في ظل عدم وجود إمكانية لتأسيس مبادئ العدل على اتفاق حقيقي، فعلى الأطراف أن تحاول تحقيق ما يسميه «الإجماع بالتماس» (overlapping consensus) لوضع رؤية تكون محددة في الإطار السياسي وتعكس فكرة أن أي مبدأ شامل معقول يمكن أن يقبل بمفاهيمها، إنطلاقًا من إدراك أنه حتمي من أجل وجود حياة مشتركة (أطاس وهيد 9 ـ 2007).

يرتبط العدل أيضًا بتوزيع السلع، بصورة توزيعها وعملية تنفيذها (إجرائها). العلاقة بين صورة التقسيم وعملية التنفيذ، ترتبط بالعدل والإنصاف. وترتبط مبادئ العدل بمنتج عملية اتفاق منصفة بين الأطراف. وتتأثر أفكار العدل بتعامل الأطراف مع الوضع وسياق معين، وأيضًا توقعاتها (Deutsch: 2000)؛ (Rawls: 1971).

تتضمن مناقشة مشكلة العدل تناولًا للاحتياجات الأساسية والحقوق الأساسية للأفراد والجماعات في المجتمع (شتراوس 2005: 15-14)، ومفهوم «الاحتياجات الأساسية» محل خلاف، خاصة حينما يعرف بمفاهيم مصالح خاصة ويترجم في بعض الأحيان بمشاعر سلبية مثل الغضب، والظلم والانتقام ـ وهي مشاعر يتسم بها الأفراد والجماعات والمجتمعات التي تشعر بأن حقوقها واحتياجاتها الأساسية قد سلبت منها. يميل هؤلاء إلى التفكير في العدل بمفاهيم إلقاء المسئولية على آخرين يتحملون مسئولية وضعهم ولا يميلون لقبول هذه المسئولية. فهم يميلون إلى اعتبار أنفسهم ضحايا واقعيين للظلم ويطالبون برفعه فورًا. وتتضمن المطالبة بالعدل إدراك واعتراف الطرف الثاني بمسئوليته عن ارتكاب الظلم الذي سلب الحقوق الأساسية والاحتياجات الأساسية والمطالبة أيضًا بتعديل أساسي للوضع. منذ اللحظة التي تعرف فيها هذه المطالب بأنها حقوق أساسية واحتياجات أساسية، تتجه إلى الاستمرار في التعنت وتجعل الموضوع غير قابل للنقاش. وحينما يعرض الطرفان

مطالب متناقضة وغير قابلة للتسوية للعدل ورفع الظلم، فإنهم يمكن أن يجدوا أنفسهم في صراع متواصل، إلا إذا عرفوا كيف يتفاوضون والتوصل إلى تسوية متفق عليها (1995: 52 – 55, 181 Deutsch, 2000: 46- 41 183-Solomon,).

على الرغم من أن تعريف رولس للعدل يسري أساسًا على أفراد في المجتمع، فإنه في كتابه «حكم الشعوب» يحاول وضع رؤية للعدل الليبرالي لمنظومة دولية ليبرالية وديموقراطية. يتضمن حكم الشعوب مبادئ موجهة للسلوك القويم للدول، التي تشبه بدرجة كبيرة مبادئ القانون الدولي، مثل احترام الاستقلال وحرية الشعوب، واحترام الاتفاقات والالتزامات، الاعتراف بأن الشعوب هي أطراف متساوية في الاتفاقات الموقعة بينهم، عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول، حق الدفاع عن النفس لكن مع منع الدخول في حرب لغير الدفاع عن النفس، واحترام حقوق الإنسان، والحفاظ على قواعد معينة أثناء الحرب، وواجب مساعدة الشعوب التي لا تتيح لها ظروفها الحياتية تطبيق نظام اجتماعي عادل أو منصف من الناحية السياسية. لكن بخلاف تعريفات هولس بشأن عدالة التوزيع في مجال السياسة الداخلية، لا يتبنى حكم الشعوب مبدأ تقسيم الموارد بين الشعوب (أفرايم 96; 41-37 :Rawls, 1999 :2007: 95).

العلاقة بين العدل والسلام

ارتبط العدل والسلام معًا منذ قديم الأزل. جاء في سفر المزامير: «الوفاء والحقيقة التقيا، العدل والسلام قبلا بعضهما البعض. الحقيقة تنبت من الأرض والعدل يطل من السماء. والرب أيضًا يعطي السلام والأرض تحصده»[٦١]. وبالتالي فإن العدل مرتبط بعلاقات متبادلة وثيقة مع السلام، وكذلك أيضًا الحقيقة والوفاء. والدمج

(٦١) سفر المزامير 75/11.

بينهما هو شرط رئيسي ليس فقط لتحقيق السلام، وإنما أيضًا لوجوده واستمراره[٦٢].
العدل والسلام أيضًا مرتبطان معًا بالبند 2 في الفصل الأول من ميثاق الأمم المتحدة لتسوية الخلافات الدولية بالطرق السلمية، بصورة لا تعرض السلام الدولي والأمن والعدل للخطر.

وبالتالي فإن العلاقة بين العدل والسلام علاقة طبيعية من تلقاء ذاتها. فهي علاقة معيارية وقيمية. ويجب أن يكون السلام عادلًا. والعدل أساس السلام. والسلام بلا عدل لا يعد سلامًا. وبدون عدل لا يمكن أن يوجد سلام وسوف يتحطم فور التوصل اليه. السلام الذي يعتبر عادلًا لدى طرف لا يستمر طويلا؛ ولذلك فإن العلاقة بين العدل والسلام يجب أن تكون مقبولة من الطرفين. وعدم العدل يعتبر بالتالي مصدرًا للصراع واستمراريته.

مشاكل العدل والإنصاف مرتبطة بإجراءات- سلام وفي السنوات الأخيرة توجدان في بؤرة التعامل النظري والعملي لتسوية الصراعات بالطرق السلمية. ويمكن أن نعرض رؤيتين لهذا الموضوع: الأولى تتطلب علاقة وثيقة بين العدل والسلام، لأن السلام الذي لا يوجد به سعي للعدل ليس سلامًا؛ ولذلك لا يمكن تحقيقه وتطبيقه. والثانية، على الرغم من أنها لا تنفي هذه العلاقة من الأساس، إلا أنها ترفض الاشتراط المطلق بين العدل والسلام، باعتبارها ذلك مانعًا لتسوية الصراعات.

يمكن أن نلحظ في الرؤية الأولى، التي تتطلب العلاقة بين العدل والسلام، رؤيتين أساسيتين. الأولى لا تتطلب فقط العلاقة بين العدل والسلام وإنما تعتبر إيجادها

(٦٢) يدعي ليديراش Lederach أن هذه المفاهيم هي شرط مسبق للتصالح.

العدالة الانتقالية هي استجابة للانتهاكات المنهجية واسعة النطاق لحقوق الإنسان، وتهدف إلى تحقيق الاعتراف الواجب بما كابده الضحايا من انتهاكات، وتعزيز امكانات تحقيق السلام والمصالحة والديموقراطية. وهي ليست شكلًا من أشكال العدالة، وإنما هي تكييف للعدالة على النحو الذي يلائم مجتمعات تخوض مرحلة من التحولات في أعقاب فترة من تفشي انتهاكات حقوق الإنسان. (المترجم).

شرطا حتميًا للتعامل مع عدم العدل أو الظلم التاريخي لطرف من أطراف الصراع من خلال الطرف الثاني، أو حتى عدم العدل الذي أحدثه الطرفان كل منهما للآخر.

تزعم هذه الرؤية الثانوية أنه لا يمكن دفع عملية السلام، وتحقيق اتفاق سلام، واستقرار علاقات السلام أو ضمان التصالح، دون مناقشة الظلم وعدم العدل الذي حاق بطرف أو كلا الطرفين في الصراع. تتضمن المطالبة بالعدل بصورة عامة ثلاثة أقسام وأنواع مختلفة من العدل. **الأول**: الاعتراف، وتحمل الطرف الذي أنزل الظلم مسئوليته ومعاقبته. **ثانيًا**: الاعتذار وطلب العفو (عدالة انتقالية - معدلة وعقابية). **ثالثًا**: تعويض واقعي للضحية (عدالة تعويضية). يشار إلى هذه الشروط لضمان العدل بصورة عامة في المصالحات، التي تعتبر مرحلة متقدمة في بناء السلام أو استقراره، وليس بالضرورة في مرحلة تسوية الخلاف (Deutsch, 2000: 42, 49; Bar-Siman-Tov, 2004). لكن هناك صراعات تطرح فيها هذه الشروط أو المطالب في مرحلة تسوية الخلاف. على سبيل المثال، يطرح الفلسطينيون هذا المطلب كشرط لتسوية الخلاف (انظر فيما بعد).

الرؤية الثانوية الثانية تتطلب العلاقة بين العدل والإنصاف وبين السلام، لكنها لا تتطرق بالضرورة للعدل بمفهوم التعامل مع ظلم أو لاعدل في العلاقات بين الأطراف، وإنما تزعم أن عملية السلام واتفاق سلام يتطلبان الاعتماد على مبادئ العدل، والإنصاف والمساواه، التي ترجع أساسًا إلى رغبة الأطراف الحرة والحقيقية في إقامة سلام بينهم بدون فرض أو ضغط، مع ضمان العدالة الإجرائية (الحقوقية) والتقسيمية (Albin, 2001: Deutsch: 2000 ,44-41). هذه المطالب حتمية بصفة خاصة حينما تسود فجوات ضخمة بارزة بين أطراف الصراع، لأنها بحكم تعريفها لا تتيح العدل والإنصاف في عمليات السلام. تميل الفجوات في علاقات القوة إلى ضمان مكاسب بارزة للطرف القوي على حساب الطرف الضعيف. يميل الطرف القوي بصورة عامة إلى استغلال قوته لكي يحقق أقصى إنجازاته في المفاوضات

على حساب الطرف الضعيف، بينما يضطر الطرف الضعيف إلى تقديم تنازلات أكبر. وفي ظل عدم وجود مبادئ واضحة للعدل والإنصاف، فإن المبدأ الرئيسي الذي يترجم هذه القيم إلى قاعدة أكثر واقعية هو المساواة الكاملة بين الأطراف (حتى في حالات الفجوات في علاقات القوة) في إدارة المفاوضات

(العدالة الإجرائية)، مثل وضع جدول أعمال والموضوعات المطروحة للنقاش في المفاوضات، بمستوى المشاركين، مساواة في التنازلات وأيضًا مساواة في النتائج، وحتى هذه الرؤية الثانوية تتبنى عدم الإصرار على مبادئ العدل والإنصاف التي يمكن أن تعيق العملية واتفاق السلام أو تضر باستقراره واستمراريته،على الرغم من أن الطرف الضعيف يملك حق الفيتو الذي يمكنه منع الدخول في عملية السلام واستكمالها بالدرجة التي تعتبر في نظره غير عادلة. (Albin, 2001)

وفقًا لهاتين الرؤيتين الثانويتين اللتين تتطلبان علاقة بين العدل والسلام، لا تعد هذه العلاقة بالضرورة محصورة فقط في مبادئ العدالة الانتقالية، والمعدلة، والعقابية، والتعويضية، والإجرائية، والتقسيمية. العلاقة هي علاقة مبدئية وقيمية في أساسها، بتضمنها مبادئ احتياجات أساسية وحقوقية في آن واحد. وتعتبر هذه العلاقة هنا قيمة مقدسة ومحمية لا يمكن تناولها في المفاوضات أو المساومة عليها. كما أنها تعد أيضًا مبدأ وحيدًا للحكم على نوعية عملية السلام واتفاق السلام وتبريرهما. تزداد أهمية هذه العلاقة أيضًا حينما تصبح جزءًا جوهريًا في الهوية والذاكرة التاريخية الجمعية لأطراف الصراع.

لماذا لا نربط العدل بالسلام؟

الرؤية الثانية مكونة هي أيضًا من رؤيتين ثانويتين. الأولى، واقعية ـ عقلانية، ترفض العلاقة بين العدل والسلام، بينما الثانية، التي يمكن تسميتها ليبرالية، فإنها

تعترف بأهمية العلاقة بين العدل والسلام، لكنها تعارض أن يعرف السلام بمفاهيم العدل واستخدام مفهوم «السلام العادل».

تنطلق النظرة الثانوية الواقعية ـ العقلانية من فرضية أن أطراف المفاوضات يدخلون العملية بمحض إرادتهم، من أجل التوصل إلى اتفاق يكون بالضرورة أحسن من الوضع السابق للاتفاق. وتعمل أطراف المفوضات وإجراءات السلام وفقًا للمصالح وعلاقات القوة السائدة بينهم، وبالتالي لا يوجد تناقض بين العدل والسلام وبين العدل وفجوات القوة. وبطبيعة الحال كل طرف يعرف الفجوات في علاقات القوة، ولا بد أيضًا أن يعمل كل طرف للحد الأقصى من فائدته في المفاوضات، رغم أن علية إدراك أن الحد الأقصى فائدة أحادية الجانب في عملية السلام، يمكن أن تؤدي إلى فشل العملية وعدم تحقيق اتفاق (Mnookin & Ross 1995).

تدعي هذه الرؤية الثانوية أن اتفاق عادل هو الاتفاق الذي يتم التوصل إليه بصورة حرة ومتفق عليها ويعتبر مجدٍ للأطراف، وكلاهما «متساويان» في قدرتهما على قبوله أو رفضه. والذي يعرف العدل ويحدده هو احترام الاتفاق والتنفيذ المطلق للالتزامات وفقًا لمضمون وروح الاتفاق. يمكن أن نصلح عدم العدل الذي تم في الماضي، ونعوض عنه خلال المفاوضات، المهم أن يكون مقبولاً من الطرفين ولا يكون فيه ما يضر بالفائدة التي ستحققها الأطراف من الاتفاق. وبالتالي فإن قبول مبادئ العدل في عملية السلام، هي تسوية حتمية بين مصالح الأطراف المعنية بدفع الاتفاق. Albin, 2001; Barry, 1995; Gauthier, 1986; Snyde& Diesing, 1977; Zartman, 2000, 2005a, 2005b r

تزعم الرؤية الثانوية الليبرالية أنه باشتراط العلاقة بين العدل والسلام يوجد تلميح إلى أن السلام العادل هو سلام مثالي رائع، وهو الوحيد الذي يجب أن نسعى إليه ولا شيء غيره، وإن أي سلام لا يعرف على هذا النحو لا يعترف به كسلام عادل. يضاف إلى ذلك، أن التمييز بين السلام العادل والسلام غير العادل يمكن

أن يوجد معارضة للسلام - بدعوى أنه غير عادل - في الوضع الذي يندلع فيه الخلاف بشأن العلاقات بين العدل والسلام. وكون مشاكل العدل والإنصاف في العلاقات الدولية تعد مشاكل مركبة ومختلفة ومستقاة من مجال العلاقات بين الأشخاص والمجتمعات، لا يمكن وصفها بصورة عامة ومتفق عليها أو صياغتها بصورة دقيقة وتفصيلية. هناك خلافات في الرأي ومبادئ مختلفة بالنسبة للعلاقات بين العدل، والإنصاف والسلام. ما يعتبر حلًا عادلًا ومنصفًا في حالة ما، لا يكون عادلًا ومنصفًا في حالة أخرى. والعلاقة بين العدل والسلام محل خلاف. فهي ينظر إليها بصورة مختلفة في الأديان، والثقافات والمجتمعات المختلفة، بل وحتى تعرض بصورة مختلفة في الروايات التاريخية المختلفة. وفي ظل عدم وجود اتفاق على تعريف ومكونات العدل، فإن اشتراطه في عملية السلام يخلق مشكلة (Albin: 2001; 2006 : Beilin).

ليس هذا فقط: العدل والسلام يمكن أيضًا أن يتصادما، وتفضيل العدل على السلام يمكن أن يعوق تحقيق اتفاق سلام بل وحتى يعد مانعًا لذلك. هناك محاولات يبرر فيها أحد الأطراف، أو حتى الطرفان، رفضهما التوصل إلى سلام يبدو من وجهة نظرهم غير عادل، لكن يتضح فيما بعد أن عدم العدل كان متجسدًا تحديدًا في عدم تحقيق اتفاق السلام، ذلك لأن تجنب تحقيق اتفاق كهذا دفع الأطراف إلى حرب ومعاناة زائدة وزاد من اللا عدل Roberts, 2006; Beilin, 2006. التركيز الزائد على العدل والإنصاف يمكن أن يؤدي بالأطراف إلى اختيارات غير عقلانية، وعدم تنفيذ أو تحقيق الحد الأقصى من الفائدة. يضاف إلى ذلك أنه يمكن أن يؤدي إلى تصميم تجاه أي معلومة جديدة، وإلى تعقيدات معرفية دنيا، والتعنت في المطالب، وعدم الاستعداد للتسوية، وزيادة الاستعداد إلى تحمل المخاطر بل وحتى استخدام العنف: (Welch 1993; Bazerman & Neale : 1995).

إضافة إلى ذلك، الخلافات في الرأي بشأن العلاقة بين العدل والسلام يمكن ألا تعوق السلام فقط وإنما يمكن أن تؤدي أيضًا إلى الحرب. ويمكن أن تكون

المطالبة بالعدل مانعًا لتسوية الخلاف، خاصة في الحالات التي تكون فيها الرؤى متعارضة لدى كل طرف بشأن الصراع وتطوراته. والخطوره هي أن الروايات القومية لدى الأطراف أصبحت هي التي تحدد العدل بالنسبة لها إضافة إلى ذلك، فإن الخبرة تشير أنه لا يمكن التوفيق بين الروايات التاريخية المتعارضة وأي جهد لفعل ذلك يمنى بالضرورة بالفشل. (Bland & Ross: 2008; Welch: 1993)

في بعض الأحيان يكون السعي إلى العدل أكثر تكتيكية منه استراتيجيًا ويهدف إلى تعزيز الموقف الأخلاقي لطرف في مواجهة الآخر. واتخاذ مثل هذا الموقف له آثار سلبية على احتمالات تحقيق السلام، لأنه يزيد من تشدد موقف المساومة ويصعب الأمور على تليين المواقف في المفاوضات إزاء تضخيم الموقف العادل. ويترتب على ذلك، أن يتجه الصراع إلى تجاوز قناة العدل والأخلاق، ويصبح صراعًا قيميًا وليس صراع مصالح، لذلك أيضًا يتحول إلى صراع المبلغ صفر (Deutsch: 2000 54–55).

يمكن أن يوجد التمسك بتفسيرات العدل أحادية الجانب مانعًا أمام السلام، بل وحتى حافزًا «قيميًا» لعدم الاستعداد لتسوية الخلاف. في هذه الحالة يميل الصراع إلى الاستمرار وتبرير استمراريته بالبحث عن العدل (Allan & Keller : 2006). وتضيف الرؤية الثانوية الليبرالية أن المطالبة بالعدل التعوضي في عملية السلام ـ التي تعتمد على الظلم الذي حاق في الماضي بأحد أطراف الصراع ـ يمكن أن تتعارض مع حاجاته الضرورية المستقبلية لوقف تنفيذ الحاجات الحالية وترسيخ الإحساس بالظلم. (Albin: 2001; Bland & Ross: 2008)

كيف يمكن رأب الصدع بين العدل والسلام

على الرغم من أنه يمكن الربط بين الرؤيتين الثانويتين اللتين تتطلبان العلاقة بين العدل والسلام، إلا أنه يبدو أن الرؤية الثانوية ـ الأولى، التي تربط بين العدل والسلام

في حالة أعمال الظلم وضرورة رفعه، هي الأكثر تعقيدًا وإشكالية. هذه الرؤية تعتبر العدل شرطًا مسبقًا ليس فقط للتصالح وإنما أيضًا لاتفاق سلام. ومشكلة العدل وفقًا لهذه الرؤية الثانوية تتجاوز عدالة التوزيع بمفهوم الفائدة المتساوية في اتفاق سلام أو سلام تقسيمي متساوٍ. وتتركز المطالبة هنا على العدالة الانتقالية، والمعدلة والتعوضية. بينما تهتم العدالة الانتقالية والمعدله أكثر بتوضيح ودراسة الظلم الذي وقع - بما في ذلك تحمل المسئولية والاعتذار - نجد أن العدالة التعويضية تتطرق للتعويض المطلوب.

تميل المطالبة بالعدالة الانتقالية، والمعدلة والتعويضية في عملية سلام، إلى أن تصبح مبدئية، قيمية ومرتبطة بالروايات التاريخية للظلم والهوية القومية. وبدون التطرق الفعلي للمطالبة بالعدالة الانتقالية والمعوضة والمعدلة، لا يمكن التوصل إلى تسوية. ولا يمكن تنفيذ العدالة الانتقالية والمعدلة دون العدالة التعويضية. بينما نجد أن العدالة الانتقالية والمعدلة هي عدل تظاهري وأساسه الاعتراف بالظلم، والاعتراف به، بتحمل المسئولية والاعتذار - أما العدالة التعويضية فهي عدل ملموس وواقعي لأنه يطلب تعويضًا واقعيًا عن الظلم الذي ارتكب.

هذه المطالب، لنوعي العدل، تصبح جزءًا من الرواية والأخلاقيات في الصراع. وتمر بخطوات ترسيخ المبادئ وتميل للتطور إلى «قيم محمية»، (Tetlock et.al : 2000) أي قيم مقدسة وصوفية ترتبط بالهوية القومية، ولذلك فإنها لا تخضع للمفاوضات، والمساومة أو أي تسوية.

يمكن أن يشكل الإصرار على هذه المطالب من جانب أحد الأطراف في الصراع مانعًا أو ذريعة لوقف عملية السلام حينما لا يكون الطرف الثاني مستعدًا لقبولها. ذلك لأنه لا يعترف بالظلم، أو أنه لا يشعر بالمسئولية عنه، أو خشية الصدام بين مفهومي العدل المتعارضين اللذين يعبر عنهما في الروايات القومية التي لا تتساوى مع ما عرف بأنه ظلم ومع تنفيذ المطالب بالعدل من الجانب الطالب. الطلب الرئيسي

في حالة وجهتي النظر المتعارضتين عن العدل، هو أن الطرفين عادلان في هذا الجزء أو غيره من مزاعمهما، لذلك لا يمكن توقع أن يلبي اتفاق السلام كل مشاكل العدل ويؤدي إلى الرضا الكامل. وبالتالي على الأطراف المعنية بالتوفيق بين العدل والسلام، اتباع الاستراتيجيات التالية:

- على الطرفين أن يوافقا على أنه يجب أن يكون العدل بين الموضوعات المطروحة للنقاش في المفاوضات وفي عملية السلام، مثل الموضوعات الأخرى. وعلى الطرفين أن يوجدا رؤية مشتركة بشأن مشاكل العدل المرتبطة بعملية السلام وبشأن طرق التعامل معها (Albin: 2001 15-19).
- بما أن أي عملية سلام تتضمن تنازلات، وتسويات وتكلفة، فإنها تطبق أيضًا على مسائل العدل. المشكلة الحقيقية التي يجب على الأطراف التعامل معها ليست هي هل اتفاق السلام عادل أم لا، وإنما هل التنازلات التي تتم ـ بما فيها موضوع العدل ـ هي تنازلات متبادلة، ومتوازنة ومعقولة، وهل تفوق فائدة السلام تكلفته، بما فيها تلك المرتبطة بمسألة العدل. إضافة إلى ذلك: على الأطراف أن يدرسا هل الفائدة من السلام تفوق الإحساس بالعدل غير المكتمل. وتبرز المشكلة بصورة خاصة في وضع عدم تناسق علاقات القوة بين الأطراف، حينما يشعر الطرف الأضعف أن أي اتفاق لا يلبي نظرية العدل عنده ويعد سلبيًا ويرسخ الإحساس بعدم العدل، لذلك فإنه يرفض التوصل إلى اتفاق سلام (Ross : 2008& Bland).
- تقديم مطالب معقولة للعدل، تلبي فقط جزءًا من مشاكل عدم العدل، لكنها لاتحلها تمامًا. وفي بعض الأحيان يميل الطرف المعني بتسوية الصراع ـ لكنه لايمكن أن يقبل كل مطالب الآخر العادلة ـ إلى الاعتراف بمعاناة الآخر بل وحتى يوافق على تقليصها، أكثر من العمل على حل المشكلة تمامًا (Bland & Ross : 2008).

- تفضيل التعامل مع الظلم الحالي على التعامل مع الظلم المرتبط بالماضي. يقترح بلند وروس تفضيل رفع الظلم الحالي، لأن تأثيره السلبي هو تأثير آني ويتطلب معالجة فورية.
- تبديل (trade-off) قيم العدل بين الأطراف. حينما يطالب الطرفان برفع الظلم الذي حاق بهما في الصراع، يمكن التوصل إلى تسوية إذا تنازل كل طرف عن بعض مطالبه بالعدل في مقابل تنازل عن جزء من مطالب الطرف الآخر. ويمكن أن توازن المبادلة بين المطالب المتناقضة بالعدل، لكنها لا تسويها.
- يمكن تأطير مشاكل العدل بمفاهيم المصالح وليس بمفاهيم القيم. ومثل هذا التأطير يمكن أن يسهل من إمكانية التسوية وتقديم التنازلات المطلوبة لتسوية الصراع، لأنه طالما أن القيم غير قابلة للتسوية، فإنه يمكن المساومة على المصالح وتسويتها.
- يمكن أن تستعين الأطراف بوسيط يسعى إلى صياغة منصفة للتوفيق بين مطالب العدل المتناقضة بين الأطراف.
- ويمكن أن تفشل الأطراف في إيجاد إطار مشترك يربط العدل بالسلام، فتوجد المطالبة بالعدل مانعًا أمام السلام، لكن مع ذلك فإن الأطراف معنية بالتوصل إلى اتفاق سلام.

في هذه الحالة يجب عليهم أن يفكروا في إرجاء مرحلة معالجة مشاكل العدل إلى مرحلة التصالح. وفي هذه الحالة يوافق طرفي اتفاق السلام على التوقيع على اعتبار مسألة العدل مهمة جدًا بالنسبة لهم وأنه لا يمكن إقرار السلام بينهما إلى أن تستكمل معالجة هذه المشكلة. ولكن، نقل النقاش إلى مرحلة المصالحة يمكن أن يسهل على الأطراف التغلب على عائق العدل في عملية السلام ويتيح لهم دراسة مسألة العدل بعد أن تبنى بينهم ثقة ويتوصلوا إلى النضج الذي يمكنهم من تناول المشكلة القيمية صعبة الحل.

العلاقة بين العدل والسلام في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني

بالطبع يعتبر الصراع الإسرائيلي الفلسطيني أحد الحالات الكلاسيكية التي يرتبط فيها العدل بالسلام معًا. ذلك لأن كلا الطرفين يعتبران نفسهما ضحية ظلم وقع بمسئولية الطرف الآخر وحده. وتبرز بصورة خاصة المطالبة الفلسطينية بالسلام العادل كشرط لتسوية الصراع. في ظل عدم وجود مبادئ موضوعية أو مسلمات لدراسة تعريف الظلم التاريخي أو عدم العدل التاريخي، تتحول المصالح التاريخية لطرفي الصراع، أو الذاكرة الجمعية لكل طرف، إلى ما يمكن اعتباره محددات وحيدة للعدل. الرواية التاريخية الجمعية النامية على مر الزمن والتي تصف تاريخ الصراع لأبناء ذلك المجتمع، تضم بما في ذلك منظومة الاعتقادات الاجتماعية الشائعة لمشكلة العدل، التي تتطرق لعدالة الأهداف، والتصور الذاتي، والإحساس بالضحية، ووحدة الصفوف وعدم شرعية الخصم.

روايات محددة للعدل

الرواية التاريخية لها سمتان بارزتان. الأولى، أنها لاتهدف بالضرورة إلى وصف الماضي بصورة موضوعية، وإنما تتحدث عنه بصورة عملية، باعتباره مطلوبًا لوجود المجتمع في الحاضر، إزاء المواجهة مع الطرف الآخر. على الرغم من أن الرواية التاريخية قائمة إلى حد ما على أحداث واقعية، إلا أنها منحرفة، وانتقائية وظالمة، بهدف تلبية مطالب المجتمع في الحاضر. وتميل الرواية إلى تأكيد حقائق معينة وتجاهل أخرى وتتحدث تفصيلًا بصورة غائبة عن الأحداث التي وقعت. والسمة الثانية للرواية التاريخية هي كونها مشتركة بين أبناء المجتمع الذين يعتبرونها حقيقة تاريخية، وتعرض وتركز عليها المؤسسات الحكومية والاجتماعية (بر طال 33: 2007)، وتعد الرواية بناء اجتماعيًا وقوميًا للصراع وهي تضم أربع رؤًى أساسية بشأن العدل والسلام:

- تبرير أهداف الصراع-يتضمن أسباب اندلاعه، ومساره وعدم تسويته - مثل إبراز الأهمية المطلقة، وضرورة تنفيذها والأخطار المترتبة على عدم تنفيذها،مع رفض أهداف الطرف الثاني وعرضها باعتبارها غير عادلة وغير أخلاقية.
- التصور الذاتي كضحية أهداف الخصم وسلوكياته، مع التركيز على الظلم والمعاناة والضياع الناجم عن الصراع.
- التنصل من أي مسئولية عن نشوء الظلم، وفرضه على الطرف الثاني.
- اشتراط تسوية الصراع برفع الظلم، والمعاناة والضياع، بما في ذلك المطالبة بالاعتراف بالتهمة، وتحمل المسئولية، والاعتذار وتعويض مناسب وجدير بنتائج الظلم (بر طال: 2007، 33-34).

تساهم الرواية التاريخية في تطوير طابع الظلم الذي له آثار آنية في عرض مشاكل المجتمع الحالية. تخلق هذه الرواية التزامًا قيميًا برفع الظلم، وتوجه مواقف الزعماء بشأن رفع الظلم التاريخي، وتمنحها المبرر القيمي وتشترط تسوية الخلاف برفع ملموس للظلم. ويصبح طابع الظلم جزءًا من الهوية الجمعية، يكبل المجتمع وزعماءه ويحول دون قيامهم بتسويات أو تنازلات في عملية السلام. يزيد طابع الظلم من أهمية العدل في تغيير الوضع. يجب أن تعرف أي محاولة لحل سياسي للمشكلة، بمفاهيم العدل، كما تعرف ويتفق عليها في المجتمع. وأي خروج عن نظرية العدل الشائعة والمُسلَّم بها في المجتمع، تعتبر خيانة للقيم المقدسة (بر طال: 2007 38-41).

صدام الروايات وطابع الظلم في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني

يغوص موضوع الظلم في بؤرة الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. يعتقد الجانبان أن الطرف الثاني أنزل به ظلمًا خلال الصراع وكلاهما أوجد وطور روايات تاريخية جمعية وروحية متناقضة حول الظلم الذي تعكسه رؤيتهم بالنسبة للصراع وصورة الآخر في الصراع. ويعرض الجانبان عدلهما ويرفضون ادعاءات عدل الآخر. الفجوة

والتعارض بين الروايات، وأيضًا مزاعم الأطراف بالنسبة للعدل، عميقة جدًا ولا يمكن رأب الصدع فيها في هذه المرحلة. وجدت الفجوة والتعارض في مواقف الأطراف على طول الصراع وأعاقت احتمال تسويته. وقد عبر عنها في عملية أوسلو، وفي الاتفاقات والتفاهمات التي قام بها الطرفان في القناة الثانية وفي اللقاءات بين المثقفين والأكاديميين من الجانبين. الروايات التاريخية لدى الطرفين، وكذلك أيضًا طابع الظلم «هما» المبادئ المنظمة «لاعتقاداتهم ومواقفهم في الصراع»

West : 2003; Scham, Salem & Pogrund: 2005; Lesch & Lustick: 2005; Rotberg: 2006

الأخلاقيات اليهودية الصهيونية

يمكن أن نميز في روايات إسرائيل التاريخية، كما في أخلاقيات الظلم لديها، بين روايات أساسية وراسخة تبرر إقامته ووجود دولة إسرائيل كدولة يهودية بمفاهيم العدل التوزيعي، والمعدل والتعويضي، وبين الروايات المتعلقة بحرب 1948 ونتائجها. تتركز الروايات التاريخية الأساسية والرئيسية على حق الشعب اليهودي في الاستقلال وإقامة دولة على أساس حق تقرير المصير. وفقًا لهذه الرواية، اقتلع الشعب اليهودي من أرضه ومن وطنه واضطهد على مدار التاريخ ومن حقه أن يعود إلى موطنه الأصلي حتى وإن كان مأهولا بأفراد شعب آخر. حق الشعب اليهودي أن يعود إلى فلسطين، التي تشكلت فيها هويته القومية والدينية، وإقامة دولته من جديد، هذا الحق تبرره أيضًا مبادئ العدل المعدل والتعويضي. يتطلب قمع واضطهاد الشعب اليهودي في أوربا، الذي وصل إلى قمته في أحداث النازي، رفع الظلم الذي حاق به وتعويضه بالعودة إلى وطنه وإقامة دولة يهودية مستقلة (Ganz: 2004) اعترف البريطانيون والمجتمع الدولي بهذه المبادئ للعدل في تصريح بلفور (1917) وفي

برنامج الانتداب في عصبة الأمم (1922) وفي مشروع بيل (1937) وبخاصة في مشروع التقسيم للأمم المتحدة (1947).

تبرر الرواية التاريخية عن حرب 1948 أيضًا أهداف إسرائيل وسلوكها في الحرب وتلقي على الفلسطينيين وعلى الدول العربية كامل المسئولية عن اندلاع الحرب ونتائجها. ولو قبل الفلسطينيون والدول العربية مشروع التقسيم الذي عرض عليهم في نوفمبر عام 1947وتجنبوا دخول الحرب التي هدفت إلى منع تنفيذ المشروع والعمل على تصفية دولة إسرائيل والاستيطان اليهودي فيها، لأمكن آنذاك تسوية الصراع بالطرق السلمية. وبالنسبة لإسرائيل، كانت الحرب حربًا دفاعية وهدفت إلى الحيلولة دون تصفيتها ككيان سياسي وإبادة مواطنيها. إضافة إلى ذلك: لقد أدت الحرب إلى موت 6000 يهودي (1% من المواطنين) وجرح عدة آلاف وثمن اقتصادي ضخم. وفقًا للرواية الصهيونية، تعتبر القيادة العربية مسئولة وحدها عن نتائج الحرب، لأنه لم تقم دولة عربية وفقًا لمشروع التقسيم وخلق مشكلة اللاجئين. وانتهت الحرب باتفاقات الهدنة غير المستقرة وليس من خلال اتفاق سلام، لأن العرب رفضوا قبول نتائج الحرب والاعتراف بوجود إسرائيل كدولة يهودية. أغلب الإسرائيليين لا يعتقدون أن العرب كانوا سيقبلون إسرائيل كدولة إقليمية، لو اتخذت إسرائيل موقفًا أكثر تصالحًا.

المطالب الفلسطينية بالعدل، التي تتضمن المطالبة بأن تعترف إسرائيل بالمسئولية عن الظلم الذي حاق بالفلسطينيين (العدالة الانتقالية) والموافقة على عودة اللاجئين (العدالة المعدلة والتعويضية)، رفضتها إسرائيل تمامًا واعتبرت في نظرها تهديدًا لوجودها كدولة يهودية (ميثاق الاستقلال) (بر طال 2005: Mnookin, et.al-2006; 2006-Bar-On: 2006; Bar-Tal & Salomon: 2007). في إطار جهود تبرير أهدافها على مر السنين، رفضت إسرائيل الحقوق الفلسطينية في فلسطين. ووصفت البلاد في الرواية الإسرائيلية في كثير من الأحيان كأرض غير مأهولة. ووفقًا للرؤية

الصهيونية، الفلسطينيون ليسوا سكان فلسطين الأصليين وهم هاجروا إليها فقط في المئتي عام الأخيرة. ووفقًا لهذه الرؤية لا يوجد بالفعل شعب فلسطيني، والوجود الفلسطيني هو وجود متأخر. فإلي أن عاد اليهود إلى أرضهم في نهاية القرن التاسع عشر كانت فلسطين مهملة، ومعزولة وضعيفة (Bar-Tal & Salomon: 2007 -2006).

تعتمد رؤية الظلم الإسرائيلي على معارضة الفلسطينيين والدول العربية لتسوية الصراع بالطرق السلمية والتآمر الدائم الذي لا ينتهي على وجودها وأمنها. إن رفض مشروع قرار التقسيم، والدخول في الحرب ضدها، بهدف منع إقامة الدولة وإبادتها بعد إقامتها، وكذلك الحروب التي أعقبتها، بما فيها أنواع عنف أخرى مثل حرب العصابات، و«الإرهاب» والمقاطعة الاقتصادية والسياسية، أحدثت لإسرائيل معاناة إنسانية، وسياسية واقتصادية بالغة. إضافة إلى ذلك، عدم الاستعداد للاعتراف بإسرائيل كدولة للشعب اليهودي والمطالبة بعودة اللاجئين، يعد تهديدا خطيرا لوجود إسرائيل ويدل ذلك على عدم استعدادهم للموافقة على وجود إسرائيل والتصالح معها.

الأخلاقيات الفلسطينية

نمت الروايات الفلسطينية وقصة الظلم الذي وقع على الفلسطينيين وتطورت أيضًا مستقلة عن الروايات اليهودية الإسرائيلية وأيضًا ردا عليها. ومثل الروايات اليهودية الإسرائيلية يمكن أن نفرق بين روايات فلسطينية أساسية ورئيسية عن حقوق الفلسطينيين في الاستقلال السياسي، وبين رواية حرب 1948 ونتائجها؛ أي: النكبة. تعتبر الروايات الفلسطينية وقصة ظلم الشعب الفلسطيني في الجانب الفلسطيني وسائل مشروعة وحتمية للإعراب عن الغبن، ومقاومة استمراره والمطالبة برفعه (Rouhana: 2006).

تعتمد الروايات الفلسطينية الرئيسية والأساسية على مبادئ العدالة التقسيمية، والمعدلة والتعويضية، التي تمنحهم الحق في تقرير المصير في فلسطين اعتمادًا على الادعاءات التالية:

- الفلسطينيون شعب قديم جذوره التاريخية مغروسة في فلسطين حتى قبل ظهور الحركة الصهيونية. فلسطين هي الوطن الوحيد للأمة العربية الفلسطينية في حدود الانتداب البريطاني.
- لولا الكيان الصهيوني لأمكن أن توجد فلسطين كدولة فلسطينية تحت سلطة الانتداب البريطاني، على غرار تطورات باقي الدول العربية.
- إذا كان لليهود حق في دولة مستقلة بسبب معاناتهم عبر السنين، بما في ذلك أحداث النازي، فإن هذا الحق يجب أن يتحقق خارج فلسطين، لأن هذه هي أرض الفلسطينيين (الميثاق الوطني الفلسطيني) (Rouhana : 2006; Jawad: 2006).

تتضمن الروايات الفلسطينية عن حرب 1948 ما يلي:

- الدول العظمى، وبخاصة بريطانيا، مسئولة عن وجود الظلم بإنشاء دولة يهودية في قلب العالم العربي. لا يوجد أي مبرر أخلاقي لإقامة دولة يهودية في فلسطين على حساب مواطنيها الفلسطينيين. كل فلسطين تخص الفلسطينيين وهم ليسوا في حاجة إلى اقتسامها مع اليهود.
- رفض الفلسطينيين لمشروع التقسيم كان عادلًا ومشروعًا، وكذلك أيضًا العنف الذي تمت ممارسته لكي يتم بالقوة منع إقامة الدولة اليهودية. مقاومة الفلسطينيين بالقوة لنهب أرضهم وإعادتها لهم بعد سرقتها،هو رد إنساني، طبيعي ومشروع للظلم. واستخدام العنف له ما يبرره، لأن العنف واستخدام القوة نابعان أيضًا من الفكرة الصهيونية ومن تصرفات إسرائيل. ما كان لدولة إسرائيل أن تقوم لولا استخدام القوة والعنف.

- تتضمن المقاومة رفض مقترحات ديبلوماسية غير عادلة لتسوية الصراع، الذي يرسخ الظلم ويعكس عدم التناسق في القوة بين إسرائيل والفلسطينيين.
- إسرائيل وحدها مسئولة عن طرد مئات الآلاف من الفلسطينيين من منازلهم وهي التي خلقت مشكلة اللاجئين. وهدف إسرائيل في الحرب كان التطهير العرقي، لأنه لم يكن في استطاعتها الوجود بدون أن تكون هناك أغلبية يهودية.
- إسرائيل هي المسئولة الوحيدة عن معاناة الفلسطينيين منذ عام 1947. ورفضها استيعاب اللاجئين بعد الحرب هو ظلم أساسي آخر.
- فاقم الاحتلال عام 1967 وطرد المزيد من الفلسطينيين وبخاصة من الضفة الغربية، من معاناة اللاجئين الجدد وأيضًا الفلسطينيين مواطني الضفة الغربية وغزة. وإقامة المستوطنات، وحواجز الطرق، والعقاب الجماعي (بما فيه الحصار والإغلاق)، وإقامة السياج الأمني أو جدار الفصل، هي تعبير عن الظلم ضد الفلسطينيين (Rouhana : 2006; Jawad : 2006; Said : 2006).

في إطار الادعاءات بتبرير حقوقهم، اتجه الفلسطينيون إلى رفض حق اليهود في دولة، وتحديدا في فلسطين، ويرجع ذلك للأسباب التالية:

- الوجود اليهودي التاريخي في فلسطين، حتى في فترة الهيكل الأول والهيكل الثاني، كان هامشيًا ومهملا، وتوقف قبل 2000 سنه.
- اليهودية ديانة وليست قومية، لذلك ليسوا شعبًا يحق له دولة.
- لن يعترف بإسرائيل أبدًا كدولة يهودية، حتى بعد تسوية الخلاف وبعد إقامة دولة فلسطينية، لأنه لا شرعية لدولة يهودية في الوطن الفلسطيني.
- لا يمكن أن يقبل الفلسطينيون المطلب الإسرائيلي بإنهاء الصراع، لأنه في اللحظة التي يوافقون فيها على ذلك لن يتمكنوا بعدها من طرح موضوع الظلم.

تتضمن قصة الظلم الفلسطيني قائمة طويلة من أعمال الظلم التي قامت بها إسرائيل عبر سنوات الصراع: إقامة دولة يهودية على أراض تخص الفلسطينيين وحدهم، وطرد العرب من فلسطين وخلق مشكلة اللاجئين، والنكبة والمعاناة الفلسطينية المستمرة منذ ذلك الوقت وتتضمن أيضًا عدم الاستعداد لعودة اللاجئين، والاحتلال الإسرائيلي منذ عام 1967 والكيان الاستيطاني في الضفة الغربية وغزة.

وبنظرة تلخيصية على الروايات وعلى قصص الظلم من جانبي الصراع نجد تشابهًا شديدًا بينهما. فكلا الطرفين يعتبران نفسيهما ضحايا أعمال ظلم من الآخر. ويوجد في مركز الروايات التاريخية تطلع إلى الحقوق، والعدل والحقيقة. كلا الطرفين يدركان أنه بدون حل مشاكل العدل (عدم العدل والظلم) يُشك في إمكان تسوية الصراع أو استقرار علاقات السلام بينهما؛ إضافة إلى ذلك لايمكن تسوية التعارضات بين روايات الطرفين في هذه الموضوعات. ذلك لأنه يبدو أن الطرفين غير مؤهلين لإغلاق الروايات التاريخية الأساسية وقصة ظلمهما بطريقة تتيح وضع حد للصراع. كلا الطرفين يغلقان الروايات التاريخية وقصة كقيم محمية غير قابلة للتفاوض، أو المساومة أو التسوية.

المطالبة الفلسطينية بالسلام العادل، والعدالة الانتقالية والعدالة التعويضية

تقوم المطالبة الفلسطينية بالسلام العادل على رؤية موضوع الظلم والمطالبة برفعه. ووفقًا لهذا المطلب، يتحقق السلام العادل فقط إذا استجابت إسرائيل بصورة إيجابية لمطلبين فلسطينيين برفع الظلم الذي أحدثته:

- تعترف إسرائيل بمسئوليتها عن طرد الفلسطينيين من منازلهم في فلسطين وتعتذر عن ذلك.

- تنفذ إسرائيل حق العودة للاجئين؛ أي تتيح لهم العودة إلى ديارهم في إسرائيل. بينما يوجد إجماع فلسطيني على حق العودة كمبدأ للحق والعدل (رفع ظلم الطرد)، هناك تفسير مختلف بشأن تنفيذ هذا الحق. يوجد في هذا الموضوع عدة احتمالات للتنفيذ، بدءًا من عودة اللاجئين ونسلهم إلى أماكن سكنهم الأصلية في فلسطين (داخل الأراضي الإسرائيلية) وانتهاءً بالعودة إلى جزء منها مع تعويض مادي للآخرين الذين لا يهتمون بالعودة؛ (Abu Sway: 2008; Jubeh: 2002; Sha'ath, Peled & Rouhan: 2004–2002; Salem: 2002).

المطالب الفلسطينية بمفاهيم العدالة الانتقالية والعدالة التعويضية، عرضها اثنان من الباحثين الإسرائيليين- فلسطيني ويهودي ـ نديم روحانا ويوآب فيلد. يبرز استخدام مصطلحات نوعي العدالة، بصفة خاصة في الأبحاث التي تتناول رؤى جنوب إفريقية برز فيها جهود تحقيق مزاعم العدالة في الصراع بصورة علمية ومقنعة. بينما الاعتراف بالمسئولية عن طرد الفلسطينيين من بلادهم والاعتراف بحق العودة هي مبادئ أساسية للعدالة الانتقالية، وهي أيضًا شروط مسبقة لتحقيق حق العودة الذي يعد بمثابة عدالة مصلحة ومعوضة.

يعترف فيلد وروحانا بأن المطالبة بالعدل التاريخي ـ الأخلاقي -الانتقالي ضرورية لتحقيق الرؤى في المجتمعات التي تعيش صراعات داخلية، وليس في الصراعات الدولية، لكنها ممكنة حينما تكون فكرة العدالة الانتقالية ممكنة التطبيق أيضًا في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، لأن سماتها مشابهة لتلك الموجودة في الصراعات الداخلية (بما في ذلك علاقات اليهود والعرب داخل إسرائيل).

فيلد وروحانا يؤمنان تمامًا بالروايات التاريخية وبقصة الظلم الذي لحق بالفلسطينيين. وبالنسبة لهما، إسرائيل مسئولة وحدها عن النكبة الفلسطينية، التي يصفانها بصورة قاطعة بأنها «غبن تاريخي». وبالتالي فإنه يجب على إسرائيل الاعتراف بحق العودة إلى أراضيها. هذا الحق لا يمكن إنكاره أو محوه، حتى

وإن مر أكثر من 60 سنة عليه. يزعم الباحثان أنه يمكن الفصل بين حق العودة ـ الذي لا يخضع للمفاوضات والمساومة من جانب الفلسطينيين بحكم كونه حقًا ـ وبين طرق تحقيقه، التي تخضع للمفاوضات بين الطرفين بالنسبة لعدد اللاجئين الذين سيعودون. وسبب هذا الفصل هو اعترافهما بأن تنفيذ حق العودة يعد في إسرائيل تهديدًا لطابعها اليهودي. ومع ذلك، فهما يزعمان بصورة قاطعة أن تنفيذ حق العودة يجب أن يتم في حدود إسرائيل نفسها، دون علاقة بمسألة أين تنقل الحدود في التسوية الدائمة. الاعتراف الإسرائيلي بحق العودة يفرض عليها التزامًا قيميًا وأخلاقيًا؛ ولذلك فلا توجد قيمة أخلاقية في تحقيقه خارج حدود إسرائيل، لأنه لا معنى للاعتراف الإسرائيلي بحق العودة إذا نفذ هذا الحق في دولة أخرى، بما في ذلك الدولة الفلسطينية التي ستقام، وحتى في المناطق التي ستحولها إسرائيل للفلسطينيين في إطار تبادل المناطق.

يزعم فيلد وروحانا أن الاعتراف الإسرائيلي بحق العودة يعبر عن استعدادها للاعتراف بمسئوليتها عن اقتلاع أغلب الفلسطينيين عام 1948. مثل هذا الاعتراف يمكن أن يلبي المطلب الفلسطيني الأساسي، الذي أصبح جزءًا رئيسيًا من الهوية القومية الفلسطينية، ويساعد كلا الطرفين في التفاوض على تنفيذ حق العودة. ويعتقد الباحثان أنه إذا اعترفت إسرائيل بحق العودة؛ فإن هذا يعد استجابة هامة للطلب الفلسطيني، ويتيح لهم الاعتراف بالحق الذي سلبه الإسرائيليون (وليس اليهود) باستمرار الوجود القومي في الأجزاء التي تخصهم في أرض الصراع. وتشير الاستطلاعات التي أجراها الفلسطينيون إلى أن عدد اللاجئين المعنيون بتنفيذ حق العودة ليس كبيرًا جدًا كما نرى في المصدر، وبالتالي فإن تنفيذ حق العودة لا يعرض فعلًا طابع إسرائيل للخطر.

يعرض فيلد وروحانا طريقة خلاقة لحل مشكلة الظلم من خلال الفصل بين الاعتراف بحق العودة وبين تنفيذه، لكنهم يتجاهلان ثلاثة عوامل:

- المطالب بالاعتراف بحق العودة وتطبيقه قد تكون حتمية للتصالح (إزاء المطالبة بالعدالة الانتقالية والتعويضية)، لكنها موانع لتسوية الصراع.
- المطالبة بحق العودة داخل حدود إسرائيل أمر نصب أعينها، على الرغم من أنه يمكن التفاوض على عدد اللاجئين الذين يطبقونه.
- تقوم المطالبات بالاعتراف وتنفيذ حق العودة، كما يعترفان، على المقارنة الكاملة بين قصة الظلم الفلسطيني القائم على رواية حرب 1948، وعلى الرفض المطلق لقصة الظلم الإسرائيلي. إلقاء كل الظلم على إسرائيل، مع تجاهل مسئولية الفلسطينيين والدول العربية عن رفض مشروع التقسيم والدخول في الحرب، تجعل من مطالبهم غير مقبولة تمامًا لدى إسرائيل بكونها تعدم العدل والإنصاف.

تقوم عقلانية مفهوم «العدالة الانتقالية»على دراسة متعمقة وعادلة لمسئولية الطرفين عن الأحداث التي أدت إلى الحرب ونتائجها، بما في ذلك خلق مشكلة اللاجئين. إلقاء كل الاتهام على إسرائيل، دون دراسة أساسية، وحقيقية وموضوعية عما يحدث على أرض الواقع، تنفي إمكانية تطبيق مبادئ العدالة الانتقالية في الحالة الإسرائيلية الفلسطينية. لقد توصل فيلد وروحانا إلى نتائجهما دون أن يقوما بهذا التمييز. وكذلك يعتقد أيضًا آخرون من كلا جانبي الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، أن المشكلة المطروحة للنقاش أو الحل ليست مشكلة حقائق تاريخية بالضرورة. وبالنسبة لهم فإن الروايات التاريخية والجمعية تكفي. وهم يعتبرون جذور المشكلة في الروايات التاريخية وقصة الظلم (التي لا يمكن التوفيق فيها) وليس بالضرورة في حقائق تاريخية، ويتجاهلون أن الروايات التاريخية هي موانع لتسوية الخلافات حينما تصيغ المواقف والاعتقادات والقيم والسياسات بصورة فعلية.

العدالة الإجرائية، والانتقالية والتعويضية في عملية السلام: من أوسلو حتى تفاهمات كلينتون

محادثات أوسلو

لعبت دائمًا الروايات التاريخية-وبخاصة قصة الظلم والمطالب الفلسطينية بالعدل، والإنصاف والمساواة ـ دورًا رئيسيًا على مدار عملية أوسلو. وعلى الرغم من أنها منعت مبادرة العملية وإدارتها، إلا أنها ساهمت في فشلها بدرجة كبيرة نتيجة للفجوات الكبيرة التي اندلعت بسببها في مواقف الأطراف. لقد عرض المفاوضون الفلسطينيون مطالبهم بالعدالة الشكلية والعدالة الانتقالية والتعويضية في محادثات غير رسمية جرت حتى قبل بداية عملية أوسلو، كما في المحادثات الرسمية التي جاءت بعدها. لقد أكد الفلسطينيون مخاوفهم من أنه إزاء الفجوات في علاقات القوة بين الأطراف، وعلاقات المحتل والمحتل، هناك شك في إمكان إدارة مفاوضات عادلة ومنصفة والتوصل إلى اتفاق منصف وعادل بين الأطراف. لقد طلبوا إعداد توازن جديد بين الأطراف، يعتمد على المساواة الكاملة بينهما ويحترم وضعيتهم كطرف ثاني في العملية. لقد حذروا من أنهم لا يمكن أن يقبلوا أي اتفاق يقوم على استغلال حقيقة أن علاقات القوة تميل لصالح إسرائيل. عبر عن هذا الموقف في كلمات «أبو علاء»، رئيس طاقم المفاوضات الفلسطيني، الذي أكد لأوري سافير، رئيس طاقم المفاوضات الإسرائيلي: «يمكنكم محاولة فرض رؤيتكم على عرفات. وإذا استخدمتم كامل قوتكم لتنحيته جانبًا، قد لا يكون لديه أي خيار إلا قبول رؤيتكم. لكن أرجو أن تتذكروا: إذا فعلتم ذلك، فإنكم تعزلونه. واتفاق من طرف واحد لن يستمر طويلًا (سابير: 1998 ـ 214).

أيضًا في مراسم التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق أوسلو أكد أبو علاء على المطالب الفلسطينية بالمساواة كشرط لإنجاح عملية السلام: «شعبانا متساويان، على الرغم من الفروق بين وسائلهما المادية. كلما قام السلام على المساواة وعلى

التقدير، نكون قادرين على التغلب على موانع الشك والخوف التي تراكمت عشرات السنين. يجب أن تعكس العلاقات بيننا هذه المساواة» (هيرشفيلد 1999 :144).

لم تقبل إسرائيل المطالب الفلسطينية بالعدل الشكلي. وعلى الرغم من أن المفاوضين من جانبها كانوا على إدراك كامل بأنه بدون موافقة فلسطينية لن يمكن دفع المفاوضات والتوصل إلى تسوية؛ لذلك لا بد من بدء مجموعة من العلاقات السياسية الجديدة تعترف بالفلسطينيين كشريك وتعتمد على ارتباط متبادل، لكنهم وجدوا صعوبة في التعامل بالفعل مع الفلسطينيين كمتساوين.

لقد مالوا إلى إظهار عدم استعدادهم لتغيير ظروف عدم المساواة الأساسية، كما طلب الفلسطينيون، أو تجنب استغلال قوتهم في عملية المفاوضات والاتفاقات التي تم التوقيع عليها (اتفاق أوسلو1، واتفاق القاهرة واتفاق أوسلو2). الفجوات الواضحة في مواقف الأطراف وعلاقات القوة بينهما، وأيضًا سمات الصراع المستمر، وعلاقات المحتل والمحتل وعدم الثقة الأساسية، كلها لم تتح وجود ظروف مفاوضات وفقًا للمطالب الكلاسيكية بالعدل الشكلي.

لم تتم المفاوضات بين أطراف متساوية. بينما شعر الفلسطينيون بأن إسرائيل لا تتعامل معهم على أنهم متساوِيَيْنِ وتستغل ضعفهم، شعر الإسرائيليون بأنهم هم الذين يتنازلون ويعطون الفلسطينيين مقابلات حقيقية (أراضي)، وهم لا يتنازلون بالفعل ويتحركون طول الوقت من خلال مطالب الاحترام والعدل والإنصاف، وهي يمكن أن تفشل العملية.

ومع ذلك يعترف بعض المفاوضين الإسرائيليين أنهم بالفعل انتهجوا موقف الوصي وأنه كان يمكن تنفيذ العملية بالحوار المباشر والمتساوي، مع الحفاظ على كرامة الفلسطينيين وليس كإملاء محتل على محتل (سافير: 1998؛ شير: 2001).

وفي النهاية يمكن الزعم في هذا السياق أن إسرائيل حددت بالفعل بدرجة كبيرة أجندة عملية أوسلو وطبيعتها، والتي كانت في أساسها تسوية جزئية لخمس سنوات، بينما أرجأت مناقشة المشاكل الرئيسية إلى مرحلة التسوية الدائمة. وفشل الفلسطينيون في الحصول على وضعية الشريك المتساوي، عرف بأنه سلام غير عادل وغير منصف وغير محترم، كما عبر عن ذلك مثقفون فلسطينيون وعرب كما قال فؤاد عجمي: «قال المؤمنون الحقيقيون لا يوجد أي احترام في هذا السلام الذي وقع بين غير متساوِيَيْنِ».

لغويًا، جاء دور المثقفين لمساعدة معارضي السلام، وبلعبة الكلمات، اعتبر التطبيع تطويعًا، والسلام استسلامًا (عجمي 2001 :245). رفض المفاوضون الإسرائيليون بصورة قاطعة مطالب المفاوضين الفلسطينيين بالعدالة الانتقالية والتعويضية، بل واشترطوا تنفيذ مسيرة أوسلو بعدم الرجوع إلى الماضي، بدعوى أنهم معنيون بالمستقبل وليس بالماضي، لأن الاهتمام بالماضي يعد بمثابة مانع أمام السلام. ورفض الإسرائيليون أيضًا المطالب الفلسطينية بالاعتراف بمسئولية إسرائيل عن الظلم الذي أحدثته للفلسطينيين؛ وبخاصة في حرب 1948 وقبول حق العودة، باعتبارها مطالب غير مقبولة تمامًا. وزعموا أن مفاوضات السلام تتطلب رؤية براجماتية تنحي جانبا الخلافات التاريخية والاتهام بالظلم. وادعوا أن المفاوضات يجب أن تركز على نتائج حرب 1967 وليس على نتائج 1948. وبالفعل، يشير سابير في مذكراته إلى أنه أوضح ذلك للفلسطينيين بصورة قاطعة حتى قبل المرحلة الأولى في عملية أوسلو: «إنني على ثقة من أننا نستطيع أن نتناقش حول الماضي على مدى سنوات، ولن نتوصل إلى أي نتيجة. قد ندرس ما إذا كنا قادرين على الموافقة على المستقبل. وتوصلنا إلى تفاهم مبدئي بيننا. ومرة أخرى لم يتم أي نقاش حول الماضي. كانت هذه خطوة هامة، لأننا الآن كنا في مرحلة ما بعد اشتباكات العدل والظلم. ومناقشة المستقبل معناها البحث عن تسوية بين مصالح وحقوق الطرفين،

وعدم التطرق المتكرر لمظالم قديمة» (سابير1998 :30)[٦٣]. ويصف سابير أيضًا التوتر والضغط الذي شعر به كلا الجانبين في مفاوضات أوسلو: «اتسم الجانبان بنفس الطرق الدفاعية: الشك، البرود، السخرية،الإحساس العميق بالظلم التاريخي» (سابير1998 : 49).

وعلى الرغم من أن المفاوضين من الجانب الفلسطيني شعروا منذ بداية المفاوضات أن رفض الإسرائيليين مناقشة مظالم الماضي وحق العودة، ليس عادلًا ولا منصفًا، إلا أنهم اضطروا للموافقة على ذلك. إنهم لم يحسنوا تقدير أن الإسرائيليين لن يوافقوا بأي حال من الأحوال على التفاوض حول نتائج حرب 1948 وأنه لا يمكن إجبارهم على ذلك بسبب الفجوات في علاقات القوة من ناحية، والمصلحة الفلسطينية الضرورية والملحة للتوصل إلى اتفاق يتيح إقامة دولة فلسطينية، من ناحية أخرى. لقد اعتقد الفلسطينيون أن تعنتهم في الاعتراف بالظلم ورفعه، سيقطع المفاوضات على الفور ويمنع احتمال إقامة دولة فلسطينية. واعتبر الفلسطينيون الظلم في عدم إقامة الدولة،في المرحلة الأولى من المفاوضات، ظلمًا أكبر بكثير من الاهتمام بمظالم الماضي.

وبالفعل فقد برر أبو علاء التنازل الفلسطيني عن موضوع الظلم، في المرحلة الأولى من عملية أوسلو، بضعف الفلسطينيين: «ميزان القوة يعمل لصالح إسرائيل بصورة مفاجئة وضد الفلسطينيين. ويتجلى ذلك في سلوك المفاوضين الإسرائيليين في كل الموضوعات وفي كل مرحلة؛ ولهذا السبب اضطر المفاوضون الفلسطينيون إلى استخدام الأوراق المعدودة التي يمتلكونها، بصبر وإصرار وقدرة. لقد لجأنا أيضًا إلى استخدام مبررات منطقية. لقد تحركت قوتنا بعدالة حالتنا، على عكس الإسرائيليين

(٦٣) في بداية عملية أوسلو اعتقد إسحاق رابين أنه لا يوجد أي احتمال للتسوية مع الفلسطينيين بسبب مشكلة القدس واللاجئين، كما يشهد بذلك أيضًا يائير هيرشفيلد: «كان رابين واثقًا... أنه لن يمكن التوصل إلى اتفاقات بشأن القدس أو بشأن اللاجئين الفلسطينيين» (هيرشفيلد 1999 :153)، إضافة إلى ذلك فقد أمل رابين، مثل زعماء إسرائيليين آخرين، في أن يمكن التوصل في النهاية إلى تسوية.

الذين حاولوا تعريف ما هو العدل على أساس قوتهم (Ahmed (Qurie: 2006 296-297.
ومع ذلك، فقد شعر الفلسطينيون أن عملية أوسلو لن تؤدي إلى حل واتفاق عادل من وجهة نظرهم، وأن إسرائيل تستغل ضعفهم، وبالتالي فإنه لا يمكن التوصل إلى اتفاق عادل في ظل هذه الظروف»[٦٤] (Albin : 2001).

محادثات ستوكهولم، أو «القناة السويدية»

لم يكل الفلسطينيون من موضوع الظلم ورفعه وطرحوا ذلك في المراحل المتأخرة من المفاوضات قبل التسوية النهائية، في عصر إيهود باراك، في محادثات ستوكهولم، أو ما سمي أيضًا القناة السويدية (مايو 2000) والتي كانت بمثابة قناة رسمية لكنها سرية وسبقت مؤتمر كامب دافيد، عرض الفلسطينيون مشكلة حق العودة باعتبارها أهم مشكلة من وجهة نظرهم وطلبوا أن تكون كل المناقشات وفقًا لقرار 194 الصادر من الأمم المتحدة[٦٥]. كما طالبوا إسرائيل بالاعتراف بحق العودة والموافقة على عودة عدد جوهري من اللاجئين إلى داخل إسرائيل، لكن لم يذكروا أعدادًا (بن عمي: 2004 ,2 ,33 ,40 ,47) .

مواقف إسرائيل في موضوعات العدالة الانتقالية والتعويضية لم تتغير في عصر باراك. فلقد رفضت إسرائيل المطالب الفلسطينية سواء في موضوع المسئولية عن خلق مشكلة اللاجئين أو بشأن العودة بدعوى أن «العجلة لا تعود إلى الوراء» (شير 41: 2001)، ومع ذلك فقد درس طاقم المفاوضات الإسرائيلي عدة اقتراحات

(٦٤) في اللقاءات التي أجرتها سيسيليا ألبين من أجل بحثها «العدل والعدالة في المفاوضات في العلاقات الدولية» مع المفاوضين من الجانبين، اعترف الطرفان أنهما تناولا موضوعات لم يكن بينها العدل والعدالة.

(٦٥) جاء في البند 11 من القرار 194 في سبتمبر 1948: «يجب السماح للفلسطينيين الذين يريدون العودة إلى منازلهم والحياة بسلام مع جيرانهم، أن يفعلوا ذلك مبكرا قدر الإمكان، وعلى الحكومة والسلطات المعنية أن تدفع تعويضات لمن يختار عدم العودة، نظير الممتلكات وفقدان أو الحاق الضرر بالممتلكات، وفقًا لمبادئ القانون الدولي»

جديدة لمعالجة مسائل المسئولية واللاجئين. ولكي تقلل من مسئوليتها في هذه المشكلة، اقترحت إسرائيل تشكيل لجنة دولية وصندوق دولي لإنشاء جهاز تعويضات وإعادة توطين للاجئين في الدولة الفلسطينية، والدول المضيفة ودول أخرى: «لقد أردنا جهازًا يدول المشكلة، بدلًا من تركها مانعًا أبديًا بيننا وبينهم، وكمسئولية وفرض على إسرائيل وحدها» (بن عمي 2004: 47)، ومع ذلك، فلقد أعربت إسرائيل عن استعدادها لقبول عدد محدود من اللاجئين (بضعة آلاف) على مدى عشرات السنين، وفقًا لاعتباراتها السيادية، وفقط على أساس إنساني من منطلق توحيد الأسر. وبالنسبة لتعويضات اللاجئين، وافقت إسرائيل على تخصيص مبلغ من المال يحدد ويوزع على عدة سنوات كجزء من الجهود الدولية لإقامة صندوق دولي بمبلغ 20 مليار دولار. وطلبت إسرائيل أن يحدد مسبقًا مبلغ سقف نهائي، على افتراض أن الطرف الثالث سيعمل على جمعه. وعلى الرغم من أن الفلسطينيين وافقوا على تكوين لجنة دولية وصندوق دولي، إلا أنهم واصلوا المطالبة بتنفيذ العودة وفقًا لقرار 194 الذي يعني تنفيذ حق العودة إلى المنطقة الإسرائيلية وجمع ثروات من تم إحصائهم في إسرائيل من أجل تعويض جوهري. الربط الذي أرادوا تنفيذه بين «ثروات المحصيين»، و «التعويضات»، كان من وجهة نظرهم مبدئيًا وأيديولوجيًا. لقد أرادوا أن تعترف إسرائيل رسميًا بأنها أقيمت بممتلكات اللاجئين المهجورة.

على الرغم من أن مشاكل المسئولية وحق العودة لم تحل في محادثات ستوكهولم أو « القناة السويدية»، إلا أن الإحساس الإسرائيلي كان هو أن الفلسطينيين قد لينوا موقفهم وأنه تم إحراز تقدم حقيقي، حيث تبلورت رؤية مشتركة للأبعاد العملية لحل مشكلة اللاجئين، تعتمد أساسًا على التعويضات (بن عمي, 47 54 2004: شير86, 104, 108-107, 2001: 142; 2003) Pressman . يبدو أن هذا كان إحساسًا زائفًا، ذلك لأنه سرعان ما اتضح لطاقم المحادثات الإسرائيلي في محادثات يونيو 2000 في تل أبيب، أن الفلسطينيين قد تراجعوا عما وصفه الإسرائيليون بأنه تفاهمات

مشتركة في محادثات ستوكهولم، وأنهم لا يقبلون مبدأ «توحيد الأسر» وأنه يجب أن تعترف إسرائيل بمسئوليتها عن خلق مشكلة اللاجئين والموافقة على مبدأ «حق العودة» الذي يطبق خلال تحديد أسقف 5000 ـ 10000 لاجئي كل عام، «إلى أن يموت الموضوع من تلقاء نفسه» (بن عمي 2005: 7 82،77)، ففي عشية الذهاب إلى مؤتمر كامب دافيد أوضح الفلسطينيون للولايات المتحدة أنهم لن يقبلوا أي تسوية لا تتضمن حلًا عادلًا لمشكلة اللاجئين (Hanieh : 2001).

مؤتمر كامب دافيد

لم تبحث المطالب الفلسطينية بالعدل بصورة واقعية في مؤتمر كامب دافيد. ويعتقد أكرم هنية أن السبب في ذلك هو «عدم جدية الجانب الإسرائيلي». وكما يقول هنية، فإن مؤتمر اللاجئين في كامب دافيد، الذي كان من المقرر أن يعنى بذلك، أصبح بسبب موقف إسرائيل «أكبر فشل في المؤتمر» (Hanieh, 2001: 82) يقول هنية: إن الذي يعرض الرؤية الفلسطينية عن محادثات كامب دافيد، أن مناقشات مشكلة اللاجئين تركزت أساسًا على الماضي، وجذور الصراع والنكبة الفلسطينية، لكن الجانبين عرضا أيضًا رؤاهما في حل المشكلة. كانت الفروق في روايات الأطراف حول الماضي وبالنسبة لحل المشكلة، جوهرية وعميقة[٦٦]. بالنسبة لحل المشكلة، الذي بحث في المؤتمر أيضًا بين الجانبين وحدهما وبحضور الرئيس كلينتون، طلب الفلسطينيون، كما يقول هنية، اعتراف إسرائيل أيضًا

(٦٦) ادعى بن عمي أنه في شأن اللاجئين كان هناك تراجع معين في الفترة بين محادثات ستوكهولم (التي سبقت مؤتمر كامب دافيد) ومؤتمر كامب دافيد، بسبب الخلافات في المعسكر الفلسطيني. وعلى حد قوله، فلقد أقنع أبو مازن أبو علاء بعدم الدخول بالمرة في مفاوضات حول أعداد، بل يتمسك بحق العودة (مقابلة بن عمي مع آري شابيط، هآرتس 14 سبتمبر 2001)، وفي لقاء مع بن عمي في 25 يونيو 2000، لاحظ عرفات أنه لا يستطيع أن يفهم كيف أن إسرائيل غير مستعدة للاعتراف بحق العودة، لكنها من ناحية أخرى مستعدة لضم 300 ألف فلسطيني للقدس (بن عمي 2004:115).

بمسئوليتها القانونية والأخلاقية عن خلق مشكلة اللاجئين وأيضًا موافقتها على حق العودة. وفقًا لهذا المطلب، فإن حق العودة يجب أن ينفذ بالنسبة لأي لاجئ، وفقًا لقرار الأمم المتحدة 194. كما طلب الفلسطينيون أيضًا إيجاد آلية لتنفيذ الحق وعودة اللاجئين الفلسطينين من لبنان أولا، بسبب ظروف معيشتهم الصعبة بصفة خاصة وبسبب علاقاتهم الأسرية مع الفلسطينيين الذين يعيشون في الجليل. وكان يجب أن تتضمن آلية تنفيذ حق العودة جدول زمني وأرقام اللاجئين الذين يريدون تنفيذ حقهم في العودة. وبعد الاعتراف بحق العودة وإيجاد آلية لتنفيذه، زعم الفلسطينيون أنه يجب إنشاء صندوق التعويضات. واعتقدوا أن موضوع التعويضات لليهود الذين غادروا الدول العربية ليس في مجال الاهتمام الفلسطيني ولذلك لا مجال لمناقشته (Hanieh, 2001- 94).

وكما يقول هنية رفض الوفد الإسرائيلي بصورة مطلقة أي مسئولية قانونية أو أخلاقية لإسرائيل في مشكلة اللاجئين، لكنها كانت مستعدة للإعراب عن الأسف للمعاناة الفلسطينية التي نجمت عن حرب 1948، كما رفض الوفد أيضًا رفضًا باتًا حق العودة.

ويقول هنية: إن أي مناقشة لحق العودة هي بمثابة طابو لإسرائيل، ذلك لأن هذا يعني إعلان حرب إبادة ضدها. لذلك، لا يجب أيضًا مناقشة جدول زمني لتنفيذه. ومع ذلك فقد أعربت إسرائيل عن استعدادها لتعويض اللاجئين، لكن ليس بصورة مباشرة من جانبها، وإنما من خلال المجتمع الدولي. بل إن إسرائيل طالبت بضرورة أن يمنح جزء من أموال الصندوق الدولي للتعويضات لليهود من الدول العربية الذين جاءوا إلى إسرائيل. ومع ذلك، فقد وافقت إسرائيل على تمكين بضعة آلاف من

اللاجئين من العودة إلى أراضيها خلال عشر سنوات، وذلك في إطار توحيد الأسر واعتبارات إنسانية(٦٧). (Hanieh: 2001 82- 94)

في زعمه بشأن محادثات كامب دافيد يعرض هنية مخاوف الفلسطينيين الشديدة من عدم تنفيذ مطالبهم بالعدالة الإجرائية. وعلى حد قوله، فقد حاولت إسرائيل بدعم مطلق من الولايات المتحدة، تحقيق الحد الأقصى من إنجازاتها في المفاوضات وصولًا إلى 100%، مع تجاهل مطلق لموقف وحقوق ومطالب الفلسطينيين كشركاء في عملية السلام.

حاولت إسرائيل بتأييد من الولايات المتحدة فرض الاتفاق الذي ترغب فيه على الفلسطينيين، لكنهم رفضوا هذا بالطبع بشدة. وعلى أية حال فإن فشل قمة كامب دافيد، وفقًا لهنية، يقع مباشرة على عاتق إسرائيل والولايات المتحدة (Hanieh, 2001: 81).

تختلف الصيغة الإسرائيلية للمناقشات عن اللاجئين في محادثات كامب دافيد عن صيغة هنية. وفقًا لهذه الصيغة طلب الفلسطينيون من إسرائيل الاعتراف بمسئوليتها عن خلق مشكلة اللاجئين، وقبول حق العودة واستيعاب ما بين 10-20 % من اللاجئين، أي من 400 ألف إلى 800 ألف منهم. وطلبوا أن يعيدوا بصورة خاصة اللاجئين من لبنان إلى ديارهم في الجليل، ورفضوا طلب إسرائيل بتعويضات للاجئين اليهود الذين هربوا من الدول العربية. ومن جانبها أوضحت إسرائيل للفلسطينيين والأمريكيين أن حق العودة هو رواية فلسطينية لا يمكن أن تقبلها إسرائيل، بالضبط

(٦٧) كما يقول هنية، فإن الوفد الإسرائيلي حاول إقناع الوفد الفلسطيني بأن إسرائيل لم تقم بحملة ترويع أو مذبحة في عام 1948 ــ وأنه لم يكن هناك طرد أو تدمير لقرى. ووفقًا لهذا القول، فإن الدول العربية مسئولة عن النكبة لأنها دعت الفلسطينيين إلى ترك منازلهم والانتظار لتحريرهم فلسطين. وعلى الرغم من أن المؤرخين الجادين، ومنهم إسرائيليون، قد أنكروا هذه الادعاءات الإسرائيلية منذ فترة طويلة، إلا أن الوفد الإسرائيلي رفض التراجع عن موقفه. ولم يغير الوفد الإسرائيلي موقفه أيضًا حينما عرض الفلسطينيون مذكرات وشهادات جنرالات إسرائيليين تؤكد مسئولية إسرائيل عن النكبة (هنية 2001: 82).

كما أن الفلسطينيين لا يمكنهم قبول الروايات الصهيونية، وأن الاعتراف بحق العودة هو هزيمة أخلاقية لإسرائيل.

ومع ذلك، فإنها مستعدة لحلول عملية لمشكلة اللاجئين في إطار تعويضات من خلال تشكيل لجنة وصندوق دوليين. ومع ذلك فقد وافقت إسرائيل على الاعتراف بحق العودة للدولة الفلسطينية، بل واستيعاب «أعداد متواضعة» من اللاجئين داخل أراضيها على أساس إنساني لفترة طويلة (بن عمي:2004 142, 205, 208 ؛ إنديك:2009, 301, 310, 325, 327)[٦٨].

لقد فوجئ المفاوضون الإسرائيليون في محادثات كامب دافيد بقوة المطالب الفلسطينية في مشكلة العدل، وبخاصة في مشكلة حق العودة. لقد اعتقدوا أو هكذا خدعوا أنفسهم بأن الفلسطينيين وافقوا على حقيقة أنه لا مناقشة للماضي ولا مناقشة لحق العودة، حيث فهموا معارضة إسرائيل المطلقة لذلك، وأنه يمكن حل مشكلة اللاجئين من خلال التعويضات. في كامب دافيد استوعب راسمو السياسات الإسرائيليون لأول مرة أن الفلسطينيين لم يقيدوا أنفسهم بمطالب العدالة الانتقالية والتعويضية، التي ترتبط بنتائج حرب 1948 وإنما وسعوا مطالبهم إلى وجود إسرائيل نفسه وإقامتها على حسابهم.

هكذا وصف شلومو بن عامي أحاسيسه بهذا الشأن: لقد جاء الإسرائيليون لحل مشاكل 1967 بالتسوية فوجدوا أنفسهم يتخبطون في حائط مشاكل 1948؛ حيث يتحدث الإسرائيليون عن حلم تحقق من خلال تسوية معقولة انفصلوا فيها عن عدة أساطير عزيزة عليهم في القدس وفلسطين، بينما يرفض الفلسطينيون

(٦٨) يشير إنديك إلى عدد 10,000 في عشر سنوات (ص 327)، استخلص بن عمي أن مسألة رواية الفلسطينيين هي الحاسمة لمستقبل السلام والعلاقات بين الأطراف. والسؤال في رأيه هو هل ينجح الفلسطينيون في التخلص من رواية الانتقام ورفع الظلم الموجه ضد إسرائيل؟ وهذا ليس بالأمر السهل، لأن إسرائيل في ذاكرة الفلسطينيين الجمعية قتلت وطردت وورثت (بن عمي, 2004: 506).

الابتعاد عن اعتبار أن إسرائيل دولة قامت بالخطأ، وعليها أن تعترف بذلك وتدفع الثمن. وبالتالي فإن الجانب الضعيف في الصراع، الفلسطيني، سعى إلى إلحاق هزيمة أخلاقية بإسرائيل، وإلى حد إنزال ضربة قاضية بشرعيتها كدولة يهودية (بن عمي 2004 : 464).

زعم بن عمي أن المطالب الفلسطينية بالعدل كانت عائقًا في سبيل السلام: «نحن نقول بإخلاص إننا حاولنا المستحيل، واكتشفنا، مع بالغ الأسف أن القيادة الفلسطينية رفضت الاقتراحات الجريئة جدًا الممكنة ـ بما فيها العودة الكاملة إلى المناطق- لأنها واقعة في أسر أساطير العودة، واللجوء والإسلام وغير قادرة على تسوية تعترف بحق وجود الدولة اليهودية الأخلاقي في هذا الجزء من العالم» (بن عمي 455 :2004).

وكما يقول بن عمي: لم تبحث القيادة الفلسطينية عن حل، وإنما بحثت عن العدل. وقال أنه حذر أكثر من مرة المفاوضين الفلسطينيين من أن السعي إلى العدل سيدمر احتمالات السلام، لكنهم اعتبروا عملية السلام حملة سياسية إلى العدل وإلى المقدسات الإسلامية، وإذا فشل ذلك، فسوف تصبح حملة عنيفة تهدف إلى إجبار الإسرائيليين على الاعتراف بالعدل الفلسطيني وبالمقدسات الإسلامية في القدس (بن عمي:2004 487).

ادعى إيهود باراك، الذي كان شريكًا في هذه الرؤية مع بن عمي، أن عرفات في قرارة نفسه لا يمكنه أخلاقيًا ولا قانونيًا قبول حق قيام دولة إسرائيل كدولة يهودية، لأن الفكرة المسيطرة على عرفات هي عدم قيام دولة فلسطينية ذات سيادة في جزء من فلسطين، وإنما رفع ظلم 1948 أو بمعنى آخر تدمير دولة إسرائيل (باراك في حديث مع آري شابيط، هآرتس 6 سبتمبر 2002).

رغم أن واضعي السياسات الإسرائيليين رفضوا الطلب الفلسطيني بالعدل، وبخاصة حق العودة، وأدركوا أن إسرائيل مضطرة لإيجاد أي وسيلة للتعامل مع المطالب الفلسطينية بالعدل. اندلعت الخلافات في مناقشات الطاقم الإسرائيلي في مؤتمر كامب دافيد، بالنسبة للموضوع. قال باراك: إنه يجب التفريق بين عدلنا وبين التمييز الواضح، إنه بدون نوع معين من الرضى لدى الطرف الفلسطيني لن تكون هناك تسوية (شير 2001:164)، واعتقد بن عمي أيضًا أنه أمام حقيقة أن الفلسطينيين هم بالفعل الضحية الأساسية للصراع فإنه لا يجب علينا التهرب من معطاة أساسية أخلاقية في الصراع، نحن، شعب من الضحايا، نصر أيضًا على أن نعيش في داخل ثقافة الضحية، دون أي قدرة حقيقية على الاعتراف بأن شعبًا آخر كان دائمًا ضحية لنا، حتى وإن كان في الغالب بسبب زعمائه...واجبنا أن نرد لهم كرامتهم ونتجاوب مع حقوقهم (بن عمي 2004: 507) وزعم أنه حتى إذا كانت تسوية موضوع اللاجئين «شحيحة جدًا، ومقاسة، فإنه ملزم بضم عنصر أو آخر للتعويض الأخلاقي» (شير 2001: 146)، وفي المقابل رفض ألياقيم روبنشتاين إمكانية التطرق للرواية الفلسطينية «لا يمكن أن يكتب التاريخ إلى الوراء. دولة إسرائيل لها روايتها، وليس عليها أن تتخلص منها» (شير 2001:164).

كانت رؤية المفاوضين الإسرائيليين تجاه «التعويض الأخلاقي» أو «نوع معين من الرضى» للجانب الثاني، قد انحصرت في صورة استعدادٍ إسرائيلي للاعتراف بمعاناة وأزمة اللاجئين الفلسطينيين وفي حقيقة أنهم كانوا أول ضحايا الصراع الدموي الإسرائيلي ـ العربي، واستعدادٍ لاستيعاب عدة آلاف من اللاجئين عبر فترة طويلة من السنين، لأسباب إنسانية فقط، وليس لا قدر الله لأسباب تتعلق بحق العودة، يحمل اعترافًا بالذنب واعترافًا بحق العودة (Barak, 2005; Beilin, 2006 بن عمي؛ 2004: 277).

بعد مؤتمر كامب دافيد واصل الطرفان التفاوض حول هذه المشاكل، حيث واصلا عرض مواقفهما المتوازية. واصل الفلسطينيون المطالبة بأن تعترف إسرائيل بمسئوليتها الأخلاقية عن خلق مشكلة اللاجئين وتوافق على حق العودة، لكن تنفيذ ذلك يتم من خلال الحفاظ على التوازن الديموغرافي الداخلي في إسرائيل. وأوضحوا أنه إذا أرادت إسرائيل أن تنهي الصراع وتضع حدًا للمطالب، عليها أن تعترف بحق العودة. ومن جانبها، رفضت إسرائيل رفضًا باتًا مطالب الفلسطينيين وقدمت مبررًا آخر لمعارضتها المطلقة لحق العودة إلى إسرائيل. وادعت أن حق العودة يجب أن ينفذ في أراضي الدولة الفلسطينية فقط، لأنه لا يعقل أن تقام دولة فلسطينية من ناحية ومن ناحية أخرى يعود اللاجئون الفلسطينيون للحياة في إسرائيل، لأن في ذلك تناقضًا واضحًا بين التطلع الفلسطيني لدولة وعودة اللاجئين إلى إسرائيل. واستعداد إسرائيل للعودة غير الشرعية للاجئين إلى الدولة الفلسطينية هو في حد ذاته يحمل تنازلًا إسرائيليًا جديدًا. إضافة إلى ذلك طرحت إسرائيل أيضًا فكرة تبناها فيما بعد الرئيس كلينتون كجزء من تفاهماته، وهي أن يتمكن الفلسطينيون من العودة إلى نفس المناطق التي ستحصل عليها الدولة الفلسطينية من إسرائيل في إطار تبادل الأراضي مع إسرائيل، ويمكن أن يعرف الفلسطينيون ذلك بأنه تنفيذ لحق العودة. إضافة إلى ذلك زعمت إسرائيل أن أساس مناقشة مسألة اللاجئين ليس قرار 194 وإنما قرار 242، ومع ذلك فقد أعربت إسرائيل عن استعدادها للتمسك بخط محادثات ستوكهولم واستيعاب 15.000 لاجئ على مدى 20 سنة (بن عمي: 2003 2004 :285, 277 -372-Pressman,373).

العدالة الانتقالية والتعويضية - تفاهمات كلينتون

في تفاهمات الرئيس الأمريكي بيل كلينتون، التي عرضت على الأطراف في 23 ديسمبر 2000 قبل انتهاء فترة ولايته، طرح الوسيط الأمريكي لأول مرة مقترحات

لتسوية الصراع تتناول في بعضها أيضًا مسائل العدل وحل مشكلة اللاجئين. وتحت عنوان «اللاجئين» أشار الرئيس إلى أنه يؤمن بأن إسرائيل ستكون مستعدة للاعتراف بالمعاناة الأخلاقية والمادية التي لحقت بالشعب الفلسطيني نتيجة لحرب 1948. هذا الطرح الذي لم ترفضه إسرائيل، يحمل تجديدًا ما في الموقف الإسرائيلي الذي رفض أي مسئولية عن خلق مشكلة اللاجئين. ومع ذلك، فإن هذا التناول حدد في أساسه في «استعداد للاعتراف بالمعاناة الأخلاقية والمادية»، لكنه لم يتطرق للاعتراف بمسئولية إسرائيل عن هذه المعاناة وإصلاحها. وبالفعل، أكد الرئيس كلينتون أن الفجوة الأساسية في مواقف الأطراف تتعلق بحق العودة وذكر الرئيس أنه بمعرفته لتاريخ هذا الموضوع، فإنه يعرف مدى الصعوبة التي تواجهها القيادة الفلسطينية في الظهور وكأنها تضحي بمبدأ حق العودة، لكن من ناحية أخرى، لا يمكن أن توافق إسرائيل على ذلك، لأن حق العودة الفلسطيني يعرض طابعها اليهودي للخطر.

ووفقًا لكلينتون يجب أن يلبي الحل احتياجات الطرفين ويتناسب مع رؤية «دولتين لشعبين» الدولة الفلسطينية كوطن للشعب الفلسطيني ودولة إسرائيل كوطن للشعب اليهودي. وبحل الدولتين، تكون الدولة الفلسطينية «نقطة الارتكاز» للعودة الفلسطينية إلى المنطقة، دون استبعاد احتمال أن توافق إسرائيل على استيعاب بعض اللاجئين. وفي موضوع حق العودة، أكد الرئيس على أنه يؤمن بأن الأطراف ستضطر إلى تبني الصيغة التي توضح أنه لا يوجد حق عودة دقيق إلى إسرائيل نفسها، لكن لا يستبعد تطلع الشعب الفلسطيني للعودة إلى المنطقة. وفي ضوء ذلك اقترح الرئيس على الأطراف بديلين:

- يعترف الطرفان بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى فلسطين التاريخية.
- يعترف الطرفان بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى وطنهم[(٦٩)].

(٦٩) يبدو أن البديلين إشكاليين بالنسبة لإسرائيل، لأنه سواء «فلسطين التاريخية» أو «وطن» يمكن أن يضم أيضًا دولة إسرائيل نفسها.

ويرى الرئيس، أن الاتفاق بين الطرفين يجب أن يعرف تنفيذ حق العودة بالطريقة التي تتناسب مع حل الدولتين. وفي هذا السياق عرض كلينتون خمسة بدائل لسكنى اللاجئين بصفة دائمة:

- دولة فلسطين.
- المناطق التي ستحولها إسرائيل إلى دولة فلسطين في إطار تبادل المناطق.
- دول مضيفة.
- دول أخرى (ثالثة).
- دولة إسرائيل.

ويوضح الاتفاق بذكر هذه البدائل أن العودة إلى الضفة الغربية وغزة، أو إلى المناطق التي ستنقلها إسرائيل إلى الفلسطينيين في إطار تبادل المناطق، هو حق للاجئين الفلسطينيين، بينما أن استيعابهم في دول مضيفة، وإعادة توطينهم في دول أخرى (ثالثة) أو استيعابهم في إسرائيل، سيكون مرتبطًا بسياسات هذه الدول. ويمكن أن تشير إسرائيل في الاتفاق إلى أنها تعتزم وضع سياسة لاستيعاب جزء من اللاجئين في أراضيها وفقًا لقرارها السيادي. وذكر الرئيس أنه يؤمن بأن أفضلية الرعاية يجب أن تعطى للاجئين الذين يعيشون في لبنان. ويوافق الطرفان على أن تنفيذ هذه الخطوات ينفذ بالفعل قرار الأمم المتحدة 194 في موضوع اللاجئين الفلسطينيين.

لبت تفاهمات الرئيس كلينتون في موضوع المسئولية وحق العودة، تطلعات إسرائيل. الاعتراف الإسرائيلي بالمعاناة الأخلاقية والمادية للشعب الفلسطيني جراء حرب 1948 واستيعاب محدود للاجئين على مدى فترة طويلة ـ ولا يكون ذلك أيضًا في إطار حق العودة وإنما على أساس إنساني فقط لتوحيد الأسر ـ كانت حلولًا مقبولة لدى إسرائيل دون أدنى صعوبة في قبولها في المقابل، أوجدت تفاهمات كلينتون

صياغة لم تلب مطالب الفلسطينيين في العدل. ذلك لأنه بدلا النص على أن إسرائيل مسئولة عن مشكلة اللاجئين، يوجد في صيغة الرئيس اعتراف إسرائيلي فقط بالمعاناة الأخلاقية التاريخية للاجئين، وبالنسبة لحق العودة- فقد حصر في الدولة الفلسطينية فقط وفي المناطق التي ستسلمها إسرائيل للفلسطينيين في إطار تبادل المناطق. واستعداد إسرائيل لاستيعاب عدد غير واضح من اللاجئين خلال فترة طويلة لا يلبي مطلب حق العودة.

في 28 ديسمبر قبلت إسرائيل تفاهمات كليتنون كأساس لاستمرار المفاوضات حول التسوية الدائمة، بشرط أن يقبلها الفلسطينيون أيضًا كما هي وبنفس الصورة. ومع ذلك، كان لدى إسرائيل تحفظات مختلفة. بالنسبة لموضوع اللاجئين أكدت إسرائيل أن موقفها ضد حق العودة إلى أراضيها يجب أن يكون أكثر حدة عما ظهر في أفكار الرئيس (شير: 373: 2001)[٧٠] لقد أعرب الأمريكيون عن إعجابهم بإبداء عرفات استعداده لدراسة مبدئية لتطبيق أفكار الرئيس، رغم أنهم لم يكونوا واثقين من ذلك؛ فقد أكدوا أن الفلسطينيين لديهم تحفظات كثيرة وطلبوا توضيحات أيضًا بشأن اللاجئين[٧١]. وبعد ذلك أبدى الأمريكيون إعجابهم من تراجع عرفات حال إدراكه أنه بدون حق العودة لا يتمكن من الوقوف في وجه اللاجئين؛ لأن العودة ليست مجرد موضوع حق، وإنما هي مسألة عدل وكرامة (إينديك 363: 2009).

مؤتمر طابا

رغم أن الفلسطينيين قد طلبوا ألا تستخدم تفاهمات كلينتون كأساس للمحادثات مع الإسرائيليين في يناير 2001 في طابا، إلا أنه يبدو أنها استخدمت

(٧٠) في جريدة هآرتس نشر أدباء ورجال «معسكر السلام» ــ دافيد جروسمان، مائير شاليف، نسيم كالديرون، عاموس عوز، زئيف شطرنهيل، وأ. ب. يهوشوع، بيانًا أعربوا فيه عن معارضتهم القاطعة لقبول حق العودة: قبول هذا الحق يعني تصفية دولة إسرائيل شير 2001:375:377.

(٧١) (شير 2001: 367).

كأساس لها؛ لقد جرت المفاوضات في طابا في موضوع اللاجئين برئاسة يوسي بيلين ونبيل شعث وكانت بالفعل المفاوضات الأكثر جدية في هذا الموضوع منذ بداية عملية أوسلو. في طابا بحث الطرفان ثلاثة موضوعات: موضوع الرواية، واستعداد إسرائيل لاستيعاب عدد من اللاجئين الفلسطينيين، وانتظام مؤسسي دولي من خلال صندوق دولي للتعويضات الشخصية للاجئين.

الموضوع الأول الذي طرح في طابا هو الرواية. يشير يوسي بيلين إلى أن الحكمة التي ظهرت في محادثات طابا كانت في إمكان التحدث عن نشوء مشكلة اللاجئين، دون الإعراب عن الاستعداد لقبولهم في إسرائيل. وحقيقة إنه كان يمكن التطرق اليهم واحترام الروايتين، وإرضاء الطرفين لأنه لم يتم التخلي عن روايتهما. يذكر بيلين الصياغة التي وضعت للاهتمام بمطالب الفلسطينيين بالعدالة الانتقالية والعدالة التعويضية، التي تضمنت ثلاثة عناصر: تجنب المطالبة بمسئولية خلق مشكلة اللاجئين؛ وتجنب المطالبة بالإعلان عن إلغاء حق العودة؛ وتجنب المطالبة بالاعتراف بحق العودة. وبدلًا من ذلك اتفق على وصف ملخص لتسلسل الصراع كما بدا في نظر كل طرف، اعتراف إنساني بمعاناة اللاجئين وأزمتهم وتفسير مستقل للقرار 194، مع الموافقة على أن تنفيذ هذا القرار يتم وفقًا لمبادئ تفاهمات كلينتون (بيلين 208: 2001). بالنسبة لاستيعاب عدد من اللاجئين - وهو الموضوع الذي بحث لأول مرة في طابا - وفقًا لبيلين - تم الإعراب (بدون تشاور مع باراك) عن استعداد إسرائيلي (خارج إطار المطالبة الفلسطينية بحق العودة) لاستيعاب 25 ألف لاجئ خلال السنوات الثلاث الأولى، في إطار تسوية الأعوام الخمسة عشر (Beilin, 2002: 12-17)[٧٢] وبالنسبة للموضوع الثالث، الذي يتطرق لتأسيس صندوق

(٧٢) ووفقًا لرواية أخرى وافق بيلين على 40 ألف لاجئ (حديث بن عمي لشابيط، هآرتس 14 سبتمبر 2001.) . في كتابه مرشد للحمامة الجريحة، ذكر بيلين: «إن التطرق إلى عدد اللاجئين الذين يمكن أن تستوعبهم إسرائيل بصورة رمزية أرجئ لحسم الزعماء، قبيل التوقيع على اتفاقية الإطار» (ص216).

دولي وتعويض شخصي للاجئين، فقد تم الاتفاق على تبني المبادئ التي اقترحها كلينتون لأماكن استيعابهم:

- دولة فلسطين.
- المناطق التي ستنقلها إسرائيل للدولة الفلسطينية في إطار تبادل الأراضي بعد تطبيق السيادة الفلسطينية.
- دول ثالثة.
- دولة إسرائيل.
- الدول المضيفة الحالية.

الحلول، بما فيها التعويضات، تكون تنفيذًا للقرار 194 للأمم المتحدة، وبذلك تنتهي المطالب الفلسطينية.

يعرض نبيل شعث بطريقة مختلفة الاتفاق الذي تم في طابا بشأن اللاجئين، يقول شعث: إنه تم الاتفاق على أن يكون حق العودة هو المبدأ الذي يجب أن تقبله إسرائيل إذا كانت تريد حل المشكلة. ذلك لأنه بدون حق العودة لن يتم أبدًا التوصل إلى حل للمشكلة. وزعم شعث أنه تم التوصل بالفعل في المحادثات إلى تفاهمات بشأن مسئولية إسرائيل عن معاناة اللاجئين الفلسطينيين ومشاكلهم، ومع ذلك فإنه يجب أن يوافق طرفا المفاوضات على تنفيذ حق العودة.

في الوثيقة التي أرسلها إلى الولايات المتحدة، وافق شعث بالفعل على إدراج مصطلح «متفق عليه» في الحل العادل للمشكلة (Sha'ath, 2002)[٧٣]، ومع ذلك

(٧٣) في المؤتمر الصحفي الذي عقد بعد انتهاء مؤتمر طابا أعلن أبو علاء أنه يجب الإشارة في موضوع اللاجئين إلى أن الفلسطينيين طلبوا حق العودة ورفضت إسرائيل ذلك. وعلى الرغم من أن بيلين وشعث زعما أن هذا ليس صحيحًا وطلبا منه عرض التقدم الضخم الذي حدث في الموضوع، بما في ذلك إيجاد حل لعرض المشكلة بصورة لا تضر بأي طرف، رفض أبو علاء ذلك قائلًا: « هذا حسن لكم أيضًا (لإسرائيل)»! وفسر بيلين ذلك بالطريقة التالية: وكأنه قال: لماذا تريدون التورط قبل الانتخابات في اتفاق معنا في موضوع اللاجئين؟ يفضل أن يبقى كل طرف عند مواقفه».

لم يكن لدى الفلسطينيين استعداد للتفاهم حول عدد اللاجئين الذين تستوعبهم إسرائيل ولا على الجدول الزمني، كما اقترح بيلين في طابا. وذكرت مصادر إسرائيلية أن الفلسطينيين أشاروا إلى عدد إجمالي يصل إلى مليون ونصف لاجئ يستوعبون خلال عشر سنوات 150 ألف لاجئ في السنة (حديث بن عمي لشابيط، هآرتس 14 سبتمبر 2001؛ 145 :Barak, 2005)[٧٤]. وتشير مصادر أخرى إلى أن الفلسطينيين طرحوا في طابا وفي مناسبات أخرى - بين 100 ألف و300 ألف لاجئ[٧٥].

على الرغم من أن شعث وبيلين قالا: إنه تم التوصل في طابا إلى اتفاق لحل مشكلة اللاجئين، إلا أن الفلسطينيين رفضوا تعريفه بأنه «حل عادل» من وجهة نظرهم؛ لأن مطالبهم في مسألة المسئولية الإسرائيلية عن خلق مشكلة اللاجئين واعتراف إسرائيل بحق العودة لم تلب بالفعل (jubeh 2002: 11).

وبالفعل فقد رفضت إسرائيل الاعتراف بمسئوليتها عن خلق مشكلة اللاجئين والاعتراف بحق العودة. واستعدادها لاستيعاب ما بين 25 أو 40 ألف لاجئ لم يتم كجزء من الاعتراف بحق العودة وتنفيذه، وإنما في إطار تنازلات إنسانية مثل لم شمل الأسر.

على الرغم من أن بن عمي لم يكن مشاركًا في المحادثات التي جرت في طابا حول موضوع اللاجئين، إلا أنه يشير إلى أن المطلب الرئيسي الذي طرحه الفلسطينيون في طابا، بأن تعترف إسرائيل بحق العودة وتناقش بعد ذلك تفصيلات التنفيذ قد أثارني بدرجة لا تقل عن إثارتي حينما أعلنوا في كل مكان عن الأرقام

والانطباع الذي ترتب على ذلك هو أنه بسبب مطالب الأطراف المتعارضة في مشكلة العودة، فإن الاتفاق الدائم غير ممكن (بيلين 2001:217).

(٧٤) أشار باراك إلى أنه لم يسمع أبدًا عن هذه الأرقام من عرفات (Barak, 2005: 145).

(٧٥) انظر في هذا الشأن: J. Pressman (2003). Visions in Collision: What Happened at Camp David and Taba? International Security, Vol. 28, No. 2, p. 32.

(حديث بن عمي مع شابيط، هآرتس 14 سبتمبر 2001). ورغم أن باراك كان أكثر شدة: «ما أن أدركوا أن عرفات ليس لديه استعداد للتنازل عن المطالبة الفلسطينية بتمكين اللاجئين من العودة إلى الأراضي الإسرائيلية ذات السيادة الأمر الذي استوعبناه في كامب دافيد واستوعبه يوسي ساريد في طابا ـ فقد أبلغنا كلينتون وعرفات أننا أيضًا على الرغم من استعدادنا، مثل الحكومات الإسرائيلية السابقة، لقبول آلاف اللاجئين الفلسطينيين، تحت المظلة الإنسانية لتوحيد الأسر، إلا أننا لا يمكن أن نوافق على صيغة عرفات عن حق العودة. لا أنا ولا أي رئيس حكومة إسرائيلي آخر يكون لديه استعداد لقبول لاجئ واحد على أساس مبدأ حق العودة» (Barak, 2005: 145).

العدالة الإجرائية، والانتقالية والتعويضية في محادثات القناة الثانية

مع فشل عملية أوسلو ووقف المفاوضات الرسمية بعد محادثات طابا في يناير 2001 تركز النقاش في موضوعات الظلم والعدل في القنوات غير الرسمية: الإحصاء القومي ومبادرة جنيف.

في اتفاق أيالون ـ نسيبه في 27 يوليو 2001، لم يذكر موضوع الظلم ورفعه، على الرغم من ذكر «حق العودة». وتحدد الوثيقة العودة الفلسطينية إلى دولة فلسطين فقط وترفض العودة إلى دولة إسرائيل. في البند 4 من الاتفاق ـ تحديد «حق العودة» ـ جاء أنه «انطلاقًا من الاعتراف بمعاناة وأزمة اللاجئين الفلسطينيين، يبادر المجتمع الدولي وإسرائيل ودولة فلسطين بإنشاء صندوق دولي لتعويض اللاجئين، ويساهموا في هذا الصندوق. يعود اللاجئون إلى دولة فلسطين فقط؛ ويعود اليهود إلى دولة إسرائيل فقط، ويعرض المجتمع الدولي تعويضات لتحسين وضع اللاجئين الفلسطينيين الذين يريدون البقاء في أماكن إقامتهم أو الذين يريدون الهجرة إلى دول أخرى».

وتجدر الإشارة إلى أن البند الأول في هذا الاتفاق المسمى «دولتين لشعبين» جاء فيه: «يعلن الطرفان أن فلسطين هي الدولة الوحيدة للشعب الفلسطيني، وإسرائيل هي دولة الشعب اليهودي الوحيدة»[٧٦].

لا تذكر مبادرة جنيف في 19 أكتوبر 2003، الظلم ورفعه، ولا مصطلح «حق العودة» ولا حتى كلمة «عودة». ومع ذلك، ففي البند 7 الذي يتناول اللاجئين، كتب في عنوان فرعي 1 تحت عنوان «أهمية مشكلة اللاجئين»: تعترف الأطراف أنه في سياق الدولتين المستقلتين، فلسطين وإسرائيل، اللتين تعيشان جنبًا إلى جنب في سلام، لا بد من وجود حل متفق عليه لمشكلة اللاجئين من أجل تحقيق سلام عادل وشامل ومستمر بينهما. وفي معرض ذلك في البند الفرعي 2 جاء: «يعترف الطرفان بأن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 194 وقرار مجلس الأمن رقم 242 ومبادرة السلام العربية (البند 2 ب) فيما يتعلق بحقوق اللاجئين الفلسطينيين، تعرض أساسًا لحل مسألة اللاجئين، ويتفقان على أن هذه الحقوق ستنفذ وفقًا للبند 7 في هذا الاتفاق».

في المفاوضات حول مبادرة جنيف، لم يرفض الإسرائيليون فقط عودة اللاجئين إلى إسرائيل، وإنما رفضوا أيضًا مجرد إدراج كلمة «عودة»، ورفضوا أيضًا الفكرة الفلسطينية بشأن تعويضات الأراضي بخلاف الحساب السطحي (1967 التي تسمى خيار الـ 101%) وذلك في مقابل التنازل الفلسطيني عن تنفيذ حق العودة إلى الأراضي الإسرائيلية. إضافة إلى ذلك رفض الإسرائيليون أيضًا الطلب الفلسطيني بأن يرد في الاتفاق أن الطرفين يعترفان بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى وطنهم

(٧٦) في خطابه في الجامعة العبرية في 15 أكتوبر 2001 قال سري نسيبه: «إنه يجب على الفلسطينيين أن يكفوا عن دعوتهم بحق العودة»: «يجب أن يفهم الفلسطينيون أنه إذا كنا نرغب في التوصل إلى اتفاق لدولتين، يجب أن تكون دولة واحدة للإسرائيليين ودولة أخرى للفلسطينيين، وليس واحدة للفلسطينيين وأخرى أيضًا للفلسطينيين».

أنديك؛ 448 :2009, J. Greenberg (2001). Palestinian Offers Idea: Get Israelis on Our Side..New York Times, 17 October

فلسطين وطلبوا إضافة كلمة «دولة» قبل «فلسطين»، حتى يقال: إن العودة محددة بدولة فلسطين، وذلك بما يتعارض مع البدائل المقترحة في تفاهمات كلينتون. تتيح مبادرة جنيف للاجئ الفرد الحفاظ على حق العودة في وعيه، لكن إذا اختار إسرائيل مكانًا لإقامته الدائمة وأيضًا توافق إسرائيل على ذلك، فإنه يجتاز إجراءات هجرة تكون مشروطة بموافقة إسرائيل. هذا الطلب تغير تمامًا عن رؤية حق العودة الفلسطيني الكلاسيكي، الذي يطالب إسرائيل.

بأن يكون هذا الحق حقًا لكل لاجئ. يضاف إلى ذلك وفقًا لمبادرة جنيف، اللاجئ الذي يريد أن ينفذ حق العودة الموجود في وعيه، لا يمكنه الاستعانة بقرارات دولية ووكالات الأمم المتحدة؛ لأنها ستحل ولم يعد يوجد اعتراف بوضع اللاجئين (كلاين 2006 :39).

ذكر أيضًا في البند 7 من المبادرة: «حل مشكلة مكان السكنى في مشكلة اللاجئين يكون مرتبطًا بعملية اختيار واعية للاجئ، وفقًا للبدائل والنماذج الواردة تفصيلًا في هذا الاتفاق. بدائل مكان السكنى الدائم التي يمكن أن يختار منها اللاجئ تكون كما يلي: أ. دولة فلسطين. ب. مناطق في إسرائيل ملحقة للفلسطينيين في إطار تبادل الأراضي، بعد تطبيق السيادة الفلسطينية. ج. دول ثالثة. د. دولة إسرائيل. هـ. الدول المضيفة الحالية».

بالنسبة للخيار د ـ دولة إسرائيل ـ جاء: «الخيار (د) يكون خاضعًا لاعتبارات السيادة الإسرائيلية ووفقًا للعدد الذي تقدمه إسرائيل للمفوضية الدولية. هذا العدد يمثل العدد الإجمالي للاجئين الفلسطينيين الذين تقبلهم إسرائيل. وكأساس، تضع إسرائيل في اعتبارها متوسط الأعداد العامة التي تقدمها الدول الثالثة المختلفة للمفوضية الدولية».

بالنسبة للاعتراف الفلسطيني بإسرائيل كدولة يهودية، جاء في مبادرة جنيف تفصيلًا أن هذا الاتفاق يذكر الاعتراف بحق الشعب اليهودي في دولة والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في دولة، دون أن يضر ذلك بالحقوق المتساوية لمواطني الجانبين(٧٧). ويقول مناحيم كلاين في كتابه «مبادرة جنيف - نظرة من الداخل» إنه في المفاوضات على مبادرة جنيف طرح الفلسطينيون أيضًا موضوع رواية 1948 أي: من المسئول عن خلق مشكلة اللاجئين؟ وما هو نوع التسوية وعنوانها؟ يقول كلاين: إن الطرفين تعلما درس الفشل في المفاوضات الرسمية للاتفاق على رواية مشتركة بشأن حرب 1948 (طابا على سبيل المثال). لقد عرضت مبادرة جنيف فرض هذه المهمة على المجتمع المدني بتشجيع من الحكومتين، ولذلك لم تكن هناك خلافات حقيقية. وبالفعل، في فبراير 2005 وبعد وفاة عرفات واختيار أبو مازن، نشرت في مبادرة الأديب دافيد جروسمان الشخصية (وليس من قبل مبادرة جنيف) مجموعة من البيانات وقع عليها أدباء وشخصيات أخرى دعت الحكومة الإسرائيلية إلى الدخول في مفاوضات والبدء فيها «باللجوء إلى الشعب الفلسطيني، والإعراب عن الاعتراف بمعاناته، وبذلك تعترف بأن الإسرائيليين لهم دور في مسئولية هذه المعاناة».

«نحن نشعر كإسرائيليين أن في مقدورنا الآن أن نقوم بالخطوة الأولى المرجوة: النظر مباشرة إلى أبناء الشعب الفلسطيني الجار والاعتراف بمعاناتهم انطلاقًا من التأييد الإنساني ومن المشاركة في آلامهم... نحن نتوقع أيضًا أن تعرب القيادة الفلسطينية الجديدة عن مشاركتها في المعاناة التي عاشها الإسرائيليون في سنوات النضال والاعتراف باقتسام مسئولية هذه المعاناة» (كلاين؛ 68: 2006، هآرتس 9 فبراير 2005). لم تلق هذه المبادرة استجابة من الجانب الثاني.

(٧٧) وجهت في إسرائيل انتقادات لمعالجة الاتفاق لمسألة اللاجئين. وذُكر ادعاءان رئيسيان ضد صيغة الاتفاق: الأول، أن الفلسطينيين لم يتنازلوا بالفعل عن حق العودة إلى أراضي إسرائيل؛ والثاني، أن النص يشير إلى القرار 194 الصادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة باعتباره أحد أسس حل المشكلة، الذي فسره الفلسطينيون بأنه حق عودة لإسرائيل (كلاين 2006: 214-211).

والخلاصة، في هذين الاتفاقين للقناة الثانية، لم يرد ذكر موضوع المعاناة، ولا يوجد تطرق لاعتراف إسرائيلي بالظلم، كما لا يرد أي ذكر لحق العودة. ومع ذلك، ففي مبادرة جنيف يوجد التزام إسرائيلي باستيعاب أي عدد من اللاجئين وفقًا لاعتباراتها.

مشكلة العدل وتفسيراتها الفلسطينية في الاتفاقيتين لا تشكل مانعًا لتحقيقها، ذلك لأن الممثلين الفلسطينيين تنازلوا بسبب الفجوة في علاقات القوة بين الجانبين، أو لأنهم أدركوا أنه يمكن إقامة دولة فلسطينية دون تنازل عن هذه المطالب. وعلى الرغم من أن هذه الاتفاقات هي نتيجة لمبادرات غير رسمية، إلا أن أهميتها ترجع إلى نجاحها بدرجة كبيرة في خلق تفاهمات مشتركة في مسألة كيفية التغلب على موانع الماضي ورأب الصدع بين الأطراف. ومع ذلك، فهناك شك في أن راسمي السياسات، وكذلك الجماهير في كلا الجانبين، ناضجون في هذه المرحلة من الصراع لقبول اتفاق أيالون ـ نسيبه ومبادرة جنيف.

الخلاصة

تقف العلاقة بين العدل والسلام في بؤرة الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وبخاصة بسبب المطالبة الفلسطينية بالسلام العادل. بالنسبة للطلب الفلسطيني بالعدل يوجد رافدين: المطالبة بالعدالة الإجرائية والمطالبة بالعدالة الانتقالية والتعويضية. يتطرق الطلب بالعدالة الإجرائية في الأساس إلى اعتراف إسرائيل بالفلسطينيين كشريك متساو في عملية السلام، إزاء عدم التناسق في علاقات القوة بين الجانبين وعلاقات المحتل والمحتل السائدة بينهما. تتركز المطالبة بالعدالة الانتقالية والتعويضية أساسًا على اعتراف إسرائيل بمسئوليتها عن خلق الظلم للشعب الفلسطيني ورفعه. والمطالبة الفلسطينية بالعدالة الإجرائية مقبولة لدى بعض الممثلين الإسرائيلين،

لكنهم وجدوا صعوبة في تنفيذ ذلك بالفعل، وهكذا لم ترتكز فعلًا العلاقات بين الجانبين على مساواة حقيقية.

وبعد اندلاع الانتفاضة الثانية، وجدت إسرائيل صعوبة في الاعتراف بعرفات أو أبو مازن كشركاء في المفاوضات. الأول بسبب عدم الثقة فيه، والثاني لضعفه. ومع ذلك فإن للفلسطينيين حق الفيتو ولذلك لا مجال لتسوية الصراع دون موافقتهم.

المطالبة الفلسطينية بالعدالة الانتقالية والتعويضية وبخاصة في ضوء حرب 1948 ولمجرد إقامة إسرائيل كدولة على الأرض الفلسطينية من وجهة نظرهم. يطالب الفلسطينيون بمسئوليتها عن طرد الفلسطينيين وخلق مشكلة اللاجئين، وأن توافق على تنفيذ حق العودة في أراضيها. ومن جانبهم لا يعترف الفلسطينيون بمسئوليتهم عن اندلاع الصراع الإسرائيلي الفلسطيني وبخاصة حرب 1948 ونتائجها. وكذلك فإنهم لا يقبلون منظور العدل الإسرائيلي الذي يتركز في حق اليهود في إقامة دولة يهودية في فلسطين أو الاعتراف بإسرائيل كدولة للشعب اليهودي. هذا الاعتراف يمكنه في رأيهم أن يوافق على الظلم الذي أحدثته لهم الحركة الصهيونية بإقامتها إسرائيل على أرضهم، ويرفض حق العودة ويضر بحقوق الفلسطينيين الموجودين في إسرائيل.

عرضوا المطالب الفلسطينية بالعدالة الإجرائية والانتقالية والتعويضية في بداية عملية أوسلو، لكن إسرائيل رفضتها تمامًا. واشترطت لوجود عملية السلام التركيز على نتائج 1967 وليس نتائج حرب 1948 . وعارضت إسرائيل تناول الظلم ورفعه كما عرفه الفلسطينيون، وفرضت بالفعل إطار المفاوضات الذي تريده، الذي يعتمد على عملية تدريجية ومتعددة المراحل، تتضمن تسوية جزئية تتحقق قبل توصل الأطراف إلى التسوية الدائمة، مع إرجاء مفاوضات المسائل الرئيسية إلى مرحلة التسوية الدائمة. اضطر الفلسطينيون في أوسلو إلى قبول الموقف الإسرائيلي انطلاقًا من إدراكهم حقيقة أنه إزاء الفجوة في علاقات القوة بينهم وبين إسرائيل، يمكن أن

يكون إصرارهم على تنفيذ مطالبهم بالعدل عائقًا في سبيل السلام وإقامة دولة فلسطينية. ومع ذلك، فإنهم لم يوافقوا على استبعاد موضوع العدل من جدول الأعمال، واعتبروا عملية السلام عملية غير عادلة وغير منصفة، وهي نتيجة لاستغلال القوة الإسرائيلية في المفاوضات. وأعيد طرح مطالبهم بالعدل بإصرار في مؤتمر كامب دافيد. ذلك، لأن انتقادات عناصر فلسطينية، وبخاصة دوائر المثقفين، لعرفات وطاقم المفاوضات الفلسطيني، حفزت الممثلين الفلسطينيين لطرح الموضوع في مؤتمر كامب دافيد. وعلى الرغم من أن هذا المؤتمر لم يفشل فقط بسبب الطلب الفلسطيني بالعدل، إلا أن هذا الطلب لعب دورًا في إفشاله.

فوجئ طاقم المفاوضات الإسرائيلي في كامب دافيد بالطلب الفلسطيني للعدل وبقوته، واعتبر ذلك مانعًا أمام السلام، وأدهشه أن الطلب الفلسطيني بالعدل لم يتضمن فقط حق العودة، الذي يمكن أن يعرض إسرائيل للخطر كدولة يهودية، وإنما يستبعد بالفعل أيضًا وجود إسرائيل ذاته كدولة للشعب اليهودي؛ لأن إقامتها في حد ذاتها تعد ظلمًا رئيسيًا في نظر الفلسطينيين.

ومع ذلك، فمنذ بداية عملية أوسلو وحتى مؤتمر طابا في يناير 2001 بدأت تغييرات في المطالب الفلسطينية، فبينما أصر الفلسطينيون على العدالة الانتقالية ـ أي اعتراف إسرائيل بمسئوليتها عن خلق مشكلة اللاجئين واستعدادها المبدئي لقبول حق العودة ـ أعربوا عن استعدادهم لتنفيذ حق العودة (العدل التعويضي) أي إن تحديد عدد اللاجئين الذين تستوعبهم إسرائيل ـ يتم من خلال المفاوضات بين الطرفين، واعترافهم بأن العودة الجماعية للاجئين تعرض طابع إسرائيل اليهودي للخطر. لقد رفضت إسرائيل قبول تغيير المطالبة الفلسطينية بالعدل كتغيير واقعي في مواقفهم، ذلك لأنها تركزت حتى الآن في اعتراف إسرائيل بالظلم وبحق العودة إلى مناطقها هي. وأعربت إسرائيل عن استعدادها لقبول عدد محدود من اللاجئين على أساس

إنساني في إطار توحيد الأسر، لكن ليس بأي حال على أساس حق العودة. وكذلك عارضت إسرائيل تحمل مسئولية خلق مشكلة اللاجئين[٧٨].

تعاملت مبادرات القناة الثانية - الإحصاء القومي ومبادرة جنيف - بصورة مختلفة مع مطالب الفلسطينيين بالعدل. في هاتين المبادرتين قرر الأطراف عدم تناول المطلب الأمريكي بأن تعترف إسرائيل بالمسئولية عن الظلم الذي لحق بالفلسطينيين، وربطوا حق العودة بالعودة إلى أراضي الدولة الفلسطينية فقط. ومع ذلك، في مبادرة جنيف كانت هناك موافقة على استيعاب لاجئين فلسطينيين في إسرائيل، لكن ليس على أساس حق العودة. لقد تعاملت المبادرتان مع حل مشكلة اللاجئين ليس في إطار حق العودة، وبذلك رفعوا حق العودة كمانع في سبيل تسوية الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. ويبدو أنه طالما أن إسرائيل قادرة على تبني هذا الحل، فإن هناك شكًا في جاهزية راسمي السياسات الفلسطينيين والجماهير الفلسطينية في هذه المرحلة إلى رفع مطالبهم بالعدالة الانتقالية والتعويضية. ذلك، لأن المطالبة بالعدالة الانتقالية والتعويضية هي قيمة محمية لا يمكن أن يتخلى عنها الفلسطينيون، وأي محاولة للتنازل من جانب القيادة الفلسطينية ستضعها في مواجهة مع الجماهير الفلسطينية وبخاصة مع اللاجئين الذين أسسوا وضعهم كلاجئين على قصة العودة.

يبدو أن هذه المزاعم النظرية التي عرضناها بشأن إمكانية إيجاد صيغة للتسوية بين العدل والسلام، يمكن أن تساعد فقط بقدر ما في التعامل مع مشكلة العدل في الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. ذلك، لأنه حتى لو وافقت الأطراف على اعتبار أن العدل هو أحد الموضوعات المطروحة للنقاش في عملية السلام، إلا أن هناك شكًا في جاهزيتهم الآن لإيجاد رؤية مشتركة لمشاكل العدل والتعامل معها.

---

(٧٨) في هذا السياق يمكن الإشارة إلى قرارات لجنة فتح في بيت لحم في أغسطس 2009 وتصريحات زعماء السلطة الفلسطينية: أبو علاء (هآرتس 26 مايو 2009) أبو مازن (واشنطون بوست 29 مايو 2009) صائب عريقات (الدستور 25 يونيو 2009) إضافة إلى ذلك أيضًا مقال (H. Agha and R. Malley 2009 Israel & Palestine: Can They Start Again, The New York Times Review of Books, Vol. 56, No. (19, .December 3

رفض الفلسطينيون الاقتراح الشائع في الأدبيات النظرية، للتبادل بين القيم المحمية كتسوية تفرق بين العدل والسلام، لقد رفضوا اقتراحًا إسرائيليًا لتبادل القيم المحمية، طرح في المفاوضات بعد مؤتمر كامب دافيد وتضمن تنازلًا إسرائيليًا عن السيادة في جبل المكبر في مقابل تنازل فلسطيني عن حق العودة. لم يكن الفلسطينيون قادرين على التنازل عن حق العودة كقيمة محمية، ومن المدهش أن طاقم المفاوضات الإسرائيلي طرح هذه الإمكانية، التي يشك في إمكان الحصول لها على شرعية دينية وسياسية وجماهيرية (إينديك 2009: 310, 356, 363 ; بن عمي 2004: 367, 377)، كان يمكن أن يوجد هذا الاقتراح تسوية عادلة بالتالي، لكن نشك في تكراره مرة أخرى، ذلك لأنه يتجاهل صعوبة إجراء الطرفين تبادلًا للقيم المحمية.

وهناك تسوية معقولة أخرى تفصل بين المطالب الفلسطينية بالعدالة الانتقالية ومطالبهم بالعدالة التعويضية. يمكن أن يستخدم الطلب الفلسطيني المعتدل بالعدالة الانتقالية، مثل استعداد إسرائيلي للاعتراف بمعاناة الشعب الفلسطيني (لكن ليس بمسألة المسئولية) ـ كما يقترح في تفاهمات الرئيس كلينتون- حلًا لتسوية مطلب العدالة الانتقالية. وعلى العكس، يمكن لكلا الطرفين تبني صيغة تعترف بالمسئولية المشتركة عن الظلم الذي أنزله كل طرف بالآخر خلال الصراع، واعتذار كل للآخر ويغفر كل منهما للآخر. هذا الخيار ممكن بالطبع فقط بشرط أن يقبله الفلسطينيون، ونشك في جاهزيتهم لذلك.

بالنسبة للمطالب بالعدل التعويضي، لا بد من اعتبار حل الدولتين وإقامة دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل تسوية إسرائيلية وخطوة لتنفيذ مطلب العدل التعويضي. وأيضًا الاقتراحات الإسرائيلية والأمريكية، بأن يخلى اللاجئين إلى مناطق تستبدلها إسرائيل مع الفلسطينيين، حيث يمكنهم أن يعرفوها بأنها تنفيذ لحق العودة ـ ويمكن أيضًا أن تعرض كتسوية. إن إقامة دولة فلسطينية لن يضع فقط حدًا

للاحتلال الإسرائيلي والمعاناة الفلسطينية الحالية، وإنما سيتيح تنفيذ حق العودة في أراضي الدولة الفلسطينية. لقد رفض الفلسطينيون الحلول باعتبارها تلبي مطالبهم بحق العودة. يتناقض المطلب الفلسطيني بحق العودة إلى المنطقة الإسرائيلية مع فكرة إقامة دولة فلسطينية، لأنه لا يعقل إقامة دولة فلسطينية وفي الوقت نفسه إعادة اللاجئين إلى إسرائيل، لأن إقامة دولة فلسطينية هو حل عقلاني وواقعي، وأخلاقي ومعقول. وإصرار الفلسطينيين على حق العودة إلى إسرائيل، لن يمنع فقط تحقيق اتفاق سلام وإقامة دولة فلسطينية، وإنما سيؤدي أيضًا إلى مزيد من المعاناة للاجئين ومواطني الضفة الغربية وغزة ويزيد من الإحساس بالظلم وعدم العدل. وبالتالي فإن المطالب الفلسطينية بالعدالة الانتقالية والتعويضية هي مانع أمام السلام.

في الوضع الذي لا تكون فيه الأطراف قادرة على التوصل إلى اتفاق في موضوع العدل، لكنها بالفعل معنية بالتوصل إلى اتفاق سلام على أساس حل الدولتين، عليهم أن يفكروا في تأجيل معالجة مشاكل العدل إلى مرحلة التصالح. وبهذه الطريقة يوافق الطرفان، في إطار اتفاق السلام، على اعتبار أن موضوع العدل هام جدًا من وجهة نظرهم، وأنه لا يمكن بناء واستقرار السلام بينهما حتى تستكمل معالجة مسألة العدل في علاقاتهم. ونقل النقاش إلى مرحلة التصالح يمكن أن يسهل على الأطراف التغلب على مانع العدل في عملية السلام ويتيح لهم دراسة هذا الموضوع بعد تسوية الصراع وبناء الثقة بينهما. في هذه الحالة تكون الأطراف مستعدة أكثر لتناول هذه المشكلة، التي تعد قيمية جدًا ويصعب حلها بالتسوية.

الفصل الثامن

موانع ثقافية في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني

اليعاي آلون

الصراع الإسرائيلي الفلسطيني مثله مثل الصراع الإسرائيلي العربي - له وجه ثقافي بارز.

يدرس هذا الفصل إلى أي مدى يوجد الاختلاف الثقافي بين إسرائيل والفلسطينيين مانعًا في إدارة المفاوضات وتحقيق اتفاق بينهما، وهل يمكن التغلب على هذا المانع؟ وكيف؟ يركز الفصل بصفة خاصة على سمات الثقافة الإسلامية التي تتحدث العربية، والتي يمكن أن تشكل مانعًا في إدارة المفاوضات وتحقيق اتفاق مع إسرائيل، واقتراح سبل التعامل مع هذه الموانع. سنعرض أولًا مفهوم «الثقافة»، وبعد ذلك نوضح الموانع الثقافية على اختلافها، وفي النهاية نركز على الطرق التي يجب أن نتعامل بها مع هذه الموانع.

الثقافة

إن من يهتم بالثقافة يخاطر بالتعميم من ناحية وبالمفارقة التاريخية من ناحية أخرى؛ لذلك نركز فيما يلي بصفة خاصة على أقوال الباحثين وعلى المصادر العربية والإسلامية، ونعالج الأبعاد المختلفة للموضوع من وجهة نظر معيارية، أكثر منها وجهة نظر نظرية إمبريقية. إذا وضعنا في الاعتبار الأخطاء الشائعة بشأن الثقافة -

مثل تلك التي ترجع لكل فرد ثقافة واحدة وفريدة، أو تلك التي تنص على أن الثقافة لا تتغير وهي واحدة لكل أعضائها (Avruch, 1998: 1) وإذا وضعنا في الاعتبار دور المكون النفسي/ الشخصي في الصراعات والمفاوضات - فإنه يبدو لي أن الثقافة لها دور حاسم في الصراعات وتسويتها. ويكون هذا سليمًا بصفة خاصة في ضوء حقيقة أن المضمون والسلوك في الإعلام متغير، وأن الثقافات المختلفة تعلق أهمية مختلفة على هذا التغير. لكن بينما نجد أن الحاجة إلى تفسير دقيق لمضمون الرسائل يكون مقبولًا من الجميع - لا يفهمون جميعًا الحاجة المشابهة لتفسير السلوك تفسيرًا سليمًا؛ لأنه مرتبط بالثقافات. أحاول في هذا الفصل لفت الانتباه إلى هذه النقطة بالنسبة للصراع الإسرائيلي العربي وبخاصة الصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

من بين التصنيفات المختلفة لتعريف الثقافة (Williams, 2006: 32) والرؤى المختلفة للثقافة مثل رؤية الخواص (Trait Approac) (Morris & Fu, 2001: 326) والرؤية البنيوية)[٧٩].

ورؤية تحليل الحقائق (Factor analysis - El-Sayed ؛Elkhouly, 1996) وغيرها، أفضل الرؤية الاجتماعية، التي تدرس فروق الثقافة من خلال دراسة البنى الاجتماعية أو علاقات ودراسة مواقف الأفراد في المجتمع لماهية التعامل المناسب مع هذه البنى (Morris, Podolny, & Ariel,1998) تبدو لي هذه الرؤية مناسبة جدًا لمعالجة المسائل التي طرحتها أعلاه.

تشير التعريفات المختارة إلى أن مفهوم «ثقافة» هو مصفوفة لأغلب الرؤى والسلوكيات التي يقوم بها ابن الثقافة المعنية، بما فيها الرؤى والسلوكيات المتعلقة

(٧٩) على سبيل المثال، تحليل آثار الاستعارة: يستخدم الأمريكيون استعارات رياضية، لذلك فإنها تنافسية، بينما يفضل اليابانيون مفاهيم الأسرة؛ لأنها مفاهيم تعاونية (Morris & Fu. 2001: 324).

بالصراعات. الثقافة، بصفتها مصفوفة، هي كل ترتبط أجزاؤه بصورة تبادلية وتؤثر كل على الأخرى بصورة تجعل من الصعب فصل جزء واحد فقط ومعالجته منفردًا بعيدًا عن العناصر الأخرى. على سبيل المثال يصعب فهم علاقة الثقافة التي تعيش الصراع دون التعرف على منظومات القانون والتعليم المتبعة فيها.

كل مكون من مكونات هذا العرض له علاقات تاريخية واجتماعية، وقواعد سلوك معينة، ومعايير خفية لتقييم الأوضاع والأشخاص، ورؤية طبيعية واجتماعية للواقع، وقبل كل شيء - لغة ورسائل، وبخاصة كتلك التي لا تفسير لها (Faure, 1995 : 40) وهذه تنقل في الثقافة من جيل إلى جيل من خلال تعليم شكلي، وبصورة أكبر من خلال تعليم غير شكلي، يتاح لأبناء الثقافة المعنية، إلا إذا درسوها عمقًا، مثل موقف الثقافة المعرضة لتحمل المخاطر، (Hofstede 1980).

الفروق بين الثقافة الإسرائيلية والثقافة العربية، لا تنبع بالضرورة من تعريف مختلف للثقافة. بالنسبة لهم يوجد أيضًا مفكرون عرب محدثون، وثقافة هي في المجمل العام أفكار، ومعلومات، ومفاهيم، وقيم، ورموز، ومشاعر وأحاسيس، تسيطر على حياة المجتمع في علاقته بالطبيعة والمادة، وكذلك في العلاقات المتبادلة بين أعضائه من ناحية وأفراد المجتمعات الأخرى من ناحية أخرى، على سبيل المثال (ÝAbbÙd & ÝAbd al-ÝÀl, 1990: 201, Quoting SarÎÁn, 1972: 48- 9). تغوص الفروق في التفصيلات الثقافية.

سمات الموانع الثقافية

للضرورة أفترض في هذا الفصل أن طرفي الصراع، اللذين لهما ثقافات مختلفة، لهما مصلحة في حله. وأن أعرف مصطلح «مانع ثقافي» بأنه عائق أو تعويق للتقدم في عملية تسوية الصراع، يرجع إلى عدم الفهم أو عدم معرفة ثقافة الآخر المحدث، أو عدم وجود استعداد للاعتداد بها. أكتفي في هذا المقال بالإشارة إلى عدة فروق

ثقافية جوهرية يمكن أن تعد أرضًا خصبة لعدم الفهم، دون أن نتحدث عنها تفصيلًا كل على حدة.

موانع الهوية الذاتية

توجد مشكلة الهوية في أساس ونتائج الصراعات من أنواع مختلفة. في كثير من الحالات تقف الصراعات الوطنية أيضًا في طريق الحلول، خاصة حينما يبحث الصقور عن هويتهم. ويرجع الأثر الرئيسي لفروق الهوية إلى موقف الطرفين الأساسي تجاه أنفسهما، وتجاه الآخر في الصراع، وتجاه الصراع ذاته - وهذا قبل أن تبدأ عملية تسوية الخلاف - وهو يؤثر أيضًا على الاستعداد لتسوية هذا الخلاف.

يسبق هذا الموقف في الأساس مواقف سابقة ومواقف نمطية. هذا الوضع يسود في الشرق الأوسط (Huntington, 1996: 20) . يفرق التقسيم الإسلامي للإنسانية بين مؤمنين وكفار، ويميز داخل جماعة الكفار التوحيديين اليهود والمسيحيين عن عبدة الأوثان، وتنطبق على أعضاء كل مجموعة من هذه المجموعات قواعد سلوك مختلفة. من الناحية الجغرافية القانونية ينقسم العالم إلى منطقة الإسلام ومنطقة الحرب، وما يميز بينهما هو شيوع الشريعة في المكان المعني. في العصر الحديث، ومع زيادة عدد المسلمين في أوربا، عرض تعريف جديد للمنطقة الإسلامية، وهو - حرية المسلم في تنفيذ وصايا دينه.

إحدى الخواص الهامة للمجموع الإسلامي (الأمة) هي كونها أفضل الجماعات الإنسانية (القرآن 100 : 3) حيث إن الرسالة الإلهية التي يؤمن بها ليست في حاجة إلى تحسين ولا يمكن أن تعدل. لكن المفكرون الإسلاميون مختلفون بالنسبة للاختيار: هل هو اختيار مطلق، أم إنه مرتبط بتقوى المؤمن؟ (انظر على سبيل المثال تفسير ابن كثير في هذه الآية).

إضافة إلى ذلك، يعتبر الإسلام الدين الأصلي للإنسان، ويرجع تزايد الأديان إلى تعليم مضلل ومآل البشر إليه في النهاية. هذه الجماعة هي جماعة دياكرونية وليست متزامنة فقط: أفرادها ملزمون بآبائهم ونسلهم، حيث إن الاعتبارات التاريخية تلعب دورًا هامًا في اتخاذ القرارات في الحاضر (انظر فيما بعد، مناقشة الزمن). يتجلى التزام أفراد هذه الجماعة في السلوك المتوقع منهم تجاه أبناء دينهم وتجاه الآخرين. على سبيل المثال، مثل الشريعة اليهودية، تنطبق قواعد تجارة خاصة بين المسلمين (ÍamDdullah, 1956 :240-1). هناك سمات أخرى تتفاخر بها الجماعة الإسلامية وهي: الإيمان، الأخلاق، العلم، الإنسانية، الأسرية، الإيمان بالتطور والارتقاء الدائم، الفعل، الانفتاح على المجتمعات والثقافات الأخرى والمشاركة الوجدانية (ÝAbbÙd & ÝAbd al-ÝÀl, 1990: 461).

هدف وغاية الجماعة الإسلامية الأسمى هو جعل كل الناس مسلمين. تعرف في الإسلام رؤيتان لتحقيق هذا الهدف: الأولى ـ بالقوة (حكم محمد بالسيف) والثانية تزعم أنه لا فرض في الأمور الدينية (لا إكراه في الدين). وبمفهوم ما تمثل هذه المواقف رؤية مطلقة ونسبية، بالتوازي، تتخذان من خلال جماعات أيديولوجية مختلفة (مثل حماس، في مقابل رؤية بعض المفكرين من جامعة الأزهر) لكن يمكن أيضًا أن تعكس ميولًا شخصية مختلفة.

التصور الذاتي الثاني، الذي نفصله تمامًا عن الأول ـ الإسلامي[٨٠] هو العربي، الذي من سماته الهامة الحضارة المشتركة واللغة المشتركة (انظر فيما بعد) والعزم على خلق قومية عربية (Ghali, 1977: 222) يقتبس بالطبع عن النبي محمد: «أنا أحب العرب لثلاثة أسباب: لأنني عربي، ولأن هذه هي لغة القرآن، ولأن هذه هي

(٨٠) Nehme, 2003, 144: The premise here is that religion is the manner in which Arabs express their need for ultimate order and existential meaning

لغة من يدخلون الجنة»[٨١] (Khalid 1977: 127)، إضافة إلى ذلك، الديالكتيكات المختلفة وازدواجية اللغة التي تستخدم للتمييز الطبقي، تدخل موضوعات الفصل في الهوية العربية الواحدة وتوجد فروق محلية في التعامل مع تسوية الصراع والمفاوضات. في الماضي تفاخر العرب بأنهم «قادة الأمم» (Isfahani, 1332: 1, 10, 19) وثقافتهم هي قمة الحضارة السامية. ولقد أشار باحث عربي إلى السمات التي تميز العربي، كما يراها أبناء الثقافة العربية: الكرم، طيبة القلب، الإخلاص للوطن، الشجاعة، البساطة، الاجتماعية، الوعي، وحب المعرفة (MustakāwĐ, 2004: 224) لكن أيضًا لا توجد وحدة آراء في التصور الذاتي: بنظرة تفصيلية أكثر، المصريون يعتبرون سماتهم كما يلي: الطيبة الكرم، الإخلاص، الإنسانية، التدين، الحب المتبادل؛ القومية، البساطة، الوعي، الانتماء العرقي والعاطفة. وفي نظر عرب آخرين، خصال المصريين هي: الأدب، الطيبة، الكرم، حب المعرفة وقدرات اجتماعية (43. KhalĐl, 2004) . يعتبر الفسطينيون في نظر عرب آخرين شجعانًا، قوميين، طيبين، محبين للسلام، محبين للعلم، صبورين، عاطفيين ومجتهدين (KhalĐl, 2004: 35) والمصريون يعتبرون الفلسطينيين خونه ومحبين للمال (KhalĐl, 2004: 47) بينما هم في نظر كل العرب يعتبرون شجعان، كرماء، واعون، طيبون، قوميون ومتحملون (KhalĐl, 2004: 48).

تشيع في العالم الإسلامي رؤيتان أساسيتان عن الهوية: الأولى تؤكد الهوية القومية العربية وتدعو إلى التآلف حولها، والأخرى تؤكد الهوية الإسلامية، التي بدأت في السنوات الأخيرة تزداد قوة على حساب الأولى. وبحكم توجهها الديني،

---

(٨١) Khalid, 127,5 . ‘3 . Ibn SulÔÁn, MuÎammad al-QÁriÞ. JamÝ al-WasÁÞil fÐ SharÎ al-ShamÁÞil DÁr al-AqÒÁ. BÁb kaifa _kÁna KalÁm RasÙl AllÁh, p. 10. (http: / /www.islamweb.net /newlibrary /display_book.php?idfrom=232&idto=235&bk no=117&ID=36)

يمكن أن تعرض هذه الرؤية مواقف أكثر أيديولوجية عن الأولى، وبهذا يصعب وجود تسوية في المفاوضات.

المانع الأول الذي يرتبط بذلك هو الرؤية الذاتية التي تسمو على الآخرين (وهي نظرة تتسم بها أيضًا دوائر يهودية معينة). هذه الرؤية الذاتية يمكن أن تخلق منذ البداية جوًا يعكر المفاوضات المتساوية، وبهذا فإن الجانب الذي يتبنى هذه الرؤية، يعتبر مصلحته مصلحة عليا فوق كل الموضوعات المطروحة في جدول أعمال أي مفاوضات. عمليًا يوجد هذا الجانب في الموقف الأيديولوجي الذي لا يمكنه قبول تسويات كشيء مبدئي، وتعكس الفجوات الثقافية العميقة بصفة خاصة، التي يمكن أن تعرض أي معيار للثقة بين الجانبين للخطر. **ثانيًا**، اعتبار أن الذات تملك كل الخصال الحميدة، تضع الآخر في الوضع العكسي خاصة في حالات الصراع. يمكن أن يبرر المنظور الفوقي للمجال القيمي مواقف وأفعالًا لا تساهم في إدارة مفاوضات متوازنة. **ثالثًا**، اعتبار الذات تسبق الآخر في الزمن وتملك ثقافة قديمة خاصة بها، يمكن أن يشير إلى مطالب ـ بالصدارة في العلاقات، وهي مطالب لا ترجع إلى المفاوضات ذاتها. **رابعًا**، يمكن أن يكون الإحساس بالتفوق الثقافي متداخلًا مع الدونية «الحديثة» التي يمكن أن توجه النقاش الموضوعي، وفي النهاية: تتطلب هذه الرؤية سلوكًا مختلفًا تجاه الأغراب بسبب كونهم أغرابًا.

الآخر

في كثير من الأحيان تكون العلاقة المطلوبة مع الآخر هي عدم الثقة في نواياه. يعبر عن هذه الرؤية بادعاء (سبق سماعه من قبل) أن أي اعتراف للغريب بالخصال الطيبة للمسلم أو بعظمته ـ مثل السادات أو نجيب محفوظ ـ ليس سوى «أفيون صهيوني» يهدف إلى مهاجمة الإسلام (Faraj, 1992: 71). يعد هذا الموقف سمة لرؤية يرجعها بعض الباحثين للعرب، ووفقًا لها فإن مواقف وأفعال

الأغـراب هـي دائـمًا جـزء مـن مـؤامـرة تهدف إلـى زرع بـذور الشقاق بين العرب: (Pipes, 1992: 45, Quoting W. R. Brown, 1980, The Last Crusade: 689).

يوجد باحث مصري اسمه المسيري، محرر دائرة معارف عن اليهود، اليهودية والصهيونية(٨٢)، يهاجم بشدة النظرة التآمرية العربية ويرفضها جملة وتفصيلًا. من بين المبررات التي يسوقها الزعم بأن الاعتقاد ببروتوكولات حكماء صهيون يعطي لليهود قوة شيطانية، ويدخل الخوف في قلوب العرب ويضعفهم، ويضيف: الأمر الذي يخدم المشروع اليهودي (MaÒĐrĐ 2003 ,). وأيضًا إذا اختفت نظرية المؤامرة، لا تزال توجد فجوة الثقة: ويمكن الاعتقاد بأن نقطة الانطلاق العربية للثقة هي انعدام الثقة وبناؤها بخطوات بطيئة ومدروسة. هذا بينما نجد نقطة الانطلاق الغربية (وليس الإسرائيلية بالضرورة) هي الثقة في الآخر؛ وهكذا على سبيل المثال في المحادثات بين السفير السوري وزميله الإسرائيلي في واشنطن، يوليو 1994 حينما طلبت إسرائيل مد فترة تنفيذ الاتفاق لكي تختبره، بينما طلب السوريون العمل مرة واحدة (رابينوفيتس 192 : 1998). هذه الفروق تضع عائقين أمام المفاوضات. **الأول:** غياب الثقة في الأغراب يضع عائقًا عاليًا أمام احتمالات التوصل إلى أي اتفاق. **ثانيًا:** توجد خطورة في أن يقوم الطرف الثاني، الذي له رؤية مغايرة لرؤية العربي، بالثقة المسبقة أن يثبت أن هذه الثقة ليست في محلها، وهذا يفسر البطء في إجراءات المفاوضات من الطرف الثاني باعتبارها تكتيكًا بحتًا أو ييأس من محاولاته، وبغياب رد فعل إيجابي سريع. ونتيجة هذه الموانع هي الحاجة إلى تخطيط على المدى البعيد تبنى فيه الثقة بين الأطراف من الأساس. ينظر الإسلام والعرب إلى اليهود كما يعرضهم القرآن (MustakÁw 189 :2004) فهم يخرقون العهود، خونة، جشعون، جبناء، يكرهون المسلمين والإسلام، عدوانيون، ساعون إلى الحرب، ناشرو فوضى بين المسلمين وزارعو فساد في العالم، متعصبون للحياة، كفار، يتشككون في الله،

(٨٢) MasĐrĐ, ÝAbd al-WahhÁb al-, (1999). MusÙÝat al-YahÙd wal-YahÙdĐyah wal-ÑahyÙnyah

مداهنون، قتلة أنبياء، متوحشون، كذابون، متبجحون، ذاتيون، محتقرون، سحرة، يسيطرون على ممتلكات الآخرين في ظروف باطلة، منحرفون، حمقى، مجرمون ومنافقون (MustakÁwĐ, 2004: 215). هذه الآراء السابقة تبدو وكأنها موانع ثقيلة حتمية أمام أي مفاوضات. واعتبار اليهودي إنسانًا غير أهل للثقة، وخائنًا ومنتهكًا للعهود، له آثار بعيدة المدى. ذلك لأن الشريعة تعلق أهمية بالغة على تنفيذ العهود، مثل (ShÁfi Đ1403 / 1983, Al-Umm, III, 106). حينما يكون للمحاور موقف أيديولوجي يرجع لمحدثه خصال الخيانة وعدم تنفيذ المعاهدات، فإن هذا الموقف يملي عليه موقفه، ليس فقط فيما يتعلق بمضامين المفاوضات وإنما في جوهرها نفسه ـ أو لا تجرى مفاوضات مع من لا ينفذ التعهدات، أو تدار معه مفاوضات انطلاقًا من الشك الدائم في أنه سيفي بالتزاماته وربما أيضًا تبني موقفًا يبرر الشك في أن محاورهم لا يعتزم تنفيذ ما التزم به في حديثه. من ناحية أخرى، حينما يكون الموضوع متعلقًا بمفاوضين مواقفهم براجماتية/سياسية، يكون لهذه الإملاءات الأيديولوجية ثقل أدنى بكثير، إذا كان لها ثقل من الأساس. ويبدو أن هذا يمكن أن يفسر اتفاقات السلام بين إسرائيل ومصر والأردن. وعلى أية حال، فإن اليهود لا يعدون قومية وإنما دين فقط (انظر، على سبيل المثال الميثاق الفلسطيني 1964 ـ بند 20) الهوية لا تبرر المطالبة بأرض أو تقرير مصير. وتوصف مواقف الصهيونية الأساسية بأنها «هراء» قائم على خليط من الدين، والعنصرية والاستعمار وعلى الزعم الأجوف بشأن الوعد الإلهي لليهود (ÍÁmidĐ, 1998: 47) الرؤية التي تستبعد تقرير المصير لدى المحاور هي مانع كبير في إدارة المفاوضات؛ لأنها تلغي الهوية التي اختارها، وبالتالي أيضًا مشروعية المفاوضات معه واللجوء إلى هذه المفاوضات في حد ذاته. ويبدو الإسرائيلي في صورة غير مشجعة، بصفته يهوديًا قبل أي شيء (MustakÁwĐ, 2004: 189). في نظر المصريين يوجد لدى الإسرائيليين خصال سلبية في العديد من المجالات: في المجال الاجتماعي هم خونة ولا ينفذون العهود،

جشعون يسرقون حقوق الآخر، مخادعون، شكاكون في الآخر وليس لديهم أي اهتمام به إلا العمل على استغلاله. وفي المجال النفسي جبناء، متكبرون، مفعمون بالكراهية ولا إحساس لديهم. وفي مجال الصراع يكرهون العرب والإسلام والمسيحية، ويريدون دائمًا أن تحميهم الأطراف القوية، ويثيرون الفتن بين الأفراد والشعوب. وفي المجال القيمي لا توجد لديهم أي أخلاق، وفي المجال الديني يشكون في وجود اللّه (MistakÁwĐ, 2004: 187). حتى أن سياسيًا وديبلوماسيًا مثل إسماعيل فهمي يصف أسلوب المفاوضات الإسرائيلي بأنه أسلوب صعب كطابع الإسرائيليين، ويريد أن يجني أرباحًا سياسية في أي فرصة (Fahmi, 1983: 72). ويضر المانع الناجم عن مثل هذه المواقف، بإمكانية التقدم للمفاوضات. المانع الأكبر هو الذي يعكس الرؤية الدينية المتطرفة للصراع، مثل ذاك الذي عبر عنه نصر اللّه (النهار 6 مايو 1989) الذي يرى أن إسرائيل عدو اللّه ومحاربتها وسيلة للتقرب إليه. ويترتب على هذه الرؤية نتيجة أن أي سلوك آخر تجاه إسرائيل - وقبل كل شيء المفاوضات - هي بمثابة كفر. وحينما لا يعتبر الطرف الثاني في الصراع جانبًا، وإنما ماهية تعيق الخلاص، فإنه لا مجال بالمرة لمفاوضات، ذلك لأن الماهية لن تتغير بعدها. إضافة إلى ذلك، هناك من يلفتون الانتباه إلى التطورات في الرأي العام العربي في السنوات الأخيرة: على الرغم من أن الشعارات، والتصورات ورؤية الذات والآخر ظلت كما هي، إلا أن هناك زعماء وغيرهم كثيرون لديهم استعداد لقبول إسرائيل كحقيقة في المنطقة (NuÒairÁt, 1997: 381).

الكولونيالية

يعد Hofstede أحد أبرز الباحثين الأكثر تأثيرًا في بحوث الفروق الثقافية، وهو يشير إلى خمسة مقاييس لدراسة الفروق بين الثقافات:

- الجمعية مقابل الفردية.

- فجوات القوة.
- الرجولة والأنوثة.
- نظرة عدم اليقين.
- النظرة على المدى البعيد أو القصير.

سأركز على البعد الأول بين هذه الأبعاد وعلى الآثار المانعة للفروق في الرؤى تجاه الفردية والجمعية. هناك من يعرفون الفردية بأن الإنسان يتحرك من خلال تفضيلاته واحتياجاته فقط. وفي المقابل، نجد أن الجمعيين هم من يعتبرون أنفسهم في الأساس أعضاء في مجموع، ويتحركون من خلال معايير ومهام يمليها المجموع[٨٣].

في كثير من الأحيان تفضل الثقافة الجمعية تكتيكات تجنب الخلافات بسبب القيمة العليا للتنسيق والتقاليد، بينما نجد أن الثقافة الفردية تميل إلى تكتيك التنافس (Morris, Podolny, & Ariel, 1998: 729). يمكن أن تشكل فروق التكتيك مانعًا ثقافيًا كبيرًا بسبب التفسير السلبي الذي يمكن أن يعطى للثقافات المختلفة والسلوك من جانب الطرف الثاني في المفاوضات.

إضافة إلى ذلك، بينما نجد أن العلنية هامة جدًا في الثقافات الجمعية، فإنها تحتل مكانًا أقل أهمية في الثقافات الفردية ـ وهو ما يتجلى بوضوح بصفة خاصة حينما نكون أمام ثقافات دينية.

(٨٣) من ناحية أخرى هناك من يقولون بأنه لا وجود للجمعية البحتة، لأن المؤسسات هي تعبير عن الفرد (Rosen, 2002 68)ومن ناحية أخرى هناك من يقولون إن الفردية هي تعبير عن المجتمع ومؤسساته، مثل (Brown. 1980: 7).

من بين ما يظهر فيه الخط الجمعي في الثقافة الإسلامية(٨٤) درجة التوحيد، التي تعد أكبر من الكاثوليكية والبروتستانتية (Yuchtman-Yaar & Alkalay June, 2007) أساسها مبدأ الانصياع له -مثل عكسه - يجب أن يكون علنيًا.

هذه العلنية هي أحد المصادر الهامة المعروفة في ثقافة الاحترام وتقدير الذات. وعدم أخذ المحاور لهذا العنصر في الاعتبار يمكن أن يضع الشريك العربي في أوضاع غير مناسبة في بيئته المحيطة ويجعله يرد بصورة سلبية.

في أجزاء كبيرة من الثقافة الجمعية الإسلامية التي تتحدث العربية، يعتبر الفرد في نظر نفسه وفي نظر الآخرين ممثلًا للجماعة (Halpern, 1977: 64) حتى حينما يكون الأمر متعلقًا بصراع نشب على خلفية شخصية، فإن الجماعات التي يعد الصقور منها ينساقون إليه (Abu-Nimr, 1996: 45) وليس الأمر كذلك حينما يكون متعلقًا بصراع بدايته جمعية. وهذه الخطوة تنطبق أيضًا في الاتجاه المعاكس: أحيانًا يجد الفرد نفسه عرضة للهجوم من جانب جماعته (Kresel, 1982: 44) أو من ممثلها، وانظر قضية الشخصيات الدانماركية.

وفقًا للرؤية التقليدية، المصلحة العليا للجماعة في المجتمع الإسلامي متحدث العربية، هي استمرار لوجوده الموحد، وبالتالي تكون الغاية الأولى حال اندلاع الصراع هي إعادة الوضع إلى ما كان عليه، وتعمل بالمبادرة وبصورة نشطة لتحقيق هذا الهدف (Lederach, 1991: 184) انطلاقًا من منظور العدل المعدل. في الثقافة العربية، في مقابل ذلك، يعتبر الصراع الداخلي المدني نتيجة لنشاطات الأفراد (Faure, 1995 : 49) يتدخل المجتمع فيه فقط بمبادرة أحد الأشخاص، وهدف تسويته هي إنهاؤه دون إدخال أطراف لا علاقة لهم به بصورة مباشرة. وهذا الفارق له آثار على

(٨٤) وفقًا لبحث أجري في الولايات المتحدة، تمت فيه مقارنة درجة الجمعية لدى الأمريكيين والعرب، ثبت أن العرب جمعيون أكثر، ومنهم المصريون أكثر فردية. (Buda & El-Sayed Elkhouly, 1998)

أوضاع الصراع بين أعضاء الجماعات، أو بين الجماعات المنتمية لهاتين الثقافتين. هذه الآثار تنطبق على معاني «العدل» و«الحل العادل» (بما فيها درجة قبول الفرد المسئولية، بل وحتى الاتهام، حيث إن صالح الجماعة موضوع على كفة الميزان، كما في حالات القتل لشرف الأسرة)، وعلى مشروعية تدخل الأفراد الذين يعرفون أنفسهم أعضاء في الجماعة، وعلى قبول العقاب الجماعي وفقًا للعادة البدوية، وعلى هوية ووضع الجانب (ج) في الصراع، وغير ذلك.

ومعروف أنه كما أن المجتمعات الغربية لها أيضًا خطوط جمعية، يوجد أيضًا للمجتمع الإسلامي متحدث العربية خطوط فردية بارزة يمكن أن تضر بالمصلحة العامة. على سبيل المثال، تتهم «الشخصية العربية» بتضخيم الذات على حساب الجماعة (YasĐn, 1973: 165) وبهذا فإن ولاء العربي هو ولاء شخصي، وأولوية المصلحة الشخصية على المصلحة العامة تغوص في أساس المشكلة السياسية العربية (Salem 1970: 404).

تتجلى «الفردية الموسعة» في هذا السياق في مطلب الاستقلال السياسي للدول العربية المختلفة، فبينما نجد أنها جميعًا، من ناحية، ترفع شعار التضامن العربي وتدعو إلى العمل السياسي العربي الموحد، نجد أن إحدى الدول الأعضاء في الجامعة العربية تختلف مع عنصر أجنبي (الصراع الإسرائيلي العربي، وحرب إيران ـ العراق، والصراع الليبي ـ الأمريكي في قضية لوكربي وغيره)، فإن العمل الديبلوماسي يخضع بالفعل لكل واحدة منها على انفراد. هذه الاستقلالية موجودة سواء في المجال الرسمي (قرارات الجامعة العربية يجب أن تتخذ بالإجماع) أو في المجال العملي، حيث وقعت مصر والأردن على اتفاق سلام منفرد مع إسرائيل.

لكن إذا كان العمل أيضًا في المجال السياسي والديبلوماسي على الأرض يتعارض بوعي مع المثالية الثقافية، فإن من يقود هذه الخطوات لا بد أن يبررها بمفاهيم المثالية أمام مواطني دولته. هكذا اضطر السادات إلى تبرير خطوات

سلامه مع إسرائيل سواء في المجال الديني (من خلال الفتاوى الدينية من رجال الدين) أو في المجال القومي (من خلال الإشارة إلى التضحيات التي قدمتها مصر، وحدها تقريبًا، من أجل الفلسطينيين، والمخاطر الاقتصادية التي تتربص بها).

تتبع الفروق التالية من هذه الاختلافات الثقافية: الظلم المحتمل في تقدير الأطراف لهيكلية مصالح المحاور؛ ويمكن أن تؤدي هذه الفروق من منظور أهمية قيم معينة - وبخاصة العدل وتعريفه - إلى أخطاء في التقييم - قبل كل شيء في شأن وجود قاسم مشترك للمناقشات أو عدم وجوده؛ ويمكن أن تؤدي الفروق على المستوى الشكلي والتخصيصي إلى عدم الثقة والشك في نوايا الطرف الثاني في الالتزام شكليًا بالاتفاقات التي تم التوصل إليها والالتزام بتنفيذها.

اللغة

تعتبر اللغة أهم مانع ثقافي، ليس فقط بحكم كونها أداة التعبير الرئيسية لكل الثقافات والأداة الأساسية لإدارة المفاوضات، وإنما بسبب العلاقة الوطيدة السائدة بينها وبين مفهوم «الهوية». هذا التزاوج يعود على الأقل إلى أيام النبي محمد، الذي حذر وفقًا للموروثات من الزعماء المزيفين، الذين يعدون خطرًا لأنهم يتحدثون اللغة (BukhÁr ÑaÎÎ Vol. 4, Book 56, No, 803) ومن أجل توضيح مكانة اللغة كمانع ثقافي في المفاوضات، وبخاصة في الصراع الإسرائيلي العربي سأعرض عدة سمات متفردة للغة العربية.

على عكس اللغات الأخرى التي يعد دورها نقل رسائل بصورة جيدة جدًا (Lucy 106: 1992) نجد أن إحدى المهام الرئيسية للغة العربية هي الحفاظ على العلاقات بين المتحدثين بها وتطويرهم.

يصف باحث عربي لغته بأنها ودودة، وحميمية (تمنح حرارة وثقة بالنفس) (Hatim, 1997: 169). ويمكن أن يؤدي التعريف المختلف لدور اللغة في إجراءات تسوية الخلافات إلى نسب نوايا للآخر، ترجع إلى تفسير استخدام اللغة وفقًا لتعريفات المفسر. على سبيل المثال، متحدث العربية يمكن أن يفسر الصيغة المختصرة والحديث في الموضوع بأنها أمر فظ وعدم رغبة في تطوير العلاقات بين الطرفين.

على الرغم من أنه في السنوات الأخيرة حدث انخفاض في مهابة البلاغة ـ ربما بسبب انكماش العالم واتساع الاتصالات مع الغرب في مجالات الفعل ـ إلا أنه ما زال هناك من يعتبرون اللغة العربية لغة نموذجية جدًا لمجموعة اللغات عالية الاتصال فهي تتسم بالحوار غير المباشر، الشعوري، ومتعدد المعاني (Berque & Charna, 1967) تركز على الحدس، وعلى الاستخدام الواحد للحكايات في مقابل الرؤية الأكثر تجريدًا للغة منخفضة الاتصال(٨٥)، التي تعشق الرموز وتعليق أهمية بالغة على الأسلوب، والبلاغة، والاقتباس، واللعب بالألفاظ، والتشبيهات والاستعارات (al-'Aqqād, 1968: 40) وكذلك يوجد بها ميل إلى عدم الريادة والاتصال غير اللفظي، وإلى الشعر والألوان والابتعاد الدقيق (Salem, 1970: 406) والجرس، والوزن والقافية، والجمال بصورة عامة ـ الأمر الذي يجعل من هذه اللغة «سحر حلال». (Khalid, 1977: 130,13).

وأيضًا فإن حساسية اللغة العربية واتجاه المسايرة فيها ـ الذي يتعارض مع منطلق «الدوغري» الإسرائيلي ـ يعكس كونها لغة عالية الاتصال. في اللغة التي يتوفر فيها هذا الطابع، يكون التوجه نحو الآخر والعلاقة الظاهرة تجاهه علاقة تصالحية تهدف إلى الحفاظ على التناغم في المجتمع (Griefat et al., 1989: 121) ومنع الصراعات. تتحقق

(٨٥) Sharabi, Neopatriarchy, 89: «If in a monological culture validation rests (as it does in neopatriarchal society) on the spoken word («so and so said that so and so that so and so said»), then nonverbal proof (empirical evidence) is rendered secondary or even irrelevant… So the anecdote becomes the document and the evidence: to narrate is to reveal and to make intelligible»

هذه الأهداف من خلال السيطرة الذاتية اللفظية، واستخدام التعبيرات غير المباشرة، والمبالغ فيها أحيانًا (Zahrana1 995; Khalid, 1977: 130, 23; KhÙrÐ, 1993: 64) وخلق جو من الثقة.

الإنسان الذي لغته الأم هي لغة منخفضة الاتصال، أو أنه معتاد على منطلق «الدوغري»، يجري مفاوضات مع شخص لغته الأم عالية الاتصال، أو أنه اعتاد على منطلق المسايرة، يمكن أن تصطدم المفاوضات معه بصعوبات. الأول يضيع المعاني بلغة عالية الاتصال ويبدو مثل محدثه مداهنًا، مبالغًا بل وحتى كاذب، بينما الأخير يبدو في البداية وحشًا غير مهذب وعديم المشاعر الإنسانية. في الحالين يكون نجاح المفاوضات محل شك.

بالتالي يمكن لهذه السمات أن تشكل مانعًا في المفاوضات، ذلك لأنه إضافة إلى المضمون المبحوث هناك أهمية بالغة بصفة خاصة لأسلوب المناقشات، التي تكون بطبيعة الحال أطول من لغة متحدثي اللغة منخفضة الاتصال. مثل هذا الأسلوب يمكن أن يعتبر في نظر متحدثي اللغات منخفضة الاتصال كمشوش عمدي، ومضيعة للوقت من أجل تحقيق مكاسب تكتيكية وحذلقة بدلًا من التوصل إلى تفاهمات دقيقة.

لكن المانع الجوهري جدًا في المفاوضات بين متحدثي لغة عالية الاتصال ومتحدثي لغة منخفضة الاتصال قد يرجع إلى أن المسئولية في الأولى لفهم الرسالة ملقاة على المستمع، وليس على المتحدث، لأن هذا هو الوضع في الأخيرة (Hall, 1982: 18; Zaharana, 1995) وهذا الفهم المختلف، لمسئولية نقل الرسالة وفهمها، يمكن أن يشكل مانعًا حاسمًا لأنه في نهاية المفاوضات الشفاهية يمكن أن تسقط الرسالة بين المقاعد ويلقي كل طرف بالتهمة على الجانب الآخر. إضافة إلى ذلك: سمات وحدة اللغة العربية يمكن أن تشكك المتحدث في أنه لا يقول الحقيقة.

اللغة العربية (Sachdev & Bourhis, 1990: 228) لها وضع قومي رئيسي، ووفقًا لتعريف أحد علماء اللغة المحدثين: «اللغة هي صورة الوجود القومي كما تنعكس في الأفكار والمعاني وصدق (الأمة) التي تواجه نفسها» (RÁfiÝÐ, 1990) اللغة العربية هي إحدى التعبيرات الأساسية عن الانتماء القومي العربي(٨٦) (Declaration, Arab League Riyadh Summit, 2007)، إضافة إلى ذلك هي ذات قيمة دينية قوية جدًا، تمنح لها التفوق الذي تتفاخر به.

بسبب ثقلها النسبي الخاص، الذي يختلف إلى حد ما عن ثقل لغات أخرى، يمكن للغة العربية أن تشكل مانعًا ثقافيًا، وبخاصة بسبب دورها في تعزيز الهوية المستقلة ورؤية الغريب كأدنى (انظر أعلاه): فهي لغة القرآن، اللغة التي لا يمكن أن تحتوي على أخطاء، (Isfahani 1332, I, 122 15) وهي لغة الملائكة ويتحدث بها المؤمنون في الجنة دون أن يجب عليهم تعلمها (,El-Shamy, 1995: 279; al-JÁÎiÛ RasÁÞil, 1: 33 and K al-ÍayawÁn, 4: 82)، وهي اللغة الأولى التي تلقها الإنسان الأول (,al-290: 3 JÁÎiÛ, BayÁn) ومع بالغ الدهشة فإن العلاقة بالعبرية وفقًا لبحث أجري في الجامعة الأردنية، هي علاقة أكثر إيجابية مما هو متوقع: حوالي 20% يعتقدون أنها لغة جميلة؛ وحوالي ربع العينة يريدون تعلمها؛ وأكثر من الثلث يعتبرون معرفتها دليلًا على الثقافة، لكن إضافة إلى ذلك حوالي 40% يكرهونها لأنها لغة اليهود، ومعرفتها من خلال الإسرائيليين تثير الشك. (SanÁÞ, n.d).

وكما هو الحال في لغات أخرى، المحصول اللغوي المستخدم في المفاوضات يخفي في جعبته معاني تفوق قيمتها المعجمية. فصراع المصطلحات ليس عالميًا فقط، لأن جذوره تغوص في الصراع الذي اندلع بين النبي محمد نفسه وبين اليهود في القرن السابع الميلادي (DajjÁnÐ, 2002: 126). على سبيل المثال وجهة «المخرب الانتحاري»

(٨٦) http://www.arableagueonline.org/las/picture_gallery/riyed29-3-2009.pdf.

ليست إلى الموت، وإنما هو «شهيد» يعيش إلى الأبد (DajjÁnÐ, 2002: 120-4) ولذلك فإن الاكتفاء بالتفسير اللفظي للرسائل يضمن فهما محدودًا لها أو حتى أخطاء سلبية وإيجابية. فهم هذه الفروق، دون أن تكون هناك حاجة إلى قبول المواقف السياسية والثقافية التي تقف ورائها، يمكن أن يتغلب على هذا المانع الجوهري ويتيح، وفقًا للنموذج أعلاه، فهم العقلانية في «إرهاب المنتحرين».

الفروق بين العربية كلغة عالية الاتصال واللغات منخفضة الاتصال، تؤدي في كثير من الأحيان إلى أن متحدثي العربية يتهمون بالاستخفاف بالحقيقة، وبالمبالغة أو بالتعبير المضلل للواقع. وهذا يمكن أن يعتبره متحدثو اللغات منخفضة الاتصال كذبًا مقصودًا، بل وحتى يصنف متحدثي هذه اللغة على أنهم كاذبون بطبيعتهم؟ وبالفعل، الإسلام يدين الكذب ويحظر استخدامه، اللهم إلا في بعض الحالات التي يكون فيها مسموحًا بل ومطلوبًا، مثل إنقاذ حياة مسلم، وتحقيق انتصار في الحرب وإقرار السلام بين المتشددين، وبخاصة بين الرجل وزوجته[٨٧]. هناك مانع لغوي آخر نابع من المعنى الشعوري المختلف لكلمات في لغات مختلفة: فبينما نجد أن المعنى المعرفي لأي كلمة ومقابلاتها في لغات أخرى، كما توصف في القواميس المختلفة، متشابهة كانت أو متطابقة، فإن المشاعر المرتبطة بتلك الكلمة في اللغات المختلفة تكون مختلفة.

(٨٧) يقول الغزالي (Ghazali, IhyaÞ, III 137, 11) إن الكذب الذي يؤدي إلى فائدة للمسلم (منفعة) هو كذب مباح. على سبيل المثال، في حالات النهب يجوز الكذب بشأن العثور على أموال في جيب المنهوب. وللمقارنة، في التلمود البابلي باب يفاموت ص 65، 72 يتطرق لمسألة الحقيقة أمام السلام: قال ربي إيلعا عن ربي إليعازر بر شمعون: يجوز للإنسان أن يغير في شأن السلام. ويقول موسى بن ميمون في مشنيه توراة أحكام التوبة، الفصل السابع: «لكن أحيانًا من أجل السلام سمح الحكماء بقول بعض الكذب، مثل صنع السلام بين إنسان وزميله، وامتداح العروس أمام العريس بأنها جميلة ولطيفة، وما شابه ذلك. في الشيعة ما زال مبدأ التقية الذي يسمح للمؤمن بالظهور كمنتم لدين سائد وليس شيعيًا يضطهد دينه في هذا المكان.

وتجاهل العنصر الشعوري، وبخاصة ذاك الذي في لغة تتباهى بحساسيتها مثل العربية، يؤدي (في أفضل الحالات) إلى عدم الفهم. فالتعامل الشعوري لمتحدث العربية مع مفاهيم معينة يمكن أن يكون مختلفًا عن تعامل محدثه. على سبيل المثال، حساسية الرجل العربي المرتبطة بلفظ «أخت» تكون مختلفة عن تلك لدى الرجل الأمريكي،لأنها تثير لديه مشاعر الشك والقلق والشرف والخطر والوضعية والذكورة والمسئولية إلخ. وفي هذه الحالة لا يفهم الأمريكي السلوكيات السلبية التي يمكن أن ينتهجها ردًا على استخدامه لهذه الكلمة (Alon, 2005)

مشكلة هامة مرتبطة بموضوع المفاوضات وهي اللغة التي تختارها الأطراف لإدارة المناقشات. في أغلب الاتصالات بين الإسرائيليين والعرب استخدمت اللغة الإنجليزية للحوار، لكونها معروفة للطرفين، ولتدخل أطراف أخرى في المفاوضات، ولأن نتائجها سوف تعرض وتنفذ في الساحة الدولية، وربما أيضًا لاعتبارات الكرامة القومية. في المحادثات بين إسرائيل ومصر تحدث الياقيم روبنشتاين بالعربية، لكن فقط في المحادثات غير الرسمية، واستحسن العرب ذلك (دان باتير في حديث شخصي). لكن حينما يستخدم المتفاوضون لغة ثالثة، عليهم أن يقوموا بعملية فكرية مزدوجة، وبهذا فإنهم يزيدون من خطورة أن تشوه رسائلهم. وأيضًا في هذه الحالات يبدو لي، على الرغم من أنه لا توجد لدي بحوث تؤكد ذلك، أن التطرق الأساسي للمتحدث يعكس رؤية لغته الأم وليس لغة الوسيط. وربما لذلك تطلب الشريعة إدارة المفاوضات مع الأغراب باللغة العربية، إلا إذا كان محدثك يثبت أنه لا يتمكن منها (ShaibÁnÐ, Syar, ii 479,5).

المانع اللغوي الأكثر بساطة هو عدم معرفة لغة المحاور. وهناك تعبير عربي قديم (هناك من يرجعونه إلى النبي محمد) يوصي بالتمكن من لغة العدو لأن هذا يمنح حماية منه. وهناك مستوى أعمق بكثير لهذه الظاهرة يرجع للغة المحاور أسس لغتك؛ على سبيل المثال، افترض أن لغته منخفضة الاتصال كلغتك. المستوى الثالث

من الموانع يرجع إلى عدم القدرة على التمييز بين الظروف التي تختلف فيها الرؤى الأساسية في لغة محاورك عن تلك التي في لغتك.

الزمن

يمكن أن يشكل اختلاف الرؤى الزمنية للمشاركين في تلك المفاوضات عائقًا أساسيًا جدًا لمجرد الدخول إليها وإدارتها. يعتبر الزمن في الإسلام منظومة قيمية يحارب فيها الخير الشر، بخلاف كونه إطارًا تقع فيه أحداث (Choudhury ,76 1992). في المفاوضات بين الرؤية القيمية والرؤية ذات الدور الفعال يوجد مجال واسع لعدم الفهم الجوهري، واستخلاص النتائج من أحداث الماضي من نتائج الطرف الثاني، بل وحتى عدم الملاءمة مع توقعات الطرف الثاني.

يصف كثيرون منظور الزمن الإسلامي بأنه «زمن حدث» وليس «زمن ساعة». وهذه رؤية يتم فيها تحديد الأحداث من خلال النشاطات وليس من خلال الساعة (انظر; Levine 1997: 77 ـ [٨٨] Choudhury 1992: 85) الزمن هو المسافة بين الأحداث (IÒfahÁnĐ, 1332 I, 141,7) ومن ناحية أخرى نجد أن الرؤية الغربية تشبه بصورة عامة الرؤية التي تحدد فيها الأحداث وفقًا للساعة وليس العكس (على سبيل المثال) حظيت هذه الرؤية مؤخرًا بصياغة صائبة في أفغانستان: «السويسريون يملكون كل ساعات العالم، ونحن نملك ـ كل زمن العالم».

هناك تقسيم آخر لنظرية الزمن يفرق بين الرؤية المتعددة التي تتيح لعدة أحداث أن تقع في وقت واحد (...) وتؤكد تدخل أشخاص واستكمال المهمة أكثر من

(٨٨) Bourdieu, 1963: 59: «There are not precise hours for meals; they are eaten whenever the preparation is complete and eating is leisurely. The notion of an exact appointment is unknown; they agree only to meet 'at the next market.'»

الارتباط بجداول زمنية مسبقة، وفي مقابل هذه الرؤية نجد الرؤية الأحادية التي تعمل من خلال جداول زمنية، وتفكيك لوحدات أصغر ودقيقة (Hall, 1976: 22).

في المفاوضات، حيث لكل طرف رؤية مختلفة عن تلك التي ذكرت أعلاه، يكون التعريف بسيطًا، مثل موعد اللقاء والتخطيط المشترك، والظهور كمهمة معقدة، لأن الفرد يمكن أن يتنازل عن عمل هام بسبب التزام مسبق بجدول أعمال، وآخر يمكن أن يدفع الأول إلى انتظاره في موعد معين، لأن الحدث الذي يقدره أكثر قد وقع في نفس الوقت.

في الثقافات الغربية ذات زمن الساعة، تعتبر الدقة قيمة. وعدم الدقة تصعب تنسيق الأعمال والخطوات المشتركة. مقابل ذلك، في ثقافات زمن الحدث، الارتباط بجدول أعمال ليس ضروريًا دائمًا (Bourdieu, 1963: 59) أو حتى محترمًا، بل يمكن أن يساء تفسيره. في حديث خاص مع مفكر فلسطيني وصف الدقة كأداة إمبريالية، واستعار مفهومًا من مجال الرياضيات وطبقه على العلاقات الإنسانية. وأيضًا يورد برنارد لويس اقتباس سينما عن Lewis, 2002: 130- 1 Consultations au Georges 27 :Duhamel Islam, 1947-28 pays d، لا يوصي بالدقة فقط، خطرها في أنها تؤدي إلى إضاعة حياة الإنسان (الذي يتصرف بموجبها) وتجعله يتنازل عن حياته الحقيقية. هذه الرؤية توجد بدرجة معينة أيضًا في مستوى أكثر عمومية: في الاستطلاع الذي أجري عن الدقة، وجدت الأردن في المركز 19 من 31 دولة، وجاءت سوريا في المركز 27 -Levine, 1997: 131. ومن ناحية أخرى، حينما يكون المقصود تنفيذ وصايا، وبخاصة وصية الصلاة، فإن الدقة تكون هي الحد الأقصى انظر على سبيل المثال (Ibn TaimĐyah, SharÎ al-'Umdah, IV, 150).

أيضًا فإن علاقة الثقافات المختلفة بأجزاء الزمن مختلفة: ففي بعضها يتم التركيز على المستقبل، وفي أخرى على الماضي. الثقافة الإسلامية السنية متحدثة العربية تنتمي للمجموعة الثانية: توجه النظرة إلى الوراء، إلى عصر النبي محمد،

الذي يعد نموذجًا للإنسانية كلها، وزمن خلفائه الأربعة. ومن هنا تأتي أهمية النموذج السابقة والتاريخية في الثقافة الإسلامية (JÁbir, 1986, VIII, 19) وأيضًا يجب أن تعتمد القرارات السياسية الآن على سوابق تاريخية كهذه (Ghali, (1977: 221, 1 وتأثير الماضي على قرارات وأفعال الحاضر، يمثل به جيدًا في فقرة الشريعة التي أكدت مبادرة السادات للسلام مع إسرائيل؛ فقد اعتمد على سلام الحديبية، الذي وقعه النبي محمد مع أعدائه من قبيلة قريش عام 628 ميلادية. وعلى نفس الوتيرة، تعتبر كثير من الصراعات استمرارًا لأحداث تاريخية لم تغلق؛ على سبيل المثال، انتصار إسرائيل في حرب 67 اعتبر انتقامًا لهزيمة موقعة (حطين 148 :Sivan, 1972) الحرب الإيرانية العراقية - استمرار لانتصار المسلمين على الفرس في القادسية (عام 636 ميلادية) وغير ذلك.

الرؤية الغربية، وبخاصة الأمريكية، موجهة أكثر إلى المستقبل، وكما عبر برنارد لويس، فهي تلغي الماضي بالتعببير الشائع: «دعك، هذا تاريخ». وفي المقابل، في الرؤية الإسلامية ينتمي المستقبل للإطار الإلهي، ويحظر على المؤمن أن يعبر عنه دون أن يضيف تعبيرًا تحفظيًا «إن شاء الله». هذا التحفظ يمكن أن يجعل الآخرين يشكون حينما يسد الأمن الطريق أمام اتخاذ أي قرارات، وليس الأمر كذلك في تنفيذه، فبينما نجد أن القانون الإسلامي بالفعل مثله مثل باقي الثقافات التي أعرفها (يتطلب تنفيذ الوعود والالتزام بالاتفاقات. ومن ينتهكون الاتفاق أو يكذبون، يدعون «مخادعين») (على سبيل المثال: ÀdÁb, 337 ومكانهم في الدرك الأسفل من النار. 196; GhazÁlÐ,, Muslim ÑaÎÐÎ, ÏmÁn)[٨٩].

(٨٩) http: / /www.islambasics.com /view.php?bkID=999999&chapter=10: Islam Basics.com

وفقًا للمنظور الإسرائيلي الغربي يمكن أن يعتبر الاهتمام بالماضي والاعتماد عليه كسرقة الزمن عمدًا أو عرضًا لا أكثر ولا أقل ـ كحافز لمواقف سياسية آنية في أحداث ماضية غير ذات صلة وبهذا أيضًا إشارة إلى عدم حسن النية في المفاوضات. ومن ناحية أخرى، عدم احترام الآراء المعتمدة على الماضي، يمكن أن يفسر إما على أنه ممارسة ضغط من جانب الطرف الثاني ـ وبهذا يعتبر علامة على عدم الصدق في المفاوضات ـ أو كعلامة استخفاف بالمواقف والرؤى التي تعتمد على الماضي بصورة موضوعية.

كما هو معروف، في المفاوضات تقف احتمالات النجاح في علاقة مباشرة مع الفترة المتاحة للأطراف. في الإسلام يوعد المؤمن والأمة الإسلامية كلها بالانتصار في النهاية. صحيح أن الفترة الزمنية حتى هذا الانتصار ليست تفصيلية، لكن كما صاغ ذلك مفكر هام معاصر: في الصراع ينتصر الخير ولا قيمة للزمن. (RamaÃÁn, 1998: 55) يمكن أن يؤدي هذا الوعد ـ وفي حالات معينة مما يسمى «الإسلام الراديكالي» تؤدي بالفعل ـ إلى أسلوب غير متسق مع إدارة المفاوضات بل وحتى إلى رفض الدخول في مفاوضات. في الرؤية الغربية مدى الزمن أقصر بكثير ولذلك فهو يتطلب نتائج مختلفة. إضافة إلى ذلك، لا يمكن أن نستخلص من ذلك أن إضاعة الوقت هي سلوك محمود، العكس هو الصحيح، لأن مثل هذا السلوك مرتبط بالشيطان.

رؤية الزمن كعائق للإنجازات تؤدي بالضرورة إلى تفضيل السرعة. في اللغة العربية المصطلح المستخدم بصورة عامة للترجمة هو «سرعة» يشترك أيضًا مع «العجلة»، وهذا الذي يستخدم «البطء» يشترك أيضًا مع «التمعن». وبهذه المعاني المختلفة يبدو أن أبناء الثقافات المختلفة لا يختلفون، لكن يبدو أحيانًا أن المعنى الأول، «السرعة»و «البطء» يستخدمان، وفي هذه الحالة الثقافة الإسلامية تفضل

البطء[٩٠]. تشيع جدًا تعبيرات مثل «السرعة / العجلة من الشيطان، والبطء/ التأني من الله» ويقتبس أيضًا تعبير «التأني» الذي يؤدي في النهاية إلى الخسارة أفضل من العجلة التي تؤدي إلى الربح (Ibn Ýabd Rabbihi, ÝIqd, 33) والمانع الذي يمكن أن ينجم نتيجة لهذه الفروق في المناظير هو الشك في المفاوض المسلم أنه يجر ساقيه كتكتيك.

القيم

يمكن أن تشكل منظومات القيم المختلفة عائقًا أساسيًا في إدارة المفاوضات، وذلك لعدة أسباب: يتجلى الأول في ترتيب الأولوية والسعر المتبادل: هل يمكن دفع قيمة هامشية في مقابل تنفيذ قيمة عليا، وإذا كان الأمر كذلك - فإلى أي مدى؟ السبب الثاني للمانع على أساس قيمي هو مصدر منظومات القيم المعنية ودرجة حرية الفرد في العمل دون تنسيق كامل معها. وسأناقش فيما يلي الاعتقاد في العدل والكرامة كقيم أساسية إسلامية، وآثارها كموانع ممكنة في المفاوضات.

المسلم هو عبد الله، ودرجة إيمانه به تحدد وضعيته في العالم، وهو مطالب بوضع هذا الإيمان على رأس سلم قيمه، ولكي ينفذه عليه أن يكون مستعدًا لدفع أي قيمة أخرى، بما في ذلك حياة الإنسان[٩١]. يضاف إلى ذلك المطلق في الإيمان وإيجاد مانع صعب أمام المفاوض مع ممثلي مجتمع لا يعد الإيمان فيه قيمة عليا وموقفه ليس مطلقًا في التعريف: يمكن أن تصطدم المناقشات الموضوعية بطريق مسدود على هذه الخلفية.

(٩٠) بصفة خاصة في خمسة موضوعات: إطعام (الجائع)، وتغسيل الميت، والزواج، وتطبيق الشريعة، والندم على الخطأ (GhazÁlÐ, IÎyÁÞ, 372 .)

(٩١) انظر التلمود البابلي، السنهدرين ص74/ 1، بلا قيد أو شرط.

وأيضًا فإن الرؤى المختلفة للعدل كقيمة يمكن أن تفشل المفاوضات بسبب الخلافات المحتملة في الرأي حول تفصيلات الاتفاق، لكن أيضًا على مبدأ العدل الذي يقوده.

يعتبر العدل أحد القيم الأساسية في الإسلام (Rosen, 2002: 68) بل وحتى أحد محدداته (Khomeini, Islam and Revolution, 28) وأحد تعريفاته الشائعة هو «إعطاء كل ذي حق حقه» و«وضع الأمور في نصابها» (al-BannÁ2001: 83). ومن الواضح أن نظرية العدل في الإسلام مطلقة، بينما نجد أن النظرة في الإسرائيلية ـ الغربية تتيح العدل النسبي. هذا هو أحد أسباب الرفض الإسرائيلي للتطرق إلى العدل أثناء المفاوضات (حديث شخصي مع دافيد شيطنر 6.1.09) ويمكن أن يفسر هذا الرفض في نظر المسلمين متحدثي العربية على أنه اعتراف بعدم عدالة الموقف الإسرائيلي ـ بينما تبدو هذه الرؤية الإسلامية في نظر الإسرائيليين مثالية وغير عملية، وقد تخفي عن عمد النية في إعاقة المفاوضات الموضوعية.

القيمة الشخصية والجمعية والسياسية الهامة، هي قيمة الكرامة وتقدير الذات، كما عبر عن ذلك أكثر من مرة في تاريخ العلاقات بين إسرائيل وجيرانها، وتعتمد أهميتها على الطبيعة الجمعية للمجتمع الإسلامي، وعلى علنية إجراءات أعضائه وعلى الأهمية التي يعلقها على الحفاظ على الإطار الجمعي خارج هذا الخلاف أو ذاك. وعلى الرغم من أن الأمر يرجع بصورة خاصة إلى صراعات داخلية، إلا أنه ينطبق أيضًا على الصراعات الخارجية، حينما تكون الجماعة الموصوفة على سبيل المثال هي الأمة العربية، والصراع المعني هو صراع دولي، مثل الصراع الإسرائيلي العربي. هكذا على سبيل المثال أكد حافظ الأسد أكثر من مرة أن أي اتفاق سلام مع إسرائيل يجب أن يحفظ كرامة سوريا (انظر على سبيل المثال رابينوفيتس, 1998 : 106) واتهم حسن عصفور إسرائيل «بقتل الكرامة» الفلسطينية (شير 2001 : 115)، ويميل كثير من الإسرائيليين إلى الاستخفاف بأهمية الكرامة كقيمة في المجتمع العربي،

ويشكون في المطالبة بها باعتبار أنها لا تستخدم إلا كتكتيك في الصراع[٩٢]، أوعدم الاهتمام بمضمونها وتعبيراتها في المجتمع العربي. كما أن مسألة الكرامة يمكن أن تستخدم، بسوء نية، كوسيلة في المفاوضات. إضافة إلى ذلك، خطورة المساس الحقيقي بكرامة المحدث تضر بهويته، التي يمكن بالطبع أن تنهي المفاوضات. هذا الضرر الذي ينشر تفوق الجانب الذي أحدث الضرر، يمكن أن يفسر على أنه إملاء لنتائج المفاوضات ومساس أيضًا بالمرسل نفسه، الذي يبدو كإنسان غير متحضر وربما غير جدير بأن يكون طرفًا في المفاوضات.

الوسائل

يمكن أن تظهر أيضًا الموانع الثقافية من الوسائل التي تبدو مشروعة في نظر ثقافة ما وغير مشروعة في نظر ثقافة أخرى، مثل الاستخدامات المختلفة لنفس الوسائل. في تاريخ العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل والدول العربية فضلت إسرائيل المحادثات المباشرة، بينما فضل العرب وساطة طرف ثالث (مثل Ghali, 1997: 292) يمكن تفسير هذا التفضيل العربي ثقافيًا، لأن الأطراف تحظى من خلال طرف ثالث بقدر من الحفاظ على الكرامة، واحتمالات التغلب على الأزمات يكون أكبر مما هو بدونها. ومن ناحية أخرى، هذا التفضيل العربي يمكن أن يعتبر تعبيرًا عن العداء والامتناع عن أي اتصال مباشر، كما دأب السوريون بصورة تقليدية في محادثاتهم مع إسرائيل، على سبيل المثال حينما أصروا على أن يوقع جنرال مصري على اتفاق فصل القوات بينهم وبين إسرائيل بعد حرب أكتوبر (رابينوفيتس, 1998 : 46). يمكن أن تشكل هذه الفروق في الرؤى مانعًا في المفاوضات. بسبب التفسير المتشابه المنسوب لسلوكيات عكسية من الطرفين، فإن الرؤية التي تذيع الثقة للإسرائيليين تعتبر في نظر العرب غير محل للثقة، والعكس.

(٩٢) على سبيل المثال ياريف بن اليعازر 944/ http: / /www.nrg.co.il /online /1 /ART1/ NRG.842 2009 , 12 , 07 ,html .

يوجد سياق ثقافي واضح في طريقة عرض الموضوعات للنقاش في المفاوضات. فضل الجانب العربي الرؤية الاستنتاجية في كثير من الحالات في إدارة عملية التفاوض ـ من العام إلى الخاص. أي إعادة بناء إطار معتمد وبعده فقط مناقشة الموضوعات المطروحة. هكذا على سبيل المثال، نظرية الأراضي مقابل السلام ـ وإعلان إسرائيلي عن موافقتها على الانسحاب الشامل حتى قبل مناقشة جوهر السلام ومكوناته. فضلت إسرائيل بصورة عامة الرؤية الاستقرائية أي من الخاص إلى العام ومناقشة مكونات الاتفاق **أولا** : هذه الفروق في الرؤى برزت في عملية السلام مع مصر وكذلك أيضًا في عملية أوسلو (1978 : 402; Ghali, 1997: 21 SÁdÁt فونداق, 2001 : 105).

وأيضًا سلك حافظ الأسد رؤية مشابهة طلبت موافقة أولًا على المبادئ وبعدها الدخول في التفاصيل. ويعرض (رابينوفيتس 1998 : 98) الصعوبة المترتبة على هذا الفرق، على النحو التالي الانسحاب هو عملية مكونة من مشهد واحد لا يدع مجالًا للمفاوضات، و«السلام» هو مجرد بداية طريق المفاوضات المساومة. وفي التصريح الإسرائيلي ـ تتنازل إسرائيل عن كل أوراقها.

هناك خشية أخرى من أن تؤدي الموافقة المبدئية إلى إغلاق الطريق أمام مفاوضات حقيقية، ومن ناحية أخرى ـ فإن الاهتمام المسبق بالتفاصيل يعد علامة على انعدام الرغبة في حل المشاكل المطروحة ومحاولة ترك طرق إخفاق كثيرة قدر الإمكان في يد الجانب الذي يفضل المناقشة من الخاص إلى العام. وعلى الرغم من الصعوبات والفروق، فإن إسرائيل وافقت أحيانًا على هذه الرؤية، كما فعل بن عمي، على حد قوله، في محادثاته مع أبو علاء (بن عمي 2004 :29)، وأحيانًا طلب الجانب العربي تناول التفاصيل (Fahmi, 1983: 202).

في كثير من الأحيان يفضل المفاوض العربي عرض موقفه بأسلوب قاطع لا يدع مجالًا لأي احتمال بأنه غير صادق تمامًا ـ وهي رؤية يرجعها البحث إلى

الطبيعة الهيراركية التقليدية للمجتمع العربي مثل مطلقات الرسالة الدينية في القرآن (Hatem, 1997: 52; 169) ويمكن أن تعتبر هذه الرؤية في نظر الأغراب إلغاء لاحتمال أن يبدو الموضوع محل التفاوض إملاء أو حتى تضليلًا. ويمكن أن يفسر الاتجاه العكسي، الذي يعترف بإمكانية الخطأ أو جزئية الزعم، على أنه اعتراف بالعيوب في الموقف المعروض.

الخلاصة

على الرغم من أن هذا البحث لا يدعي أن فشل عملية السلام يرجع إلى الفروق الثقافية فقط، إلا أنه يشير بالتأكيد إلى أن الفروق بين الأطراف المتداخلة في عمليات تسوية الخلافات الدولية هي عوامل هامة جديرة بالتناول البحثي والعملي، ويرجع ذلك إلى الأسباب التالية:

- كون الثقافة إطارًا اجتماعيًا عامًا جدًا يملي إلى حد كبير رؤى وسلوكيات الفرد في المفاوضات.
- كون الثقافة مؤسسة غامضة وضبابية إلى حد ما، يصعب التعامل الواعي معها.
- الآثار الصعبة التي يمكن أن تنجم عن تجاهل الموضوع الثقافي في المفاوضات، أو عدم الاعتداد الكافي بها، سواء عن عمد أو غير عمد. يبدو أن أصعب مشكلة متعلقة بفروق الثقافات تمس تعامل الأطراف مع مصداقية الطرف الثاني في أوضاع الرؤى الثقافية المختلفة في موضوعات مثل جوهر السلام، تنفيذ الاتفاقات واحترام الاتفاقات والالتزامات.

وفي ضوء ذلك، يقترح هذا البحث على الأطراف المعنية التوصل إلى اتفاق سلام يعترف بأهمية الثقافة في المفاوضات، وبسماتها ومكوناتها المختلفة، ويعدون أنفسهم مسبقًا لدراسة ثقافة الآخر في سياقات مختلفة:

- **الهوية:** يجب الاعتراف بالسمات الإيجابية التي ينسبها الآخر لنفسه والتعامل معها في المفاوضات من أجل إتاحة جو مناسب، وتفسير دقيق للتعبيرات والسلوكيات من جانب المحدث والتدقيق في بعث الرسائل للغير. إضافة إلى ذلك، يجب أيضًا الاعتراف بوجهات نظر الطرف الثاني محدثه في المفاوضات.
- **اللغة:** لا بد من أن يوضع في الاعتبار أن الرؤية المختلفة لدور اللغة يمكن أن تطيل مدة المناقشات، بسبب الثقل البالغ للغة والكلمات في الثقافة الإسلامية متحدثة العربية، وبخاصة بسبب التناقض في الثقافة واللغة، لا بد من إتاحة الفرصة لتفسير مختلف عن التفسير اللفظي. اللغة العربية هي لغة عالية الاتصال، ويمكن أن يساء فيها فهم الرسالة؛ لذا لا بد من الاستعانة بمتحدثي العربية الذين يعرفون الثقافة وتوارد الخواطر والسياقات الشعورية للكلمات المختلفة.
- **الزمن:** لا بد أن نضع في الاعتبار أن تناول الزمن في الإسلام لمتحدثي العربية يمكن أن يكون مختلفًا عنه عندك. خطط استمرار المفاوضات لفترة أطول مما يبدو ضروريًا من وجهة نظرك.
- **القيم:** لا بد من محاولة تجنب الدخول في مناقشات حول العدل دون الالتزام مسبقًا بسلوك ما، على المفاوضين مع المسلمين متحدثي العربية أن يكونوا مستعدين لقبول أهمية احترام المحدث ودراسة تعبيراته.
- **الجدال:** لا بد من اعتبار أي إعراب عن رأي بمثابة إجراء في المفاوضات، حتى وإن عرض بصورة قاطعة ورافضة أي احتمال للتغيير. لا بد من التطلع إلى موافقة على نظام المناقشات من العام إلى الخاص وليس العكس.

الفصل التاسع

الدين كمانع أمام تسوية الصراع الإسرائيلي الفلسطيني

يتسحاق رياطر[٩٣]

مقدمة

في العقود الأخيرة ارتفع باستمرار ثقل الدين في الصراعات العرقية والقومية، وبخاصة في الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني أثارت نتائج حرب 67 وبخاصة احتلال القدس وأراضي فلسطين، اتجاهًا مسيحانيًا واستيطانيًا بين الصهيونية الدينية في إسرائيل، وبعد ذلك جاءت الانتفاضة الأولى (1987) وجعلت حماس التي كانت تيارًا اجتماعيًا إسلاميًا، حركة سياسية. وفي السنوات الأخيرة حصلت الأيديولوجية الاستيطانية الصهيونية على دفعة من حركة شاس وعناصر حريدية وحسيدية. وفي الجانب الفلسطيني وصلت حماس إلى موقع التأثير: انتصار في انتخابات 2006 وسيطرة على قطاع غزة. تعتبر حماس، كحركة دينية، مشكلة فلسطين مشكلة دينية والصراع مع إسرائيل صراعًا دينيًا بمفهومين: قدسية القدس التي تشع على فلسطين كلها وتصور اليهودي سيئًا من الأساس. إضافة إلى ذلك، حماس مستعدة

(٩٣) أتوجه بالشكر لأربعة زملاء قرأوا الصياغة الأولى (والمضنية) لهذا المقال وأبدوا ملاحظاتهم: الحاخام الأستاذ روتنبرج (حاخام استيطان هار ــ أدرا وزميل كبير في معهد فان لير في القدس) الحاخام دكتور اليآف طاوب من كلية أشكلون، الأكاديمية وجامعة بار إيلان، والدكتور نمرود لوز من كلية عيمق يزرعئيل وأفرايم لافي من جامعة تل أبيب. شكر خاص لمحرر هذا الكتاب ــ الأستاذ يعقوب بر سيمان طوف على ملاحظاته واقتراحاته.

مبدئيًا لقبول وقف مؤقت لإطلاق النار (شتاينبرج 2002). لقد اعترفت حماس بقوة القومية الفلسطينية، لكنها وجدت طريقًا لإشراكها في وجهة نظرها والتوفيق بين الهوية الإسلامية والهوية الوطنية من خلال شعار: «حب الوطن ينبع من الإيمان» (الديني الإسلامي). لقد استوعبت حماس رغبة الشعب الفلسطيني في التخلص من عبء الاحتلال الإسرائيلي وعدم الانتظار حتى تتحرر فلسطين كلها، وبهذا أوجدت ما يشبه خطة على مراحل أهدافها على المدى المتوسط تشبه أهداف منظمة التحرير. وفي الوقت نفسه تخطط حماس للسيطرة على منظمة التحرير بالوسائل الديموقراطية، مع استغلال شعبيتها في الشتات الفلسطيني ومخيمات اللاجئين. الخطاب السياسي من كلا جانبي الصراع الإسرائيلي الفلسطيني مفعم بالقيم والرموز الدينية التي تضم قدسية الأرض والوصية الدينية للسيطرة عليها وتوطينها، والأماكن المقدسة والحرب، و«الإرهاب» والتضحية من أجل هذه المثاليات الدينية. وطالما أن الخطاب الديني هو ملك للأقلية فقط، فإن الدين لم يكن مانعًا حقيقيًا لتسوية الخلاف. لكن منذ عملية أوسلو (1993) تعمق هذا الخطاب وتقوى بين الجماهير التي لا تعد دينية وبين الزعماء العلمانيين.

مشكلة وضعية وقدسية الأرض المختلف عليها ـ أرض إسرائيل / فلسطين بما فيها القدس ـ تضم بعدًا دينيًا ثقافيًا عميقًا في الصراع القومي. يضاف إلى ذلك دور المستوطنين الإسرائيليين (مثل جوش إيمونيم) الذين تحركهم أيديولوجية أصولية يهودية (Lustick, 1988; Weisburd, (1989; Gorenberg, 2006 حيث تؤيد الحكومات الإسرائيلية نشاطاتهم الاستيطانية منذ أكثر من أربعة عقود، أو على الأقل لا تتخذ خطوات ملموسة لوقفها (اللهم إلا التجميد المؤقت للبناء الجديد)، يثير أيضًا انطباعًا بأن البعد الديني (اليهودي في هذه الحالة) الذي يعد عنصرًا رئيسيًا في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، يقف عائقًا أمام إيجاد تسوية وحل. ومن ناحية أخرى، العمليات «الإرهابية» والمقاومة التي تقوم بها المنظمات الفلسطينية

المسلحة ضد أهداف إسرائيلية وضد مواطني إسرائيل، ونظرية التضحية (الشهادة) التي تعد منظورًا دينيًا - تزيد من قوة الوجه الديني للصراع في العالم الإسلامي وبين الفلسطينيين، الذين أغلبهم مسلمون. وسواء كانت القيم الدينية «مستغلة» أو «مجندة» بصورة مصطنعة أو أنها تعكس مشاعر إيمانية حقيقية، لا يوجد شك في أن مجرد وجودها يضع عائقًا أمام إيجاد حل للصراع وربما أيضًا إمكانية تسويته. يناقش هذا الفصل مسألة؛ هل تعوق القيم الدينية اليهودية الإسرائيلية والإسلامية الفلسطينية، إمكانية التوصل إلى اتفاق سياسي بين الأطراف؟

ومن أجل مناقشتنا يعد المانع الديني حالة تعيق فيها القيم الدينية والرموز الدينية إمكانية التوصل إلى التفاوض والتسوية بأسلوب تسوية الصراع على الأرض. الدين مانع لتسوية الخلافات إذا توفرت الظروف التالية أو بعضها في المجتمعين اللذين يعدان طرفًا في الصراع :

- قيم الإيمان الديني التي تفرض الحرب على المناطق المقدسة وعلى الأرض المقدسة وترفض التفاوض أو التسوية في هذه القيم.
- تم توريث خطاب القيم الدينية للجماهير العريضة - بما فيهم العلمانيون أو من لا يقيمون تعاليم الدين بصورة منتظمة - بصورة تجعل من القيم والرموز الدينية جزءًا من نسيج الهوية الصلب الذي لا يمكن التفاوض عليه أو المساومة بشأنه.
- القوة السياسية للحركات الدينية التي ترفع شعارات القيم الدينية وتعمل على تلقينها للجماهير العريضة قوة حاسمة (بحكم طبيعتها، وبحكم كونها رمانة ميزان في منظومة سياسية منقسمة، أو بسبب قدرتها على خلق تحالفات سياسية واسعة وقاطعة).
- النشاطات المتطرفة من جانب الأفراد أو الحركات التي تحركها أيديولوجيات دينية قومية، وقادرة على إحباط نجاح المفاوضات السياسية من خلال أعمال الاغتيال السياسي أو أعمال «الإرهاب» التظاهرية.

- حشد «محاربين» مفعمين بالإيمان الديني من العالم العريض وراء أرض الصراع.

سأحاول فيما يلي توضيح ما إذا كانت هذه الشروط موجودة لدى كل طرف من أطراف الصراع المعني أم لا. وسأبدأ بتحليل مفاهيمي لدور الدين في الصراعات العرقية، وبعد ذلك أدرس القيم الدينية ذات التأثير على الصدامات ومدى قبولها لدى الجماهير العريضة. وفي معرض النقاش سأناقش القوة السياسية للحركات ذات الأيديولوجيات الدينية القومية وقدرتها على الحسم أو التأثير على متخذي القرارات، وأنهي بتحليل الأخطار الكامنة من جانب عناصر دينية متطرفة تريد بأي وسيلة منع المفاوضات أو التسوية.

دور الدين في الصراعات العرقية والقومية

اعتبر عصر القوميات الحديثة بالخطأ نهاية لعصر الحروب الدينية وانتهاء تدخل رجال الدين في تحديد مصير الشعوب وعلاقاتهم المتبادلة. في العصر الحديث يبدو أن سيادة الشعب وحق الشعوب في تقرير المصير والسيادة قد هزمت سيادة الله. لكن أضاع هذا ظاهريًا سمة هامة بخصوص الدور الجديد للدين في النظرية القومية. فلقد أدرك منظروا القوميات أن الشعوب الحديثة «تتصور» مكونات الهوية القائمة على إرثهم الثقافي (Anderson, 1983). نفس الإرث الثقافي يضم في حالات كثيرة عنصر الدين باعتباره عنصرًا هامًا بل ورئيسيًا في بعض الأحيان في الإرث والهوية. وربما كانت الحركة الصهيونية نموذجًا واضحًا لاعتبار الشعب القديم - بنو إسرائيل - نموذج رئيسي للقومية العبرية، وفي القرن التاسع عشر- تشكلت نظرية الاستمرارية «القومية» للإنسان العبري/ اليهودي (Ben Israel, 1998) سواء كان اليهود شعبًا أصيلا، واستمرارًا للعبرانيين القدامى، أو كانوا شعبًا جديدًا أوجد أسطورة الاستمراية القديمة (زند2008)، وما من شك في أن اليهودية مكون رئيسي في الهوية الصهيونية (شابيرا 2002 :212)، وتعتبر إسرائيل، التي تعرف نفسها

بأنها دولة يهودية ديموقراطية، أن زعزعة طابعها اليهودي (من خلال زعماء عرب ـ إسرائيليين وغيرهم) يعد تهديدًا ومعارضة لشرعيتها ونظامها.

لقد نشأت الحركة الوطنية اليهودية من داخل تيار فكري علماني، لكن منذ بدايتها ضمت حركات وأحزابًا دينية اعتبرت الصهيونية جزءًا من رسالتها الدينية لتقريب الخلاص (أو مع الفارق: حتى لا يعجل الإنسان بالخلاص). إضافة إلى ذلك، فإن قادة الحركة الصهيونية، وكذلك أيضًا قادة دولة إسرائيل، حشدوا الرموز الدينية كجزء من بناء الهوية القومية (رافيسكي Abu ,1994; 1996 ,Dubinski2008) والنموذج البارز على ذلك هو الجهد الذي بذله حاييم فايتسمان، الزعيم الصهيوني العلماني، بعد الحرب العالمية الأولى، لشراء ساحة الجدار الغربي (Reiter & Seligman, 2009).

يوجد أيضًا في الإسلام مزج مشابه بين القومية الحديثة والقيم الدينية (Shenhav, 2007) وهو يوقف احتمال علمنة القوميات (Hefner, 2000). تسمى هذه الظاهرة «قومية دينية» (Religious Nationalism) تتطلع إلى تديين (religionalisation) الثقافة السياسية وتركيز حصري للهوية القومية في الدين (Friedland, 2001) تعرف أغلب الدول العربية نفسها أيضًا بأنها دول إسلامية، وبعضها (إن لم يكن أغلبها) يعطي مكانًا ملموسًا للقانون الإسلامي ـ الشريعة ـ كمصدر للتشريع. الإسلام هو أحد مكونات الهوية البارزة بين العرب في الشرق الأوسط بما فيهم الفلسطينيون[٩٤].

هناك حقيقة أخرى تشير إلى المعتقد الديني والدين كعنصر هوية عرقي وقومي، وهي ظاهرة أن الصراعات القومية تحظى بطابع صراع بين جماعات دينية. منذ الحرب العالمية الثانية وحتى بداية القرن الحادي والعشرين ـ حمل جزء كبير من الصراعات الإقليمية طابع الصراعات بين جماعات لها هوية دينية، وفي هذه الحالات

(٩٤) يمكن أن نرى نموذجًا هامًا على ذلك في موقف شخصيات عربية ــ إسرائيلية غير متدينين بل وحتى عرب مسيحيون، ممن قالوا بعد اندلاع انتفاضة الأقصى: إن المسجد الأقصى يمثل بالنسبة لهم رمزًا للهوية القومية، حمايتها من السيطرة الإسرائيلية تبرر النضال (لوز 2004).

كان الصراع أكثر عنفًا من الصراعات بين الجماعات ذات السمات الدينية (Pearce, 2007) وانتهائها من خلال تسوية أو اتفاق كان أصعب بكثير (Svensson, 2007). الصراع الإسرائيلي العربي- الذي تعمل جماعات الجهاد والإخوان المسلمين بكافة فروعها المختلفة على أسلمته (رياطر 2005)، بينما نجد أن الدينيين القوميين اليهود يعملون على تهويده (Lustick 1988; Hanauer, 1995) لا يعد حالة فريدة وشاذة. وأشهر النماذج هي الفجوة الكاثوليكية ـ البروتستانتية في أيرلنده، والفجوة الشيعية السنية في العراق وفي الشرق الأوسط برمته، والتوتر بين الهندوس والمسلمين في الهند، وبينها وبين باكستان عامة ومستقبل كشمير خاصة، والحرب والصراعات بين صربيا والبوسنه، التي خرب خلالها الصرب المسيحيون الأرثوذكس والبوسنيون المسلمون مئات الكنائس والمساجد، وأيضًا هوية الوحدات البلقانية المسماة «إثنو ـ إكليريكية» (Perica, 2002) وبعض الصراعات في وسط آسيا (جورجيا، والشيشان وطاجستان) تلبس هي أيضًا طابعًا دينيًا، وأخيرًا أيضًا في نيجيريا. أيضًا في الأديان السلمية التي لا يوجد بها بعد العنف والحرب، مثل البوذية والهندوسية، يستخدم الدين أداة تعبئة للعنف تجاه أبناء الدين الآخر الذين يوجد لديهم صراع إثني ـ قومي بين الجماعات المنتمية للديانات المختلفة. على سبيل المثال حالة سريلانكا، بين البوذيين السينهاليزيين والتاميل الهنود.

قام يوحنان فوكس (Fox, 1999) بتحليل النظريات التي تتناول الصراعات العرقية والقومية التي يعد الدين عنصرًا رئيسيًا فيها. وقام بتصنيف النظريات إلى أربع نماذج أساسية ووضعها أمام عرض إمبريقي للصراعات من مخزون تيد روبرت جور (Gur 1993 ,2000) عن الصراعات العرقية. وعرض فوكس أربعة أدوار يمكن أن يمنحها الدين للصراعات بين جماعتين: يقدم الدين الإطار الأيديولوجي لفهم العالم، ولذلك فإن جماعة المؤمنين تحمي نفسها بوسائل ـ مواجهة ضد أي محاولة لتحدي هذا الإطار. ويشكل الدين قواعد السلوك التي تربط الفرد المؤمن ونشاطاته بنفس

الإطار. تفسر هذه القواعد السلوكية بصورة عامة كتعليمات عمل في اتجاه حرب الوصايا أو المواجهة.

الدور الثالث للدين هو ربط الفرد بقصة شمولية بل وأحيانًا خلق مؤسسات تنظم وتجند الفرد لتنفيذ هذه الأهداف. وبالتالي فإن أي جماعة لديها زعم تجاه جماعة أخرى، يمكنها أن تحشد المؤسسات الدينية لتحقيق أهدافها، إلا إذا كان لرؤساء المؤسسات الدينية مصلحة سياسية في الحفاظ على الوضع.

وفي النهاية، فإن الدين يقدم المشروعية للأعمال والمؤسسات التي تحقق هذه الأهداف. يظهر البحث الإمبريقي، وفقًا لفوكس، أنه يمكن استخدام الإطارات الدينية لتبرير التعبئة السياسية، حتى حينما لا يكون مصدر الصراع غير ديني بالمرة. وبمعنى آخر: يشير تاريخ الصراعات الإثنية والقومية المعاصرة إلى استغلال الدين ومؤسساته في أهداف سياسية ليس لها في الأصل أي أساس ديني. وبذلك يختزل فوكس الدين باعتباره أحد الأبعاد العرقية، وهيمنة عنصر الدين في الأعراق يتغير من مكان إلى آخر. يصبح الدين عنصرًا جوهريًا حينما تزعم إحدى الجماعات وجود هذا العنصر.على سبيل المثال الصراع في البوسنة في السنوات 1992-1995 أيدت روسيا الصرب (مسيحيين ـ أرثوذكس) بينما أيدت السعودية وإيران وليبيا البوسنيين (المسلمين) ليس بسبب مصالح قديمة وإنما بسبب القرابة الدينية ـ الثقافية.

وتجنب الغرب مساعدة المسلمين البوسنيين أو إدانة أعمال العنف الكرواتية (الكاثوليكية).

يظهر النظر في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني أنه ينقص تحليل فوكس بعدين هامين لدور الدين في الصراع: الأول هو «تعيين»مناطق وأماكن مقدسة ونشر الاعتقاد بأنه يجب التضحية من أجلها بالحياة ولا يجب التخلي عنها أو عن الإيمان بأنها قيم محمية ومقدسة غير خاضعة للتفاوض، أو التنازل أو التسوية (Tetlock et.

al., 2000; Ginges et. Al. 2007; Atran et. al., 2007, 2008).البعد الثاني الناقص في التحليل المذكور أعلاه هو القدرة على تجنيد جماعات إثنو دينية من خارج منطقة الخلاف (العالم الإسلامي، والعالم اليهودي، وعناصر مهتمة في العالم المسيحي) الأمر الذي يمكن أن يعزز قوة الجماعة القومية في ساحة الصدام في فلسطين أو يساعدها. توضح هذه الأبعاد السبب في أن الجماهير الذين أغلبهم علمانيون، وتعد بالنسبة لهم الهوية الدينية أو الهوية القومية العنصر الأبرز في قوميتهم - يلجأون إلى صبغ الصراع بالطابع الديني.

سندرس ثقل القيم الدينية في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني وقدرتها على منع إمكان المصالحة أو التسوية وفقًا للظروف المحددة أعلاه: نناقش في البداية وجود قيم دينية متصادمة بين الإسرائيليين اليهود والفلسطينيين في الموضوعات التالية: الدعوة إلى الحرب، «الإرهاب»، التضحية بالنفس وتجنب المفاوضات والتسويات؛ قدسية الأرض والواجب الديني لاحتلالها أو تحريرها، والسيطرة عليها وتوطينها؛ وأيضًا تركيز المعتقد الديني في أماكن مقدسة، وعلى رأسها جبل المكبر/ الحرم الشريف. وبالنسبة لكل موضوع من هذه الموضوعات الثلاثة سندرس هل هذه القيم هي إرث فقط للحركات السياسية الدينية أو أنها أصبحت أيضًا ملكًا للجمهور العلماني؟ وبعد ذلك ندرس القوة السياسية للحركات الدينية وقدرة تأثيرها على المفاوضات السياسية أو تجنبها. وفي النهاية نتناول قدرة العمليات المتطرفة التي يقوم بها نشطاء وجماعات دينية متعصبة على إجهاض المفاوضات السياسية.

القيم الدينية المتوازية والمتعارضة وانعكاساتها في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني

يوجد في اليهودية والإسلام ثلاثة مكونات إيمان دينية رئيسية متوازية تمثل قيمًا متعارضة، لذلك فإنها مجندة في سياقات دقيقة لتعظيم البعد الديني للصراع

الإسرائيلي الفلسطيني: **الأول** هو أحكام الحرب والسلام - وبخاصة حول مسألة: هل يجوز إنهاء الصراع بالتسوية مع أفراد دين آخر؟ **والثاني** يرتبط بوضع الأرض (فلسطين) ومسألة هل يجب السيطرة عليها بصورة فريدة، أو يمكن أيضًا اقتسامها مع أبناء شعب ودين آخر؟ ويرتبط المكون الثالث بوضع القدس وجبل المكبر/ الحرم الشريف ومسألة: هل يمكن إتاحة أي حقوق لأبناء دين آخر في هذا المكان المقدس وفي المدينة المقدسة؟

الحرب والسلام والاحتلال

يمكن أن نجد في الكتب المقدسة للديانات التوحيدية وفي الاعتقادات الدينية بصورة عامة، في كثير من الحالات، الشيء وعكسه. تذكرنا أحكام الحرب في القرآن بدرجة كبيرة بقوانين الحرب التوراتية (سفر العدد 20-10). حيث تعظ التوراة شعب إسرائيل بقطع ذكر عماليق بطريقة وحشية للغاية (عدد 25-17) ومحاربة الشعوب السبعة الموجودة في فلسطين، من أجل تحقيق السيطرة الكاملة عليها[٩٥]. ومن ناحية أخرى يمكن الاقتباس من العهد القديم نبوءة إشعيا للسلام (الفقرة 5-1).

والسؤال: أي من هذين المنطلقين يقبله المفسرون الدينيون مرتبط بالسياق التاريخي وبالرؤية؟ أشار إلى شهادات اثنين من الحاخامات يفتيان في أمور الدولة، ولهما آراء عكسية بالنسبة لتسوية الصراع والتسوية الإقليمية. حينما سئل الحاخام

(٩٥) إضافة إلى ذلك، فإنها توصي بالقتال في حرب دفاعية ضد العدو الذي يهاجم إسرائيل (موسى بن ميمون، هلاخوت ملاخيم 5، أ-ب). لم يسمح لشعب إسرائيل بالقتال واحتلال أرض شعوب خارج أرض الميعاد. هكذا، على سبيل المثال، في سفر العدد، لم يسمح لموسى بالسكن بين المؤابيين لأن بلادهم ليست أرضًا موعودة لبني إسرائيل (عدد 2:8-9). إضافة إلى ذلك هناك حرب ــ إدارة يستهدف بها توسيع حدود إسرائيل والإكثار من عظمتها وسموها». نص القانون العبري من فترة السنهدرين (منذ أيام الهيكل الثاني وحتى 425)على أن الملك حينما يتخذ قرار الخروج إلى حرب- إدارة، عليه أن يتشاور مع المؤسسة الدينية القانونية العليا بن 71 أحكام ــ السنهدرين.

عاموس شرقي، الذي يعد من التيار الديني ـ القومي[٩٦]: هل تنطبق علينا الآن حرب الوصايا للدفاع عن دولة إسرائيل ضد أعدائها الذين يهاجمونها وإعادة احتلال غزة وسيناء؟ أجاب: «توجد وصية لاحتلال فلسطين كلها[٩٧]. الحاخام إليعازر ملاميد، رئيس يشيفا ههيسدير في جبل بركه (الذي وجد نفسه في ديسمبر 2009 وسط عاصفة جماهيرية بعد أن شجع تلاميذه الجنود على رفض العمليات المتعلقة بإخلاء المستوطنات التي شيدت بدون تصريح) وتطرق أيضًا إلى التسوية المحتملة وكتب أنه في أي تنازل حتى ولو كان صغيرًا للعدو، توجد مخاطرة كبيرة حيث سيضار الردع». ويفسر ملاميد ما جاء في سفر الخروج «لا يقيمون في أرضك» (خروج 23 ـ 35)، بأنه «واجب طرد العرب من الأرض». وهو يعتقد أن «أي اتفاق (مع الفلسطينيين) يعتمد على اقتلاع يهودي من بيته، محظور». وعلى حد قوله، الانسحاب من المناطق المحتلة مثله مثل التجديف ضد الرب بدرجة «يجب قتله» لأن العرب يحاربون إسرائيل حربًا دينية (حرب كارهينا ضد معتقدنا). وبالنسبة لصلاحية قرار الحكومة بالانسحاب من المناطق، يعتقد ملاميد أن قرارات الحكومة والكنيست ملزمة (فقط) في مسألة دفع الضرائب، وقوانين الحركة، والبناء والتجارة، لكنها لا تنطبق على القوانين التي تتعارض مع التوراة (ملاميد. بدون تاريخ). وهناك تفسيرات أكثر تماديًا من هذه قالها الحاخام يعقوب زيسبرج (1996) الذي يرى أن الفلسطينيين هم عماليق الموصى بإبادتهم[٩٨] في المقابل يوجد حاخامات يؤيدون التسوية لأسباب تتعلق بإنقاذ نفس، خشية من الحرب، ولأسباب أخلاقية أو حتى لا يستثار الأغيار. وأيد

---

(٩٦) من مواليد الجزائر ونشأ في فرنسا وهاجر إلى إسرائيل عام 1973 وهو من تلاميذ الحاخام تسفي يهودا هاكوهين كوك والآن من معهد مائير، ويعمل حاخامًا لطائفة «بيت يهودا» في كريات موشيه في القدس.

(٩٧) 741 /http: / /ravsharki.org /content /view /748.

(٩٨) وفقًا لأقواله، فإن الفلسطينيين المعاصرين هم البلست. وقال الحاخام ربي شلومو بن ميمون: إن إبراهيم أخطأ حينما وقطع عهدًا مع أبيمالك، وتنازل عن أرض البلست، وهي جزء من فلسطين، لذلك فقد عوقب هو وأبناؤه عبر الأجيال. وعلى حد قوله فإن وصية «لا تبق نفسًا حية» لا تنطبق فقط على الشعوب السبعة وإنما تنطبق أيضًا على الشعوب التي كانت في فلسطين أثناء الاحتلال، بما فيهم البلست.

التسوية الإقليمية الحاخام يهودا عميطال، من مؤسسي ميماد. وبعد حرب 67 قال الحاخام إليعازر مناحيم شاخ، الذي كان زعيم الحريديم الليتوانين: إنه يجب إعادة الأراضي إذا كان ذلك سيمنع الحرب. لقد اعتقد أيضًا أنه لا يجب إغضاب الأغيار وأن أمور السلام والأمن هي شئون الدولة (براون 315:6 : 2002)[٩٩]، وموقفه الأساسي لم يتغير، لكنه عارض حكومات اليسار لعلاقتها بالدين. في الثمانينيات أفتى الحاخام عوفاديا يوسف ـ بأنه من أجل الحفاظ على الأرواح يمكن إعادة المناطق (انظر فيما بعد). وبالتالي فإن مصادر الدين اليهودي تتيح التفسيرات المتأرجحة.

يذكر الإسلام القديم الفقرة التوراتية، وإن كانت مختلفة عنها في المساحة الجغرافية وبكثافة الدعوة للحرب ضد الشعوب التي تؤمن بمعتقد مغاير. في السورة الثامنة من القرآن توجد فقرات متتالية سورة الأنفال : 60-61 ـ تدعو الأولى إلى الحرب والثانية تدعو لمد اليد بالسلام (رياطر 2008). ﴿وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ وَمَا تُنفِقُوا مِن شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنتُمْ لَا تُظْلَمُونَ ﴿٦٠﴾ وَإِن جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ الإضافة من المترجم{. لا يوجد في الإسلام تناول دقيق لمنطقة محددة، مثل «الأرض الموعودة» في اليهودية. وفي المقابل يدعو الإسلام إلى نشر الدين في العالم كله، حتى ولو بالحرب. يزعم المبدأ الإسلامي الكلاسيكي أن الإسلام هو كيان سياسي يعيش في حالة توسع دائم وهو لا يضفي الشرعية على التعايش مع المجتمعات غير الإسلامية، إلا إذا دخلوا تحت لوائه (إذا كانوا ينتمون للديانات الكتابية ـ المسيحية واليهودية، ويضاف اليهم أيضًا الزرادشتيين والصابئة) وإذا قبلوا العمل في إطاره السياسي

(٩٩) لكن منذ عام 1990 أصدر تعليماته بعدم الانضمام لحكومة برئاسة حزب العمل بسبب علاقته بالدين، وليس بسبب موقفه من موضوع السلام. اضافة إلى ذلك، حظي بالشرعية تجاوب الجمهور الحريدي مع اليمين، الذي كان حتى ذلك الوقت يغط في النوم.

والقانوني[١٠٠]. في فترة انتشار الإسلام، عرف رجال القانون الإسلامي العالم غير الإسلامي بأنه «عالم الحرب» (دار الحرب)، أي: المنطقة التي يجب على المسلمين المنتمين «لعالم الإسلام» (دار السلام) أن يحاربوا فيها من أجل إخضاعها للسلطة الإسلامية، وهذا بداية دعوة الكفار إلى الدخول في الإسلام، إذا لم يستجيبوا - فليفعل ذلك بقوة السيف.

لا بد من التأكيد على أن هذا التقسيم لعالمين هو تفسير القانونيين من أيام العصور الوسطى المبكرة وهو لا يظهر في القرآن أو الحديث (بند 15) عرف فلسطين كجزء من دار الإسلام التي يجب اتباع «الجهاد الدفاعي» لتحريرها. وينص المبدأ الكلاسيكي للجهاد على أن الحرب وسيلة دائمة يمكن إرجاؤها أو وقفها مؤقتًا فقط، لاستعادة القوة ومواصلة الحرب حينما يتاح ذلك. وبالتالي فإن الوجود الإسلامي لا يمكن - بداهة - أن يقيم اتفاق سلام دائم. وبالتالي، فإن الاتفاق على عدم الحرب أو عدم الهجوم يمكن أن يقطع لفترة قصيرة ومحددة فقط، في ظروف علاقات قوة أدنى أمام معسكر الخصم. إذا توصل الحاكم الإسلامي إلى نتيجة أنه لا يمكن تحقيق الانتصار السريع على الأعداء - ففي هذه الحالة يسمح به بعقد اتفاق بعدم الهجوم (هدنة) مع الكفار، بهدف تمكين المسلمين من لملمة قواهم واستئناف الجهاد فيما بعد (رياطر 2008؛ هرراه وكارسل 2009).

---

(١٠٠) Khadduri, 1995, p. 60. بمرور الوقت فسر حكاء الشريعة الإسلامية «الجهاد « كواجب جمعي (فرض كفاية) ينطبق على الحاكم أو على الدولة أو جيشها، وليس على المسلمين كأفراد. وهناك فقط حالة واحدة يجب فيها على كل مسلم، سواء كان صالحًا للحرب أو كان طفلا، امرأة أو مسنًا، أن يشاركوا في حرب الجهاد كواجب شخصي (فرض عين) وهو هجوم العدو المفاجئ. وبعد انضمام شباب سعودي إلى القاعدة والمنظمات «الإرهابية» العاملة ضد السعودية وضد مصالح سعوديين، نشر مفتي المملكة العربية السعودية عبد العزيز آل الشيخ في نهاية عام 2007 فتوى ضد خروج الشباب إلى الجهاد برأيهم، حيث كتب أن الجهاد في يد الحاكم يقرره هو، ومن خرج إلى الجهاد برأيه فقد ارتكب إثمًا كبيرًا. انظر: الشرق الأوسط (لندن، 2 أكتوبر 2007).

وإجابة السؤال: متى يجب الدخول في الحرب؟ ومتى يعقد اتفاق لوقف إطلاق النار أو اتفاق سلام، مرتبط بالتفسيرات وهنا أيضًا يمكن أن نجد انقسامًا بين تيارين من المفتين: تيار راديكالي؛ وتيار براجماتي. مفسرو التيار الراديكالي يؤيدون استخدام القوة العسكرية و «المقاومة» من أجل « تحرير» فلسطين، إذا لم ينجح ذلك بالطرق السياسية. بينما نجد المفسرين البراجماتيين يتمسكون بالسوابق التاريخية التي وقعت فيها اتفاقات مع أعداء الإسلام على تسويات واسعة النطاق. في افتتاحية ميثاق حماس جاء نقلًا عن حسن البنا، من مؤسسي حركة الإخوان المسلمين: «لقد قامت إسرائيل وستظل موجودة إلى أن يمحوها الإسلام كما محا ما سبقها». ومن ناحية أخرى حينما سئل الشيخ جمال البواطنة، الذي كان مفتي فلسطين عام 2005 وعين بعد ذلك وزيرًا للأوقاف في السلطة الفلسطينية، هل يجوز إعاقة انفصال إسرائيل عن غزة في عام 2005 بعمليات عنف وإجراء مفاوضات على (أراضي) فلسطين؟ كانت إجابته: «صحيح أن فلسطين كلها أرض وقف، لكن يجوز تحرير فلسطين أيضًا من خلال المفاوضات»؛ كما قال: إنه «يجب احترام رئيس السسلطة الفلسطينية» (انظر 8.8.05)، واضح من السياق الذي قدمت منه الإجابة أن المفتي أيد موقف محمود عباس وحل الدولتين.

أيٌّ من النمطين التفسيريين مقبول لدى الجماهير العريضة؟ رواية غالبية الفلسطينيين التاريخية تعتبر اليهود نبتًا غريبًا على أرض كانت ملكية عربية (رياتر 2008)، إضافة إلى ذلك، تستخدم حماس والجهاد الإسلامي الفلسطينية وأحيانًا أيضًا جماعات من فتح في سياق المواجهة مع إسرائيل، الجهاد والاستشهاد(١٠١). إضافة إلى ذلك، حقيقة أن منظمة التحرير الفلسطينية ـ التي تمثل غالبية الفلسطينيين ـ

(١٠١) يكثر الفلسطينيون من استخدام المصطلح الحديث «مقاومه» للإشارة إلى عمليات العنف («الإرهاب») ضد إسرائيل. سك هذا المصطلح في الحرب العالمية الثانية في سياق حركة Resistance الفرنسية ضد الاحتلال الألماني. واستخدام مصطلح مأخوذ من معجم العلاقات الدولية، يهدف إلى اكتساب الشرعية الدولية للعنف ضد إسرائيل، لكنه أيضًا يشير إلى وجود واقعية سياسية.

وقعت مع إسرائيل على اتفاق مبادئ للسلام ـ (اتفاق أوسلو 1993) وحقيقة أن رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس أجرى مفاوضات عن التسوية مع إسرائيل، تشير كلها إلى الفصل بين رواية إيمانية دينية والممارسة السياسية.

في الجانب الإسرائيلي لم يصل التفسير الراديكالي للجماهير غير القومية ـ الدينية. ومفهوم «حرب الوصايا» لا يعرف لدى أغلب الإسرائيليين على أنه له معنى قاطع. غالبية الجماهير الإسرائيلية، بما فيها كثيرون في اليمين السياسي، مستعدون لتسوية تقسيم الأرض بين دولتين ـ إسرائيل ودولة فلسطينية. ويتركز الجدل العام الآن (2010) في الكتل الاستيطانية وعدم الثقة في رغبة وقدرة الفلسطينيين على التصالح والالتزام بالتعهدات، وليس حول ضرورة إجراء مفاوضات وتقديم تنازلات إقليمية في الضفة الغربية في إطار اتفاق سلام.

قدسية الأرض الفلسطينية كلها وواجب توطينها واقرار السيادة فيها

يدعي النهج اللاهوتي الشائع بين اليهود الإسرائيليين والمسلمين الفلسطينيين أن الأرض كلها «أرض إسرائيل/ فلسطين هي أرض مقدسة» الأرض الموعودة من ناحية أو «وديعة وقف» من ناحية أخرى ـ لذلك، ولأسباب ترجع إلى المعتقد الديني، يحظر التسوية في السيطرة عليها ومن ناحية اليهودية توطينها وتعميرها (الاستيطان) بكل جزء فيها أمر واجب. فكرة قداسة الأرض بالكامل نابعة من اتجاهين متوازيين ـ الأول تقاليدي والثاني حديث. يرجع الاتجاه التقاليدي إلى تفسيرات معتدلة للكتابات المقدسة. ويرتبط الاتجاه الحديث بفهم حق تقرير المصير في الأرض الوطنية المقدسة، الذي يشجع التضحية من أجل الدفاع عنها.

أشارت حدفاه بن يسرائيل إلى الصورة التي تعرف بها الأرض المقدسة كجزء من فهم القوميات في العصر الحديث، كما تبلورت أساسًا في أوربا واعتبار الرب هو الذي أودع هذه الأرض كوديعة لدى الإنسان (بن يسرائيل 1998) الأرض القومية مقدسة بحكم الدين أو تاريخ الشعب وهي مبعثرة في تاريخ أبناء الديانة. في أرض إسرائيل/ فلسطين، يدور الصراع على أرض تعد مهد اليهودية والمسيحية ولها أهمية بالغة في الإسلام السني. منذ الفترة الصليبية على الأقل، والبلاد تعرف باسم «الأرض المقدسة» أو«أرض القدس» (The Holy Land, Terra Sancta) . وانطلاقًا من الخطاب التفسيري الديني المعاصر نجد أن اللاعبين الدينيين والسياسيين ومفسري المصادر التشريعية اليهودية من ناحية والشريعة الإسلامية من ناحية أخرى، متأثرون بالخطاب الحديث ويدخلون في تفسيراتهم المفهوم الحديث «سيادة» (Funk & Said, 2009) وكما في موضوع حرب الوصايا، هنا أيضًا في كل ما يتعلق بقداسة الأرض التي دار عليها الصراع في أرض إسرائيل/فلسطين يمكن أن نجد في كلا الجانبين رؤى محافظة راديكالية ورؤى براجماتية.

يوجد في المصادر اليهودية وضع خاص لفلسطين، ويوجد المصطلح الجديد «أرض قومية» بقدر كبير في صورة عرض العلاقة بين بني إسرائيل وأرض كنعان، التي غير اسمها إلى أرض إسرائيل. ووفقًا لرؤية الكتاب المقدس، الرب هو السيد الأعلى للأرض وهو الذي خصصها (كنعان) ووعدها كإرث لنسل ابراهيم، أي بني إسرائيل. يجب توطين الأرض ـ التي يوجد خلاف على حدودها ـ وعدم هجرها. وتتكون وصية تعمير الأرض من جزءين: وصية عامة تفرض على كل شعب إسرائيل احتلال أرض إسرائيل وتعميرها، ووصية شخصية تفرض على أي إنسان أن يقيم في أرض إسرائيل. في الجمارا يوجد خلاف (111، 2) ما إذا كانت هذه الوصية تطبق الآن أم لا. ومصدر وصية تعمير الأرض هو فقرة «وترثونها وتعمرونها» (العدد 11:31)؛ أي: الوراثة أولًا (تسيطرون) وبعد ذلك التعمير.

يشير التحليل التاريخي لعلاقة حكماء الدين بوصية تعمير الأرض إلى تغيير في التفسيرات وفقًا للتطورات السياسية المتغيرة (ملحي، 1954-1994)[١٠٢]، وبمعنى آخر: وصية تعمير الأرض متعلقة بعلاقة تاريخية. فسر الحاخام حاييم دروكمان (عضو كنيست سابق عن الحزب الديني القومي وعمل بعد ذلك رئيس إدارة التهويد) أن وصية تعمير الأرض تتجلى في تنفيذ السيادة عليها وليس في مجرد الإقامة بها[١٠٣]. على الرغم من أنه عارض نقل ملكية الأراضي إلى العرب، إلا أنه اعتقد أنه يجب تمكين من يقيمون فعلًا على الأرض بالاستمرار عليها، لكن لا يجب أن نبيع لهم ممتلكات جديدة (شيلج 2006). يعتمد اليهود المتدينون، أنصار أرض إسرائيل الكاملة على تفسيرات موسى بن ميمون وموسى بن مناحيم. لقد أضاف بن ميمون على وصية احتلال الأرض مقولة: «لا نتركها في يد غيرنا من الأمم أو نتركها خالية». إضافة إلى ذلك، فهو لم يعد وصية تعمير الأرض في قائمة الوصايا الستمئة وثلاث عشرة، لأنه اعتقد أن هذه الوصية لاتسري في المنفى، حيث إن أممًا أخرى تسيطر على الشعب. وفي المقابل نجد موسى بن مناحيم يضيف وصية تعمير الأرض إلى قائمة الوصايا التي استبعدها بن ميمون ويرى أنه استبعدها دون حق (نافون 10 ـ 2006).

(١٠٢) أكد التناؤون، حكماء فلسطين في القرن الثاني والثالث للميلاد، مركزية وصية توطين البلاد بل واعتبروها وصية تعادل أي وصية في التوراة. ويرجع ذلك إلى أنه بعد تمرد بار كوخفا تعرض الاستيطان اليهودي في فلسطين إلى أزمة عنيفة وحاول التناؤون وقف تيار النازحين عن البلاد. وفي المقابل، واصل الأمورائيم في القرن الثالث والرابع الذين عاشوا في البلاد، هذا النهج بينما أقرانهم في بابل انتهجوا موقفًا آخر برر حقيقة أن بابل احتلت مكان فلسطين كمركز روحي، ولذلك يحظر تركها حتى ولو كان ذلك للهجرة إلى فلسطين . وزعم حكماء العصور الوسطى أنه لا يمكن تنفيذ وصية توطين البلاد تحت سيادة أجنبية. وكان موقفهم أن من يهاجر إلى فلسطين يمكن أن يعاقب لتنفيذ هذه الوصايا، ولذلك لا يجب الهجرة إلى فلسطين في هذا العصر.

(١٠٣) ترجع الفروق بين رجالات التوراة الكبار إلى الظروف التاريخية التي كتب فيها كل منهم مؤلفه (حوالي 70 سنه تفصل بينهم، في أيام موسى بن ميمون كانت فلسطين في يد الصليبيين بينما اضطر موسى بن مناحيم إلى الذهاب إلى أسبانيا تحت ضغط من البابا كليمانس الرابع وقضى سنواته الأخيرة في فلسطين).

وهنا ننتقل إلى التفسيرات المعاصرة: يشير موقف جوش إيمونيم الراديكالي إلى العلاقة الوطيدة بين خمسة مصطلحات: إله إسرائيل، شعب إسرائيل، توراة إسرائيل، أرض إسرائيل، ودولة إسرائيل. الأرض هي الأرض المختارة التي يجب احتلالها، وتنفيذ السيادة عليها وتعميرها، لأن الرب وعدها لشعب إسرائيل. ولا مكان في الأرض أكثر أهمية أو قدسية من هذا المكان. الأرض كلها مقدسة[١٠٤] (Weisburd, 1989) ويشذ عن مؤسسي جوش إيمونيم الحاخام يوئيل بن نون (آلون - شافوت وعفرا) الذي تبنى تحقيق الحد الأقصى الممكن في المفاوضات مع الفلسطينيين وعارض نظرية «ولا شبر». وبهذه الروح دعا علنا، قبيل انتخابات 1992 إلى تفضيل يتسحاق رابين على يتسحاق شامير (شيلج 2006).

كان الحاخام تسفي يهودا كوك (1982-1891) من يشيفا (مركاز هاراف في القدس) أبرز القادة الدينيين الذين اقترحوا تفسيرات قومية راديكالية لمسألة أرض إسرائيل. فقد نص على أن أرض إسرائيل هي وحدة عضوية واحدة غارقة في القداسة ومرتبطة بشعب إسرائيل، ولذلك لا يملك أحد حق التنازل عن جزء منها، كونها لا تخص هذه الجماعة أو تلك (Ravitzki, 1993: 122).

(١٠٤) لا تبعد تفسيرات دوائر حريدية عن ذلك (رخلفسكي1998؛ جرينفيلد 2001). ومهم جدًا رأي حبد. حيث قال الربي مليفوفيتس: إنه بسبب الحفاظ على حياة الإنسان يجب قبول موقف قادة الجيش في كل ما يتعلق بمصير الأراضي التي احتلت عام 1967. لكن ظهر من كلمات أدلى بها، كما قدرها الحاخام الياهو تاجر، يتضح أنه حصل على خبرة في شئون الأمن حينما نص على أن إعادة الأرض يعرض الأمن للخطر. (http: / /www.he .chabad .org /library /article ـــ /aid /497495). ودائمًا وأبدًا انتهج قادة اليشيفات الليتوانية وبعض التيارات في الحسيدية (سامطر) موقفًا يعارض العنف وسفك الدماء ويؤيد أي عمل يرفض ذلك، بما فيه اتفاق سلام. لكن هناك أيضًا تيارات حسيدية غير صهيونية (جور)العلاقة بفلسطين لديهم والذهاب إلى الأماكن المقدسة مقدسة جدًا ويصعب تقدير موقفهم في حال ما إذا أصبح اقتراح التسوية على الأرض واقعيًا عمليًا.

وتمادى تلاميذه ومن ساروا على نهجه في التطرف في تفسيراتهم. طبق الحاخام إليعازر ملاميد (المذكور أعلاه) وصية تعمير الأرض على «الأرض كلها بالفعل» وفقًا لحدود الوعد الإلهي في الفقرة: لنسلك أعطي هذه الأرض من نهر مصر إلى النهر الكبير نهر الفرات (تك 16/ 18)[١٠٥]. وكما يقول «احتلال الأرض وحدها ما زال وصية لم تكتمل»، ولا بد من إضافة الجانب الثاني، وهو تعمير كل الأرض بالفعل، حتى لا تظل خالية... أي يهودي يقيم في فلسطين يصبح شريكًا بقدر ما في تعمير الأرض، لأنه بإقامته في ملكنا القومي تتعزز الأرض. ومن يذهب ليقيم في أماكن خالية نسبيًا، كالنقب ووادي عربه، فإنه أكثر شراكة في وصية تعمير الأرض، لأنه بإقامته في الأرض يتم توطينها ولا تترك خالية.. ومن يقيم في الضفة الغربية، فإنه ينفذ بإقامته وصية كبرى، لأنه بهذه الإقامة يقدم مساهمة مزدوجة، أولا، من أجل زيادة سلطة إسرائيل في الأماكن التي يريد العرب أن يسرقوها منا (ملاميد، بدون تاريخ). قال الحاخام مردخاي الياهو، الذي كان الحاخام الأكبر لإسرائيل في السنوات 1983-1993: ومقبول جدًا لدى الجماهير الشرقية الدينية ـ القومية، في فتوى ـ تشريعية أنه يسمح لليهود عصر زيتون جيرانهم في مناطق الضفة الغربية (هآرتس, 25.10.02)

الحاخام عوفاديا يوسف له تفسير آخر. في رأيه لا تنطبق وصية الاحتلال على الأماكن التي لا يسيطر عليها الإسرائيليون سيطرة كاملة، على الرغم من أنه في رأي موسى بن مناحيم لا يمكن لأي إنسان أن يتصرف هناك على هواه. ففي رأيه لا يمكن تنفيذ وصية تعمير الأرض في تلك الأماكن حينما تكون السلطة ضعيفة

---

(١٠٥) يضيف يهودا موريئيل (1977) على سبيل المثال، أنه وفقًا للوعد الذي حصل عليه يشوع (1: 3) فإن أي مكان تطؤه أقدامكم هو لكم كما قلت لموسى، أي إن وراثة الأرض مرتبطة بخطوات الشعب الوريث، الذي يجب أن تطأ أقدامه كل الأمكنة التي وعده بها الرب.

ولا يمكنها طرد الغرباء من منازلهم ومدنهم، ولا يمكنه أن ينهي عبادة الأوثان في هذه الأماكن (يوسف 1989)[١٠٦].

في اليسار الديني قام البروفيسور أوريئيل سيمون (ميماد) بالتفرقة بين قدسية الأرض على مستوى النصوص والرموز والمعاني التطبيقية لهذه القداسة. في رأيه، المساس بغير اليهود الموجودين في البلاد يتعارض تمامًا مع قواعد التوراة، ولذلك فإنه ليس محظورًا فقط وإنما هو يضر بتطبيق الإيمان وكذلك أيضًا بقدسية الأرض (Simon, 1992).

أيضًا تعتبر التفسيرات الراديكالية الفلسطينية كل أرض إسرائيل/ فلسطين أرضًا مقدسة. ويزعم ميثاق حماس بقدسية كل أرض فلسطين، لأن الصحابة احتلوها وضحوا من أجلها بأنفسهم. هذه الأرض، منذ اللحظة التي احتلها الجيش الإسلامي وهي أرض إسلامية، وبعد أن احتلها الأغراب لا بد من الجهاد من أجل تحريرها، وهذا واجب شخصي على كل مسلم أينما كان. وبخلاف ذلك، يوجد في الأرض المقدسة أماكن مقدسة وفي مركزها المسجد الأقصى الذي يرتبط بالمسجد الحرام في مكة من خلال إسراء النبي محمد (سورة الإسراء 17 :1) ينص البند 11 في ميثاق حماس 1988 على أن فلسطين كلها هي أرض وقف مقدسة وضعها الله في يد مؤمنيه ولا يمكن لأحد أن يتنازل عنها أو حتى عن جزء منها. وكما أظهرت في مكان آخر، ادعاء حماس في هذا الشأن هو اختراع يعتمد على تفسيرات (خاطئة) للمصادر (Reiter, 2007). في اليوم الذي رفض فيه ياسر عرفات اقتراح رئيس الولايات

(١٠٦) في الثمانينيات، كتب الحاخام شاءول يسرائيلي، الذي كان من قادة يشيفا مركاز هاراف، في كتاب فتاواه ــ الصفحة اليمنى ــ فتوى تفصيلية في مسألة لماذا لا يمكن تأييد سياسة «ولا شبر» وتكليف سكان إسرائيل بمسئولية الحياة في واقع الحرب المستمرة. في التسعينيات كرر هذا الموقف (وكان من قادة الحاخامات المعارضين لاتفاق أوسلو). ونشر مقالًا تجادل فيه مع فتوى الحاخام عوفاديا يوسف (يسرائيلي 1992: أ 94–107). كما كتب الحاخام موشيه زامر، من حركة من أجل يهودية متقدمة، أن صنع السلام هو أكبر بطولة ــ أكبر من الاحتفاظ بكل أراضي البلاد (زامر 1993: 154–161).

المتحدة، بيل كلينتون، في محادثات السلام في كامب دافيد (22 يوليو 2000) التي تضمنت دورية فلسطينية في جبل المكبر بدلاً من السيادة، نشر المفتي الفلسطيني، الشيخ عكرمة صبري فتوى تشريعية تنص على منع المسلمين في فلسطين من تلقي تعويضات مقابل الأرض؛ وجاء ذلك في نفس الفتوى: «تلقي تعويض عن أرض فلسطين مثله مثل بيع الأرض - وكلاهما ممنوع بحكم الشريعة، من يتلقى تعويضًا عن ممتلكاته تنطبق عليه فتوى العلماء في فلسطين منذ الثلاثينيات التي تحظر ذلك تمامًا لأن أرض فلسطين ليست سلعة ننقلها من يد لأخرى، وإنما هي أرض وقف مقدسة ومباركة»[١٠٧]. اعتمد صبري على فتوى منذ عام 1935 وقع عليها 249 عالمًا ومنهم مفتون وقضاة وشخصيات رسمية أخرى في فلسطين، هذا نصها: «هذه الأراضي المقدسة هي القبلة الأولى، وثالث المساجد، هدف الإسراء والمعراج، أرض الأنبياء والمضمخة بدم المقاتلين المسلمين المستقيمين والأنبياء والقديسين، والشهداء والآباء المستقيمين، وأي شبر فيها يحتوى على سندات القدسية المباركة التي عاشت عبر الأجيال وهي التي تحدد البعد الإسلامي للأرض، لأنه لا إله إلا الله وحده ومحمد رسوله. الأرض المقدسة التي تعكس كل ما قيل أعلاه هي أمانة من الله ورسوله، وهي واجب على أكتاف المسلمين، ولذلك فإن بيع شبر منها للصهاينة هو خيانة لله ورسوله ولكل المسلمين و(معناها) إطفاء نور الإسلام المضاء من الأرض المقدسة، و(يضاف إلى ذلك) أنها تساعد في إخراج المسلمين من أرضهم. هناك فتوى أخرى تستهدف سماسرة الأراضي، وهي تعرف كل أرض فلسطين بأنها أراضٍ إسلامية مقدسة (Reiter, 2007) وأراد المفتي صبري بنشر هذه الفتوى التعامل مع المعارضة الإسلامية في قيادة حماس ولم يتح لها الزعم بأن تتاجر فتح/ منظمة التحرير في أرض فلسطين، وإنما بوعي أو بدون وعي تتبنى (وتروج) لنظرية حماس.

(١٠٧) Muslim Authorities Reiterate Islamic Stance on Palestine, Jerusalem, Refugees. Palestine Times, Issue No. 110 (August 2000), at http: / /www. Palestinetimes .net /issue110 /index0.ht.

سمع صوت التيار البراجماتي فقط بعد وفاة ياسر عرفات وقاله المفتي الفلسطيني جمال البواطنة، الذي ذكرنا موقفه أعلاه، والذي عينه في هذا المنصب محمود عباس، خليفة عرفات في منصب رئيس مظمة التحرير ورئيس السلطة الفلسطينية.

الأماكن المقدسة في القدس وعلى رأسها جبل المكبر / الحرم الشريف

القدس القديمة وبخاصة موقع جبل المكبر /الحرم الشريف أو باسمه الشائع الآن (منطقة الأقصى) وكذلك أيضًا أماكن مقدسة خارج القدس، (مثل قبر راحيل/ وقبر يوسف في نابلس، ومغارة المكفيله/المسجد الإبراهيمي) هي مرسى هوية دينية - قومية وتاريخية للجماهير العريضة، بما فيها أشخاص ليسوا بالضرورة متدينين أو تقليديين. ولقد أدى قرار حكومة نتنياهو في فبراير 2010 إلى ضم قبر راحيل ومغارة المكفيله إلى قائمة الآثار اليهودية المقرر تطويرها، إلى انطلاق العنف والتهديد بحرب دينية من جانب زعماء فلسطينيين، وهو نموذج واقعي للشحنة المخزونة في الأماكن المقدسة كرموز دينية وقومية. تعتبر المدينة القديمة وجبل المكبر في كلا جانبي الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، قيمة محمية يطالب كل طرف بالسيادة عليها وليس لديه استعداد أن تسلم السيادة عليها مطلقًا للطرف الثاني، وإن كان ممثلو إسرائيل في محادثات بولينج (ديسمبر 2000) وافقوا على التنازل عن السيادة في جبل المكبر (بن عمي 2004). مقترحات التسوية المطروحة الآن هي إرجاء للسيادة، ونقل الصلاحيات إلى طرف ثالث وإشراف دولي. وتزيد الإجراءات الواعية التي تتم في الجيل الأخير من كلا طرفي الصراع، من تطرف المواقف في موضوع القدس والأماكن المقدسة، وتصعب جدًا التوصل إلى تسوية يوافق عليها القادة والجماهير العريضة، بما فيها الجماهير العلمانية والتقليدية.

أول اتجاه واعٍ اجتاح الجانبين هو صياغة القصة التاريخية التي تعرض السيطرة على القدس والأماكن المقدسة كحق تاريخي للأمة الدينية ـ القومية وكجزء من هويتها. ينتمي اليهود للقدس بحكم جبل الموريا ـ موقع التضحية «بإسحاق» ـ والذي يعتبر مكان القدس. ووفقًا للرواية التوراتية اشترى داود هذا المكان من اليبوسيين قبل أكثر من 3000 سنة وجعله عاصمة مملكته. القدس بالنسبة لليهود هي مكان مقر «الشخيناه» (روح الرب المقدسة وفقًا للاعتقاد اليهودي والتي حلت في التابوت المقدس وتحل في الأمة اليهودية في كثير من التفسيرات الدينية اليهودية ـ المترجم) في بيت المقدس الأول والثاني، اللذان كانا على التوالي مركز العبادة اليهودي على مدى حوالي ألف عام ولذلك فهي أيضًا مركز الحاضر اليهودي. خراب الهيكل في التاسع من آب كان منذ ذلك الوقت كارثة قومية ويوم صيام. ومن منظور بعض اليهود الإسرائيليين، أحد أسماء القدس: صهيون، وهو أحد مصادر الإلهام الصهيونية ومصادر الفكرة «عودة صهيون» المؤكدة في الطقوس الدينية اليهودية.

وفي المقابل، يزعم المسلمون بأقدمية المسجد الأقصى في القدس منذ خلق العالم ويشيرون إلى علاقة عربية بالقدس قدرها خمسة آلاف عام، بدعوى أن اليبوسيين الكنعانيين كانوا قبائل عربية قديمة. وبالنسبة لهم القدس هي وجهة الصلاة الأولى في الإسلام، ومبتغى النبي محمد في رحلة الإسراء الواردة في القرآن (سورة الإسراء ـ 1) ومنه عرج النبي إلى السماء وفقًا للشريعة الإسلامية. من ناحية الفلسطينيين ترمز القدس إلى قداسة البلاد كلها، لأن «المناطق المحيطة» بالمسجد الأقصى قد باركها الله (الإسراء ـ 1). تقول الرواية بشأن رحلة محمد: إن الملاك جبريل ربط الحصان الأسطوري البراق على باب مدخل المسجد الأقصى ـ الذي يعرفه المسلمون الآن بأنه مكان الحائط الغربي. واعتمادًا على ذلك، فإن دوائر المسلمين الفلسطينيين تزعم أن الحائط الغربي وهو أيضًا حائط منطقة الأقصى، أرض مقدسة للمسلمين. يضاف إلى ذلك أن ساحة الحائط هي أرض وقف (القدس

التي أقامها الحاج المغربي أبو مدين الغوث في القرن الرابع عشر ـ ويدل على ذلك ألف شاهد من الآثار والمؤسسات التي أقامها الخلفاء، والسلاطين والعامة من المسلمين في المدينة (Reiter, 2009). (باب المغاربة الذي تبدأ منه وقفية آل أبو مدين هو جزء من التاريخ الإسلامي للقدس الشريف فقد كانت مدينة القدس الشريف بعد الفتح الإسلامي موئلًا قراء وحفاظ القرآن الكريم ورواة الحديث الشريف.. ونقطة التقاء حجاج بيت الله الحرام.. وموطنًا للتقوي والعبادة والتسبيح.. فكان هذا حافزًا للولاة والأعيان أن يخصصوا أوقافًا للصرف على هؤلاء القراء والحفاظ والعباد. وكان ممن استفاد من هذه الأوقاف طائفة من المغاربة آل وتلاميذ سيدي أبو مدين.. حيث أقاموا على الجانب الغربي من الحرم الشريف.. وأوقف لهم الملك الأفضل ابن صلاح الدين الأيوبي (صلاح الدين يوسف أيوب شاد) سنة 1193 (583 هـ) هذا الوقف المعروف بوقف أو حي أو حارة المغاربة أو وقفية سيدي أبو مدين على الجانب الغربي من المسجد الشريف تتوسطه مدرسة الملك الأفضل وهذا الوقف كانت تقوم فيه زاوية سيدي أبو مدين ـ المترجم)

الاتجاه الثاني، والذي يعد نتاج القصة الدينية القومية للقدس في كلا جانبي الصراع، هو إنكار عناصر إسلامية دينية وغيرها كثير، علاقة اليهود التاريخية ببيت المقدس، والحائط الغربي والمدينة برمتها، ومن الجانب اليهودي ـ عدم الاعتراف بأهمية القدس للمسلمين قبل ظهور الصهيونية (رياطر 2005).

الاتجاه الثالث هو تقديم تعبير جماهيري عريض للقصة الدينية القومية لكل الجماهير منذ يونيو 1967. ومن الجانب اليهودي الإسرائيلي، يعد التاسع من آب

إشارة إلى خراب بيت المقدس وهو يوم مفضل في نتيجة أيام العمل الرسمية لدولة إسرائيل ـ وأصبح بمرور الوقت يوم إجازة في عدة أماكن عمل عامة متزايدة. وهو يوم القدس ـ وهكذا أيضًا الكنيست الذي استن هذا القانون عام 1998 في قانون خاص. وجعلت الحكومة الإسرائيلية وبلدية القدس احتفالات يوم القدس حدثًا رسميًا[١٠٨]. وبعد اتفاقات أوسلو سمح كثير من الحاخامات من أنصار أرض إسرائيل الكاملة بالدخول إلى منطقة جبل المكبر أو المعبد حوله وإظهار العلاقة القوية لليهود بالموقع، وذلك بما يتعارض مع موقف السيادة الرسمي عام 1967. زاد هذا النشاط في السنوات الأخيرة عنبري (2008; Taub & Holander, 2010).

من الجانب الإسلامي ـ الفلسطيني، كان إحراق أسترالي مسيحي لمبنى المسجد الأقصى في أغسطس 1969 هو الذي ولد الادعاء بأن المسجد الأقصى في خطر، لأنه في أسر الصهاينة ولا بد من تحريره بالجهاد، واجتاحت جماهير المسلمين منطقة الأقصى في شهور رمضان في التسعينيات (حوالي 400 ألف شخص وفقًا لتقديرات الشرطة) وذلك سواء لدوافع سياسية أو لاعتقاد ديني بمميزات الصلاة في الأقصى. لكن منذ أن اندلعت انتفاضة الأقصى تم تقييد الدخول إلى الموقع لاعتبارات الأمن، حسب معايير السن ومكان الإقامة. ويوجد الآن حول القدس والأقصى حوار سياسي خطابي ورمزي مكثف في العالم الإسلامي، تجلى في تعبيرات داخل اجتماعات خاصة. وتحت عنوان «يوم القدس» أو«أسبوع الأقصى» رفعت مطالب كثيرة في المساجد في كل أنحاء العالم، وأيضًا في الكتابات

---

(١٠٨) في هذا اليوم جرت مراسم رسمية في حضور قادة الدولة والجيش في جفعات هاتحموشت (حصن أردني احتله جنود الجيش الإسرائيلي خلال حرب 67 وأصبح رمزًا للبطولة) إحياء لذكرى تحرير القدس وتوحيدها عام 1967. وبعد ذلك تمت مسيرة في وسط المدينة (الغربية) ومن ثم عقد اجتماع ضخم في مركاز هاراف، الذي كان المكان الرئيسي للإرشاد الديني لرجال الصهيونية الدينية ــ القومية. وبعد ذلك أقامت دوائر دينية ــ قومية رقصة أعلام خارجة من وسط المدينة، وأحاطت بأسوار المدينة القديمة وانتهت في ساحة الحائط الغربي. ومساء يوم القدس اعتادت معابد التيار الديني القومي على تلاوة «بركة هليل».

والمقالات العديدة في الخطاب العام. وهذه نفسها توجد عبادة التبجيل والتقديس، مع تشويه معالم الحدود بين الإطار السياسي والإطار الديني. هذه الاتجاهات الواعية الثلاثة تؤدي إلى بدء الجماهير العريضة في كلا الجانبين - بما فيها العلمانيون والتقليديون - بالإصرار وعدم إبداء المرونة في كل ما يتعلق بمستقبل القدس القديمة والأماكن المقدسة. وتم تلقين القيم الدينية للجمهور غير الديني وروجت على أنها قصة قومية آنية وهي تؤثر على مواقف الجماهير في كل ما يتعلق بالمفاوضات والتسوية. هكذا على سبيل المثال، وبعد أن أنكر ياسر عرفات في قمة كامب دافيد الثانية (يوليو 2000) أن الهيكل المقدس كان في القدس، أظهر استطلاع للرأي العام أن 9% فقط من اليهود مستعدون للموافقة على سيادة فلسطينية منفردة على جبل المكبر/ الحرم الشريف، بينما أصر 51% على سيادة إسرائيلية منفردة على جبل المكبر(١٠٩). هذا على الرغم من حقيقة أن الحكومة الإسرائيلية اعترفت في يوينو 1967 بسيطرة الأوقاف داخل منطقة الحرم الشريف (بصلاحيات معينة). وكانت مشكلة المنطقة المقدسة أحد العوامل الأساسية في فشل محادثات كامب دافيد2 (بن عمي: 2004)(١١٠). وفي الجانب الفلسطيني كانت المواقف أكثر تعنتًا. على سبيل المثال، حينما أدار ياسر عرفات محادثات سلام في كامب دافيد يوليو 2000 كتب المفتي الفلسطيني، الشيخ عكرمة صبري، الذي عينه عرفات: لا مجال

(١٠٩) استطلاع ن، شرجائي، 91٪ من اليهود ليس لديهم استعداد للتنازل عن الحائط الغربي مقابل سلام. (هآرتس 10-3-2005).

(١١٠) هناك أيضًا مواقف براجماتية: قبيل قمة كامب دافيد منح الحاخام الأكبر السفارادي بقشي دورون بركة الطريق للتسوية في مشكلة جبل المكبر قائلًا: «علينا أن نحافظ على الوضع القدسي الحالي لجبل المكبر المقدس ونحترمه، حيث يعرف لدى الآخرين بأنه منطقة المسجد الأقصى... وبدلًا من انتهاك قدسية الأماكن المقدسة بالحرب والمناقشات اللانهائية، علينا أن نحترم ونقبل وضع كل الأماكن المقدسة... (هآرتس، 28-6-2999). وقد سبق أن اقترح البروفيسور سري نسيبة، رئيس جامعة القدس، الذي يعرف عنه أنه غير متدين، لكنه يعيش جيدًا دقائق الإيمان والإرث الإسلامي، تقسيم القدس والاشتراك فيها بين إسرائيل والفلسطينيين، مع اعتبار القدس مدينة عالمية، وعاصمتين سياسيتين وبلدية عليا مشتركة بإشراف دولي (PASSIA).

للتنازل عن حقوقنا في القدس؛ لأن وجودنا فيها هو قرار إلهي وليس قرارًا إنسانيًا[١١١].

ووجد استطلاع أجراه المعهد الدولي للسلام برئاسة تيريا لارسون وبمساعدة من معهد أبحاث فلسطيني، أن 52% من الفلسطينيين في الضفة الغربية (بما فيها القدس الشرقية) وقطاع غزة عارضوا حل مشكلة القدس وفقًا لمبدأ «أحياء عربية للعرب ويهودية لليهود» (بما فيها المدينة القديمة) (هآرتس 24-9-2009).

تعزز المواقف غير المتساهلة للإسرائيليين والفلسطينيين في موضوع الأماكن المقدسة، زعم باحثين في مجال علم النفس الاجتماعي والسياسي، بأن الأماكن المقدسة مثل تلك التي في القدس هي «قيم محمية» أو«قيم مقدسة» لايمكن التفاوض أو المساومة بشأنها، أو القيام بأي مبادلة فيها (Tedlock et et. Al. 2007; Ginges: 2000 Atran et. al., 2007) زادت مركزية جبل المكبر/ الحرم الشريف كرمز الوعى بين المعنيين بإنهاء الصراع، بأن التسوية المحتملة مرتبطة بتنفيذ السيادة وتغييرها بنوع آخر من نظام خاص وإشراف دولي في حوض المدينة القديمة في القدس (مجموعة التفكير) (Bell & Kurtzer, 2009 ;200) أو العكس تقسيم المدينة القديمة بحيث يكون الحائط والحي اليهودي في يد السلطة الإسرائيلية، بينما تكون باقي أجزاء المدينة القديمة (ما عدا الحي الأرمني) تحت السيادة الفلسطينية (Reiter, 2008) والسؤال الذي سنحاول توضيحه فيما يلي هو: هل يمكن لممثلي القيم الدينية المذكورة أعلاه منع المفاوضات في مشكلة القدس وتسويتها في إطار تسوية الصراع الإسرائيلي الفلسطيني؟

تأثير القيم الدينية على السياسة

(١١١) الإسراء، عدد أبريل ـ مايو، 2001 ص 116

هل يستطيع رجال الدين منع المفاوضات والتسوية السياسية؟ لكي يفعلوا ذلك، عليهم أن يكونوا مؤثرين سياسيًا بأنفسهم أو بقوة التحالفات السياسية مع قوى أخرى، حول مصالح مشتركة (Tepe 2008). لأن دراسة الأحزاب الدينية الإسلامية في تركيا والأحزاب الدينية اليهودية في إسرائيل، تقول: إن شعبية الأحزاب الدينية ترجع إلى الحدود المتداخلة بين القيم القومية والعلمانية وبين القيم الدينية المقدسة. والنتيجة هي أن الأحزاب الدينية يمكن أن تنخرط بسهولة نسبية في تحالفات سياسية مع أحزاب علمانية، وهكذا تزيد من قوتها النسبية. نظام الانتخابات المتبع في إسرائيل والأسلوب الائتلافي في تشكيل الحكومة، يعطي قوة الحسم لأحزاب دينية ـ متشددة. في السلطة الفلسطينية تعد حماس هي عنصر السلطة في قطاع غزة منذ 2007 وبمقدورها أن توقف تنفيذ أي اتفاق لا يتفق مع قيمها.

ويصعب أن نحدد حتى الآن إلى أي مدى تؤثر القيم الدينية على صناع القرار في المجال السياسي. **أولًا**: لقد أشرنا أعلاه إلى أن القيم الدينية عن الأرض أصبحت مشاعًا للجماهير العريضة. **ثانيًا**: علمانية/ تدين المجتمع الإسرائيلي معقدة. في استطلاع معهد جوتمان عام 2008 وجد أن 51% من اليهود الإسرائيليين يعرفون أنفسهم بأنهم علمانيون؛ 30% يعرفون أنفسهم تقليديون منهم 12% تقليديون ـ دينيون ـ 10% دينيون و9% متشددون. إضافة إلى ذلك، في استطلاع المكتب المركزي للإحصاء وجد أن 83% من اليهود في إسرائيل ينفذون التعاليم الدينية، على الأقل في المستوى الأدنى. وفي الجانب الفلسطيني وجد استطلاع FAFO الذي أجري عام 1992 ـ بين الفلسطينيين مواطني الضفة الغربية وقطاع غزة، أن نسبة أقل 20-25% يعرفون أنفسهم بأنهم «علمانيون» (Heiberg & Øvensen, 1992) ويقول الباحثون: إن الدين هو مسألة أساسية في المجتمع الإسلامي بما في ذلك بين الفلسطينيين أيضًا، وهو يؤثر على كل سلوكيات المسلمين ولا يمكن الفصل بينه وبين الدولة (يادلين 2006).

والتمييز الثالث مزدوج المعنى هو التأثير السياسي لممثلي «المانع الديني» في تسوية الصراع. من ناحية، توجد في إسرائيل حكومة أغلبها من العلمانيين، نسبة الدينيين في الكنيست 25% وهم منقسمون إلى ثلاثة أحزاب مختلفة. ومن ناحية أخرى، الأحزاب الدينية لها ثقل بالغ في الحكومة ولذلك يوجد أهمية لمواقفها وبخاصة موقف شاس (11 مقعدًا في الكنيست في انتخابات 2009). وفي فترة حكومة أولمرت وخلال المفاوضات الائتلافية بين شاس ورئيسة كاديما تسفي ليفني، نوفمبر 2008 اشترطت شاس استمرار شراكتها في الحكومة بعدم الدخول في مفاوضات مع الفلسطينيين حول القدس، وما زال هذا هو موقفها حتى الآن (2009). في انتخابات 2009 كانت شاس، التي يعد أغلب ناخبيها من التقليديين والمتشددين، تعد عنصرًا هامًا في الائتلاف الحكومي، وبعد هذه الانتخابات غيرت لائحتها الداخلية، وانضمت إلى الاتحاد الصهيوني العالمي وعضوية حركة الليكود العالمية (هآرتس 19-1-2010). يرجع تطرف شاس الأيديولوجي في مشكلة الصراع، إلى أن جزءًا جوهريًا من ناخبي شاس يقيمون الآن في مستوطنات في الضفة الغربية (الجولان. «ذه لو يسي»). (هآرتس 10-6-2009). ويبدو أيضًا لأن الجماهير الدينية والتقليدية والشرقية لها مواقف يمينية بسبب القيم الدينية والرواسخ الطائفية. يمكن أن نخرج من ذلك بأن تأثير اللاعبين الدينيين الأيديولوجيين أكبر بكثير من قوتهم النسبية، وذلك بسبب الأسلوب السياسي الائتلافي المتبع في إسرائيل. ويمكن أيضًا أن نخرج من ذلك بأن المصالح الاقتصادية (الإسكان الرخيص والمتاح وراء الخط الأخضر) تلعب دورًا في تغيير المواقف السياسية والأيديولوجية بين الجماهير الحريدية.

في الجانب الفلسطيني حصل أبو مازن (محمود عباس، علماني، فتح) على أغلبية 62% في انتخابات رئاسة السلطة الفلسطينية التي جرت في يناير 2005، لكن في هذه الانتخابات لم تقدم حماس مرشحًا من جانبها. وفي المقابل، في

انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني، الذي جرى في يناير 2006 حصلت حماس على 43% من الأصوات بأغلبية 56% من مقاعد المجلس. وبعد ذلك حصلت حماس على منصب رئيس حكومة الوحدة الفلسطينية. وبعد أن سيطرت بالقوة على قطاع غزة، تتمتع حماس الآن بقوة كافية لإملاء جدول أعمال سياسي في المناطق التي تسيطر عليها. ويفيد استطلاع المعهد الدولي للسلام برئاسة تريا لارسون في سبتمبر 2009 بمساعدة معهد أبحاث فلسطيني أن حوالي 45% أعربوا عن تأييدهم لفتح في مقابل 24% فقط أيدوا حماس 52% أيدوا أبو مازن كرئيس و22% أيدوا هنية، والباقي لم يقرروا بعد. ويظهر من الاستطلاع أن 55% من الفلسطينيين يؤيدون حل الدولتين، لكن تشير إجاباتهم عن الأسئلة الدقيقة عن هذا الحل إلى وجود فجوة كبيرة مع الموقف الإسرائيلي في موضوع القدس واللاجئين (هآرتس 24-9-2009).

يمكن أن تؤثر العناصر الدينية على العملية السياسية حينما تنخرط في قوى الأمن. في الجانب الفلسطيني، القوة العسكرية في قطاع غزة خاضعة لسيطرة حماس الكاملة، بينما أجهزة الأمن في الضفة الغربية خاضعة الآن (2010) لسيطرة فتح. في إسرائيل، عدد ممثلي الصهيونية الدينية في الأسلحة القتالية في الجيش الإسرائيلي، وفي مناصب القيادة، وفي شعبة القوى البشرية والحاخامية الرئيسية قليل بالفعل، لكنه في اتجاه الارتفاع ونسبة الدينيين القوميين في وحدات النخبة في الجيش الإسرائيلي أكبر بكثير من نسبتهم بين المواطنين. في نهاية التسعينيات ـ كان حوالي 30% من ضباط الصف والضباط الصغار يعتمرون غطاء الرأس المطرز، وتصل نسبتهم بين خريجي دورة طيار إلى 11% بينما انخفضت نسبة الخريجين من أبناء الكيبوتسات من 19% إلى 12 % في عام 1999 ويعد من هذه المجموعة عميد واحد في هيئة الأركان وخمسة عقداء (من 40 في الجيش الإسرائيلي في المجمل العام (كاهان 8-237/ 2002). في عملية «الرصاص المصبوب» (ديسمبر 2008 ـ يناير 2009) برز دور هذه المجموعة بين المقاتلين كما برز أيضًا الانضباط الذي

نفذته الحاخامية الرئيسة، الذي استخدمه ممثلوها في الخطاب الديني الراديكالي في حديثهم إلى الجنود في المنطقة (هآرتس26-1-2009). هذا مجرد نموذج للتأثير المتزايد للدينيين القوميين على الصراع. يضاف إلى ذلك 50 يشيفوت هسدير، يدرس فيها في كل دورة آلاف التلاميذ من الحركة الدينية الوطنية الذين يخدمون في الجيش الإسرائيلي. وهم يتلقون قيمًا دينية وصهيونية بتفسيراتها الراديكالية، ولقد أعرب بعض الحاخامات عن تأييدهم لرفض الجنود إخلاء المستوطنات.

قوة تأثير ممثلي القيم الدينية في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني ليست قاطعة وخاضعة للتغييرات. وعلى الرغم من أن الأحزاب الدينية (وبخاصة شاس) هي حجر أساس هام في تشكيل الائتلاف الحكومي، إلا أنه ليس من الواضح إلى أي مدى تشكل «مانعا» أمام التسوية السلمية. يزعم دورون وروزنتال (2009) أن الأحزاب الممثلة للمستوطنين (اليمين المتطرف) لم تنجح في أن تكون «رمانة ميزان» في الائتلافات، وبالتالي فإن قوتها السياسية لم تمكنها بصورة عامة من ترجيح السياسات والموارد نحو تفضيلاتهم. لكن هؤلاء الباحثون لا يضعون في الاعتبار كل الأحزاب الدينية ومؤيديها الذين لهم قوة حسم (swinging role) في السياسة الإسرائيلية. في استطلاعات الرأي العام وجد في الماضي أغلبية من اليهود الإسرائيليين أيدوا تحقيق السلام مع الفلسطينيين على أساس صياغة دولتين لشعبين، مما أعطى الزعماء حرية عمل في المفاوضات. ولم ينبع تراجع الأغلبية اليهودية المؤيدة لتسوية مع الفلسطينيين، كما يظهر من نتائج انتخابات الكنيست في 2009 لأسباب «دينية» وإنما يرجع في الأساس إلى اعتبارات أمنية وفقدان الثقة في نوايا الطرف الفلسطيني (الانقسام في السلطة الفلسطينية، واستمرار «الإرهاب» من غزة وعدم التأكد من القدرة على التوقيع على اتفاق كهذا). وها هو بنيامين نتنياهو قد اضطر بعد فترة وجيزة من انتخابه إلى قبول صيغة الدولتين بعد ضغط الرئيس الأمريكي عليه. وفي الجانب الفلسطيني كان رئيس السلطة الفلسطينية يملك حرية عمل واسعة لإجراء

مفاوضات في عملية أنابوليس عام 2008. لا تقف الحركات الدينية في وجه عمليات المفاوضات، لكن ليس من المستبعد أن تؤثر القيم الدينية على نتائج المفاوضات وعلى احتمالات تنفيذ الاتفاق، في حال تحقيقه بين الأطراف.

«الإرهاب» والاغتيال السياسي على خلفية المعتقد الديني، كعائق في المفاوضات والتسوية.

تستطيع العناصر الدينية المتطرفة إفشال عمليات المفاوضات والتسويات السياسية من خلال المؤامرات و «الإرهاب» وفي الحالات المتطرفة بصفة خاصة أيضًا من خلال الاغتيال السياسي. بالنسبة للاغتيال السياسي، سواء قيام مجموعة جهادية عملت وفقًا لبرنامج ديني بقتل الرئيس المصري أنور السادات في عام 1981 (Jansen, 1986) أو اغتيال رجل متدين أرثوذكسي، لرابين رئيس الوزراء الإسرائيلي في عام 1995 عملًا بنص «جواز القتل» الذي أفتى به بعض الحاخامات (كارفين وفريدمان, 1999; Ben-Yehuda, 2004 ; شيلج 2006).

يمكن أن يتكرر الاغتيال السياسي الراجع إلى قيم دينية. في مارس 2008 اقتبس عن الحاخام هرشل شختر، رئيس مدراس الربانيين في «يشيفا يونيفرسيتي» في نيويورك، حيث قال: أنه «إذا تنازلت حكومة إسرائيل بالفعل عن القدس، فلا بد من إطلاق الرصاص على رئيس الوزراء». وبعد نشر ذلك أعرب الحاخام شختر عن اعتذاره وندمه على ذلك (هآرتس 9-3-2008). في بداية عام 2010 وصلت خطابات تهديد لوزير الدفاع في حكومة نتنياهو، إيهود باراك، في أعقاب اهتمامه بفرض

صارم لتطبيق تجميد البناء في المستوطنات في الضفة الغربية. وهناك اغتيال سياسي محتمل أكثر في الجانب الفلسطيني. في السنوات الأخيرة نشر أن حماس تخطط لاغتيال رئيس السلطة، محمود عباس، من خلال سيارة مفخخة نصبت في مسار موكبه.

هناك نوع آخر من أعمال العنف لإجهاض المفاوضات السياسية وهو « الإرهاب» الذي تحركه أيديولوجية دينية، وبخاصة المساس برموز الهوية والأماكن المقدسة. على سبيل المثال: كثير من أفعال حماس والجهاد الإسلامي بما فيها قتل طلاب يشيفا في الخليل، خرجوا لتوهم من الصلاة (1980) ومذبحة يشيفا مركاز هاراف في القدس في 2008 ـ وخطة الحركة السرية اليهودية في السبعينيات لتفجير قبة الصخرة والمسجد الأقصى (وهي الخطة التي حصلت على تأييد ثلاثة حاخامات[١١٢]. وعملية الجامعة الإسلامية في الخليل عام 1986؛ واغتيال المصلين في المسجد الإبراهيمي (الأثر الإسلامي لمغارة المكفيلة) في الخليل فبراير 1994. هذه الأفعال توسع من العداء تجاه الطرف الثاني وأيضًا بين العناصر المعتدلة ومن هنا يأتي تأثيرها السلبي على احتمالات تسوية الصراع (Hanauer, 1995). يولد »الإرهاب» دعوات الانتقام والعمليات الانتقامية من كلا الجانبين[١١٣].

(١١٢) ن،شرجائي. لدينا تصديق بمحو ذلك، فما هو رأي الحاخام؟ هآرتس.

http://www.haaretz.co.il/hasite/pages/ShArt.jhtml?more=1&itemNo=865572&contrassID=2&sub

ContrassID=4&sbSubContrassID=0

(١١٣) على سبيل المثال، بعد عملية يشيفا هاراف في القدس (2008) وجد حاخامات دعوا إلى الانتقام. قال الحاخام يسرائيل روزن: إن الفلسطينيين هم العماليق المعاصرين (أي لا بد من إبادتهم). وكذلك أيضًا قال حاخام صفد، شموئيل الياهو، والحاخام دوف ليئور. ونشرت جماعة تطلق على نفسها «السنهدرين الجديد» دعوة للانتقام الشخصي لليهود، لأن الحكومة لا تنفذ الشريعة (هآرتس 23-3-2008). أما الحاخام دانيال سيله، الذي سبق أن ترأس لجنة حاخامات الضفة الغربية وغزة، فقد دعا إلى انتقام رسمي ممن وراء القتلة. وكان هناك أيضًا حاخامات أعربوا عن معارضة هذا الموقف، مثل الحاخام إليعازر أهارونسون، رئيس يشيفا هاهسدير في حولون. عن منشور الحاخامات الموقعين إضافة إلى الحاخام عوفاديا

تجلى تدخل القادة الدينيين في مؤشرات القوة الأمنية في كلا الجانبين. في الجانب الفلسطيني، الدفاع عن الأقصى كقيمة مقدسة لفتح أيضًا وليس فقط للحركات الإسلامية (Frisch, 2006) وتجلى ذلك في الجانب الإسرائيلي في دعوة حاخامات كبار لجنود الجيش الإسرائيلي وبخاصة الجنود المتدينين القوميين، إلى رفض الأوامر العسكرية لإخلاء المستوطنين ـ وهي الدعوة التي أثارت رد فعل مضاد من جانب عناصر الدين المعتدلين الذين دعوا إلى عدم الانصياع للحاخامات في شئون الدولة (حديث مع البروفيسور موشيه قافيه، رئيس جامعة بار إيلان، ملحق هآرتس 23-9-2005)[١١٤].

الخلاصة: يمكن أن يفاقم التعصب الديني لبعض الأفراد أو الجماعات من الصراع ويصعد أبعاده العنيفة. وكذلك، فإن العمليات «الإرهابية» التظاهرية التي تركز على الرموز الدينية ورموز الهوية والاغتيال السياسي للزعماء المعتدلين من جانب عناصر ذات أيديولوجية دينية متطرفة، يمكن أن تعيق المفاوضات وتجهض التسوية.

يوسف، الحاخام دانيال ستابسكي، الحاخام يتسحاق شابيرا ميتسهار، الحاخام دافيد دروكمان من حاخامات «حماية الأرواح»، الحاخام عيدو البا الذي حكم عليه بالسجن بسبب التحريض على العنصرية، الحاخام جادي بن زمرا، حاخام معهد في معليه ليفونا، الحاخام شموئيل يانيف، الحاخام عوزي شرنف من الخليل، الذي شارك في عملية اغتيال في الكلية الإسلامية في الخليل، الحاخام يجآل شندورفي من نحليئيل والحاخام يهودا كرويزر ــ رئيس يشيفا الفكرة اليهودية، ومن أنصار « كاخ» . شرجائي وي، أتينجر. ونشر حاخامات ومنظمات يمينية منشورات تدعو إلى الانتقام وضرب أسرة المخرب. (هآرتس 13-3-2008) ن، شرجائي. هل هو حيوان ثديي؟ هآرتس (25-3-2008) ونشرت هيئة تحرير هآرتس مقالًا افتتاحيًا ضد « فتوة الحاخامات»: بتاريخ (21-3-2008).

(١١٤) قبل عدة شهور من اغتيال رئيس الوزراء يتسحاق رابين، خرجت مجموعة مكونة من 15 حاخام من المعسكر الديني القومي (كان أربعة منهم مرتبطين بيشيفا هاهسدير) بدعوة علنية للجنود برفض أي أمر لتفكيك المستوطنات اليهودية في فلسطين (هاتسوفيه 23يونيو 1995، مقتبس عن ستيوارت كوهين.2002:237-238)، وهنا تجدر الإشارة إلى أن أحد الحاخامات (مناحيم فليكس) عرف حكومة رابين بأنها» حكومة حكمت بفضل كارهي إسرائيل» في إشارة إلى أعضاء الكنيست العرب (رافيسكي 2002:266).

تلخيص ومقترحات لتحييد التأثير المانع للقيم الدينية واللاعبين الدينيين المتطرفين

كثيرًا ما تتأثر الساحة الجماهيرية في المنطقة الإسرائيلية والفلسطينية بالقيم والمثاليات التي يتم تعليمها في المجال الديني ـ الإيماني وأحيانًا تستخدم من قبلها. وتوجد علاقة واضحة وتأثير لا بأس به بين علاقة الفرد بالدين وبين تشكيل مواقفه السياسية بصورة عامة وبالنسبة لحل الصراع بصورة أكثر دقة. لهذا السبب يوجد للقيم الدينية وللعناصر السياسية التي تمثلها، قدرة ملموسة على منع إمكانية تسوية الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. ويرجع ذلك بصورة خاصة إلى اعتبار القدس وجبل المكبر /الحرم الشريف مركزًا رمزيًا رئيسيًا بمثابة «قيمة محمية» تؤمن الجماهير العريضة من كلا جانبي الصراع بإمكانية تسويتها. تعتمد قدرة «المنع» على عدة إمكانات تمت مناقشتها في هذا الفصل:

- نجاحها في تلقين الجماهير العريضة، التي لا تصف نفسها بأنها «دينية»، ولا تعرف قيمها الدينية باعتبارها جزءًا من رموز الهوية القومية.
- قوة سياسية ملموسة لحركات سياسية دينية، مثل حماس في الجانب الفلسطيني والأحزاب الدينية في إسرائيل التي تزيد قوتها من خلال اشتراكها في الائتلاف الحكومي وقوى الأمن وقطع العهود مع قوى سياسية أخرى.
- استخدام عناصر دينية متعصبة للإرهاب.

يبرز وضع القيم الدينية وقدرة تأثير اللاعبين الدينيين في المجتمع الفلسطيني أكثر من المجتمع الإسرائيلي. هذا كون المجتمع الفلسطيني أقل علمانية وبسبب قوة حماس،التي تعتمد على التنظيم العسكري والتأييد الجماهيري العريض.

إحدى وسائل تجاوز العائق القيمي الديني الأساسي ـ القدس وجبل المكبر/ الحرم الشريف ـ هي التسوية المؤقتة (وليس التسوية الدائمة) التي تضع نظامًا

خاصًا في المدينة القديمة وضواحيها القريبة، مع إشراف دولي. تعتمد هذه التسوية على الوضع القائم منذ 1967 الذي يسمى أحيانًا «الوضع الراهن» (الذي وضع الحرم الشريف/ جبل المكبر بموجبه تحت سيادة الوقف (لكن المراقبين غير المسلمين يمكنهم الدخول إلى الموقع في مواعيد منسقة سلفًا) بينما يعتبر الحائط الغربي تحت السيطرة الإسرائيلية. مثل هذه التسوية المؤقتة تتيح لزعامات الجانبين مرونة أكثر، لأنهم لن يتهموا بالتنازل التاريخي عن مصالح حيوية على المدى البعيد أو التسوية في قيم محمية ومقدسة. يمكن أن تطول هذه التسوية المؤقتة بدرجة لا تتمكن فيها الأطراف من التوصل إلى تسوية دائمة. يمكن أن تقبل الزعامات العلمانية هذه الصيغة ويمكن أن تتغلب على «تطيير» اللاعبين الدينيين فقط إذا كانت الظروف السياسية في الجانبين ـ الفلسطيني والإسرائيلي ـ تتيح للعناصر المعتدلة وغير الدينية بأن تحظى بأغلبية في الانتخابات وتشكيل الحكومة. ويمكن أن يقبل الجانب الفلسطيني المعتدل مثل هذه التسوية المؤقتة، لأنه بالفعل مسيطر بصورة عملية داخل منطقة الحرم الشريف.

هناك من يعتقدون أنه يجب إشراك رجال الدين في عملية الإدارة وحل الصراعات الإقليمية التي لها بعد ديني. وفقًا لهذا الرأي، كما يقدم الزعماء الدينيون تفسيرات غير قابلة للتسوية في مسائل سياسية، فإنها يمكن أن تعيد تشكيل حدود قدسية المناطق في الصراع (Funk & Said, 2009: 269; Hassner, 2009) . هذه المشكلة مركبة؛ كون الزعماء الراديكاليين لا يميلون إلى تغيير مواقفهم النابعة من رؤية لاهوتية وسياسية في آن واحد. إضافة إلى ذلك، الزعماء الدينيون المعتدلون لهم دور هام، حتى وإن كان جمهور المؤيدين المباشرين ليس كبيرًا. وهم يمكنهم تقديم تفسيرات معتدلة للمصادر الدينية في المشاكل المتعلقة بالصراع القومي والإقليمي وتمهيد الطريق للتسوية، مع تأسيسها على المصادر الدينية. تأثير المفسرين المعتدلين بالقوة لن يكون على الجماهير الدينية ـ القومية، وإنما في الأساس على

الجماهير التقليدية أو الدينية الأكثر اعتدالا، وهؤلاء يشكلون جماعة كبيرة أيضًا في المجتمع اليهودي الإسرائيلي والمجتمع الفلسطيني. وكون جزء كبير من الجمهور الإسرائيلي والفلسطيني يؤسس آراءه على تنوع الاعتبارات، فإن رجال الدين المعتدلين يمكنهم تفريغ الشحنة الحساسة من القيم الدينية وتقديم تفسيرات دينية بديلة لتلك الموجودة عند الحاخامات والشيوخ الراديكاليين. يوجد دور هام في حرب التفسيرات المعتدلة والبديلة على الجمهور، لحشد الدعم وتأييد الاتفاق الذي يعتمد على التسوية. يمكن للقادة الدينيين المعتدلين أن يضعفوا معارضتهم للتسوية، القائمة على خلفية دينية، وذلك من خلال عزلة الدوائر المتطرفة من كلا الجانبين والتركيز على حقيقة أن تفسيراتهم للمصادر الدينية تتواءم مع «جيل الصحراء» (هو الجيل الذي خرج من مصر بقيادة سيدنا موسى عليه السلام ووعد بدخول فلسطين واعتبارها ـ وفقًا للمعتقد الديني اليهودي ـ إرثًا خاصًا بهم ـ المترجم) ولم تتقدم بمرور الوقت. دورهم هو العمل كأداة إعلامية للجماهير العريضة، العلمانية، التقليدية والدينية المعتدلة (بما فيها بعض المتشددين في المجتمع اليهودي في إسرائيل). ويمكن للحكومات والمنظمات المعنية بالتسوية أن تستخدم وسائل الإعلام لنشر تفسيرات الحاخامات والشيوخ المعتدلين على الملأ. تملك الحكومات قدرة بالغة على تسويق التفسيرات الدينية المعتدلة والمحبة للسلام، لكن لسبب ما لم تظهر اهتمامًا كبيرًا بذلك حتى الآن.

هناك وسيلة أخرى لتحييد التأثير الضار للذين يمثلون مواقف غير مفسرة، وهي الفرض الصارم للقانون على أولئك الذين يستخدمون النصوص والقيم الدينية بهدف إشعال العنف. اعتقال الشيخ رائد صلاح عام 2010 لنشاطاته التي قام بها في عام 2007 في قضية طريق المغاربة، هو نموذج للجهود التي يمكن أن تقوم بها الحكومات تجاه رجال الدين المحرضين. وإذا كانت عناصر الفرض معنية بتقديم رجال الدين المحرضين للمحاكمة، وإذا أرفق مع أي عريضة اتهام رأي الخبراء الذين يبررون

كيف تعد التعبيرات المتطرفة بمثابة «تأكد قريب» لاندلاع أعمال عنف وسفك دماء، فإن هناك احتمالاً جيدًا لأن يدان المحرضون ويقدموا للمحاكمة على أفعالهم.

وهذه ملاحظة ختامية: تشير المعطيات الديموغرافية إلى أن زيادة الجماعات الدينية الطبيعية عالية، لذلك فإن قوتهم السياسية سوف تزداد بدرجة كبيرة. ومعنى ذلك أنه كلما تم تأجيل تسوية الصراع، يكون للقيم الدينية قدرة بالغة على وقف احتمال تسوية الصراع بالطرق السلمية والتسوية.

الفصل العاشر
عنصر الزمن كمانع لتسوية الصراعات

دان زكاي وديدا فلياسيج

مقدمة

يعد الزمن بعدًا رئيسيًا في فهم الكون. عالم بلا زمن هو عالم جامد لا يحدث فيه شيء ولا يتغير فيه شيء.

يعد الزمن بعدًا حيويًا في حياة أي كائن حي وهو يؤثر في قدرته على البقاء ومواءمة نفسه بصورة مثلى مع بيئته (Michon,1985) الزمن هو أيضًا عنصر حيوي ورئيسي في حياة كل إنسان، منفردًا أو جزءًا في جماعة.

وبدون التعامل مع الزمن لا يمكن وصف الحياة في المجتمع الإنساني أيًا كان، فما بالك بالمجتمع الغربي التكنولوجي؟ (زكاي 1998).

يدرس هذا الفصل صورة التعامل مع الزمن وتأثيرات أخطاء حساب الزمن على خطوات التفكير وإجراءات المفاوضات، ويدرس إلى أي مدى تؤثر هذه العوامل على احتمالات تسوية الصراعات بين ممثلي ثقافات مختلفة عن بعضها البعض. في البداية أعرض مفهوم الزمن بصورة عامة وعلاقاته بشخصية الفرد والمجتمع. وبعد ذلك نستعرض انعكاسات بعد الزمن في الصراعات وإجراءات المفاوضات. ومن ثم ننتقل إلى دراسة مفهوم الزمن وأخطائه في الثقافة العربية الإسلامية من ناحية، وفي الثقافة اليهودية الإسرائيلية من ناحية أخرى. وعلى هذا الأساس نحلل التأثيرات

الناتجة عن أخطاء الزمن المختلفة في الثقافتين، بالنسبة لإدارة الصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

أنواع الزمن

هناك العديد من أنواع الزمن: الأساسي فيها هو الزمن الفيزيائي (زمن الساعة) والزمن البيولوجي والزمن النفسي.

الزمن الفيزيائي هو زمن موضوعي وموحد. يتم قياسه بالساعات على اختلافها ويعكس تغيرًا محددًا في عنصر فيزيائي محدد. هو زمن متواصل وذو معدل ثابت واتجاهه من الماضي إلى المستقبل.

الزمن البيولوجي يمثل وقوع أحداث بيولوجية تحدث في الكائنات الحية، ويتم التحكم فيه من خلال معدلات زمن بيولوجية وفسيولوجية. وتتشابه سماته مع سمات الزمن الفيزيائي.

الزمن السيكولوجي هو الزمن الذي يعبر عنه في الوعي وهو ما نركز عليه في هذا الفصل.

لكي نفهم تفردية الزمن النفسي، نفكر في الدقيقة الموضوعية التي تمر خلال الانتظار في الدور في مقابل الدقيقة الموضوعية التي تمر خلال قراءة كتاب ممتع. إدراك الزمن يكون مختلفًا في الحالتين.

في الحالة الأولى ينشأ إحساس زمن «زاحف» ومتواصل، بينما في الحالة الثانية ينشأ إحساس بأن الزمن يمر بسرعة، وقد تمر الدقيقة دون أن نشعر بالشيء بالمرة.

وبالتالي فإن الزمن النفسي ليس واحدًا. معدله متغير، وهو ليس متواصلًا بالضرورة، كما في الحلم أو في الهذيان يمكن أن يتدفق من المستقبل إلى الماضي، وماهيته يمكن أن تكون متأثرة بماهية الأحداث التي تقع داخله (زكاي 1998).

على سبيل المثال، تناول الأديب توماس مان تجربة الزمن في كتابه «جبل السحر» (1955) حيث وصف فيه واقع الزمن لدى مرضى السل الذين يعالجون في مصحة، أثناء قياس الحرارة اليومي لهم. القياس قصير بمفاهيم زمن الساعة، لكنه طويل في إحساس مرضى السل؛ لأن له أهمية بالغة في تشخيص حالتهم.

تعبيرات الزمن في اللغة، مثل «الزمن تجمد»، «الزمن جرى»، «الزمن زحف» «الزمن توقف عن السير» إلخ، تعكس تفردية واقع الزمن النفسي. وهناك نموذج آخر على تعقد الزمن النفسي تتجلى في الفارق بين الزمن «الاسترجاعي» والزمن «الاعتيادي». الأول يصف الإحساس بالزمن إلى «الخلف» بعد انتهاء الحدث الذي يمكن تقدير مدته. والثاني يصف الإحساس بالزمن الذي ينشأ أثناء وقوع الحدث انظر (Zakay & Block, 1997)؛ وبالتالي فإن واقع الزمن النفسي هو واقع مرتبط الاتصال.

ماهية الزمن

منذ فجر التاريخ الإنساني تعلم الناس وبحثوا ماهية الزمن وتفسيره. كانت العوامل الأولى لذلك هي توقعات التغييرات التي تحدث في اليوم، وتغيرات المواسم في السنة والدائرية التي تنعكس في دورة الحياة. وبعد ذلك بدأ الفلاسفة في الاندهاش من معاني الزمن بصورة أكثر عقلانية. ومع ذلك، دائمًا وأبدًا كانت ماهية الزمن غامضة وغير واضحة.

لقد أجاد الفيلسوف سانت أوجستين (St. Augustine) في القرن الرابع فهم ماهية الزمن، حيث كتب في كتابه «اعترافات»: «ما هو الزمن؟ حينما لا يسأل أحد فإنني أعرف؛ لكن حينما أريد أنا أن أوضحه فإنني لا أعرف».

كانت نتيجة القديس أوغسطين هي ليكن الزمن ما يكون ـ الزمن هو نتاج الوعي أكثر منه نتاج نظام التوقيت الموجود في الطبيعة أو في المجتمع بصورة طبيعية (Trautmann,1995).

زعم عمانوئيل كانت، الفيلسوف الألماني في القرن 18، والذي اهتم هو أيضًا بموضوع الزمن، أن الفضاء والزمن مفهومان بديهيان. أي، إنهما ليسا نتاج عملية إدراك حسي، وإنما موجودان في وعينا منذ البداية.

كما يقول جمال (2006) ترجع أهمية الزمن في المجتمع الإنساني أساسًا إلى إدراك البشر لنهائية حياتهم. هذا الإدراك يجعل تنظيم الزمن ومناورته مكونًا هامًا في أنماط السلوك الإنساني. الناس يتطلعون إلى ملء زمنهم بمضمون كجزء من رغبتهم في السيطرة عليه، واستغلاله إلى النهاية، وإطالته بل وحتى فرض إطاراته وحدوده.

وحتى الآن ما زالت مسألة ماهية الزمن موضوعًا للبحث الفيزيائي والنفسي والبيولوجي والفلسفي. ومن الواضح أن للزمن آثارًا على حياة الإنسان تقريبًا في كل أبعاد حياته، لأن الزمن هو جزء لا يتجزأ من أي حدث أو وقائع ومن أي واقع تجربة إنسانية، بصورة لايمكن فصلها (Flaherty & Meer, 1994).

ومع ذلك، فقد تم بحث ومناقشة معنى الزمن وآثاره على نشوء الصراعات واتجاهات تسويتها بدرجة أقل قياسًا بمجالات أخرى. وهدف هذا الفصل هو المساهمة في مناقشة هذا الموضوع سواء على المستوى الأساسي العام، أو في علاقته بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

الزمن والشخصية ـ منظور الزمن

التطرق للزمن هو أحد الخواص التي تعكس بناء شخصية الإنسان. ويتجلى ذلك في عدة أبعاد، مثل الخاصية المسماة «إلحاح الوقت» (Time urgence)التي تعكس

مدى خضوع الإنسان للإحساس بضغط الزمن في سلوكياته اليومية. هذه الخاصية مرتبطة بأنماط شخصيات تسمى Type Aو- Type B بل وحتى أنماط صحة نفسية (Gastorf, 1981) وسنركز هنا على البعد المسمى «منظور الزمن» Time perspective.

يتطرق منظور الزمن إلى التنظيم الذاتي للماضي والحاضر والمستقبل، وللوزن النسبي الذي يرجعه الإنسان له في رؤيته لمسار حياته (Macey, 1994). منظور الزمن هو إطار تعامل يقر النظام، والتنظيم والانضباط في وقائع الحياة (Boyd&Zimbardo, 2005).

يمكن توصيف الناس بأنهم ذوو منظور ماضٍ أو حاضر أو مستقبل. ووفقًا لذلك، يؤسس الناس سلوكهم على الماضي وعلى الحاضر وعلى المستقبل على التوالي (Karniol& Ross 1996). وبالتالي فإن المقصود هو بعد أساسي له تأثير بالغ على السلوك الإنساني - بعد يتشكل ويتأثر بالأحداث الشخصية، والاجتماعية والثقافية (Zimbardo & Boyd, 1999).

على سبيل المثال، نجد أن منظور الزمن لدى الناجين من أحداث النازي يميل لأن يعتمد بدرجة كبيرة على الماضي، قياسًا بالأشخاص أبناء نفس العمر الذين لم يعيشوا أحداث النازي (Lomrenz& Shmotkin, 1998). أحداث النازي نفسها تعتبر في نظر الناجين حدث ممتدًا على طول الماضي، بل وحتى من حيث «زمن الساعة» حدث استمر أربع سنوات «فقط». وعلى ما يبدو فإن كارثة هذه الأحداث هي التي أدت إلى تمركز الحياة على الماضي، وقد يكون منظور الزمن هو أحد العوامل التي تعوق كثيرًا من الناجين من أحداث النازي عن العودة إلى الحياة الناظرة إلى الحاضر والمستقبل.

يترك منظور الزمن لدى الإنسان أثره على أسلوب حياته. ويمكن القول بأن الإنسان الموجه أساسًا إلى ماضيه، يجد صعوبة في تخطيط المستقبل ويمكن

أن تدار حياته دون غاية أو هدف. وفي المقابل، الإنسان الذي يعيش فقط انطلاقًا من توجهات إلى المستقبل، يمكن أن يجد نفسه يعيش فيما يشبه الفانتازيا التي ليس لها أي أساس واقعي. تتطلب الهوية الشخصية المتوازنة، التي توفر حياة سليمة مع رؤية سليمة للواقع، توازنًا سليمًا بين التعامل مع الماضي والحاضر والمستقبل (زكاي 1998).

ويبرز تأثير منظور الزمن أيضًا في إدارة المنظمات. على سبيل المثال يشير (Thomas & Greenberger 1998) إلى أن الرؤية التنظيمية تعرف بأنها تصور للمستقبل. وهما يعرضان نتائج بحث تظهر أن هناك ارتباطًا في العادات التنظيمية بين منظور زمن المستقبل والقدرة على بناء رؤية مستقبلية.

الزمن والثقافة

تعرف الثقافة من خلال منظومة الاعتقادات والمفاهيم لدى كل المنتمين إليها (Birx 2009) وتؤثر هذه المنظومة الإيمانية على اللغة وعلى نمط الحياة وعلى التصرفات.

التعامل مع الزمن وصورة مفاهيمه هي عناصر رئيسية نميز من خلالها بين الثقافات المختلفة والأبعاد السلوكية، مثل معدل الحياة، الدقة إلخ (Macey 1994) وبدون التعامل مع الزمن، والإيمان به وبتعبيراته في اللغة، يصعب أن نفهم السلوك الذي تتسم به أي ثقافة.

وبصورة بحتة، يمكن تقسيم الثقافات من حيث علاقتها بالزمن، إلى مستويين (وبهذا نظلم تنوع الثقافات، لكن قصر المساحة يتطلب منا هذا التقسيم).

المستوى الأول هو الثقافة الغربية التكنولوجية، والثاني هو مجمل الثقافات «غير الغربية»، مثل ثقافات الشرق والثقافات الوليدة في أمريكا الجنوبية وفي

أماكن أخرى، مثل قبائل الهنود التي سبقت السيطرة الغربية والذين يعيشون الآن أيضًا (هناك من يسمون الزمن المرتبط بهذه الثقافات «الزمن الهندي».

فيما يلي عدة فروق بارزة في تعامل المستويين المذكورين مع مفهوم الزمن:

- درجة التمييز بين الماضي والحاضر والمستقبل - التمييز واضح في الثقافة «التكنو غربية». التعبيرات اللغوية التي تصف الأزمنة المختلفة محددة جيدًا، والدقة اللغوية تحدد كيف تصرف الأفعال وفقًا للزمن الذي تصفه.
- يوجد في الثقافات «غير الغربية» في كثير من الأحيان توحد للماضي مع الحاضر أو الحاضر مع المستقبل. على سبيل المثال، في لغة قبيلة الهوفي الهندية لا يوجد بالمرة مصطلحات تمثل الماضي، والحاضر والمستقبل، ولا يوجد للأفعال تصريفات لأزمنة مختلفة.
- الثقافات «التكنو غربية» تعتبر الزمن موردًا اقتصاديًا. جوهر الزمن لا يرتبط بما يحدث فيه. الزمن محايد مع الإنسان ومنظور الزمن موجه للمستقبل. هذه الثقافة تركز على أهمية التخطيط والتدقيق.
- الثقافات غير الغربية لا تؤكد القيمة الاقتصادية للزمن وهو غير محايد مع الإنسان.
- منظور الزمن موجه نحو الماضي. في هذه الثقافة التخطيط والتدقيق ليسا بالضرورة قيمًا مركزية.

أوصاف مفاهيم الوقت، كما أوردناها سابقًا، تصف جيدًا الوضع الذي ساد في القرون السابقة.

ويصعب الآن وجود ثقافات «غير غربية»، بينما نجد أن الثقافة «التكنو غربية» تزداد انتشارًا.

ومع ذلك، فإننا نزعم أنه ما زال يوجد في الحياة أبعاد كثيرة، تأثير مفاهيم الوقت فيها كما أوردناه سابقًا في الثقافات المختلفة، ما زال عميقًا وملموسًا. أحد هذه الأبعاد هو صورة التعامل مع الصراعات والتسويات، وتفسير ذلك هو المشاعر والشحنة الانفعالية والقيمية العميقة المرتبطة بالصراعات وتجعل روافد عميقة في الشخصية «تطفو» وتؤثر على سلوكياتها. وسوف نمثل على ذلك لاحقًا.

الزمن والدين

مفهوم الزمن، باعتباره عنصرًا حتميًا في أي محاولة لتوضيح الوجود الإنساني، هو عنصر رئيسي وحتمي في منظومة الاعتقادات الدينية . (Birx, 2009).

وهناك أيضًا علاقة وطيدة بين الدين والثقافة. لذلك، يوجد في كل الأديان تقريبًا تناول للزمن وصورة رسم مفهومه.

وفي النهاية، حينما نحلل رؤية الزمن ومفهومه، لا بد أن نضع في الاعتبار الدمج بين الثقافة والدين. هذا الدمج له أهمية خاصة في محاولة فهم الصراعات التي توجد بها مكونات ثقافية ودينية. وحالة الصراع الإسرائيلي الفلسطيني هي هذه الحالة.

بعد الزمن وانعكاساته في الصراعات وعمليات المفاوضات

نستعرض فيما يلي بعض آثار بعد الزمن على العمليات المتعلقة بالصراعات وإجراءات المفاوضات.

وفقًا لنوعيتها، تستمر الصراعات وإجراءات المفاوضات طول الوقت (Pruitt & Carnevalle, 1993) وبخلاف ذلك، يوجد للزمن تأثيرات مباشرة عليها ـ بعضها فنية ـ وتأثيرات غير مباشرة لكنها جوهرية (Druckman, 1994) ولا بد من

ذكر أن الصراع والمفاوضات هي إجراءات اجتماعية، يعد الزمن الاجتماعي عنصرًا رئيسيًا في رسم خطوطها (Elias, 1992).

هناك من يعتبرون الزمن إطارًا مفاهيميًا للتداخل الاجتماعي في الصراعات وإجراءات المفاوضات (Alon & Brett, 2007) ويعد تناول الزمن أحد أكبر الموانع في سبيل تحقيق مواءمة بين الثقافات جمال (2009).

من الناحية الاجتماعية، يعد تقسيم الزمن، وتصنيفه وجعله أداة تعامل مع الآخرين، منظومة متكاملة لعلاقات القوة بين الجماعات المختلفة. يفرض الشخص المصنف من خلال تقسيم الزمن نوعًا محددًا من العلاقات مع أشخاص آخرين، كما في تحديد الجداول الزمنية (Elias 1992). وبالتالي فإن الزمن بمثابة حد أو فاصل ثقافي واجتماعي وتحاول بعض قطاعات المجتمع فرض ترتيبات زمنية على قطاعات أخرى. على سبيل المثال، من خلال تحديد متى تطبق أيام الأعياد والراحات. لذلك من الطبيعي أن يصبح الزمن مصدرًا ومركزًا للصراعات (مثل، الصراعات على حفظ السبت بين العلمانيين والحريديم في القدس).

نموذج آخر للصراعات المتعلقة بالزمن وهو طريقة الانتظار في الدور. الدور هو منظومة اجتماعية يتنافس فيها المنتظرون في الدور على تقسيم الزمن، الذي يعد في هذا السياق موردًا محدودًا. لكن من الطبيعي أن تندلع في هذا الوضع صراعات وخلافات في الرأي حول تقسيم المورد (Fleisig, Ginzburg, & Zakay, 2009)؛ لأن هناك انتظارًا أساسيًا من جانب كل المنتظرين في الدور «لعدالة توزيعية» لمورد الزمن.

ظهر من الاستطلاع الذي تم على مدى 30 سنة بين عشرة آلاف ناضج، أن الاختلافات بين الزوجين في نظرتهما للزمن، هي عنصر بالغ الأهمية في نشوب الخلافات الزوجية (Zimbardo& Boyd 2005).

هناك نماذج أخرى تتعلق بالخلافات الناجمة عن المساس بالزمن كرمز ثقافي وديني. على سبيل المثال، حرب 73 التي اندلعت في يوم الغفران 1973 اعتبرت في الغالب مساسًا بمشاعر الشعب اليهودي نتيجة لاختيار أكثر الأيام تقديسًا في اليهودية لبدء الحرب.

تأثيرات مباشرة للزمن على إدارة المفاوضات

تعامل المتفاوضين مع الزمن

نظرًا لوجود فروق شخصية في التعامل مع الزمن، وهذا إضافة إلى الفروق الثقافية، يقابل الصراع والتفاوض بالضرورة أشخاص من كلا الجانبين لهما سمات مختلفة.

يحظى هذا الأمر بتعبير مباشر في تناول مديري المفاوضات أنفسهم للزمن، وذلك إضافة إلى الشحنة الثقافية التي تتجلى في التعامل القيمي مع الزمن، بصورة واعية أو غير واعية.

وبالتالي كلما كانت الفجوة بين مديري المفاوضات أكثر اتساعًا في تعاملهم مع الزمن، كلما زادت صعوبة إحراز تقدم بنَّاء في المفاوضات.

والدليل على ذلك هو الفرق في درجة السرعة التي يعلقها المفاوضون على المفاوضات.

درجة السرعة في الزمن

من يخشى السرعة العالية في الزمن يريد أن يدير المفاوضات بمعدل أسرع ممن لا يشعر بهذه العجلة.

هذا الأمر له تأثيره على معدل الإدارة وعلى ضغوط الزمن (انظر فيما بعد).

النموذج على ذلك هو محاولة إيهود باراك، رئيس وزراء إسرائيل الأسبق، التوصل في مؤتمر كامب دافيد الثاني (2000) إلى اتفاق نهائي يكون معناه «نهاية الصراع الإسرائيلي الفلسطيني» خلال فترة وجيزة. وفي المقابل لم يسرع الطرف الثاني (ياسر عرفات، رئيس السلطة الفلسطينية) بإظهار العجلة واستعداد مماثل في الزمن. ويمكن أن نفهم من وصف مساعده، جلعاد شير، أن باراك عمل من خلال إحساس بالعجلة. قال شير: لقد شعر باراك أن الزمن يعمل في غير صالح إسرائيل، وذلك نتيجة لخطوات عالمية وإقليمية، مثل انتشار الأصولية الإسلامية وتزود دول بالأسلحة غير التقليدية أو النووية. ومن هنا فإن نهائية الصراع ونهائية المطالب في أي موضوع، تمت للهدف الأهم بالنسبة لإسرائيل في المفاوضات (شير, 2001, ص 21) ويمكن القول بأن الإحساس بالعجلة هو الذي دفع باراك إلى وضع إطار زمني مدته 15 شهرًا لتحقيق تسوية دائمة (انظر فيما بعد). ومن المؤكد أن الفجوة في الإحساس بالعجلة بين عرفات وباراك كان لها تأثير على فشل المفاوضات.

تأثير ضغط الزمن

يمكن أن يؤثر ضغط الزمن على احتمالات إنهاء ناجح للمفاوضات وتسوية الصراع. ينشأ ضغط الزمن في المفاوضات حينما تكون هناك رغبة في التوصل إلى اتفاق سريع قدر الإمكان (Pruitt, 1981) كما أن وضع «مواعيد ـ نهاية» يزيد من الإحساس بضغط الزمن. هذا الإحساس له تأثيرات على خطوات إعداد ـ المعلومات واتخاذ القرارات التي تتجلى أساسًا في انتقائية استخدام المعلومات، واحتمالات عالية للأخطاء في التقديرات والحكم، وزيادة الأهمية المنسوبة للمعلومة السلبية قياسًا بالمعلومة الإيجابية (Zakay, 1993). بل إن ضغط الزمن يمكن أن يؤدي إلى انغلاق فكري متزايد، حيث إن الجانب الأكثر تأثرًا من ضغط الزمن في المفاوضات،

يمكن أن يجد نفسه يميل إلى التوصل إلى موافقة سريعة، مع تقديم تنازلات مغالى فيها (De) Dreu, 2003.

على سبيل المثال، يصف يوسي بيلين، في كتابه «مرشد للحمامة الجريحة»، مفاوضات طابا في يناير 2001. وحسب وصفه ساد بين المفاوضين إحساس بقصر الزمن، أي: الإحساس بأنه إذا لم يحققوا شيئًا سيمضي وقت طويل إلى أن يلتقوا، إذا التقوا. قال الدكتور نبيل شعث لبيلين: لو أن محادثات طابا أجريت بعد قمة كامب دافيد، لتم التوقيع على اتفاق نهائي (بيلين 2002 ص13). ويصف بيلين المفاوضات وكأنها أديرت في الساعة الخامسة والعشرين. كان ذلك بعد انتهاء فترة رئاسة كلينتون، وقبل عدة أيام من الانتخابات في إسرائيل، حينما احتجوا في اليمين وفي اليسار على شرعية المفاوضات. يلخص بيلين الموقف بقوله: «بالطبع كانت الساعة الخامسة والعشرين وكأنها لم تكن».

الزمن كمصدر قوة واستخدام الزمن بصورة تكتيكية

من يعتقد أن الزمن يعمل لصالحه ولا يشعر بالعجلة لإنهاء المفاوضات في زمن محدد وقصير، يميل إلى استخدام الزمن كمصدر قوة واستخدامه بصورة تكتيكية مع الخصم الذي يشعر بالإلحاح. تشيع في مثل هذه الحالات تكتيكات مثل التأجيل والإرجاء. في بحث معملي أجري عام 1982 وجد (Raiffa)، أن من له سيطرة عالية على الزمن وقدرة على التصرف بتروٍّ، هو الذي يملك احتمالات أعلى للتوصل إلى إنجازات قياسًا بمن سيطرته وتأنيه في الزمن أقل.

كما أن تأثير وضع التهديدات (والإغراءات) لأحد الأطراف في المفاوضات، مشروط بدرجة كبيرة بالتزامن.

حسب (Pruitt 1981) يعتبر التهديد الواضح المعروض في مراحل إنهاء المفاوضات أكثر إقناعًا ومصداقية عنه في المراحل الافتتاحية. ذلك لأن هذا التهديد يخرب العلاقات بين المتفاوضين في المراحل الأولى.

أحد التكنيكات التي تعكس استخدام التلاعب بالزمن خلال المفاوضات هو موضوع تحديد «مواعيد نهائية (deadlines).

تحديد المواعيد النهائية (Deadlines).

تحديد مواعيد الإنهاء هو تكتيك شائع في المفاوضات، بهدف التأثير على موقف الطرف الثاني.

تأثير مواعيد الإنهاء بالغ جدًا على من شك في أن الزمن يعمل في غير صالحه، وبخاصة حينما يكون موعد الإنهاء واقعيًا وحقيقيًا من وجهة نظره. مثل هذا الوضع يخلق ضغط وقت ويزيد من الميل الي تقديم تنازلات (De-Dreu, 2003).

يوجد في الأدب مناقشة لمسألة: إلى أي مدى يجب لطرف من الأطراف أن يظهر للطرف الثاني وجود «موعد إنهاء» بالنسبة له (Gino and Moore ,2008) ومع ذلك، في بحث تحليلي مشترك أجراه دروكمان (Druckman, 1994) ظهر أن تحديد أي إطار زمني هام لإحراز تقدم في المفاوضات. حينما لا تحدد أي حدود زمنية، يمكن للطرفين أن يجدا نفسيهما منغلقين في مواقفهما الأساسية ويمكن أن تصل المفاوضات إلى الجمود. ومن هنا يظهر أنه يمكن استخدام تحديد مواعيد إنهاء سواء كوسيلة لتحفيز المفاوضات أو كوسيلة للضغط على الطرف الثاني كي يقدم تنازلات. لكن تعين مواعيد إنهاء يمكن أن يستخدم أيضًا وسيلة تكتيكية لكسب الوقت حينما لا تكون هناك رغبة حقيقية للتوصل إلى حل. ونموذج ذلك هو إعلان يتسحاق شامير، رئيس وزراء إسرائيل، أنه مستعد لاستمرار المفاوضات حتى

إلى عشر سنوات، وسلوك بنيامين نتنياهو بعد أن اختير لرئاسة الحكومة وكان عليه أن يحدد موقفه من عملية أوسلو.

يصف يوسي بيلين (2002) أنه في المثلث مصر والأردن وفلسطين، وفي الولايات المتحدة وأوربا زاد الخوف من أن يكون لدى نتنياهو اهتمام بالوصول إلى تاريخ الهدف للتوقيع على اتفاق دائم 4 مايو 1999، في وضع متأزم ويدفع الفلسطينيين إلى الإعلان بصورة قاطعة عن دولة لا يعترف هو بها ويتخلص بصورة نهائية من اتفاق أوسلو. لأن إعلان منفرد كهذا يعد انتهاكًا قاطعًا للاتفاقات (ص35) يواصل بيلين في كتابه قائلا في ص37: إنه حتى يتم تجنب الوصول إلى إطالة زائدة للزمن، حدد الأمريكيون تاريخ هدف صناعي 4 مايو 1988 أي قبل عام من الموعد الأخير لتحقيق الاتفاق الدائم وفقًا لاتفاق أوسلو الأصلي، وأعلنوا عن أنه في هذا اليوم ستعقد في لندن قمة بمشاركة مادلين أولبرايت، وزيرة الخارجية الأمريكية، ونتنياهو وعرفات.

تتجسد إستراتيجية جذب الزمن من خلال استغلال تحديد مواعيد إنهاء، في مقولة توماس فيكرينج، نائب وزير الخارجية الأمريكي للشئون السياسية، في 19 يونيو: 1998 انتقلنا من السلام إلى شلاف (التراجع في لغة اليديش). والإحساس هو أنه في كل مرة يظهر فيها أمل جديد لاتفاق إسرائيلي فلسطيني، يجهض من جديد. لقد مر وقت غال وانتهاء التسوية الجزئية يقترب» (بيلين 2002 ص42) .

هناك نموذج آخر على استخدام تواريخ هدف هو إعلان إيهود باراك أنه خلال 15 شهرًا، أي في سبتمبر 2000 سيعرف ما إذا كان ممكنًا التوصل إلى تسوية دائمة مع الفلسطينيين أم لا. تحفظ الرئيس كلينتون من هدف خمسة عشر شهرًا وظن أنه مغالى فيه. يشير بيلين ص 75 إلى أن علاقة باراك بالزمن هي علاقة خاصة وتجلت في حبه الشهير لتفكيك وتركيب الساعات. تحديد تواريخ هدف كان سمة لرؤيته وتكرر على الرغم من أنه بصورة عامة لم يلتزم بها. ويشير بيلين أيضًا (ص87) إلى أن الفلسطينيين لم يفهموا أسلوب تواريخ الهدف الذي أقره باراك وشكوا فيه.

يدل رد فعل الفلسطينيين على التوتر الذي نشأ بين أطقم المفاوضات الإسرائيلي والفلسطيني في أعقاب اتجاه باراك إلى تحديد مواعيد وإطارات زمنية على الرغم من أنه لم يلتزم بها هو نفسه ـ وكما يقول بيلين (2001) أعرب الفلسطينيون عن تخوفهم من أن يكون هدف باراك إطالة الزمن حتى يصل إلى النقطة التي يكون فيها إجراء مفاوضات جادة متأخرًا جدًا بسبب جدول الأعمال السياسي في الولايات المتحدة وفي المنطقة. وأيضًا يقتبس جلعاد شير (2001) رد فعل عرفات على الإطار الزمني خمسة عشر شهرًا لتحقيق تسوية دائمة الذي عرضه باراك في 27 يوليو 1999. على حد قوله قال عرفات: «يمكنه أن ينسي من المفاوضات خمسة عشر شهرًا للتسوية الدائمة». ويبدو أن اختلاف هذه الرؤى بالنسبة لاستخدام مواعيد إنهاء محددة، هو من العوامل التي أدت إلى فشل عملية المفاوضات، لأنه أوجد عدم ثقة لدى الفلسطينيين بالنسبة لنوايا باراك في تحقيق اتفاق سلام.

يمكن اعتبار قرار الرئيس أوباما عقد مؤتمر ثلاثي في سبتمبر 2009 مع نتنياهو وأبو مازن، يعلن فيه عن استئناف مفاوضات السلام وعن توقعاته لتحقيق اتفاق خلال عامين، تجسيدًا لاستخدام تعيين مواعيد إنهاء كوسيلة لتحريك الخطوات ومنع الثرثرة. وينعكس ذلك في مقولة المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية، إيان كيلي: «نحن نأمل في تحقيق أي انطلاقة» (أخبار نعنع 10-19 سبتمبر 2009).

تأثير الزمن على بناء الثقة بين أطراف الصراع

يؤكد (Lewicki & Weithoff: 2008) أهمية الزمن في بناء الثقة في تسوية الخلافات.

فهما يؤكدان أن الثقة تنمو عبر الزمن. ونحتاج الزمن لكي يدرك كل طرف أن وعود الطرف الثاني قابلة فعلًا للتنفيذ وينطبق هذا أيضًا على تعيين موعد إنهاء.

إحدى مشاكل المفاوضات التي أجراها باراك في معرض عملية أوسلو، كانت غياب الثقة بين الأطراف. وعلى الرغم من ذلك حدد باراك إطارًا زمنيًا صارمًا خمسة عشر شهرًا لإنهاء المفاوضات. بن عمي (2004: 465). يقول: إنه في ظل غياب الثقة يمكن الاعتقاد بأنه كان هناك خطأ في محاولة فرض إطار زمني غير واقعي، دون التطرق إلى ضرورة وجود عملية تدريجية لبناء الثقة بين الأطراف.

تعكس الاتفاقات الجزئية اتجاهًا إلى تمكين الأطراف من بناء الثقة بينهم. كانت التسويات الجزئية سمة لأغلب محاولات تسوية الصراع الإسرائيلي الفلسطيني وتحقيق اتفاقات أخرى بين إسرائيل والدول العربية. وأوضح نموذج على ذلك هو التسويات الجزئية التي تحققت مع مصر في 1974 و1975 ـ بوساطة أمريكية وأتاحت بعد ذلك حضور الرئيس السادات إلى القدس وإقامة السلام الإسرائيلي المصري. كما أن اتفاقات أوسلو الأصلية، التي تمت صياغتها في إعلان المبادئ الذي تم التوقيع عليه في البيت الأبيض في 13 سبتمبر 1993 قائمة على الحل التدريجي متعدد المراحل، القائم على انسحاب إسرائيلي من مناطق في الضفة الغربية وقطاع غزة ونقل الصلاحيات تدريجيًا في هذه المناطق إلى إدارة ذاتية فلسطينية لفترة انتقالية قوامها خمس سنوات، يتحقق في نهايتها الاتفاق الدائم.

تأثير البعد الزمني (Temporal Distance) بين موعد المفاوضات وموعد التطبيق المخطط لاقتراحات تسوية الصراع.

وفقًا لنظرية «بناء الوقت» (Construal (Trope & Liberman, 2003 Temporal يبني الأشخاص هياكل بناءات ومناظير موضوعية ويرون الأحداث بصورة مختلفة، وفقًا لابتعادهم النفسي. وبصورة عامة، حينما تكون المسافة كبيرة، يكون التعامل على مستوى عال ومجرد، مع اهتمام أقل بالتفاصيل؛ وتعد وجهة النظر عالمية وتتعامل مع الجوهر. حينما تكون المسافة النفسية قصيرة، فإن صورة البناء والمناظير تكون عكسية وتركز أكثر على التفصيلات.

نظرًا لأن بعد الزمن هو نوع من المسافة النفسية، فإن مبادئ البناء والمناظير تنطبق أيضًا على الموضوعات والأحداث التي تحدث خلال فترة زمنية قصيرة أو طويلة (Trope & Liberman, 2000).

وفقًا لتوقعات نظرية «هيكلة الزمن» وجد باحثون (Uptigrove, & Okhuysen, Galinsky 2003) أن الأطراف التي حاولت تحقيق اتفاق، نجحت أكثر حينما كان الحديث عن تنفيذ الاتفاق على مدى عام، مقارنة بالوضع الذي أقر فيه تطبيق الاتفاق خلال أسبوعين. ووجد آخرون (Henderson, Trope & Carnevalle, 2006) ميزة في تحقيق اتفاق بعيد التنفيذ، مقارنة بتحقيق اتفاق قريب التنفيذ. والسبب في ذلك هو أن الاهتمام بأحداث بعيدة في الزمن يتم على مستوى تجريد عال، لا يدخل في التفاصيل. ولذلك يسهل جدًا الاتفاق على حل يصاغ على مستوى تعميمي ولا يدخل في تفاصيل عملية.

ومع ذلك، لا بد من ذكر أنه يتبقى دراسة ما هو مصير «الاتفاق» حينما تقترب الأطراف من موعد تنفيذه؟ وهل سيصمد، أم ستبدأ الأطراف في التعامل أيضًا مع التفصيلات والمشاكل الحاسمة التي تجنبوها قبل ذلك؟

مفهوم الزمن ومنظوره في الثقافة العربية الإسلامية

الثقافة الإسلامية في المجتمعات التي تتحدث العربية، تغوص عميقًا في المبادئ الإسلامية والاعتقادات الدينية المؤسسة له.

يحتل مفهوم الزمن مكانًا هامًا في هذه المنظومة الدينية الثقافية (لاستعراض أكثر شمولًا انظر: .Alon & Brett, 2007).

وفقًا للسمات الواردة أعلاه حينما نفرق بين الثقافات بمنظور الزمن ومفاهيمه، يمكن الإشارة إلى أن الثقافة الإسلامية تعد من الثقافات التي تتعامل مع الزمن

على أنه «زمن أحداث» أو زمن كيفي وتعلق أهمية أقل بكثير على الزمن الكمي وزمن الساعة.

اعتبار الزمن موردًا اقتصاديًا تقاس قيمته بالمال، لا يعد ثمة لهذه الثقافة. فهي تنظر إلى الزمن بدرجة كبيرة باعتباره عملية دائرية.

الزمن نفسه قوة ذات طاقة موجهة لمصير الإنسان وتؤثر عليه. هناك تمييز بين الزمن الأرضي ـ وهو زمن بقاء الإنسان على الأرض- والزمن الإلهي، وهو زمن ما بعد الموت. لكن الإنسان يعلق أهمية على نوعي الزمن، لأن الزمن يوحد الوجود الأرضي مع الوجود السماوي، الذي يعد الأكثر هيمنة وأهمية. الزمن نفسه تحت سيطرة كاملة من الإله وغاية وجود الإنسان هي الوصول إلى الخضوع المطلق لله. تؤكد الثقافة الإسلامية قيمة الصبر والانتظار وتمتدحها، وتنظر بصورة سلبية إلى العجلة. وبالتالي فإن هذه الثقافة لا تتبنى «العجلة في الزمن». فالصبر من السمات الهامة للمؤمن المسلم وتجلى في عدة مجالات: الصبر في السجود لله، الصبر والجرأة في تجنب الخطأ، والصبر في أوقات الامتحان.

وكون الثقافة الإسلامية قائمة على الإيمان الديني، الذي يعد أساسًا لأي سلوك، يبدو أن مناظير الزمن في الثقافة العربية الإسلامية هي في الأساس مناظير ماضوية (انظر فيما بعد).

مفهوم الزمن ومنظوره في الثقافة العربية الإسلامية وآثارهما على إدارة المفاوضات

يورد كل من (Alon & Brett 2007) عدة آثار على رؤية الزمن ومنظوره في الثقافة العربية الإسلامية في صورة إدارة المفاوضات.

على أساس ميزة الصبر، لا يوجد أي سوء في إرجاء وتأجيل إجراءات المفاوضات. يتعلق ذلك أيضًا بالإيمان بأن الزمن يعمل لصالح المؤمنين بالإسلام، ذلك لأن الله سيأتي بجميع البشر في نهاية الأمر إلى مظلة الإسلام. إضافة إلى ذلك، زمن المؤمن ليس فقط زمنًا «علمانيًا» أرضيًا، وإنما هو أيضًا زمن الهي وأبدي. والمعنى العملي لهذه الرؤية هو أن تدار المفاوضات بهدوء وصبر - الأمر الذي يحول دون تقديم تنازلات ويتيح امتصاص آثار إرجاء العملية.

تستبعد هذه المنظومة الإيمانية وضع إنذار وتحديد مسبق «لمواعيد إنهاء» من جانب الطرف الثاني. يستخدم الماضي معيارًا وإطارًا للتعامل في المفاوضات، ويتم الاستخدام البالغ في الخطوات التاريخية وتضخيمها. وعلى العكس من ذلك، تعتبر الرؤية المستقبلية والتخطيط إشكاليات، لأنهما يعتبران تدخلًا إنسانيًا في خطوات خططها الرب، الذي يسيطر على المستقبل. وهذا هو السبب في أن الالتزامات والوعود لا تفسر في كل ما يتعلق بمواعيد تنفيذها.

الهدنة أو التهدئة «قصور» في فهم مفاهيم الزمن

لقد ذكر من قبل أن تعبيرات الزمن الموجودة في اللغة تعكس التعامل مع الزمن وصورة إدراكه في الثقافة المعنية. حينما يحاول طرفا الصراع الارتباط أثناء المفاوضات بالمشاكل المتعلقة بالزمن - فإن الفهم الكامل لكل طرف لثقافة الطرف الآخر هو شرط جوهري لتحقيق اتفاق ثابت ومقبول.

يتجلى نموذج الوضع الإشكالي الذي يرجع بدرجة كبيرة إلى عدم الفهم الثقافي لمفاهيم الزمن، في المناقشات بين إسرائيل وحماس في غزة حول تنفيذ ما يسمى بالعربية «هدنه»، ويسمى في إسرائيل «تهدئة».

مفهوم «الهدنة» هو مفهوم يدار فيه بعد الزمن. ومعنى كلمة «هدنه» هو «إسكات السلاح، فترة توقف، راحة». في التقاليد العربية الإسلامية، الهدنة ممكنة كفترة توقف مؤقتة من أجل إجراء مفاوضات بين الخصوم (موقع شبكة المعلومات الدولية لمعهد «رئوت» http : / / reutinstitute. org / he / publication) وبالتالي فإن الهدنة في جوهرها مؤقتة بل ويمكن أن تستخدم لتحسين المواقف القتالية، ولا يوجد بها أي إعراب عن استعداد لحل الصراع أو التزام بعدم انتهاك وقف إطلاق النار.

وهنا أيضًا تسود رؤية الماضي لمنظور الزمن. التطرق للهدنة هو وفقًا لسابقة اتفاق الهدنة الذي وقع بين النبي محمد وقبيلة قريش عام 628، لكن محمد انتهكه في عام 630 بعد أن استجمع قواه لاحتلال مكة. ويتجلى أيضًا منظور الإرجاء والتسامح في هذا المفهوم.

في المقابل لا يوجد صدى للزمن في مفهوم «هدوء»، وهو يدوي في الأذن كوضع ثابت. نجد أيضًا بين التفسيرات المعجمية لمصطلح «تهدئة»: اتفاق، معاهدة تتم انطلاقًا من رغبة طيبة واتفاق نهائي بين الأطراف (معجم إبن شوشان 1991) وما من شك في أن إحدى الصعوبات في إدارة المفاوضات لتحقيق «الهدنة» أو«التهدئة»، يرجع إلى فهم مغاير للزمن وآثاره العملية في الثقافات المختلفة.

الزمن ومنظوره في الثقافة اليهودية الإسرائيلية

حينما نحاول تحليل علاقة المجتمع اليهودي الإسرائيلي بمفهوم الزمن، علينا أن نتعامل مع وجود عنصرين: العنصر الإسرائيلي ـ العلماني والعنصر التقليدي الديني. هذان العنصران يمثلان بدرجة كبيرة عناصر ثقافية مختلفة. أيضًا يوجد في المجتمع الفلسطيني عناصر علمانية (فتح) وعناصر دينية (حماس وغيرها)، لكن يبدو أن تجانس وهيمنة القيم والاعتقادات المستمدة من الدين عالية جدًا في المجتمع الإسلامي العربي مقارنة بالمجتمع اليهودي الإسرائيلي. العنصر العلماني

الإسرائيلي هو جزء من الثقافة «التكنو غربية»، وفي هذا السياق منظور الزمن والتعامل معه مشترك بين الثقافة «الإسرائيلية» والثقافة «التكنو غربية».

بالنسبة للعنصر الديني، يشبه الدين اليهودي بمفاهيم كثيرة الدين الإسلامي، ويوجد أيضًا في اليهودية كثير من مناظير الزمن والتعامل معه التي يتسم بها الإسلام، وإن لم يكن بصورة كاملة وليس بنفس القوة (Birx, 2009)؛ وتأكيد الزمن كزمن إلهي والتفرقة بين الزمن الأرضي والزمن الإلهي، رغم أن هناك تناولًا للزمن فيما بعد الحياة على الأرض. في التقاليد اليهودية يوجد تعامل مع الزمن الكيفي (على سبيل المثال، التفرقة بين الزمن الديني والزمن العلماني) وهناك نظرية الدوائر، لكن أيضًا لا يركز عليها كما في الإسلام.

صحيح أن اللّه هو الذي يحدد الزمن في الأساس، وبالتالي أيضًا سيطرته على المستقبل، كما يظهر من التعبير السائد الذي يتناول المستقبل - «إن شاء اللّه». من ناحية تعد عناصر التعامل مع المستقبل جبرية، لكن مع إمكانية الاختيار الإنساني من ناحية أخرى، ويتجلى ذلك في التعبير المعروف «كل شيء متوقع والسلطة ممكنه»، المنسوب لربي عقيبه (مسيخت آفوت).

وأيضًا فإن الصبر والحذر من العجلة يظهران في اليهودية. على سبيل المثال، يورد حسيدي برسيليف عن ربيهم مقولة «لا تؤجل الساعة، وإنما كن صبورًا، لأن أي نجاح للإنسان مرتبط بالصبر» (من مقولة «لا تؤجل الساعة» لحسيدي برسيلاف). كما أن حركة حبد تنشر بين الأطفال والشباب قصصًا تهدف إلى تعزيز قيم مثل الصبر. تتحدث إحدى القصص عن الصديق ربي يتسحاق مواركه، الذي عرف بصبره العظيم (من شباب حبد موقع شبكة المعلومات الدولية لشباب أجودات حبد (Toratcha@ Chabad.org.il).

في مقابل ذلك، كما جاء أعلاه، يتسم المجتمع الإسرائيلي العلماني بمنظور زمن «تكنو غربي» وهناك دوائر كثيرة في اليهودية الدينية منخرطة في الحياة التجارية، والأعمال والعلم، تتبني هذه الرؤية ولو جزئيًا على الأقل (يمكن أن نرى تجسيدًا للتوتر القائم بين رؤيتي الزمن في الصراع الدائر حول «زمن السبت» والمضامين المنفذة له).

يعرض عدة باحثين الانتقال من منظور زمن إلى آخر، كتغيير نموذجي يحدث في منظور الزمن في الفكر الصهيوني (إيزنشتات وليسك 1999). على حد قولهم أوجد الفكر الصهيوني منظور زمن حديث يشبه في جوهره منظور الزمن الغربي ويختلف عن المنظور البارز في الكتب المقدسة والتقاليد اليهودية. تزعم النظرة الجديدة أنه يمكن تغيير وتخطيط الواقع الاجتماعي من خلال التدخل الطوعي. وبنفس الروح يزعم جمال (2009) أن الرواية الصهيونية، الزمن اليهودي هو زمن دينامي ويتجلى في تخليص الهوية اليهودية القومية من أعماق التاريخ ووضعها في الرحلة التاريخية الحديثة. من ناحية أخرى، تتناول الرواية الصهيونية الزمن الفلسطيني بمفاهيم ستاتية تنعكس في مجال البدائية كسمة ثقافية جوهرية. ويعرض الفلسطينيون في هذه الرواية كمن يغوصون في الماضي.

ونقول: إنه حينما يكون المقصود موضوعات قومية - تاريخية كتلك التي تعد أساسًا للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، يظهر في المجتمع الإسرائيلي توتر دياليكتيكي بالنسبة للزمن. فمن ناحية تبرز الرؤية الاقتصادية، التي تعتبر الزمن موردًا اقتصاديًا لا بد من استغلاله وعدم إضاعته. هذا هو المنظور الذي يريد أن يرى نتائج سريعة، انطلاقًا من منظور زمن مستقبلي. والتعبير عن ذلك هو تشكيل حركة «السلام الآن» عام 1978 وهي الحركة التي يعبر اسمها عن الرغبة والحاجة إلى حل سريع بل وفوري للصراع. ومن ناحية أخرى، يتسم التعامل مع الصراع الإسرائيلي الفلسطيني بمنظور الماضي الذي يعكس تأثيرًا قويًا للدين والتقاليد. وأبرز تعبير عن هذا المنظور يتطرق إلى حق اليهود في أرض الآباء، بفضل الوعود التي أعطاها الرب لآباء الأمة في الماضي البعيد.

هناك عامل آخر يميل بمناظير الزمن نحو الماضي وهو ذكر أحداث النازي. أحداث النازي، التي لها تأثير عميق وقاطع على الرأي العام وعلى واضعي السياسات في إسرائيل، تعزز أيضًا من العلاقة بالماضي والحقوق التي يضفيها درس هذه الأحداث للشعب اليهودي.

ويمكن أن نرى نموذجًا على التوتر الموجود بين مناظير الزمن الماضية ومناظير المستقبل، في الخطاب المسمى «خطاب بار إيلان» الذي ألقاه رئيس وزراء إسرائيل، بنيامين نتنياهو ـ وهو خطاب مبدئي تعتمد عليه سياسة حكومته تجاه حل الصراع.

فيما يلي مقتطفات من الخطاب التي تعرض منظور الزمن الماضي:

«على أن أسبق بالقول: علاقة الشعب اليهودي بفلسطين مستمرة أكثر من 3500 سنة. الضفة الغربية، الأماكن التي سار فيها إبراهيم وإسحق ويعقوب وداود وسليمان، وإشعيا وإرميا ليست أرضًا غريبة علينا. إنها أرض آبائنا»... «حقنا أن نقيم دولتنا هنا، في أرض فلسطين، نابع من حقيقة واحدة بسيطة ـ هذا هو وطن الشعب اليهودي وهنا تشكلت هويتنا».

وهذا مقتطف من نفس الخطاب، يعرض منظور زمن المستقبل:

«إذا شابكنا أيادينا وعملنا معًا بالسلام، لا حدود للازدهار والتنمية التي يمكن أن نحققها لشعبينا ـ في الاقتصاد، والزراعة والتجارة والسياحة والتعليم ـ وفوق هذا وذاك القدرة على منح جيلنا الشاب مكانًا آمنًا يعيش فيه، وحياة هادئة مليئة بالعمل الخلاق مع أفق فرص وأفق أمل».

وفيما يلي تعبيرات عن التوتر بين منظور الماضي والمستقبل:

أيضًا حينما تحلق أنظارنا في الآفاق، يجب أن ترتبط أقدامنا بأرض الواقع، بالحقيقة. والحقيقة البسيطة هي أن عنصر الصراع كان وسيظل هو رفض الاعتراف

بحق الشعب اليهودي في دولة خاصة به في وطنه التاريخي (كما جاء في هآرتس 15-6-2009).

الوعي الفلسطيني بالزمن

لكي نكمل صورة منظور الزمن في نظر أطراف الصراع الإسرائيلي الفلسطيني نورد أيضًا تجربة الزمن اليومية التي يتسم بها الجمهور الفلسطيني في إسرائيل وخارجها.

يدعي جمال (2009) أن لدى الفلسطينيين وعيًا عميقًا بالزمن، ويعتمد هذا على الإحساس بإخراجهم من التاريخ، وتفريغ زمنهم وإرجائه». وعلى حد قول جمال أيضًا يعبر الفلسطينيون الذين يعيشون في وطنهم عن إحساس يومي بالمنفى من المكان ومن الزمان. في أعقاب أحداث 1948 («النكبة» بالمفاهيم الفلسطينية)، يشارك الجميع في الإحساس بالزمن المرجأ، الذي يوجد وضع الانتظار الدائم. ونتيجة لذلك أصبحت الزمنية «مساحة وعي فلسطينية».

مظاهر منظور الماضي في الجانب الإسرائيلي

منظور الماضي، الذي يتم التركيز عليه أساسًا في المعسكر الديني القومي، لكنه موجود أيضًا في وعي أغلب الجماهير الإسرائيلية، يؤكد بالطبع «حقنا في الأرض» كأساس لأي حل للصراع الإسرائيلي الفلسطيني. وأبرز تعبير عن ذلك هو الحملة الإعلامية التي نظمها مجلس الضفة الغربية تحت عنوان «قصة أي يهودي». تؤكد الحملة أن «كل شعب له قصته الخاصة وكل قصة لها مكانها. وقصصنا لها مكان. نحن لنا مكان: الضفة الغربية. قصة أي يهودي». تفسيرها: قصص الآباء والأمهات، الأنبياء والملائكة وقصص البطولة، كل هذه مبعثرة في حاضر كل واحد منا (انظر موقع http://www.jstory.co.il.) وتجدر الإشارة إلى التشابه بين هذه الأقاويل و«جزء الماضي» في خطاب بار إيلان الوارد أعلاه.

هناك نموذج آخر وهو تبرير موضع مستوطنة «آلون موريه» القريبة من نابلس، كما يعرض في موقع شبكة المعلومات صفحة مجلس الضفة الغربية وغزة. يتناول المدون هناك أن مدينة نابلس كانت دائمًا وأبدًا نقطة الالتقاء الأولى للأمة وآبائها مع أرضهم، وأن إبراهيم أبانا، حينما جاء إلى البلاد بأمر من الرب، مر بآلون موريه (زكاي 2005). وبالنسبة لتأثير ذكر أحداث النازي على اتجاه منظور الزمن إلى الماضي، نورد على سبيل المثال أقوال كبير ضباط التعليم في الجيش الإسرائيلي الأسبق (العميد إليعازر شطران) إن «أي ضابط في الجيش الإسرائيلي ملزم باعتبار نفسه ناجيًا من أوشفيتس... وذلك أيضًا لكي تكون أساليب عمله تقليدية ولكي يضمن أن أحداث النازي لن تتقادم (كول يسرائيل، ريشت ب، في الظهيرة 6-12-2004).

ينعكس أيضًا منظور الزمن الماضي في أقوال معارضي اتفاق أوسلو (بيجن2000)، حيث أثار هذا الاتفاق انتقادات حادة في دوائر اليمين. واتهم رابين بالتنازل عن جزء من الوطن التاريخي للشعب اليهودي وزعزعة أمن إسرائيل ومواطنيها.

مظاهر منظور الماضي في الجانب الفلسطيني

يتجلى منظور الماضي وهيمنته في الجانب الفلسطيني في الاعتماد على ادعاءات تاريخية، مع ربط مناقشات حل الصراع بأساطير قومية عربية. نورد على سبيل المثال وصف جلعاد شير (2001) لعلاقة عرفات بمسألة جبل المكبر في اللقاء مع وزير الخارجية آنذاك، شلومو بن عمي، الذي تم في نابلس في 25-6-2000. في مناقشة مشكلة القدس ذكر عرفات «العهدة العمرية» ـ الاتفاق الذي وقع في القدس عام 638 ميلادية بين الخليفة عمر بن الخطاب، الذي «احتل» فلسطين، والقائد البيزنطي سوفرينيوس. وفيه حظر الاتفاق إقامة اليهود في القدس. وهذا الوصف لأقوال عرفات جاء أيضًا لدى بن عمي (2004 ـ 487). على حد قوله قال عرفات في نفس اللقاء: إن استعداده لقبول يهود في القدس هو بمثابة تنازل عن نظام تاريخي راسخ ممن يعتبر

نفسه استمرارًا لعمر بن الخطاب. ويضيف بن عمي أن عرفات لم يكف عن اعتبار نفسه صلاح الدين الحديث، الذي سيحرر القدس من يد الصليبيين.

بصورة أكثر تعميمًا، يشيع في الجانب الفلسطيني اعتبار الصراع الإسرائيلي الفلسطيني استمرارًا للصراع الإسلامي مع الصليبيين. وتعرض الصهيونية كشبيهة بالصليبية وتسمى «الصليبية الجديدة في فلسطين». هذه المقارنة تعرض أيضًا تلميحًا للاعتقاد بالزمن الدائري وإمكانية إعادة عجلة الزمن إلى الوراء. في الأدب العربي حول هذا الموضوع نجد أنه «إذا كرر التاريخ نفسه ـ فإننا لا نخاف من الأزمات؛ لأن العرب الذين صدوا الدول الغربية كلها لن تنقصهم الوسيلة لصد أخلاط من الأغراب في الحاضر». ويبرز في هذه الرؤية أن العرب يعتمدون على الماضي حيث يأملون في أن يكون مصير الصهاينة مثل مصير الصليبيين (حسب بنبنشتي، 1993 ; 2003; Sedan, 1993).

التمركز حول الماضي كمانع لتسوية الصراع

الجدل حول عملية استيطان اليهود والفلسطينيين في فلسطين يعد أيضًا تعبيرًا واضحًا عن التمركز في الماضي وآثاره على الصراع، ويمكن أن نراه في الجدل حول مسألة: ماهي أصول المواطنين اليهود من ناحية، والفلسطينيين من ناحية أخرى، في فلسطين؟ بينما نجد أن الزعم الأساسي للصهيونية هو أن فلسطين هي وطن الشعب اليهودي، أجلي عنها، ومن هنا يأتي بالتالي حقه التاريخي فيها، نجد مزاعم أخرى بأن الشعب اليهودي لا يعد استمرارًا مباشرًا لليهود الذين عاشوا في فلسطين في الزمن الماضي. ونجد النموذج على ذلك في كتاب زند (2008) «متى وكيف اخترع الشعب اليهودي؟» الذي يزعم فيه أن الشعب اليهودي ليس استمرارًا مباشرًا لمواطني يهودا الذين أجلوا مع خراب الهيكل عام 70 ميلادية، وإنما هم نسل القبائل التي غيرت ديانتها إلى اليهودية في شمال أفريقيا ونسل إمبراطورية الخزر التي تهودت وأصبحت أساس يهودية شرق أوربا.

من ناحية أخرى، مناقشة مشكلة من هم الفلسطينيون محل خلاف. الأمم المتحدة وأغلب دول العالم تعرف الفلسطينيين الآن بأنهم المواطنين العرب في قطاع غزة والضفة الغربية (موريس 1987). ووفقًا للرؤية التاريخية الشائعة بين الفلسطينيين، كان للمواطنين العرب في فلسطين هوية قومية منفصلة ومميزة خلال الألف الأول للميلاد، وهناك من يزعمون أن جذور الشعب الفلسطيني تعود إلى القبائل الكنعانية التي عاشت في فلسطين في فترة العهد القديم (كيميرلينج ومجدال 1999). وفي مقابل ذلك توجد رؤية مختلفة، تدعي أن الفلسطينيين ليسوا أبناء قومية مميزة - وقد تجلى ذلك في الاقتباس الشهير عن أقوال رئيس وزراء إسرائيل، جولدا مائير (في 15 يونيو 1969) لا يوجد شعب اسمه الشعب الفلسطيني... وهناك زعم شائع في هذا الشأن يدعي أن عرب فلسطين الانتدابية هم في الغالب بدو رحل هاجروا من دول المنطقة في أعقاب تطوير المستوطنين اليهود والبريطانيين للبلاد.

دافعية النقاش واضحة، ناهيك عن أهميتها التأريخية. فهي تتناول مسألة من له حق تاريخي في فلسطين - اليهود أم العرب؟ لكن من وجهة نظر احتمالات إيجاد حل واقعي للصراع، لا معنى لهذه النقاشات. يعيش الآن في فلسطين عرب ويهود جنبًا إلى جنب. ويمكن أن يعتبر التركيز على المسألة التاريخية عملية تنحرف بمحاولات إيجاد حل عن المسار الرئيس الذي يجب أن تدار فيه - المستقبل - وليس الماضي.

نموذج آخر وأكثر تأكيدًا لوضع مانع أمام احتمالات تسوية الخلاف من خلال منظور الماضي، هو الجدل بشأن نشوء مشكلة اللاجئين العرب.

الجدل حول نشوء مشكلة اللاجئين العرب

يتركز الجدل الثاقب، الذي يعكس أيضًا منظور زمن الماضي في التعامل مع الصراع، حول مسألة أسباب نشوء مشكلة اللاجئين العرب. ظروف مغادرة اللاجئين محل خلاف. الموقف الفلسطيني الرسمي يتهم إسرائيل بسياسة الطرد العمدي، مع

ذكر عملية دير ياسين. ومن ناحية أخرى، نجد أن الموقف الإسرائيلي يزعم أن أغلب اللاجئين غادروا برغبتهم أو طردوا لأنهم اشتركوا في القتال.

وفقًا لرجب وأورن (1995) أحد الادعاءات هو أن قيادة عرب فلسطين المحلية هم الذين لم يوقفوا الهروب، وفي أغلب الحالات كانوا شركاء رئيسيين في الهروب. هذا الادعاء تدعمه على سبيل المثال جريدة الصريح الفلسطينية الصادرة يوم 30-3-1948 التي كتبت: «سكان قرية الشيخ مؤنس الكبيرة وسكان كثير من القرى الأخرى في منطقة تل أبيب، ألحقوا بنا العار جميعًا بهجرهم قراهم ومقتنياتهم وأطفالهم». وكتب (تلمي 1953) عن أن عرب صفت هربوا بعد أن توصلوا إلى نتيجة أنهم لا يقدرون على التغلب على اليهود. وتوصل إلى هذه النتيجة القادة العرب، وليس فقط جماهير المواطنين، وهكذا بدأ الهروب الكبير لاثنى عشر ألف من مواطني صفت العرب.

تشير جولدا مائير (1975) إلى أن قيادة الاستيطان أرادت تفصيلًا أن يبقى عرب حيفا (عن شمعوني 1988). وكانت الجامعة العربية هي التي دعت عرب فلسطين إلى ترك حقولهم وأراضيهم مع وعدهم بأن هذا التخلي مؤقت فقط وسينتهي خلال عدة أيام مع استكمال حملة العقاب العربية ضد إسرائيل. عرض أبا إيفن، مندوب إسرائيل لدى الأمم المتحدة، الموقف الإسرائيلي في الجمعية العامة للأمم المتحدة في 18 نوفمبر 1955 بقوله: إن مشكلة اللاجئين حدثت بسبب الحرب العدوانية التي انقضت فيها الدول العربية على إسرائيل عام 1948 لكي يمنعوا إقامة الدولة. وتزعم الرؤية الفلسطينية أن الطرد كان في الحقيقة إرهابًا إثنيًا موجهًا يعكس سياسة إسرائيلية رسمية. هذه الرؤية يدعمها عدد من المؤرخين الإسرائيليين «الجدد» مثل بني موريس (1987).

من المهم أنه في يوليو 2009 (عن هآرتس 23-9-2009، قسم التعليم والمجتمع) صدقت وزارة التعليم الإسرائيلية على كتاب تعليم التاريخ للمدارس الثانوية باسم

«يبنون دولة في الشرق الأوسط» تعرض فيه، جنبًا إلى جنب، ثلاث مزاعم بشأن نشوء مشكلة اللاجئين. يدعي الزعم الصهيوني الوارد في الكتاب أن «هروب الطبقات العليا قوض الروح المعنوية لدى المواطنين العرب في البلاد وأدى إلى انهيار معنوي وتفكيك الإطارات النفسية والتنظيمية. ولتحقيق ما بدا لهم شرطًا للدخول العسكري السريع والسهل دعا قادة الجامعة العربية «مواطني فلسطين» بالانتقال إلى الدول المجاورة. ليس فقط لأن هروب العرب وتوجيهه تم تنفيذه بمبادرة القيادات العربية، وإنما لأن قيادة الاستيطان اليهودي حاولت أكثر من مرة وقفه ومنعه». وفقًا للصيغة الفلسطينية كانت هذه فرصة تاريخية (لليهود) لتطهير فلسطين من العرب، واستبعاد الوجود العربي بمحوه. وكان الأسلوب هو الهجوم المباغت المكثف على المواطنين المدنيين الفلسطينيين الذي أضعف بالقصف المدفعي المتواصل. على المستوى النفسي المقصود رسائل متكررة وخطابات صادرة عن مكبرات الصوت تحذر من الأمراض ومن العقاب وتعرض مسارات هروب يمكن بها التهرب من الموت. وكذلك تعرض صيغة آنية وفقًا لكتاب بني موريس (1987): منحت الخطة (د) قادة الهجاناه في رتبة قائد سرية وقائد كتيبة مطلق الحرية في إفراغ مناطق حيوية من الناحية الإستراتيجية من سكانها، وسمحت لهم بطرد قرى معادية. وفسرت كل وحدة هذه التوجيهات وفقًا لفهمها الخاص، لكن لم يُتخذ من جانب عناصر سياسية قرار بطرد العرب من مناطق الدولة اليهودية.

في رأينا توجد قيمة تاريخية هامة لمناقشة هذه المسألة، ويساهم عرض كل الصياغات على تلاميذ المدارس الثانوية في الفكر الجمعي. لكن من زاوية رؤية إجراءات تسوية الصراع لن يأتي حل مشكلة اللاجئين من تبني هذه الصياغة أو غيرها عن نشوء المشكلة. لكن الجدل التاريخي يشكل مانعًا أمام الحل، لأنه سيؤدي بالتأكيد إلى تحديد فكري لدى كل جانب وفقًا لصيغته، ويحول دون إيجاد حل خلاق لمشكلة قد تكون رئيسية جدًا في بؤرة الصراع.

مساحة «زمن الوعي»

نعتزم الزعم بأن الأحداث النفسية للبشر تجري في مساحة ظاهرية من «زمن الوعي». هذه المساحة يعرفها منظور الزمن من ناحية، وصورة التعامل مع الزمن من ناحية أخرى. ومنظور الزمن هو الذي يحدد الميل إلى الماضي والحاضر أو المستقبل، بينما صورة التعامل مع الزمن هي التي تحدد ما إذا كنا أمام زمن كمي أم نوعي، بمفاهيم دافعية الزمن، والتعامل مع الزمن كمورد اقتصادي خطي في مقابل دائريات، وغير ذلك.

يستطيع الناس التحرك في مساحة «زمن وعيهم» الشخصي بتأثير نوع الحدث المعني، والخصال الشخصية والسياق. ويمكن على سبيل المثال، أن يوجد الإنسان في منطقة الماضي في الزمن النوعي ـ الدائري حينما يكون مستغرقًا في ذكريات حنين أو في حالة قتال. ونفس الإنسان يمكن أن يتحرك إلى منطقة المستقبل الاقتصادي حينما يخطط لمشروع اقتصادي، ويوجد في منطقة الحاضر في الزمن النوعي حينما يخطط لموعد ثابت للقاء قريب. يؤدي الوجود في مساحة زمن وعي في المنطقة التي لا تتناسب مع الأحداث التي يجب التعامل معها إلى سلوك غير فعال وغير متكيف. على سبيل المثال: الوجود في منطقة مستقبل الزمن النوعي يؤدي بالتأكيد إلى إضاعة اللقاء المخطط له. ومع ذلك، فكل إنسان له منطقة هيمنة في مساحة زمن الوعي التي يوجد فيها من الناحية العقلية بمعقولية عالية جدًا، مقارنة بمناطق أخرى في المساحة. أيضًا في وضع الصراع أو المفاوضات يوجد كل طرف من الأطراف في منطقة ما في مساحة زمن الوعي، وتتحدد هذه المنطقة وفقًا لخصائصه، وشخصيته، وثقافته، ودينه والسياق الخاص به. ويمكن أن نرسم أوضاع وجود الأطراف في منطقة زمن الوعي التي تسهل إجراءات المفاوضات، بينما يجد آخرون صعوبة فيها. هذا الموضوع في حاجة إلى بحث أكثر شمولًا.

نعرض في الشكل التالي مخطط ممكن لمساحة زمن الوعي، مع تعيين المكان الممكن للثقافات المختلفة وفقًا للتحليلات الواردة أعلاه. ويظهر من هذا الرسم أن هناك ثغرات في التعامل مع الزمن بين الثقافة المختلطة اليهودية - الإسرائيلية، والثقافة الإسلامية.

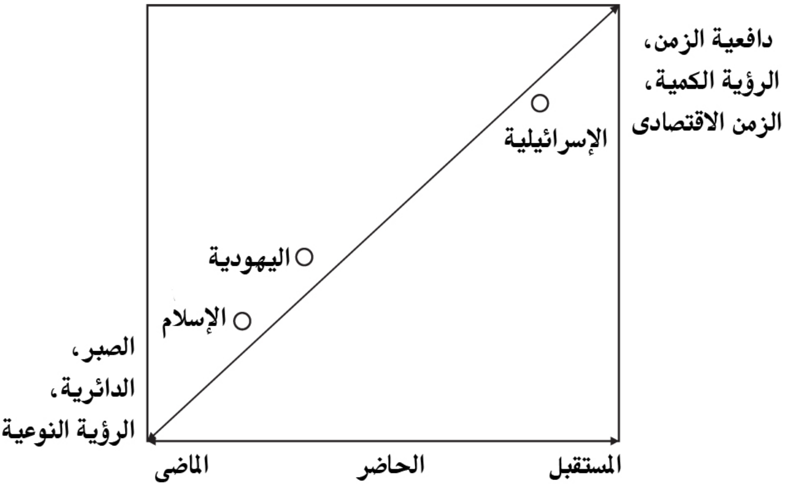

مساحة الزمن × الوعى

الصورة معقدة جدًا بسبب التوتر الداخلي الموجود بين مكونات الثقافة اليهودية الإسرائيلية نفسها. فعلى سبيل المثال، واضح أن الثقافة الإسلامية تركز على الصبر والدائرية والرؤية النوعية للزمن، بينما نجد أن الثقافة اليهودية الإسرائيلية - وبخاصة بسبب المكون الإسرائيلي - تركز أكثر على الزمن كمورد اقتصادي، ودافعية الزمن والرؤية الكمية له. وفي المقابل، توجد الثقافة الإسلامية والمكون اليهودي في الثقافة اليهودية الإسرائيلية في منطقة الماضي في مساحة زمن الوعي. المكون الإسرائيلي نفسه يوجد أكثر في منطقة المستقبل، الأمر الذي يوجد توترًا غير قابل للحل داخل المجتمع اليهودي الإسرائيلي ويصعب فهم الرسالة المنقولة من الجانب اليهودي الإسرائيلي إلى الجانب العربي.

لقد أوضحنا كيف عبر عن هذا التوتر في خطاب نتنياهو في « بار إيلان». ونزعم أن هذا التوتر يظهر أيضًا في رسالة غير موحدة تعتمد على منظور زمن الماضي وتتطلب منظور زمن مستقبل في التعامل مع الإصرار العربي على حق العودة.

الاختلاف في تحديد «مساحة زمن الوعي» بين إسرائيل وفلسطين، ينعكس في الاقتباس التالي عن بن عمي (2004-467): «باراك ونحن معه لم نتوقع تصفيق الجمهور الإسرائيلي، لكنا آمنا بأن الأجيال القادمة ستشكرنا، وسيبرر التاريخ ما فعلناه. وفي المقابل توقع عرفات أن يصفق له جمهوره في التو واللحظة. ويضيف بن عمي قائلًا ص 498: «كانت الرواية الإسرائيلية بناءة في أساسها. قصة بناء مجتمع، وخلق لغة حية، وتطوير مؤسسات وبنية قومية. وفي مقابل ذلك القصة الرائدة في الحركة الوطنية الفلسطينية هي النضال من أجل الحقوق المسلوبة، والبحث عن العدل الضائع، ورفع الظلم الذي حدث للاجئين والعودة بمعناها البسيط جدًا، عودة إلى شجرة التين وسياج الصبار، وكأنه يمكن إعادة عجلة التاريخ».

هناك رأي هام عن الثغرة في تموضع مساحة «زمن الوعي» يمكن أن نجده لدى الباحث الفلسطيني فؤاد عجمي (2009) في كتابه «قصر الأحلام العربية». وكنموذج على وضع الفلسطينيين، يصف عجمي موقف هشام شرابي، وهو مثقف أمريكي من مواليد فلسطين، كما يلي (ص 250): «تضع الذاكرة عائقًا أمام التسوية. أشباح فلسطين القديمة توبخ هذا السلام العملي. الذاكرة تكرس كل ما كان هناك قبل الضياع والهزيمة». ويقتبس عجمي عن شرابي: «أتذكر جيدًا بحر يافا. هذا بحر طفولتي. أنا لا زلت أستطيع أن أشم رائحته، وأتذوق ملوحته، وأشعر برياحه على وجهي».

وبتعارض واضح مع هذا الوصف، الذي يعكس الواقع في منطقة الماضي في مساحة «زمن الوعي»، يصف عجمي بصورة واضحة وجود إسرائيل في منطقة المستقبل، وربما أيضًا مستقبل متطرف أكثر من اللازم. حيث يعرض عجمي الجانب

الإسرائيلي عبر التطرق إلى سلام أوسلو ومهندسه شمعون بيريز (ص256) «لن يخرج سلام أوسلو فائزًا من ذلك لأن مهندسه الإسرائيلي شمعون بيريز، سوقه على أنه فجر عصر جديد للمنطقة وبشر بولادة «شرق أوسط جديد». رؤية بيريز رؤية مسيحانية في توقعاتها، هي عالم من الأسواق، عالم انتخابات سرية وحدود مفتوحة. صحارى الشرق الأوسط ستزهر، والاحتلال يخلي مكانه للتجارة، القوميات المتطرفة تفقد وضعها». ويبدو أن عجمي يشك في احتمالات مثل هذا المستقبل، لأنه لا يتسق مع منظور الزمن العربي.

الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني وانعكاساته على ساعة المفاوضات

يمكن أن نرى مما ذكر أعلاه أن تحليل منظور الزمن ورؤيته من جانبي الصراع، تظهر عدة مشاكل تصعب إحراز تقدم في تسوية الخلاف. فبينما نجد الطرف الفلسطيني يتمسك بإجراء مفاوضات بطيئة ولا يخشى من إرجائها ـ وذلك على أساس اعتقاد ديني بأن الزمن يعمل لصالح المؤمنين بالإسلام ـ نجد أن الجانب الإسرائيلي يعمل انطلاقًا من إحساس بضغط الزمن والآنية وانطلاقًا من رؤية التكلفة الاقتصادية الباهظة للزمن المنقضي.

لا يوجد أيضًا في الجانب الإسرائيلي ثقة في أن الزمن يعمل لصالحه، ويرجع ذلك بدرجة كبيرة إلى تأثير «الساعة الديموغرافية». وقد عبر عن هذا الإحساس في الاستطلاع الذي تم في أكتوبر 2009 ووجد أن 75% من الجمهور اليهودي في إسرائيل يؤيدون إجراء مفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين- وهو أعلى مستوى تأييد وجد في السنوات الأخيرة (يعر وهيرمان 2009). في نفس الاستطلاع وجد أن 46% من الجمهور اليهودي يعتقدون أن رئيس وزراء إسرائيل، بنيامين نتنياهو، يتحدث بصدق في قوله: إنه من ناحية إسرائيل يمكن البدء فورًا في مفاوضات حول تسوية

مع الفلسطينيين. وفي المقابل، في الجانب الفلسطيني برئاسة أبو مازن، تبرز درجة عجلة دنيا لضرورة البدء في المفاوضات.

يعمل الجانب الإسرائيلي انطلاقًا من اعتبار الحاجة إلى تخطيط عقلاني مستقبلي - وهي رؤية لا يتسم بها الجانب الفلسطيني الذي يريد أولًا وقبل كل شيء أن يحقق العدل التاريخي من خلال إعادة العجلة إلى الوراء. هذه العقدة أكثر تركيبًا نتيجة للادعاءات الإسرائيلية، وأيضًا منظور زمن الماضي الذي يضعهم في منطقة الماضي حينما يكون المعني هو مساحات زمن وعي ثقافية.

ووجود الجانبين في منطقة الماضي أمر غير مثمر من الناحية العملية ويصعب إيجاد حل. ذلك، لأن القدرة على حل المشاكل بصورة خلاقة، تتطلب من الطرفين التخلص من الماضي وتوجيه الوعي إلى المستقبل. وهكذا تحدث على سبيل المثال (Webber 1972)عن «تقدير الماضي» وعلى حد قوله، يجب على صناع القرار الاهتمام بالمستقبل وليس بالماضي، ولا يجب أن يؤثر الماضي على القرارات الخاصة بالمستقبل. التاريخ مليء بالنماذج التي تجسد كيف يؤدي التمسك بالعادات و«الانصياع» للماضي إلى نتائج محملة بالأخطار.

عبر عن التأثير المانع للماضي في عملية تبادل النماذج Paradigm Shift حينما يحاول أنصار النموذج القديم وضع العراقيل وسد الطريق على النموذج الجديد، الأفضل والأكثر جدوى من سابقه (Kuhn ,1962).

في مجال اتخاذ القرارات يحدد كلاين Klein: 1993 إستراتيجية شائعة تسمى Recognized Primed Decision قائمة على تنفيذ القرارات التي اتخذت في الماضي. تؤدي هذه الإستراتيجية في بعض الأحيان إلى تنفيذ قرارات لا تتسق مع الوضع الحالي وتؤدي إلى نتائج غير مرجوة.

هناك من الباحثين (Fisher, Ury & Bruce, 1991) من يعتقدون أنه يجب التوصل إلى نتيجة ناجحة ومتفق عليها في المفاوضات، تفرض على الأطراف التعامل معها. لكن الأمر ليس بسيطًا بالمرة. لقد قال أرسطو: إن النظرة إلى الماضي ترجع إلى أن منظور الزمن موجود فقط بحكم وجود ذاكرة؛ لأن من يملك قدرة ذاكرة قادر على أن يدرك انتقال الزمن (Mckeon (1941. وبالتالي، طالما توجد ذاكرة إنسانية يكون من غير الممكن تجنب مناظير زمن الماضي. ومن ناحية أخرى، لا بد من القول بأن تحقيق العدل التاريخي له أهمية قيمية لا يمكن إنكارها. لذلك، توجد أهمية لرفع ظلم الماضي، قبل أن نتقدم لحل المشاكل من خلال رؤية مستقبلية.

الخلاصة: لننس الماضي ونفتح صفحة جديدة ـ هل هذا ممكن؟

بعد الزمن له آثار كثيرة على تكون الصراعات وعلى إمكانية تسويتها. ونظرًا لأن الزمن يعد موردًا، خاصة في الثقافات «التكنو غربية»، ونظرًا لأنه يعتبر أحيانًا موردًا محدودًا ـ فقد تكون هناك صراعات ينبع جوهرها من مورد الزمن نفسه.

بعد الزمن له آثار مباشرة وغير مباشرة على خطوات المفاوضات وعلى احتمالات تسوية الصراعات. جزء من الآثار المباشرة مرتبط بأبعاد تبدو فنية، مثل معدل المفاوضات، والقدرة على الصمود أمام ضغط الزمن، والتعامل مع جداول أعمال، وغيره. لكن هذه الآثار تحظى ببعد عميق يكون أكثر حسمًا من الأبعاد الفنية البحتة، وهذا حينما نكون أمام فروق تعكس أنظمة مختلفة من الاعتقادات والدين والثقافة.

يمكن أن تشكل الفروق في التعامل مع الزمن، التي تعكس الفروق الدينية والثقافية، مانعًا وعائقًا يصعب الأمر على محاولات الحوار وإيجاد حل من كلا الجانبين اللذين يقفان في جهتين متقابلتين.

المشكلة الكامنة في فروق الثقافات والاعتقادات بشأن بعد الزمن غير واضحة للعيان، ولذلك يصعب على المشتغلين بتسوية الخلافات التعرف عليها وإيجاد حل لها. انعكاسات المشكلة على السطح تبدو أحيانًا، مرة أخرى، مشكلة فنية في الاتصال واستخدام مفاهيم الزمن في لغات الطرفين. لكن التحليل المتعمق يظهر أن المشكلة الاتصالية اللغوية ليست سوى قمة جبل الجليد البارزة فوق سطح «بحر الصراع»، بينما يغوص الجزء الحقيقي والقيمي للمشكلة عميقًا تحت الماء. لقد مثلنا في هذا الفصل مشكلة الصراع الإسرائيلي الفلسطيني من خلال وضع مصطلح «هدنة» أمام مصطلح «تهدئة».

اقترحنا في هذا الفصل الرأي القائل بأن المانع العميق الذي يعوق جدًا تسوية الصراع، يعكس وضعًا تتصرف فيه من الجانبين ثقافات تعكس مناظير وتوجهات زمن تؤدي إلى مواجهة قيمية. وينشأ الوضع الأصعب لإحراز تقدم في تسوية الخلاف حينما يعرض الطرفان مناظير زمن ماض، أي، يغوص الصراع عميقًا في ماضيهم ولا يمكن أن يسير الحل على راحة الماضي. وفي ظل عدم وجود استعداد أو قدرة للتغلب على عبء الماضي، ومع انعدام منظور الزمن المهيمن الذي يوجه نحو المستقبل، يصعب إحراز تقدم في الطريق القائم على رؤية جاهزة «لحل المشاكل».

يدل تحليل تناول الزمن في الثقافة والدين الإسلامي من ناحية، والثقافة والدين اليهودي من ناحية أخرى، على أنه في الحالين يعنى بمنظور دياليكتيكي بين مناظير ماض ومستقبل، لكن منظور الماضي ما زال هو المهيمن، ويرجع ذلك بالأساس إلى تأثير الدين والتقاليد وذكرى أحداث النازي.

في هذا الوضع يدور جل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني في منطقة ماضي مساحة «زمن الوعي» للطرفين. هذا التصرف هو في كثير من الأحيان على مستوى اللا وعي، لكن تأثيره بالغ على السلوك الواضح والمعلن.

هذا التحليل لا يدع مجالًا كبيرًا لاحتمالات تحقيق حل ثابت ومقبول من الطرفين.

التناول الواعي والفكري لكلا الجانبين في كل ما يتعلق ببعد الزمن، مع محاولة فهم منظومة الاعتقادات والثقافات في الجانبين والإدراك الذاتي الذي يهدف إلى زيادة الوعي برؤية الزمن، يمكن أن يلعب دورًا في تقدمها.

وما من شك في أنه في أي محاولة لتسوية الخلافات على اختلافها، تظهر فائدة من التعامل السليم مع مواقف الأطراف وعلاقتها ببعد الزمن.

الفصل الحادي عشر

القرارات الإستراتيجية في العملية السلمية بين إسرائيل والفلسطينيين كموانع لتسوية الخلاف

أفرايم لافي وهنري فيشمان

مقولة مهاتما غاندي الشهيرة «علينا أن نشكل التغيير الذي نريد أن نراه في العالم» - توضح جيدًا ما هي «الاستراتيجية»؟ إنها الرؤية الشاملة والمتماسكة التي تحدد الأهداف العليا للقيادة، بدمج الطرق الرئيسية للتوصل إلى هذه الأهداف.

في إجراءات المفاوضات في أي إطار - في الصفقات، في تسوية الخلافات المدنية وفي الإجراءات السياسية - يصعب التنبؤ بنجاح المفاوضات وفقًا لإستراتيجية سليمة لأحد الأطراف، ذلك لأن النجاح مشروط بالمواءمة والتناسق بين «الإستراتيجيات السليمة» لدى الطرفين في نفس الوقت، بالتوازي وعلى طول الخط. يجسد لنا هذا الشرط هشاشة الإستراتيجية حتى وإن كانت سليمة، لكن من ناحية أخرى هذا الوضع يتحدى القائد أن يسمو فوق الجميع في بلورتها أو في «إيجاد» الاستراتيجية «استراتيجية كبرى» - يمكنها التغلب على الموانع التي تضعها الإستراتيجية المضادة أمامها.

اعتمادًا على خبرتنا في متابعة عملية المفاوضات مع الفلسطينيين، في مراحلها وفي قراراتها المختلفة منذ عام 1993 وما بعده، واعتمادًا على بحث وتحليل المواد التي كتبت عن هذا الموضوع، فإن فرضيتنا الرئيسية هي أن الصراع الإسرائيلي

الفلسطيني يمكن أن ينتهي بطريق المفاوضات بين الأطراف، لكن من أجل ذلك لا بد من التغلب على الموانع التي تصعب أو تحول دون ذلك. يهدف هذا الفصل إلى عرض وتحليل الموانع التي أدت إلى فشل المفاوضات في مسيرة أوسلو واستخلاص الدروس في ثلاثة مجالات رئيسية.

القرار الإستراتيجي لدى كل طرف من الأطراف، كقرار جوهري «إستراتيجية كبرى» تضع الأساس الصلب لتسوية الخلاف الإسرائيلي ـ الفلسطيني من خلال مفاوضات تهدف إلى السلام.

قرار كل طرف من الأطراف بشأن إستراتيجية المفاوضات التي تناسب القرار الإستراتيجي الجوهري بشأن حل الصراع بطريقة المفاوضات قرار كيف؛ القرار الذي يقوم به كل طرف بشأن تسوية الخلاف في المشاكل الجوهرية، مع تناول أساس متفق عليه كمرجعية، ودرجة الاستعداد لتنفيذ التسويات الإستراتيجية الملزمة لكل طرف.

بالمفاهيم العملية ونتيجة لعمل جماعي متعمق، تعرف الإستراتيجية السليمة على هذا النحو: المخطط الإستراتيجي الذي يستوجب أن يتم التركيز بصورة مبدئية على ثلاث سمات مختلفة ومكملة حتى ينفذ:

الرؤية على مستوى المبادئ والأسس الرئيسية (درور 1989)، هذه الرؤية تتيح الولوج إلى أعماق المشاكل والتعامل مع جذورها، على عكس الاتجاه الشائع للتعامل فقط مع ما يبرز فوق السطح.

رؤية شاملة وموحدة ـ الاهتمام بالأبعاد المختلفة في إطار نظرة شاملة، بحيث نحصل على صورة وضع شاملة وكاملة («شبكة مبعثرة واحدة مكونة ومتعددة الطبقات» درور).

رؤية طويلة المدى ذات سمات المنظور الفوقي والرؤية التنبؤية، التي لا تتأثر بالتعريفات النابعة من الوضع الموجود ولا تستبعد كالنفايات.

إذا حكمنا على هذه النقطة، ووفقًا للمبادئ السابقة، فإن «مفاجأة أوسلو» بالنسبة للقيادة السياسية الإسرائيلية، إضافة إلى حقيقة أن طاقم أكاديمي غير مؤسسي هو الذي طرح الاتفاق وأعده، تشير إلى أن القرار الإسرائيلي بالتقدم نحو مخطط الاتفاق كان يعدم الأساس الإستراتيجي (بيلين 1993)[١١٥]. ربما كان يكمن في هذا، حتى في هذه المرحلة الأولية، إحدى بذور فشل العملية. وفي المقابل، حقيقة أن عرفات كان مطلع على سر الاتصالات منذ بدايتها، وحقيقة أن مبلوري الاتفاق من الجانب الفلسطيني كانوا هم العناصر الرسمية الممثلة لمؤسسة منظمة التحرير- وهم نفس العناصر التي تفاوضت مع إسرائيل حتى الآن - فإن هذه الحقائق فقط تحمل دليلًا مبدئيًا، أوعلى الأقل إشارة إلى أن القرار الفلسطيني بالمضي في مسار أوسلو تم على أساس إستراتيجي. بالطبع لا يوجد في هذه التقديرات ما يدل على صدق النوايا والتوجهات الكامنة في القرار الفلسطيني، والعكس - لا يوجد ما يدل على غياب توجه إسرائيلي للتوصل إلى أي تسوية مع الفلسطينيين.

قطع زعماء إسرائيل ومنظمة التحرير شوطًا طويلًا حينما التزموا معًا في خريف 1993 بتسوية الخلاف التاريخي بين شعوبهم بالطرق السلمية، ونفذوا عدة اتفاقات جزئية تم التوقيع عليها في إطار عملية أوسلو. اعتمدت العملية على قرارات

(١١٥) منذ سنواتها الأولى لم تضع إسرائيل استراتيجية سلام مع العالم العربي، انطلاقًا من اعتقاد بأن العالم العربي لن يوافق أبدًا على وجودها. «لماذا يصنع العرب سلامًا»؟هذا السؤال طرحه بن جوريون على مناحيم جولدمان في حديث ودي جرى بينهما بعد عدة سنوات من إقامة الدولة.«لو أنني كنت زعيمًا عربيًا، ما كنت أقبل أبدًا بوجود إسرائيل. هذا أمر طبيعي! لقد اخذنا أرضهم. صحيح، أن الرب وعدنا بها، لكن هذا لا يفرق معهم؟ إلهنا ليس إلههم. لقد جئنا من إسرائيل، هذا فعلًا صحيح، لكن هذا كان منذ ألفي عام؛ وماذا يعني هذا بالنسبة لهم؟ لقد كانت هناك معاداة للسامية، والنازيين، وهتلر، وأوشفيتس، لكن هل هذا ذنبهم. إنهم لا يرون إلا شيئًا واحدًا: لقد جئنا وأخذنا أرضهم. فلماذا يقبلون ذلك؟ قد ينسون بعد جيل أو جيلين، لكن حتى الآن لا يوجد أي احتمال لذلك» (Goldman, 1968)

الأمم المتحدة 242 و338 ـ التي تختص بحل المشاكل الإقليمية والإنسانية التي نجمت عن حرب 1967. كان من المقرر أن يؤدي هذا الاتجاه إلى إقامة كيان سياسي فلسطيني إلى جانب إسرائيل[١١٦]. وكان وضع هذا الكيان سيحدد من خلال المفاوضات على التسوية الدائمة في نهاية فترة انتقالية مدتها خمس سنوات (أبو مازن، 1994، أبو علاء 1998). لكن المفاوضات حول التسوية الدائمة، التي جرت من نهاية عام 1999 وحتى يناير 2001، دفعت الأطراف إلى التطرف في مواقفهم، والتعامل مع المسائل المتعلقة ببداية الصراع، ونتائج حرب 1948 وأدت إلى المواجهة العنيفة والمتواصلة.

في الصورة الكاملة للأسباب التي أعاقت جهود التوصل إلى تسوية الصراع توجد عناصر مختلفة ـ علنية وخفيه. بعضها يبدو أنه يلزم بتحليل نفسي وثقافي، وبعضها يتطلب النظر في الوضع السياسي لقادة الطرفين وقدرتهم على اتخاذ القرارات التاريخية، وأيضًا دراسة الاعتبارات التي أثرت على درجة استعدادهم للتقدم نحو اتفاق. كل هذه الأمور لها معناها بالنسبة للمواقف العلنية التي عرضها كل طرف خلال المفاوضات، التي مثلت أحيانًا أيضًا مضمونًا خفيًا له معناه التكتيكي بل وحتى المناور.

في السنوات التي انقضت منذ مفاوضات التسوية الدائمة، درس زعماء ومستشارين كانوا مشاركين في المفاوضات ـ وجامعيون ورجال إعلام بارزون، أسباب عدم تحقيق تسوية نهائية في سياقات مختلفة. قال بعضهم: إن إسرائيل قدمت اقتراحًا عمليًا للتسوية في مؤتمر القمة الذي عقد في كامب دافيد (يوليو 2000)، لكن

(١١٦) كانت المواقف ــ الإسرائيلية والفلسطينية ــ متناقضة: بينما تطلعت إسرائيل إلى تقليص الاحتمالات المستقبلية لإقامة كيان سياسي فلسطيني يحمل وضع دولة مستقلة، فإن الفلسطينيين أدركوا منذ البداية أن «مسار أوسلو»، منذ بدايته، سوف يؤدي من وجهة نظرهم إلى إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة (هذا الاعتقاد يرتكن إلى محادثات شخصية في بداية عام 1994 مع ممثلين للحكومات ــ الإسرائيلية والفلسطينية ــ شاركوا في محادثات أوسلو).

الفلسطينيين رفضوه لأن عرفات لم يكن معنيًا بالاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية والتوصل معها إلى اتفاق دولتين. وزعم آخرون أن إسرائيل لم تعرض في المؤتمر اقتراحًا يمكن أن يقبله الفلسطينيون، وأن طريقة إدارتها للمفاوضات - مثل المطالبة بالتوصل إلى حسم سريع في قمة واحدة - حالت دون تحقيق اتفاق. وكان هناك من اعتقدوا أن العملية كلها حكم عليها مسبقًا بالفشل، لأن عرفات لم يغير طريقه وواصل التمسك بإستراتيجية «دولة فلسطينية من البحر إلى النهر»، لذلك لم يكن هناك أمل في عملية - أوسلو حتى وهي في بدايتها.

طرحت بقية العناصر الادعاء بأن البيئة الأساسية لعدم تحقيق تسوية دائمة ترجع إلى إدارة فاشلة للمفاوضات من جانب كل الأطراف، وليس لعدم قدرة جوهرية للتوصل إلى اتفاق (شير 2003، مالي وأجها 2001؛ كلاين 2001، دروكر 2002، بر سيمان طوف (محرر 2003) فونداق وأريئيلي 2003، روبنشتاين وآخرون 2003، لافي 2004 بن عمي 2004).

يتناول التحليل الوارد في هذا المقال نوعية القرارات الإستراتيجية بشأن تحقيق الاتفاق، التي قبلتها الأطراف في نقطتي زمن حاسمتين: الأولى في بداية عملية أوسلو في 1993 - والثانية في بداية مفاوضات التسوية الدائمة في نوفمبر 1999. السؤال الذي ندرسه بالنسبة لنقطة الزمن الأولى هو: هل قصد الزعماء في الحقيقة وبصدق التوصل إلى اتفاق يعالج نتائج حرب 1967 ودفع الثمن المطلوب، أي: من منظمة التحرير - بعدم طرح مطلب حق العودة، ومن إسرائيل - بالتخلي عن مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة التي احتلت في 1967 (بما فيها تسويات في القدس الشرقية؟).

والسؤال عن نقطة الزمن الثانية هو: هل فهم قادة الأطراف المعنى الكامن في الانتقال من المناقشة في إطار 1967 إلى مناقشة «ملف 1948» حينما قرروا أن تكون مفاوضات التسوية النهائية عن التسوية الكاملة والتفصيلية في كل المشاكل - بما فيها حق العودة - وتؤدي إلى إنهاء الصراع؟ هل فهم الجانب الإسرائيلي أن هذا

الأمر سيؤدي بالضرورة إلى مطالبة فلسطينية بالاعتراف بالظلم التاريخي الذي حاق بالفلسطينيين في 1948 - وإلى الاعتراف بحق العودة وفقًا لتفسيراتهم لقرار الأمم المتحدة 194؟ هل فكر الطرف الفلسطيني في أن تستطيع إسرائيل قبول هذه المطالب؟ وهل قدر الطرفان فعلًا أنه يمكن التوصل إلى اتفاق على الرغم من الطروحات القومية والدينية المتصادمة لشعبيهما؟.

نوعية الحسم الإستراتيجي في بداية العملية السياسية

تقيم نوعية وجوهر القرارات الإستراتيجية وفقًا لجذورها في الماضي، وباعتمادها على وجهات نظر موجهة، وعلى قيم رائدة ووفقًا لدرجة التماسك السائدة بينها وبين القرارات التي تمت في الماضي (يانيف؛ 1994؛ حنان 1995).

الجانب الفلسطيني

في نوفمبر 1988 نفذت قيادة منظمة التحرير في الجزائر قراراتها السياسية بالنسبة للصراع مع إسرائيل قبل حوالي خمس سنوات من عملية أوسلو، في الاجتماع التاسع عشر للمجلس الوطني الفلسطيني التابع لمنظمة التحرير (برلمان الشعب الفلسطيني). في هذا الاجتماع التاريخي، الذي جرى بعد عام من اندلاع الانتفاضة الأولى ونصف عام بعد قرار الفصل الإداري للأردن عن الضفة الغربية، قبلت منظمة التحرير القرار 242 الصادر عن مجلس الأمن، والذي شق طريقها إلى العملية السياسية مع إسرائيل. لقد أدرك عرفات أن بقاءه كزعيم للشعب الفلسطيني مرتبط بقدرته على تحقيق تطلع مواطني الضفة الغربية وقطاع غزة للتحرر من الاحتلال بتسوية مع إسرائيل (لافي 2003؛ شتاينبرج 2008).

لقد قبلت منظمة التحرير في هذا الاجتماع القرار 242 مع قرارات الأمم المتحدة الأخرى المتعلقة بمسألة فلسطين، وبلورت موقفًا سياسيًا يميز بوضوح بين مسألة

إقامة دولة وحدود 1967 وبين مسألة اللاجئين و«الظلم التاريخي في عام 1948». وهذا الموقف كان له ثلاثة مكونات:

- قبول قرار التقسيم الصادر من الأمم المتحدة رقم 181 عام 1947 - الذي يعني إقامة دولة فلسطينية بشرعية دولية، وغير مشروط بتكرم إسرائيلي أو بمنح مقابل سياسي لإسرائيل.
- إقامة دولة فلسطينية في حدود 1967 بما فيها شرق القدس، على أساس القرار 242 الذي يطبق وفقًا لسوابق تنفيذ القرار مع الدول العربية، بما في ذلك إخلاء كل المستوطنات واعادة مطرودي 1967.
- تنفيذ حق عودة اللاجئين، أو إعادة توطينهم وقبول تعويضات عن ممتلكاتهم على أساس قرار 194 الصادر من الأمم المتحدة عام 1948 (سمر 1990،عباس (أبو مازن) 1994). وكان معنى هذه القرارات من ناحية، حسمًا قوميًا تاريخيًا للاكتفاء في هذه المرحلة من النضال الوطني بمنطقة صغيرة من فلسطين (حوالي 22%) مقارنة بما اقترح على الفلسطينيين في قرار التقسيم، ومن ناحية أخرى الإصرار على تنفيذ حق العودة، الذي يعني عمليًا عدم التنازل النهائي والمعلن عن «كل فلسطين»[١١٧].

من الناحية القانونية، هذه القرارات الصادرة عن المجلس الوطني الفلسطيني نافذة طالما لم تتخذ قرارات أخرى. وظلت أساس الموقف السياسي للفلسطينيين في مؤتمر مدريد في أكتوبر 1991 وفي اتفاق أوسلو 1993 وفي مفاوضات التسوية النهائية التي جرت من نوفمبر 1999 وحتى يناير 2001 وأيضًا عملية أنابوليس في 2008.

(١١٧) بالفعل، سلك عرفات مسلكًا مشابهًا لمسلك مناحيم بيجن، الذي ما أن ارتقى السلطة في 1977 حتى قرر أن سياسة حكومته ستعتمد على القرار 242 وبهذا شق الطريق إلى الانسحاب من شبه جزيرة سيناء وإلى السلام مع مصر، وذلك دون التخلي عن مبدأ أرض إسرائيل الكاملة. وأصدر الزعيمان قرارات عكست، من ناحية، توجهات براجماتية واتجاهًا واقعيًا سياسيًا، وفي الوقت نفسه حافظا على أيديولوجيتهما بشأن وحدة الأرض.

الجانب الإسرائيلي

يمكن أن تدل حقيقة أن إسرائيل فوجئت عام 1993 في اتفاق أوسلو، بأن القرار الإستراتيجي بالعمل بما يتسق مع الاتفاق لم يتم على أسس من الماضي. ففي عام 1968 ـ بعد عدة شهور من حرب 67، نجد اقتراحًا بمخطط اتفاق مع الفلسطينيين سكان الضفة الغربية. اعتمد الاقتراح الذي تمت صياغته في صورة مسودة اتفاقًا بين موشيه ديان والشيخ علي الجعبري في الخليل(١١٨)، على نفس المبادئ التي أصبحت بمرور الوقت مبادئ اتفاق كامب دافيد الأول (1978) واتفاق أوسلو (1993) واتفاق الحكم الذاتي لمدة خمس سنوات، التي يناقش خلالها الأطراف الاتفاق النهائي. تكون المرحلة الأولى في تنفيذ الاتفاق تطبيق الحكم الذاتي في قطاع غزة وأريحا. نما هذا الاقتراح إلى علم الملك حسين وحظي بموافقته، لكنه رفضه بصورة مطلقة خشية من أن تنزلق فكرة الحكم الذاتي إلى حدود مملكته (طيفت 1969 :251 ـ 241، عبد الهادي 1975 : 336؛ ماعوز 1985 : 109 ـ 115، بابلي 2002 : 115 ـ 157).

قبل عشر سنوات من اتخاذ الفلسطينيين قرارًا بالانضمام إلى العملية السياسية مع إسرائيل وفقًا لقرار 242 (الجزائر 1988)، قبلت إسرائيل المخطط المبدئي للاتفاق مع الفلسطينيين في إطار سلام في الشرق الأوسط الذي تم الاتفاق عليه في كامب دافيد عام 1978. قام هذا الإطار على مبدأ «السلام مقابل الأراضي» وعلى قرار مجلس الأمن 242 و338 كأساس قانوني لاتفاقات السلام المزمعة بين إسرائيل ومصر والفلسطينيين وباقي الدول العربية. واعتمد مخطط الاتفاق مع الفلسطينيين على المبادئ التالية:

(١١٨) محاضرة لموشيه ساسون عام 1995 بمناسبة نشر كتاب: (ش. كوهين الثاني 1994) «عملية باريس: المخابرات والدبلوماسية السرية في بداية الدولة. دار نشر راموت.

- يطبق في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة حكم ذاتي فلسطيني لمدة خمس سنوات. يكون هذا الحكم مرحلة مسبقة للوضع الدائم في هذه المناطق. وتحت الحكم الذاتي يتمتع الفلسطينيون بالحكم الذاتي الكامل، بعد انسحاب الجيش الإسرائيلي وإدارته المدنية.
- في المرحلة الأولى تم تخطيط الحكم الذاتي في منطقتين: قطاع غزة ومدينة أريحا.
- يختار الفلسطينيون السلطة الإدارية الفلسطينية المستقلة بانتخابات حرة.
- تناقش طرق تنفيذ الحكم الذاتي بين إسرائيل ومصر والأردن.
- تشكل قوة شرطة فلسطينية لحفظ الأمن. وتشرف إسرائيل والأردن على الحدود من خلال دوريات مشتركة.
- تبدأ محادثات الاتفاق الدائم بين ممثلي إسرائيل ومصر والأردن وممثلين فلسطينيين منتخبين من الضفة الغربية وقطاع غزة، ليس بعد العام الثالث من الحكم الذاتي الفلسطيني.
- تشكل خلال الفترة الانتقالية لجنة مشتركة بين مصر والأردن وإسرائيل والممثلين الفلسطينيين المنتخبين، لمناقشة مستقبل الفلسطينيين الذين تركوا الضفة الغربية وقطاع غزة في 1967 ـ وتناقش مصر وإسرائيل و«الأطراف المعنية الأخرى» إيجاد آليات متفق عليها لحل مشكلة اللاجئين ومشكلة المقتلعين.

هذا المخطط، الذي تبلور مع مصر عام 1978 وكان بالطبع جزءًا من اتفاقية الإطار للسلام في الشرق الأوسط، تشابه تمامًا مع صياغة ومبادئ «اتفاق إعلان المبادئ» (اتفاق أوسلو) عام 1993. وهنا نطرح هذا السؤال بشأن جوهر ومصداقية قرار إسرائيل الإستراتيجي في العملية السياسية مع الفلسطينيين، لأن مبادئ اتفاق أوسلو لم يتضمن أي تجديد أو مفاجأة.

بعد آخر يجب بموجبه تحليل نوعية القرارات الإستراتيجية للأطراف في عملية أوسلو - إسرائيل والفلسطينيين - وهو بعد خيار البدائل لقرارات الأطراف.

القرار الإستراتيجي الجوهري والموثوق هو القرار المتماسك الذي يعتمد على مصالح قومية رئيسية وطويلة المدى. وهو قرار كامل وخال من التناقضات الداخلية، التي تعتمد على أساس عريض ويجسد في داخله الخيار الإستراتيجي الأمثل والأفضل من كل الخيارات الأخرى التي درست ورفضت. هذا القرار الاستراتيجي[١١٩] يواجه نفسه بدون منافسة. وحتى توصف القرارات بأنها قرارات إستراتيجية، لا بد من أن يتوفر فيها الشرط الأساسي الذي يتم اختياره بطريقة التفضيل بين بدائل إستراتيجية. وبصورة عكسية، القرار الذي يتخذ في وضع انعدام الخيار، يكون ثقله الإستراتيجي منخفضًا وقيمته منخفضة أيضًا[١٢٠] (درور 1989).

من هذه الناحية لم تكن هناك قرارات «قوية» من كلا الجانبين، من الناحية الإستراتيجية. درست إسرائيل وفضلت على مر السنين حلولًا أخرى «للمشكلة الفلسطينية» (جازيت 1999)[١٢١]، بدء من الخيار الأردني، والحكم الذاتي الإداري الجزئي من خلال قيادة منهاره (الاتحادات القروية) وحتى إنكار المشكلة (شيفتين :1986؛ قمحي: 1992؛ لافي:2009) وبالتالي فإن القرار الإسرائيلي لا يتفق مع مبدأ «البديل الإستراتيجي المختار» (بن دور 2009؛ ميخائيل 2009).

(١١٩) يسمي يحزقئيل درور القرارات الإستراتيجية من هذا النوع باسم «إستراتيجية كبرى» أو «إستراتيجية شاملة» وفقًا للمفهوم الفرنسي.

(١٢٠) القرار ذو الثقل الإستراتيجي المنخفض، هو القرار الذي يتخذ في وضع وظروف دون التفاؤلية. يمكن العثور على توسع نظري في كتاب إيرفينج ومان الكلاسيكي (1980) عملية اتخاذ القرارات.

(١٢١) يصف شلومو جازيت في كتابه غياب اتخاذ قرارات المستوى السياسي بشأن «المشكلة الفلسطينية»: «لقد آمن كثير من الإسرائيليين بأن الفلسطينيين لا يعدون مشكلة سياسية؛ لأنهم يعدمون الأماني أو الرغبات السياسية الخاصة بهم؛ لأن أملهم الوحيد هو رؤية دمار دولة إسرائيل. وبالتالي، فإنه لا يجب اعتبارهم شريكًا في الحوار. يمكن على أقصى تقدير مناقشة مشاكلهم مع طرف آخر مثل الأردن أو مصر أو حتى الولايات المتحدة. ونتيجة لذلك، نشأ في إسرائيل مانع عقلي حال دون أي مناقشة لموضوع المناطق وسكانها.

اختارت قيادة منظمة التحرير أيضًا «خيار أوسلو» (شمش 1997، سيلع 1997)، لكونها في وضع انعدام الخيار. ووقعت مصر على اتفاق سلام منفرد مع إسرائيل (1979) مع مخطط اتفاق إطار لتسوية المشكلة الفلسطينية، لكن دون إصرار على تنفيذه (هابر، يعري، شيف: 1980)، وبعد حرب لبنان في صيف 1982 وطرد منظمة التحرير إلى تونس، فقدت المنظمة بالتدريج وضعها في الساحة العربية والدولية وقوتها العسكرية. تقريبًا فقدت قيادة منظمة التحرير طريقها وقدرتها على التوجيه نحو الأشخاص والتنظيمات الوطنية في الضفة الغربية وقطاع غزة. ودلت الحرب ونتائجها على بداية اتجاه منح مركز الثقل في الفعل الفلسطيني من الخارج إلى المناطق (سمر 1985، لافي 2009).

عبرت شخصيات في قيادة «الداخل» وقيادة منظمة التحرير عن مواقفها ضد مواصلة المضي في طريق الحل العسكري وقالوا: إن هذا الطريق أضر فقط بمنظمة التحرير وبالوحدة الوطنية ولم يدفع الشعب الفلسطيني نحو الحصول على حقوقه. وفي الوقت نفسه ضعف أيضًا استعداد العالم العربي في الوقوف بجانب الفلسطينيين في نضالهم من أجل حق تقرير المصير وإقامة دولة، على حساب المصالح الوطنية الخاصة لكل دولة على حدة. في مؤتمر القمة العربي الذي عقد في عمان نوفمبر 1987 لم توضع المشكلة الفلسطينية على رأس جدول الأعمال (عنبري 1989، لافي: 2009)، وجاء البيان الختامي للقمة دون تطرق تفصيلي لحتمية إقامة دولة فلسطينية مستقلة (Maddy-Weitzman, 1987) بل إن مواصلة النضال في مناطق غزة والضفة الغربية - أي الانتفاضة الأولى - هو الذي أعاد تقريبًا المشكلة إلى جدول أعمال الشرق الأوسط (لافي: 2009).

معاناة المواطنين الناجمة عن استمرار الانتفاضة واحتمالات أن يتم توطين هجرة يهود الاتحاد السوفييتي الجماعية في الضفة الغربية (سعد 204-205: 1991، بسطامي 1137-143؛ 1991: JMCC, 1991) دفعت القيادة المحلية إلى ممارسة ضغوط على قيادة منظمة التحرير، لاقتحام الطريق المغلق. وطالبوا باتباع الواقعية

السياسية وترجمة إنجازات الانتفاضة إلى فعل سياسي، للتوصل إلى تسوية ووضع نهاية للاحتلال الإسرائيلي. ودون خيار اعترفت قيادة منظمة التحرير بأن عليها أن تضع في الاعتبار مواقف القيادات المحلية. تعمق هذا الاعتراف أكثر بعد أن أضيرت شرعية المنظمة الدولية في أعقاب تأييدها للعراق في حرب الخليج الثانية 1991، ـ وبعد وقف المساعدات النقدية التي تحصل عليها من السعودية ودول الخليج. وقبيل انعقاد مؤتمر مدريد خشيت قيادة منظمة التحرير من أن تخرج المنظمة في إطار إعادة ترتيب الشرق الأوسط من مجال التأثير، لذلك أبدت استعدادها لأن تتحمل قيادة المناطق عبء التمثيل في المراحل الأولى من العملية السياسية (الحصري: 1991، بن صور :1997، لافي: 2009).

وكون هذه هي نوعية القرارات، سواء في إسرائيل أو بين الفلسطينيين ـ فمن الطبيعي أن تتم انطلاقات في مراحل العملية السياسية وتفرغ من محتواها، وليس لهذا السبب فقط. لقد فشلت عملية أوسلو لأن قرارات الطرفين لتسوية الصراع بالطرق السلمية لم تكن كاملة ولم تكن جوهرية وإستراتيجية. وبمعنى آخر: اعتبر الطرفان عملية المفاوضات غطاءً تكتيكيًا ـ ولو حتى لكسب الوقت والحصول على تأييد دولي ـ وهي ذريعة تسهل بمرور الوقت طرح حلول سهلة لكل طرف.

في المجال النفسي وفي المجال المتوقع، ترسل القرارات الاستراتيجية الضعيفة، التي لا توفر الأرضية الإستراتيجية لتنفيذ عملية سياسية، شعورًا بالعجز، وشك وعدم وضوح. تولد هذه القرارات سلوكًا عنيدًا، وغير قابل للمساومة، كما أنها لا تناور تكتيكيًا من أجل التوصل إلى الهدف الإستراتيجي ـ لأن العملية محكوم عليها بالفشل.

عملية المفاوضات

نجاح المفاوضات مرتبط بالمجالين الرئيسيين اللذين ينفذ فيهما ـ المضمون والعملية (جلين: 1996)، هذان المجالان مرتبطان معًا ويؤثران على بعضهما البعض.

وعلى الإطار المحدد للمفاوضات أن يضع في الاعتبار السيناريوهات المحتملة المختلفة التي يمكن أن تحدث خلال العملية، وذلك وفقًا لما يلي:

- نوعية القرارات المسبقة.
- غايات وأهداف المفاوضات.
- مراحل المفاوضات.
- الشروط والإملاءات خلالها.
- تحديد التفاعل بين الأطراف.
- تحديد مساحات المناورة.
- أجهزة إدارة الأزمات (فيشمان: 1999).

ويبدو أن عملية أوسلو عانت من الأمراض في كل المجالات أعلاه. كانت الأسس الرئيسية الثلاثة والرائدة التي حددت في اتفاق أوسلو كخط للمفاوضات:

- تتقدم المفاوضات من السهل إلى الصعب وتتم على مراحل: غزة وأريحا أولا، اتفاق جزئي، وفي النهاية مناقشات على التسوية الدائمة.
- تبنى الثقة بين الأطراف من خلال التقدم في مراحل العملية، كما حدد أعلاه.
- تظل الماهية الرئيسية للعملية السياسية ـ التسوية الدائمة بكل ما فيها ـ مفتوحة وخفية وتحدد في محادثات التسوية الدائمة خلال سنوات الاتفاق المبدئي الخمس.

هذه الأسس الثلاثة خاطئة من الأساس في مسألة المفاوضات ووضعت عائقًا في طريق العملية السياسية. إضافة إلى ذلك، الأسس التي حددت تتناقضًا داخليًا مع بعضها. أولا، ظلت العملية السياسية دون أن تعرف وتحدد غايتها النهائية ـ دولة فلسطينية ذات سيادة، وفقًا لتوقعات الفلسطينيين ـ لكن يبدو أنه لا توجد سيادة

وفقًا لنوايا الطرف الإسرائيلي. هذا الوضع الذي يشجع الأطراف على تعيين حقائق صلبة وسريعة على الأرض، يتعارض تعارضًا تامًا مع مرحلية العملية، التي كان من المقرر أن تبني الثقة بينهم. وفوق هذا وذاك يبدو أن الطرفين اعتقدا أنه إلى أن يصلا إلى «المشاكل الرئيسية الثقيلة» ستخرج المفاوضات عن إطارها. لذلك، فإن «النجاحات الصغيرة» في المشاكل البسيطة التي يسهل التوصل إلى اتفاق بشأنها ليست سوى معاهدات مفرغة من أي مضمون حقيقي.

ونستعرض باختصار الأسس البديلة التي يمكن أن يكون دعمها للعملية السلمية إيجابيًا:

- **الاتفاق على هدف نهائي للمفاوضات** ـ يجب على هذا الاتفاق أن توجد دافعية إيجابية بين الطرفين للحفاظ على مراحل العملية والتوصل في النهاية إلى تقليص انتهاكات الاتفاقات التي يتم التوصل إليها خلالها. على سبيل المثال، من الممكن أن يتوصل الطرفان إلى اتفاق على هدف نهائي للمفاوضات ـ دولة فلسطينية ـ حيث يعرف هذا الاتفاق بأنه «اتفاق مشروط». والاتفاق المشروط ليس بديلا لمفاوضات متعمقة، تلزم بسلسلة طويلة من الموضوعات مثل صورة ونوعية الاشتراطات والشروط لإقامة دولة فلسطينية، وطبيعة الدولة، وترتيبات الأمن، ونوع العلاقات مع إسرائيل، ووضعها الإقليمي والمشاكل الأخرى المتعلقة بذلك.
- **بناء الثقة بين الأطراف على أسس يكون قيمتها وثمن انتهاكها من الطرفين باهظًا** ـ وبصورة عكسية، كما كان في اتفاق أوسلو، المعنى هو أنه كلما تم تأجيل مناقشة الموضوعات الثقيلة إلى النهاية، كلما قلت الثقة بين الأطراف. لأن تعريف فكرة العملية في حد ذاته «من السهل إلى الصعب» يخبئ في جعبته الشكوك وعدم الثقة بين الطرفين. وفي مثل هذه الدينامية يرسل الطرفان كل للآخر عدم ثقة متزايدة. يمكن أن يغذي الثقة بين الأطراف خيار مناقشة

«موضوعات ثقيلة» تحت مبدأ التوازن «لا شيء متفق عليه إلى أن يتم الاتفاق على كل شيء». في هذا الوضع تتبع علاقات الثقة بين الأطراف وتبنى لسببين رئيسيين. **الأول**: من الواضح لدى كل طرف أن القرار الذي اتخذه الثاني هو قرار استراتيجي جوهري لحل الصراع بماهيته المتجذرة جدًا، مع وضع الأرضية المطلوبة لذلك؛ **والثاني**: يعتمد الطرفان على نفس الأرضية المتبادلة لتسوية الصراع وتكون الأهداف النهائية للعملية السياسية واضحة لكليهما ومتفق عليها.

- **وضع كل الموضوعات على طاولة المفاوضات** ـ بدلًا من مناقشة الموضوعات منفردة، وفي مسارات منفردة وعلى مراحل ـ يتيح وضع كل الموضوعات على الطاولة إجراء مفاوضات علنية، ومنفتحة ومرنة في الأساس، مما يمكن أن يؤدي إلى اتفاقات مناسبة للطرفين. المرونة ومساحة المناورة هما سمتان رئيسيتان بدونهما يمكن أن تفشل المفاوضات، حتى وإن كانت مليئة بالنوايا الحسنة. فالمرونة ومساحة المناورة تخدم الطرفين بصورة متبادلة وبهذا يساهمان في تنفيذ أهدافهما ومصالحهما المستقلة والمشتركة. وأيضًا، إذا نفذ مبدأ المرونة وكانت مساحات المناورة واسعة في المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين حيث توجد كل الموضوعات على الطاولة يترسخ التوازن على مبدأ «لا شيء متفق عليه إلى أن يتم الاتفاق على كل شيء».

قبيل محادثات أوسلو اعتقدت القيادة الفلسطينية أنه لا يوجد احتمال أن توافق إسرائيل على قبول حق العودة، لكن أمكن التوصل إلى اتفاق مع إسرائيل على إقامة دولة فلسطينية وتعيين حدودها بحدود 1967. وبالفعل، اعتمد اتفاق أوسلو على القرار 242 و338 ـ للأمم المتحدة، بينما لم يذكر فيه القرار 194. ولكن، لم يحدد الطرفان بينهما هدفًا سياسيًا، نهائيًا ومتفق عليه، تطلعا إليه في عملية أوسلو، وكان يمكن أن يؤثر على سياستهما العملية في الفترة الانتقالية. ونتيجة لذلك لم يطلب منهما في نفس المرحلة الاتفاق على مرجعية متفق عليها توجههما في مفاوضات التسوية

النهائية، والتي كان يمكن أن تبدأ في الفترة الانتقالية لخمس سنوات. وكانت الفرضية العامة أن تبنى الثقة بين الأطراف في هذه الفترة، وهذا يسهل عليهم حل المشاكل الرئيسية حينما يحين موعدها. وافق الطرفان على هذه المراحل والتدرج، اعتمادا على «إطار السلام في الشرق الأوسط الذي تم الاتفاق عليه في كامب دافيد» بين إسرائيل ومصر في 1978 (هابر وآخرون: 1980 ص 413-417 هيرشفيلد: 2000).

بدأت عملية أوسلو باتصالات غير شكلية بين مجموعات من الأكاديميين من الطرفين. ونمت إلى علم وزير الخارجية شمعون بيريز من خلال يوسي بيلين، مدير عام وزارته، في نهاية اللقاء الأول الذي جرى في 22-24 يناير 1993. وأطلع بيريز رئيس الوزراء، يتسحاق رابين على وجود محادثات في الأسبوع الأول من فبراير 1993. على الرغم من أن رابين عارض إجراؤها، إلا أنه اقتنع فقط في منتصف أغسطس بأنها عملية جدية. ونبعت قناعته من إدراكه أن الفلسطينيين مستعدون لقبول عدة شروط إسرائيلية خلال المرحلة الانتقالية.

- تبقى كل المستوطنات كما هي.
- تبقى القدس تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة.
- تظل إسرائيل مسئولة عن الأمن في منطقة الحكم الذاتي الفلسطيني.
- وفي النهاية الشرط الحاكم: الاتفاق الذي سيتم التوقيع عليه يبقي كل الخيارات مفتوحة لمفاوضات الحل النهائي.

عكس هذا التجاهل لضرورة الاتفاق على الهدف السياسي وعلى مرجعية إدارة المفاوضات المستقبلية على التسوية الدائمة، عدم حسم قيادة الأطراف في مسألة المقابل الرئيسي الذي يجب عليهم أن يقدمونه مقابل التوصل إلى اتفاق دائم: من ناحية الفلسطينيين ـ التخلي عن حق العودة، ومن جانب إسرائيل ـ التخلي عن مناطق 1967.

انتهاكات الاتفاق في عملية المفاوضات

عبر عدم الاعتراف، منذ بداية عملية أوسلو، عن ضعف القرارات الاستراتيجية للجانبين وتجلى في تقصيرات الجانبين وأعمالهما في الفترة الانتقالية. هذا القصور وهذه الأعمال قوضت الثقة الأساسية وقللت بالتدريج من دافعيتها لدفع الثمن المطلوب منها. **فعلى سبيل المثال:** واصلت إسرائيل أعمال البناء في المستوطنات بمعدلات اعتبرها الفلسطينيون عدم استعداد، أو عدم قدرة إسرائيلية على اتخاذ قرار يعترف بأن هذه مناطق فلسطينية. كما أن إسرائيل لم تنفذ الانسحاب الثالث الذي تحدد في الاتفاق الجزئي، الذي كان من المقرر أن يعطي الفلسطينيين، وفقًا لتفسيرهم، أجزاء كبيرة من المنطقة (شير: 2001؛ روبنشتاين وآخرون: 2003؛ بن عمي: 2004). لم تنفذ السلطة الفلسطينية الالتزامات الرئيسية التي التزمت بها منظمة التحرير، بما فيها رفض العنف و«الإرهاب» واتخاذ الخطوات المطلوبة لمنعه، بما فيها إجراءات قانونية ضد المنفذين. ولم تلتزم السلطة بتوقعات إسرائيل بشأن الامتناع عن التحريض والدعاية المعادية، لأنها استمرت ولم ترف روح الاتفاق على المنظومات الفلسطينية بصورة تضمن تخلي عن استخدام «الإرهاب» والعمليات العنيفة الأخرى (بيرجمان: 2002).

عدم وجود قرار بشأن الهدف النهائي للمفاوضات حول التسوية الدائمة كنقطة مرجعية يمكن التمسك بها - مع افتراض أنه يوجد بين الطرفين فجوة مواقف يصعب رأبها - أوجد ديناميكية عكسية لبناء الثقة. فكل طرف كان لديه حافز لتحديد حقائق على الأرض حتى تكون - حينما يحين الوقت - هي الحقائق التي تحسم التسوية الدائمة. ومس ذلك بصورة أساسية رموز السيادة في المنطقة، وإظهار الوجود في القدس الشرقية، واعتبار المناطق والسلوك المستقل لكل طرف وكأن لا وجود لعملية سياسية - وربما يعود ذلك إلى العملية السياسية ذاتها - بسبب طبيعتها كما حدد الطرفان.

المبدأ الخفي وغير المحدد لسلوك الأطراف هو بمثابة «إمسك بقدر استطاعتك» أو«الكلام في جانب والأفعال في جانب آخر». هذه الديناميكية للعملية السلمية اتسمت بها أوضاع التدهور في علاقات الثقة بين الأطراف (Fisher & Ury, 1991) وفي حالة اتفاق أوسلو، لم تنبع عدم الثقة فقط من عدم الاتفاق الذي اندفع إليه الطرفان في المحادثات بينهما، وإنما نتيجة للقرار بشأن الموضوعات الهامة في الحقيقة ـ ذات الأهمية الاستراتيجية، التي حظيت فيما بعد بإسم «الموضوعات الرئيسية» ـ التي لا يدور الحديث عنها بالمرة.

وبالفعل، كان أحد أكثر النشاطات تكثيفًا في خلال هذه الفترة، نشاط اللجان المختلفة لتسجيل انتهاكات الاتفاق بين الطرفين. ومن نقطة معينة وبعدها، أصبحت عملية المفاوضات التي كان يجب أن تؤدي بالأطراف إلى تسوية الصراع، صراعًا بين تبادل الاتهامات غايته الرئيسية هي التأثير على الرأي العام العالمي وعلى الرأي العام الداخلي لدى كل طرف.

بيئة المفاوضات ـ غياب التأييد الجماهيري

تجدر الإشارة هنا إلى تأثير بيئة المفاوضات ـ ويهمنا هنا الصورة التي أدارت بها الأطراف عملية الحوار على خلفية مواقف الجماهير التي يمثلونها. يتضح أن كل طرف اختار، على الرغم من عدم التنسيق بينهم، إلا يحشد دعم جماهير الشارع لعملية الحوار. إضافة إلى ذلك، نقلت الزعامة في كل طرف لجماهيرها رسائل تتناقض مع جوهر العملية السياسية. على سبيل المثال، في الأيام التي كان اتفاق أوسلو لا يزال يحمل فيها آمالا كبيرة للمصالحة التاريخية بين الشعبين، القى عرفات خطابًا في جوهانسبرج في 10 مايو 1994 شبه فيه اتفاق أوسلو بصلح الحديبية، الذي

قطعه النبي محمد أثناء الضعف مع أفراد قبيلة قريش، انطلاقًا من نية لانتهاكه بعد أن يقوى[١٢٢].

كما أن إسرائيل لم تقف مكتوفة الأيدي. نذكر الشروط المقيدة التي قبل رابين بموجبها مسار أوسلو وبعد ذلك قبلته الحكومات التي شكلت بعد اغتياله - سواء حكومات العمل أو حكومات الليكود - إلا تقام دولة فلسطينية، وأن تظل القدس كلها تحت السيادة الإسرائيلية «إلي الأبد». إضافة إلى هذه التصريحات جاءت الأفعال: في سنوات المفاوضات تم توسيع المستوطنات ومضاعفة سكانها وأكثر. وربما كان هذا ظاهرة خطيرة جدًا في العملية السياسية - على الأقل من المنظور الفلسطيني.

يدل هذا السلوك، الذي جاء من الجانبين، على ما وصفناه بأنه «ضعف» في القرار الاستراتيجي لدى كل طرف. إضافة إلى ذلك، هذا تعبير عن الاختلاف وانعدام الإقناع الداخلي لدى كل طرف فيما يتعلق بالعملية السياسية. وهذا تعبير عن عمق الفجوة، والتخوف، والعداء وبخاصة عدم القدرة على تنفيذ التغيير النفسي الداخلي - الوطني المطلوب لكسر طابو الحوار مع الطرف الثاني. وإضافة إلى ذلك، هذا أيضًا تعبير عن ضعف القيادة في الجانبين. خشيت القيادة في كل طرف من فقدان الشرعية لدى جماهيرها بعد الدخول في عملية المفاوضات، لذلك لجأت إلى البلاغة المتطرفة التي هدفت إلى «تهدئة» الرأي العام. والأخطر من كل هذا هو أن هذه الظاهرة استقبلت كضرورة شرعية لقيادة كل طرف في نظر قيادة الطرف الثاني، بل غفرت له من وجهة نظره. وفي المقابل، لم تتوقع أي محاولة قيادية حقيقية لحشد الرأي العام في الجانبين لتأييد العملية السياسية.

---

(١٢٢) لا يعد استخدام هذا الحدث التاريخي إثباتًا على أن عرفات لم يقصد من البداية تنفيذ الاتفاقات مع إسرائيل. توجد في الإسلام تفسيرات عكسية تسبق حالة الحديبية، تبرر توقيع اتفاق سلام مع الكفار بحكم الظروف. وهكذا استخدم الرئيس السادات صلح الحديبية، من خلال فتوى من علماء الأزهر، لكي يبرر اتفاق السلام مع إسرائيل. (انظر عمانوئيل: 1996).

من ناحية أخرى، لم يفكر أحد في أن هذه البلاغة المتطرفة والسلوك الذي يتعارض مع روح الاتفاق سحب الأرض من تحت أقدام الزعماء حينما أرادوا تحقيق شرعية للعملية في كلا الجانبين. الأخطر من كل هذا، طوال عملية أوسلو (منذ أيام رابين وحتى انتهاء فترة عمل إيهود باراك في بداية عام 2001 ولدى الفلسطينيين طوال فترة عرفات وأقل من ذلك في فترة أبو مازن الحالية) حشد الزعماء من كلا الجانبين بالبلاغة المتطرفة الرأي العام كلاعب واستخدموها حول طاولة المفاوضات للتمسك بمواقفهم، وذلك بصورة عامة حينما يطلب منهم اتخاذ قرارات حاسمة أو تنازلات «مؤلمة».

استخدام الرأي العام كلاعب تكتيكي لتبرير عدم الاستعداد لتقديم تنازلات في عملية المفاوضات، يدل أكثر من أي شيء آخر على انعدام العمق الاستراتيجي في قرارات الزعماء في العملية السياسية؛ وغياب الثقة في العملية ذاتها؛ وغياب الثقة في شريك المفاوضات وانعدام الصراحة مع الطرف المقابل.

رموز وتصورات في عملية المفاوضات

أحد العناصر المؤيدة لنجاح عملية المفاوضات هو كسر التصورات السابقة وخلق رموز مؤيدة جديدة (بر طال:2007). وهذه لها تأثير بالغ على إيجاد دفعة إيجابية في إجراءات المفاوضات، وتأثير مهدئ حينما تصطدم العملية بموانع، وغاب ذلك عن عملية أوسلو على مدارها. لم يبذل الطرفان أي جهد لتغيير صورتهم في نظر الآخر وحافظ كلاهما على الصورة النمطية والآراء المسبقة التي تجذرت عبر عشرات السنين من العداء، وأعمال الكراهية وعلاقات المحتل ـ المحتل.

بصورة متناقضة، كلما تقدمت عملية أوسلو في محور الزمن، كلما زاد العداء بين الطرفين وتعززت التصورات السلبية لدى كل طرف عن الآخر. ويسهل أن نفهم ذلك من انتهاكات الاتفاق روحًا ومضمونًا، التي زادت من عدم الثقة المتبادلة.

كان من المقرر أن تكون فترة حكم بنيامين نتنياهو ـ من 1996 وحتى 1999، قمة تنفيذ اتفاق المرحلة الانتقالية وفترة مفاوضات التسوية النهائية. وبدلًا من ذلك، انهارت المفاوضات في هذه الفترة حيث اتهم نتنياهو الفلسطينيين دائمًا بأنهم لا ينفذون دورهم في الاتفاق. وحفر عميقًا في الوعي الإسرائيلي شعار «يعطو يأخذوا»، كأنه لا يوجد في الحقيقة من نتحدث معه، على الرغم من حسن النية الموجودة لدى الطرف الإسرائيلي. الصورة الفلسطينية السلبية التي نشأت بين الجمهور الإسرائيلي، أبعدته عن تأييد العملية السياسية. تناقض المناورة الإعلامية الصورية ـ النفسية مع حقيقة أن نتنياهو عارض اتفاق أوسلو وكان مهتما،على ما يبدو، بإفشال المفاوضات، وحقيقة أن نتنياهو نفذ «اتفاق الخليل» (الذي تم التوصل إليه قبل انتخابه لرئاسة الوزراء) ووقع على اتفاق «واي فلنتياشن» بشأن أنسحاب آخر من مناطق الضفة الغربية ونقلها إلى السلطة الفلسطينية، يجب اعتبارها تعبيرًا عن الثمن الذي اضطر إلى دفعه مقابل الأحداث الدموية التي أندلعت بعد قراره بفتح نفق الحائط الغربي (سبتمبر 1996) وخضوعة باستمرار لضغوط الإدارة الأمريكية لدفع الاتفاق.

اتسع بين الفلسطينيين اليأس من عملية السلام. وأخذت تتسع دائرة معارضي المفاوضات. التوقعات التي لا تتحقق تخلق إحباطًا يغذي بدوره خطوات تخلق واقعًا معكوسًا لتوقعات البداية. هكذا أوضح رون فونداق سياسة نتنياهو تجاه عملية السلام: «لقد تطلع نتنياهو إلى إنهاء اتفاق أوسلو بصورة لا تترك خلفها آثارًا وبالفعل انتهك عملية السلام وبذل كل ما في استطاعته للتوصل إلى نزع شرعية الشريك الفلسطيني (فونداق يونيو 2001). إضافة إلى ذلك، لقد فرض الواقع على نتنياهو الاستمرار شكليًا في تنفيذ العملية وفرض الأمريكيون عليه التوصل إلي» اتفاق واي، الذي كان معناه تنفيذ إعادة الانتشار الثانية من ثلاثة يتطلبها الاتفاق الجزئي. إضافة إلى ذلك، الثغرات التي خلفها وراءه، جعلت عملية المفاوضات مقيدة وجريحة تقريبًا بلا علاج، بالفعل وبالتخيل لدى الشعبين.

وحفظ أيضًا الأمل الجديد في استئناف العملية السياسية واحتمالات إحيائها مع بداية فترة باراك في عام 1999. لقد استهلك باراك وقتًا غاليًا في محاولات فاشلة لاستئناف الحوار مع السوريين، على حساب المخطط الحالي لاتفاق أوسلو للمصالحة السورية مع الفلسطينيين. «ثمار السلام» من ناحية الجماهير الفلسطينية، في عصر باراك، كانت حصار المناطق الذي فسر على أنه عقاب جماعي؛ وقيود حركة أضرت أساسًا بالمواطنين الأبرياء (من يقومون بالعمليات لا يحتاجون إلى تصريحات)؛ سوء معاملة المواطنين في الحواجز الكثيرة وأيضًا ـ عن عمد في بعض الأحيان ـ سوء معاملة خيار الناس؛ وانخفاض ملحوظ في فرص العمل في إسرائيل مع تعميق الفقر وتزايد البطالة؛ أزمة المياه في الصيف أمام وفرة المياه للمستوطنات؛ تدمير المنازل الفلسطينية مع توسيع البناء اليومي في المستوطنات المجاورة؛ عدم إطلاق سراح المسجونين الذين تمت محاكمتهم على أعمال قبل أوسلو وأيضًا قيود إسرائيلية على البناء خارج «مناطق الاستيطان» الفلسطينية.

كما ساهم الفلسطينيون أيضًا في تعميق التصورات السلبية في نظر الجمهور الإسرائيلي. وليس مثل السادات، الذي أسرت زيارته التاريخية لإسرائيل قلوب الإسرائيليين وكسر صورته كعدو عنيد وصعب المراس، وليس مثل الملك حسين الذي أدى مظهره النبيل إلى تقييم الإسرائيليين له كإنسان وفسروا خطواته بأنها صائبة وسليمة ـ تتبقى شخصية عرفات في الوعي الإسرائيلي شخصية شيطانية. وأيضًا بعد التوقيع على اتفاق أوسلو ظل عرفات شخصية غريبة، معادية، شخصية تمثل وتجسد بصفة خاصة تهديدا كبيرا على إسرائيل (بن عمي:2004، روس: 2009).

بالفعل، أخطأت القيادة الفلسطينية في لجوئها إلى جماهيرها. فلقد أبقت الإسرائيليين بصورة تعميمية كمحتلين متوحشين ومدمرين وعدو شرس. وبهذا ساهمت، بالفعل، في الابقاء على «تعريف وضع العلاقات» السابق ـ محتل ومحتل ـ بينما ـ وربما عن غير قصد ـ أبقت أيضًا على التعريف الإسرائيلي كعدو. لم

ينجح الفلسطينيون في إثارة التعاطف مع وضعهم الحقيقي بين الجماهير الإسرائيلية،والاعتراف بالمشكلة الفلسطينية بمجمل معانيها الإنسانية،القومية والتاريخية. وبدلا من ذلك، تلقت الجماهير الإسرائيلية تصريحات الحرب (الجهاد)، والعمليات والتحريض اليومي الذي فسر في بعض الأحيان على أنه معادي للسامية. وهكذا ساهموا في «حرق الوعي» الإسرائيلي وكأن الشعب الفلسطيني ليس محبا للسلام ولن يكون هكذا أبدًا (بن عمي 2004).

عدم التناسق ورح أوسلو

حقيقة أن إسرائيل والفلسطينيين لم ينجحوا في التخلص من التصورات السلبية المتبادلة لدى دخولهم في عملية أوسلو، ودمج نقاط الانطلاق لدى الطرفين - إسرائيل كدولة قوية،الفلسطينيين كشعب محتل - حددت أيضًا صورة المفاوضات بأنها غير متسقة بين الأطراف.

أيضًا في فترة المفاوضات واصلت إسرائيل اعتبار الفلسطينيين شريك إشكالي غير «الملعب» الذي يجرى عليه «التناطح» - من ميدان قتال، إلى طاولة مفاوضات.

من موقف القوة الممنوح لها، لم تحسن إسرائيل وضع إطار المفاوضات التي تلبي مصالح الطرفين (WIN-WIN) وإنما حاولت إملاء أهدافها (وهي أيضًا لم تكن واضحة دائمًا). لم تعتمد هذه الرؤية فقط على قوة إسرائيل كما تراها وأيضًا على قوتها بالفعل أمام دونية الفلسطينيين، وإنما اعتمدت أيضًا على التوازن الشامل بين الطرفين: إسرائيل هي الطرف المانح (أرض، استقلال، صلاحيات، وحدود ... إلخ) والطرف الفلسطيني هو الطرف المتلقي - ولذلك فإنه سلبي ومحدد القدرات.

تعاظم هذا الموقف المسيطر في المفاوضات كلما جسد اللقاء بين الأطراف ميزان القوة بينهما. ووفقًا لهذه الرؤية - فإن القوة والسيطرة واعتبار الطرف الثاني

عدو وليس شريك في المفاوضات ـ وضع أغلب العملية، من البداية، في يد الجيش. وبهذه الصورة تمت التغطية على سمات المفاوضات ـ حتى في أبعادها الإقليمية، التي تعتبر رئيسية في صياغة السلام بين الطرفين ـ بغطاء أمني.

هكذا على سبيل المثال، في إحدى المناقشات في الإطار العسكري، قبيل لقاء آخر لأحد أطقم المفاوضات، طرحت الفكرة بأن تعتبر المناطق التي ستنقل إلى الفلسطينيين «محميات طبيعية»، الأمر الذي سيحول حينما يحين الوقت، وفقًا للاتفاقات الملزمة التي سيتم التوقيع عليها، دون البناء على نفس المناطق وتوطينها (فيشمان، سجلات طاقم صياغة 1993-1995). هكذا فكرت إسرائيل في خلق «منطقة معقمة» حول المستوطنات حتى لا يتم إخلاء الضفة الغربية. صحيح أن هذا الاقتراح لم يقبل، لكن مثله كثير. وأكثر مما عكست هذه الاقتراحات جوهر، فإنها كشفت رؤية ومنطلق القوة والسيطرة (رابينوبيتس: 2004).

هذه الرؤية الإسرائيلية ـ بخلاف كونها غير منطقية وغير سليمة بمفاهيم المفاوضات ـ أضرت عملية المفاوضات وساهمت بصورة كبيرة في فشلها. وفوق هذا وذاك كان هذا فخا لإسرائيل نفسها ـ فخ «ضعف القوة أمام قوة الضعف». فكلما استخدمت إسرائيل قوة المساومة على طاولة المفاوضات، كلما أوجدت لنفسها صورة من لا بد من ممارسة الضغوط عليه لكي تحقق منه شيء ما. وبالفعل وجهت الضغوط تجاه إسرائيل، سواء بصورة مباشرة عن طريق الفلسطينيين وبصورة أكثر تعبيرا، من خلال عمليات «إرهابية» (مثل أحداث نفق الحائط الغربي في عام 1996 ـ التي «ضغط نتنياهو بعدها» لتنفيذ اتفاق الخليل) أو غير مباشرة، من خلال تعبئة الرأي العام الدولي وتدخل عناصر إقليمية ودولية خلال المفاوضات.

يبدو أن الفلسطينيين عرفوا كيف يستوعبون دورهم في معادلة علاقات الثقة التي أملتها إسرائيل: لقد حولوا ضعفهم إلى قوة الضحية. وهكذا تمركزوا في مواقفهم المتعنتة، والتي بموجبها: «ليس لديهم ما يقدمونه» ولذلك ليس لديهم ما يتصالحون

بشأنه. من ناحيتهم لقد قدموا بالفعل التسوية القومية التاريخية الأساسية باعترافهم بإسرائيل وقبول القرار 242 كأساس للمفاوضات؛ أي، إنهم اكتفوا بمنطقة صغيرة من أرض فلسطين (حوالي 22%). ووفقًا لهذه الرؤية، لا تهدف المفاوضات مع إسرائيل إلى تحقيق تسوية أخرى، وإنما الحصول على مقابل التسوية الأساسية؛ أي، تنفيذ الحقوق الفلسطينية المشروعة التي سرقت منهم بقوة الاحتلال. أصبح هذا الموقف بالفعل استراتيجية رئيسية في المفاوضات، كما سيظهر فيما بعد خلال تحليل إجراءات المفاوضات حول التسوية الدائمة في فترة حكومة باراك (روبنشتاين وآخرون: 2003؛ روس: 2009).

كاستراتيجية لإدارة المفاوضات اختارت إسرائيل الطريق الأقل مناسبة، حيث قدمت استعراض القوة، الذي يهدف إلى إخضاع الطرف الثاني، وهو غير مناسب للوضع الذي سوف يتواجد فيه الطرفين جنبًا إلى جنب كجيران. وكان يحظر تناول عملية المفاوضات مع الفلسطينيين وكأن هذه كانت صفقة لمرة واحدة لسائح إسرائيلي موجودة في سوق منعزل في العالم الثالث (جلين: 1996؛ فيشر وأوري: 1991).

هكذا نجد أن كل طرف في المفاوضات تمسك بمواقف متعنتة تقريبًا في كل الموضوعات والمجالات. لقد انساق الفلسطينيون إلى مواقف متعنتة بسبب موقف استعراض القوة الإسرائيلي، لكن أيضًا بحكم نظرتهم الأساسية القائمة على قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بحقوقهم المشروعة في الموضوعات الرئيسية ومشتقاتها: تقرير المصير، دولة مستقلة، حدود 1967، حل مشكلة اللاجئين ومشكلة القدس. وفي المقابل، مالت إسرائيل بحكم موقفها القوي، إلى عدم تعريف المصالح - وبالتأكيد المصالح المشتركة - بل تبنت نظرة بعض «تنازلات قليلة»، لأن أي تنازل يعتبر من وجهة نظرها خسارة. المعاني العملية لهذه النظرة كانت

بمثابة «خطوط حمراء» في مواقف المفاوضات[١٢٣]، كطريقة لوقف مطالب الطرف الثاني: لا للدولة، لا لحدود 1967، لا للاجئين ولا للقدس. هذه الرؤية، التي اعتمدت بالطبع على منظور القوة - هي في الحقيقة رؤية معتدلة وصارمة سوف تنتهي في النهاية بالانكسار أمام مطالب الطرف الثاني المشروعة. إنها لم تفد الطرف الإسرائيلي ولم تؤد إلى النجاح المشترك للطرفين. والنتيجة هي أن إسرائيل لم تحسن استخدام قوتها لبلورة إطار عملية مفاوضات متوازنة ومتبادلة. مثل هذه المفاوضات يمكن أن تعتمد على تعريف المصالح المشتركة التي تخدم الجانبين، وتنفذ «بروح الاتفاق» روح الرؤى التاريخية والسعي إلى اتفاق سلام.

هناك فشل آخر، يمكن أن نرجع أغلبه لإسرائيل، وهو تقويض «روح الاتفاق»، حتى في المراحل الأولى للمفاوضات حول التسوية الدائمة. في هذا الشأن يمكن أن تشكل إسرائيل ثقافة المفاوضات والجو «بروح أوسلو» روح المصالحة التاريخية والسعي إلى اتفاق سلام. لكي يتم طرح المفاوضات في مسار الواقع العملي، كان يكفي تعريف «روح الاتفاق» باعتبارها معيارًا يطلب بموجبه من كل طرف تقييم مواقفه، وأفعاله وخطواته قبل إخراجها من حيز النظرية إلى حيز التنفيذ. ومجرد تعريفها والقرار المشترك بشأنها، يمكن في تقديرنا أن يوجد جوًا إيجابيًا يتسم بالثقة المتبادلة وحافزا لإحراز تقدم نحو اتفاق يناسب الطرفين[١٢٤].

(١٢٣) اتبعت إسرائيل «سياسة الخطوط الحمراء» تقريبًا منذ بداية وجودها. وجاء التصعيد في هذه السياسة في أعقاب حرب أكتوبر كأداة هامة لردع العرب عن إجراء تغييرات مهددة في الوضع. وتجلى ذلك في تعبيرين رئيسيين: تسويات ثنائية، وبها إشارة واضحة للمباح والمحظور وتحديد أحادي من جانب إسرائيل باعتبار هذه التعديلات عناصر رئيسية في الوضع تعتبرها تهديدًا ويمكن أن تدفعها إلى إجراءات وقائية أو عقابية (أفنير يانيف، السياسة والاستراتيجية في إسرائيل ص303-318).

(١٢٤) طرح هذا الاقتراح بالفعل هنري فيشمان، وهو من مؤلفي هذا المقال، أثناء عمله مستشارًا للجنة صياغة المفاوضات في الموضوعات المدنية في الإدارة المدنية في الضفة الغربية، بل وحظى باهتمام إلى إلى أن اصطدم بحائط الرؤية التي اعتبرت عملية المفاوضات بمثابة «استمرار لمكافحة الفلسطينيين بوسائل أخرى»، تمشيًا مع مقولة كارل فون كلاوزوفيتش الشهيرة.

في أساس «روح أوسلو» توجد حكمة (فونداق: 2001)،أن الثغرات العكرة التي تراكمت بين الشعبين هي تقريبًا عائق لا يمكن تجاوزه أمام المفاوضات التي ستعتمد على مقارنة القوة بين الطرفين والعلاقات بينهما ـ علاقات المحتل ـ المحتل. وكان الهدف، بالتالي، هو السعي إلى تغيير مفاهيمي واعي ومنضبط يؤدي إلى حوار يقوم قدر الإمكان على الإنصاف والمساواة وتحديد هدف مشترك يعكس المصالح الرائدة لدى الطرفين، لأنهما سيواصلان العيش جنبا إلى جنب.

أملت هذه السياسة أيضًا صورة الاتفاقات مع مصر، منذ اتفاقات الفصل في يناير 1974 وحتى اتفاق السلام مع مصر في مارس 1979 أصبحت هذه السياسة نمط تفكير ثابت بين واضعي السياسات الإسرائيلية عامة وفي الدوائر الأمنية بصورة خاصة. وتجلى هذا أيضًا في صياغة مواقف عملية المفاوضات مع الفلسطينيين طوال عملية أوسلو منذ بدايتها في عام 1993.

كان يجب أن يعبر عن كل هذه الرؤى سواء في صورة وطبيعة المفاوضات ـ بما في ذلك المستوى الشخصي بين المتفاوضين ـ أو بالحلول المقترحة أو بطرق تنفيذ الحلول والتفاهمات في كل الموضوعات والإطارات.

كان من المفترض أن تؤثر أيضًا هذه الرؤية الجديدة للحوار، على نوع وطبيعة الديناميكية التي كان من المقرر أن تتنشأ بين الأطراف لاحقًا، وهي بدورها كان يمكن أن تخلق ثقة متبادلة وتعزز بين الطرفين الرغبة في إحراز تقدم في العملية. وفي مرحلة متأخرة أكثر كان من المقرر أن تلقي هذه الرؤية والديناميكية الإيجابية للعملية بظلالها على الدوائر الأوسع للتعاون بين أنظمة الطرفين المختلفة ـ المؤسساتية، والاقتصادية، والاجتماعية والثقافية في المجالات المدنية. وكان من المفترض أيضًا أن تغذي هذه الديناميكية حوار المصالحة التاريخية بين الشعبين بمفاهيم الوجود المشترك جنبًا إلى جنب، وعلاقات السلام وحسن الجوار. هذا

التغير، ذو السمة الثقافية في الأساس، جاء ليحل محل العداء المتواصل وسعي كل طرف إلى تحقيق إنجازات على حساب الطرف الثاني.

منذ البداية كان اتفاق أوسلو، وربما بحق، محاولة لا تكل للخروج من لعبة المبلغ صفر، وعلى الرغم من تفوق إسرائيل، والسعي إلى مزيد من أوضاع Win-Win التي يوجد فيها للطرفين ما يربحانه، ليس على حساب الطرف الآخر. ونجد نموذج ذلك أيضًا في مراحل الاتصال الأولى بين الممثلين الإسرائيليين والممثلين الفلسطينيين في أوسلو، وفقًا لشهادة يائير هيرشفيلد.

في أوسلو نجحنا في التوفيق بين المواقف الإسرائيلية والمواقف الفلسطينية من خلال إيجاد صيغتين منتصرتين. تقدمنا أولًا نحو «تشغيل الساعة» وأوضحنا أننا لا نستبعد إقامة دولة فلسطينية كنتيجة محتملة، بالطبع بشرط أن توافق إسرائيل على ذلك. وبعد ذلك وضعنا قاعدة التدرج، التي مكنتنا من حل المشاكل التي بدت غير قابلة للحل في واشنطن، مثل مسألة المرجعية والصلاحيات الأخرى...إضافة إلى ذلك، وعلى عكس ما كان في كامب دافيد، أصرت رؤية أوسلو على ضرورة تشجيع التعاون الاقتصادي بينهم وبين إسرائيل... والأهم من هذا كله، بنينا إحساسًا بالثقة المتبادلة وأوجدنا «روح أوسلو»، التي كانت جذورها مغروسة في إدراك أن دفع المفاوضات سيخلق وضع «الكل فائزين»، من ناحية إسرائيل، والفلسطينيين والمنطقة كلها (هيرشفيلد 2000: 177).

نوعية الحسم الاستراتيجي في مفاضات التسوية الدائمة

على أية حال لقد أبقت الفترة الانتقالية على ثغرات من عدم الثقة المتبادلة. وفي ظل غياب اتفاق على الهدف السياسي النهائي لأوسلو، كشفت تعارضات المناظير والمنطلقات لدى الطرفين. الأمر الذي قلل من استعدادهم لأن يقبلوا في مفاوضات التسوية الدائمة تسويات وحلول خلاقة أو ضبابية، بدت، في منظور الإسرائيليين

والفلسطينيين، كل من وجهة نظره، مخيبة للآمال في الاتفاق الجزئي. لذلك، حينما بدأت المفاوضات حول التسوية النهائية في نوفمبر 1999 تم الاتفاق بين الطرفين على أن تصاغ المحادثات حل تسوية كاملة وشاملة، بصورة تفصيلية وواضحة وتؤدي إلى حل كل مشاكل الصراع: القدس، الأرض، اللاجئين، ترتيبات الأمن، توزيع الموارد الطبيعية، توزيع المجال الجوي وكل مجالات الحياة.

جاء دخول باراك إلى مكتب رئيس الوزراء في 6 يوليو 1999 ليبعث الأمل من جديد في دفع اتفاق أوسلو إلى مرحلته الأخيرة والأهم «الاتفاق الدائم» بين إسرائيل والفلسطينيين. لكن سرعان ما خاب هذا الأمل. وفي مذكرة شرم الشيخ في 4 سبتمبر 1999 (استكمالات الدفعة الثالثة ـ اتفاق واي المعدل)، في اللقاء الإسرائيلي ـ الفلسطيني الأول الذي جرى في فترة باراك كرئيس للوزراء، لم تف إسرائيل بالتزاماتها تجاه الفلسطينيين. فلم تنقل السيادة على القرى الثلاث المجاورة للقدس (أبو ديس، والعزرية، والسواحره الشرقية) التي وعد بارك بتسليمها كسابقتها على حساب دفعة «إعادة الانتشار» الثالثة.

عمل الطرف الإسرائيلي تحت توجيهات رئيس الوزراء إيهود باراك، وبموجبها لا يكون هناك مزيدًا من الاتفاقات الانتقالية المستمرة تضطر فيها إسرائيل إلى تقديم مزيدا من الثروات للفلسطينيين، مثل الدفعة الثالثة («ترتيبات السلامي»)، ويجب أن تتوصل المفاوضات إلى «انهاء الصراع» (End of conflict). وبصورة مشابهة أكد الطرف الفلسطيني أنه يعارض إدارة المفاوضات على تسويات جزئية أخرى وأعلن أن «كل ما سنوافق عليه الآن ـ سيظل معنا إلى الأبد، وكل ما نتنازل عنه ـ سيكون تنازلا إلى حين». وتبادل الطرفان الاتهامات حول الرؤية الإيجابية والجدية وعلى الاستعداد نفسه للاتفاق «على إغلاق» كل المشاكل ولا يترك أي موضوع هام في صياغة غامضة.

تم الاتفاق على فكرة الحل الكامل والنهائي، وليس مشاكل 1967 فقط، في بداية المناقشات حول التسوية الدائمة. ولقد دفع ذلك قادة الجانبين إلى اعتبار أنفسهم مسئولين عن صورة مناقشاتهم أمام الأجيال القادمة. لكن سرعان ما ساد الشعور بعدم وجود مرجعية متفق عليها منذ عام 1948. لقد أصر الفلسطينيون على أن المرجعية هي قرارات الأمم المتحدة التي صدرت عبر السنين في المسألة الإسرائيلية الفلسطينية. هذا يعني أن المفاوضات تهدف إلى تنفيذ الحقوق المشتقة عمليًا من «الشرعية الدولية» وليس نتيجة للاستراتيجية الحالية أمام إسرائيل، وبالتالي لا مجال للتصالح في حقوق، وإنما لا بد من الاعتراف بها وتنفيذها. وطلب الجانب الإسرائيلي أن يكون أساس المفاوضات هو مبدأ التسوية العادلة، التي تضع في اعتبارها الواقع الذي ساد منذ 1967 ويعتد أيضًا بمصالح إسرائيل الأمنية والاستيطانية. اعتمدت هذه النظرة على إيجاد ميزان مصالح يجعل من الاتفاق ضروريًا للطرفين. ولهذا السبب طلبت إسرائيل الانفصال عن الشرعية الدولية،على الرغم من قبولها للقرار 242 كأساس للمفاوضات (لافي: 2003).

هاتين الرؤيتين المتناقضتين أديتا إلى فشل إعلامي وصعوبة جوهرية في إدارة المفاوضات حول التسوية الدائمة في كل مراحلها، وحيل دون توصل الطرفين إلى حل عملي يرأب الصدع الذي تبقى في المشاكل الدائمة، حتى وإن تحقق فيها تقدم. هكذا على سبيل المثال لم يفهم في الجانب الإسرائيلي لماذا لا يوجد لدى الفلسطينيين استعداد لقبول الاقتراحات التي اعتبرت بالنسبة له «عادلة» و«سخية»، وعلى العكس: لماذا لم يقدموا مقترحات من جانبهم. والسبب في ذلك هو أن الفلسطينيين لم يروا مجالًا لطرح مقترحات بدلًا من تنفيذ الحقوق كما عرفت في قرارات الأمم المتحدة. ومن وجهة نظرهم يجب أن يكون الاقتراح «عادلًا» و«سخيًا» فقط إذا تلاءم مع هذه الحقوق. ولهذا السبب عارض الفلسطينيون في البداية الفكرة الإسرائيلية لصياغة «إتفاقية إطار» (Framework Agreement) لأنهم يعتبرون قرارات

الأمم المتحدة جوهرًا في حد ذاتها ولا بد أن يدور اتفاق الإطار والمفاوضات حول طرق تنفيذ هذه الحقوق بالفعل.

يبدو أن المعاني التي كانت خافية وراء الخيار الاستراتيجي لكل طرف بشأن نقطة الانطلاق في إدارة المفاوضات حول التسوية الدائمة (قرارات الأمم المتحدة في مقابل تسوية عادلة)، كانت تجاهل الطرفان للمرجعية التي أعلن عنها في كامب دافيد عام 1978 خلال المفاوضات بين مصر وإسرائيل. في تلك القمة تحدد أن تقوم المفاوضات بين إسرائل والعرب والفلسطينيين على أساس قرارات 242 و388 وعلى مبدأ «الأرض مقابل السلام». عكس التجاهل المتبادل للمرجعية، بصورة جيدة، نوعية قرارات الأطراف الاستراتيجية في العملية السياسية، سواء كانت أسباب ذلك سياسية، أو أيديولوجية أوغيره: عدم حسم القيادة الإسرائيلية الواضح بشأن الانفصال عن مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، وعدم الحسم الواضح للقيادة الفلسطينية بشأن التنازل عن حق عودة اللاجئين منذ عام 1948 إلى إسرائيل.

تجنب هذا الحسم من جانب قيادتي الطرفين، وغياب مرجعية متفق عليها لإدارة المفاوضات حول التسوية الدائمة، حال دون إمكانية إدارة إيجابية للمفاوضات حول المشاكل الرئيسية، ومنها الأرض، واللاجئين والقدس، كما ذكر أعلاه (هنيه: 2000؛ شير2001:؛ روبنشتاين وآخرن: 2003؛ رابينوفيتس: 2004؛ كلينتون: 2005؛ روس: 2005؛ شتاينبرج: 2008).

- **في مشكلة الأرض** طلب الفلسطينيون اعترافًا بحقهم في 100% من أراضي 1967 وتواصل في الأرض كشرط لاستعدادهم لإجراء تعديلات حدودية وتبادل أراضي، من أجل الكتل الاستيطانية التي طلبت إسرائيل ضمها إلى أراضيها. وسعدت إسرائيل باستعداد الفلسطينيين لتعديلات حدودية وتبادل أراضي، لكنها لم تستجب لمطلبهم بالاعتراف بحقهم الكامل في كل أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة. وبدلًا من ذلك حاولت إسرائيل، بالطبع، التوصل إلى تسوية

على أساس «تسوية عادلة». إضافة إلى ذلك، قبيل الخروج إلى قمة كامب دافيد، نشر المستشار القانوني للحكومة رأيًا قانونيًا يقضي بأن القرار 242 لايطبق على اتفاق مع الفلسطينيين كما طبق مع الدول العربية، وبالتالي فمن حق إسرائيل تعيين الحدود وفقًا لاحتياجاتها الأمنية والاستيطانية. والمبرر القانوني لذلك هو أن قرار 242 انطبق على دول كان بينها حدود (وفي عام 1967 ـ لم تكن هناك دولة فلسطينية).

- **في مشكلة اللاجئين** طلبت القيادة الفلسطينية أن تصرح إسرائيل بأنها مسئولة عن نشوء مشكلة اللاجئين وتعترف بحقهم في العودة إلى أرضهم وديارهم وفقًا للقرار 194 بشأن الفلسطينيين، وحق العودة هو حق شخصي ويخص كل لاجئ على حدة، لذلك لم يعتبر الممثلون الفلسطينيون أنفسهم مفوضون بالتنازل عن هذا الحق بصورة تامة. كما اعترفت القيادة الفلسطينية بمرجعيتها لمناقشة صورة تنفيذ الحق مع إسرائيل بل وتحديده بالنسبة للعودة لإسرائيل. وفي أثناء المفاوضات قدمت مقترحات مثل تقديم تعويضات والعودة إلى إطارات الدولة الفلسطينية التي ستقام، والعودة إلى المناطق التي سيتم تبادلها، وأيضًا توطين لاجئين في الدول المضيفة أو في دولة ثالثة. كما تقرر أيضًا عدد قليل ومتفق عليه من اللاجئين الذين سيعودون إلى إسرائيل تحت أي مسمى. إضافة إلى ذلك، لم يكن لدى إسرائيل استعداد للأعتراف بدورها في نشوء مشكلة اللاجئين والاعتراف بحق العودة.

- **في مشكلة القدس** طلبت القيادة الفلسطينية أن تعترف إسرائيل بحقها الكامل في السيادة على شرق القدس، بما في ذلك جبل المكبر، لكونها جزء لا يتجزأ من مناطق 1967 والقرار 242. حتى قمة كامب دافيد تمسكت إسرائيل بموقفها الثابت بأن تظل القدس موحدة تحت سيادتها، وحالت دون أي مناقشة متعمقة في هذا الموضوع. في قمة كامب دافيد أعلنت إسرائيل أنها مستعدة لتقسيم القدس. وقبل الفلسطينيون فكرة تقسيم المدينة على

أساس ديموغرافي، وليس على أساس حدود 1967. لقد كانوا مستعدين لأن تضم إسرائيل الأحياء اليهودية التي أقيمت بعد 1967 في شرق القدس، مثل بسجات زئيف، وجفعات زئيف، ونافيه يعقوب، لكن عارضوا ضم جبل حما وراس العمود. ووافقوا أيضًا على سيادة إسرائيلية على الحي اليهودي، وعلى جزء من الحي الأرمني، وعلى الجدار الغربي. وأبدوا استعدادا عمليًا للأخذ في الاعتبار بالمصالح الدينية التاريخية اليهودية في شرق القدس، مثل مدينة داود وجبل الزيتون، لكن ليس بسيادة إسرائيلية. وطلبت إسرائيل تقسيم السيادة في جبل المكبر وإقامة معبد يهودي،وطالبت بالسيادة على الجدار الغربي، ليس فقط على الجزء المكشوف منه، كما اقترح الفلسطينيون. هاتين المشكلتين ظلتا محل خلاف.

لكن إسرائيل اعتبرت قمة كامب دافيد قمة حسم. وبالساعة السياسية لقادة إسرائيل والولايات المتحدة تبقي في صيف 2000 عدة شهور فقط لتحقيق الاتفاق، وكانت الرسالة للقيادة الفلسطينية هي: «الآن والا فلا» (شير:2001). ضغطت إسرائيل على ياسر عرفات لقبول «إنهاء الصراع» وبهذا طلبت منه، بالفعل، التخلي بوضوح عن حق العودة، والموافقة على تقسيم السيادة في جبل المكبر والتخلي عن المطالبة بأن حق الفلسطينيين في أراضي 67 هو 100% ويعترف بذلك مسبقا. وكان رئيس الوزراء إيهود باراك في حاجة «لإنهاء الصراع» لكي يضمن تأييد الرأي العام الإسرائيلي للاتفاق، الذي تضمن كسر «قيم محمية» كانت بمثابة إجماع في إسرائيل عبر السنين، مثل تقسيم القدس والتنازل عن وادي الأردن كحدود الأمن الشرقية لإسرائيل (روس: 2005).

لقد تحرك عرفات من منطلق ثقل مسئولية تحقيق اتفاق دائم، وليس انطلاقًا من ضغوط الساعة السياسية لزعماء إسرائيل والولايات المتحدة. لذلك فإنه لم يتعجل قبول المقترحات التي عرضت عليه في مقابل توقيعه على «إنهاء الخلاف». وكانت

ادعاءاته الرئيسية: **أولا**، لم تصل المفاوضات بعد إلى نتيجة وعلى الأطراف مواصلتها بهدف تقليص الفجوات المتبقية قدر الإمكان، **ثانيًا**، حق العودة هو حق شخصي لكل لاجئ؛ **ثالثًا**، القيادة الفلسطينية غير مخولة باتخاذ قرارات في مسألة اللاجئين والسيادة في جبل المكبر دن إشراك مؤسسات منظمة التحرير وإشراك دول عربية، لأنهم طرف هام في مناقشة هذه المشاكل (هنية 2000).

لقد فسرت إسرائيل معارضة عرفات قبول اقتراحها والتوقيع على «إنهاء الصراع» على أنه عدم استعداد من جانبه لقبول حسم تاريخي بشأن التنازل عن حق العودة والاتفاق على اقتسام السيادة في جبل المكبر. ومن الناحية الإعلامية نجحت إسرائيل في تقديم عرفات باعتباره تعمد الإضرار بوجودها والتخلي عن حل «دولتين لشعبين». لكن من الناحية العملية أوجد قادة إسرائيل والولايات المتحدة،عن عمد، فراغًا سياسيًا خاليًا حينما سحبوا مقترحاتهم، وبهذا أغلقوا الطريق أمام استمرار المفاضات. وكانت هذه خطوة عقابية في جوهرها وأدت إلى نتائج مدمرة في العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية.

هذه التطورات في مشاكل العودة ونهائية الصراع، التي حدثت في مرحلة حاسمة في المفاوضات، عكست بالفعل رؤى قيادات الطرفين ـ سواء إسرائيل أو الفلسطينيين ـ بشأن الحسم الاستراتيجي الجوهرى لتسوية الصراع، ولاستراتيجية المفاوضات ومرجعية إدارتها. لقد دخل الجانبان في طريق مسدود عكس دائرة مغلقة بين التصريح بشأن «نهاية الصراع»، الذي طلبت إسرائيل الحصول عليه من الطرف الفلسطيني،وبين بداية الصراع، الذي يربطه الفلسطينيون بظلم 1948 ولتنفيذ حق العودة، الذي يتناقض من ناحية إسرائيل مع وجودها كدولة يهودية عام 1948، يرمز في الروايات الفلسطينية إلى ظلم تاريخي، وإجلاء وفقدان وطن، لا يمكن حلها إلا بعودة اللاجئين إلى ديارهم وعودة السيادة على شرق القدس. وفي الرواية الصهيونية يشير عام 1948 إلى نهضة الشعب اليهودي في وطنه ويحدد هويته اليهودية.

هذه الروايات المتعارضة تحدد في كل طرف صيغة «نحن ـ أو هم»، وتجعل من الصراع «لعبة المبلغ صفر».

محاولة الطرفان التخلص من مسئولية نهاية المفاوضات وإلقاء كل على الآخر تهمة عدم تحقيق التسوية، ترتبط بأنهم لم يحسموا في بداية المفاوضات أنهم سوف يحلون المشاكل التي نجمت عن حرب 1967 على أساس مرجعية متفق عليها و«دفع الثمن» المرتبط بذلك. في قمة كامب دافيد 2000 دخلت الأطراف في فخ مناقشة مشاكل 1948، التي لا توجد بشأنها صياغات توفيق مناسبة. وبدلًا من إجراء مفاوضات في المجال السياسي العملي، انطلاقا من إدراك أنه يمكن تحقيق حسم تاريخي بالموافقة على حل مشاكل 1967 ـ انتقل الطرفان إلى إدارة المفاوضات على مستوى الروايات الوطنية. وهذا هو الادعاء الرئيسي الذي يريد هذا الفصل إظهاره ـ في ظل غياب القرار الاستراتيجي الجوهري بشأن حل الصراع، دخل الطرفان في طريق مسدود.

لكن، قمة كامب دافيد 2000 بخلاف كونها أبرز تعبير حاد عن الفجوات بين مواقف الأطراف، جسدت أيضًا الفجوات الثقافية بين الطرفين، وبخاصة في كل ما يتعلق بصورة إدارة المفاوضات السياسية بين الزعماء. ومع ذلك، وفي صميم موضوعنا الرئيسي، لا بد من اعتبار الفجوات الثقافية موانع هامشية في عملية المفاوضات. لقد أدت قمة كامب دافيد إلى مواجهة الفجوات وتمثيلها بين الرؤية الجمعية (الفلسطينية) والرؤية الفردية (الإسرائيلية) في إدارة المفاوضات.

ويهم مديري المفاوضات الجمعية بصورة أساسية منظومة العلاقات التي نشأت بعد الاتفاق. لم يتم التركيز فقط على حل الصراع، وإنما على منظومة العلاقات التي ستنشأ نتيجة للحل. وفقًا للرؤية الجمعية، لاينشأ الصراع في فراغ ولا بد من أن يوضع في الاعتبار كل منظومة العلاقات التي أثير في إطارها وفي إطارها سوف يحل. على هذه الخلفية يسهل أيضًا من الناحية الثقافية، فهم لماذا وجد الفلسطينيون

صعوبة في فصل مواقفهم عن المشهد العام لجوهر الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. وعلى الرغم من التقارب والصداقة الجديدة بين الممثلين في المفاوضات في المراحل الأولى من عملية أوسلو(١٢٥)، فقد ألقت ثغراتها السلبية بظلالها على العملية التي تراكمت خلالها وفي معرضها على صورة الإعلام البيشخصي بين الأطراف من أجل النهاية غير الناجحة للمفاوضات في كامب دافيد عام 2000 وفي اللقاءات التي تمت بعد ذلك.

إضافة إلى ذلك، فإن اتفاقًا مكتوبًا وموقعًا في نص علني يمكن أن يحير مديري المفاوضات الذين جاءوا من ثقافات جمعية، لأنه يكشف على الملأ وبصورة ملموسة التنازلات التي أضطروا لها. لذلك فإنهم يفضلون اتفاق غير شكلي. لأن مثل هذا الاتفاق غير علني ولا يلزمهم أمام من كلفوهم بنفس القدر. وإذا لم يتيسر التوصل إلى اتفاق شكلي دون تنازلات، يفضل إدارة مفاوضات ذات توجهات جمعية والتوصل إلى اتفاق مبادئ، أو اتفاق يمكن تفسير بنوده بصور مختلفة.

حقيقة أن باراك حاول أن يفرض على عرفات التوصل إلى اتفاق والتوقيع عليه علنا، مع التسوية في الجوهر الأساسي للرواية الفلسطينية في الصراع، كان خطأ ليس فقط في مجال المضمون، وأنما أيضًا في المجال الثقافي. عرفات، بتكوينه السيكولوجي ـ الثقافي، لا يمكن أن يسمح لنفسه إجراء مراسم متدنية جدًا تكشفه أمام أبناء شعبه وأمام العالم العربي.

من المهم لمديري المفاوضات الفردية أن يحل الاتفاق المشكلة الدقيقة، وأن يتم ذلك بسرعة قدر الإمكان. فهم يجرون المفاوضات من أجل التوصل إلى اتفاق مكتوب، ويعتبرون الاتفاق المكتوب منظومة من قواعد السلوك ـ الحقوق والواجبات

---

(١٢٥) يكفي أن نتذكر صور من بداية محادثات العريش، حينما عانق نائب رئيس هيئة الأركان آنذاك، اللواء أمنون ليفكين شاحق، رئيس الوفد الفلسطيني على خلفية الغروب في ساحل العريش.

- تلزم الطرفين طالما أنها سارية. لذلك، يجب أن يكون الاتفاق واضحًا وتفصيليًا قدر الإمكان. ومن هنا فإنه بخلاف اعتبارات باراك السياسية والظرفية في ذلك الوقت، كان هذا الإنجاز بشأن «نهائية الصراع» من وجهة نظره إنجازًا جوهريًا.

في المقابل، كان أحد الأهداف الأساسية لمديري المفاوضات القادمون من ثقافات جمعية، ليس التوصل إلى اتفاق مكتوب، وإنما البدء في منظومة علاقات بين الطرفين. وبالنسبة لهم، النتيجة الأساسية للمفاوضات هي العلاقات، بالطبع يمكن أن تتغير العلاقات بمرور الوقت. وبالتالي فبينما يري مديرو المفاوضات الفرديين التوقيع على الاتفاق مبلغ «الصفقة» ونهاية للمفاوضات - يعتبره مديرو المفاوضات الجمعيين، بداية لعلاقات يمكن أن تتعرض لتقلبات مختلفة على مر الزمن. لذلك لا بد لهم من إمكانية «مواءمة» الاتفاق مع المتغيرات المستقبلية. ومعروف أنه من أجل مواءمة الاتفاق مع المتغيرات، يفضل أحيانا مديرو المفاوضات من ذوي التوجهات الجمعية اتفاقات ملزمة لكن غير شكلية (جلين: 1996).

أكد باراك أكثر من مرة، بصفته رئيسًا للوزراء، على مبدأ «تشبث بالهدف» أي، توجه غائي لحل المشاكل. هذا التوجه اتسم به أيضًا سلوكه في قمة كامب دافيد 2000. فلقد اعتبر نفسه قادرا على حل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني بضربة سيف واحدة وكأنه هو «المشكلة العويصة». ووفقًا لهذا المنظور كان عرفات مجرد وسيلة من أجل تحقيق الهدف.

وهنا تكشف الهوة النفسية - الثقافية المفتوحة بين الزعيمين، عدم فهم باراك لإجراءات الاتصال بين الشخصيات وبين الثقافات وعدم معرفته بإمكاناته. في الثقافة الفردية التي يمثلها باراك، الإعلام هو عامل فعال ويهدف أساسًا إلى نقل معلومة أو التأثير. في الثقافة التقليدية، الجمعية، الإعلام خاص، وهدفه الأساسي هو الحفاظ على وحدة الجماعة أو الطائفة. لذلك، فإن أي خطأ في الإعلام يمكن

أن يكون مصيريًا، ليس تجاه الطرف الآخر فقط، وإنما أيضًا وفي الأساس تجاه الجماعة التي يدير المفاوضات بإسمها.

لم يفهم باراك أن عرفات ـ دون أن يضع في الاعتبار رأيه الشخصي فيه ـ هو زعيم الفلسطينيين. وبهذه الوضعية، لم يكن جديرًا استخدامه وكأنه مفاوض عادي. لذلك توجد عوامل من قبله، بينما لو تصرف عرفات بصورة أخرى ـ هو الزعيم الذي يحسم الأمور ـ لفقد وضعيته ومهابته لدى الجماهير الفلسطينية.

كما أخطأ باراك أيضًا لأنه لم يعقد قمة كامب دافيد قبل موعدها. لقد تعامل مع القمة باعتبار أنها ساحة مساومة سيستخدم فيها كل قوته وقدرته لإخضاع خصمه، عرفات، وفرض الاتفاق عليه. ويشهد مستشاروه المقربون أنهم هم أنفسهم، حينما كانوا في الطائرة في الطريق إلى القمة، لم يعرفوا ماهي المواقف التي يعتزم طرحها.

في المجتمع الفردي، قيود القانون (وبخاصة الاستقامة) والقيود الأخلاقية هي القيود الوحيدة في المساومة. وفي إطار القانون وقواعد الأخلاق يمكن المساومة على أي مضوع محل خلاف. في إطار المساومة، من يجرون المفاوضات يتوقعون تنازلات من الطرف الآخر، لأنهم مستعدون للتنازل بأنفسهم. هذه الرؤية «خذ وهات» تعتبر في المجتمع الفردي أساسًا لحل أي صراع. والسؤال هو: ماذا يقدم وماذا يؤخذ. باراك، بكونه فردي، لم ير أي عيب في المنظور الأساسي الذي بلوره لنفسه، وكأنه مشروع أن يصل هكذا إلى لقاء القمة.

في المقابل، توجد في المجتمع الجمعي قيود مختلفة لعملية المساومة. **أولا**، لا يستطيع أي شخص أن يساوم في المفاوضات ـ الأمر مشروط بالوضع الاجتماعي. أصحاب الوضع الاجتماعي العالي في المجتمع الجمعي، يحاولون إلا يساوموا حتى حينما يعرفون أنهم سيدفعون في ذلك ثمنا باهظا. ذلك لأن المساومة لا تتناسب مع كرامتهم. **ثانيًا**، ليس كل موضوع قابل للمساومة. هكذا، على سبيل المثال، يمكن المساومة في إطار صفقات الشراء والبيع، لكن لا يمكن المساومة في الموضوعات

المتعلقة بالكرامة وبخاصة بين مساومين على موضوعات تتعلق بكرامة الجماعة أو بمبادئها الهامة وبالتالي لن تكون الرواية الفلسطينية أبدًا موضوعًا للتفاوض.

الخلاصة - الأسس العامة

نجاح العملية السياسية بين إسرائيل والفلسطينيين مشروط بمكان وتنفيذ المبادئ التالية:

- التزام كل طرف بالتوصل إلى تسوية سياسية للسلام والمصالحة التاريخية بين الشعبين، والتي تقوم على قرار استراتيجي مدعوم من الجماهير في كل طرف من الأطراف.
- مرجعية التسوية السياسية بين إسرائيل الفلسطينيين هي قرارات الأمم المتحدة 242 و 338 التي تعتمد على مبدأ «الأرض مقابل السلام».
- تحدد نقطة انطلاق المفاوضات بالاتفاق بين الأطراف حول الهدف النهائي للمفاوضات - دولتين لشعبين، تتواجدان جنبًا إلى جنب في سلام وأمن.
- تركز العملية السياسية من خلال المفاوضات على حل مشاكل 1967 وليس مشاكل 1948.
- خلال المفاوضات تكون كل المشاكل مطروحة على طاولة المفاوضات، لكن تعتمد ماهيتها على مبدأ «لا شيء متفق عليه إلى أن يتم الاتفاق على كل شيء».
- تبنى الثقة بين الأطراف في عملية المفاوضات من خلال منح مقدمات للمناقشة والاتفاق على «المشاكل الرئيسية»، تحت مبدأ إدارة المفاوضات «من الأصعب إلى الأسهل».
- إطار زمني لإدارة المفاوضات إلى نهايتها، يحدد ويتفق عليه سلفا بين الأطراف.

الفصل الثانى عشر

البيئة الجيو بوليتيكية كمانع أمام تسوية الصراع الإسرائيلي الفلسطيني

كوبي ميخائيل

تمت عدة جهود سياسية وثقافية بغية توضيح أسباب فشل عملية أوسلو، وتحديد الموانع التي وقفت في طريقها واقتراح الحلول للمستقبل. هدف هذا الفصل هو محالة توضيح مكونات البيئة الجيوسياسية التي تعمل فيها إسرائيل، وإظهار كيف أصبحت هذه البيئة مانعًا جوهريًا في اللحظة التي تتخبط فيها القيادة الإسرائيلية في تحمل مخاطر تسوية الصراع. التركيز على هذا المانع لا يعني أنه المانع الوحيد أو الأساسي الذي يحول دون تسوية الصراع في منطقتنا. ومع ذلك، ما من شك في أنه مانع رئيسي وهام وإذا لم تعرف إسرائيل كيف تتعامل مع مكوناته، فهناك شك في إمكان دفع العملية السلمية.

موانع في تسوية الصراع

المانع هو عنصر أساسي يحول دون تمكن الأطراف من تسوية الصراع أو يصعب عليهم أيضًا تسويته إذا كان لديهم اهتمام بذلك. وأحد التصنيفات الشائعة للموانع وضعه مونيكين وروس (Mnookin & Ross, 1995) اللذان حددا ثلاثة مستويات أساسية:

- موانع إستراتيجية وتكتيكية نابعة من جهود الأطراف في الحصول على أعلى قدر من الفائدة أو تقسيم دورهم في اتفاق السلام.
- موانع نفسية تعكس اتجاهات معرفية ودافعية واتجاهات نظرية وقانونية على اختلافها وتحول دون قيام الأطراف بإدخال التعديلات المطلوبة على مواقفهم واعتقاداتهم حتى يمكنهم التوصل إلى اتفاق.
- موانع أخرى، بما فيها موانع هيكلية، وتنظيمية، ومؤسساتية داخلية، تخلق ضغوطًا تحول دون تحقيق تسويات.

بالمفهوم المعرفي، الموانع هي العناصر الأساسية التي تحد تطوير المعرفة المطلوبة لتسوية الخلاف. هذه المعرفة تتطلب تغيير منظومة الإنجازات التفصيلية التي نفهم الواقع من خلالها. وهي تتطلب أيضًا بناء الأدوات المطلوبة لتغيير هذا الواقع، وفقًا للأهداف السياسية المحددة. وبهذا المفهوم تعد الموانع بالفعل نوعا من معرفة موجودة لا تتغير، تضع إطارًا للرؤية بصورة محددة. «تغلق» الموانع أساس المعرفة الحالية حول الصراع ولا تتيح التعرف على معلومات جديدة أو تغييرات يمكن أن تؤدي إلى تغييره. تتغذى المعرفة الحالية من رؤى وتصورات حول بيئة الصراع الاستراتيجية، من الأيديولوجية، ومن رؤية الآخر، ومن علاقات الثقة بين الأطراف ومن الهياكل الاجتماعية والسياسية التي تشكل «نظام حقيقي» للتيار الرئيسي في المجتمع وتحدد «وكلاء الحقيقة» للمجتمع (Foucault, 1980).

تتضمن مناقشة البيئة الاستراتيجية كمانع في تسوية الصراعات، المكونات الطبيعية لبيئة الصراع والمكونات المفاهيمية والرؤى المتعلقة بمنظور التهديد في الصراع، التي ترجع أساسًا إلى تاريخه العنيف وعدم الثقة السائدة بين الأطراف.

سأحاول في هذا الفصل التركيز على البيئة الجيو - استراتيجية التي تعمل فيها إسرائيل في مواجهة تحديات السلام وسمات المواجهة. ذلك، لأن سمات البيئة والمواجهة تشكل عناصر التهديد الاستراتيجي في المنظور الأمني الإسرائيلي

بصورة تفاقم من تعريف المخاطر من ناحية، ومتطلبات مقدمات الأمن (الأرض، الردع، المجال الجوي وما شابه ذلك) والضمانات الأمنية من ناحية أخرى. بينما نجد أن عناصر التهديد تضع صعوبة أمام أي قيادة إسرائيلية في حال المخاطرة الأمنية المتعلقة بتنازلات مطلوبة لتسوية الصراع - يمكن أن تساعد مقدمات الأمن والضمانات الأمنية في التعامل مع المخاطر المحتملة.

سمات البيئة الجيو استراتيجية وسمات المواجهة كمانع لتسوية الصراع

منذ نشأتها تعمل إسرائيل في بيئة معادية وخطيرة تخلق تحديات إستراتيجية وأمنية، بما في ذلك التهديدات الوجودية الأمنية (Michael, 2009) واتجاهات السلام في هذه البيئة تستهدف في الأساس التعامل مع هذه التحديات، لإنهائها تمامًا أو تقليصها. لكن من الطبيعي أن تعتبر اتجاهات السلام في إسرائيل غير مرغوبة وخطيرة إذا تطلبت تنازلات على الأرض، وفقدان السيطرة في المجال الجوي والنقاط الإستراتيجية والإضرار بقدرتها الاستخبارية.

يرجع الإحساس الإسرائيلي بعدم الأمن إلى الأبعاد الجغرافية المقلصة وإلى وجودها في حد ذاته ككيان يهودي غربي يناضل من أجل وجوده «المشروع» في قلب المنطقة الإسلامية العربية التي تحيط به. ويقول عوزي أراد، مستشار الأمن القومي «نحن دائمًا وحدنا» (هآرتس، يوليو 2009)[١٢٦]. وعلى الرغم من أنه تسود في

(١٢٦) أنظر في هذا الشأن كلمات مستشار الأمن القومي، عوزي أراد، في مقابلة مع آري شابيط في جريدة هآرتس 9 يوليو 2009: مع شديد الأسف لم ننجح في التوصل إلى استيعاب عربي لحقنا في الوجود. في بعض الأحيان كان الرفض العربي والإسلامي للاعتراف بشرعية إسرائيل مكبوتًا وغامضًا وفي أحيان أخرى كان واضحًا وعنيفًا، لكنه متدفق. لم التق بشخصية عربية قادرة على أن تقول بهدوء ووضوح أنه أو أنها تقبل حق إسرائيل في الوجود بالمفهوم التاريخي والواعي العميق. لذلك يكون من الصعب التوصل إلى تسوية إسرائيلية ــ فلسطينية حقيقية تتجاهل أغلب الصراع. وأنا لا أعتقد أنه في السنوات القليلة القادمة يمكن إيجاد الواقع الآخر الذي يرغب فيه كثير من الإسرائيليين.

الوعي الجمعي اليهودي فرضية أن قوة التهديد الوجودي قد انخفضت منذ التوقيع على اتفاق السلام مع مصر، إلا أنه يصعب القول أن الغالبية اليهودية في إسرائيل تشعر بأنها مرغوبة وآمنة في المنطقة. تعتبر اتفاقات السلام مع مصر والأردن ثروة استراتيجية كبرى لإسرائيل، ويمكنها أن تحسن بصورة ملموسة من أمنها في المنطقة. لكن هذه الاتفاقات تحولت إلى سلام بارد وغير مستقر بالضرورة، في ظل غياب الظروف الحتمية للسلام المستقر: الرضى المتبادل، التعاون الوثيق، التطبيع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وإقامة مؤسسات مشتركة واتجاهات دراسة اجتماعية (Kacowicz & Bar-Siman-Tov2002) وفي ظل غياب سلام مستقر توجد مخاوف ـ وإن كانت سليمة ـ من إمكان تجدد الصراع.

تفكك السلطة الفلسطينية إلى كيانين جغرافيين، وسياسيين ودينيين منفصلين (قطاع غزة والضفة الغربية) بعد أن سيطرت حماس على قطاع غزة في يونيو 2007، ونتائج الانفصال الأحادي عن قطاع غزة في أغسطس وسبتمبر 2005، زاد من عدم الثقة الإسرائيلية في الفلسطينيين والتخوف الإسرائيلي من تفاقم الوضع الأمني في حال تنفيذ انسحاب آخر من الضفة الغربية. وأدى التصعيد في عمليات حماس إلى عملية «الرصاص المصبوب» (يناير 2009)، التي تمثل جيدًا سمات المواجهة الإسرائيلية الفلسطينية. ذلك لأن إسرائيل توجد بالفعل منذ عقدين في الجبهة العالمية للحرب الحديثة، التي تعد حربا غير متعادلة بصورة دقيقة، تدور بين جيش نظامي ومنظم لكيان سياسي ومنظمات «إرهابية وعصابات» تعمل في ظل حماية مواطنين محليين.

لكن الواقع الذي تواجهه إسرائيل في العقدين الأخيرين ـ وبخاصة في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني- يضع المجتمع والقيادة في إسرائيل أمام تحديات وتهديدات حقيقية، سواء كانت مغالي فيها أو متوهمة، فإن لها معنى كبير. وفي السياق

التاريخي الواسع، تعتبر هذه التهديدات عاملًا آخر في اضطهاد الشعب اليهودي وتهديد وجوده .

ذكرى النكبة ووعي النضال من أجل الاستقلال (حرب «التحرير» وإقامة الدولة بحرب فرضت على إسرائيل) تطفوا وتظهر من جديد كلما حدثت أزمة أمنية مثل مواجهة عنيفة مع الفلسطينيين أو تهديد نووي من إنتاج ايراني(١٢٧) . وفي كثير من الأحيان يعتبر النقد الدولي لإسرائيل تعبيرًا عن معاداة سامية، وإحساس عام بأن إسرائيل تواصل حرب استقلال(١٢٨) وما زالت تناضل من أجل وجودها كدولة للقومية اليهودية أمام محيط معادي ومجتمع دولي يتنكر للصعبات التي تواجهها.

تعد التهديدات عنصرًا رئيسيًا في «نظام الحقيقة» للمجتمع، الذي يشكل حدود الخطاب العام والسياسي الذي يصيغ الوعي بالتهديد. وبالفعل يعنى بذلك دائرة مغلقة تغذي نفسها بصورة حلزونية وتؤدي إلى تعاظم إدراك التهديد «نظام الحقيقة» يحدده «عملاء الحقيقة» للمجتمع، ووفقًا لميشيل فوكو يعتبر وكلاء الحقيقة في المجتمع مرجعيات إبستمولوجية ويعدون حراس النهاية المسؤولين عن تشكيل «نظام الحقيقة» (ميلس 2005; Foucault, 1980).

في واقع حدود حوار الطرشان، لا يمكن استيعاب معلومات جديدة، لذلك أيضًا لا يتطور فكر انتقادي ضد المعرفة الحالية. وفي ظل ظروف انغلاق المعرفة يتحول الوعي إلى نوع من التحديد الذي يخلد الهياكل الاجتماعية وهياكل الثقة الحالية، وهي من جانبها تخلد نظرية التهديد، ونظرية الاستجابة للتهديدات والمبادئ الاستراتيجية. الإدراك الزائد للتهديد يضع صعوبة أمام القيادة في إسرائيل لتحمل

(١٢٧) عن قوة التهديد الإيراني في الوعي الإسرائيلي انظر تعبيرات مستشار الأمن القومي عوزي أراد في حديث لآري شابيط هآرتس 9 يوليو 2009: «إذا أصبحت إيران دولة نووية، فإن كل ما يمكن أن يتحقق مع الفلسطينيين سيجرفه تيار قوي ويذهب سدى بين عشية وضحاها».

(١٢٨) أنظر التطرق إلى هذه المشكلة في أقوال رئيس هيئة الأركان ن موشيه يعلون، حيث يعتبر انتفاضة الأقصى استمرار لحرب الاستقلال.

المخاطر. بل إنه يقيد من قدرتها على التعامل مع متطلبات المستوى العسكري لمقدمات الأمن العالية والضمانات الأمنية الملموسة، ويقلص من قدرتها على تحقيق الشرعية العامة للخطوات السياسية التي تعتبر أخطر من اللازم من الناحية الأمنية.

نظرًا لأن إدراك التهديد يخلق بالضرورة إحساس بعدم الأمان، بل وحتى القلق الوجدي، فإنه تعطى أفضلية للاعتبارات الأمنية بصورة طبيعية: «وضع التسليح المتبادل الأكثر أمنًا من وضع السلام المتبادل» (عوزي أراد، هآرتس، يوليو 2009). وفي الحالة الإسرائيلية تعطى أفضلية للاعتبارات الأمنية حتى في عملية السعي إلى السلام، لأنه في ظروف إدراك التهديد النامي، يعتبر أتفاق السلام وسيلة لتحسين الواقع الأمني وتقليص التهديدات، ويعد اتفاق أوسلو نموذجًا رائعًا لذلك. نظرًا لأن العنصر الأمني في صنع السلام يصبح رئيسيًا وجوهريًا جدًا، فإن الجماهير تميل إلى اعتبار المؤسسة الأمنية عنصرا موثوقا في مسألة التعامل مع عدم اليقين وتحمل المخاطر.

المستوى العسكري، الذي يعد مكونًا جوهريًا جدًا في المؤسسة الأمنية، يعتبر في نظر الجماهير والقيادة السياسية محترفًا وموضوعيًا في كل ما يتعلق بالبعد الأمني للعملية السياسية. وفي ظروف إدراك التهديد النامية، حيث يهتز الإحساس بالأمن، تعطى بالتالي أفضلية واضحة للاعتبارات الأمنية العسكرية وتحظى باهتمام زائد نظم أفضلية سياسية حينما يكون الإحساس الأمني أكبر بينما تملي نظم الأفضلية العسكرية القرارات في مستوى الاستراتيجية على الساحة «(العسكرية) في حالة عكسية...» (لوتفاك 189، 2002).

في هذا الواقع نشأ مانع التعقيدات القيمية[١٢٩] (value complexity) حيث تصطدم قيمة الأمن مع قيمة السلام وضرورة الاختيار بينهما ـ أو يخلق وضعهما في ترتيب

(١٢٩) عن التعقيدات القيمية كمانع في الانتقال من الحرب إلى السلام، انظر: ي. بر سيمان طوف 1996 الانتقال من الحرب إلى السلام ــ التعقيدات في اتخاذ القرارات: الحالة الإسرائيلية، تل أبيب: معهد شتاينمتس.

القيم صعوبة بالغة. وضع قيمة السلام فوق قيمة الأمن، يلزم إجراء تغيير جوهري في إدراك التهديد. في ظروف البيئة الاستراتيجية المعقدة التي تعمل فيها إسرائيل، وفي مواجهة مثل المواجهة الإسرائيلية الفلسطينية، يصعب جدًا تغيير إدراك التهديد، لذلك فإن القيمة الأمنية تظل تعتبر أكبر من قيمة السلام. ويصبح الجيش، بصفته ممثلًا للقيمة الأمنية بصورة واضحة جدًا، العنصر المقدر والمعتمد جدًا في نظر الجمهور.

ظروف التهديد الأمني تقوض أيضًا الثقة في الجانب الثاني ورغبته في احترام اتفاق السلام، مما يعيق الاستعداد لتقديم تنازلات (بر سيمان طوف 2000). وتؤدي خشية من هذا النوع إلى مطالب أمنية صارمة مع مقدمات أمن عالية وضمانات دولية لتحييد الاتفاق وفرضه. في مثل هذه الظروف ضرورة تقليص الخسائر تلزم اللاعب السياسي بتبني منطلق جديد تجاه الطرف الثاني. هذا التوجه متخوف وفي ظل ظرف عدم اليقين تتعاظم أعراض «مقت الخسارة» وتضعف القدرة على تحديد الأرباح المحتملة التي يمكن أن تنبع من اتفاق السلام (Kahneman & Tversky, 1995). يؤدي هذا الاتجاه إلى بروز الاعتبار الأمني ـ العسكري وتفوقه على الاعتبار السياسي، وزيادة تقدير المستوى السياسي واعتباراته على المستوى الديبلوماسي واعتباراته[١٣٠]. تؤدي هذه المواقف إلى تفضيل الوضع الراهن، وتضمن بالتالي مستوى يقين عالي. لكن بصورة متناقضة إلى حد ما، وتحديدًا بسبب الإصرار الإسرائيلي على الإبقاء على الوضع الراهن وغياب البديل السياسي عند الطرف الثاني، يمكن أن تزداد مخاطر الحرب أو المخاطرة بتصعيد مقياس العنف.

---

(١٣٠) تشير نتائج مقياس السلام لشهر أبريل 2009 إلى وجود فجوة كبيرة جدًا في درجة التقدير والثقة التي يكنها الجمهور للجيش، 91٪ ــ مقابل درجة التقدير المنخفضة التي يكنها الجمهور للحكومة 34٪ ــ وللكنيست 30٪ (ياعر وهيرمان، مقياس السلام، أبريل 2009).

بمرور الوقت أصبح المستوى العسكري في إسرائيل مرجعية المعرفة النهائية في كل ما يتعلق بتعريف التهديدات الأمنية وتشكيل الاستجابة لها (Michael, 2007b). الواقع الإسرائيلي هو الذي يحدد الوضع الذي «يشارك فيه الخبراء المسموح لهم بسلوك العنف»، وهم في الغالب من كبار الشخصيات في المنظومة العسكرية «سواء في صفوف الجيش أو في الاحتياط» (كيمبرلينج, 1993 : 271). وفي نظر هذه المرجعية، الأمن هو الرائد والموجه، لذلك فإن أي عملية حكم وتقدير له بشأن الصراع والإجراءات السياسية التي تستهدف تسويته، تمر عبر مصفاة قيمية - معرفية أمنية تتحول بالضرورة إلى مصفاة معرفية.

لذلك، أيضًا حينما يحفز المستوى العسكري المستوى السياسي على بدء عملية سياسية وأيضًا حينما يفهم أن مفاهيم عسكرية مثل الحسم والانتصار لا تنطبق أبدًا على المضمون السياسي، يفسر المستوى العسكري الواقع من خلال المنشور الأمني. وفي نظر المستوى العسكري يعتبر السلام وسيلة أو محطة لتطوير الأمن، وبهذه الروح يقدم توصياته. وفي اللحظة التي لا يشعر فيها المستوى العسكري بأن السلام سيؤدي إلى تحسين الأمن، فإنه يعتبر العملية السياسية عبئًا، بل وحتى خطرًا أمنيًا.

التناقض في الرؤية العسكرية للسلام مع الفلسطينيين هو الذي جعل هذه الرؤية تربط عملية السلام بمطالب ضمان الأمن وتحسينه. لكن هذه المطالب هي حجر عثرة في سبيل التقدم في العملية، لأنها «تحيد» جوهر الدولة الفلسطينية ذاتها ورموز سيادتها في نظر الفلسطينيين. دخول مناطق حاكمة، والسيطرة على المجال الجوي، والسيطرة على ممرات الحدود، ونزع سلاح جغرافي والإبقاء على القدرات الاستخبارية والعملياتية - كل هذا احتياجات أمنية في نظر المستوى العسكري، واتفاق سلام لا يلبي هذه الاحتياجات يعتبر خطرًا أمنيًا. ومن ناحية أخرى تعتبر هذه المطالب في نظر الفلسطينيين تعارضًا واضحًا مع سيادة الدولة التي يريدون

إقامتها ومساسًا غير مقبول برموزها وكرامتها. لأن هذا يعتبر، من وجهة نظرهم، استمرارًا للاحتلال بالاتفاق.

محدودية الفكر الاستراتيجي وعائق تفوق الفكر العسكري

مكونات البيئة الجيو سياسية وسمات المواجهة المتواصلة مع الفلسطينيين، تخلق إحساسًا بالتهديد الأمني الدائم بين القيادة الإسرائيلية وتضع الفكر العسكري فوق الفكر السياسي. تؤدي السمات الخاصة بالفكر العسكري إلى انغلاق خاص لسمات التهديدات ومن هذا الانغلاق تشتق أنماط الفعل ورد الفعل. هذا الانغلاق لسمات التهديد يصبح عاملا رئيسيًا في البنية النفسية الجمعية ويخلد مفهوم الصراع باعتباره غير خاضع للسيطرة ومستمر (Michael, 2009). تظهر التجربة التاريخية أنه في ظروف البيئة التي تعمل فيها إسرائيل، تجد القيادة الإسرائيلية صعوبة في تحديث نموذجها الاستراتيجي. ذلك لأن تغيير النموذج يتطلب انفصال عن الفكر العسكري الذي يفاقم من الإحساس بالتهديد ويؤدي إلى تفضيل القوة العسكرية كوسيلة لحل مشاكل سياسية. وبالتالي فإن النموذج الاستراتيجي هو نموذج أمني - عسكري في جوهره، لكن هذا لا يعني بالضرورة أن المستوى العسكري لا يتبناه برغبته. إضافة إلى ذلك: كانت هناك حالات أشار فيها المستوى العسكري إلى محدودية النموذج، واستمر المستوى السياسي في التمسك به على الرغم من كل شيء.

في عملية «الرصاص المصبوب» (2009) استمد نمط العمل الإسرائيلي في قطاع غزة أفكاره من الفكر العسكري وعكس خطابا أمنيًا يفضل استخدام القوة كحل لمشاكل سياسية. وتجنب الخطاب السياسي تمامًا النظر في أي إمكانات سياسية أخرى، مثل إجراء مفاوضات مع حماس، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

بل على العكس، في الواقع الإسرائيلي لا يعكس بالضرورة التأطير العسكري للمشاكل السياسية المعقدة اتجاه التفكير العسكري نفسه. هناك أكثر من نموذج

على أن الجيش أوجد لغة ومنظومات فكرية أدت إلى إغلاق أعقد بكثير للواقع المحيط، لكن المستوى السياسي لم ينجح في إغلاق الخطاب واستخدام منظومات المفاهيم وإدارك أن المنظومة العسكرية أوجدت، واختارت إغلاق الواقع المعقد تحديدا برؤية عسكرية تقليدية، بمفهوم يمكن تسميته «العسكرة السياسية». وهناك نموذج بارز على هذه الظاهرة هو مقف المستوى العسكري، برئاسة رئيس هيئة الأركان جابي إشكنازي ووزير الدفاع إيهود باراك، اللذان أجادا فهم حدود القوة العسكرية بعد عدة أيام من القتال في عملية «الرصاص المصبوب». بل إنهما أوصيا المستوى السياسي بوقف العملية بعد أسبوع، لكن تحديدًا رئيس الوزراء إيهود أولمرت ووزيرة الخارجية تسفي ليفني ضغطا لاستمرار العملية العسكرية، واستمرت بالفعل حوالي شهر.

تعيش إسرائيل في واقع مركب، لأن إدراك التهديد والإحساس بعدم الأمن يزيد من إدراك التوتر الأمني ويخلق واقع «لاسلام ولا حرب» وفي مثل هذه الظروف تصبح تعقيدات الاستراتيجية تحديا واقعيًا يتطلب خبرة أستراتيجية واعية ومتطورة بصفة خاصة. وفي ظروف هذا الخليط الغريب مطلوب العاب بهلوانية استراتيجية تتيح تضافر متناقضات معقدة للأشياء وعكسها.

نظرًا لأنه لا توجد في إسرائيل رؤية أمنية يمكن أن تكون منظومة فكرية مرتبة للسياسيين والجنود ولا يوجد في الحكومات الإسرائيلية معرفة ذات صلة بالأزمات المحتملة بشئون الأمن (تمري 30-31: 227)، فإن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني يفهم في سياق سياسي ـ أمني غير متطور، وغير حديث بما فيه الكفاية، وفي الغالب أيضًا منفصل عن السياقات الأكبر للأمن القومي، والإقليمي والعالمي وعن طريقة إدارته. تميل إسرائيل إلى عدم الاعتماد على المجتمع الدولي، لذلك فإنها تميل في بعض الأحيان إلى رؤية ظلال الجبال على أنها جبال وتعتبر أي تهديد تهديدًا وجوديًا. وهكذا يصبح عبئ التعامل مع الأوضاع المهددة أكثر ثقلًا وتعقيدًا.

يتطلب إيجاد خبرات للتعامل مع التعقيدات الاستراتيجية في ظروف هيكلية معرفية مثل هذه التي وصفناها، تطوير جوهري في اتجاهات الدراسة، وبصورة تتيح للمستوى السياسي وضع نظرية أمنية بديلة، متماسكة وفعالة، تتيح إغلاق خطوات عمل وبلورة شرعية سياسية جماهيرية للخطوات المعقدة والطموحة.

البيئة الجيوبوليتية وتأثيرها السلبي على اتجاهات دراسة القيادة في إسرائيل

تتطلب مكونات بيئة إسرائيل الاستراتيجية،التي سبق وصفها بمصطلح «لقاء المتناقضات» (لوتفاك 2002 :77) اتجاهات دراسة معقدة تتيح للقيادة السياسية التعامل بصورة مثقفة وانتقادية مع واقع ديناميكي. «الدراسة» بالنسبة لنا هي «تغيير في البنية المعرفية للفرد بالنسبة للبيئة الدولية... في اتجاه مكونات أكبر واستعداد لنقد الذات». معنى التعامل من هذا النوع هو ضمان صلة الهياكل المعرفية ـ منظومة الاعتقادات والرؤى التي تستخدم لتفسير وفهم ذلك الواقع وابتكار طرق التعامل مع التحديات المتشكلة من خلال إغلاق مختلف للتهديدات الموجودة. لكن العلاقات بين الهيكل المعرفي والمضمون والاعتقادات معقدة إلى حد ما ويمكن أن تغمر مانع التعقيدات القيمية (بر سيمان طوف 1996). ويفضل اللاعبون استيعاب معلومات جديدة في إطار الفكر الحالي ـ الأمر الذي يمكن أن يحول دون تغيير الاعتقادات (Levy, J, 1994).

في كثير من الحالات يتطلع صناع القرارات إلى تجنب إخفاقات الماضي ويحارب الجنرالات الحرب الماضية. اقترح (جاك ليفي 1994) أن تؤثر نتائج خبرة الماضي والروايات المرافقة لها، أحيانا على السياسة أكثر من الحقائق. وبدلًا من التعلم بصورة منهجية من الخبرة التاريخية، يمكن استخدام التاريخ بصورة انتقائية وفعالة وأن نختار من التجربة حالات تقدم التأييد البالغ لتفضيل السياسات السابقة. تغذي

الخبرة الإسرائيلية الرواية الإسرائيلية وتحافظ على إدراك التهديد والخطر بصورة تصعب إجراء تغيير النموذج الاستراتيجي كنتيجة مستوعبة لمعلومة جديدة أو بديلة وإعدادها.

قال ليفي الذي تعامل بتوسع مع ظاهرة التعلم في السياسة، إن الدراسة ليست نشاطًا سلبيًا وإنما هي عملية فعالة تؤدي إلى إنشاء بناء تحليلي قائم على وجهة نظر وفرضيات نفسر من خلالها الخبرة التاريخية والواقع. يؤدي تغيير البنية التحليلية نتيجة للملاحظة وتفسيرات التجربة، إلى تغيير أو تطور الاعتقاد، والدربة ويوجد مسارات جديدة. ويمكن أن تؤدي هذه التغييرات إلى تغيير في السياسة، لكن ليفي يتحفظ قائلًا ليس كل تغيير في السياسة هو بالضرورة نتاج دراسة.

تعكس عمليات اتخاذ القرارات ـ وبخاصة تلك التي لدى الحكومات التي تعيش في ظروف واقع صراعي معقد ـ الصورة التي تدرس فيها البدائل المختلفة من خلال «فلاتر ثقافية». القياس التاريخي، كما هو الحال في حالات سابقة ومجازات، يوجه عملية اختيار البدائل المختلفة بينما تجرد «الفلاتر الثقافية» الواقع، لكنها تقلص مجال الاختيار. هذه الفلاتر تحدد بالفعل ما هو مفهوم بذاته وما هو خاضع للنقاش أو لإعادة الدراسة. توجد هذه العملية ذخيرة السيناريوهات التي تصيغها الحكومة وتؤثر على تشكيل أنماط العمل وردود الفعل (Levy, Y., 2009) في الحالة الإسرائيلية، يستخدم الفلتر العسكري تقريبًا في تحديدات المستوى السياسي، ومن هنا فإن عمليات التعلم وتشكيل البدائل واختيار السياسات تتأثر بها وتؤدي إلى تفضيل واضح لاستخدام القوة العسكرية وترتيب مشاكل سياسية. حرب لبنان الثانية وعملية «الرصاص المصبوب» هي نماذج بارزة على هذه العملية.

البيئة المركبة التي تعمل فيها إسرائيل وتأثيرها على قدرة وضع مخطط عام لتحمل المخاطر

البيئة الإستراتيجية المعقدة التي تعمل فيها إسرائيل والمبادئ المتناقضة التي تقوم عليها، تضع صعوبة أمام تسويقها والإعلام عنها سواء للشركاء الائتلافيين أو للجمهور العريض. مكونات الاستراتيجية وحقيقة وجود المنطق المتناقض، تتطلب إيجاد توازنات قائمة على تعارضات مكملة ـ استراتيجية عسكرية قوية توازنها استراتيجية سياسية ـ ديبلوماسية ناعمة والعكس. على سبيل المثال، ضربة عسكرية قوية لحماس يمكن أن تعد أساسًا للحوار تبني سياسات إدارة مفاوضات مع حماس. والعكس، يمكن ضرب حماس دون المساس بمسئوليتها كسلطة (عنوان) وبثرواتها الأساسية، لأنه بذلك فقط يمكن ردعها عسكريًا أيضًا في المستقبل. ذلك، لأنه بدون وضع وثروات لا يمكن ردعها.

تقوم كخطوة كهذه على منطق متناقض وعلى تعارضات مكملة، لكن يصعب جدًا الحصول على تأييد لها بين الجمهور اليهودي في إسرائيل. هذا التحديد تدعمه نتائج مقياس السلام لشهر فبراير 2009 التي تشير إلى أن ثلث الجمهور الإسرائيلي محبط من نتائج عملية «الرصاص المصبوب» وأقل من الثلث فقط راضون. لكن النتيجة الأكثر وضوحا هي أن 66% من الجمهور اليهودي يعتقدون أنه كان يجب مواصلة العملية العسكرية حتى خضوع حماس بالكامل (مقياس السلام، مركز شتاينمان جامعة تل أبيب، فبراير 2009). في مقياس السلام لشهر ديسمبر عام 2008 اعتقد 90% من الجمهور اليهودي في إسرائيل أنه كان لا بد من الاستمرار في ضرب حماس إلى أن تخضع.

في نظر كثير من الإسرائيليين، تدهور الوضع الأمني في قطاع غزة كان نتيجة للأنفصال من جانب واحد الذي قامت به إسرائيل عن القطاع. فلقد وسع ذلك من أساس الشرعية العامة لاستخدام قوة عسكرية ملموسة ضد حماس، وبالفعل

استخدمت أيضًا كنوع من الحافز لحكومة إسرائيل في اختيارها طريقة العمل التي أدت إلى عملية «الرصاص المصبوب» (Levy, Y2009) لذلك كان من الصعب إقناع الجمهور بشأن درجة الرد العسكري المطلوب ضد حماس وتوضيح محدودية الرد العسكري في تحقيق إنجاز سياسي ملموس. ويمكن الإشارة إلى أنه من مرحلة معينة في عملية «الرصاص المصبوب» اجتازت استخدام القوة العسكرية قمة النجاح[١٣١] ولعب استمرار العمليات العسكرية دور الإنجاز السياسي.

نتائج مقياس السلام تشحذ معنى الظاهرة الفريدة التي وصفها يجآل ليفي بمصطلح «فجوة الشرعيات» (Levy, Y., 2008; Levy, Y., 2009) لقد ميز ليفي بالفجوة الجوهرية بين الشرعية الجماهيرية والسياسية لاستخدام القوة العسكرية في حل المشاكل الأمنية «العسكرة السياسية» أو«السياسة المعسكرة» (كيمبرلينج 1993، بن اليعازر1981 Berghahn 1995) وبين شرعية التضحية الجسدية. بينما نجد أن شرعية استخدام القوة العسكرية عالية ـ نجد أن شرعية التضحية الجسدية منخفضة عنها بكثير (Levy, Y., 2009).

تثقل فجوة الشرعيات كثيرا على قدرة القيادة الإسرائيلية للعمل بصورة تناسب مبادئ التعقيدات الاستراتيجية. وتعرقل هذه الفجوة أيضًا حرية عمل القيادات لاستخدام القوة العسكرية في المكان المطلوب، أو العكس اتخاذ إجراءات سياسية في ظل واقع مواجهة عنيفة نشطة. دمقرطة الحرب تؤدي إلى عدم استطاعة القيادة في إسرائيل إلا أن تضع الرأي العام وقوة الإعلام في الاعتبار، وتضطر إلى العمل بسرعة، قبل أن يستطيع الإعلام التأثير على الرأي العام وعلى الخطوات المخططة. لكن تحديدًا في ظل هذه الظرف يحتاج المستوى السياسي إجراءات دراسة معقدة تتطلب

(١٣١) عن معنى مصطلح قمة النجاح بالمفهوم الاستراتيجي لعملية عسكرية، انظر بتوسع لدى أ. لوتفاك 2002 استراتيجية الحرب والسلام. دار نشر معراخوت.

خبرة استراتيجية وعمل جماعي غير موجود في إسرائيل. في ظل غياب هذه الأدوات التي تجذب إليها الفراغ الخالي الذي نشأ في صورة التفكير العسكري، ومنذ تلك اللحظة يبدأ المستوى العسكري في التأثير على خطوات اتخاذ القرارات وعلى رسم السياسة، وذلك بفضل المزايا الهيكلية والتقليدية وليس بالضرورة برغبته الحرة. وحينما لا يعرف المستوى السياسي تنفيذ خطوات دراسة معقدة بكفاءة وبسرعة نسبية، فإنه يفقد قدرة المناورة والمرونة. في مثل هذا الوضع يجد صعبة في وضع سياسة جديدة وبديلة ويضطر للعمل تحت تأثير منظومة ضغط عامة وإعلامية وفي واقع إشكالي يشكل فجوة شرعية من جانب الجمهور (للتوسع في هذه المعضلة انظر: ميخائيل؛ ميخائيل Michael, 2007b; 2008; متوقع نشره في 2010.

أيضًا في الحالات التي اجتازت فيها القيادة القومية عملية دراسة أدت إلى تغيير في المواقف ونظم الأفضلية، يجب على هذه التغييرات أن تجتاز امتحان الشرعية السياسية والجماهيرية، لأن قادة الدول الديموقراطية، وبخاصة دولة إسرائيل - يجب أن يتوصلوا إلى اتفاق سياسي (في إطار الحكومة والائتلاف) وجماهيري لتنفيذ السياسات، فما بالك وأن المقصود سياسة متشككة وطموحة (بر سيمان طوف 1996).

لكن في بعض الأحيان لا يمكن للجماهير أن تدرك التعارضات المتناقضة وترابط المتناقضات والأضاد، التي تعد عناصر استراتيجية رئيسية في بيئة العمل الإسرائيلية المعقدة، لكن يصعب جدًا التسويق والإعلام، لأنه من أجل تحقيق ذلك، يجب على الجمهور أن يجتاز عملية دراسة تعرف بأنها دراسة اجتماعية معقدة (بر سيمان طوف 1996).

تؤكد جينيس شتاين (2000) الدور الرئيسي للسياسة الداخلية كمانع أو محفز في عمليات اتخاذ القرارات لدى القادة. عملية الدراسة التي تؤدي إلى تغيير في مواقف الزعماء، لا تحدث بالضرورة بين الجماهير العريضة. الفجوة بين مواقف الزعماء ومواقف الجمهور تنبع من اتجاهي دراسة. هناك حالات تكون فيها الدراسة

الاجتماعية هي التي تؤثر على الرأي العام وعلى موقفه من العملية السياسية أو الواقع الأمني، وتسبق عملية دراسة الزعماء، وهناك حالات عكسية. والنموذج البارز على ذلك هو الطريق الذي قطعه رئيس الوزراء إيهود أولمرت أمام الفلسطينيين. لم يحظ هذا الطريق بتأييد الجمهور وثقته وأدى إلى عودة اليمين إلى السلطة في انتخابات فبراير 2009. يثبت هذا النموذج مرة أخرى أنه يجب أن يتغلب القادة في إسرائيل أيضًا على مانع الشرعية.

وقف بر سيمان طوف، في مؤلفه الشامل عن موانع الانتقال من الحرب إلى السلام، على استراتيجيات العمل المختلفة للقادة الإسرائيليين لتحقيق الشرعية. وتثبت نتائجه أنه على الرغم من تنوع الاستراتيجيات المحتملة، إلا أن القادة الإسرائيليين لم ينجحوا دائمًا في بلورة شرعية السياسات التي أرادوا اتباعها، واندلعت أبرز الصعوبات تحديدا في السياق الفلسطيني (بر سيمان طوف 1966). يمكن أن توضح هذه الصعوبة بالسمات المتفردة والمعقدة للبيئة التي تعمل فيها، بصورة متناقضة إلى حد ما، عملية سياسية عقيمة ومستمرة في ظل مواجهة عنيفة (مع قطاع غزة) واستمرار الجهد المركز لإجهاض تهديدات «الإرهاب» (من الضفة الغربية).

يعكس تحدي الشرعية التوتر المتأصل بين الضغوط الخارجية والضغوط الداخلية، لأن هذه ترتبط بتلك في السياسة الخارجية والسياسة الداخلية، في السياق الإسرائيلي بصفة خاصة. على الرغم من أن العوامل الخارجية تعد أحيانًا ظروفًا حتمية لمبادرة - سلام، يمكن للعوامل الداخلية أن تحول دون أن يفعل القادة ذلك. (Bar-Siman-Tov, 2001).

يمكن أن تحدث جهود حل الصراع الدولي صراعًا داخليًا حينما لا تكون التنازلات المطروحة غير مقبولة لدى قطاع كبير من النخب السياسية، وجماعات المصالح، أو أغلب الجماهير. في هذه اللعبة، بمستوييها، يجب على أصحاب القرار

الذين يريدون التوصل إلى اتفاق سلام يتطلب تنازلات، أن يضعوا في الاعتبار درجة التأييد الداخلي للسياسة الجديدة التي يريدون انتهاجها.

عبر عن قوة التوتر بين الضغوط الخارجية والداخلية، بصورة بارزة في أول رحلة لرئيس الوزراء بنيامين نتنياهو إلى الولايات المتحدة (مايو 2009) للقاء الرئيس الأمريكي باراك أوباما. لقد وجد نتنياهو نفسه في واشنطن بين المطرقة الأمريكية والسندان الإئتلافي. الضغط العلني الذي مارسه عليه الرئيس بشأن مبدأ الدولتين كأساس لتسوية سياسية بين إسرائيل والفلسطينيين، فاقم من أزمة نتنياهو الداخلية. لأنه من الناحية السياسية الداخلية لم يكن في مقدوره أن يقبل بصورة علنية بهذا المبدأ واضطر إلى المراوغة في التصريحات التي لا تتضمن جملة «دولتين لشعبين».

لكن، في الخطاب الذي القاه في جامعة بار إيلان في 14 يونيو 2009 نجح نتنياهو في الدمج بين الاستجابة للطلب الأمريكي بشأن دولتين وبين الضغوط الداخلية،وذلك من خلال الاشتراطات التي تنقل المسئولية إلى الطرف الفلسطيني[١٣٢]. وقد تكون هذه المناورة السياسية ناجحة، لكن هناك شك في إمكانها تحقيق انطلاقة، لأن الطرف الفلسطيني يرفض هذه الاشتراطات بشدة، ويبدو أن أغلب الجماهير الإسرائيلية تدرك أن رئيس الوزراء لم يغير مواقفه واعتقاداته، وإنما صرح بما صرح به على مضض.

تثبت الخبرة الإسرائيلية أن أي جهد لصنع السلام كان مرتبطًا بتنازلات على الأرض، أصبح بسرعة وبصورة تلقائية لعبة المستويين - الخارج والداخل - وذلك لأنه أوجد صراعًا قيميًا. وفي الحالة الإسرائيلية الفلسطينية، التنازلات على الأرض لها معاني كبيرة بسبب الصراع البالغ المرتبط بها. يعتبر الخطر الأمني هذه المرة

(١٣٢) عن صيغة الخطاب ومعانيه، انظر موقع مركز ميراث الاستخبارات:

http://www.terrorism-info.org.il/malam_multimedia/Hebrew/heb_n/html/ipc_036.htm

خطيرًا جدًا في ضوء نتائج الانفصال الأحادي عن قطاع غزة في سبتمبر 2005. يستنتج (بر سيمان طوف 2001) أن صناع القرارات الإسرائيليين أدركوا منذ حرب 67 أن أي فعل للسلام يتطلب تنازل عن أراضي، لايعتد فقط بالسياسة الخارجية وإنما يعتد أيضًا بالإجراءات السياسية، ومن ناحية أخرى يستنتج بر سيمان طوف أن كل عمليات تسوية الخلافات التي شاركت فيها إسرائيل، كان للعناصر الخارجية ثقل بالغ فيها سواء بالمبادرة أو بتحريك الخطوات السياسية، لكن زادت أهمية العناصر الداخلية خلال المفاوضات ومن هنا تأتي أهمية شرعية هذه الإجراءات، المتعلقة بتنازلات وتعتبر خطيرة في ظروف عدم اليقين العالي السائدة في المنطقة.

عدم وجود إجماع بالنسبة للتنازلات على الأرض لم يسد فقط في مجال المعارضة ـ الائتلاف، وإنما أيضًا في المجال الائتلافي نفسه. فقد استوعبت القيادة الإسرائيلية إدراك أن التنازلات على الأرض ليست فقط مسألة سياسة خارجية، وأنها تتطلب بناء شرعية داخلية (Bar-Siman-Tov, 2001). تثبت الخبرة المتراكمة في عملية أوسلو أيضًا أن التصديق الشكلي على اتفاق سياسي لا يضع نهاية للجدل الداخلي حينما لا يقبل الاتفاق لدى قطاع كبير من النخب السياسية أو جماعات أخرى. وتفاقمت أيضًا عدم الموافقة التي سادت بين الجماهير الإسرائيلية منذ أن عادت الأطراف إلى دائرة العنف مع اندلاع الانتفاضة الثانية، في سبتمبر 2000، ومنذ أن حلت السلطة الفلسطينية وسيطرت حماس على قطاع غزة في يناير 2006 دفعت هذه اللا موافقة رئيس الوزراء، أريئيل شارون، إلى تفكيك «الليكود» وتشكيل «كاديما» بعد المعارضة القوية التي قامت في الحزب ضد الانفصال عن قطاع غزة.

اللقاء بين المستوى الخارجي والمستوى الداخلي، أدخل القيادة في إسرائيل في معضلة اضطرتها إلى التلاعب بالوضع من أجل مواجهة الضغوط، والموازنة بينها أو تحييد جزء من تأثيراتها الإشكالية. ومع ذلك، فإن الخبرة الإسرائيلية تثبت أنه على الرغم من كل المراوغات والتلاعب إلا أن القيادة لم تنجح، بصورة عامة، في

تحسين قوتها أمام النخب السياسية والرأي العام ووجدت نفسها، في نهاية الأمر، دون شرعية داخلية ـ وهو الأمر الذي أدى إلى شل قوتها واستمرار الصراع.

واضطر الزعماء الذين فهموا منطق هذه الاستراتيجية المتناقض، إلى العمل بما يتعارض مع مبادئه ومنطقه؛ كما اضطروا إلى الارتباط بالأهداف التي تحددت بروح المنطق السياسي الرائد، الذي يعكس الاتجاه السائد في المجتمع الإسرائيلي. المشكلة هي أن هذه الأهداف لا تتناسب مع الشأن الفلسطيني والمصلحة الوطنية، وقد تكون منفصلة تمامًا عن السياق وتستبعد أي منطق استراتيجي. على سبيل المثال، تعريف هدف عملية «الرصاص المصبوب» كتحسين الوضع الأمني في المنطقة الجنوبية، هو نموذج على استخدام المنطق السياسي الرائد دون أن تكون بينه وبين المنطق الاستراتيجي أي علاقة تذكر. وهذا نموذج على الوضع الذي أدت فيه بالفعل عمليات الدراسة التمييزية والمعقدة إلى تغيير القيادة مواقفها وإدراك السياق بصورة مختلفة، لكن لم تحدث دراسة اجتماعية مركبة تؤدي بالجمهور إلى تغيير موقفه وتضفي الشرعية على الانطلاقة السياسية.

عدم التناغم بين قوة إسرائيل العسكرية وقوتها السياسية، يحتم وجود قيادة متفردة تكون قادرة على إيجاد مضمون استراتيجي يتغلب على الفشل الذي وصف أعلاه، والذي يعد في بعض الأحيان حجر عثرة في الظروف المعقدة التي يجب أن تعمل فيها الحكومة الإسرائيلية.

القيادة في إسرائيل في اختبار عدم التناغم بين القوة العسكرية والقوة السياسية في بيئة عمل معقدة

تتسم بيئة العمل المعقدة التي تعمل فيها إسرائيل في الساحة الإسرائيلية الفلسطينية، بالتحولات الحادة من الهدوء إلى المواجهة العنيفة، وأحيانًا أيضًا بإدارة عملية سياسية في مقابل مواجهة عنيفة. يتطلب العمل في هذه البيئة قيادة

إستراتيجية متفردة تكون قادرة على التأثير على الجمهور ودفعه إلى إجراءات معقدة ومحل خلاف. لكن في الدول الديموقراطية يجب أن تعمل القيادة على أساس مرجعية سياسية وإجماع جماهيري عريض قائم على فكر رائد. تكمن الصعوبة في تسوية التناقضات بين الفكر الرائد السائد (common sense) وفكر الإستراتيجية المتناقض. يعلمنا التاريخ أنه في حالات نادرة فقط تمتع القادة بقدرات إستراتيجية تواءمت سواء مع واقع الحرب أو مع واقع السلام ـ فما بالك بالواقع الديناميكي والمعقد الذي يسود فيه إحساس التهديد الوجودي ـ تهديد «اللا سلام واللا حرب».

كان وينستون تشرشل زعيمًا خارقًا واستراتيجيًا كفء في الحرب العالمية الثانية، لكن مع انتهائها أصبح زعيمًا هامشيًا. فقد ظهر أن قدراته الاستراتيجية الاستثنائية أثناء الحرب بلا مصداقية في وقت السلام. تمتع مناحيم بيجن بقدرة زعامة ورؤية استراتيجية رائعة حينما قاد إسرائيل إلى السلام، لكن اتضح أنه كاستراتيجي فاشل أثناء الحرب. وأثبت أريئيل شارون قدرات رائعة كاستراتيجي حربي ـ سواء كرجل عسكري في حرب 73 أو كرئيس وزراء في الانتفاضة الثانية ـ لكنه لم ينجح في إبداء الخبرة الاستراتيجية المطلوبة للانتقال من الحرب إلى السلام بعد قمع الانتفاضة الثانية. النتيجة هي أن كثير من القادة السياسيين يمكنهم التميز في إدارة الشئون الداخلية لدولتهم لكنهم يظهرون فشلًا كاملًا في إدارة شئون الخارجية والأمن في ظروف الأزمة والعكس.

القيادة السياسية هي أيضًا قيادة مثقفة قادرة على دمج الاستراتيجية العسكرية مع الحنكة السياسية ووضع استراتيجية كبيرة بالمفهوم العريض للكلمة، تضم وتشتمل على المفهوم (Michael, 2007). ويصبح التحدي أكثر صعوبة في البيئة المركبة التي تعمل فيها إسرائيل، حيث أن الواقع يخبئ في جعبته صدامًا أساسيًا بين الاستراتيجية العسكرية والفكر السياسي. الاستراتيجية العسكرية تملي ضربة، وحسم واحتلال منطقة وتحقيق النتيجة العسكرية الأفضل. والفكر

السياسي يتطلب محاولة تحقيق أفضل نتيجة في المفاوضات. وهذا هو السبب في أن كل رجال الجيش تقريبًا لا يعتقدون أن كل السياسيين تقريبًا يتمتعون بالجرأة أكثر من اللازم أو الخوف أكثر من اللازم. القائد العسكري يحاول دائمًا تحقيق أفضل نتيجة، حتى إذا كانت أقل من الانتصار المطلق؛ السياسي يحاول تحقيق أهدافه من خلال المفاوضات؛ والصدام المحتمل بينهما هو أمر مفهوم وغير قابل للحل (لوتفاك 2002 ـ 194).

هناك تناقض آخر بين الاستراتيجيات، يندلع بين ديبلوماسية السلام ـ التي غايتها تقليص التهديد ـ والردع من خلال الإقناع المسلح الذي يهدف إلى منع تنفيذ التهديد. والحاجة إلى الإقناع المسلح في حد ذاتها، تفسد قدرة الإقناع بديبلوماسية السلام. وفي المقابل، ديبلوماسية السلام يمكن أن تضع إسرائيل في واقع اشكالي، يصعب فيه عليها ردع الخصم من خلال الإقناع المسلح.

تعيش إسرائيل في واقع عدم الملاءمة بين القوة العسكرية الضخمة والقوة الديبلوماسية الناعمة. يقول لوتفاك أنه في حالات القتال بين القوى، يكون مدى عمل الديبلوماسية محدودًا. لكن في الحالة الإسرائيلية يبدو أن عدم وجود تفوق ديبلوماسي قاطع، يخلق عدم مواءمة مقارنة بالقوة العسكرية. وهنا ليس هذا فقط الذي يتطلب استخدام الاستراتيجية، وإنما مطلوب أيضًا قيادة استراتيجية واضحة.

يكمن مفتاح التعامل الواعي مع عدم المواءمة بين القوى في القيادة الاستراتيجية التي تخلق توازنات سليمة بين الأبعاد الأفقية والرأسية للاستراتيجية. مثل هذه القيادة تعرف أهداف طموحة وغير متعارضة، وتحدد نظم أفضلية وتنسق بين مكونات الإطارات المختلفة: الجيش، الديبلوماسية، المجتمع والاقتصاد. وهنا لا بد من وجود دمج بهلواني بين المتناقضات والتعارضات؛ ذلك لأن السياسة العسكرية الصارمة تتطلب توازنًا من خلال سياسة خارجية ناعمة، إلخ. لكن هذه البهلوانية تضع المستوى السياسي ـ في إسرائيل بصفة خاصة وفي الدول الديموقراطية بصورة عامة ـ أمام

صعوبة فائقة: يمكن بالخطأ اعتبار صناع القرارات كمن ينتهجون سياسة غير سليمة ومليئة بالتناقضات. وبصورة تبعث على السخرية إلى حد ما، يسهل جدًا على الديكتاتوريات أن تطبق هذه السياسات، لأن الديكتاتوريات لا تحتاج إلى توضيح سياستها وليست في حاجة إلى موافقات (لوتفاك 2002: 326).

الخلاصة والنتائج

ركزنا في هذا الفصل على توصيف وتحليل البيئة المركبة التي تعمل فيها إسرائيل ووقفنا على معنى هذا الواقع كمانع للسلام،إضافة إلى التعريف النظري الذي اختطناه. هذا المانع الاستراتيجي يوجد صعوبة حقيقية لعمليات التعلم التي تحدث تغييرا ويضع سلسلة من الموانع التي تعوق القيادة في إسرائيل عن التعرف على الفرص أو إيجادها، وتخطيط وانتهاج خطوات استراتيجية مركبة وتحقيق انطلاقة سياسية ملموسة، حتى وإن كانت لا تؤدي إلى تسوية الخلاف، وإنما إدارته فقط بصورة سليمة أكثر وأقل عنفا.

لكي نتعامل مع هذا المانع بنجاح، لا بد من تغيير حقيقي في سمات البيئة الجيوبوليتيكية. تغيير جوهري حقيقي في هذا المجال، يتطلب على الأقل ثلاثة عناصر:

- انتقال من المقياس ثنائي الجوانب إلى مقياس متعدد الجوانب/ إقليمي.
- تقليص البعد غير المتناسق بين إسرائيل والكيان الفلسطيني، وذلك من خلال عملية مدروسة وتدريجية بمفاهيم مركبة (bottom-up من أسفل إلى أعلى) وإقامة دولة فلسطينية دائمة (viable state) ذات قدرة على العمل بصورة تجسد السيادة الفعلية، التي تعني، استخدام صلاحيات بل وفرض السيادة على المواطنين في الإطار السياسي المحدد والتأكيد على مبدأ استخدام القوة، وكل ذلك من خلال استخدام مبادئ القانون والنظام. من هنا ينبع أن

الدولة الدائمة هي الدولة التي تنفذ السيادة مع مواطنيها بصورة فعالة وطويلة المدى وتقيم علاقات متبادلة مع جيرانها، والمنطقة والمجتمع الدولي، وتتحمل المسئولية (responsibility) وتكون مسئولة (accountability) وهذا الإجراء لا بد أن يتم بمساعدة فعالة من المجتمع الدولي (بما فيه دول المنطقة ودول إسلامية أخرى) وبسمات تنفيذية لبناء السلام الذي يعد مكونه الرئيسي هو بناء الدولة ـ state building الموسعة في المنطقة.

- التغيير الجوهري في السمات البيئية هو وحده الذي يمكن أن يؤدي إلى تغيير في النموذج الاستراتيجي الذي تنتهجه القيادة في إسرائيل منذ عملية أوسلو ـ وهو النموذج الذي يتسم أساسًا بالخشية (وربما أيضًا الاشمئزاز) من تحمل المخاطر.
- تقديم ضمانات دولية حقيقية لإسرائيل، بحيث تضمن مصالحها الأمنية على المدى البعيد.

يمكن أن ينبع التغيير الجوهري في مكونات هذه البيئة المركبة من إعادة تعريف المنطقة، بصورة تغرس في إسرائيل الثقة في أنها مرغوبة ومقبولة ويمنحها شرعية مطلقة كدولة للشعب اليهودي. تطبيق مبادئ التطبيع المذكورة في المبادرة العربية يمكن أن يسهل الإحساس بالتهديد لإسرائيل والإحساس بالاغتراب في المنطقة. هذا التخفيف يمكن أن يؤدي إلى تغيير في الحالة المعنوية في إسرائيل ويوجد جوا يسهل على القيادة الإسرائيلية تحمل المخاطر في إدارة الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. هذه الشرعية يمكن أن تأخذها إسرائيل من دول المنطقة، إذا رغبت في التعاون بصورة فعالة في عملية بناء سلام (peace-building) إقليمي، يلعب فيه أيضًا المجتمع الدولي دورا فعالا. مثل هذه العملية السلمية يمكن أن تؤدي، بعملية تدريجية ومدروسة من أسفل إلى أعلى (bottom up process) لإقامة دولة فلسطينية دائمة قادرة على ضمان الإشراف السياسي على استخدام القوة، وتشكيل نظام أمني

إقليمي يتيح إغلاق مختلف لصورة التهديدات الحالية ويوجد نموذجًا بديلًا للنموذج الأمني السائد الآن في الساحة (ميخائيل 2007)[١٣٣].

يوجد أيضًا لإسرائيل دور في تحقيق هذا التغيير، الذي يزيح عن طريقها المانع الاستراتيجي الذي يوقف تقدمها في طريق السلام (بمفهوم التسوية السياسية التي تمهد الظروف للمصالحة كأساس للسلام الحقيقي في المستقبل). لكن من أجل تحقيق ذلك تحتاج إسرائيل إلى مساعدة المجتمع الدولي برئاسة الولايات المتحدة، وبتغطية من الدول العربية وبضمانات كافية مثل تحالف استراتيجي مع الولايات المتحدة، وضمها إلى الاتحاد الأوربي، وضمها أيضًا إلى حلف شمال الأطلنطي أو ما شابه ذلك[١٣٤].

(١٣٣) لمزيد من المعلومات عن استخدام المبادرة العربية عملية حفظ السلام ونظام أمن إقليمي، انظر بتوسع: ق. ميخائيل 2007 مبادرة الجامعة العربية ــ هل هي حقا فرصة تاريخية؟ خلفية، معاني واتجاهات عمل ممكنة. معهد القدس للبحوث الإسرائيلية، القدس ص 100-101.

K. Michael & D. Kellen (2007). Stabilizing the Israeli-Palestinian Bi-level conflict Zone.

Considerations for a Multinational Peace Support Operation. The Truman Institute for the Advancement of Peace — the Hebrew

.39-University of Jerusalem, pp. 18

K. Michael & M. Dajani (2007). The Role of the International Community. Palestine Israel Journal for Politics, Economics and

.Culture, Vol. 13, No. 4, Middle East Publications

(١٣٤) انظر كلمات عوزي أراد، مستشار الأمن القومي، في حديث مع آري شابيط، هآرتس 9 يوليو 2009: إضا أصبح الشرق الأوسط نوويًا. فمن المحتمل في ظل ظروف تسوية إقليمية أن يكون اشرط هو الانضمام إلى حلف شمال الأطلنطي أو معاهدة دفاع مع الولايات المتحدة. حينما تتوفر هذه الظروف، يجب على المستوى السياسي في إسرائيل أن يكتشف قيادة إستراتيجية واضحة ويبدأ في إجراءات دراسة تؤدي إلى إيجاد خلفيات معرفية ودربة استراتيجية يمكنها أن تخترق حدود الخطاب الأمني، وتغيير «النظام الحق»، وتقليص إدراك التهديد والعمل على وجود الموافقات الاجتماعية والسياسية المطلوبة. وهكذا يوجد احتمال معقول لتغيير النموذج الأمني الحالي بنموذج جديد، يؤدي إلى واقع سياسي آخر.

الفصل الثالث عشر

وضع القانون الدولي في التسوية المستقبلية

روبي سيفل

كتب صحفي أمريكي شهير: نقل السياسة الخارجية إلى المحامين هي الأسلوب الكسول والأسوأ لإدارة السياسات.. .القانون، بما فيه القانون الدولي، ليس لديه ما يقترحه. القانون أحمق (an ass) يفضل إجراء سياسة خارجية دون التطرق للقانون. لا بد من تنفيذ الضروري وحالئذ ندعو المحامين ونطلب منهم مبررًا للعملية التي نفذت (Krauthammer, 1989: 50).

توصل الباحث فيرنر ليفي إلى نتيجة أنه يجب على السياسي استخدام القانون الدولي «كمبرر للسياسة الخارجية وليس كدافع لها». وعلى حد قوله، لا يوجد تقريبا تناول للقانون في أوراق السياسيين المسؤولين عن تشكيل السياسة الخارجية، في مكاتبات رسمية مع دبلوماسيين في الخارج، في مذكرات داخلية، ويوميات شخصية أو في كتب المذكرات. التعامل مع القانون الدولي هو بصورة خاصة كفكر ما بعد الفعل (afterthought) حيث إنه لأسباب كثيرة نشعر بضرورة عرض سياسات خارجية بالمفاهيم القانونية (Levi 1976: 187). خبير الشئون الخارجية الأمريكية، أهارون ميلر، كتب كتابًا كاملًا عن تدخل الولايات المتحدة في عملية السلام، دون أن يذكر ولو مرة واحدة القانون الدولي (Miller, 2008) ومجموعة خبراء أمريكيين من الحزبين أعدت لإدارة أوباما مقترحات لحل الصراع ولم تجد حاجة للتطرق بالمرة للقانون الدولي (Brzezinski, 2008) لكن على الرغم من هذه

النماذج، إلا أن واقع الصراع الإسرائيلي الفلسطيني مختلف والقانون الدولي يلعب دورًا رئيسيًا سواء في الصراع أو في محاولات تسويته.

وضع القانون الدولي في الصراع

كتب المستشار القانوني للحكومة الفلسطينية في محادثات السلام يقول: في النظام الدولي الذي ما زال يعتمد على الاتفاق، هناك شك كبير فيما إذا كانت الادعاءات القانونية التي هدفت إلى ترديدها أثناء التعامل قانونيًا في المحكمة، ستكون مجدية في غرفة المداولات، حتى وإن وفرت هذه الادعاءات رضى تصورى للجانب الذي يرددها (Dajani, 2007: 120) وأيضًا يقلل الخبراء المعنيون بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني من التطرق للقانون الدولي كعامل يمكن أن يساعد في تسوية الصراع. في مؤلفه عن عملية المفاوضات يشير زيرتمان إلى أن الموقف الإسرائيلي، حسب رأيه، غير مبرر من ناحية قواعد القانون الدولي، لكنه لا يورد القانون الدولي كعامل واقعي (Zartman, 1992: 67) كورتشر وليسنسكي يقدمان لإدارة أوباما عدة نصائح لتسوية الخلاف ولا يذكران القانون الدولي بالمرة (Kurtzer 75-85 :2008). في كتابه عن المفاوضات بين إسرائيل ومصر يفرد بر سيمان طوف فصلا لنتائج المفاوضات العربية الإسرائيلية في المستقبل، ولا يتطرق بالمرة للقانون الدولي. التحليل المطول الذي أفرده في كتاب عن الشرعية كعنصر في الصراع، يتطرق إلى الشرعية الداخلية، داخل الدولة، وليس القانون الدولي (Bar-Siman-Tov, 1994264-269). السفير الأمريكي الخبير، سام لويس، كتب كتيبًا عن سنوات خبرته الخمسون في تسوية الصراع الإسرائيلي العربي دون أن يذكر القانون الدولي كعامل (Lewis, & Stein 1991) ومع ذلك، لا يجب تجاهل أن العلاقات الخارجية مرت في السنوات الأخيرة بعملية «قوننة». يكفي أن نذكر لجنة التحقيق البريطانية في حرب الخليج الثانية، والادعاءات ضد إدارة بوش بعدم

قانونية التعامل الأمريكي مع الأسرى والعاصفة التي أثارها تقرير جولدستون عن عملية «الرصاص المصبوب» لكي نثبت أن السياسي الذي يتجاهل الآن القانون الدولي يخاطر مخاطرة بالغة. في الدول الديموقراطية، بما فيها إسرائيل، تستخدم منظومة المحاكم القانون الدولي العرفي كجزء من قانون الدولة. المحكمة العليا في إسرائيل، بحكم صلاحيتها كمحكمة عليا للعدل، أصدرت عدة قرارات اعتمادا على القانون الدولي العرفي - القرارات المرشدة للسلطات - بما فيها الجيش الإسرائيلي - للعمل بصورة معينة أو تجنب عمل معين. لذلك طرحت أسئلة مثل من كان السيد السابق في الضفة الغربية وهل تنطبق معاهدة جنيف الرابعة على الضفة الغربية، وفي بؤرة الحوار القانوني والعام في شأن إشراف المحكمة العليا على إدارة الجيش الإسرائيلي في إطار النظرية القتالية (belligerent occupation).

وضع القانون الدولي في الرواية الفلسطينية

في إطار محاولات التوصل إلى تسوية إسرائيلية فلسطينية، يلعب القانون الدولي دورين مختلفين. الأول جزء من الطرح والثاني هو جزء من محاولات إيجاد تسوية.

أحيانًا تبدأ المفاوضات بين ممثلين إسرائيليين وممثلين فلسطينيين بأن يعرض كل طرف طرحه ومبرراته القانونية لموقفه. تتردد المزاعم القانونية لتعزيز مزاعم الطرف الزاعم بالشرعية القانونية. يوجه الطرح القانوني إلى ثلاثة جماهير هدف: أعضاء الطرف نفسه، من أجل منحهم ومن يقرأون التقارير إحساسًا بأنهم الطرف الصادق. جمهور الهدف الثاني هو الجانب المضاد، ليس لأن هناك احتمال بأن يقتنع بمزاعم الطرف الثاني، وإنما على أمل تقويض الثقة بالنفس لدى ممثلي الطرف الثاني وربما أيضًا شق طريق للتسوية بسهولة بالغة. الجمهور الثالث والأكثر أهمية في إطار الصراع الإسرائيلي الفلسطيني هو العالم الخارجي وبخاصة الولايات المتحدة ودول أوربا. يدار الصراع الإسرائيلي الفلسطيني منذ 100 عام على المسرح الدولي

العام. ويرجع الاهتمام الذي يبديه العالم بالصراع إلى وضعيته الجغرافية، بحكم كون المنطقة هامة بفضل الأماكن المقدسة فيها ومنها المقدسات المسيحية، والمسيحية هي عنصر رئيسي في الثقافة الأوربية والعالم الغربي. ويمكن أن نضيف إلى ذلك الاهتمام الذي يبديه العالم بالشعب اليهودي ـ وهو اهتمام جزء منه تقدير وجزء آخر كراهية ومهانة معادية للسامية. تأييد العالم العربي والإسلامي للتطلعات القومية للفلسطينيين، وتطور صورة الشعب الفلسطيني كشعب مقهور في السنوات الأخيرة، يزيد الاهتمام الذي يبديه الجمهور العالمي بالصراع. والتدخل البالغ من عصبة الأمم، وبعد ذلك من الأمم المتحدة، في محاولات لإيجاد حل للخلاف، يضيف أيضًا للاهتمام الذي يبديه العالم بالصراع.

عناصر خارجية تقيم رؤيتها للصراع إلى حد كبير على قواعد القانون الدولي. وهناك دولا أخرى لا تؤيد السياسات التي تنتهك، في رأيهم، القانون الدولي. الأمم المتحدة أقيمت على أساس ميثاق الأمم المتحدة الذي يعد ميثاقًا دوليًا يفسر وفقًا لقواعد القانون الدولي. ومؤسسات الأمم المتحدة تعمل في إطار الصلاحيات القانونية الممنوحة لها وفقًا لميثاق الأمم المتحدة. حينما تقرر الجمعية العامة للأمم المتحدة أنها مهتمة بإبداء رأي قانوني فإنها مخولة أن تطلب ذلك من المحكمة الدولية في لاهاي، كما فعلت في مسألة جدار الأمن الإسرائيلي. في الولايات المتحدة موضوع الدستور والقانونية هو موضوع رئيسي أيضًا في الواقع الأمريكي، والجماهير الأمريكية، بما فيها الكونجرس، تميل إلى دراسة المشاكل الدولية عبر الطرق القانونية. وحينما يكون الأمر متعلقا بالأمن فإنها تفعل ذلك بمنظور القانون الدولي. حينما تقتنع الجماهير الأمريكية بأن عمليات إسرائيلية معينة،على سبيل المثال، عملية الاستيطان في الضفة الغربية ـ لا تتلاءم مع القانون الدولي، فإن إسرائيل تجد صعوبة في الحصول على تأييد أصدقائها الواضحين جدًا في الكونجرس. والقول بأن أي عملية أيا كانت تتناقض مع القانون الدولي، يمكن أن تكون مدمرة للدولة

التي تتصرف وفقًا لها. وأيضًا تتلقى الدولة الكبرى الولايات المتحدة ضربة قاسية حيث تعتبر دولا أخرى سلوكها انتهاكا للقانون الدولي. على سبيل المثال معتقلي جوانتانامو الذين يعد سلب حقوقهم وفقًا لقوانين الحرب، بما في ذلك نقلهم إلى دول أخرى للتعذيب، الحق ضررًا بالغًا بالولايات المتحدة في علاقاتها مع حلفائها في أوربا.

كل العوامل المذكورة أعلاه تجعل العالم يراقب الصراع الإسرائيلي الفلسطيني بدرجة بالغة عبر منظار القانون الدولي. الخطاب العام بشأن الصراع هو في أساسه خطاب على حقوق الأطراف وليس على مطالبهم. هذا هو السبب في أن الأطراف تكثر من تأسيس رواياتها على أسس القانون الدولي. هذا التأسيس ظاهري خاصة في الجانب الذي يشعر بوضع دوني من الناحية السياسية أو العسكرية. في بداية طريقها علقت الحركة الصهيونية أهمية رئيسية على تحقيق شرعية من ناحية القانون الدولي. ولا يجب المبالغة في أهمية أن الحركة الصهيونية علقت أهمية على تصريح بلفور، وانتداب عصبة الأمم على فلسطين وقرار «التقسيم» عام 1947 وقرار الجمعية العامة رقم 181. على الرغم من أن هذه الوثائق ذكرت في ميثاق الاستقلال الإسرائيلي، في محاولة لإبراز الصيغة القانونية الدولية في إعلان الاستقلال. حتى يتسحاق شامير، وهو زعيم إسرائيلي ذو خلفية أيديولوجية، يلخص محادثاته مع وزير الخارجية، جيمس بيكر، باقتباس عن مصادر قانونية تدعم في رأيه حق اليهود في الإقامة في غرب الأردن أي أيضًا في أقاليم الضفة الغربية وغزة (شامير 143 : 1994). والآن يشعر الفلسطينيون أنهم في وضع دوني سياسي وعسكري وهذا هو السبب في أن طرحهم الحالي يكثر من الاعتماد على القانون الدولي.

هل يُسهل إدراج موضوعات القانون الدولي في الطرح إجراء المفاوضات؟

في بعض الأحيان تسمع ادعاءات بأن القانون الدولي مانع يعيق توصل الأطراف إلى اتفاق. كاتب هذه السطور كان نائب المستشار القانوني لوزارة الخارجية أثناء المحادثات مع مصر، والمستشار القانوني لحكومة إسرائيل في المحادثات

الثنائية في واشنطن بعد مؤتمر مدريد 1991-1992. طرح الادعاءات القانونية في هذه المحادثات زاد بالفعل من التوتر بين الأطراف ولم يكن عامل تهدئة. إسرائيل لديها تفسيرات صلبة في تفسير قرار مجلس الأمن 242 لكن حينما طرح ممثلوا إسرائيل هذه الادعاءات في المحادثات الأولى مع المصريين في فندق مينا هاوس في ديسمبر 1977 أدت المزاعم إلى تبادل آراء قاسية بين المستشارين القانونيين في الجانبين, يقول يوسي بيلين أنه حينما أعلن إيهود باراك للفلسطينيين أنه لا يمكن التحدث عن تنفيذ القرار 242 بينهم وبين إسرائيل، لأن «الضفة الغربية لم تعتبر أبدًا حدودًا دولية» - وهي حقيقة سليمة في ذاتها - أدت هذه الكلمات تقريبًا إلى إشعال المحادثات (بيلين 2001: 249) وهناك من السياسيين من يدعون أحيانًا أن مجرد انضمام رجال القانون إلى المفاوضات يصعب مواقف الطرفين. لقد كتب كواندت ذلك عن محادثات كامب دافيد في 1978 (Quandt, 1986:270).

هل يمكن أن يتناقض الاتفاق الذي يتم التوصل إليه مع قواعد القانون الدولي؟

يكثر الفلسطينيون ومؤيدوهم من الادعاء بأنه في الاتفاق الذي يتم التوصل إليه لن يكون من حق الأطراف الحيد عن قواعد القانون الدولي «أي اتفاق يتحقق في المنطقة ولا يكون قائمًا على القانون الدولي ويتجاهل الإطار الطبيعي، محكوم عليه بالفشل» (Duggard, 2008: vi) أي: إذا توصلت الأطراف إلى اتفاق تتعارض صيغته مع مبادئ القانون الدولي، فسوف يفشل الاتفاق أو حتى يكون لاغيًا من الأساس. يميل الفلسطينيون إلى اعتبار أنفسهم في موقع دوني من ناحية القوة العسكرية، والاقتصادية والسياسية أمام إسرائيل. والقول بأن نتائج أي مفاوضات يجب أن أن تعكس القانون الدولي، يمنحهم، من وجهة نظرهم، قوة في المفاوضات، خاصة وأن الاتفاقات التي سيتم التوصل إليها نتيجة لضغوط سياسية أو اقتصادية لن يكون لها قيمة، وهذا الاتفاق سيكون لاغيًا من الأساس إذا تعارض مع القانون الدولي. لذلك لا معنى من وجهة نظرهم، لمطالبتهم أو الضغط عليهم للموافقة على شيء

يتعارض مع القانون الدولي. «يجب على المجتمع الدولي أن يتأكد من أن الاتفاق بين إسرائيل والفلسطينيين سيكون في إطار القواعد الملزمة للقانون الدولي (Dajani, 2007: 123). يشير أبو مازن إلى أن التوجيهات لوفد منظمة التحرير في محادثات أوسلو تحددت على اعتبار أنه يجب الاتفاق على قيود صلاحية السلطة الفلسطينية فقط في حال» عدم انتهاكها مبادئ القانون الدولي (Abbas, 1995: 116) نشك في صحة ذلك. صحيح إن هناك عدد قليل من قواعد القانون الدولي - القواعد الآمرة (jus cogens) لايحق للدول تجاوزها، أي أنه إذا اتفقوا على الخروج عنها يكون الاتفاق لاغيًا. لا اتفاق حول حجم هذه القواعد، لكن من الشائع أنها تتضمن استخدامًا غير قانوني للقوة في العلاقات الدولية، المذابح، تجارة العبيد والقرصنة البحرية (Shaw, 2008: 126) بخلاف ذلك، يحق للأطراف أن يحددوا لأنفسهم قواعد التصرف المختلفة حتى ولو تناقضت مع القانون الدولي. في الأساس، القانون الدولي المطبق بين الدولتين هو (Jus dispositivum) لا يطبق إلا إذا اتفق الطرفان على شيء آخر. بالطبع بالنسبة لدولة ثالثة لا يمكن للاتفاق أن يؤثر على الواجبات والحقوق، لكن بالطبع: بينها وبين نفسها يمكن للدول أن توافق على أي شرط تراه، إلا إذا كان فيه مساس بحقوق الإنسان الأساسية أو اتفاق لتنفيذ عمل عدواني. ومن ناحية أخرى يوجد مؤلفون يعتقدون أن هناك قاعدتين أخرتين تعدان بمثابة قواعد آمرة لا يمكن تجاوزها (jus cogens) الأولى هي حق تقرير المصير للشعوب والثانية أنه لا يمكن أخذ أرض بطريق الحرب. ويرى هؤلاء المؤلفون، أنه من واجب كل أطراف الصراع الإسرائيلي الفلسطيني تطبيق هذه القواعد ولا يحق لهم الحيد عنها أو الالتفاف عليها (Scobbie, 2009).

في بعض الأحيان، يسهل جدًا التوصل على أرض الواقع إلى تسويات في المفاوضات حينما توضع فيها قواعد قانونية صارمة. وأبرز مثال على ذلك هو مسألة «حق العودة». حيث من السهل جدًا على الأطراف التوصل إلى تلخيص مسألة

عدد اللاجئين الذين ستتم مراعاتهم في أي دولة، لكن يصعب التوصل إلى اتفاق حول مشكلة العودة ذاتها. كتب الدجاني يقول إنه أثناء المفاوضات غير الطرف الفلسطيني أيضًا من رؤيته لمسألة القانون الدولي. في بداية المفاوضات كان موقف طاقم المفاوضات الفلسطيني أن المعايير الدولية هي قواعد ملزمة لتسوية موضوعات الخلاف. رفض الفلسطينيون مناقشة الاقتراحات الإسرائيلية طالما لم يتم التوصل إلى إجماع بشأن حدود مجال القانونية التي تعمل فيها الأطقم. وبمرور الوقت تغير موقف الطاقم الفلسطيني وبدأ يقتبس قواعد قانونية واضحة كخيار - تقصير فقط (Dajani, 2007: 93). ويرجع هذا التغيير في الموقف الفلسطيني على ما يبدو إلى رغبتهم في إجراء مفاوضات عملية، حيث اتضح أن الطرفين يتمترسان في تفسيراتهم للقواعد القانونية. والآن أيضًا يكرر الممثلون الفلسطينيون في بعض الأحيان التمسك بمبدأ أنه لا يجب على أطراف المفاوضات الاتفاق على تسوية لا تتفق مع قواعد القانون الدولي. يعتقد روبرت مالي، عضو الطاقم الأمريكي في مفاوضات كامب دافيد 2000 أن «موضوع القانونية الدولية في رأي الفلسطينيين هو ورقة قوية في يدهم. لم يرغبوا في القيام بأي شيء يمكن أن يقوض دور قرارات الأمم المتحدة في المسألة الفلسطينية (Malley 13 :2001) ويلاحظ يوسي بيلين أن الفلسطينيين حاولوا دائمًا التوصل إلى اتفاق حول حقوقهم ومن ثم مناقشة التفاصيل» (Beilin, 2001: 131).يقول جلعاد شير «أن إسرائيل تطلعت دائمًا وأبدا إلى الشرعية الدولية لوجودها في حدودها وعاصمتها. وتم إعلان الدولة على أساس هذه الشرعية: تصريح بلفور، والقرار 181 للجمعية العامة للأمم المتحدة. ويوجد انعكاس لذلك في الجانب الفلسطيني: الشرعية الدولية هي ملكهم تقريبًا. وتدار المفاوضات في غرفة الجلسات لكن المعركة تدور في أنحاء العالم كله» (شير 2001: 85).

ما الذي يتضمنه القانون الدولي؟

وفقًا لمنطلق إسرائيل والدول الغربية، القانون الدولي مكون فقط من اتفاقات وقانون سلوكي. **المصدر الأول** هو اتفاق. لكن لكي تلزم الدولة بالعمل وفقًا للاتفاق، يجب عليها أن تكون طرفا في هذا الاتفاق. وإذا لم تنضم - فإنها لا تكون ملزمة. **المصدر الثاني** هو العرف الدولي - أي أنماط السلوك التي تعمل الدول وفقًا لها على مر الزمن، بإصرار وانطلاقًا من إحساس بالالتزام القانوني. والتركيز على موضوع السلوك هو السلوك الفعلي للدول، ليس التصريحات بشأن الطريقة التي يجب أن تتصرف بها دول أخرى. هذه الرؤية الغربية، التي تتبناها إسرائيل، لا تعترف بمؤسسة تشريعيه دولية ولا تعتبر قرارات الأمم المتحدة اختصارًا للطريق لإيجاد قواعد القانون الدولي. وفقًا لهذه الرؤية لم يفوض ميثاق الأمم المتحدة الجمعية العامة لسن قوانين ولا تملك صلاحية سن القوانين. ويشذ عن ذلك، وربما كان الوحيد، هو قرارات مجلس الأمن حينما تعمل وفقًا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، بهدف منع انتهاك السلام العالمي. قرار من هذا النوع لم يتخذ بشأن النزاع الإسرائيلي العربي.

بالطبع يمكن للدولة أن توافق على العمل وفقًا لقرار دولي. قبلت إسرائيل وبعض الدول العربية طواعية القرار 242 الصادر عن مجلس الأمن وذكروه في كل الاتفاقات التي وقعوا عليها في إطار عملية السلام. وبالتالي يرجع الالتزام الإسرائيلي بالقرار 242 إلى أنها قبلته على نفسها وليس لحقيقة أن الأمم المتحدة اتخذت القرار.

يرى المفاوضون الإسرائيليون أن مطالب تنفيذ القرارات الدولية هي محاولة لتشويه التفرقة بين القانون الدولي الملزم وقرارات مؤسسات الأمم المتحدة السياسية. مبادئ القانون الدولي تلزم كل الدول، بما فيها إسرائيل والدول العربية، لكن قرارات الأمم المتحدة هي قرارات سياسية إعلانية وليست قانونًا دوليًا. حتى إذا صدقت الجمعية العامة للأمم المتحدة في كل مرة من جديد على قرارها، فإن هذا

لا يجعل منه قانونًا دوليًا. وكما يقول الخبير القانوني الفرنسي البروفيسور ويل: «لا يوجد أي مبرر للزعم بأنه إذا كررنا مرارا وتكرارا قرارات غير ملزمة فإنها تصبح قواعد ملزمة نتيجة لما يشبه السحر» (Weil, 1983: 417). لكن الفلسطينيين يعتبرون قرارات الأمم المتحدة جزء من القانون الدولي. وبعد فشل محادثات كامب دافيد 2000 دعا وزير الخارجية المصري إسرائيل «إلي تنفيذ القرارات الدولية». حتى في إطار محادثات التسوية الدائمة، يعاود الفلسطينيون مطالبة إسرائيل بتنفيذ قرارات دولية موضوعية. هذه المطالب من جانب ممثلي الدول العربية تحظى بأصداء جماهيرية إيجابية كونها تبدو مطالب منطقية ومن المعقول أن تحترم إسرائيل قواعد القانون الدولي. وعلى حد قولهم، يوجد لقرارات المجتمع الدولي، كما تنعكس في تصويت أغلب الأعضاء في مؤسسات الأمم المتحدة، وضعية الدستور الدولي. وكما ترى مصر ودول نامية أخرى، القانون الدولي الكلاسيكي قائم على أنماط تفكير غربية متهالكة، طالما أن اتخاذ القرارات في مؤسسات الجمعية العامة للأمم المتحدة يعكس فكرة الديموقراطية الدولية، أي سلطة الأغلبية. يرى هؤلاء، تنشأ من القرارات المختلفة التي تتخذ بأغلبية الأصوات في إطار الأمم المتحدة، قواعد سلوك تعكس رأي المجتمع الدولي (Majali, 2006: 91). هذه الرؤية مناسبة بالطبع للفلسطينيين من الناحية السياسية،لأن الدول الغربية تشكل أقلية في الأمم المتحدة وقرارات الأغلبية في الجمعية العامة تعكس بصورة عامة موقف الدول النامية. يؤكد زياد أبو عمر، من جامعة بير زيت، على أهمية إشراك الأمم المتحدة في المفاوضات، لأن الأم المتحدة «تعكس الشرعية الدولية» (Abu-Amr, 1992: 29) بينما يقول مالي عضو الطاقم الأمريكي في المفاوضات التي تمت في كامب دافيد عام 2001 أنه في رأي الفلسطينيين، مسألة القانونية الدولية هي أقوى ورقة في يدهم. إنهم لم يرغبوا في القيام بأي شيء يمكن أن يقوض دور قرارات الأمم المتحدة في المسألة الفلسطينية (Malley, 2001: 13).

مشاكل القانون الدولي الدقيقة في إطار المفاوضات:

تقرير المصير، المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وحق العودة»

الرؤية الفلسطينية التي تحظر أن يتم تحقيق الاتفاق بما يتعارض مع قواعد القانون الدولي، تحظى في رأيهم بأهمية خاصة في ثلاثة موضوعات: حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، عدم قانونية المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية وحق العودة :91 (Dajani, 2007). بالنسبة لحق تقرير المصير لا يوجد الآن بالفعل خلاف مع إسرائيل الرسمية. في اتفاقية كامب دافيد 1978 بل وحتى في اتفاق المبادئ عام 1993 لم توافق إسرائيل على تبني تعبير «تقرير المصير» للفلسطينيين، حيث يعتبر هذا التعبير في وجهة نظرها مرادفا لحقهم في دولة مستقلة. لكن بقبولها خارطة الطريق (Roadmap 20039) تبنت إسرائيل فكرة الدولة الفلسطينية ولم تعد تتحفظ منها، كما فعل رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو في خطاب جامعة بار إيلان في 14 يونيو 2009.

وافقت إسرائيل ومنظمة التحرير في إطار إعلان المبادئ 1993 على مناقشة موضوع المستوطنات اليهودية فقط في إطار التسوية الدائمة (3) (Declaration ofPrinciples 1993 : V) أي، إن موضوع المستوطنات لا يطرح للنقاش في إطار التسويات الجزئية. ويمكن القول أنه إذا وضعت حدود الدولة الفلسطينية بالاتفاق، تصبح مسألة قانونية أو عدم قانونية المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية مسألة أكاديمية بدرجة كبيرة. والآن يدور النقاش في هذا الموضوع هل المقصود منطقة محتلة؛ وإذا كان الأمر كذلك ـ فهل تحظر قوانين الاحتلال الاستيطان الإسرائيلي. هذين السؤالين لن يكونا مطروحين إذا وضعت الحدود بالاتفاق. ذلك لأنه إذا عينت حدود، فمن الواضح أن المستوطنات لن يعود بمقدورها الوجود كمستوطنات إسرائيلية في الجانب الفلسطيني من الحدود، إلا إذا كان هناك موافقة فلسطينية على ذلك.

مسألة «حق العودة» هي بالفعل قانونية ستظل تناقش في المفاوضات مستقبلًا. وفقًا للرؤية الفلسطينية هناك «حق عودة» في القانون الدولي ويجب أن يعكس الاتفاق الذي سيتحقق الحقوق التي يمنحها القانون الدولي للاجئين الفلسطينيين. أولئك الذين يدعون أن اللاجئين الفلسطينيين لهم حق للعودة إلى الأراضي الإسرائيلية، يقيمون مطلبهم هذا على عدة مزاعم قانونية (Quigly, 1998: 171) أحدها يقوم على حق الإنسان «في العودة إلى أرضه» (to return to his country) بالطبع بالإعلان على الملأ عن حقوق الإنسان (2) (Universal Declaration, 1948: 13) زعم آخر يقوم على ميثاق يعود إلى عام 1966 بشأن الحقوق المدنية والسياسية التي تلزم الدول بعدم الحيلولة بالقوة دون حصول الإنسان على حقه في العودة إلى وطنه (Covenant 12- 4 1966) وزعم آخر/ يطرحه جون كويجلي Quigley وآخرون، يعتمد على البند 11 في قرار الأمم المتحدة 194 الذي ينص (should) على تمكين اللاجئين الذين يريدون العودة إلى ديارهم ويعيشوا في سلام مع جيرانهم، أن يفعلوا ذلك في أقرب وقت ممكن (UNGA Resolution 194) وعادت الجمعية العامة وصوتت على هذا القرار. وفي مقابل هذه الادعاءات طرحت مزاعم قانونية: إسرائيل ليست «أرض» اللاجئين العرب؛ فهم ليسوا مواطنين إسرائيليين؛ هم مهاجرون لم يكونوا مواطنين إسرائيليين وليسوا من مواطني إسرائيل. حق الإنسان في العودة إلى وطنه يمنح فقط لمواطني الدولة التي يريدون العودة اليها. هكذا جاء تفصيلًا في الميثاق الأوربي لحقوق الإنسان (2) (Convention, Article 3 (2) 1950 European) وإذا كان حق الفلسطينيين في تقرير المصير يطبق في دولة فلسطينية، فمن المؤكد أن هذه الدولة تمنح لهم حق العودة اليها. تتطرق التعليمات في ميثاق عام 1966 لعودة أفراد وليس جماعات كبيرة ممن أصبحوا لاجئين نتيجة لحرب أو لانتقال مناطق من دولة إلى أخرى. لا يوجد في القانون الدولي قاعدة تمنح حق للاجئين بالعودة إلى ديارهم الموجودة في دولة ليست دولتهم. القرار 194 الصدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة مصاغ كتوصية

ولا تظهر فيه كلمة «حق». قرارات الجمعية العامة لها قوة التوصية فقط ولم تقبل إسرائيل هذه التوصية (حتى الدول العربية في حينه صوتت ضد القرار). وبالطبع، قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة لا تخلق قاعدة قانونية دولية. ميثاق حقوق الإنسان وأيضًا القرار 194 الصادر عن الجمعية العامة لا يتطرقان لنسل اللاجئين بينما يزعم الفلسطينيون أن حق العودة ينطبق على نسل اللاجئين عبر الأجيال.

ويجب أن نضيف إلى ذلك أن قرار مجلس الأمن 242 المقبول لدى كل أطراف الصراع، لا يتطرق «لحق العودة» وإنما إلي «حل عادل لمشكلة اللاجئين» والقانون الدولي لا ينص على ما هو «الحل العادل». وبالطبع فإنه يمكن للفلسطينيين أن يفسروا هذا المصطلح وفقًا لما يبدو عدلا في نظر الجمعية العامة للأمم المتحدة. ومن ناحية أخرى يمكن لإسرائيل أن تفسر ذلك كحل يبدو عادلا في نظر الأطراف. في اتفاق كامب دافيد 1978 وفي اتفاقات السلام مع مصر والأردن وفي اتفاقات أوسلو لم يذكر «حق العودة» إضافة إلى ذلك، العرف الدولي هو تحديدًا توطين اللاجئين في مكان تواجدهم وليس إعادتهم إلى دول منشأهم. وهناك زعم آخر هو أن جزء كبيرًا من اللاجئين انتقلوا من ديارهم الموجودة الآن في الأراضي الإسرائيلية إلى منطقة أخرى من فلسطين، وبالتالي فقد ظلوا في «وطنهم».

أحيانًا يشير متحدثون فلسطينيون إلى أنه حتى وإن اعترفت إسرائيل بحق العودة، فإن أغلب اللاجئين لن يرغبوا في الإقامة في منطقة إسرائيل. وتزعم إسرائيل أنه لا وجود لحق قانوني كهذا لذلك فإنه لا يمكن لإسرائيل أن توافق على ذكره وأن تبني القرار 194 يمكن أن يمنح صفة قانونية لتوصية الجمعية العامة. وجرت عدة محاولات لرأب الصدع القانوني بين الأطراف من خلال ذكر قرار 194 لكن بقيود بشأن تنفيذ «الحق». اقترحت تفاهمات كلينتون عدة إجراءات عملية لحل المشكلة، بذكره أن توافق الأطراف على أن تكون هذه الخطوات تنفيذًا للقرار 194 (Clinton Parameters» in Ross 2004: Appendix) أيضًا في مبادرة جنيف اقترح

حل براجماتي لمشكلة اللاجئين مع ملاحظة أن» الأطراف تعترف بأن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 وقرار مجلس الأمن رقم 242 ومبادرة السلام العربية (البند 2 ب) فيما يتعلق بحقوق اللاجئين الفلسطينيين، تعرض أساسًا حل مسألة اللاجئين وتوافق على أن تنفذ هذه الحقوق وفقًا للمادة 7 من هذا الاتفاق مبادرة جنيف، البند 2 (7). تلاحظ روت لفيدوت «من المؤكد أنه كان من الأفضل عدم ذكر قرار الأمم المتحدة رقم 194 (111)، وهذا في ضوء تفسير الدول العربية لهذا القرار. لكن، كما سبقت الإشارة، المعني هنا هو ترتيبات تسوية. يضاف إلى ذلك، أن الوثيقة برمتها ترفض هذا التفسير الذي تقدمه الدول العربية. وكما سبقت الإشارة، ذكرت وثيقة كلينتون أيضًا القرار 194 (وإن كان بصورة أقل بروزا) (لفيدوت 2004). في رأيي إن المطالبة التي تتطرق للقرار 194 في الوقت الحالي تعد نموذجا على أن تعنت طرف في «حق» قانوني، يمكن أن يربك احتمال التوصل إلى حل براجماتي. وبالطبع، فإن قرارات الجمعية العامة لا تلزم الدول، لكن إذا قبلت إسرائيل تنفيذ القرار 194 تكون صيغة القرار ملزمة بحكم الموافقة.

القانون الدولي والتسويات الخاصة في القدس

إذا اعتمدت الأطراف، في أغلب الخلافات،على القانون الدولي،من أجل تأسيس مطالبها بالسيادة على المنطقة، فإن الأطراف تحاول في موضوع القدس (وبخاصة إسرائيل وعناصر خارجية) أن تجد تسوية بسمات خاصة تلائم المدينة ذات الأماكن المقدسة للديانات الثلاث. يميل الفلسطينيون إلى التمسك بمطلبهم بالسيادة المطلقة على شرق القدس بدعوى أنها جزء من الضفة الغربية. والجهد الرئيسي لإيجاد حل براجماتي هو، بالتالي، جهد إسرائيلي وعناصر ثالثة. وهناك حالة هامة لم تحسم فيها مسألة السيادة وربما يمكن استخدامها سابقة في هذه المسالة تتعلق بمنطقة القارة القطبية الجنوبية، التي توجد لعدة دول مطالب بالسيادة على أراضيها، لكنها

لا تعمل على تنفيذ مطالبها وتدار المنطقة من خلال هيئة مشتركة. وأيضًا تطرق قرار الأمم المتحدة رقم 181 لعام 1947 «مشروع التقسيم» الشهير - لإدارة مؤقتة في القدس من خلال الأمم المتحدة، دون حسم مسألة السيادة (بالنسبة لأفكار أخرى انظر مجموعة اللقاءات التي جمعها موشيه هيرش وآخرون). (Whither Jerusalem 1995) في محادثات السلام في كامب دافيد، لم تنجح الأطراف (والرئيس كلينتون) في التغلب على عائق السيادة على «الحوض المقدس». ويبدو أنه كان هناك تقدما ما في موضوع تقسيم الأدوار الوظيفية. فقد ورد على سبيل المثال «حراسة فلسطينية»، لكن كل شيء انهار حينما دار الحديث عن مسألة السيادة. تشير هذه الإشكالية إلى احتمال أنه يجب إجراء مفاوضات على العناصر المكونة للسيادة، مثل السيطرة الإدارية، الأمن، الإشراف على الخروج والدخول،حكم ذاتي ديني، صلاحية قانونية جنائية، حصانة، ضرائب، سندات وما شابه ذلك. يمكن بالفعل أن نسمي عدم الموافقة «سيادة بصلاحية من السماء» . ليس المقصود في هذه الصياغة أن ممثلي الرب على الأرض هم الذين يديرون المنطقة، وإنما إن موضوع السيادة قد رفض.

البديل هو الخطط المختلفة التي طرحت لحدود واضحة بين إسرائيل ودولة فلسطينية وحدود «هشة» داخل المدينة القديمة. تعبير «هش» يعنى به حدود دون سياج أو سور. مثل هذه الحدود تتطلب مراقبة مداخل إسرائيل والدولة الفلسطينية داخل مناطق المدينة القديمة. يطرح هذا الحل مشاكل عملية عن ربط الأرض بين المدينة القديمة ودولة فلسطينية وإسرائيل وضرورة وجود توثيق وانتقال سريع، لكن هذه المشاكل هي مشاكل فنية ويمكن التغلب عليها. وفي ظل غياب حالات سابقة واضحة في هذا الموضوع، مطلوب من رجال القانون حسن استخدام القدرة الخلاقة بدلا من سوابق الماضي. ومع ذلك، لا بد من الإشارة إلى أن الفلسطينيين تخلوا عن المطالبة بالسيادة على القدس - أي أن هناك موافقة على السيادة الإسرائيلية على غرب القدس.

دور السابقة القانونية في التسوية

في العلاقات الدولية والقانون الدولي السوابق لا تلزم دولا أخرى. حتى في الإجراءات القانونية لا يوجد في القانون الدولي مبدأ السابقة الملزمة International law knows no rule of stare decisis Lord Denning in 554 Trendex 1977. لكن بالفعل يوجد للسوابق أهمية بالغة. القاعدة التي تقول أنه لا يجب إعادة اختراع العجلة، تسري أيضًا على العلاقات الدولية. إذا وجدت صيغة قانونية ناجحة، فإنه يجب تبنيها. وحينما صاغت إسرائيل ومصر معًا اتفاق السلام، أكثرت الأطراف من تبني تعبيرات وصياغات تم الاتفاق عليها في الماضي. على سبيل المثال، أخذت أجزاء كثيرة من الاتفاق الذي يتطرق لتطبيع العلاقات بين مصر وإسرائيل من ميثاق الأمم المتحدة ومن إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1970 بشأن علاقات الصداقة بين الدول (UN Declaration 1970). تتضمن فقرات أخرى من الاتفاق اقتباس عن قرار مجلس الأمن (Security Council Resolution 242) القرار الذي كان مقبولا لدى مصر وإسرائيل على حد سواء. يتضمن اتفاق السلام بين إسرائيل والأردن أيضًا اقتباس من القرار 242 لكن بخلاف ذلك يوجد به فقرات كاملة مأخوذة عن اتفاق السلام مع مصر الذي وقع قبل ذلك بخمسة عشر عامًا. هذا لأن الطرف الأردني يناسبه جدًا الارتباط بالاتفاق الذي عقدته مصر. حينما طلب الأردنيون تغيير بند تسوية الخلافات في الاتفاق وتأكيد ضرورة اللجوء إلى التحكيم في حال حدوث صراع في المستقبل، وافقوا في النهاية على الإبقاء على الصيغة كما كانت في الاتفاق مع مصر، بعد أن اقتنعوا بأن هذا البند أثبت نفسه في الاتفاق مع مصر، وأن الإسرائيليين والمصريين لجأوا في النهاية إلى التحكيم من أجل حل مشكلة اندلعت بينهم بالنسبة للسيادة على طابا. ويشير وزير الخارجية المصري إسماعيل فهمي في مذكراته إلى أنه أثناء صياغة اتفاقية الفصل الثانية بين إسرائيل ومصر، تبنى صياغات مستقاة من اتفاقية الهدنه 1949

حتى لا يمكن تفسير اتفاقية الفصل على أنها اتفاقية «عدم حرب» تنهي الصراع (Fahmi, 1983: 167) وأيضًا في الشأن الفلسطيني أخذوا عن صياغات اتفاق المبادئ في أوسلو (Declaration of Principles, 1993) وتضمنت مبادئ اتفاقية كامب دافيد عام 1978 فكرة اتفاق مبدئي قوامه خمس سنوات من الحكم الذاتي ومحادثات على الوضع الدائم الذي من المقرر أن يبدأ بعد ثلاث سنوات من تنفيذ الحكم الذاتي. وتجدر الإشارة هنا إلى أن تبني هذه الصيغة ساعد الوفد الإسرائيلي على قبول دعم من الداخل. وتبنت حكومة رابين صيغة حكومة بيجن - الأمر الذي منحها مناعة ما ضد نقد اليمين.

ميثاق كتلخيص للمفاوضات

إذا كان من الممكن استخدام القانون الدولي في بعض الأحيان مانعًا أو عنصرًا حاسمًا في المفاوضات، فإنه بلا شك يحظى بدور حاسم وناجع حينما نصل إلى تلخيص المفاوضات. إذا نجحت الأطراف في التوصل إلى تسوية الخلاف، فإن ذلك يتم من خلال اتفاق دولي - وهو المفهوم المستقى من القانون الدولي. بعد أن تم تسوية الخلافات بين إسرائيل والمملكة الأردنية وبين إسرائيل ومصر، صاغها في النهاية قانونيون متخصصون في المواثيق الدولية. وحينما طرح زعم بشأن انتهاك الاتفاق، حشدت الأطراف قانونييها لدراسة الادعاء بالوسائل القانونية. وكما يقول كل المشاركين في محادثات أوسلو، حظيت هذه المحادثات بسمة ملموسة حينما الحق القانوني (يوئيل زينجر) بالوفد الإسرائيلي (هيرشفيلد 2000: 125) كما أن اتفاق المبادئ بين إسرائيل ومنظمة التحرير (Declaration of Principles, 1993) يعد وثيقة سارية بالقانون الدولي، على الرغم من أنها ليست اتفاقية دولية كلاسيكية بين دول. ولا يوجد اختلاف على أن الاتفاق يلزم الأطراف (Sabel, 2001) وهنا أيضًا تدرس الأطراف والعالم الخارجي تصرف الأطراف وفقًا للقواعد التي تنطبق على المواثيق.

ويطرح هذا السؤال هل يوجد معنى في صياغة الاتفاقات بالتفصيل على غرار الاتفاق الجزئي مع منظمة التحرير، الذي يصل إلى أكثر من 300 صفحة. ذلك لأنه بعد أن يتم التوقيع على الاتفاق بين الأطراف لا يتم التطرق بالمرة للبنود المفصلة التي دأبوا عليها كثيرا أثناء الصياغة. قد تتشابه الإجابة حينما يكون الأمر متعلقا باتفاق تجاري عادي، وليس في المجال الدولي الصريح. وبالفعل، طالما أن الاتفاق يتم على مياه هادئة فلن تحتاج الأطراف بصورة عامة إلى صياغة تفصيلية. لكن إذا أثير جدل أو صراع ففي هذه الحالة تلجأ الأطراف إلى صيغة الاتفاق من أجل توضيح هل يوجد في سلوك هذا الطرف أو ذاك أي انتهاك للالتزامات. وبالطبع يبرز هذا الموضوع أكثر حينما يطلب من الطرف (ج) توضيح أو تقرير أي من الأطراف انتهك التزاماته. وبالنسبة للاتفاق مع منظمة التحرير، فإن كل طرف اتهم الآخر «بانتهاك» الاتفاق، لكن تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من الاتهامات المتبادلة بالانتهاكات، فإن الطرفين ما زالا يعلقان أهمية على إعلان المبادئ والاتفاق الجزئي الذي وقعا عليه.

يتضمن أي اتفاق تعبيرات ذات معاني قانونية فنية، معاني غير واضحة أحيانًا للدبلوماسيين غير القانونيين. على سبيل المثال، حينما طلب الفلسطينيون والأردنيون استخدام تعبير «التقسيم العادل» (equitable distribution) بشأن مصادر المياه، عرف القانونيون من كلا الجانبين أنه تعبير لم تتناوله تفسيرات القانون الدولي. حينما ناقشت إسرائيل مع مصر حق عبور مضايق تيران، انسحب النقاش بين القانونيين إلى الفروق بين تعبيرات مثل «العبور بحسن نيه» و«حق العبور الحر» و«حرية الملاحة دون معوقات». يمكن أن يكون الفارق القانوني بين هذه التعبيرات قاطعا بالنسبة للقيود التي يمكن فرضها على حرية الملاحة في المعابر.

تدخل قوات حفظ السلام في تسوية الخلاف

في إطار تسوية جزئية أو دائمة مع السلطة الفلسطينية تقدم مقترحات لوضع قوات عسكرية أجنبية، هذه الاقتراحات لا تصر دائمًا على التفرقة الموجودة في القانون

الدولي بين قوات صنع السلام peace making وقوات حفظ السلام (peace keeping). ميثاق الأمم المتحدة يمنح لمجلس الأمن المسئولية الأولى لحفظ السلام والأمن العالمي. وحينما يناقش المجلس صراع دوليًا فمن صلاحياته أن يوصي الأطراف بخطوات عملية للسلام. وإذا لم يسو الخلاف بالطرق السلمية، فإن مجلس الأمن مخول بإعلان أن هناك وضع «تهديد للسلام أو انتهاك السلام أو وجود عمل عدواني». صحيح أن الجمعية العامة للأمم المتحدة عرفت مصطلح «عدوان»، لكن مجلس الأمن يستخدم الفعل في رأيه بشأن تعريف هل في أي ظروف يوجد فعل عدواني، بصورة عامة دون الاحتياج لتعريف العدوان الذي صاغته الجمعية العامة. مثل هذا القرار من المجلس هو قرار سياسي وليس بالضرورة قانوني، ولكونه قرارًا جوهريًا يمكن لأي دولة من الدول الخمس الأعضاء الدائمين الامتناع عن قبوله من خلال الفيتو. وبعد هذا التعريف، الذي تم في إطار الفصل السابع من الميثاق، يمكن للمجلس اتخاذ خطوات يمكن أن تتضمن دعوة لقطع علاقات ديبلوماسية، وعقوبات اقتصادية بل وحتى استخدام القوة العسكرية. يمكن أن يتخذ المجلس قرارًا بشأن وضع قوات عسكرية في منطقة معينة بما يتعارض مع رغبة تلك الدولة. لقد توقع الميثاق وضعا تخصص فيه الدول قوات عسكرية تكون تحت تصرف مجلس الأمن من أجل اتخاذ خطوات وفقًا للفصل السابع من الميثاق. وفعليًا لم تخصص الدول قوات، ونشاطات مجلس الأمن مقلصة في إعطاء تصريح للعمليات العسكرية ضد العراق في أعقاب غزوها للكويت. وفي ظل غياب اتفاق خاص بين مجلس الأمن والدولة، لا يحق للمجلس إصدار تعليمات للدولة باستخدام القوة، إلا إذا وافقت على ذلك. فكل دولة لها اعتباراتها بالاستجابة لهذا الطلب من المجلس أم لا.

يميل المجلس في الآونة الأخيرة إلى تحديد أن انتهاكات حقوق الإنسان على نطاق واسع هي «خطر على السلام» وبعد ذلك يصدق باستخدام القوة. هذه القرارات

في موضوع انتهاكات حقوق الإنسان اتخذت بشأن الصومال والبوسنه وهاييتي ورواندا.

استخدام القوة وفقًا للفقرة السابعة يتخذ بالفعل فقط في ظل وجود ظروف متراكمة. الشرط الأول هو إلا يكون لأي من الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن اهتمام سياسي باستخدام الفيتو والشرط الثاني هو وجود دولة لها رغبة وقدرة على استخدام قواتها المسلحة من أجل تنفيذ هذا القرار الصادر عن المجلس. ومن الواضح أن هذا الدمج هو أمر نادر. منذ عام 1948 لم يتخذ أي قرار في إطار الفقرة السابعة من ميثاق الأمم المتحدة كان موضوعه الصراع الإسرائيلي العربي.

قد يكون المجال الثاني - مجال وضع القوات في إطار «حماية السلام» - جيدًا للصراع الإسرائيلي الفلسطيني. ميثاق الأمم المتحدة لا يتطرق تفصيلًا لإرسال مراقبين أو قوات لحفظ السلام، لكن في السنوات الأخيرة يعد هذا هو أحد المهام الرئيسية للمنظمة. ترسل القوات بموافقة الدول المعنية وبصورة عامة في إطار التسويات السلمية التي تحققها الأطراف بأنفسها. وبالطبع، ليس المقصود بذلك إقرار السلام في الفصل السابع من الميثاق، وإنما قوة أو طاقم مراقبين باتفاق أطراف الصراع. يحق للقوات استخدام القوة في حالات الدفاع عن النفس فقط، وفي ظروف معينة من أجل حماية المدنيين الذين يحمونهم. ولا يعنى بذلك قوة قتالية وليس لدى هذه القوات أسلحة ثقيلة. التسليح الشخصي للجنود يهدف فقط إلى الدفاع عن النفس. ويعمل الآن حوالي 60 قوة لحفظ السلام في العالم. هذه القوات أو المراقبين يمكن أن تلعب عدة أدوار. أحيانًا يهدف وجودهم في حد ذاته إلى إعطاء إحساس بالأمن لدى المواطنين المحليين. هذا على سبيل المثال هدف الوجود المؤقت للمراقبين في الخليل، ليس في إطار الأمم المتحدة (TIPH). قوات يونيفيل UNIFIL في لبنان تخدم أيضًا هذا الهدف إلى حد ما. هناك دور آخر هو استخدام فاصل طبيعي بين قوات الأطراف في الصراع، مثل يونيف (UNEF) التي سبق أن تواجدت في سيناء.

الوجود المادي لأي قوة يستخدم كفتيل إشعال (trip wire) في حال حدوث هجوم أو محاولة هجوم. على سبيل المثال، في رأي الكثيرين دل طلب مصر في 1967 ـ بسحب السكرتير العام للأمم المتحدة قوات «الطوارئ» من سيناء، على أن حرب 67 كانت نتيجة لهجوم مصري، على الرغم من أن إسرائيل هي التي بدأت إطلاق النار. مثل هذه القوة الأجنبية تستخدم أحيانا كمراقب، دوره تقديم تقارير للأطراف عن انتهاكات الاتفاقات، مثل قوة (UNDOF) في الجولان.

في بعض الأحيان يكون دور المراقبين فعال أكثر، حينما تفوضها الأطراف في تنفيذ متابعة ومراقبة في المنطقة. في إطار اتفاقات الهدنة عام 1949 فرضت الأطراف على مراقبي الأمم المتحدة ـ ضباط (UNTSO) العمل كرؤساء للجان الهدنة. في هذا الإطار عمل مراقبوا الأمم المتحدة كمحكمين محايدين بينما طلب من لجنة الهدنة تقرير أي من الأطراف انتهك الاتفاق. لم ترتح إسرائيل كثيرًا لأدوار الأمم المتحدة في إطار لجنة الهدنة، وهناك شك كبير في أنها ترغب في تكرار هذه السابقة.

تشكلت أول قوة حفظ سلام عام 1956 ـ شكلتها الجمعية العامة للأمم المتحدة، لكن أثار هذا شكوكًا بشأن صلاحيات الجمعية العامة لتشكيل قوة كهذه. ويشيع الآن اعتبار أن مجلس الأمن هو الجهة التي تشكل قوات المراقبين أو قوات حفظ السلام ويلزم بوضعها وفقًا لقرارات الأمم المتحدة. وحينما امتنع مجلس الأمن عن التعاون في تنفيذ اتفاق السلام بين إسرائيل ومصر، شكلت الأطراف مع الولايات المتحدة قوة خاصة: القوة متعددة الجنسيات والمراقبين (MFO) عملت بنجاح في سيناء حتى الآن. وأيضًا شكل الوجود الدولي المؤقت في الخليل (TIPH) خارج إطار الأمم المتحدة.

في إطار رأي الدولة بشأن السماح أو عدم السماح لقوات حفظ السلام، لم تسمح إسرائيل أبدًا بوضع قوات دائمة لحفظ السلام أو مراقبين داخل الخط الأخضر. لقد

احتجت إسرائيل بشدة حينما استجاب السكرتير العام للأمم المتحدة لطلب مصر سحب قوات حفظ السلام من سيناء قبيل حرب 67. لقد انتهكت مصر فعلًا بذلك وعدًا سابقًا بالإبقاء على القوات في سيناء، لكن السكرتير العام للأمم المتحدة آنذاك كان محقا من الناحية القانونية حينما سحب قوات الأمم المتحدة، لأنه بدون موافقة مصر ما كان لهم حق البقاء في سيناء.

لا تهدف قوات حفظ السلام أو المراقبين إلى استخدام القوة ضد الأطراف أو أن تفرض على أحدهم الانصياع للاتفاق. كما لا يحق لهم القيام بذلك ولا يملكون القدرة عليه. كما أنه ليست لديهم القدرة على المنع العملي لأعمال العنف أو العمليات «الإرهابية». وهم لا ينفذون بصورة عامة أي عمليات استخبارية أو عمليات منع أو اعتقال. ظهر عجز هذه القوات بوضوح أمام قوات غير نظامية، في دور قوات اليونيفيل في جنوب لبنان. قوى حفظ السلام والمراقبين لهم جدواهم بحكم طبيعتهم فقط حينما يكون هناك اتفاق واضح بين الأطراف وحينما يمكن للأطراف تنفيذ الاتفاق. أثبت هذه القوة كفاءتها على سبيل المثال في هضبة الجولان، حيث توضع هناك قوات نظامية عبر جانبي الحدود وقد تستمر جدوى عملها في حفظ اتفاق السلام المستقبلي بين إسرائيل وسوريا.

بالنسبة للاتفاق بين إسرائيل والفلسطينيين، هناك شك كبير في إمكان قوات حفظ السلام تحقيق فائدة في مكافحة المنظمات «الإرهابية». قد تجدي هذه القوات في المعابر الحدودية، لمنع تهريب السلاح . لكن إذا كان المقصود القيام بدوريات فعالة على طول الأراضي والأسوار، حيث يمكن أن يتطلب العمل استخدام الذخيرة الحية ضد المنظمات التي تريد تهريب السلاح، نشك في استطاعة هذه القوات القيام بدورها. وقد تكون الأطراف معنية بوضع قوات كهذه، بل يمكن الإشارة في الاتفاق أن الأطراف ملتزمة بعدم طلب سحبهم، لكن لا بد من أن يوضع

في الاعتبار أنه مع كل ذلك يمكن أن يطلب أحد الأطراف سحبهم ذات يوم، وهنا لا تستطيع أي قوة أجنبية «لحفظ السلام» البقاء بما يتعارض مع رغبة الدولة المضيفة.

نقل الصراع القانوني إلى حسم طرف ثالث

هل هناك مجال لنقل صلاحية اتخاذ القرار لطرف ثالث في الصراعات القانونية مع الفلسطينيين، حينما لا تنجح الأطراف في حله بالمفاوضات؟ فعليًا يوجد منذ عشرات السنين تدخل دولي في صورة وساطة وتقريب وجهات نظر، لكن هذه التسويات لا تمنح طرفًا ثالثًا الحق في القرار. دور الطرف الثالث محصور في مساعدة الأطراف في التوصل إلى اتفاق. يمكن أن يتم تحويل الصراع لقرار طرف ثالث من خلال تعيين الأطراف محكمين ويوجهون اليهم سؤالًا قانونيًا أو من خلال اللجوء إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي. تملك المحكمة الدولية صلاحية القرار فقط في الخلافات التي تندلع بين دول، لكن اللجوء المشترك الإسرائيلي الفلسطيني إلى المحكمة سيكون اعترافًا بأن السلطة الفلسطينية دولة. ويمكن أيضًا أن تطلب الجمعية العامة أو مجلس الأمن رأيًا استشاريًا من المحكمة. تم هذا الطلب بطلب الفلسطينيين في موضوع الجدار العازل. والرأي الاستشاري، معناه مشورة فقط وليس به حسم لنزاع قانوني. ومن ناحية أخرى، يميل عالم القانون إلى تعليق أهمية خاصة على القرارات القانونية للمحكمة الدولية، حتى حينما تعرب عن رأيها. ويرجع جزء كبير من القواعد المعمول بها في القانون الدولي الحديث إلى آراء المحكمة الدولية.

ميزة اللجوء إلى المحكمة هي الكلفة المنخفضة نسبيًا، ذلك لأن المحكمة مكلفة من الأمم المتحدة ونظرا لأنها محكمة عاملة وقضاه دائمين، فإنه يمكن تشغيلها فورا. وأيضًا يوجد بها شفافية بالغة، لأن مناقشاتها تتم في أبواب مفتوحة. وترجع الميزة الواضحة للتحكيم إلى أن الأطراف هي التي تختار المحكمين

والأطراف هي التي تحدد إجراءات التحكيم. كما أن هناك أيضًا إمكانية أن توافق أطراف الصراع على اللجوء معا إلى تشكيل مصغر للمحكمة الدولية في لاهاي - حيث يوجد هناك تأثير للأطراف على التشكيل المقترح - وهذا بمثابة خليط بين المحكمة والتحكيم.

خبرة إسرائيل في المناقشات الدولية ليست مشجعة. في عام 1955 - اتهمت إسرائيل بلغاريا في المحكمة الدولية في لاهاي بإسقاط طائرة ال عال بعد أن دخلت بطريق الخطأ إلى المجال الجوي لبلغاريا. ورفض طلب إسرائيل في المحكمة بدعوى فنية وبحكم عدم الاختصاص. في التحكيم مع مصر على طابا رفض المحكمون الدوليون المبرر القانوني الذي قدمته إسرائيل بشأن الخط الأصلي للحدود واختاروا الاعتماد على وضع أحجار حدود، بل ثبت أن هذه الأحجار وضعت بما يخالف الاتفاق الذي عين مكان الحدود. وأجبر إصرار المحكَّمة الإسرائيلية، الأستاذ روت لفيدوت، باقي المحكمين على إبقاء شريط ساحلي بضع مئات من الأمتار في يد إسرائيل. نتيجة لمحاولات إسرائيل غير الناجحة بدفع الصراعات لحسم طرف ثالث، طلبت إسرائيل بأن يصاغ بند تسوية الصراعات في إعلان المبادئ مع منظمة التحرير بصورة غير ملزمة (Declaration of Principles, 1993: XV) وكتب أبو مازن يقول أن إسرائيل عارضت بإصرار فكرة التحكيم، خشية من أن يحاول الفلسطينيون اللجوء إلى التحكيم في أي موضوع - مهما كان بسيطا - مما يحول دون إحراز تقدم (Abbas, 1995: 161).

لم ترض إسرائيل أيضًا عن رأي المحكمة الدولية. حينما طلبت الجمعية العامة للأمم المتحدة رأي المحكمة الدولية بشأن قانونية الجدار العازل، قدمت المحكمة رأيا مثيرا للدهشة بقضي بأنه ليس لإسرائيل حق الدفاع عن نفسها ضد الأعمال «الإرهابية» التي تخرج من الضفة الغربية، لأن السلطة الفلسطينية ليست دولة. وفي رأي المحكمة أن حق الدفاع عن الذات يطبق فقط بالنسبة للدول.

اللجوء إلى التحكيم مرتبط دائمًا بموافقة الأطراف سواء للإجراء نفسه، أو لصيغة السؤال القانوني الموجه للتحكيم أو لاختيارهم. وهكذا لا يوجد إمكانية لتوجيه خلاف إلى التحكيم دون موافقة الأطراف. فهل يوجد معنى لدراسة مناقشات قانونية مع الفلسطينيين؟ الميزة في تحديد محكمة دولية ترجع إلى أن أي طرف من الأطراف لا يضطر «إلي التنازل» وأن حكم المحكمة التي ستختار يحظى بصورة عامة بشرعية دولية بالغة. والعيب هو أن الدولة تضع القرار بشأن حدودها في يد خبراء أجانب لا يمكن دائمًا معرفة الاعتبارات الموجهة لهم. بصورة عامة تحول الدول صراعات الحدود إلى قرار قانوني فقط حينما يكون الصراع غير مرتبط بمصالح أمنية أو سياسية لها ثقلها. إذا تم تبني قاعدة أن الدولة لا تلجأ إلى المحكمة في مسألة لها أهمية سياسية عليا بالنسبة لها، يظهر أنه لا مجال في موضوعات الصراع الرئيسية الثلاثة مع الفلسطينيين: وضع القدس، عودة اللاجئين وتعيين الحدود، لأن تلجأ إسرائيل إلى المحكمة أو التحكيم. وإذا أضفنا إلى ذلك أنه لم تكن هناك أبدًا حدود دولية معترف بها بين إسرائيل والمنطقة المخصصة للدولة الفلسطينية، يتعزز القول بأننا هنا لسنا أمام صراع يمكن أن يحل بقرار قانوني من قضاة أو من محكمين أجانب.

الخلاصة

القانون الدولي جزء لا يتجزأ سواء من الصراع أو من محاولات إيجاد حل له. تحاول الأطراف الاعتماد على آراء قانونية تثبت عدالة مطالبها، وبخاصة لحشد تأييد دولي. في كثير من الحالات قدم القانون الدولي أيضًا سوابق وصياغات تسهل التوصل إلى حلول. كما أن الإصرار على المبادئ القانونية يمكن أن يصعب تحديدا تحقيق اتفاق براجماتي. وأبرز نموذج على ذلك هو مطالبة الفلسطينيين الاعتراف «بحق العودة» للاجئين. قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ليست مرجعية معتمدة في القانون

الدولي. إضافة إلى ذلك - في الاتفاق بين الأطراف يحق لهم الحيد عن القانون الدولي طالما أنه لا يوجد في ذلك مساس بحقوق الإنسان الأساسية أو اتفاق على الاعتداء ضد دولة ثالثة؟ يضاف إلى ذلك: الموقف الذي لا يحق للأطراف بموجبه الخروج عن قواعد القانون الدولي يمكن أن يؤدي إلى إصرار بل وحتى جمود ويحول دون تحقيق تسويات عملية ترأب الصدع بين مواقف الأطراف.

بخلاف ذلك، أي تفاهم يتحقق يضمن في الاتفاق الذي يعد أداة القانون الدولي. اتفاق كهذا يصاغ بمصطلحات قانونية ومرجعيته، ويدرس تنفيذه وتفسيراته وفقًا لقواعد القانون الدولي. التحكيم أو اللجوء إلى المحكمة الدولية في لاهاي هي أدوات يضعها القانون الدولي للدول من أجل تسوية الخلافات القانونية، وربما يمكن الاستعانة بهذه الأدوات لحل مشكلة الحدود مع سوريا، لكن بسبب الأهمية السياسية، والقومية والدينية للصراع مع الفلسطينيين، وفي ظل غياب حدود سبق الاتفاق عليها معهم، لا مجال لتوجيه هذا الصراع إلى محكمة دولية.

المترجم

الاسم: أحمد عبد اللطيف حماد

مواليد: بورسعيد

الوظيفة: أستاذ متفرغ بكلية الآداب جامعة عين شمس.

- رئيس شعبة الدراسات الإسرائيلية بمركز بحوث الشرق الأوسط جامعة عين شمس .

- الرئيس الأسبق لقسم اللغة العبرية كلية الآداب جامعة عين شمس.

- شارك في العديد من المؤتمرات المحلية والإقليمية.

- أشرف على العديد من الرسائل العلمية في الجامعات المصرية.

الكتب المؤلفه

- الأدب العبري الحديث .. الضال في دروب الحياة.
- تاريخ اليهود .. مشروع رؤية جديدة.
- بناء القصة في الكتاب المقدس.
- الاغتراب الديني في الأدب العبري الحديث.
- دراسات في الأدب العبري الحديث.
- اغتراب الشخصية اليهودية في الأدب العبري المعاصر.
- إسرائيل والثورة الشعبية المصرية..تحد وجودي جديد.
- إسرائيل والإسلام السياسي

الكتب المترجمة

- موتسارت لم يكن يهوديا (رواية) من الأدب العبري المعاصر .الأديبة جبريئيلا أفيجور روتم
- مولخو (رواية) من الأدب العبري المعاصر للأديب اليهودي أ. ب . يهوشوع.
- الرحيل الى الذات (رواية) للأديب اليهودي المعاصر دافيد جروسمان.
- القدس في محادثات السلام . دراسة لوضع القدس في محادثات السلام العربية الاسرائيلية من عام 1974 الى 1999 . مناحيم كلاين .
- صورة العربي في الأدب العبري . إيهود بن عيزر . (قصص قصيرة)
- يهود مصر في الفترة العثمانية .. المشروع القومي للترجمة .